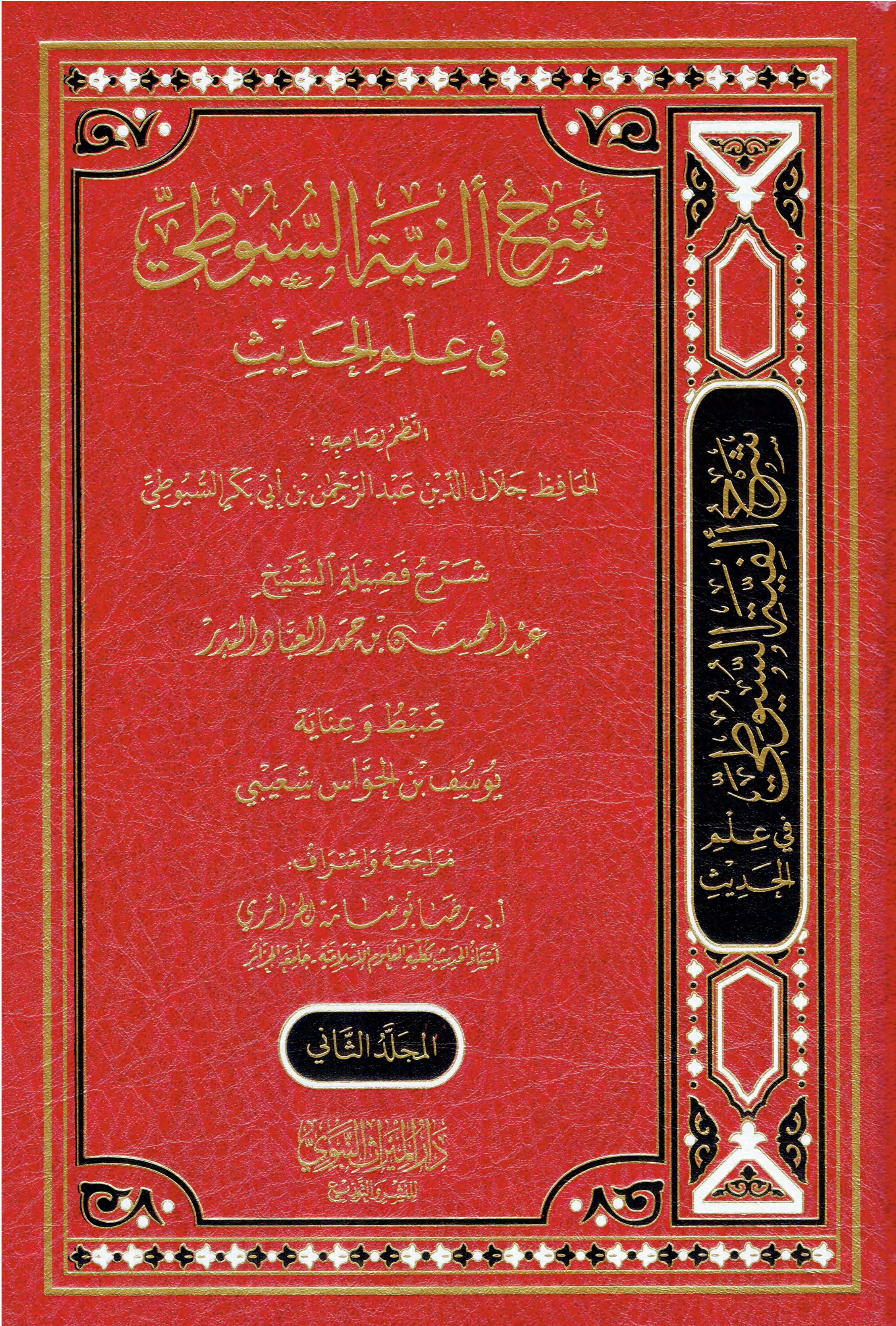
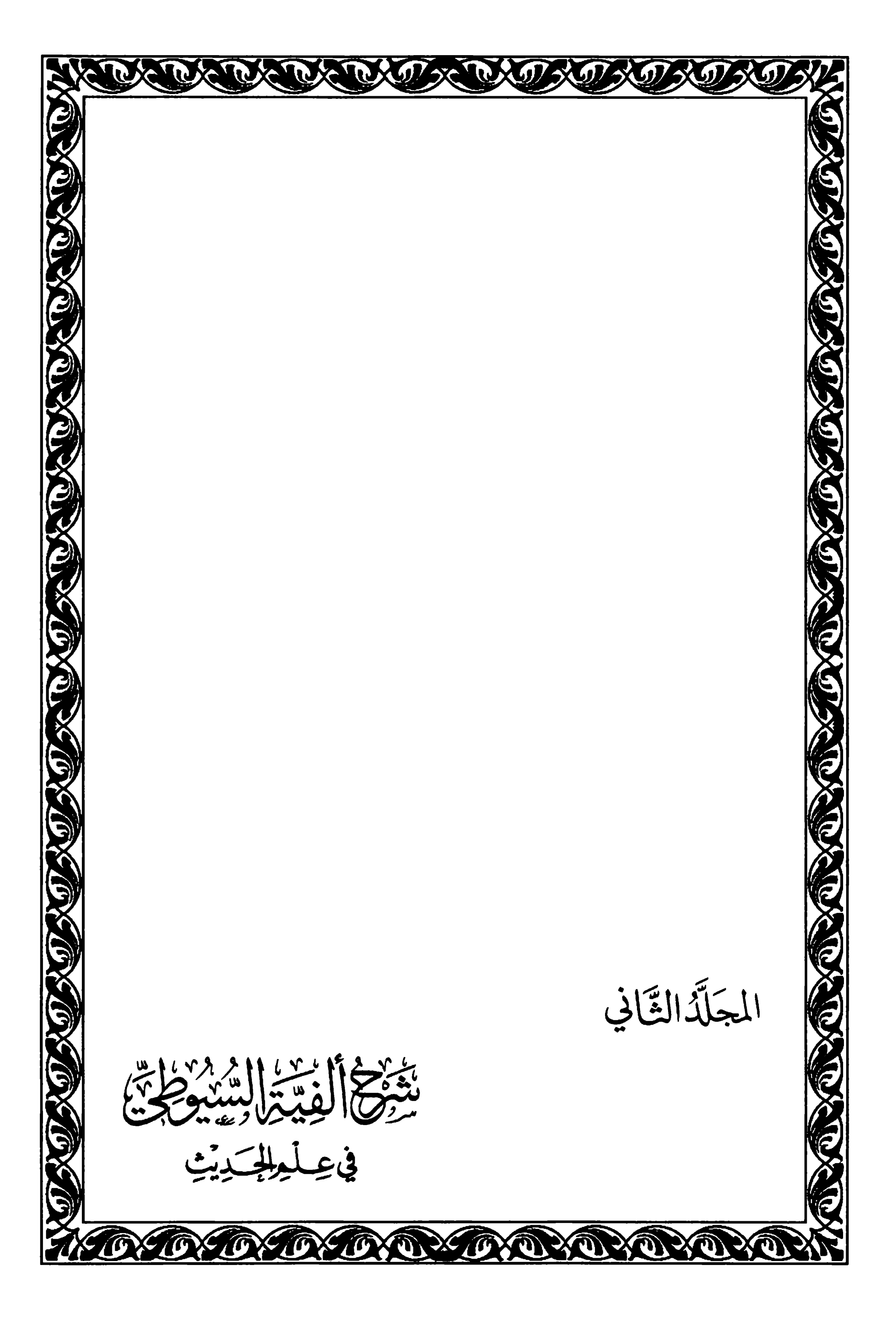


شرح ألفية السيوطي
في علم الحديث
النظم لصاحبه:
الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
شرح فضيلة الشيخ
عبد المحسن بن حمد العباد البدر
ضبط وعناية
يوسف بن الجواس شعيبي
مراجعة وإشراف:
أ.د. رضا بوشامة الجزائري
أستاذ الحديث بكلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر
المجلد الثاني
دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع
شرح ألفية السيوطي
في علم الحديث


المجلد الثاني
شرح ألفية السيوطي
في علم الحديث





الطبعة الأولى لدار الميراث النبوي

1444هـ - 2023م

العِلْمُ مِيرَاثُ النَّبِيِّ كَذَا أَتَى ... فِي النَّصِّ وَالعُلَمَاءُ هُمْ وُرَّاثُهُ

مَا خَلَّفَ المُخْتَارُ غَيْرَ حَدِيثِهِ ... فِينَا فَذَاكَ مَتَاعُهُ وَأَثَاثُهُ



الإيداع القانوني: أوت 2023

ردمك: 978-9947-48-233-9

دَارُ المِيرَاثِ النَّبَوِيِّ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

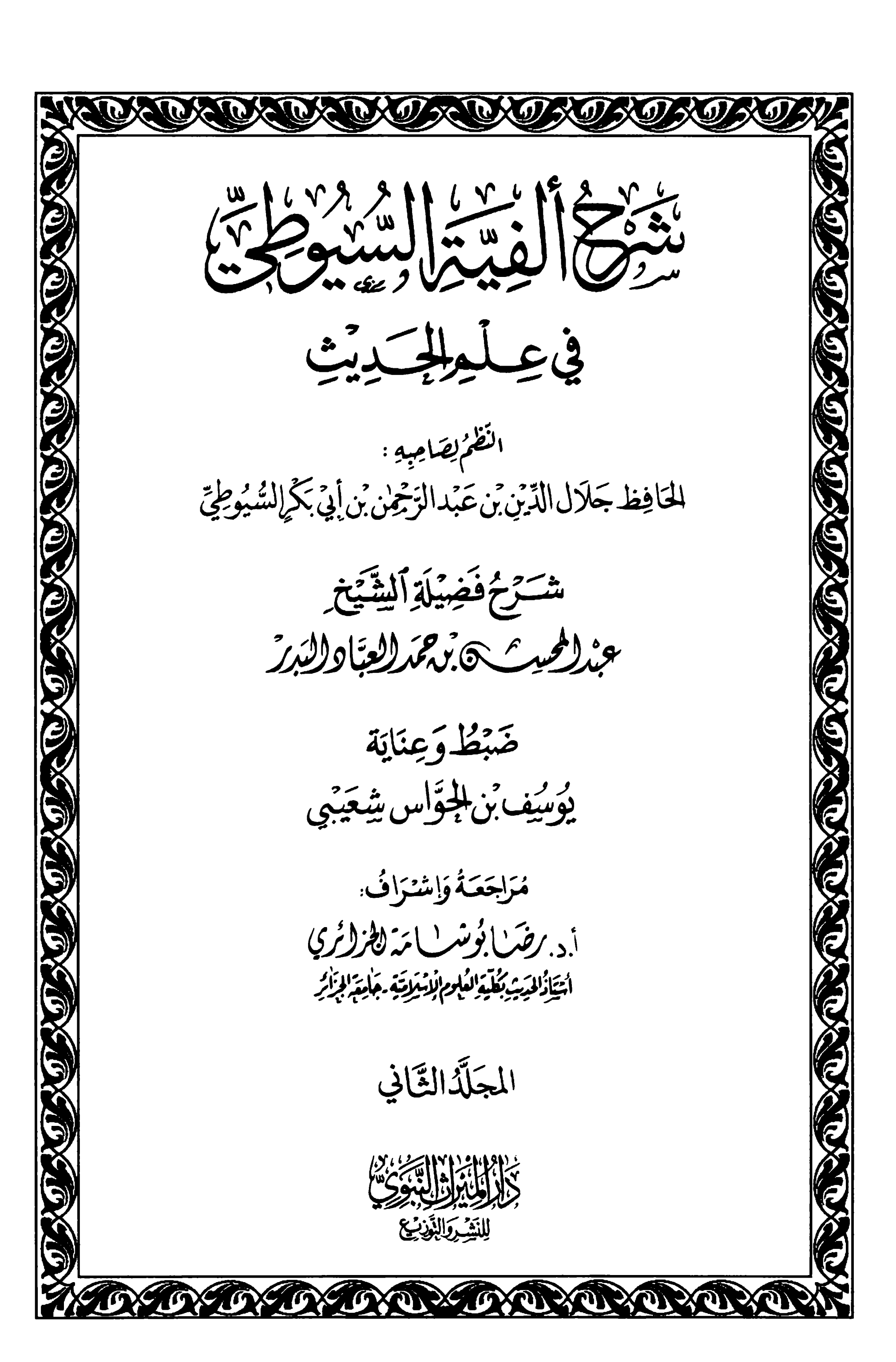
الجَزَائِرُ العَاصِمَةُ

الإدارة: 554250098 (00213) المبيعات: 550471594 (00213)

البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com



@mirathennabawi



شرح ألفية السيوطي

في علم الحديث

النظم لصاحبه:

الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

شرح فضيلة الشيخ

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

ضبط وعناية

يوسف بن الحواس شعيبي

مراجعة وإشراف:

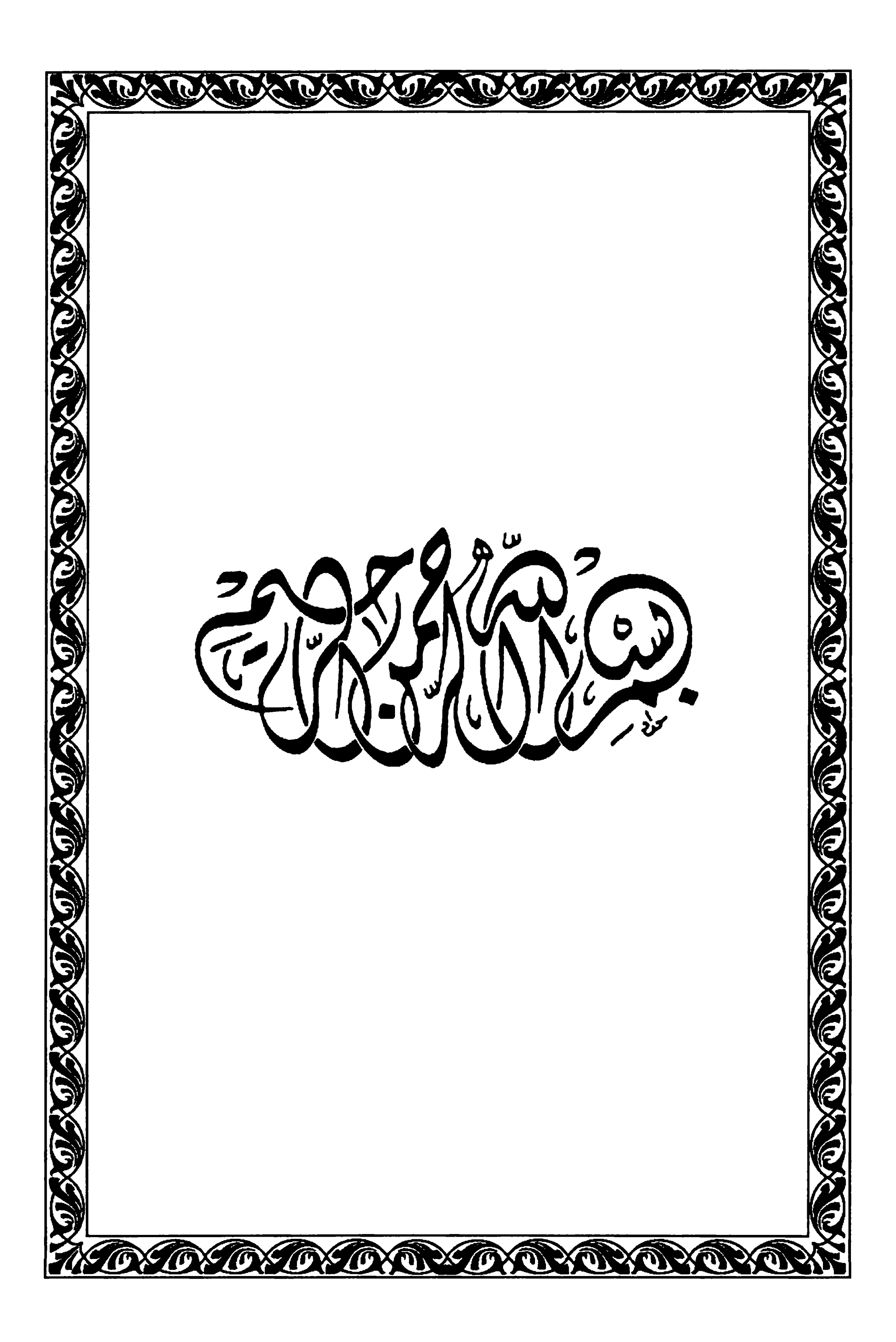
أ.د. رضا بوشامة الجزائري

أستاذ الحديث بكلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر

المجلد الثاني

دار الميراث النبوي

للنشر والتوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

الأبيات المشروحة في هذا المجلد

٥٠١ ـ وَاحْذَرْ مِنَ اللَّحْنِ أَوِ التَّصْحِيفِ ... خَوْفًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ

٥٠٢ ـ فَالنَّحْوُ وَاللُّغَاتُ حَقُّ مَنْ طَلَبْ ... وَخُذْ مِنَ الأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبْ

٥٠٣ ـ فِي خَطَأٍ وَلَحْنٍ أَصْلٍ: يُرْوَىٰ ... عَلَىٰ الصَّوَابِ مُعْرَبًا فِي الأَقْوَىٰ

٥٠٤ ـ ثَالِثُهَا: تَرْكُ كِلَيْهِمَا، وَلَا ... تَمَحُ مِنَ الأَصْلِ، عَلَىٰ مَا انْتُخِلَا

٥٠٥ ـ بَلْ أَبْقِهِ مُضَبَّبًا، وَبَيِّنِ ... صَوَابَهُ فِي هَامِشٍ، ثُمَّ إِنِ

٥٠٦ ـ تَقْرَأْهُ قَدِّمْ مُصْلَحًا فِي الأَوْلَىٰ ... وَالأَخْذُ مِنْ مَتْنٍ سِوَاهُ أَوْلَىٰ

٥٠٧ ـ وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيِّرُ ... كَابْنٍ وَحَرْفٍ؛ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ

٥٠٨ ـ كَذَاكَ مَا غَايَرَ حَيْثُ يُعْلَمُ ... إِتْيَانُهُ مِمَّنْ عَلَا، وَأَلْزَمُوا

٥٠٩ ـ (يَعْنِي)، وَمَا يَدْرُسُ فِي الْكِتَابِ ... مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ

٥١٠ ـ كَمَا إِذَا يَشُكُّ وَاسْتَثْبَتَ مِنْ ... مُعْتَمَدٍ، وَفِيهِمَا نَدْبًا أَبِنْ

٥١١ ـ وَمَنْ عَلَيْهِ كَلِمَاتٌ تُشْكِلُ ... يَرْوِي عَلَىٰ مَا أَوْضَحُوا إِذْ يَسْأَلُ

٥١٢ ـ وَمَنْ رَوَىٰ مَتْنًا عَنَ اَشْيَاخٍ وَقَدْ ... تَوَافَقَا مَعْنًىٰ وَلَفْظٌ مَا اتَّحَدْ

٥١٣ ـ مُقْتَصِرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَمْ ... يُبَيِّنِ اخْتِصَاصَهُ؛ فَلَمْ يُلَمْ

٥١٤ ـ أَوْ قَالَ: (قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) أَوْ ... (وَاتَّحَدَ الْمَعْنَىٰ)؛ عَلَىٰ خُلْفٍ حَكَوْا

٥١٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ لِلَفْظِهِ يُبَيِّنُ ... مَعْ (قَالَ) أَوْ (قَالَا)؛ فَذَاكَ أَحْسَنُ

٥١٦ ـ وَإِنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ كِتَابًا قُوبِلَا ... بِأَصْلِ وَاحِدٍ يُبِينُ؛ احْتَمَلَا

٥١٧ ـ جَوَازُهُ وَمَنْعُهُ، وَفُصِّلَا ... مُخْتَلِفٌ بِمُسْتَقِلٌّ وَبِلَا

٥١٨ ـ وَلَا تَزِدْ فِي نَسَبٍ أَوْ وَصْفِ مَنْ ... فَوْقَ شُيُوخٍ عَنْهُمُ مَا لَمْ يُبَنْ

٥١٩ ـ بِنَحْوِ (يَعْنِي) أَوْ بِـ (أَنَّ) أَوْ بِـ (هُو) ... أَمَّا إِذَا أَتَمَّهُ أَوَّلَهُ

٥٢٠ ـ أَجِزْهُ فِي الْبَاقِي لَدَىٰ الْجُمْهُورِ وَالْفَصْلُ أَوْلَىٰ قَاصِرَ الْمَذْكُورِ

٥٢١ ـ وَ (قَالَ) فِي الإِسْنَادِ قُلْهَا نُطْقًا اَوْ (قِيلَ لَهُ)، وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا

٥٢٢ ـ وَنُسَخٌ إِسْنَادُهَا قَدِ اتَّحَدْ نَدْبًا أَعِدْ فِي كُلِّ مَتْنٍ فِي الأَسَدّ

٥٢٣ ـ لَا وَاجِبًا، وَالْبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ بِهِ، وَبَاقٍ أَدْرَجُوا مَعْ (وَبِهِ)

٥٢٤ ـ وَجَازَ مَعْ ذَا ذِكْرُ بَعْضٍ بِالسَّنَدْ مُنْفَرِدًا عَلَىٰ الأَصَحِّ الْمُعْتَمَدْ

٥٢٥ ـ وَالْمَيْزُ أَوْلَىٰ، وَالَّذِي يُعِيدُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ

٥٢٦ ـ وَسَابِقٌ بِالْمَتْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدْ ثُمَّ يُتِمُّهُ: أَجِزْ، فَإِنْ يُرَدْ

٥٢٧ ـ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ كُلِّهِ رَجَحْ جَوَازُهُ، كَبَعْضِ مَتْنٍ فِي الأَصَحّ

٥٢٨ ـ وَابْنُ خُزَيْمَةَ يُقَدِّمُ السَّنَدْ حَيْثُ مَقَالٌ، فَاتَّبِعْ وَلَا تَعَدّ

٥٢٩ ـ وَلَوْ رَوَىٰ بِسَنَدٍ مَتْنًا وَقَدْ جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَتْنٍ لَمْ يُعَدْ

٥٣٠ ـ بَلْ قَالَ فِيهِ: (نَحْوَهُ) أَوْ (مِثْلَهُ) لَا تَرْوِ بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ

٥٣١ ـ وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ ذَا مَيْزَةٍ، وَقِيلَ: لَا فِي (نَحْوِهِ)

٥٣٢ ـ الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَىٰ وَمِثْلَهُ بِاللَّفْظِ؛ فَرْقٌ سُنَّا

٥٣٣ ـ وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: (مِثْلَ خَبَرِ قَبْلُ، وَمَتْنُهُ كَذَا)، فَلْيَذْكُرِ

٥٣٤ ـ وَإِنْ بِبَعْضِهِ أَتَىٰ وَقَوْلِهِ (وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أَوْ (بِطُولِهِ)

٥٣٥ ـ فَلَا تُتِمَّهُ، وَقِيلَ: جَازَا إِنْ يَعْرِفَا، وَقِيلَ: إِنْ أَجَازَا

٥٣٦ ـ وَقُلْ عَلَىٰ الأَوَّلِ: (قَالَ، وَذَكَرْ حَدِيثَهُ وَهُوَ كَذَا)، وَائْتِ الْخَبَرْ

٥٣٧ ـ وَجَازَ أَنْ يُبْدَلَ بِـ(النَّبِيِّ) (رَسُولُهُ)، وَالْعَكْسُ فِي الْقَوِيِّ

٥٣٨ ـ وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ ـ كَالْمُذَاكَرَهْ ـ بَيِّنْ حَتْمًا، وَالْحَدِيثُ مَا تَرَهْ

٥٣٩ ـ عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ أَوْ جُرِحْ إِحْدَاهُمَا؛ فَحَذْفُ وَاحِدٍ أُبِحْ

٥٤٠ ـ وَمَنْ رَوَىٰ بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلْ وَبَعْضَهُ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ جَمَلْ

٥٤١ ـ ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِ مُبَيِّنًا ـ بِلَا مَيْزٍ ـ أَجِزْ، وَحَذْفُ شَخْصٍ حُظِلَا

٥٤٢ ـ مُجَرَّحًا يَكُونُ أَوْ مُعَدَّلَا وَحَيْثُ جَرْحُ وَاحِدٍ لَا تَقْبَلَا

آدَابُ المُحَدِّثِ

٥٤٣ـ وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ الأَثَرِ فَصَحِّحِ النِّيَّةَ، ثُمَّ طَهِّرِ
٥٤٤ـ قَلْبًا مِنَ الدُّنْيَا، وَزِدْ حِرْصًا عَلَىٰ نَشْرِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ مَنْ يُحْتَجْ إِلَىٰ
٥٤٥ـ مَا عِنْدَهُ: حَدَّثَ؛ شَيْخًا أَوْ حَدَثْ وَرَدَّ لِلأَرْجَحِ نَاصِحًا وَحَثّ
٥٤٦ـ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَا تُرْشِدْ إِلَىٰ أَعْلَىٰ فِي الإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهِلَا
٥٤٧ـ وَمَنْ يُحَدِّثْ وَهُنَاكَ أَوْلَىٰ فَلَيْسَ كُرْهًا أَوْ خِلَافَ الأَوْلَىٰ
٥٤٨ـ هَذَا هُوَ الأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ عَهْدَ النَّبِيِّ حَدَّثَ الصِّحَابُ
٥٤٩ـ وَفِي الصِّحَابِ حَدَّثَ الأَتْبَاعُ يَكَادُ فِيهِ أَنْ يُرَىٰ الإِجْمَاعُ
٥٥٠ـ وَهْوَ عَلَىٰ الْعَيْنِ إِذَا مَا انْفَرَدَا فَرْضُ كِفَايَةٍ إِذَا تَعَدَّدَا
٥٥١ـ وَمَنْ عَلَىٰ الْحَدِيثِ تَخْلِيطًا يَخَفْ لِهَرَمٍ أَوْ لِعَمًىٰ وَالضَّعْفِ؛ كَفّ
٥٥٢ـ وَمَنْ أَتَىٰ حَدَّثْ وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ نِيَّتُهُ؛ فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحّ
٥٥٣ـ فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارٍ جِلَّهْ: (أَبَىٰ عَلَيْنَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلَّهْ)
٥٥٤ـ وَلِلْحَدِيثِ الْغُسْلُ وَالتَّطَهُّرُ وَالطِّيبُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّبَخُّرُ
٥٥٥ـ مُسَرِّحًا، وَاجْلِسْ بِصَدْرٍ بِأَدَبْ وَهَيْئَةٍ، مُتَّكِئًا عَلَىٰ رُتَبْ
٥٥٦ـ وَلَا تَقُمْ لأَحَدٍ، وَمَنْ رَفَعْ صَوْتًا عَلَىٰ الْحَدِيثِ؛ فَازْبُرْهُ وَدَعْ
٥٥٧ـ وَلَا تُحَدِّثْ قَائِمًا أَوْ مُضْطَجِعْ أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَلَىٰ حَالٍ شَنِعْ
٥٥٨ـ وَافْتَتِحِ الْمَجْلِسَ كَالتَّتْمِيمِ بِالْحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
٥٥٩ـ بَعْدَ قِرَاءَةٍ لآيٍ، وَدُعَا وَلْيَكُ مُقْبِلًا عَلَيْهِمُ مَعَا
٥٦٠ـ وَرَتِّلِ الْحَدِيثَ، وَاعْقِدْ مَجْلِسَا يَوْمًا بِأُسْبُوعٍ لِلإِمْلَاءِ ائْتِسَا
٥٦١ـ ثُمَّ اتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلَا وَزِدْ إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ، وَاعْتَلَىٰ
٥٦٢ـ يُبَلِّغُ السَّامِعَ أَوْ يُفَهِّمُ وَاسْتَنْصَتَ النَّاسَ إِذَا تَكَلَّمُوا
٥٦٣ـ وَبَعْدَهُ: بَسْمَلَ ثُمَّ يَحْمَدُ مُصَلِّيًا، وَبَعْدَ ذَاكَ يُورِدُ
٥٦٤ـ (مَا قُلْتَ؟) أَوْ (مَنْ قُلْتَ؟) مَعْ دُعَائِهِ لَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي انْتِهَائِهِ

٥٦٥ ـ (حَدَّثَنَا) وَيُورِدُ الإِسْنَادَا مُتَرْجِمًا شُيُوخَهُ الأَفْرَادَا
٥٦٦ ـ وَذِكْرُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِاللَّقَبِ أَوْ حِرْفَةٍ: لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَعِبِ
٥٦٧ ـ وَارْوِ فِي الإِمْلَا عَنْ شُيُوخٍ عُدِّلُوا عَنْ كُلِّ شَيْخٍ أَثَرٌ، وَيَجْعَلُ
٥٦٨ ـ أَرْجَحَهُمْ مُقَدَّمًا، وَحَرِّرِ وَعَالِيًا قَصِيرَ مَتْنٍ اخْتَرِ
٥٦٩ ـ ثُمَّ أَبِنْ عُلُوَّهُ، وَصِحَّتَهْ وَضَبْطَهُ، وَمُشْكِلًا، وَعِلَّتَهْ
٥٧٠ ـ وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ كَالصِّفَاتِ وَرُخَصًا، مَعَ الْمُشَاجَرَاتِ
٥٧١ ـ وَالزُّهْدُ مَعْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ أَوْلَىٰ فِي الإِمْلَاءِ بِالاتِّفَاقِ
٥٧٢ ـ وَاخْتِمْهُ بِالإِنْشَادِ وَالنَّوَادِرِ وَمُتْقِنٌ خَرَّجَهُ لِلْقَاصِرِ
٥٧٣ ـ أَوْ حَافِظٍ بِمَا يُهِمُّ يُشْغَلُ وَقَابِلِ الإِمْلَاءَ حِينَ يَكْمُلُ

مسألةٌ

٥٧٤ ـ وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا؛ فَاخْتَصَّا بِـ (حَافِظٍ)، كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا
٥٧٥ ـ وَهْوَ الَّذِي إِلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ يُرْجَعُ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ
٥٧٦ ـ أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ مَا صَحَّ وَمَا يَدْرِي الأَسَانِيدَ وَمَا قَدْ وَهِمَا
٥٧٧ ـ فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُدْرَجَا وَمَا بِهِ الإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجَا
٥٧٨ ـ يَدْرِي اصْطِلَاحَ الْقَوْمِ، وَالتَّمَيُّزَا بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مَيَّزَا[(١)]
٥٧٩ ـ فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ، وَالطِّبَاقِ كَذَا الْخَطِيبُ حَدَّ لِلْإِطْلَاقِ
٥٨٠ ـ وَصَرَّحَ الْمِزِّيُّ: أَنْ يَكُونَ مَا يَفُوتُهُ أَقَلَّ مِمَّا عَلِمَا
٥٨١ ـ وَدُونَهُ (مُحَدِّثٌ) أَنْ تُبْصِرَهْ مِنْ ذَاكَ يَحْوِي جُمَلًا مُسْتَكْثَرَهْ
٥٨٢ ـ وَمَنْ عَلَىٰ سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدِ مُقْتَصِرٌ لَا عِلْمَ سِمْ بِـ (الْمُسْنِدِ)
٥٨٣ ـ وَبِـ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) لَقَّبُوا ذَوِي الْحَدِيثِ قِدَمًا ذَا مَنْقَبُ[(٢)]

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (وَالتَّمْيِيزَا/ بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مِيزَا).

(٢) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (أَئِمَّةَ الحَدِيثِ قِدْمًا نَسَبُوا).

آدابُ طَالِبِ الحَدِيثِ

٥٨٤ ـ وَصَحِّحِ النِّيَّةَ، ثُمَّ اسْتَعْمِلِ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ، ثُمَّ حَصِّلِ

٥٨٥ ـ مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ الْعَلِيِّ فَالْعَلِي ثُمَّ الْبِلَادَ ارْحَلْ وَلَا تَسَهَّلِ

٥٨٦ ـ فِي الْحَمْلِ، وَاعْمَلْ بِالَّذِي تَرْوِيهِ وَالشَّيْخَ بَجِّلْ، لَا تُطِلْ عَلَيْهِ

٥٨٧ ـ وَلَا يَعُوقَنْكَ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ وَالْكِبْرُ، وَابْذُلْ مَا تُفَادُ، وَاكْتُبِ

٥٨٨ ـ لِلْعَالِ وِالنَّازِلِ لِاسْتِبْصَارِ لَا كَثْرَةِ الشُّيُوخِ لِافْتِخَارِ

٥٨٩ ـ وَمَنْ يُفِدْكَ الْعِلْمَ لَا تُؤَخِّرِ بَلْ خُذْ، وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ فَانْظُرِ

٥٩٠ ـ فَقَدْ رَوَوْا: (إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ)

٥٩١ ـ وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ وَإِنْ يَكُنْ لِلِانْتِخَابِ دَاعِ

٥٩٢ ـ فَلْيَنْتَخِبْ عَالِيَهُ وَمَا انْفَرَدْ وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنِ اسْتَعَدّ

٥٩٣ ـ وَعَلَّمُوا فِي الأَصْلِ لِلْمُقَابَلَهْ أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ فَعَادَ لَهْ[1]

٥٩٤ ـ وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِاقْتِصَارِ عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ

٥٩٥ ـ فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهْ وَفِقْهَهُ وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهْ

٥٩٦ ـ وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا رِجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا

٥٩٧ ـ وَاقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِمِنْهُ الِاصْطِلَاحْ كَـ(هَذِهِ) وَ(أَصْلِهَا) وَ(ابْنِ الصَّلَاحْ)

٥٩٨ ـ وَقَدِّمِ (الصِّحَاحَ) ثُمَّ (السُّنَنَا) ثُمَّ (الْمَسَانِيدَ) وَمَا لَا يُغْتَنَى

٥٩٩ ـ وَاحْفَظْهُ مُتْقِنًا وَذَاكِرْ، وَرَأَوْا جَوَازَ كَتْمٍ عَنْ خِلَافِ الأَهْلِ، أَوْ

٦٠٠ ـ مَنْ يُنْكِرُ[2] الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ ثُمَّ إِذَا أُهِّلْتَ صَنِّفْ؛ تَمْهَرِ

٦٠١ ـ وَيُبْقِ ذِكْرًا مَا لَهُ مِنْ غَايَهْ وَإِنَّهُ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَهْ

٦٠٢ ـ فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالأَبْوَابِ وَقَوْمٌ الْمُسْنَدَ لِلصِّحَابِ

٦٠٣ ـ يَبْدَأُ بِالأَسْبَقِ، أَوْ بِالأَقْرَبِ إِلَى النَّبِيّ، أَوِ الْحُرُوفَ يَجْتَبِي

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (فَعَادَلَهُ).

(٢) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: مَنْ يَدَعُ.

٦٠٤ ـ وَخَـيْـرُهُ مُـعَـلَّـلٌ، وَقَـدْ رَأَوْا ... أَنْ يَجْمَعَ الأَطْرَافَ، أَوْ شُيُوخًا اَوْ

٦٠٥ ـ أَبْـوَابًـا اَوْ تَـرَاجِـمًـا أَوْ طُـرُقَـا ... وَاحْذَرْ مِنَ الإِخْرَاجِ قَبْلَ الِانْتِقَا

٦٠٦ ـ وَهَـلْ يُـثَـابُ قَـارِئُ الآثَـارِ ... كَقَارِئِ الْقُرْآنِ؟ خُلْفٌ جَارِي

العَالِي وَالنَّازِلُ

٦٠٧ ـ قَـدْ خُـصَّـتِ الأُمَّـةُ بِـالإِسْـنَـادِ ... وَهْـوَ مِـنَ الـدِّيـنِ بِـلَا تَـرْدَادِ

٦٠٨ ـ وَطَـلَـبُ الْـعُـلُـوِّ سُـنَّـةٌ، وَمَـنْ ... يُفَضِّلِ النُّزُولَ عَنْهُ؛ مَا فَطَنْ

٦٠٩ ـ وَقَـسَّـمُـوهُ خَـمْـسَـةً كَـمَـا رَأَوْا: ... قُرْبٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ، أَوْ إِمَامٍ، اَوْ

٦١٠ ـ بِـنِـسْـبَـةٍ إِلَىٰ كِـتَـابٍ مُـعْـتَـمَـدْ ... يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدْ

٦١١ ـ فَـإِنْ يَـصِـلْ لِـشَـيْـخِـهِ: (مُـوَافَـقَـهْ) ... أَوْ شَيْخِ شَيْخٍ: (بَدَلٌ)، أَوْ وَافَقَهْ

٦١٢ ـ فِـي عَـدَدٍ: فَـهْـوَ (الْـمُـسَـاوَاةُ)، وَإِنْ ... فَرْدًا يَزِدْ: (مُصَافَحَاتٌ)، فَاسْتَبِنْ

٦١٣ ـ وَقِـدَمُ الْـوَفَـاةِ أَوْ خَـمْـسِـيـنَـا ... عَامًا تَقَصَّتْ[1] أَوْ سِوَىٰ عِشْرِينَا

٦١٤ ـ وَقِـدَمُ الـسَّـمَـاعِ. وَالـنُّـزُولُ ... نَقِيضُهُ، فَخَمْسَةٌ مَجْعُولُ

٦١٥ ـ وَإِنَّـمَـا يُـذَمُّ مَـا لَـمْ يَـنْـجَـبِـرْ ... لَكِنَّهُ عُلُوٌّ مَعْنًىٰ يَقْتَصِرْ

٦١٦ ـ وَلِابْـنِ حِـبَّـانَ: إِذَا دَارَ الـسَّـنَـدْ ... مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَالٍ فَقَدْ

٦١٧ ـ فَـإِنْ تَـرَىٰ لِـلْـمَـتْـنِ فَـالأَعْـلَامُ ... وَإِنْ تَرَىٰ الإِسْنَادَ فَالْعَوَامُ

المُسَلْسَلُ

٦١٨ ـ هُـوَ الَّـذِي إِسْـنَـادُهُ رِجَـالَـهْ ... قَدْ تَابَعُوا فِي صِفَةٍ أَوْ حَالَهْ

٦١٩ ـ قَـوْلِـيَّـةٍ، فِـعْـلِـيَّـةٍ، كِـلَـيْـهِـمَـا ... لَهُمْ، أَوِ الإِسْنَادِ فِيمَا قُسِّمَا

٦٢٠ ـ وَخَيْرُهُ: الدَّالُّ عَلَىٰ الْوَصْفِ[2]، وَمِنْ ... مُفَادِهِ: زِيَادَةُ الضَّبْطِ زُكِنْ

٦٢١ ـ وَقَـلَّـمَـا يَـسْـلَـمُ فِـي الـتَّـسَـلْـسُـلِ ... مِنْ خَلَلٍ، وَرُبَّمَا لَمْ يُوصَلِ

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «تقضَّت»، بضاد معجمة.

(٢) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (الوصل).

٦٢٢ ـ كَـ(أَوَّلِيَّةٍ) لِسُفْيَانَ انْتَهَىٰ ... وَخَيْرُهُ: مُسَلْسَلٌ بِالْفُقَهَا

غريبُ ألفاظ الحديث

٦٢٣ ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ مَعْمَرُ ... وَالنَّضْرُ، قَوْلَانِ، وَقَوْمٌ أَثَرُوا

٦٢٤ ـ وَابْنُ الأَثِيرِ كَانَ أَعْلَىٰ، وَلَقَدْ ... لَخَّصْتُهُ مَعَ زَوَائِدَ تُعَدّ

٦٢٥ ـ فَاعْنَ بِهِ، وَلا تَخُضْ بِالظَّنِّ ... وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ

٦٢٦ ـ وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ، أَوْ ... عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَرَاوٍ قَدْ حَكَوْا

المُصَحَّفُ وَالمُحَرَّفُ

٦٢٧ ـ وَالْعَسْكَرِيْ صَنَّفَ فِي (التَّصْحِيفِ) ... وَالدَّارَقُطْنِيَ أَيَّمَا تَصْنِيفِ

٦٢٨ ـ فَمَا يُغَيَّرْ نُقْطُهُ (مُصَحَّفُ) ... أَوْ شَكْلُهُ لَا أَحْرُفٌ (مُحَرَّفُ)

٦٢٩ ـ فَقَدْ يَكُونُ: سَنَدًا، وَمَتْنَا ... وَسَامِعًا، وَظَاهِرًا، وَمَعْنَىٰ

٦٣٠ ـ فَأَوَّلٌ: (مُرَاجِمٌ) صَحَّفَهُ ... يَحْيَىٰ (مُزَاحِمًا)؛ فَمَا أَنْصَفَهُ

٦٣١ ـ وَبَعْدَهُ: (يُشَقِّقُونَ الْخُطَبَا) ... صَحَّفَهُ وَكِيعُ قَالَ: (الْحَطَبَا)

٦٣٢ ـ وَثَالِثٌ: كَـ(خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَهْ) ... شُعْبَةُ قَالَ: (مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَهْ)

٦٣٣ ـ وَ(عَاصِمُ الأَحْوَلُ) بَعْضٌ غَيَّرَا ... بِـ(وَاصِلِ الأَحْدَبِ) فِيمَا أُثِرَا[(١)]

٦٣٤ ـ وَرَابِعٌ: مِثْلُ حَدِيثِ (احْتَجَرَا) ... صَحَّفَهُ بِالمِيمِ بَعْضُ الْكُبَرَا

٦٣٥ ـ وَخَامِسٌ: مِثْلُ حَدِيثِ (الْعَنَزَهْ) ... ظَنَّ الْقَبِيلَ عَالِمٌ مِنْ عَنَزَهْ

النَّاسِخُ وَالمَنْسُوخُ

٦٣٦ ـ (النَّسْخُ): رَفْعٌ أَوْ بَيَانٌ، وَالصَّوَابْ ... فِي الْحَدِّ: رَفْعُ حُكْمِ شَرْعٍ بِخِطَابْ

٦٣٧ ـ فَاعْنَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مُهِمُّ ... وَبَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهْمُ

---

(١) هذا البيت غير موجود في نسخ الشيوخ محفوظ الترمسي وأحمد شاكر والأثيوبي رحمهم الله. وقد علَّق الشيخ عبد المحسن القاسم عند هذا البيت بقوله: في ب: (الأهدب). وهذا البيت ليس في نسخة ج.

٦٣٨ ـ يُعْرَفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ؛ وَلَوْ
٦٣٩ ـ صَحَّ حَدِيثٌ، وَعَلَىٰ تَرْكِ الْعَمَلْ أُجْمِعَ؛ فَالْوَفْقُ عَلَىٰ النَّاسِخِ دَلّ

مُختلِفُ الحَدِيثِ

٦٤٠ ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي (الْمُخْتَلِفِ) الشَّافِعِي، فَكُنْ بِذَا النَّوْعِ حَفِي
٦٤١ ـ فَهْوَ مُهِمٌّ، وَجَمِيعُ الْفِرَقِ فِي الدِّينِ: تَضْطَرُّ لَهُ فَحَقِّقِ
٦٤٢ ـ وَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِيهِ مَنْ كَمَلْ فِقْهًا وَأَصْلًا وَحَدِيثًا وَاعْتَمَلْ
٦٤٣ ـ وَهْوَ: حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ فَالْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَ لَا تَنَافُرُ
٦٤٤ ـ كَمَتْنِ: (لَا عَدْوَىٰ) وَمَتْنِ (فِرَّا) فَذَاكَ لِلطَّبْعِ، وَذَا لِاسْتِقْرَا
٦٤٥ ـ وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ، وَمَنْ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَذَا؛ مَا وَهَنْ
٦٤٦ ـ أَوْ لَا: فَإِذْ يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِي أَوْ لَا: فَرَجِّحْ، وَإِذَا يَخْفَىٰ قِفِ
٦٤٧ ـ وَغَيْرُ مَا عُورِضَ فَهْوَ (الْمُحْكَمُ) تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ
٦٤٨ ـ وَمِنْهُ (ذُو تَشَابُهٍ) لَمْ يُعْلَمِ تَأْوِيلُهُ، فَلَا تَكَلَّمْ تَسْلَمِ
٦٤٩ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّه يُغَانُ) كَذَا حَدِيثُ: (أُنْزِلَ الْقُرْآنُ)

أَسْبَابُ الحَدِيثِ

٦٥٠ ـ أَوَّلُ مَنْ قَدْ أَلَّفَ الْجُوبَارِي فَالْعُكْبَرِيُّ فِي سَبَبِ الآثَارِ
٦٥١ ـ وَهْوَ كَمَا فِي سَبَبِ الْقُرْآنِ: مُبَيِّنٌ لِلْفِقْهِ وَالْمَعَانِي
٦٥٢ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّما الأَعْمَالُ) سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا:
٦٥٣ ـ مُهَاجِرٌ لأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحْ مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَحْ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

٦٥٤ ـ حَدُّ (الصَّحَابِيِّ): مُسْلِمًا لَاقَىٰ الرَّسُولْ وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولْ
٦٥٥ ـ كَذَاكَ الاتْبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ وَمَعْ رِوَايَةِ
٦٥٦ ـ وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ، وَقِيلَ: الْغَزْوِ أَوْ عَامٍ، وَقِيلَ: مُدْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ

٦٥٧ ـ وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَىٰ الدِّينِ وَلَوْ ... تَخَلَّلَ الرِّدَّةُ. وَالْجِنَّ رَأَوْا

٦٥٨ ـ دُخُولَهُمْ دُونَ مَلائِكٍ. وَمَا ... نَشْرِطُ بُلُوغًا فِي الأَصَحِّ فِيهِمَا

٦٥٩ ـ وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِالتَّوَاتُرِ ... وَشُهْرَةٍ، وَقَوْلِ صَحْبٍ آخَرِ

٦٦٠ ـ أَوْ تَابِعِيٍّ، وَالأَصَحُّ: يُقْبَلُ ... إِذَا ادَّعَىٰ مُعَاصِرٌ مُعَدَّلُ

٦٦١ ـ وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهْ ... النَّوَوِيْ: أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهْ

٦٦٢ ـ وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الأَثَرْ: ... أَبُو هُرَيْرَةٍ، يَلِيهِ ابْنُ عُمَرْ

٦٦٣ ـ وَأَنَسٌ، وَالْبَحْرُ، كَالْخُدْرِيِّ ... وَجَابِرٌ، وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ

٦٦٤ ـ وَالْبَحْرُ أَوْفَاهُمْ فَتَاوَىٰ، وَعُمَرْ ... وَنَجْلُهُ، وَزَوْجَةُ الْهَادِي الأَبَرّ

٦٦٥ ـ ثُمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدٌ، وَعَلِي ... وَبَعْدُهُمْ عِشْرُونَ لَا تُقَلِّلِ[1]

٦٦٦ ـ وَبَعْدَهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جِدًّا ... عِشْرُونَ بَعْدَ مِائَةٍ قَدْ عُدَّا

٦٦٧ ـ وَكَانَ يُفْتِي الْخُلَفَا ابْنُ عَوْفٍ اَيْ ... عَهْدَ النَّبِيْ، زَيْدٌ، مُعَاذٌ، وَأُبَيْ

٦٦٨ ـ وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّهْ ... فَوْقَ الثَّلَاثِينَ؛ فَبَعْضٌ عَدَّهْ

٦٦٩ ـ وَشُعَرَاءُ الْمُصْطَفَىٰ ذَوُو الشَّانْ ... إِبْنُ رَوَاحَةٍ، وَكَعْبٌ، حَسَّانْ

٦٧٠ ـ وَالْبَحْرُ، وَابْنَا عُمَرٍ وَعَمْرِو ... وَابْنُ الزُّبَيْرِ فِي اشْتِهَارٍ يَجْرِي

٦٧١ ـ دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَهُمْ «عَبَادِلَهْ» ... وَغَلَّطُوا مَنْ غَيْرَ هَذَا مَالَ لَهْ

٦٧٢ ـ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ، تُوُفِّي ... عَمَّا يَزِيدُ عُشْرَ أَلْفِ أَلْفِ

٦٧٣ ـ وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلصَّحَابَةِ: ... هُوَ الْبُخَارِيُّ. وَفِي (الإِصَابَةِ)

٦٧٤ ـ أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ، وَقَدْ ... لَخَّصْتُهُ مُجَلَّدًا، فَلْيُسْتَفَدْ

٦٧٥ ـ وَهُمْ طِبَاقٌ، قِيلَ: خَمْسٌ، وَذُكِرْ ... عَشْرٌ مَعَ اثْنَيْنِ، وَزَائِدٌ أُثِرْ

٦٧٦ ـ فَالأَوَّلُونَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةِ ... يَلِيهِمُ أَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ

٦٧٧ ـ ثُمَّ الْمُهَاجِرُونَ لِلْحَبَشَهْ ... ثُمَّ اثْنَتَانِ انْسُبْ إِلَىٰ الْعَقَبَهْ

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «لَمْ يُقَلِّلِ». وأشار إلىٰ أن في نسخة في حاشيتها: «لَا يُقَلِّلِ».

٦٧٨ ـ فَأَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ لِقُبَا فَأَهْلُ بَدْرٍ، وَيَلِي مَنْ غَرَّبَا
٦٧٩ ـ مِنْ بَعْدِهَا، فَبَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، ثُمّ مَنْ بَعْدَ صُلْحٍ هَاجَرُوا، وَبَعْدُ ضُمّ
٦٨٠ ـ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ، فَصِبْيَانٌ رَأَوْا وَالأَفْضَلُ: الصِّدِّيقُ إِجْمَاعًا حَكَوْا
٦٨١ ـ وَعُمَرٌ بَعْدُ، وَعُثْمَانُ يَلِي وَبَعْدَهُ أَوْ قَبْلُ ـ قَوْلَانِ ـ: عَلِي
٦٨٢ ـ فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ، فَالْبَدْرِيَّهْ فَأُحُدٌ، فَالْبَيْعَةُ الزَّكِيَّهْ
٦٨٣ ـ وَالسَّابِقُونَ لَهُمُ مَزِيَّهْ فَقِيلَ: أَهْلُ الْبَيْعَةِ الْمَرْضِيَّهْ
٦٨٤ ـ وَقِيلَ: أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، أَوْ هُمُ بَدْرِيَّةٌ، أَوْ قَبْلَ فَتْحٍ أَسْلَمُوا
٦٨٥ ـ وَاخْتَلَفُوا أَوَّلَهُمْ إِسْلَامَا وَقَدْ رَأَوْا جَمْعَهُمُ انْتِظَامَا
٦٨٦ ـ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرِّجَالِ صِدِّيقُهُمْ وَزَيْدُ فِي الْمَوَالِي
٦٨٧ ـ وَفِي النِّسَا خَدِيجَةٌ وَذِي الصِّغَرْ عَلَيٌّ وَالرِّقِّ بِلَالٌ اشْتَهَرْ
٦٨٨ ـ وَأَفْضَلُ الأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ خَدِيجَةٌ مَعَ ابْنَةِ الصِّدِّيقِ
٦٨٩ ـ وَفِيهِمَا ثَالِثُهَا الْوَقْفُ، وَفِي عَائِشَةٍ وَابْنَتِهِ الْخُلْفُ قُفِي
٦٩٠ ـ يَلِيهِمَا: حَفْصَةُ فَالْبَوَاقِي وَآخِرُ الصِّحَابِ بِاتِّفَاقِ
٦٩١ ـ مَوْتًا: أَبُو الطُّفَيْلِ وَهْوَ آخِرُ بِمَكَّةٍ، وَقِيلَ فِيهَا: جَابِرُ
٦٩٢ ـ بِطَيْبَةَ السَّائِبُ أَوْ سَهْلٌ، أَنَسْ بِبَصْرَةٍ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى حُبِسْ
٦٩٣ ـ بِكُوفَةٍ، وَقِيلَ: عَمْرٌو أَوْ أَبُو جُحَيْفَةٍ، وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا
٦٩٤ ـ الْبَاهِلِيَ أَوِ ابْنَ بُسْرٍ، وَلَدَى مِصْرَ ابْنُ جَزْءٍ، وَابْنُ الاَكْوَعِ بَدَا
٦٩٥ ـ وَالْحَبْرُ بِالطَّائِفِ، وَالْجَعْدِيُّ بِأَصْبَهَانَ، وَقَضَى الْكِنْدِيُّ
٦٩٦ ـ الْعُرْسُ فِي جَزِيرَةٍ، بِبَرْقَةِ رُوَيْفِعٌ، الْهِرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ
٦٩٧ ـ وَقُبِضَ الْفَضْلُ بِسَمَرْقَنْدَا وَفِي سِجِسْتَانَ الأَخِيرُ: الْعَدَّا
٦٩٨ ـ النَّوَوِيّ: مَا عَرَفُوا مَنْ شَهِدَا بَدْرًا مَعَ الْوَالِدِ إِلَّا مَرْثَدَا
٦٩٩ ـ وَالْبَغَوِيُّ زَادَ: أَنَّ (مَعْنَا) وَأَبَهُ وَجَدَّهُ بِالْمَعْنَى
٧٠٠ ـ وَأَرْبَعٌ تَوَالَدُوا صَحَابَهْ: حَارِثَةُ الْمَوْلَى، أَبُو قُحَافَهْ

٧٠١ـ وَمَا سِوَىٰ الصِّدِّيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا مَنْ وَالِدَاهُ أَسْلَمَا قَدْ أُثِرَا

٧٠٢ـ وَلَيْسَ فِي صَحَابَةٍ أَسَنُّ مِنْ صِدِّيقِهِم مَعَ سُهَيْلٍ فَاسْتَبِنْ

٧٠٣ـ أَجْمَلُهُمْ: دِحْيَةُ الْجَمِيلُ جَاءَ عَلَىٰ صُورَتِهِ جِبْرِيلُ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ

٧٠٤ـ وَمِنْ مُفَادِ عِلْمِ ذَا وَالأَوَّلِ مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَّصِلِ

٧٠٥ـ وَ(التَّابِعُونَ): طَبَقَاتٌ عَشَرَهْ مَعْ خَمْسَةٍ؛ أَوَّلُهُمْ: ذُو الْعَشَرَهْ

٧٠٦ـ وَذَاكَ (قَيْسٌ) مَا لَهُ نَظِيرُ وَعُدَّ عِنْدَ حَاكِمٍ كَثِيرُ

٧٠٧ـ وَآخِرُ الطِّبَاقِ: لَاقِي أَنَسِ وَسَائِبٍ، كَذَا صُدَيٌّ، وَقِسِ

٧٠٨ـ وَخَيْرُهُمْ: أُوَيْسٌ، أَمَّا الأَفْضَلُ: فَابْنُ الْمُسَيِّبِ، وَكَانَ الْعَمَلُ

٧٠٩ـ عَلَىٰ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ هَذَا عُبَيْدِ اللهِ، سَالِمٌ، عُرْوَةِ

٧١٠ـ خَارِجَةٍ، وَابْنِ يَسَارٍ، قَاسِمِ أَوْ فَأَبُو سَلَمَةٍ عَنْ سَالِمِ

٧١١ـ وَبِنْتُ سِيرِينَ وَأُمُّ الدَّرْدَا خَيْرُ النِّسَا مَعْرِفَةً وَزُهْدَا

٧١٢ـ وَمِنْهُمُ (الْمُخَضْرَمُونَ): مُدْرِكُ نُبُوَّةٍ وَمَا رَأَىٰ؛ مُشْتَرَكُ

٧١٣ـ يَلِيهِمُ: الْمَوْلُودُ فِي حَيَاتِهِ وَمَا رَأَوْهُ عُدَّ مِنْ رُوَاتِهِ

٧١٤ـ وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ فِي الأَتْبَاعِ صَحَابَةً؛ لِغَلَطٍ أَوْ داعِ

٧١٥ـ وَالْعَكْسُ وَهْمًا، وَالتِّبَاعُ قَدْ يُعَدّ فِي تَابِعِ الأَتْبَاعِ؛ إِذْ حَمْلٌ وَرَدْ

٧١٦ـ ومَعْمَرٌ أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ قَضَىٰ وَخَلَفٌ آخِرُهُمْ مَوْتًا مَضَىٰ

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ وَالصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ

٧١٧ـ وَقَدْ رَوَىٰ الْكِبَارُ عَنْ صِغَارِ فِي السِّنِّ، أَوْ فِي الْعِلْمِ وَالْمِقْدَارِ

٧١٨ـ أَوْ فِيهِمَا، وَعِلْمُ ذَا أَفَادَا أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الإِسْنَادَا

٧١٩ـ وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ عَنْ أَتْبَاعِ وَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الأَتْبَاعِ

٧٢٠ـ كَالْبَحْرِ عَنْ كَعْبٍ، وَكَالزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ وَيَحْيَىٰ الانْصَارِيِّ

رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

٧٢١ ـ وَمَا رَوَىٰ الصَّحْبُ عَنِ الأَتْبَاعِ عَنْ ... صَحَابَةٍ فَهْوَ ظَرِيفٌ لِلْفَطِنْ

٧٢٢ ـ أَلَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ ... وَمُنْكِرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ

٧٢٣ ـ كَسَائِبٍ عَنْ ابْنِ عَبْدٍ عَنْ عُمَرْ ... وَنَحْوُ ذَا قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرْ

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ

٧٢٤ ـ وَوَقَعَتْ (رِوَايَةُ الأَقْرَانِ) ... وَعِلْمُهَا يُقْصَدُ لِلْبَيَانِ

٧٢٥ ـ أَنْ لَا يُظَنَّ الزَّيْدُ فِي الإِسْنَادِ أَوْ ... إِبْدَالُ (عَنْ) بِالْوَاوِ، وَالْحَدَّ رَأَوْا

٧٢٦ ـ إِنْ يَكُ فِي الإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا ... وَالسِّنَّ دَائِمًا، وَقِيلَ: غَالِبَا

٧٢٧ ـ وَفِي الصِّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدِ ... وَخَمْسَةٌ، وَبَعْدَهَا لَمْ يُزَدِ

٧٢٨ ـ فَإِنْ رَوَىٰ كُلٌّ مِنَ الْقِرْنَيْنِ عَنْ ... صَاحِبِهِ فَهْوَ (مُدَبَّجٌ) حَسَنْ

٧٢٩ ـ فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ: رَوَىٰ الصِّدِّيقُ ... عَنْ عُمَرٍ، ثُمَّ رَوَىٰ الْفَارُوقُ

٧٣٠ ـ وَفِي التِّبَاعِ: عَنْ عَطَاءِ الزُّهْرِيّ ... وَعَكْسُهُ، وَمِنْهُ بَعْدُ فَادْرِ

٧٣١ ـ فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدُ ... وَالشَّيْخُ أَوْ أَحَدُهُمَا يَتَّحِدُ

٧٣٢ ـ وَمِنْهُ فِي الْمُدَبَّجِ الْمَقْلُوبُ ... مُسْتَوِيًا؛ مِثَالُهُ عَجِيبُ

٧٣٣ ـ مَالِكُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ ... وَذَا عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ سُلِكْ

الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ

٧٣٤ ـ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَئِيُّ صَنَّفَا ... فِي إِخْوَةٍ، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرَفَا

٧٣٥ ـ كَيْ لَا يُرَىٰ عِنْدَ اشْتِرَاكٍ فِي اسْمِ الَابْ ... غَيْرُ أَخٍ أَخًا وَمَا لَهُ انْتَسَبْ

٧٣٦ ـ أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدِ ... أَوْلَادُ سِيرِينَ بِفَرْدٍ مُسْنَدِ

٧٣٧ ـ وَإِخْوَةٌ مِنَ الصِّحَابِ بَدْرَا ... قَدْ شَهِدُوهَا سَبْعُ ابْنَا عَفْرَا

٧٣٨ ـ وَتِسْعَةٌ مُهَاجِرُونَ هُمْ بَنُو ... حَارِثِ السَّهْمِيِّ؛ كُلٌّ مُحْسِنُ

رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

٧٣٩ـ وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي ذِي أَثَرِ ... عَنِ ابْنِهِ؛ كَوَائِلٍ عَنْ بَكْرِ

٧٤٠ـ وَالْوَائِلِيّ فِي عَكْسِهِ، فَإِنْ يُزَدْ ... عَنْ جَدِّهِ فَهْوَ مَعَالٍ لَا تُحَدّ

٧٤١ـ أَهَمُّهُ: حَيْثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا ... يُسَمَّىٰ، وَالابَا قَدِ انْتَهَتْ إِلَىٰ

٧٤٢ـ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعٍ فِي سَنَدِ ... مُجَهَّلٍ لِأَرْبَعِينَ مُسْنَدِ

٧٤٣ـ وَمَا لِعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِهْ ... عَنْ جَدِّهِ؛ فَالأَكْثَرُونَ احْتَجَّ بِهْ

٧٤٤ـ حَمْلًا لِجَدِّهِ عَلَىٰ الصَّحَابِي ... وَقِيلَ: بِالإِفْصَاحِ وَاسْتِيعَابِ

٧٤٥ـ وَهَكَذَا نُسْخَةُ بَهْزٍ، وَاخْتُلِفْ: ... أَيُّهُمَا أَرْجَحُ؟ وَالأُولَىٰ أُلِفْ

٧٤٦ـ وَاعْدُدْ هُنَا مَنْ تَرْوِ عَنْ أُمٍّ بِحَقّ ... عَنْ أُمِّهَا، مِثْلَ حَدِيثِ (مَنْ سَبَقْ)

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

٧٤٧ـ فِي (سَابِقٍ وَلَاحِقٍ) قَدْ صُنِّفَا ... مَنْ يَرْوِ عَنْهُ اثْنَانِ وَالْمَوْتُ وَفَىٰ

٧٤٨ـ لِوَاحِدٍ وَأُخِّرَ الثَّانِي زَمَنْ ... كَمَالِكٍ عَنْهُ رَوَىٰ الزُّهْرِيّ، وَمِنْ

٧٤٩ـ وَفَاتِهِ إِلَىٰ وَفَاةِ السَّهْمِي ... قَرْنٌ وَفَوْقَ ثُلْثِهِ بِعِلْمِ

٧٥٠ـ وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ: أَنْ لَا يُحْسَبَا ... حَذْفٌ وَتَحْسِينُ عُلُوٍّ يُجْتَبَىٰ

٧٥١ـ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسِّبْطِ اللَّذَا ... لِلسِّلَفِيّ: قَرْنٌ وَنِصْفٌ يُحْتَذَىٰ

مَن رَوَى عَنْ شَيْخٍ ثُمَّ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

٧٥٢ـ وَمَنْ رَوَىٰ عَنْ رَجُلٍ ثُمَّ رَوَىٰ ... عَنْ غَيْرِهِ عَنْهُ؛ مِنَ الْفَنِّ حَوَىٰ

٧٥٣ـ أَنْ لَا يُظَنَّ فِيهِ مِنْ زِيَادَهْ ... أَوِ انْقِطَاعٍ[1] فِي الَّذِي أَجَادَهْ

الوُحْدَانُ

٧٥٤ـ صَنَّفَ فِي (الْوُحْدَانِ) مُسْلِمٌ؛ بِأَنْ ... لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَمِنْ

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «انقطاعًا».

٧٥٥ - مُفَادِهِ: مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ وَالرَّدُّ، لَا مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ

٧٥٦ - مِثَالُهُ: لَمْ يَرْوِ عَنْ مُسَيِّبِ إِلَّا ابْنُهُ، وَلَا عَنِ ابْنِ تَغْلِبِ

٧٥٧ - عَمْرٍو سِوَىٰ الْبَصْرِي، وَلَا عَنْ وَهْبِ وَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ إِلَّا الشَّعْبِي

٧٥٨ - وَفِي الصَّحِيحَيْنِ صِحَابٌ مِنْ أُولَا كَثِيرٌ، الْحَاكِمُ عَنْهُمْ غَفَلَا

مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

٧٥٩ - وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَحْوِي مَنْ غَيْرَ فَرْدٍ مُسْنَدٍ لَمْ يَرْوِ

٧٦٠ - وَهْوَ شَبِيهُ مَا مَضَىٰ وَيَفْتَرِقْ كُلٌّ بِأَمْرٍ؛ فَدِرَايَةٌ تُحِقّ

٧٦١ - مِثْلُ: أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةٍ؛ رَوَىٰ فِي (الْخُفِّ) لَا غَيْرُ، فَكُنْ مِمَّنْ حَوَىٰ

مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

٧٦٢ - وَمِنْهُمُ[1] مَنْ لَيْسَ يَرْوِي إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ؛ وَهْوَ ظَرِيفٌ جَلَّا

٧٦٣ - كَابْنِ أَبِي الْعِشْرِينَ عَنْ أَوْزَاعِي وَعَنْ عَلِيّ عَاصِمٌ فِي الأَتْبَاعِ

٧٦٤ - وَابْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنِ الْحَبْرِ، وَمَا عَنْهُ سِوَىٰ الزُّهْرِيِّ فَرْدٌ بِهِمَا

مَنْ أُسْنِدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ

٧٦٥ - وَاعْنَ بِمَنْ قَدْ عُدَّ مِنْ رُوَاتِهِ مَعْ كَوْنِهِ قَدْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ

٧٦٦ - يُدْرَىٰ بِهِ الإِرْسَالُ؛ نَحْوُ جَعْفَرِ وَحَمْزَةٍ، خَدِيجَةٍ؛ فِي أُخَرِ

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

٧٦٧ - وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ فِيمَنْ وُصِفَا بِغَيْرِ مَا وَصْفٍ إِرَادَةَ الْخَفَا

٧٦٨ - وَهْوَ عَوِيصٌ عِلْمُهُ نَفِيسُ يُعْرَفُ مِنْ إِدْرَاكِهِ التَّدْلِيسُ

٧٦٩ - مِثَالُهُ: (مُحَمَّدُ الْمَصْلُوبُ) خَمْسِينَ وَجْهًا اسْمُهُ مَقْلُوبُ

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «ولهم».

أَفْرَادُ العَلَم

٧٧٠ـ وَالْبَرْذَعِيّ صَنَّفَ (أَفْرَادَ الْعَلَمْ) أَسْمَاءً أَوْ أَلْقَابًا اَوْ كُنًى تُضَمّ

٧٧١ـ كَـ(أَجْمَدٍ)، وَكَـ(جُبَيْبٍ)، (سَنْدَرِ) وَ(شَكَلٍ)، (صُنَابِحِ بْنِ الأَعْسَرِ)

٧٧٢ـ (أَبِي مُعَيْدٍ)، وَ(أَبِي الْمُدِلَّهْ) (أَبِي مُرَايَةَ) اسْمُهُ: عَبْدُ اللهْ

٧٧٣ـ (سَفِينَةٍ): مِهْرَانَ، ثُمَّ مِنْدَلِ بِالْكَسْرِ فِي الْمِيمِ؛ وَفَتْحُهَا جَلِي

الأَسْمَاءُ وَالكُنَى

٧٧٤ـ وَاعْنَ بِـ(الاَسْمَا وَالْكُنَىٰ)؛ فَرُبَّمَا يُظَنُّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوَهُّمَا

٧٧٥ـ فَتَارَةً يَكُونُ الِاسْمُ الْكُنْيَهْ وَتَارَةً زَادَ عَلَىٰ ذَا كُنْيَهْ

٧٧٦ـ وَمَنْ كُنِي وَلَا نَرَىٰ فِي النَّاسِ إِسْمًا لَهُ نَحْوُ (أَبِي أُنَاسِ)

٧٧٧ـ وَتَارَةً تَعَدَّدُ الْكُنَىٰ، وَقَدْ لُقِّبَ بِالْكُنْيَةِ مَعْ أُخْرَىٰ وَرَدْ

٧٧٨ـ وَمِنْهُمُ مَنْ فِي كُنَاهُمُ اخْتُلِفْ لَا اسْمِ، وَعَكْسُهُ، وَذَيْنِ، أَوْ أُلِفْ

٧٧٩ـ كِلَاهُمَا، وَمِنْهُمُ مَنِ اشْتَهَرْ بِكُنْيَةٍ، أَوْ بِاسْمِهِ، إِحْدَىٰ عَشَرْ

أَنْوَاعٌ عَشَرَةٌ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى
مَزِيدَةٌ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْأَلْفِيَّةِ

٧٨٠ـ وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا كُنْيَتُهُ مَعَ اسْمِهِ مُؤْتَلِفَا

٧٨١ـ مِثْلُ (أَبِي الْقَاسِمِ) وَهْوَ (الْقَاسِمُ) فَذَاكِرٌ بِوَاحِدٍ لَا وَاهِمُ

٧٨٢ـ وَفِي الَّذِي كُنْيَتُهُ قَدْ أُلِفَا إِسْمَ أَبِيهِ غَلَطٌ بِهِ انْتَفَىٰ

٧٨٣ـ نَحْوُ: (أَبِي مُسْلِمِ بْنِ مُسْلِمِ) هُوَ (الأَغَرُّ الْمَدَنِيُّ)؛ فَاعْلَمِ

٧٨٤ـ وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي نَحْوُ: (سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانِ)

٧٨٥ـ وَأَلَّفُوا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ وَوَافَقَتْهُ كُنْيَةً زَوْجَتُهُ

٧٨٦ـ مِثْلُ: (أَبِي بَكْرٍ) وَ (أُمِّ بَكْرِ) كَذَا (أَبُو ذَرٍّ) وَ (أُمُّ ذَرِّ)

٧٨٧ـ وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الأَبَا نَحْوُ: (عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ) نَسَبَا

٧٨٨ـ وَإِنْ يَزِدْ مَعْ جَدِّهِ فَحَسِّنِ كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ

٧٨٩ـ أَوْ شَيْخَهُ وَشَيْخَهُ قَدْ بَانَا ... عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا

٧٩٠ـ أَوْ اسْمُ شَيْخٍ لأَبِيهِ يَأْتَسِي ... (رَبِيعُ ابْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ)

٧٩١ـ أَوْ شَيْخُهُ وَالرَّاوِ عَنْهُ الْجَارِي ... يَرْفَعُ وَهْمَ الْقَلْبِ وَالتَّكْرَارِ

٧٩٢ـ مِثْلُ: (الْبُخَارِيِّ) رَاوِيًا عَنْ (مُسْلِمِ) ... وَ(مُسْلِمٌ) عَنْهُ رَوَىٰ؛ فَقَسِّمِ

٧٩٣ـ وَفِي (الصَّحِيحِ) قَدْ رَوَىٰ (الشَّيْبَانِي) ... عَنْ (ابْنِ عَيْزَارٍ) عَنْ (الشَّيْبَانِي)

٧٩٤ـ أَوْ اسْمُهُ وَنَسَبٌ؛ فَادَّكِرِ ... كَـ(حِمْيَرِيِّ بْنِ بَشِيرِ الْحِمْيَرِي)

٧٩٥ـ وَمَنْ بِلَفْظِ نَسَبٍ فِيهِ سُمِي ... مِثَالُهُ: (الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِي)

الأَلْقَابُ

٧٩٦ـ وَاعْنَ بِالاَلْقَابِ لِمَا تَقَدَّمَا ... وَسَبَبِ الْوَضْعِ، وَأُلِّفْ فِيهِمَا

٧٩٧ـ كَـ(عَارِمٍ)، وَ(قَيْصَرٍ)، وَ(غُنْدَرِ) ... لِسِتَّةٍ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ

٧٩٨ـ وَ(الضَّالِ) وَ(الضَّعِيفِ) سَيِّدَانِ ... وَ(يُونُسَ الْقَوِيِّ) ذُو لِيَانِ

٧٩٩ـ وَ(يُونُسَ الْكَذُوبِ) وَهْوَ مُتْقِنُ ... وَ(يُونُسَ الصَّدُوقِ) وَهْوَ مُوهِنُ

الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ

٨٠٠ـ أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا ائْتَلَفْ ... خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدِ اخْتَلَفْ

٨٠١ـ وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ وَلَا ... يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمَلَا

٨٠٢ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ (عَبْدُ الْغَنِي) ... وَ(الذَّهَبِيُّ) آخِرًا، ثُمَّ عُنِي

٨٠٣ـ بِالْجَمْعِ فِيهِ (الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرِ) ... فَجَاءَ أَيَّ جَامِعٍ مُحَرَّرِ

٨٠٤ـ وَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا اخْتَصَرْ ... ابْنُ الصَّلَاحِ مَعْ زَوَائِدَ أُخَرْ

٨٠٥ـ بَكْرِيُّهُمْ وَابْنُ شُرَيْحِ (أَسْفَعُ) ... وَجَاهِلِيُّونَ، وَغَيْرُ (أَسْقَعُ)

٨٠٦ـ (أُسَيْدُ) بِالضَّمِّ وَبِالتَّصْغِيرِ ... أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحُضَيْرِ

٨٠٧ـ وَأَخْنَسٍ أُحَيْحَةٍ وَثَعْلَبَهْ ... وَابْنِ أَبِي إِيَاسِ[1] فِيمَا هَذَّبَهْ

---

(١) كذا، وفي طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (ابن أبي أُناس). انظر: «تبصير المنتبه» (٢٨/١) و«الإصابة» (١/ ٢٣٠).

٨٠٨- وَرَافِعِ سَاعِدَةٍ وَزَافِرِ ... كَعْبٍ وَيَرْبُوعٍ ظُهَيْرٍ عَامِرِ

٨٠٩- ثُمَّ أَبُو عُقْبَةَ مَعْ تَمِيمِ ... وَجَدُّ قَيْسٍ صَاحِبِ تَمِيمِي

٨١٠- وَاكْنِ (أَبَا أُسَيْدٍ) الْفَزَارِي ... وَابْنَا عَلِي وَثَابِتٍ بُخَارِي[1]

٨١١- ثُمَّ ابْنُ عِيسَىٰ وَهْوَ فَرْدٌ (أَمَنَهْ) ... وَغَيْرُهُ (أُمَيَّةٌ) أَوْ (آمِنَهْ)

٨١٢- مُحَمَّدُ بْنُ (أَتَشَ) الصَّنْعَانِي ... بِالتَّاءِ وَالشِّينِ بِلَا تَوَانِ

٨١٣- (أَثْوَبُ) نَجْلُ عُتْبَةٍ وَالأَزْهَرِ ... وَوَالِدُ الْحَارِثِ، ثُمَّ اقْتَصِرِ

٨١٤- وَأَبَوَا عَالِيَةٍ وَمَعْشَرِ ... أُذَيْنَةٌ حَمَّادُ: (بَرَّاءَ) اذْكُرِ

٨١٥- إِلَىٰ بُخَارَىٰ نِسْبَةٌ (الْبُخَارِي) ... وَمَنْ مِنَ الأَنْصَارِ فَـ (النَّجَّارِي)

٨١٦- وَلَيْسَ فِي الصَّحْبِ وَلا الأَتْبَاعِ ... مَنْ يُنْسَبُ الأَوَّلَ بِالإِجْمَاعِ

٨١٧- وَالِدَ رَافِعٍ وَفَضْلٍ كَبِّرِ ... (خَدِيجُ) أَهْمِلْ غَيْرَ ذَا وَصَغِّرِ

٨١٨- (حِرَاشٌ) بْنُ مَالِكٍ كَوَالِدِ ... رِبْعِيٍّ؛ اَهْمِلْهُ بِغَيْرِ زَائِدِ

٨١٩- كُلُّ قُرَيْشِيٍّ (حِزَامٌ)، وَهْوَ جَمّ ... وَمَا فِي الأَنْصَارِ (حَرَامٌ) مِنْ عَلَمْ

٨٢٠- أَهْمِلَ لَيْسَ غَيْرُ (الْحُضَيْرُ) ... أَبُو أُسَيْدٍ غَيْرُهُ (خُضَيْرُ)

٨٢١- عِيسَىٰ وَمُسْلِمٌ هُمَا (حَنَّاطُ) ... وَإِنْ تَشَا (خَبَّاطٌ) اَوْ (خَيَّاطُ)

٨٢٢- وَصِفْ أَبَا الطَّيِّبِ بِـ (الْجَرِيرِي) ... إِبْنَ سُلَيْمَانَ وَبِـ (الْحَرِيرِي)

٨٢٣- وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالإِهْمَالِ ... وَصْفًا سِوَىٰ هَارُونٍ (الْحَمَّالِ)

٨٢٤- (الْخَدَرِيْ) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ... وَمَنْ عَدَاهُ فَاضْمُمَنْ وَسَكِّنِ

٨٢٥- عَلِيُّ النَّاجِيْ وَلَدْ (دُؤَادِ) ... وَابْنُ أَبِي (دُؤَادٍ) الإِيَادِي

٨٢٦- (الدَّبَرِيْ) إِسْحَاقُ، وَ(الدُّرَيْدِي) ... نَحْوِيُّهُمْ، وَغَيْرُهُ: (زَرَنْدِي)

٨٢٧- بِالْفَتْحِ (رَوْحٌ) سَالِفٌ، وَوَاهِمْ ... مَنْ قَالَ: ضُمَّ (رَوْحٌ) بْنُ الْقَاسِمْ

٨٢٨- ابْنُ (الزَّبِيرِ) صَاحِبٌ، وَنَجْلُهُ ... بِالْفَتْحِ، وَالْكُوفِيُّ أَيْضًا مِثْلُهُ

---

(١) كذا، وفي طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «نَجَّارِي». وهو تصحيف، كما سيأتي في كلام الشارح حفظه الله.

٨٢٩ـ (السَّفْرُ) بِالسُّكُونِ فِي الأَسْمَاءِ وَالْفَتْحُ فِي الْكُنَىٰ بِلَا امْتِرَاءِ
٨٣٠ـ عَمْرٌو وَعَبْدُ اللهِ نَجْلَا (سَلِمَةْ) بِالْكَسْرِ مَعْ قَبِيلَةٍ مُكَرَّمَةْ
٨٣١ـ وَالْخُلْفُ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ وَ(السَّلَمِيُّ) لِلْقَبِيلِ وَافِقِ
٨٣٢ـ فَتْحًا، وَمَنْ يَكْسِرْهُ لَا يُعَوَّلُ ثُمَّ (سَلَامُ) كُلُّهُ مُثَقَّلُ
٨٣٣ـ إِلَّا أَبَا الْحَبْرِ مَعَ الْبِيكَنْدِي بِالْخُلْفِ وَابْنَ أُخْتِهِ مَعْ جَدِّ
٨٣٤ـ أَبِي عَلِيٍّ وَالنَّسَفِيِّ وَالسَّيِّدِي وَابْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ ذِي التَّهَوُّدِ
٨٣٥ـ وَابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ، وَفِي سَلَامِ بْنِ مِشْكَمٍ خُلْفٌ قُفِي
٨٣٦ـ (سَلَّامَةٌ) مَوْلَاةُ بِنْتِ عَامِرِ وَجَدُّ كُوفِيٍّ قَدِيمٍ آثِرِ
٨٣٧ـ (شِيرِينُ) نِسْوَةٌ، وَجَدُّ ثَانِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي
٨٣٨ـ (السَّامِرِيُّ) شَيْخُ نَجْلِ حَنْبَلِ وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنْ وَثَقِّلِ
٨٣٩ـ وَاكْسِرْ أُبَيَّ بْنَ (عِمَارَةٍ) فَقَدْ وَ(عَسَلٌ) هُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ انْفَرَدْ
٨٤٠ـ فِي الْبَصْرَةِ (الْعَيْشِيُّ) وَ(الْعَنْسِيُّ) بِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ قُلْ: (عَبْسِيُّ)
٨٤١ـ بِالنُّونِ وَالإِعْجَامِ كُلُّ (غَنَّامْ) إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ بْنَ (عَثَّامْ)
٨٤٢ـ (قَمِيرُ) بِنْتُ عَمْرٍو لَا تُصَغِّرِ وَفِي خُزَاعَةَ (كَرِيزٌ) كَبِّرِ
٨٤٣ـ وَنَجْلُ مَرْزُوقٍ رَأَوْا (مُسَوَّرُ) وَابْنُ يَزِيدَ، وَسِوَىٰ ذَا (مِسْوَرُ)
٨٤٤ـ كُلُّ (مُسَيَّبٍ) فَبِالْفَتْحِ سِوَىٰ أَبِي سَعِيدٍ؛ فَلِوَجْهَيْنِ حَوَىٰ
٨٤٥ـ أَبُو (عُبَيْدَةَ) بِضَمٍّ أَجْمَعُ زَيْدُ بْنُ (أَخْزَمَ) سِوَاهُ يُمْنَعُ
٨٤٦ـ وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مِنْ (حُضَيْنِ) إِلَّا أَبُو سَاسَانَ عَنْ يَقِينِ
٨٤٧ـ وَلِلْقَبِيلِ نِسْبَةُ (الْهَمْدَانِي) وَبَلَدٍ أَعْجِمْ بِلَا إِسْكَانِ
٨٤٨ـ فِي الْقُدَمَاءِ ذَاكَ غَالِبٌ، وَذَا فِي الآخَرِينَ؛ فَهْوَ أَصْلٌ يُحْتَذَىٰ
٨٤٩ـ وَمِنْ هُنَا خُصَّ (صَحِيحُ الْجُعْفِي) لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوَفِّي
٨٥٠ـ (أُخَيْفُ) جَدُّ مِكْرَزٍ، وَ(الأَقْلَحُ) كُنْيَةُ جَدِّ عَاصِمٍ قَدْ نَقَّحُوا
٨٥١ـ وَكُلُّ مَا فِيهِ فَقُلْ: (يَسَارُ) إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ (بَشَّارُ)

٨٥٢ـ الْمَازِنِيِّ وَابْنُ سَعِيدَ الْحَضْرَمِي ... وَابْنُ عُبَيْدِ اللهِ: (بُسْرٌ)؛ فَاعْلَمِ

٨٥٣ـ وَابْنُ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ قُلْ: (بُشَيْرْ) ... وَقُلْ: (يُسَيْرٌ) فِي ابْنِ عَمْرٍو أَوْ (أُسَيْرْ)

٨٥٤ـ أَبُو (بَصِيرَ) الثَّقَفِي مُكَبَّرُ ... وَابْنُ أَبِي الأَشْعَثِ نُونًا صَغَّرُوا

٨٥٥ـ يَحْيَىٰ وَبِشْرٌ وَابْنُ صَبَّاحٍ بِرَا ... (بَزَّارٌ)، وَ(النَّصْرِيُّ) بِالنُّونِ عَرَا

٨٥٦ـ مَالِكَ عَبْدَ وَاحِدٍ، (تُمَيْلَةْ) ... كُنْيَةُ يَحْيَىٰ، غَيْرُهُ: (نُمَيْلَةْ)

٨٥٧ـ اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ (تَيِّهَانُ) ... وَاسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ (نَبْهَانُ)

٨٥٨ـ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ (تَوَّزِيُّ) ... مُسَيَّبٌ بِالْغَيْنِ (تَغْلِبِيُّ)

٨٥٩ـ أَبُو (حَرِيزٍ) وَابْنُ عُثْمَانَ يُرَىٰ ... بِالْحَاءِ، وَالزَّايِ، وَغَيْرُهُ بِرَا

٨٦٠ـ يَحْيَىٰ هُوَ ابْنُ بِشْرٍ (الْحَرِيرِي) ... وَغَيْرُهُ بِالضَّمَّةِ (الْجُرَيْرِي)

٨٦١ـ (جَارِيَةٌ) جِيمًا أَبُو يَزِيدِ ... وَابْنُ قُدَامَةَ أَبُو أَسِيدِ

٨٦٢ـ (حَيَّانُ) بِالْيَاءِ؛ سِوَىٰ ابْنِ مُنْقِدِ ... وَابْنِ هِلَالٍ فَافْتَحَنْ وَوَحِّدِ

٨٦٣ـ أَبْنَا عَطِيَّةَ وَمُوسَىٰ، الْعَرِقَهْ ... بِالْكَسْرِ وَالتَّوْحِيدِ فِيمَا حَقَّقَهْ

٨٦٤ـ أَبَا (حَصِينَ) الأَسَدِيَّ كَبِّرِ ... ثُمَّ رُزَيْقَ بْنَ (حُكَيْمٍ) صَغِّرِ

٨٦٥ـ (حَيَّةُ) بِالْيَاءِ ابْنُهُ جُبَيْرُ ... مُحَمَّدُ بْنُ (خَازِمَ) الضَّرِيرُ

٨٦٦ـ ابْنُ حُذَافَةَ (خُنَيْسٌ) فَقَدِ ... (خُبَيْبُ): شَيْخُ مَالِكٍ، وَابْنُ عَدِي

٨٦٧ـ وَكُنْيَةٌ لابْنِ الزُّبَيْرِ، (الْجُرَشِي) ... يُونُسُ وَالنَّضْرُ؛ فَلَا تُفَتِّشِ

٨٦٨ـ ثُمَّ عُبَيْدُ اللهِ فَـ (الْخَرَّازُ) ... بِالرَّاءِ بَدْءًا، غَيْرُهُ (خَزَّازُ)

٨٦٩ـ بِنْتُ مُعَوِّذٍ وَبِنْتُ النَّضْرِ ... (رُبَيِّعٌ)، وَابْنُ حُكَيْمٍ فَادْرِ

٨٧٠ـ (رُزَيْقُ) بِالرَّا أَوَّلًا، (رَبَاحُ) ... وَالِدُ زَيْدٍ وَعَطَا؛ إِفْصَاحُ

٨٧١ـ مُحَمَّدٌ يُكْنَىٰ (أَبَا الرِّجَالِ) ... وَعُقْبَةٌ يُكْنَىٰ (أَبَا الرَّحَّالِ)

٨٧٢ـ (سُرَيْجٌ) ابْنَا يُونُسٍ وَالنُّعْمَانْ ... وَاكْنِ أَبَا أَحْمَدَ، وَابْنُ حَيَّانْ

٨٧٣ـ (سَلِيمُ) بِالتَّكْبِيرِ، وَ(السِّينَانِي) ... فَضْلٌ، وَمَنْ عَدَاهُ فَـ (الشَّيْبَانِي)

٨٧٤ـ مُحَمَّدٌ عَبَّادُ وَالنَّاجِيُّ ... وَعَبْدُ الاعْلَىٰ كُلُّهُمْ (سَامِيُّ)

٨٧٥ـ (صَبِيحٌ) وَالِدُ الرَّبِيعِ فَافْتَحَا وَاضْمُمْ أَبَا لِمُسْلِمٍ أَبِي الضُّحَىٰ
٨٧٦ـ (عَيَّاشٌ) الرَّقَّامُ وَالْحِمْصِيُّ أَبَا كَذَاكَ الْمُقْرِئُ الْكُوفِيُّ
٨٧٧ـ وَافْتَحْ (عَبَادَةً) أَبَا مُحَمَّدِ وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ (عُبَادًا) تَرْشُدِ
٨٧٨ـ وَفَتَحُوا بَجَالَةَ بْنَ (عَبَدَةْ) كَذَا (عَبِيدَةُ) بْنُ عَمْرٍو قَيَّدَهْ
٨٧٩ـ وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا وَابْنُ حُمَيْدْ، وَكُلُّ مَا فِيهِ مُصَغَّرٌ (عُبَيْدْ)
٨٨٠ـ وَوَلَدُ الْقَاسِمِ فَهْوَ (عَبْثَرُ) وَابْنُ سَوَاءٍ السَّدُوسِيِّ (عَنْبَرُ)
٨٨١ـ (عُيَيْنَةٌ) وَالِدُ ذِي الْمِقْدَارِ سُفْيَانَ، وَابْنُ حِصْنٍ الْفَزَارِي
٨٨٢ـ (عَتَّابُ) بِالتَّا ابْنُ بَشِيرَ الْجَزَرِي (عُقَيْلُ) بِالضَّمِّ فَرَاوِي الزُّهْرِي
٨٨٣ـ ابْنَ سِنَانَ (الْعَوَقِيِّ) أَفْرِدِ (قَارِيُّهُمْ) هُوَ ابْنُ عَبْدٍ شَدِّدِ
٨٨٤ـ أَبُو عُبَيْدِ اللهِ فَهْوَ (مُحْرِزُ) صَفْوَانَ، أَمَّا الْمُدْلِجِيْ (مُجَزِّزُ)
٨٨٥ـ وَالِدُ عَبْدِ اللهِ قُلْ: (مُغَفَّلُ) مُنْفَرِدٌ، وَمَنْ سِوَاهُ (مَعْقِلُ)
٨٨٦ـ (مُعَمَّرٌ) يُشَدَّدُ ابْنُ يَحْيَىٰ وَ(مُنْيَةٌ) بِالْيَاءِ أُمُّ يَعْلَىٰ
٨٨٧ـ ابْنُ شُرَحْبِيلَ فَقُلْ: (هُزَيْلُ) بِالزَّايِ، لَكِنْ غَيْرُهُ (هُذَيْلُ)
٨٨٨ـ نَجْلُ أَبِي بُرْدَةَ قُلْ: (بُرَيْدُ) وَابْنُ (الْبِرِنْدِ) غَيْرُ ذَا (يَزِيدُ)
٨٨٩ـ هَذَا جَمِيعُ مَا حَوَىٰ الْبُخَارِي فَاضْبِطْهُ ضَبْطَ حَافِظٍ ذَكَّارِ
٨٩٠ـ فِي (مُسْلِمٍ): خَلَفٌ (الْبَزَّارُ) وَسَالِمٌ: (نَصْرِيُّهُمْ)، (جَبَّارُ)
٨٩١ـ هُوَ ابْنُ صَخْرٍ، وَعَدِيُّ بْنُ (الْخِيَارْ) (جَارِيَةٌ) أَبُو الْعَلَا بِالْجِيمِ سَارْ
٨٩٢ـ أَهْمِلْ (أَبَا بَصْرَةٍ الْغِفَارِي) كَذَا اسْمُهُ (حُمَيْلُ) مَعْ إِصْغَارِ
٨٩٣ـ صَغِّرْ (حُكَيْمًا) ابْنَ عَبْدِ اللهِ، ثُمّ (عَبِيدَةَ) بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لَا تَضُمّ
٨٩٤ـ وَافْتَحْ أَبَا عَامِرٍ ابْنَ (عَبَدَةْ) وَابْنُ (الْبَرِيدِ) هَاشِمٌ فَأَفْرِدَهْ
٨٩٥ـ وَاضْمُمْ (عُقَيْلًا) فِي الْقَبِيلِ مَعْ أَبِي يَحْيَىٰ الْخُزَاعِيِّ كَمَاضٍ تُصِبِ
٨٩٦ـ (عَيَّاشُ) بِالْيَاءِ ابْنُ عَمْرٍو الْعَامِرِي مَعْ نَقْطِهِ، وَهَكَذَا ابْنُ الْحِمْيَرِي
٨٩٧ـ (رِيَاحُ) بِالْيَاءِ أَبُو زِيَادِ وَكُنْيَةٌ لَهُ بِلَا تَزْدَادِ

٨٩٨ـ وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ وَ(الْمُوَطَّا) ... فَهْوَ (الْحَرَامِيُّ) بِرَاءٍ ضَبَطَا
٨٩٩ـ إِلَّا الَّذِي أُبْهِمَ عَنْ أَبِي الْيَسَرْ ... فِي (مُسْلِمٍ)؛ فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرّ
٩٠٠ـ وَحِّدْ (زُبَيْدًا) مَاعَدَا ابْنَ الصَّلْتِ ... وَ(وَاقِدٌ) بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي
٩٠١ـ بِالْيَاءِ (الأَيْلِيُّ) سِوَىٰ شَيْبَانَا ... لَكِنَّهُ بِنَسَبٍ مَا بَانَا
٩٠٢ـ وَلَمْ يَزِدْ (مُوَطَّأٌ) إِنْ تَفْطِنِ ... سِوَىٰ بِضَمٍّ (بُسْرٍ) ابْنِ مِحْجَنِ

المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ

٩٠٣ـ وَاعْنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتَّفِقْ ... لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقْ
٩٠٤ـ لَاسِيَّمَا إِنْ يُوجَدَا فِي عَصْرِ ... وَاشْتَرَكَا شَيْخًا وَرَاوٍ فَادْرِ
٩٠٥ـ فَتَارَةً: يَتَّفِقُ اسْمًا وَأَبَا ... أَوْ مَعَ جَدٍّ أَوْ كُنًى وَنَسَبَا
٩٠٦ـ كَـ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ): خَمْسٌ بَانْ ... وَ(أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانْ)
٩٠٧ـ ثُمَّ (أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِي) ... إِثْنَيْنِ: بَصْرِيٍّ وَبَغْدَادِيٍّ
٩٠٨ـ أَوْ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبٍ وَالنَّسَبِ ... أَوْ كُنْيَةٍ ـ كَعَكْسِهِ ـ وَاسْمِ أَبِ
٩٠٩ـ نَحْوُ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) مِنْ ... قَبِيلَةِ الأَنْصَارِ: أَرْبَعٌ زُكِنْ
٩١٠ـ كَذَا (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ)، وَضُمّ ... (ابْنَ أَبِي صَالِحٍ صَالِحًا) تَعُمّ
٩١١ـ وَتَارَةً فِي اسْمٍ فَقَطْ ثُمَّ السِّمَهْ ... (حَمَّادُ) لابْنِ زَيْدَ وَابْنِ سَلَمَهْ
٩١٢ـ فَإِنْ أَتَىٰ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلَا ... أَوْ عَارِمٍ؛ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ جُعِلَا
٩١٣ـ أَوْ هُدْبَةٍ أَوِ التَّبُوذَكِيِّ أَوْ ... حَجَّاجٍ أَوْ عَفَّانَ؛ فَالثَّانِي رَأَوْا
٩١٤ـ وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ (عَبْدُ اللهِ) فِي ... طَيْبَةَ فَابْنُ عُمَرٍ، وَإِنْ يَفِي
٩١٥ـ بِمَكَّةٍ فَابْنُ الزُّبَيْرِ، أَوْ جَرَىٰ ... بِكُوفَةٍ فَهْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُرَىٰ
٩١٦ـ وَالْبَصْرَةِ الْبَحْرُ، وَعِنْدَ مِصْرِ ... وَالشَّامِ مَهْمَا أُطْلِقَ: ابْنُ عَمْرِو
٩١٧ـ وَعَنْ (أَبِي حَمْزَةَ) يَرْوِي شُعْبَةُ ... عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ عِدَّةْ
٩١٨ـ إِلَّا (أَبَا جَمْرَةَ) فَهْوَ بِالرَّا ... ـ وَهْوَ الَّذِي يُطْلَقُ ـ يُدْعَىٰ نَصْرَا
٩١٩ـ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَـ (الآمُلِي) ... وَ(الْحَنَفِيّ) مُخْتَلِفُ الْمَحَامِلِ

٩٢٠ـ وَاعْـدُدْ بِـهَـذَا النَّـوْعِ مَـا يَـتَّـحِـدُ فِـيـهِ الـرِّجَـالُ وَالـنِّـسَـا، وَعَـدَّدُوا

٩٢١ـ قِـسْـمَـيْـنِ: مَـا يَـشْـتَـرِكَـانِ إِسْـمَـا بِـنْـتُ عُـمَـيْـسِ، ابْـنُ رِئَـابٍ (أَسْـمَـا)

٩٢٢ـ وَالثَّانِ: فِي اسْمٍ وَكَذَا فِي اسْمِ أَبِ (كَـهِـنْـدٍ) ابْـنِ وَابْـنَـةِ الْـمُـهَـلَّـبِ

المُتَشَابِهُ

٩٢٣ـ فِي (الْـمُـتَـشَـابِـهِ) الْـخَـطِـيـبُ أَلَّـفَـا وَهْـوَ مِـنَ الـنَّـوْعَـيْـنِ قَـدْ تَـأَلَّـفَـا

٩٢٤ـ يَـتَّـفِـقَـا فِـي الِاسْـمِ وَالأَبُ ائْـتَـلَـفْ أَوْ عَـكْـسُـهُ، أَوْ نَـحْـوُ ذَا كَـمَـا اتَّـصَـفْ

٩٢٥ـ كَـ (ابْنِ بَشِيرٍ) وَ (بُشَيْرٍ) سُمِّيَا أَيُّـوبَ، (حَـيَّـانٌ) (حَـنَـانٌ) عُـزِيَـا

٩٢٦ـ كَـذَا (شُـرَيْـحٌ) وَلَـدُ الـنُّـعْـمَـانِ مَـعَ (سُـرَيْـجٍ) وَلَـدِ الـنُّـعْـمَـانِ

٩٢٧ـ وَكَـأَبِـي عَـمْـرٍو هُـوَ (الـشَّـيْـبَـانِـي) مَـعَ أَبِـي عَـمْـرٍو هُـوَ (الـسَّـيْـبَـانِـي)

٩٢٨ـ وَكَـمُـحَـمَّـدِ بْـنِ عَـبْـدِ الـلَّـهِ (الْمَخْرَمِيِّ) (الْمُخَرِّمِيِّ) مُضَاهِي

٩٢٩ـ وَكَـ (أَبِـي الـرِّجَـالِ) الأَنْـصَـارِي مَـعَ (أَبِـي الـرَّحَّـالِ) الأَنْـصَـارِي

المُشْتَبِهُ المَقْلُوبُ

٩٣٠ـ أَلَّفَ فِي (الْـمُـشْـتَـبِـهِ الْـمَـقْـلُـوبِ) رَفْـعًـا عَـنِ الإِلْـبَـاسِ فِـي الْـقُـلُـوبِ

٩٣١ـ كَـ (ابْنِ الْوَلِيدِ مُسْلِمٍ) لَبْسٌ شَدِيدْ عَلَىٰ الْبُخَارِيِّ بِـ (ابْنِ مُسْلِمَ الْوَلِيدْ)

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

٩٣٢ـ وَادْرِ الَّـذِي لِـغَـيْـرِ أَبٍ يَـنْـتَـسِـبْ خَـوْفَ تَـعَـدُّدٍ إِذَا لَـهُ نُـسِـبْ

٩٣٣ـ كَـابْـنِ (حَـمَـامَـةٍ) لأُمٍّ، وَابْـنِ (مُـنْـيَـةَ) جَـدَّةٌ، وَلِـلـتَّـبَـنِّـي

٩٣٤ـ مِقْدَادُ ابْنُ (الأَسْوَدِ)، ابْنُ (جَارِيَهْ) جَـدٌّ، وَفِـي ذَلِـكَ كُـتْـبٌ وَافِـيَـهْ

المَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

٩٣٥ـ وَنَسَبُوا (الْـبَـدْرِيَّ) وَ(الْـخُـوزِيَّـا) لِـكَـوْنِـهِ جَـاوَرَ وَ(الـتَّـيْـمِـيَّـا)

٩٣٦ـ كَـذَلِـكَ (الْـحَـذَّاءُ) لِـلْـجَـلَّاسِ وَ(مِـقْـسَـمٌ مَـوْلَـىٰ بَـنِـي عَـبَّـاسِ)

المُبْهَمَاتُ

٩٣٧ - وَأَلَّفُوا فِي (مُبْهَمَاتِ الأَسْمَا) لِكَيْ تُحِيطَ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمَا

٩٣٨ - كَـ(رَجُلٍ) وَ(امْرَأَةٍ) وَ(ابْنٍ) وَ(عَمّ) (خَالٍ) (أَخٍ) (زَوْجٍ) وَأَشْبَاهٍ وَ(أُمّ)

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

٩٣٩ - (مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالْمُضَعَّفِ) أَجَلُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ فَاعْرِفِ

٩٤٠ - بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَارْجِعِ لِكُتُبٍ تُوضَعُ فِيهَا وَاتْبَعِ

٩٤١ - وَجُوِّزَ الْجَرْحُ لِصَوْنِ الْمِلَّةْ وَاحْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لأَجْلِ عِلَّةْ

٩٤٢ - وَارْدُدْ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي بَعْضِهِمْ؛ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ

٩٤٣ - وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ بِأَمْرٍ وَاضِحِ

٩٤٤ - الذَّهَبِيّ: مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَىٰ تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرْحِ مَنْ عَلَا

٩٤٥ - وَتُعْرَفُ الثِّقَةُ بِالتَّنْصِيصِ مِنْ رَاوٍ وَذِكْرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زُكِنْ

٩٤٦ - أُفْرِدَ لِلثِّقَاتِ أَوْ تَخْرِيجِ مُلْتَزِمِ الصِّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ

مَعْرِفَةُ مَن خلَطَ مِن الثِّقَاتِ

٩٤٧ - وَالْحَازِمِيّ أَلَّفَ فِيمَنْ خَلَّطَا مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا، فَأُسْقِطَا

٩٤٨ - مَا حَدَّثُوا فِي الِاخْتِلَاطِ أَوْ يُشَكّ وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ يُفَكّ

٩٤٩ - كَابْنَيْ أَبِي عَرُوبَةٍ وَالسَّائِبِ وَذَكَرُوا رَبِيعَةً؛ لَكِنْ أُبِي

طَبقَاتُ الرُّوَاةِ

٩٥٠ - وَ(الطَّبَقَاتُ) لِلرُّوَاةِ تُعْرَفُ بِالسِّنِّ وَالأَخْذِ، وَقَدْ تَخْتَلِفُ

٩٥١ - فَالصَّاحِبُونَ بِاعْتِبَارِ الصُّحْبَهْ طَبَقَةٌ وَفَوْقَ عَشْرٍ رُتْبَهْ

٩٥٢ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ: أَنْ يُفَصَّلَا عِنْدَ اتِّفَاقِ الِاسْمِ وَالَّذِي تَلَا

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

٩٥٣ـ قَدْ كَانَتِ الأَنْسَابُ لِلْقَبَائِلِ فِي الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ وَالأَوَائِلِ

٩٥٤ـ وَانْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى إِذْ سَكَنُوا فَمَنْ يَكُنْ بِبَلْدَتَيْنِ يَسْكُنُ

٩٥٥ـ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَجَمْعٌ يَحْسُنُ وَابْدَأْ بِالأُولَى وَبِثُمَّ أَحْسَنُ

٩٥٦ـ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَلِلنَّاحِيَةِ

٩٥٧ـ كَذَا لِإِقْلِيمٍ[1]، أَوِ اجْمَعْ بِالأَعَمّ مُبْتَدِئًا، وَذَاكَ فِي الأَنْسَابِ عَمّ

٩٥٨ـ وَنَاسِبٌ إِلَى قَبِيلٍ وَوَطَنْ يَبْدَأُ بِالْقَبِيلِ. ثُمَّ مَنْ سَكَنْ

٩٥٩ـ فِي بَلْدَةٍ أَرْبَعَةَ الأَعْوَامِ يُنْسَبْ إِلَيْهَا؛ فَارْوِ عَنْ أَعْلَامِ

المَوَالِي

٩٦٠ـ وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ (الْمَوَالِي) وَمَا لَهُ فِي الْفَنِّ مِنْ مَجَالِ

٩٦١ـ وَلَا عَتَاقَةٍ، وَلَاءُ حِلْفِ وَلَاءُ إِسْلَامٍ كَمِثْلِ (الْجُعْفِي)

التَّارِيخُ

٩٦٢ـ مَعْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ مِنَ الْمُهِمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ

٩٦٣ـ بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَى بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا

٩٦٤ـ مَاتَ بِإِحْدَى عَشْرَةَ (النَّبِيّ)، وَفِي ثَلَاثَ عَشْرَةٍ (أَبُو بَكْرٍ) قُفِي

٩٦٥ـ وَبَعْدَ عَشْرٍ (عُمَرٌ)، وَ(الأُمَوِي) آخِرَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، (عَلِي)

٩٦٦ـ فِي الأَرْبَعِينَ، وَهْوَ وَالثَّلَاثُ سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثُ

٩٦٧ـ وَ(طَلْحَةٌ) مَعَ (الزُّبَيْرِ) قُتِلَا فِي عَامِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ كِلَا

٩٦٨ـ وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةٍ تُوُفِّي (عَامِرٌ)، ثُمَّ بَعْدَهُ (ابْنُ عَوْفِ)

٩٦٩ـ بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِعَامَيْنِ، وَفِي إِحْدَى وَخَمْسِينَ (سَعِيدٌ)، وَقُفِي

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (لِلإقليم)، بلام التعريف.

٩٧٠ ـ (سَعْدٌ) بِخَمْسَةٍ تَلِي خَمْسِينَا … فَهْوَ آخِرُ[1] عَشْرَةٍ يَقِينَا

٩٧١ ـ وَعِدَّةٌ مِنَ الصِّحَابِ وَصَلُوا … عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تُكَمَّلُ

٩٧٢ ـ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ (حَسَّانٌ)، يَلِي … (حُوَيْطِبٌ)، (مَخْرَمَةُ بْنُ نَوْفَلِ)

٩٧٣ ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ)، (حَمْنَنٌ)، (سَعِيدُ) … وَآخَرُونَ مُطْلَقًا: (لَبِيدُ)

٩٧٤ ـ (عَاصِمٌ)، (سَعْدٌ)، (نَوْفَلٌ)، (مُنْتَجِعُ) … (لَجْلَاجُ)، (أَوْسٌ)، وَ(عَدِيٌّ)، (نَافِعُ)

٩٧٥ ـ (نَابِغَةٌ). ثُمَّةَ (حَسَّانُ) انْفَرَدْ … أَنْ عَاشَ ذَا أَبٌ وَجَدُّهُ وَجَدّ

٩٧٦ ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ) مُفْرَدٌ بِأَنْ وُلِدْ … بِكَعْبَةٍ، وَمَا لِغَيْرِهِ عُهِدْ

٩٧٧ ـ وَمَاتَ مَعْ (حَسَّانَ) عَامَ أَرْبَعِ … مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ عَلَىٰ تَنَازُعِ

٩٧٨ ـ لِمِائَةٍ وَنِصْفِهَا (النُّعْمَانُ) … وَبَعْدَ إِحْدَىٰ عَشْرَةٍ (سُفْيَانُ)

٩٧٩ ـ وَ(مَالِكٌ) فِي التِّسْعِ وَالسَّبْعِينَا … وَ(الشَّافِعِي) الْأَرْبَعُ مَعْ قَرْنَيْنَا

٩٨٠ ـ وَفِي ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ قَضَىٰ … (إِسْحَاقُ)، بَعْدَ أَرْبَعِينَ قَدْ مَضَىٰ

٩٨١ ـ (أَحْمَدُ)، وَ(الْجُعْفِيُّ) عَامَ سِتَّةِ … مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ، وَبَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٢ ـ (مُسْلِمُ)، وَ(ابْنُ مَاجَةٍ) مِنْ بَعْدِ … سَبْعِينَ فِي ثَلَاثَةٍ بِحَدِّ

٩٨٣ ـ وَبَعْدُ فِي الْخَمْسِ (أَبُو دَاوُدَا) … وَ(التِّرْمِذِيّ) فِي التِّسْعِ خُذْ مَلْحُودَا

٩٨٤ ـ وَ(النَّسَئِيّ) بَعْدَ ثَلَاثِمِائَةِ … عَامَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٥ ـ (الدَّارَقُطْنِيّ) وَثَمَانِينَ نُعِي … خَامِسَ قَرْنٍ خَامِسَ (ابْنُ الْبَيِّعِ)

٩٨٦ ـ (عَبْدُ الْغَنِيّ) لِتِسْعَةٍ، وَقَدْ قَضَىٰ … (أَبُو نُعَيْمٍ) لِثَلَاثِينَ رِضَىٰ

٩٨٧ ـ وَلِلثَّمَانِ (الْبَيْهَقِي)، لِخَمْسَةِ … مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ مَعًا فِي سَنَةِ

٩٨٨ ـ (يُوسُفُ) وَ(الْخَطِيبُ) ذُو الْمَزِيَّهْ … هَذَا تَمَامُ نَظْمِيَ الْأَلْفِيَّهْ

٩٨٩ ـ نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الْأَيَّامِ … بِقُدْرَةِ الْمُهَيْمِنِ الْعَلَّامِ

٩٩٠ ـ خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ … يَا صَاحِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ

٩٩١ ـ مِنْ عَامِ إِحْدَىٰ وَثَمَانِينَ الَّتِي … بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «أخير».

٩٩٢ـ نَظْمٌ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلْوُ ... لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوُ

٩٩٣ـ فَاعْنَ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ ... وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ

٩٩٤ـ وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَىٰ الإِكْمَالِ ... مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالِ

٩٩٥ـ مُصَلِّيًا عَلَىٰ نَبِيٍّ قَدْ أَتَمّ ... مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ وَالرُّسْلَ خَتَمْ



٥٠١ ـ وَاحْذَرْ مِنَ اللَّحْنِ أَوِ التَّصْحِيفِ خَوْفًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ
٥٠٢ ـ فَالنَّحْوُ وَاللُّغَاتُ حَقُّ مَنْ طَلَبْ وَخُذْ مِنَ الأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبْ
٥٠٣ ـ فِي خَطَأٍ وَلَحْنِ أَصْلٍ: يُرْوَىٰ عَلَىٰ الصَّوَابِ مُعْرَبًا فِي الأَقْوَىٰ
٥٠٤ ـ ثَالِثُهَا: تَرْكُ كِلَيْهِمَا، وَلَا تَمْحُ مِنَ الأَصْلِ، عَلَىٰ مَا انْتُخِلَا
٥٠٥ ـ بَلْ أَبْقِهِ مُضَبَّبًا، وَبَيِّنِ صَوَابَهُ فِي هَامِشٍ، ثُمَّ إِنِ
٥٠٦ ـ تَقْرَأْهُ قَدِّمْ مُصْلَحًا فِي الأَوْلَىٰ وَالأَخْذُ مِنْ مَتْنٍ سِوَاهُ أَوْلَىٰ
٥٠٧ ـ وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيِّرُ كَابْنٍ وَحَرْفٍ؛ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ
٥٠٨ ـ كَذَاكَ مَا غَايَرَ حَيْثُ يُعْلَمُ إِتْيَانُهُ مِمَّنْ عَلَا، وَأَلْزَمُوا
٥٠٩ ـ (يَعْنِي)، وَمَا يَدْرُسُ فِي الْكِتَابِ مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ
٥١٠ ـ كَمَا إِذَا يَشُكُّ وَاسْتَثْبَتَ مِنْ مُعْتَمَدٍ، وَفِيهِمَا نَدْبًا أَبِنْ

الشرح

هذه الأبيات تتعلَّق ببعض مباحث رواية الحديث، وهي كيفية رواية الراوي الحديث إذا كان في روايته لَحنٌ أو تصحيف، أو وقع له سقطٌ أو شكٌّ ونحو ذلك، وما ينبغي لطالب الحديث الاعتناء به من علوم اللغة.

وفيها مسائل:

فالمسألة الأولىٰ: تتعلَّق بما إذا كان هناك تصحيف أو لحنٌ من الشيخ، ماذا يصنع التلميذ: هل يأتي به علىٰ الصواب، أو مُعرَبًا، أو يأتي به علىٰ ما جاء به الشيخ؛ سواء كان خطأً أو ملحونًا؟

والمسألة الثانية: تتعلَّق بما في الكتاب من خطأ؛ هل يمحوه، أو ماذا يصنع به؟

يقول السيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠١ ـ وَاحْذَرْ مِنَ اللَّحْنِ أَوِ التَّصْحِيفِ خَوْفًا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ

يعني: أنَّ راوي الحديث يحذر من اللَّحن ومن التصحيف، واللَّحن هو أن يأتي بالحديث ملحونًا غير مُعرب[١]، والتَّصحيف هو أن يأتي به مُصحَّفًا ليس علىٰ وضعه وصيغته، بأن يقرأ الكلمة علىٰ غير وضعها وعلىٰ غير هيئتها، كأن يكون التغيير في الحركات، فيتغيَّر المعنىٰ بسبب ذلك، وإنَّما يُحذر من هذين الأمرين خوفًا من التبديل والتحريف لكلام الرسول ﷺ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ هو أفصحُ النَّاس لسانًا وأكملُهم بيانًا، فإذا لَحَن الإنسانُ بحديثه أو أخطأ في حديثه، فإنَّه يُخشىٰ عليه أن يكون في ذلك شيءٌ من التصحيف والتحريف وإضافة شيءٍ إلىٰ رسول الله ﷺ لم يقُله، وإنَّما يُعنىٰ به علىٰ حقيقته وعلىٰ لفظه، فيُعنىٰ بالإعراب والبُعد عن اللحن، ويُؤتىٰ به علىٰ وضعه وعلىٰ هيئته غيرَ مُصحَّف، وإذا حَذَر الإنسان من اللَّحن ومن التصحيف فإنَّه يُؤمَن مع ذلك التبديل في كلام الرسول ﷺ والتحريف فيه[٢].

ثمَّ إنَّ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَر بعد ذلك أنَّ علىٰ طالب الحديث أن يُعنىٰ باللُّغات وبالنحو وما يلزم منه؛ لأنَّه يترتَّب علىٰ معرفة النَّحو السلامة من اللَّحن، وكونُه يرفع المنصوب وينصب المرفوع وما إلىٰ ذلك؛ هذا يُعتبر لحنًا، وإذا عَرَف الإنسان ما يحتاج إليه في النَّحو فإنَّه يأمن من ذلك، فلا يرفع منصوبًا، ولا يخفض مرفوعًا، وإنَّما يأتي به علىٰ وضعه الصَّحيح؛ يأتي بالمرفوع مرفوعًا والمنصوب منصوبًا والمخفوض مخفوضًا وهكذا، فالنَّحو يُحتاج إليه من أجل إعراب الكلام والإتيان به علىٰ لغة فصيحة غير ملحون، وأمَّا اللُّغات فإنَّه يحتاج إلىٰ معرفتها لئلَّا يأتي بالشيء علىٰ خلاف وضعه، ولئلَّا يقرؤه مُصحَّفًا علىٰ غير الوضع الذي هو عليه.

وتحصيل النَّحو يكون بدراسة كتب النحو والعناية بذلك، فعلىٰ طالب الحديث أن يكون علىٰ عِلمٍ بما يُحتاج إليه منه، وفي اللغة يُرجع إلىٰ كتب اللُّغة،

---

(١) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٤/ ٢٤١) في مادة (لحن): «يقال: لحن فلان في كلامه، إذا مال عن صحيح المنطق.». وانظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص٧٣٨).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٢٥ ـ ٣٢٦)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١١ ـ ٥١٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٥٨ ـ ١٦٠)، و«التدريب» (١/ ٥٤١).

أو إلىٰ الكتب التي عُنيت بتفسير غريب الحديث؛ لأنَّها مبنيَّةٌ علىٰ كتب اللُّغة، وبعض الَّذين كتبوا في ذلك هم من أهل اللُّغة.

إذن يُحتاج إلىٰ معرفة النحو ولغات العرب، وما يجوز في اللُّغة، وما لا يجوز؛ حتَّىٰ يروي الراوي الحديث ويقرؤه سالمًا من اللَّحن ومن التصحيف، لكونه قد عَرَف الإعراب وعَرَف النحو، وعَرَف المفردات اللغوية ومعانيها في اللُّغة ومواردها في الكلام واستعمالاتها، وبهذا يكون قد أَمِن من اللَّحن ومن التصحيف، وهو أن تكون صورة الكلمتين واحدة، وحروفهما واحدة، ولكن الفرق بالشَّكل.

لهذا **قال الناظم** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فَالنَّحْوُ وَاللُّغَاتُ حَقُّ مَنْ طَلَبْ)**.

يعني: حقٌّ علىٰ مَن طَلَب العلم وطلب الحديث وغير الحديث أن يكون علىٰ علمٍ بما يُحتاج إليه في النحو واللُّغة، يتعلَّم النَّحو ليكون مُعربًا في كلامه غيرَ لاحِنٍ، ويتعلَّم اللُّغة حتَّىٰ يفهم معاني كلام الرَّسول ﷺ؛ لأنَّه أفصحُ النَّاس لسانًا، وأكملهم بيانًا، عليه من الله تعالىٰ أفضلُ الصلاة والسلام[(١)]

ثمَّ قال المصنِّف: (وَخُذْ مِنَ الأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبْ) يعني: أنَّ الإنسان يعتمد علىٰ نُطق الشيوخ، وعلىٰ ما يَسمعه من الشيوخ، ومن أفواه الشيوخ؛ لأنَّهم يأخذون عن مشايخهم علىٰ الصِّفة والهيئة الَّتي يكون عليها ذِكرُ الأسماء والكلمات، وبذلك يُسلَم من التصحيف ومن التحريف؛ لأنَّ الراوي إذا أَخَذ من لفظ الشيخ، والشيخ أَخَذ من شيخه كيفية وضع الأسماء في الأسانيد، وكذلك وضع الكلمات في المتون، وهكذا شيخ شيخه إلىٰ آخر الإسناد، فإنَّ المسألة تتسلسل علىٰ كيفية النطق وعلىٰ طريق النطق، وبذلك يؤمن من التصحيف والتحريف، أمَّا إذا اعتمد علىٰ القراءة في الكتب، وهي ليس فيها ضبطٌ بالحروف، بل قد لا تكون مضبوطة أصلًا أو مضبوطة بالشَّكل، والضبط بالشَّكل كثيرًا ما يأتي فيه الخطأ، بأن يكون الفتح مكانه ضم، أو الضم مكانه كسر،

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ٢٤ ـ ٢٨)، و«المقدمة» (ص٣٢٦ ـ ٣٢٧)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٦٠ ـ ١٦٥)، و«التدريب» (١/ ٥٤٢).

ولهذا **قال: (وَخُذْ مِنَ الأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبْ)** يعني من أفواه المشايخ ومن نُطقهم لا من الكتب، فالذي لا يعرف أن (ابن جُرَيج) الجيم منه مضمومة والراء مفتوحة، قد يقول: (ابن جَرِيج) إذا أخذ من الكتب، وكذلك ما يُشبهه مثل: (ابن كَثِير) الذي لا يعرف ابن كثير ولا يعرف كيفية اسمه بالضبط، يمكن أن يقول: كُثِّر؛ لأنَّ كتابة كَثِير وكُثَيِّر واحدة، والتغيير بالحركات، إذا قُرئ كَثِير كُثَيِّر، صار تصحيفًا، فالأخذ من الأفواه يؤمن به من التصحيف، ويمكن أن يُعرف ذلك أيضًا عن طريق الضبط بالحروف، بأن يجد ذلك في الكتب، يقول: هو بفتح كذا وضم كذا وكسر كذا وبعده حرف كذا، مثلًا: ابن جُرَيج، بضمِّ الجيم ثمَّ الراء مفتوحة، ثم بعدها ياء، ثم جيم، فعند ذلك يُعرَف كيفيةُ النطق بالكلمة، أمَّا أن يأتي مشكولًا بالشكل دون الحروف فهذا لا يُعتمد عليه، وكثيرًا ما يأتي الخطأ بالشكل، فيكون مَن يتَّبعه خاطئًا وغالطًا، فالشكل لا يُعوَّل عليه في الغالب؛ لأنه قد يحصل فيه الخطأ، ولهذا **قال المصنِّف: (وَخُذْ مِنَ الأَفْوَاهِ لَا مِنَ الْكُتُبْ)**[1]

ثمَّ إذا كان التلميذ أخذ من الشيخ، وفي الأصل الذي أخذ منه لحنٌ وخطأ، ففي كيفية روايته ثلاثةُ أقوال[2]:

القول الأول: أنه يأتي به على الصواب، لا على الخطأ، ويأتي به مُعربًا لا ملحونًا، وإن كان حصل من الشيخ خطأٌ ولحنٌ، وهذا هو القول الأقوى من الأقوال الثلاثة.

القول الثاني: يُقابل الأقوى، وهو أنَّه يأتي به على ما جاء عن الشيخ، على ما فيه من خطأ ومن لحن.

القول الثالث: يتركهما كليهما، يترك الصواب؛ لأنَّ الشيخ لم يجئ به،

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٨)، و«المقدمة» (ص٣٢٧)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، و«التدريب» (١/ ٥٤٢).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٤١٠ ـ ٤٢٠ و٤٢٨ ـ ٤٣٣)، و«الجامع» (٢/ ٢١ ـ ٢٤)، و«الإلماع» (ص١٨٣ ـ ١٨٨)، و«المقدمة» (ص٣٢٧ ـ ٣٢٨)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«الاقتراح» (ص٤٣ ـ ٤٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٣ ـ ٥١٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٦٧ ـ ١٧٢)، و«التدريب» (١/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣).

ويترك اللَّحن؛ لأنه لا يُضاف إلىٰ الرسول ﷺ شيءٌ ملحونٌ، وهو أكملُ الناس فصاحةً وبلاغةً ﷺ.

ولا شكَّ أنَّ القول الأوَّل هو القولُ الأقوىٰ؛ وهو أن يؤتىٰ به علىٰ الصَّواب لا علىٰ الخطأ، وعلىٰ الإعراب لا علىٰ اللحن، ولهذا قال الناظم:

٥٠٣ - فِـي خَـطَـأٍ وَلَـحْـنِ أَصْـلٍ يُـرْوَىٰ عَلَـىٰ الـصَّـوَابِ مُـعْـرَبًـا فِـي الأَقْـوَىٰ

يعني: إذا كان الذي حصل من الشيخ فيه خطأ والتلميذُ يعلم صوابَه، أو رواه ملحونًا؛ فإنَّه يأتي به علىٰ الصَّواب لا علىٰ الخطأ، ومُعربًا لا علىٰ اللَّحن؛ في القول الأقوىٰ، ويقابل الأقوىٰ القولُ الضعيف، وهو أن يأتي به علىٰ اللَّحن وعلىٰ الخطأ، كما أخذه عن شيخه أو كما جاء عن شيخه.

والقول الثالث: أن يجتنبهما كليهما؛ لا يأتي بهذا، ولا يأتي بهذا، وإنَّما يأتي به من لفظ شيخ آخر يكون قد رواه علىٰ الصَّواب، أو ينبِّه فيذكر أنَّ في لفظ الشيخ كذا وكذا، وأنَّ الصواب والإعراب كذا وكذا، فإمَّا أن يتركه نهائيًا ومِن غيرِ ذكرٍ للصواب، أو يأتي به عن شيخ آخر رواه علىٰ الصواب وغير ملحون، أو يأتي به علىٰ ما جاء عن الشيخ من خطأ ولحن، ويُبيِّن صوابه وإعرابه.

وإذا كان الخطأ موجودًا في الكتاب، فإنَّ الإنسان لا يمحو الخطأ من الكتاب ويُبدِّله بصواب، وإنَّما يجعل عنده تضبيبًا؛ يعني إشارة، ثمَّ يأتي بخطٍّ إلىٰ الحاشية ويكتب الصواب كذا وكذا.

وفي هذا **يقول النَّاظم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٠٤ - وَلَا تَـمْـحُ مِـنَ الأَصْـلِ، عَلَـىٰ مَـا انْـتُـخِـلَا

٥٠٥ - بَـلْ أَبْـقِـهِ مُـضَـبَّـبًـا وَبَـيِّـنِ صَوَابَهُ فِي هَامِشٍ،...............

فقولُه: (وَلَا/ تَمْحُ مِنَ الأَصْلِ، عَلَىٰ مَا انْتُخِلَا): يعني: علىٰ ما انتُخب واختير من الأقوال، والانتخال هو الاختيار، من النَّخل وإظهار الشيء الصافي من النُّخالة، والمقصود أنَّ القول المصطفىٰ والمختار أن يُبقي الراوي علىٰ الخطأ كما هو في الرواية، ويجعل ضبَّة إشارة إلىٰ المكان الذي فيه الخطأ، ثمَّ يأتي بخطٍّ إلىٰ الحاشية، أو يجعل رقمًا ثم يجعل ما يقابله في الحاشية، ثم يذكر

الصواب، فيقول: هذه الكلمة خطأ، والصواب كذا[(١)]

ثم قال المصنِّف:

٥٠٥ـ .... **ثُمَّ إِنِ**

٥٠٦ـ **تَقْرَأْهُ قَدِّمْ مُصْلَحًا فِي الأَوْلَىٰ ... وَالأَخْذُ مِنْ مَتْنٍ سِوَاهُ أَوْلَىٰ**

يعني: إذا أراد أن يقرأه فإنَّه لا يقرأ الخطأ الَّذي في الأصل، وإنَّما يقرؤه علىٰ الصواب من الحاشية، ثمَّ يقول: وفي الأصل كذا، مشيرًا إلىٰ الخطأ المثبَت في الكتاب علىٰ ما هو عليه دون حذف، علىٰ ما تقدَّم شرحه في المسألة السابقة.

ثمَّ قال:

٥٠٧ـ **وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيِّرُ ... كَابْنٍ وَحَرْفٍ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ**

٥٠٨ـ **كَذَاكَ مَا غَايَرَ حَيْثُ يُعْلَمُ ... إِتْيَانُهُ مِمَّنْ عَلَا، وَأَلْزَمُوا**

٥٠٩ـ **(يَعْنِي)** ....

فقولُه: (**وَإِنْ يَكُ السَّاقِطُ لَا يُغَيِّرُ**): يعني: لا يغيِّر المعنىٰ، وسقوطه واضح.

ومَثَّل لذلك فقال: (**كَابْنٍ وَحَرْفٍ زِدْ وَلَا تُعَسِّرُ**) يعني: لا تُشدِّد في ذلك بل تساهل في هذا، فيُزاد كلمة الابن أو الحرف دون أن يكون هناك إشارة إليه، كـ (ابن) مثل ما إذا قيل: ابن جُريج، فسقطت (ابن)، فتصبح: قال: جُريج، أو حدَّثنا جُريج، عن فلان، ومعروف أن ابن جُريج شيخه فلان، فيؤتىٰ بكلمة (ابن)؛ لأنَّ المعنىٰ لا يتغير، وإنَّما هذا خطأ في الاسم، فيُذكر علىٰ الصواب، أو كحرف مثل حرف العطف وما إلىٰ ذلك، والأولىٰ أن يكون هناك إشارة للشيء الذي قد يترتَّب عليه خطأ أو محذور[(٢)]، ومن المعلوم أنَّ الحرف قد يترتَّب علىٰ سقوطه تغيير في المعنىٰ، وقد يكون السقوط مقصودًا؛ لأنَّه أحيانًا قد تحذف واو

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٦)، و«الإلماع» (ص١٨٥ ـ ١٨٨)، و«المقدمة» (ص٣٢٨ ـ ٣٢٩)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«الاقتراح» (ص٤٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«التدريب» (١/ ٥٤٣).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٥٠٩ ـ ٥١٤)، و«المقدمة» (ص٣٢٩ ـ ٣٣٠)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«التدريب» (١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥).

العطف، مثلما جاء في القرآن الكريم: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ۝١ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ۝٥ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ۝٧ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الغاشية: ١ ـ ٨]؛ يعني: ووجوه يومئذ ناعمة، ففيه عطف، وحذفُ واو العطف سائغٌ في اللُّغة، حيث يُفهَم المعنىٰ وحيث يتَّضح.

وقولُه: (كَذَاكَ مَا غَايَرَ) يعني: ما حصل فيه مغايرة، **(حَيْثُ يُعْلَمُ/ إِتْيَانُهُ مِمَّنْ عَلَا)** أي: من الرواة ممَّن هم فوق، **(وَأَلْزَمُوا (يَعْنِي))** أي: ألزموا الإتيان بكلمة: (يعني) حتَّىٰ يتبيَّن بأنَّ هذه الكلمة إنَّما جاءت ممَّن دون الراوي، أراد بها أن يبيِّن الساقط وأن يبيِّن موضعه، فعندما يُراد إضافةُ هذا السقط الذي عُرف من فوق يقال: (يعني كذا) يعني: اللفظ الذي سقط[1]، مثلما جاء في بعض الأحاديث: عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة عن النَّبيِّ ﷺ، فإنَّه أحيانًا يأتي ذِكرُ عَمرةَ، ثمَّ يسقط لفظُ عائشة، وعَمرة لم تُدرك النَّبيَّ ﷺ ولم تسمع منه، فعندما يأتي إلىٰ الإسناد ويريد أن يصحِّح يقول: عن عمرة ـ تعني: عن عائشة ـ قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا؛ لأنَّه إذا قيل: عن عمرة قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ قال كذا وكذا، فهذا لا يستقيم؛ لأنَّ عَمرة لم تدرك النَّبيَّ ﷺ، ولكنَّها تعني (عن عائشة)، ولكنَّها سقطت[2]، ويؤتىٰ بكلمة (يعني) إذا كان القائل رجلًا أي: ذكرًا، ويؤتىٰ بكلمة (تعني) إذا كانت امرأة.

ثمَّ قال المصنِّف:

٥٠٩ ـ ... وَمَا يَدْرُسُ فِي الْكِتَابِ ... مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ

٥١٠ ـ كَمَا إِذَا يَشُكُّ وَاسْتَثْبَتَ مِنْ ... مُعْتَمَدٍ، وَفِيهِمَا نَدْبًا أَبِنْ

فقولُه: **(وَمَا يَدْرُسُ فِي الكِتَابِ/ مِنْ غَيْرِهِ يُلْحَقُ فِي الصَّوَابِ)** يعني: يَبلىٰ عن طريق التآكل أو عن طريق البلل أو عن طريق أكل الأرضة، بحيث يحصل

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٥١٤ ـ ٥١٥)، و«المقدمة» (ص٣٣١)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«التدريب» (١/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٥١٤).

تقطَّع في أطراف الورق، ثمَّ يحتاج إلىٰ معرفة هذا الساقط، فإنَّه يؤخذ من روايات أخرىٰ أو كتب أخرىٰ، كأن يكون الحديث مرويًّا في غير هذا الكتاب، فيؤخذ من كتاب آخر، أو من أصل آخر مأخوذ من ذلك الأصل، وإذا لم يُهتدَ إليه يمكن أن يُهتدىٰ إليْه من المصادر الَّتي رُوي فيها الحديث، بأن يُشار إلىٰ الساقط بأنَّ ما بين كذا وكذا قد سقط بسبب البلل، أو بسبب التآكل، أو بسبب الانخرام، وفي النسخة الفلانية كذا وكذا[(١)]

وقولُه: (كَمَا إِذَا يَشُكُّ وَاسْتَثْبَتَ مِنْ/ مُعْتَمَدٍ): يعني: إذا كان سَمِع من الشيخ شيئًا، ولكنَّه تردَّدَ ـ مثلًا ـ في كلمة أو بعض الكلمات، فاستثبت من بعض زملائه الثقات الضابطين، فإنَّه يجوز له أن يروي ما شكَّ فيه ممَّن استثبت منه، والأولىٰ عند هذا أن يبيِّن بأن يقول: وثبَّتني في هذه الكلمة فلانٌ؛ يعني كأن يقول: هذه الكلمة لم أكُن جازمًا فيها، وثبَّتني فيها فلان، أو يقول: هذا الموضع لم أضبطه أو لم أجزم به، وثبَّتني فيه فلان.

وقولُه: (وَفِيهِمَا نَدْبًا أَبِنْ) يعني: يُندب أن يُبيِّن الواقع؛ بأن يقول: روايتي أو الَّذي أرويه ولم أضبطه أو أشك فيه كذا، وثبَّتني فلانٌ بكذا، أو لا يذكر ما كان يشكُّ فيه، وإنَّما يأتي به علىٰ ما ثبَّته فيه الثِّقةُ، مثلًا يقول: هذا الحديث أرويه عن فلان، إلَّا هذه الكلمة، فقد ثبَّتني فيها فلان. فيكون هذا التثبيت كأنَّه من رواية الزميل عن الشَّيخ[(٢)]



---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٥١٥ ـ ٥١٧)، و«المقدمة» (ص٣٣١)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٦ ـ ٥١٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، و«التدريب» (١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧).

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٥)، و«المقدمة» (ص٣٣١ ـ ٣٣٢)، و«التقريب» (ص٧٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٦ ـ ١٧٨)، و«التدريب» (١/ ٥٤٧).

٥١١ ـ وَمَنْ عَلَيْهِ كَلِمَاتٌ تُشْكِلُ يَرْوِي عَلَىٰ مَا أَوْضَحُوا إِذْ يَسْأَلُ
٥١٢ ـ وَمَنْ رَوَىٰ مَتْنًا عَنَ اَشْيَاخٍ وَقَدْ تَوَافَقَا مَعْنًىٰ وَلَفْظٌ مَا اتَّحَدْ
٥١٣ ـ مُقْتَصِرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُبَيِّنِ اخْتِصَاصَهُ؛ فَلَمْ يُلَمْ
٥١٤ ـ أَوْ قَالَ: (قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) أَوْ (وَاتَّحَدَ الْمَعْنَىٰ)؛ عَلَىٰ خُلْفٍ حَكَوْا
٥١٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ لِلَفْظِهِ يُبَيِّنُ مَعْ (قَالَ) أَوْ (قَالَا)؛ فَذَاكَ أَحْسَنُ
٥١٦ ـ وَإِنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ كِتَابًا قُوبِلَا بِأَصْلِ وَاحِدٍ يُبِينُ؛ احْتَمَلَا
٥١٧ ـ جَوَازَهُ وَمَنْعَهُ، وَفُصِّلَا مُخْتَلِفٌ بِمُسْتَقِلٍّ وَبِلَا
٥١٨ ـ وَلَا تَزِدْ فِي نَسَبٍ أَوْ وَصْفِ مَنْ فَوْقَ شُيُوخٍ عَنْهُمُ مَا لَمْ يُبَنْ
٥١٩ ـ بِنَحْوِ (يَعْنِي) أَوْ بِـ (أَنَّ) أَوْ بِـ (هُو) أَمَّا إِذَا أَتَمَّهُ أَوَّلَهُ
٥٢٠ ـ أَجِزْهُ فِي الْبَاقِي لَدَىٰ الْجُمْهُورِ وَالْفَصْلُ أَوْلَىٰ قَاصِرَ الْمَذْكُورِ
٥٢١ ـ وَ (قَالَ) فِي الإِسْنَادِ قُلْهَا نُطْقًا اَوْ (قِيلَ لَهُ)، وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا

الشرح

لا يزال كلام الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ موصولًا بالمباحث المتعلِّقة بكيفية رواية الحديث، وقد اشتملت هذه الأبيات علىٰ مسائل:

أوَّلًا: تتعلَّق بالراوي عندما يروي الحديث، وفيه كلماتٌ تُشكِل من حيث اللُّغة، ولا يتَّضح معناها إلَّا بالرجوع إلىٰ أهل اللُّغة وعلماء اللُّغة الذي عُنُوا بتدوين الألفاظ وبيان معانيها، فإنَّه يرجع إلىٰ أهل اللُّغة ويسألهم عن معاني تلك الألفاظ، ثمَّ يرويها علىٰ الصيغة المعروفة في اللُّغة مضبوطًا، وفقًا لما أجابوه به إذ سألهم، وهو الذي عناه السيوطيُّ في البيت الأوَّل:

٥١١ ـ وَمَنْ عَلَيْهِ كَلِمَاتٌ تُشْكِلُ يَرْوِي عَلَىٰ مَا أَوْضَحُوا إِذْ يَسْأَلُ

وذلك لأنَّ الرسول ﷺ هو أفصحُ النَّاس، وقد تكلَّم باللُّغة العربية، فالراوي يرجع إلىٰ أهل اللُّغة وإلىٰ أئمَّة اللُّغة في معرفة الكلمات وضبطها وبيان معانيها،

ثم يرويها علىٰ هذه الهيئة وعلىٰ الكيفية التي سمعها من أئمَّة اللُّغة[1].

والمسألة الثانية: تتعلَّق بكيفية رواية الحديث إذا روىٰ الراوي عن شيخين أو أشياخ ثلاثة فأكثر، والمعنىٰ واحد، ولكن الألفاظ مختلفة، فيُمكن أن يرويها علىٰ لفظِ واحدٍ منهم، ويسكت ولا يُبيِّن، وهذا سائغ.

والأولىٰ والأحسن أن يبيِّن من له اللَّفظُ، فيقول: (قال فلانٌ)، أو (واللَّفظُ لفُلانٍ)؛ لأنَّ هذا يُشعر بأنَّه ساقه علىٰ لفظ واحدٍ منهم والباقون مُوافِقونَ له في المعنىٰ وإن اختلفت ألفاظُهم عن ذلك اللفظ الذي أتىٰ به ذلك الشيخ، كما يفعله الإمام مسلم عندما يذكر الرواية عن ثلاثة من شيوخه أو أربعة أو اثنين، فيقول: حدَّثنا فلان وفلان وفلان واللَّفظُ لفلان؛ يعني: أنَّ اللَّفظ لفلان الذي سمَّاه من مشايخه الأربعة أو الثلاثة أو الاثنين، والباقون رووه بالمعنىٰ؛ يعني: اختلفت ألفاظهم ولكن المعنىٰ متَّحِد.

ولهذا **يقول المصنِّف**:

٥١٢ ـ وَمَنْ رَوَىٰ مَتْنًا عَنَ اشْيَاخٍ وَقَدْ ... تَوَافَقَا مَعْنًىٰ وَلَفْظٌ مَا اتَّحَدْ

٥١٣ ـ مُقْتَصِرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَمْ ... يُبَيِّنِ اخْتِصَاصَهُ؛ فَلَمْ يُلَمْ

يقول: إنَّه إذا روىٰ عن شيخين أو أكثر متنًا ورواه علىٰ لفظ واحد منهم ولم يبيِّن اختصاصه بأن يقول: (اللفظ لفلان)، فإنَّه لا يُلام، وهذا الفعل جائز؛ لأنَّه مبنيٌّ علىٰ أساس أن الرواية بالمعنىٰ سائغة.

قال المصنِّف:

٥١٤ ـ أَوْ قَالَ: (قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) أَوْ ... (وَاتَّحَدَ الْمَعْنَىٰ)، عَلَىٰ خُلْفٍ حَكَوْا

فقولُه: (**أَوْ قَالَ: (قَدْ تَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ)**) يعني: إذا قال الراوي: (حدَّثنا فلان وفلانٌ وألفاظُهم متقاربة)، فيُشعر بأنَّ الألفاظ ليست متَّفقةً، بل هي متقاربة، أو قال: (اتَّحد المعنىٰ) أو (المعنىٰ واحد)؛ فإنَّ ذلك أيضًا سائغٌ لا بأس به، ولكن الأحسن من هذا كلِّه أن يُبيِّن مَن له اللَّفظُ منهم، فيكون الباقون قد رووه علىٰ المعنىٰ لا علىٰ اللفظ للمذكور.

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٥١٧ ـ ٥١٩)، و«المقدمة» (ص٣٣٢)، و«التقريب» (ص٧٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥١٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٧٨ ـ ١٨٠)، و«التدريب» (١/ ٥٤٧).

فالحاصل: أنَّه إذا رویٰ عن أكثر من شيخ واللَّفظ علىٰ واحد منهم، وسكت ولم يُبيِّن، أو قال: قد تقاربا في اللَّفظ، أو قال: المعنىٰ واحد؛ كلُّ ذلك سائغٌ، ولا يُلام مَن فعله، والأسدُّ والأفضل والأولىٰ أن يُعيِّن مَن له اللَّفظُ منهم، فيقول: (حدَّثنا فلان وفلان وفلان، واللفظ لفلان)، وهذا هو الذي يفعله مسلم كثيرًا في صحيحه، أو يقول: (حدَّثنا فلان وفلان وفلان. . .، قال فلان: حدَّثنا. . .)، ثم يذكره مرَّةً أخرىٰ ويعزو الكلام إليه والإسناد والمتن إليه؛ فهو إمَّا أن يفعل الأوَّل بأن يقول: (واللفظ لفلان)، أو بعد أن يسردهم يأتي بلفظ الإسناد والمتن علىٰ كلام واحد منهم، فيقول: (قال فلان)؛ يعني أحد الذين تقدَّم ذِكرهم، هذا هو الأولىٰ وهذا هو الأفضل[1].

أمَّا البخاريُّ فإنَّه أحيانًا يأتي بالإسنادين ومتنُهما واحدٌ، ولا يُبيِّن من له اللَّفظُ من الشيخين اللَّذين رویٰ عنهما، ولكن ذَكَر الحافظ ابنُ حجر أنَّه قد عُرف بالاستقراء من عمل البخاريِّ أنَّ اللَّفظ والمتن المذكور يكون للشيخ الثاني صاحب الإسناد الثاني، وليس لصاحب الإسناد الأول، بل بالإسناد الأوَّل بالمعنىٰ، وليس باللفظ، والدليل علىٰ هذا أنَّ الحافظ ابن حجر ذَكَر أنَّ الشيخ الأوَّل قد ذَكَر البخاريُّ إسناده في مكانٍ آخر من الصحيح، ولفظُه يختلف عن المتن الذي ذكره في الموضع الذي رواه فيه عن شيخين، فيكون لفظ المتن للشيخ الثاني[2].

فطريقةُ الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ عندما يذكر الأسانيد المتعدِّدة ومتنها واحد، يُعيِّن مَن له اللَّفظُ فيقول: (واللَّفظُ لفلانٍ)، أو يقول: (قال فلان: حدَّثنا) ويسكت عن الباقين، ورواياتهم بالمعنىٰ، أمَّا الإمام البخاريُّ فعندما يذكر إسنادين متنهما واحد، فطريقتُه أنَّه يجعل المتن للشيخ الثاني، وأمَّا الشيخ الأوَّل صاحب الإسناد الأوَّل فإنَّه يذكر ذلك الحديث بذلك الإسناد الذي هو الإسناد الأوَّل في موضع آخر بلفظٍ يختلف عن اللَّفظ الآخر، وبهذا يُفهَم بأنَّ هذا ليس لفظَ الشيخ الأوَّل، وإنَّما هو لفظُ الشيخ الثاني.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٢ ـ ٣٣٤)، و«التقريب» (ص٧٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥ ـ ٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٨٠ ـ ١٨٦)، و«التدريب» (١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩).

(٢) انظر: «الفتح» (١/ ٤٣٦).

ثمَّ قال المصنِّف:

٥١٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ لِلَفْظِهِ يُبَيِّنُ مَعْ (قَالَ) أَوْ (قَالَا)؛ فَذَاكَ أَحْسَنُ

فقولُه: (وَإِنْ يَكُنْ لِلَفْظِهِ يُبَيِّنُ) بأن يقول: (واللَّفظ لفلان)، أو يقول: (قال فلان) بعد أن يذكر الثلاثة أو الأربعة أو الاثنين، أو يقول: (قالا) إذا كانا اتَّحدا في اللفظ والباقون مخالفون في اللفظ، فهذا أحسنُ، وهذا أفضلُ، وهذا هو الأولىٰ؛ لأنَّ هذا فيه بيانُ صاحب اللَّفظ، وأنَّ الباقين رووه بالمعنىٰ.

فالأحسنُ والأولىٰ أن يُعيِّن مَن له اللَّفظُ، أو يقول: (قال فلان)، أو يقول: (قالَا)، إذا كان المتنُ لهما جميعًا؛ يعني: إذا روىٰ عن جماعة واثنان منهم لفظُهما واحد، فيقول: (قالا: حدَّثنا فلان)، ويسوق المتن علىٰ لفظِ اثنين أو واحد، فإن هذا هو الأولىٰ، وهو الأفضل من كونه يروي المتن علىٰ لفظِ شيخٍ من شيوخه، والباقون بالمعنىٰ ويسكت، أو يقول: (وتقاربا في اللَّفظ)، أو يقول: (والمعنىٰ واحدٌ)، وإن كان ذلك أيضًا سائغًا وجائزًا.

قال السيوطي:

٥١٦ ـ وَإِنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ كِتَابًا قُوبِلَا بِأَصْلِ وَاحِدٍ يُبِينُ: احْتَمَلَا

٥١٧ ـ جَوَازَهُ وَمَنْعَهُ، وَفُصِّلَا مُخْتَلِفٌ بِمُسْتَقِلٍّ وَبِلَا

فقولُه: (وَإِنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ) أي: عن عدَّةِ أشياخ (كِتَابًا قُوبِلَا بِأَصْلِ وَاحِدٍ يُبِينُ) يعني: رواه بلفظِ واحدٍ منهم (احْتَمَلَا جَوَازَهُ وَمَنْعَهُ) يعني: احتمل الجواز؛ لأنَّ الباقين مقاربون للمعنىٰ أو متَّحدون من حيث المعنىٰ، فيكون الكتاب مثل الحديث الذي رواه عن شيوخ واللَّفظُ لواحدٍ منهم، وقيل: العكس، وهو عدم الجواز؛ لأنَّ صيغة أو كيفية الرواية عن الآخرين غير معروفة؛ ولأنَّه إنَّما قابل علىٰ أصْلِ واحدٍ منهم، وليس علىٰ أصولهم جميعًا.

وقولُه: (وَفُصِّلَا مُخْتَلِفٌ بِمُسْتَقِلٍّ وَبِلَا) هذا قولٌ ثالثٌ يُفصِّلُ يقول: إن كان الاختلاف في الطرق المتباينة اختلافًا فيه استقلالٌ، بحيث يكون هذا عنده ما ليس عند هذا، ويكون اختلافٌ في المعنىٰ لا في الألفاظ فقط، فإنَّ هذا لا يجوز أن يروىٰ؛ لأن هذه الطريقة تُوهم بأنَّهم متَّحدون في المعنىٰ، وتُشعر بأن الباقين مثلَه، وليسوا كذلك.

أمَّا إذا كان الاختلاف لا يرجع إلىٰ استقلال في الطرق من حيث أن بعض الطرق يدلُّ علىٰ معنىٰ لا يدلُّ عليه الطريق الآخر؛ فهذا لا بأس أن يروي علىٰ لفظِ واحدٍ منهم، والباقون بالمعنىٰ، حيث إنَّ المعنىٰ واحد، وإنَّما الاختلافُ في الألفاظ وفي الصيغ.

ففي هذه المسألة ثلاثة أقوال: قولان متقابلان، وقولٌ يُفصِّل(١)

ثمَّ قال المصنِّف:

٥١٨ ـ وَلَا تَـزِدْ فِـي نَـسَـبٍ أَوْ وَصْـفِ مَـنْ فَـوْقَ شُـيُـوخٍ عَـنْـهُـمُ مَـا لَـمْ يُـبَـنْ

وهذه المسألةُ فيما إذا أخذ الراوي عن شيخه، وكان شيخه ذَكَر اسمه غير كامل، فهل للتلميذ أن يزيد فيما قاله شيخُه عن شيوخه الَّذين فوق، بحيث يزيد نسبًا أو يزيد وصفًا يُبيِّن الشيخ الذي ذكره شيخه؟

الجواب علىٰ هذا السؤال: هو أنَّه لا يجوز أن يزيد علىٰ رواية شيخه، بأن يأتي بنسب شيخه أو يأتي بأوصافه ونحو ذلك؛ بأن يقول شيخه مثلًا: (حدَّثنا سفيان) وهو ابنُ عيينة أو الثوريُّ، فيزيد في كلام شيخه بأن يقول: (حدَّثنا سفيان ابنُ عيينة)، فشيخُه لم يقل: (سفيان بن عيينة) وإنَّما قال: (سفيان) فقط، أو يقول الشيخ مثلًا: (عبد الرحمن بنُ هرمز) فيزيد التلميذ: (الأعرج)، فشيخُه لم يذكر الوصف، وإنَّما ذكر الاسم فقط، فلا يجوز أن يزيد عليه، بل يتقيَّد بما قاله شيخه؛ لأنَّ الكلام كلام شيخه، لكن يمكن أن يزيد شيئًا ويأتي بما يدلُّ علىٰ أنه ليس من عند شيخه، وإنَّما من عنده، بأن يقول: (يعني: فلان)، كأن يقول مثلًا: (حدَّثنا سفيان؛ يعني: ابنَ عيينة)، ولا يقول: (سفيان بن عيينة)، فكلمة (يعني) يأتي بها التلميذ من أجل أن يتبيَّن بها أنَّ هذه زيادةٌ منه لإيضاح نسب شيخ شيخه وتبيين شيخ شيخه من هو؛ هل هو هذا أو هذا؟ فمثلًا إذا قال الشيخ: (حدَّثنا سفيان)، فالتلميذ يُضيف إليها: (يعني: ابنَ عيينة)، أو (يعني: الثوريَّ)، فهذه الطريقة فيها محافظةٌ علىٰ كلام الشيخ، وفيها الإتيانُ بالمطلوب؛ وهو دفعُ

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٤)، و«التقريب» (ص٧٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٦)، و«فتح المغيث» (٣/١٨٦)، و«التدريب» (١/٥٤٩ ـ ٥٥٠).

الإشكال ودفع الإيهام، لكن مع الإتيان بلفظٍ يبيِّن بأن هذا ليس لفظَ الشيخ، ككلمةِ (يعني) يقولها التلميذ، والضمير في (يعني) يرجع إلىٰ الشيخ، ففاعل (يعني) ضمير مستتر يرجع إلىٰ الشيخ، وقائلها التلميذ.

أو يقول: (حدَّثنا سفيانُ، هو ابنُ عُيَينة)، فيأتي بكلمة (هو) حتَّىٰ يُفهم بأن الكلام ليس من الشيخ، وإنَّما هو من التلميذ، و(هو) ضميرٌ منفصلٌ يُراد به ذلك الشيخ الَّذي سُمِّي ولم يُكمَّل نسبُه، فيُضاف إليه ما يُبيِّن المراد، ولكن بلفظٍ يُبيِّن أنَّه ليس كلام الشيخ؛ لأنَّ الشيخ لا يقول: (حدَّثنا فلان هو ابن فلان)، إنما يقول عندما يريد أن ينسبه: (حدَّثنا فلان بن فلان) بدون كلمة (هو)، لكن الذي يحتاج إلىٰ كلمة (هو) هو التلميذ الذي أراد أن يوضِّح زيادةً تُبيِّن مراد الشيخ.

أو يأتي التلميذ بعبارةٍ مُفهِمةٍ فيقول: (حدَّثني فلان أنَّ فلان بنَ فلانٍ حدَّثه)، ولا يأتي بعبارة الشيخ: (حدَّثنا فلان)، وإنَّما يعبِّر بعبارة: (أن فلان بن فلان حدَّثه)، فكلمة: (أنَّ فلان بنَ فلان) تُبيِّن بأن اللَّفظ من التلميذ؛ لأنَّ هذا القول حكاية التلميذ، وعلىٰ هذا يمكن أن يزيد التلميذ علىٰ ما قاله شيخه؛ لأنَّه يَعلَم أنَّ شيخه يعني فلان بن فلان، وإن كان كلامُ الشيخ هو (فلان) فقط ليس فيه (ابن فلان)، فكلمةُ (أنَّ فلان بن فلان) هذه ليس فيها (حدَّثنا فلان)، وهذا ممَّا يحصل به بيانُ ما أراده الشيخ، دون أن يُضيف كلامًا إلىٰ الشيخ.

وقوله: (فَوْقَ شُيُوخ) يعني: فوقَ شيوخ الراوي، أمَّا شيوخ الراوي فله أن ينسبهم كما يريد؛ لأن الكلام كلامه هو، فالتلميذ عندما يقول عن شيخه: حدَّثنا فلان بنُ فلان، ويأتي بنسبه كما يريد، هذا شأنُه هو؛ لأنَّ هذا كلامُه يأتي به علىٰ ما يريد من الإيضاح، لكن المنع في كلام مَن فوق شيخه الَّذي هو كلام شيخه، فلا يزيد في كلام شيخه، إلَّا إذا أتىٰ بما يُبيِّن مثل كلمة: (يعني)، أو كلمة: (هو)، أو كلمة: (أنَّ) يعني: (فلان بن فلان حدَّثه)، ولهذا **قال المصنِّف: (مَا لَمْ يُبَنْ/ بِنَحْوِ (يَعْنِي)، أَوْ بِـ (أَنَّ)، أَوْ بِـ (هُو))** علىٰ ما تقدَّم بيانُه؛ يعني يقول: (هو فلان بن فلان)، أو (أنَّ فلان بن فلان حدَّثه)، أو (يعني: فلان بن فلان)، فيذكرُ لقبًا أو نسبًا أو ما إلىٰ ذلك ممَّا يحدِّد المراد ويُبيِّنه.

وأمَّا إذا ذَكَر شيخُه شيخَه في أوَّل الإسناد بنسبته أو وصفه فقال: (فلان بن

فلان بن فلان)، ثمَّ ذكره فيما بعد مختصرًا، فإنَّ للراوي أن يأتي به في الموضع الذي اختصره شيخه، علىٰ ما قال الشيخ في الأول، ولكن كونُه يَفصِل ويُبيِّن إذا أتىٰ به في ذلك الموضع أو المواضع، بفصلٍ بـ: (هو)، أو بـ: (يعني)، أو بـ: (أنَّ)، هذا هو الأولىٰ عند الجمهور.

وقولُه: (**أَجِزْهُ فِي الْبَاقِي لَدَىٰ الْجُمْهُورِ**) يعني: أجز الزيادة في المواضع الأخرىٰ الَّتي جاءت مختصرة لدىٰ الجمهور.

وقولُه: (**وَالْفَصْلُ أَوْلَىٰ قَاصِرَ المَذْكُورِ**) يعني: الأولىٰ أن يأتي الراوي في المواضع الأخرىٰ؛ الموضع الثاني والثالث والرابع والعاشر بالفصل الذي مرَّ بيانُه في البيت الأوَّل، وهو: (هو)، و(يعني)، و(أنَّ فلان)، ممَّا يبيِّن كلام الشيخ من كلام التلميذ[1].

ثمَّ ذكر المصنِّف مسألة أخرىٰ **فقال:**

٥٢١ ـ وَ (قَالَ) فِي الإِسْنَادِ قُلْهَا نُطْقًا اَوْ (قِيلَ لَهُ)، وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا

معلوم أنَّ طريقة المحدِّثين أنَّهم إذا ذكروا الإسناد يقولون: (حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان...) دون كلمة: (قال) قبل (حدَّثنا)، وهي كلمةٌ يُنطَق بها عند القراءة وإن كانت لا تُكتب، فعادتُهم أن يحذفوها اختصارًا، لكن يقولونها نُطقًا، وإن تركها الراوي ولم يذكرها فإنَّه جائز، لكن الأولىٰ أن يقولها، ومنهم مَن أوجب قولها وألزم النطق بها.

وقولُه: (**اَوْ قِيلَ**) يعني: إذا كانت الرواية عن طريق العرض، بأن يأتي في الإسناد: أخبرك فلان، فيقول الراوي: قيل له: أخبرك فلان.

فسواء كانت صيغة الرواية عن طريق العرض أو عن طريق التحديث، فالقارئ يأتي بـ: (قال)، أو (قيل)؛ يعني: قيل له: أخبرك فلان أنَّ فلان قال كذا وكذا، فيقول هو في الآخر مُقِرًّا: نعم.

وقولُه: (**وَالتَّرْكَ جَائِزًا رَأَوْا**) يعني كونَه يقول: حدَّثنا فلان، حدَّثنا

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٤٦٠)، و«المقدمة» (ص٣٣٤ ـ ٣٣٦)، و«التقريب» (ص٧٦ ـ ٧٧)، و«الاقتراح» (ص٣٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٨٧ ـ ١٨٩)، و«التدريب» (١/ ٥٥٠ ـ ٥٥١).

فلان. . . ، بدون كلمة (قال) المحذوفة، فكَونُ القراءة مطابقةً للكتابة جائز، لكن الأَولىٰ أن يأتي بـ: (قال) نُطقًا أو (قيل)، وإن كانت قد حُذفت خطًّا علىٰ سبيل الاختصار[1].



(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٦ ـ ٣٣٧)، و«التقريب» (ص٧٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/٤٩٦)، و«فتح المغيث» (٣/١٠٨ ـ ١١٠)، و«التدريب» (١/٥٥١ ـ ٥٥٣).

٥٢٢ ـ وَنُسَخٌ إِسْنَادُهَا قَدِ اتَّحَدْ ... نَدْبًا أَعِدْ فِي كُلِّ مَتْنٍ فِي الأَسَدّ
٥٢٣ ـ لَا وَاجِبًا، وَالْبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ ... بِهِ، وَبَاقٍ أَدْرَجُوا مَعْ (وَبِهِ)
٥٢٤ ـ وَجَازَ مَعْ ذَا ذِكْرُ بَعْضٍ بِالسَّنَدْ ... مُنْفَرِدًا عَلَىٰ الأَصَحِّ الْمُعْتَمَدْ
٥٢٥ ـ وَالْمَيْزُ أَوْلَىٰ، وَالَّذِي يُعِيدُ ... فِي آخِرِ الْكِتَابِ لَا يُفِيدُ
٥٢٦ ـ وَسَابِقٌ بِالْمَتْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدْ ... ثُمَّ يُتِمُّهُ: أَجِزْ، فَإِنْ يُرَدْ
٥٢٧ ـ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ كُلِّهِ رَجَحْ ... جَوَازُهُ، كَبَعْضِ مَتْنٍ فِي الأَصَحّ
٥٢٨ ـ وَابْنُ خُزَيْمَةَ يُقَدِّمُ السَّنَدْ ... حَيْثُ مَقَالٌ، فَاتَّبِعْ وَلَا تَعَدّ
٥٢٩ ـ وَلَوْ رَوَىٰ بِسَنَدٍ مَتْنًا وَقَدْ ... جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَتْنٍ لَمْ يُعَدْ
٥٣٠ ـ بَلْ قَالَ فِيهِ: (نَحْوَهُ) أَوْ (مِثْلَهُ) ... لَا تَرْوِ بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ
٥٣١ ـ وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ ... ذَا مَيْزَةٍ، وَقِيلَ: لَا فِي (نَحْوِهِ)
٥٣٢ ـ الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَىٰ ... وَمِثْلَهُ بِاللَّفْظِ؛ فَرْقٌ سُنَّا
٥٣٣ ـ وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: (مِثْلَ خَبَرِ ... قَبْلُ، وَمَتْنُهُ كَذَا)، فَلْيَذْكُرِ

الشرح

هذه الأبيات مشتملةٌ علىٰ مباحث من مباحث كيفية رواية الحديث، وهي تتعلَّق بثلاثة موضوعات:

أحدها: يتعلَّق بالنُّسخ والرواية منها وكيف تكون.

والثانية: فيما إذا قُدِّم المتن أو بعضُ السند، ثمَّ أُتِيَ بالسند أو بباقي السند بعد ذلك، ما حُكمُ ذلك؟

والثالثة: فيما إذا روىٰ حديثًا بإسناد ومتن، ثمَّ بعد ذلك ذكر إسنادًا آخر ولم يذكر متنَه، بل أحال علىٰ المتن الأوَّل، فقال: (مثله)، أو (نحوه)، فما الفرقُ بين هذين التعبيرين؟

وإذا أراد الراوي أن يروي حديثًا جاء بالإسناد الثاني الذي لم يُذكر متنُه، بل ذُكر بعد نهاية الإسناد (نحوه) أو (مثله)، فهل يذكر الإسناد الثاني ويأتي بالمتن الذي قبله، ويُركِّبه عليه، أو ماذا يفعل؟

المبحث الأوَّل: فيما يتعلَّق بالنُّسخ:

النُّسخ يُراد بها أحاديثُ كثيرةٌ جاءت بإسنادٍ واحدٍ في أوَّلها، ويَفصل بين كلِّ حديث وحديث جملةُ: (وقال رسولُ الله ﷺ)، فهذه النُّسخ كيف يَعمل المُحدِّث عندما يأتي للتحديث بها، هل يذكر السند الأوَّل ويُعيد الإسناد مع كلِّ حديث أم لا يلزم ذلك؟

قال المصنِّف رحمه الله:

٥٢٢ ـ وَنُسَخٌ إِسْنَادُهَا قَدِ اتَّحَدْ نَدْبًا أَعِدْ فِي كُلِّ مَتْنٍ فِي الأَسَدّ

٥٢٣ ـ لَا وَاجِبًا، وَالْبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ بِهِ، وَبَاقٍ أَدْرَجُوا مَعْ (وَبِهِ)

قولُه: **(وَنُسَخٌ إِسْنَادُهَا قَدِ اتَّحَدْ)** يعني: إسنادها واحد.

وقولُه: **(نَدْبًا أَعِدْ فِي كُلِّ مَتْنٍ فِي الأَسَدّ)** يعني: عندما تُحدِّث بها، فإنَّك تأتي بالإسناد عند كلِّ حديث منها ندبًا استحبابًا، لا وجوبًا، وبعضُ العلماء قال بالوجوب، وقيل: فيه تشديد، ولكن الأولىٰ أنه يُندب بأن يأتي بالإسناد عند كلِّ واحدٍ منها.

وقولُه: **(وَالْبَدْءُ فِي أَغْلَبِهِ)** يعني: إذا كان المحدِّث يحدِّث فيأتي مثلًا بأوَّل الإسناد إذا كان في أوَّل الصحيفة، ثمَّ عند كلِّ متنٍ يقول: (وبه)، أو (وبهذا الإسناد)، فبدلًا من كونه يُكرِّر الإسناد يختصر فيقول: (وبه)، أو: (وبهذا الإسناد).

وكذلك إذا كان التحديث بالصَّحيفة في عدَّة مجالس، ثمَّ بدأ المجلس من أثناء الصحيفة، فإنَّه يأتي بالإسناد الَّذي جاء في أوَّلها في أوَّل المجلس، ثمَّ عند كلِّ متنٍ يقول فيه: (وبهذا الإسناد)، أو: (وبه) إشارةً إلىٰ الإسناد، دون أن يذكره، فيقول: (وبه) أي: بهذا الإسناد، أو (وبهذا الإسناد)؛ فإمَّا هذه، وإمَّا هذه.

فالحاصل إذن أنَّه قال بعضُ العلماء: إنَّه يُندَب أن يأتي بالإسناد عند كلِّ حديث. ومنهم مَن قال بوجوبه.

ومنهم مَن يقول: إنَّه يأتي به في أوَّل المجلس إذا كان المجلس للتحديث، وهو يتعلَّق ببعض الصحيفة أو ببعض النسخة، ثمَّ بعد ذلك يقول: (وبهذا الإسناد)، أو: (**وبه**)، ثمَّ يذكر متنَ كلِّ حديثٍ من أحاديث تلك الصحيفة.

هذا فيما يتعلَّق بالتحديث بتلك النُّسخة[١].

ثمَّ قال:

٥٢٤ ـ وَجَازَ مَعْ ذَا ذِكْرُ بَعْضٍ بِالسَّنَدْ   مُنْفَرِدًا عَلَىٰ الأَصَحِّ الْمُعْتَمَدْ

فذَكَر أنَّه إذا أراد أن يأخذ حديثًا من الصَّحيفة ويرويه علىٰ سبيل الاستقلال ففي الأصحِّ المعتمد أنَّه يجوز أن يأخذ أيَّ حديث من الصحيفة ويُركِّبه علىٰ الإسناد الذي جاء في أوَّل الصحيفة؛ لأنَّ الإسناد الذي جاء في الأوَّل هو في الحقيقة للجميع، وإنما تُرك اختصارًا، والواو في قوله: (وقال) هي واوُ عطفٍ، ومن المعلوم أنَّ المعطوف تابعٌ للمعطوف عليه، فإذا حُذف المعطوفُ عليه، وحُذف واوُ العطف، جاء المعطوف بعد الإسناد، فهذا سائغٌ وجائزٌ في القول المعتمد الَّذي اعتمده كثير من العلماء ومنهم البخاري؛ فإنَّ أكثر ما يأتي عند البخاريِّ أنَّه يذكر الحديث من الصحيفة ويسوق الإسناد الذي جاء في أوَّلها، ويأتي بالمتن الذي يريد ويركِّبه علىٰ الإسناد، وهذه إحدىٰ الطريقتين وهي أكثر في الاستعمال عند البخاري في صحيحه.

ثم ذكر القول الآخر **فقال:**

٥٢٥ ـ وَالْمَيْزُ أَوْلَىٰ..........................

وقولُه: (**وَالْمَيْزُ أَوْلَىٰ**) يعني: كونه يأتي بلفظٍ يُبيِّن بأنَّ الحديث الذي ذكره ليس تاليًا للإسناد، بل فيه أحاديثُ تفصل بينه وبين الإسناد، كما فعل الإمام مسلم؛ حيث يسوق الإسناد عن شيخه محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٧)، و«التقريب» (ص٧٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، و«التدريب» (١/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤).

معمر، عن همَّام، عن أبي هريرة، فيقول همَّامٌ: «هذا ما حدَّثنا به أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ»، ثمَّ يقول مسلمٌ: «فذكر أحاديث منها قال: قال رسول الله ﷺ كذا»، فكلمةُ: (فذكر أحاديث منها)، هذا هو التمييزُ الَّذي هو ذكر الإسناد والإتيان بعده بالحديث الذي يريد، هذا أحسنُ من طريقة البخاريِّ، وإن كانت طريقةُ البخاريِّ سائغةً وجائزةً ولا إشكال فيها، لكن هذه أحسن منها؛ لما فيها من التمييز، ولما فيها من الإيضاح والبيان، وأنَّ القارئ يعرف بأنَّ المتن ليس تاليًا للإسناد، بخلاف الطريقة الأولىٰ؛ فقد يُتوهَّم فيها أنَّ المتن تابعٌ للإسناد.

فهناك طرقٌ لمن أراد أن يروي حديثًا من تلك الصحيفة بخصوصه[(١)]، **منها**:

الطريقة الأولىٰ: أنَّه يجوز أن يأخذ أيَّ حديث من الصحيفة أو النسخة، فيأتي بالإسناد الذي كان في أوَّل النُّسخة ويأتي بالحديث الذي يريد روايته؛ لأنَّ الإسناد واحد، و(واو) العطف تعطف كلَّ حديث علىٰ آخر، فإذا أتىٰ بالإسناد عند كلِّ حديث فهو بمعنىٰ الإتيان به في أوَّل موضع، وهذه الطريقة سلكها البخاريُّ، وسلكها كثيرٌ من العلماء.

الطريقة الثانية: ـ وقد سلكها البخاري أيضًا ـ هي أنَّه يأتي بالإسناد الأوَّل الَّذي في الصحيفة، ثمَّ يأتي بأوَّل متنٍ فيها، ثمَّ يقول بعد ذلك: (وقال رسول الله ﷺ، أو: وبهذا الإسناد قال رسول الله ﷺ كذا)، مثل ما يتعلَّق بصحيفة همَّام بن مُنبِّه وصحيفة شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج، وهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأوَّلُهما: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ**»، فالبخاريُّ في كتاب الطَّهارة أتىٰ بحديث: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ**»[(٢)]، فذكرَ الإسناد: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ**»، ثمَّ قال: «وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ**

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، و«المقدمة» (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨)، و«التقريب» (ص٧٧)، و«الاقتراح» (ص٣٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨ ـ ٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٩٠ ـ ١٩٣)، و«التدريب» (١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥).

(٢) حديث (٢٣٨ و٢٣٩).

الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»؛ لأنَّه يريد هذا الحديث: **«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ»**، ولكنَّه أتىٰ بالإسناد وأتىٰ بالحديث الأوَّل من الصحيفة.

فإذن هاتان طريقتان، وقد سلكهما البخاريُّ.

وبعض العلماء يرىٰ أنه يُميِّز، وذلك بأن يأتي بعبارة تدلُّ علىٰ أنَّ الحديث مأخوذ من الصحيفة، وأنَّ المتن الذي يرويه ليس تاليًا للسَّند مباشرةً، بل جاء بعد أحاديثَ، وهذا التَّمييز سلكه مسلم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الجامع الصحيح)، فإنَّه يأتي بالإسناد؛ يقول: «حدَّثنا محمد بن رافع، حدَّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن همَّام، عن أبي هريرة قال: هذا ما حدَّثنا به محمَّدٌ رسولُ الله ﷺ»، ثم يقول مسلمٌ: «فذكر أحاديثَ منها، وقال رسولُ ﷺ كذا»، فهذه الطريقة من مسلم فيها تمييز، وبيانٌ أنَّ المتن المذكور لم يكن مباشرًا للإسناد، فأتىٰ بلفظ يُشعر بالواقع، ثمَّ أتىٰ بعده بما يريد من الأحاديث؛ لأنَّ كل حديث بينه وبين الحديث الآخر جملةُ: (وقال رسولُ اللهِ ﷺ).

وهذه الصحيفة ـ أعني صحيفةَ همَّام بن منبِّه ـ تشتمل علىٰ مائةٍ وأربعين حديثًا تقريبًا، وهي بإسنادٍ واحدٍ، وقد أوردها الإمام أحمد في مسنده بأكملها في مسند أبي هريرة، بحيث جاء بالإسناد في الأوَّل، ثم بعد ذلك يأتي بقوله: (وقال رسولُ الله ﷺ) ويذكر الحديث؛ لأنَّ بعد كلِّ جملة يقول: (وقال رسول الله ﷺ) حديثًا مستقلًّا[1]

وهذه الطريقة التي سلكها مسلمٌ طريقةٌ جيِّدةٌ وحسنةٌ، لأنَّه ـ أوَّلًا ـ فيها بيانُ الواقع، وفيها ذِكرُ الإسناد كما كان في الأوَّل، ثمَّ يأتي بجملة: (فذكر أحاديث)، ثمَّ يقول: (منها)، ثمَّ يأتي بالحديث الذي يريد، وهو قولُه: (وقال رسولُ الله ﷺ كذا)، ولأنَّ فيها اختصارًا؛ لأنَّه لا يحتاج فيها إلىٰ أن يأتي بالحديث الأوَّل كما في إحدىٰ الطريقتين السَّابقتين، وإنَّما يذكر قولَه: (فذكر أحاديث منها، وقال رسولُ الله ﷺ)، ثمَّ يأتي بما أراد.

وصحيفةُ همَّام اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ علىٰ إخراج أحاديث منها، وانفرد البخاريُّ بأحاديث منها، وانفرد مسلمٌ بأحاديث منها، وترك أحاديث منها، وهي

---

(١) انظر: «المسند» (٨١١٥ ـ ٨٢٥٢)، وهي مائة وسبعة وثلاثون حديثًا.

بإسناد واحد، ودرجتها واحدة، وهي في الصِّحَّة علىٰ نمطٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا فرق بينها، وهذا من أوضح الأدلَّة الَّتي يُستدلُّ بها علىٰ أن البخاري ومسلمًا ما أرادا جمع الأحاديث الصحيحة كلَّها، ولا أنَّهما استوعبا، ولا قصدا الاستيعاب؛ لأنه لو أنَّهما قصدا الاستيعاب لأتوا بالصحيفة كلِّها وأحاديثها من أوَّلها إلىٰ آخرها؛ لأنَّ الأحاديث كلَّها درجتها واحدة من حيث الصِّحَّة، وإسنادها واحد، فهذا من أوضح الأدلَّة التي يُستدلُّ بها علىٰ أن البخاريَّ ومسلمًا لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة، ولا قصدا الاستيعاب، ولهذا فإنَّ كونه استُدرك عليهما فالاستدراك ليس له وجه؛ لأنه لم يقصدا الاستيعاب حتَّىٰ يُستدرَك عليهما أحاديث صحيحة لم يذكراها، وهذه الصحيفة أوضحُ دليلٍ يُستدلُّ به علىٰ هذا الموضوع، إذن لا مجال للاستدراك عليهما بأن يقال: فاتهم الحديثُ الفلانيُّ، وفاتهم كذا.

ثمَّ قال المصنِّف:

٥٢٥ـ .... وَالَّذِي يُعِيدُ فِـي آخِـرِ الْـكِـتَـابِ لَا يُـفِـيـدُ

يعني: إذا أتىٰ بالإسناد في أوَّل الصحيفة، ثمَّ ذَكَر الأحاديث، ثمَّ جاء في آخرها ذِكرُ الإسناد وأرجعه إلىٰ ما تقدَّم، فهذا لا يُفيد في رفع الخلاف؛ لأنَّ الخلاف في انتزاع حديثٍ من الصحيفة، وتركيب الإسناد عليه، وإنَّما هذا يفيد تأكيدًا، وأن هذه الأحاديث جاءت بهذا الإسناد المذكور في آخر الكتاب، لكن هذا لا يفيد شيئًا فيمن يريد أن يستخرج حديثًا من الصحيفة بذلك الإسناد ويأتي بعده بالمتن مباشرةً دون تمييز أو بتمييز[1].

المبحث الثاني: حكم ذكر المحدِّث المتن أوَّلًا قبل السند أو ذكره ببعض السند، وإذا فَرَغَ من المتن ذكر الإسناد، ثمَّ قال: (بهذا)، يُشير إلى الَّذي تقدَّم من المتن أو بقيَّة الإسناد:

قال المصنِّف:

٥٢٦ـ وَسَابِقٌ بِالْمَتْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدْ ثُمَّ يُتِمُّهُ: أَجِزْ، فَإِنْ يُرَدْ

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩)، و«التقريب» (ص٧٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٩٣)، و«التدريب» (١/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦).

٥٢٧ ـ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ كُلِّهِ رَجَحْ جَوَازُهُ، كَبَعْضِ مَتْنٍ فِي الأَصَحّ

فقولُه: (**وَسَابِقٌ بِالْمَتْنِ أَوْ بَعْضِ سَنَدْ/ ثُمَّ يُتِمُّهُ**) يعني: الحديث الذي تقدَّم متنُه علىٰ سنده أو تقدَّم المتنُ مع بعض السند، بمعنىٰ أنَّه يقول: قال رسولُ الله ﷺ كذا، وعندما ينتهي من الحديث يقول: حدَّثنا فلان عن فلان عن أبي هريرة مثلًا بهذا، وكلمةُ (بهذا) ترجع للمتن الذي تقدَّم، فهذا تقديمُ المتن ثمَّ الإسناد بعده بأكمله، أو يُقدِّم بعض السند، فيقول مثلًا: قال أبو الزناد، حدَّثنا الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، ثمَّ يذكر المتن، ثم يقول الراوي: حدَّثنا أبو اليمان عن شعيب بهذا؛ لأن شعيبًا يروي عن أبي الزناد؛ لأنَّه ذَكَر بعض السند قبل المتن، ثمَّ بعدما فَرَغ أعاد بقيَّة السند؛ حتَّىٰ ارتبط بما أظهره من السند في الأول.

وقولُه: (**أَجِزْ**) يعني: مثلُ هذا العمل جائز، وكُلٌّ من الطريقتين مقبول.

وقولُه: (**فَإِنْ يُرِدْ/ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ كُلِّهِ رَجَحْ**) يعني: إن أُريد عند الرواية تقديمُ المتن كلِّه علىٰ السَّند، فإنَّ ذلك جائزٌ، وهو القولُ الراجح.

وقولُه: (**كَبَعْضِ مَتْنٍ فِي الأَصَحّ**) يعني: كما إذا قدَّم بعضَ المَتن علىٰ المَتن، ـ وهذا جائزٌ ـ فكذلك إذا قدَّم الإسناد أو قدَّم بعض الإسناد، فهو مثله.

فهذا العمل جائز، وواقع عند العلماء، وموجود في كثير من الكتب أو في بعض كتب الحديث؛ أنَّهم يذكرون المتن أوَّلًا ثمَّ يذكرون السند، أو يذكرون المتن وبعض السند، ثم بعد ذلك يقول: (حدَّثنا) إلىٰ أن يتَّصل ببقيَّة السند؛ يعني: إذا كان ذكر أعلىٰ السَّند قبلُ، يذكر بعدما يفرغ من المتن بقيَّة السند إلىٰ أن يصل المكان الذي أبرزه في أوَّل المتن[(١)]

ثمَّ ذَكَر المصنِّف أنَّ ابن خزيمة له في صحيحه اصطلاحٌ خاصٌّ، **فقال**:

٥٢٨ ـ وَابْنُ خُزَيْمَةَ يُقَدِّمُ السَّنَدْ حَيْثُ مَقَالٌ، فَاتَّبِعْ وَلَا تَعَدّ

يعني: أنَّ ابن خزيمة إذا ذَكَر المتن ثمَّ عقَّبه بالسند، فهذا علامةٌ علىٰ أنَّ الحديث فيه مقالٌ؛ لأنه قدَّم المتن وأخَّر السَّند، ولهذا جاء عنه أنه لا يُحِلُّ لأحدٍ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٣٨)، و«التقريب» (ص٧٨)، و«الاقتراح» (ص٣١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٩٤ ـ ١٩٦)، و«التدريب» (١/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧).

أن يروي عنه إلَّا بهذه الطريقة[١]؛ لأنَّ له اصطلاحًا خاصًّا فيها، وهو أنَّ السند فيه مقال. ولهذا **قال المصنِّف: (فَاتَّبِعْ وَلَا تَعَدّ)** يعني: حيثُ في الإسناد مقالٌ، فاتَّبع طريقته، ولا تتعدَّ، أي: لا تعمل خلاف عمله؛ لأنَّ هذا يُخالف المنهج الذي رسمه لنفسه، وما أراده من هذا التصرُّف.

والمقصود أنَّ ابن خزيمة في بعض الأحيان يأتي بالمتن ثمَّ بالسَّند، ولكنَّه يريد من هذا العمل أن الإسناد فيه مقالٌ، فهذه الطريقة عنده علامةٌ علىٰ أن الحديث فيه شيء وأن الإسناد فيه شيء، فمثلُ هذا يُلتزم ولا يُتجاوز، إذا ذُكِر حديثٌ رواه ابنُ خزيمة بهذه الصفة، فإنَّه يؤتىٰ به علىٰ هذه الطريقة أو يُشار إليها، ولا يقال: يُقدَّم الإسناد ثمَّ يركَّب عليه المتن؛ لأنَّه بهذا يكون حصل مرادُ ابن خزيمة، وهو التَّنبيه إلىٰ أنَّه ما فعل هذا الفعل إلَّا وفي الإسناد مقالٌ[٢].

والبخاريُّ أيضًا سلك هذه الطريقة أعني: تقديم المتن علىٰ السند، وذلك في موضعين ـ فيما أذكره ولم أستوعب ـ، وهما أثران: أثرٌ عن عليٍّ رضي الله عنه، وأثرٌ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، فأخرج أثر عليٍّ في كتاب العلم[٣]، وهو قوله: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟**»، ثمَّ ذَكَر الإسناد، وهو رباعيٌّ في حكم الثلاثيِّ، وأثرُ ابنِ عبَّاسٍ هو جواب علىٰ آيات أشكلت سُئل عنها، أخرجه البخاريُّ في كتاب «التفسير» في أوَّل تفسير: (فصِّلت)[٤]، فذكر المتن، وذكر الإسناد في الآخر. وذكر الحافظُ ابنُ حجر في شرح هذا الأثر أنَّ البخاريَّ يفعل هذا فيما إذا كان فيه مقال أو أن عنده فيه مقال[٥].

المبحث الثالث: يتعلَّق باستعمال عبارتي: (مثله)، و(نحوه)، وذلك بأن يسوق الراوي الإسناد ثمَّ المتن، ثمَّ يسوق إسنادًا آخر، ولا يأتي بالمتن مع الإسناد الثاني، بل يقول: (مثله)، أو: (نحوه):

فما الفرق بين (مثله) و(نحوه)؟

(١) انظر: «صحيح ابن خزيمة» (١/ ١٢٧).
(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٥٩)، و«التدريب» (١/ ٥٥٧).
(٣) (١/ ٣٧) برقم (١٢٧).
(٤) (٦/ ١٢٧ ـ ١٢٨).
(٥) انظر: «الفتح» (٨/ ٥٥٩).

يقول الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ممَّا يلزم الحَدِيثيَّ من الضبط والإتقان، إذا رَوَىٰ حديثًا وساق المتن، ثم أعقبه بإسناد آخر، أن يفرق بين أن يَقُول: مثله، أو نحوه، فإنه لا يحل له أن يَقُولُ: مثله إلا بعد أن يقف علىٰ المتنين جَمِيعًا، فيعلم أنهما علىٰ لفظ واحد، وإذا لم يميِّز ذلك، جاز أن يَقُولُ: نحوه، فإنَّه إذا قال: نحوه، بيَّن أنه مثل معانيه»(١)، فالفرق بينهما: أن (مثله) يُراد بها أنَّ المتن الَّذي لم يذكر مُطابقٌ للمتن المذكور في اللَّفظ والمعنىٰ، أمَّا (نحوه) فمعناها أنَّ المتن الذي لم يُذكر بمعنىٰ المتن المذكور قبل الإسناد الثاني، لا بلفظه.

فإذا أراد الإنسان أن يروي بالإسناد الثاني، فهل يُرتِّب عليه المتن الأوَّل ويأتي به ويجعله بعد الإسناد الثاني أو لا؟

قال المصنِّف:

٥٢٩ - وَلَوْ رَوَىٰ بِسَنَدٍ مَتْنًا وَقَدْ ... جَدَّدَ إِسْنَادًا وَمَتْنٍ لَمْ يُعَدْ

٥٣٠ - بَلْ قَالَ فِيهِ: (نَحْوَهُ) أَوْ (مِثْلَهُ)

يعني: إذا روىٰ حديثًا فذَكَر إسناده أوَّلًا، ثمَّ ذكر متنَه، ثم بعد ذلك أتىٰ بإسنادٍ آخر ثم قال بعده: (مثله)، أو (نحوه)، وهذه الطريقة سائغةٌ وجائزةٌ، ثمَّ أراد أن يروي ذلك الحديث بالإسناد الثاني، فكيف يصنع والمتن لم يُذكر بعده، وإنَّما أُحيل علىٰ مَتنٍ ذُكر قبله بإسناد آخر، بعبارة: (مثله) أو (نحوه)؟

فهناك خلافٌ بين العلماء: هل يأتي بالمتن أو يُمنَع أو أنَّ فيه تفصيلًا؟

فيقول المصنِّف:

٥٣٠ - ... لَا تَرْوِ بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ

٥٣١ - وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ ... ذَا مَيْزَةٍ، وَقِيلَ: لَا فِي (نَحْوِهِ)

فقولُه: (لَا تَرْوِ بِالثَّانِي حَدِيثًا قَبْلَهُ) أي: لا تروِ بالإسناد الثاني متنًا تقدَّم قبلَه بإسناد آخر.

وقولُه: (وَقِيلَ: جَازَ إِنْ يَكُنْ مَنْ يَرْوِهِ ذَا مَيْزَةٍ): يعني: إن كان الذي يرويه

---

(١) «سؤالات مسعود السجزي للحاكم» (ص٧٤).

مميِّزًا بين الألفاظ، وعنده ضبطٌ للألفاظ وإتقان وتحرُّز، فيجوز أن يُركَّب المتنُ الأوَّل علىٰ الإسناد الثاني.

وقولُه: (وَقِيلَ: لَا فِي (نَحْوِهِ)) يعني: قيل: لا يجوز فيما جاء بـ: (نحوه)؛ لأنَّها تُفيد أنَّ الرواية بالمعنىٰ، أو تُفيد أنَّ الألفاظ مختلفة والمعنىٰ متَّحد، ويجوز في (مثله)؛ لأنَّ المتن متماثلٌ تمامًا، فيجوز أن يركَّب المتنُ الأوَّل علىٰ الإسناد الثاني.

فتحصَّل من كلام المصنِّف أن:

- بعض العلماء قال: ليس له ذلك.

- ومنهم من قال: إنَّه إذا كان الشيخ الذي يروي عنه ممَّن يميِّز بين الألفاظ ويعتني برواية الأحاديث بألفاظها وبحروفها؛ فيمكن أنَّه يؤتىٰ بالإسناد ويُركّب عليه المتنُ الذي تقدَّم قبله.

- ومنهم مَن أجازه فيما جاء فيه (مثله)، ولم يُجزه فيما جاء فيه (نحوه)[1]

ثمَّ ذَكَر المصنِّف أنَّ الحاكم ذَكَر التفريق بين استعمال المحدِّثين لكلمة: (مثله)، و(نحوه)، قال:

٥٣٢ ـ الْحَاكِمُ: اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالْمَعْنَىٰ ۝ وَمِثْلَهُ بِاللَّفْظِ؛ فَرْقٌ سُنَّا

يعني: أنَّ كلمة (مثله) تدلُّ علىٰ أنَّ الحديث مطابقٌ للمَتن الذي ذُكر قبله تمامًا، وكلمة (نحوه) تُشعر بأنه قريبٌ منه، وليس مثله.

[**وقولُه: (فَرْقٌ سُنَّا)** يعني: هذا فرقٌ واضح مشىٰ عليه أهل الحديث، فالسيوطيُّ لمَّا ذَكَر كلام الحاكم والتفريق قال: إنَّه فرقٌ واضح، هذا كلام من السيوطيِّ تعليقًا علىٰ كلام الحاكم وأن هذا فرق بيِّن واضح][2]

ثمَّ ذكر المصنِّف القول المختار **فقال:**

٥٣٣ ـ وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: مِثْلَ خَبَرِ ۝ قَبْلُ وَمَتْنُهُ كَذَا، فَلْيَذْكُرِ

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)، و«المقدمة» (ص٣٣٩ ـ ٣٤٠)، و«التقريب» (ص٧٨)، و«الاقتراح» (ص٣٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠ ـ ١١)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٩٧ ـ ٢٠٢)، و«التدريب» (١/ ٥٥٧ ـ ٥٥٩).

(٢) (المشرف).

يعني: والقولُ الأَوْلىٰ والأوجَهُ من غيره أنَّه إذا ساق الإسناد **يقول**: **(مثلَ خبرٍ قبلَه متنُه كذا)**؛ فيحذف الضمير من كلمة (نحوه)، ويأتي مكانَه باسم ظاهرٍ، فيقول: (نحو حديثٍ قبله متنُه كذا)، أو (مثل حديثٍ قبلَه متنُه كذا)، هذه الطريقة فيها التمييزُ، وأنَّ اللَّفظ ليس مركَّبًا علىٰ المتن، وإنَّما يأتي الراوي بما يوضِّح الواقع ويوضِّح الحقيقة، ففيها الإيضاح والبيان، ولا إشكال فيها، ولا ريب.

فالأولىٰ والأفضل أن يذكر الإسناد، ثمَّ يقول: والمتن جاء بإسناد آخر، هو كذا وكذا، فيُفيد بأنَّ القضية فيها تحويلٌ، وأنَّ المتن الأوَّل ليس مركَّبًا علىٰ الإسناد الثاني، هذا هو القول الذي فيه التفصيل والبيان، ولا شكَّ في وضوحه[1].



(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٤٥٦)، و«الاقتراح» (ص٣٢).

٥٣٤ ـ وَإِنْ بِبَعْضِهِ أَتَىٰ وَقَوْلِهِ (وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أَوْ (بِطُولِهِ)
٥٣٥ ـ فَلَا تُتِمَّهُ، وَقِيلَ: جَازَا إِنْ يَعْرِفَا، وَقِيلَ: إِنْ أَجَازَا
٥٣٦ ـ وَقُلْ عَلَىٰ الأَوَّلِ: (قَالَ، وَذَكَرْ حَدِيثَهُ وَهُوَ كَذَا)، وَائْتِ الْخَبَرْ
٥٣٧ ـ وَجَازَ أَنْ يُبْدَلَ بِـ(النَّبِيِّ) (رَسُولُهُ)، وَالْعَكْسُ فِي الْقَوِيِّ
٥٣٨ ـ وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ ـ كَالْمُذَاكَرَهْ ـ بَيَّنَ حَتْمًا، وَالْحَدِيثُ مَا تَرَهْ
٥٣٩ ـ عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ أَوْ جُرِحْ إِحْدَاهُمَا؛ فَحَذْفَ وَاحِدٍ أَبِحْ
٥٤٠ ـ وَمَنْ رَوَىٰ بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلْ وَبَعْضَهُ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ جَمَلْ
٥٤١ ـ ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِ مُبَيِّنًا ـ بِلَا مَيْزٍ ـ أَجِزْ، وَحَذْفُ شَخْصٍ حُظِلَا
٥٤٢ ـ مُجَرَّحًا يَكُونُ أَوْ مُعَدَّلَا وَحَيْثُ جَرْحُ وَاحِدٍ لَا تَقْبَلَا

الشرح

هذه الأبيات هي آخرُ الأبيات المتعلِّقة بمبحث كيفية رواية الحديث، وتشتمل علىٰ عدَّةِ موضوعاتٍ:

أوَّلها: إذا ذَكَر المُحدِّث الحديث واقتصر علىٰ بعضه، ثُمَّ قال: (الحديثَ)، أو (وذَكَر الحديث) أو (ذكرَه بطوله)، فهل للراوي الَّذي يروي عنه أن يُتِمَّ الحديث والمُحدِّثُ لم يأتِ به تامًّا، وإنَّما أشار إليه بقوله: (وذكر الحديث) أو (وذكر الحديث بطوله) أو ماذا يصنع؟

والثانية: هل يُبدَلُ لفظُ النَّبيِّ ﷺ بالرسول، وذلك بأن يكون الراوي أو المُحدِّث أتىٰ بلفظ النَّبيِّ، فالذي يروي عنه يُبدل لفظَ النَّبيِّ بالرسول أو العكس؛ هل يسوغ هذا أو لا يسوغ؟

والأمر الثالث: أنَّ مَن سمع الحديث في غير مجلس التَّحديث كمذاكرة ونحوها ممَّا يُتساهل فيه في الرواية، وجب عليه أن يُبيِّن ذلك.

والأمر الرابع: أنه إذا كان الحديث عن شخصين وهما ثقتان، أو أحدهما

ثقة والآخر فيه جرح، فهل يُحذَف واحدٌ منهما ويُقتصر علىٰ أحدهما، أو أنَّه لا بدَّ من ذِكرهما معًا كما جاء عن الشيخ؟

والأمر الخامس: أنَّه إذا كان بعضُ الحديث عن راوٍ، وبعضُه الآخر عن راوٍ آخر، ثمَّ إنَّ الرَّاوي جَمَع بين ألفاظهما ونسب الحديث إليهما وأشار إلىٰ أن بعضَه لأحدهما، وأنَّ البعض الآخر للثاني، دون أن يقول: هذا اللَّفظُ لفلان، أو هذا لفظُ فلان، فهل يصحُّ أن يُروىٰ عنه، مع حذف أحدِ الرَّجُلين، أو لا يصحُّ؟

المسألة الأولىٰ:

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥٣٤ ـ وَإِنْ بِبَعْضِهِ أَتَىٰ وَقَوْلِهِ (وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أَوْ (بِطُولِهِ)

٥٣٥ ـ فَلا تُتِمَّهُ، وَقِيلَ: جَازَا إِنْ يَعْرِفَا، وَقِيلَ: إِنْ أَجَازَا

فهذه المسألة ذَكَر فيها المصنِّف ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه لا يُتمُّه، لكن يمكن أن يُتمَّه مع الإيضاح كما سيأتي، فإنَّه إذا قال في الرواية: (**وذكر الحديث بطوله، وتمامه كذا وكذا**)، فإنَّ كلمة: (وتمامُه...) تُفيد بأنَّ هذا ليس من عمل الشيخ؛ لأنَّ الشيخ اكتفىٰ بأن **قال**: (**وذكر الحديث بطوله**)، فلم يُتمَّه، فهذه طريقة فيها إيضاحٌ وبيانٌ لا بأس بها، أمَّا أن **يقول**: (**الحديث بطوله**) ويذكر المحذوف موصولًا، فهذا لا يسوغ؛ لأنَّ هذا يُخالف ما فعله الشيخ، وفيه تدليس وإيهام، ولكن يأتي بالعبارة التي هي **قوله**: (**وذكر الحديث بطوله**) ثمَّ يقول: (وتمامه كذا وكذا) ليدلَّ علىٰ أن هذا العمل ليس من عمل الذي **قال**: (**وذكر الحديث بطوله**)، وإنَّما من عمل مَن تحته.

والقول الثاني: دلَّ عليه **قولُه**: (**وَقِيلَ: جَازَا/ إِنْ يَعْرِفَا**) يعني: إذا كان التلميذ والشيخ يعرفان الحديث بطوله وأنَّه معلوم لهما، ولكن الشيخ اختصر، فإنَّه يجوز للتلميذ أن يأتي بتمام الحديث من غير أن يُفصِّل، ولا بأس بذلك.

والقول الثالث: **أشار إليه بقوله**: (**وَقِيلَ: إِنْ أَجَازا**) أي: أجاز الشيخُ التلميذَ بأن يرويه تامًّا، أو يأتي به تامًّا، فعند ذلك يمكن أن يأتي به علىٰ التمام.

ثمَّ قال المصنِّف:

٥٣٦ ـ وَقُلْ عَلَىٰ الأَوَّلِ: (قَالَ: وَذَكَرْ حَدِيثَهُ، وَهْوَ كَذَا) وَائْتِ الْخَبَرْ

فقولُه: (وَقُلْ عَلَىٰ الأَوَّلِ) يعني: علىٰ القول بعدم الإتمام، إذا أراد أن يُتِمَّ أن **يقول: (قال: وذكر الحديث بطوله)**، ثم يأتي ببقيَّة الخبر بأن يقول: (وتمامه كذا وكذا) ذاكرًا بقيَّة الحديث، هذا علىٰ القول الأوَّل الذي يمنع أن يؤتىٰ ببقيَّة الخبر متَّصلًا بأوَّله.

فالحاصل: أنَّ الرَّاوي إذا روىٰ الحديث ثمَّ أحال إلىٰ بقيَّته، فإنَّه لا يُتِمُّه الَّذي يروي الحديث، بل يُبقِيه علىٰ ما هو عليه، أو يأتي بالعبارة الَّتي ذكرها المصنِّف، وهي قولُه: (وذَكَر الحديث بطوله وتمامه كذا)؛ لأنَّه إذا أتىٰ بهذه الصيغة وبهذا اللفظ فإنَّه يكون قد أتىٰ به علىٰ حقيقته وعلىٰ وضعه، بخلاف ما لو أتىٰ بالحديث بطوله، فإنَّه قد يُفهَم منه أن المحدِّث حدَّث به علىٰ هذا الوضع، لكنَّه إذا أتىٰ بما يوضِّح وأتىٰ بقوله: (وذَكَر الحديث بطوله وتمامه كذا وكذا)، فإنَّه يكون أبقىٰ اللَّفظ علىٰ ما هو عليه، وحصل منه المقصود الَّذي هو الإتمام، وأنَّ ذلك الإتمام ليس من فِعل الشيخ الَّذي اختصر الحديث واقتصر علىٰ أوَّله وأشار علىٰ باقيه دون أن يذكره، وإنَّما هو من فِعل الرَّاوي الذي أشار إليه بهذا التوضيح وبهذا البيان، وهذا من جنس المسألة السابقة، وهي ما قيل فيه: (مثله) و(نحوه)، فإنَّ الطريقة الصحيحة المُثلىٰ أن يسوق الراوي الإسناد ثمَّ يقول: (نحو حديث تقدَّم قبله وهو هكذا)، فيكون كلامه فيه إشارة إلىٰ صفة رواية الشيخ وإلىٰ تصرُّف الراوي عن الشيخ الذي هو التلميذ، وهنا كذلك يقول: (وذكر الحديث بطوله وتمامه كذا)، ثمَّ يأتي بالبقيَّة الباقية، فيكون بهذه الطريقة أبقىٰ علىٰ كلام الَّذي أخذ عنه، وأتىٰ بشيء جديد يُوضِّح أو يُبيِّن هذا الذي حُذِف[1]

المسألة الثانية:

وهي أنَّه إذا قال الشيخ: (عن النَّبيِّ ﷺ)، فهل لتلميذه أن يُبدِل كلمة النَّبيِّ بالرسول؟ أو قال الشيخ: (عن رسول الله ﷺ كذا)، فهل يُبدِّل كلمة النَّبيِّ بالرسول، أو الرسول بالنَّبيِّ، أو يُبقي اللَّفظ علىٰ ما هو عليه؟

---

(١) انظر: «الكفاية» (٢/ ٧٧)، و«المقدمة» (ص٣٤٠ ـ ٣٤١)، و«التقريب» (ص٧٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١ ـ ١٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«التدريب» (١/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠).

قال المصنِّف:

٥٣٧ ـ وَجَازَ أَنْ يُبْدَلَ بِـ(النَّبِيِّ) (رَسُولُهُ)، وَالْعَكْسُ فِي الْقَوِيِّ

يعني: أنَّ القول القويَّ في هذه المسألة، وهي أنَّه عندما يأتي ذِكرُ الرسول ﷺ يجوز للتلميذ أن يأتي بدلَه بالنَّبيِّ، وإذا جاء ذِكرُ النَّبيِّ ﷺ يجوز للتلميذ أن يأتي بدلَه بالرسول؛ لأنَّهما وصفان للنَّبيِّ ﷺ يُطلقان عليه جميعًا، فهو رسولُ الله، وهو نبيُّ الله ﷺ، فيجوز إبدالُ هذا اللَّفظ بهذا اللَّفظ.

والقول الآخر يقول: لا يجوز هذا، بل يُبقي اللَّفظ كما بلغ إليه وكما سمعه، ولا يُبدل لفظًا بآخر.

ولا شكَّ أنَّ الأولىٰ المحافظةُ علىٰ الألفاظ الَّتي تلقَّاها الراوي، لكن من حيث جواز الإبدال فيجوز، وليس بممنوع إذا أُتي خلاف الأولىٰ، فكما سبق في مسألة الرواية بالمعنىٰ أنَّ الأولىٰ المحافظة علىٰ الألفاظ، وإن قيل بجواز الرواية بالمعنىٰ، فالمحافظة علىٰ الألفاظ أولىٰ، فكذلك هنا المحافظة علىٰ الألفاظ أولىٰ وإن كان ذلك جائزًا؛ لأنَّ الإبقاء علىٰ الألفاظ الَّتي جاءت عن الشيوخ أولىٰ من التصرُّف فيها بالإبدال، وإن كان ذلك سائغًا.

فحاصلُ ما ذكر: أنَّ كثيرًا من العلماء أجاز ذلك، وقالوا: إنَّ لفظ النَّبيِّ والرَّسول هما يُطلقان علىٰ الرسول ﷺ، فيقال عنه: النَّبيُّ ﷺ، ويقال عنه: الرَّسولُ ﷺ، وهما من أوصافه ﷺ، فيوصف بأنَّه رسولُ الله وأنَّه نبيُّ الله ﷺ، فإذا جاء ذِكرُه بأنَّه رسول، فيجوز لمن يريد أن يُحدِّث أن يُبدل الرسولَ بالنَّبيِّ، أو إذا جاء ذِكرُه بلفظ النَّبيِّ يُبدلُ النَّبيِّ بالرَّسول؛ لأنَّ كلًّا منهما من أوصافه ﷺ، فهو رسولُ اللهِ ﷺ، وهو نبيُّ الله ﷺ، فمن العلماء من أجاز ذلك وهم الأكثرون.

ومنهم مَن قال: لا يجوز، وإنَّما يُحافظ علىٰ اللَّفظ.

ولا شكَّ أنَّ الأولىٰ هو المحافظةُ علىٰ اللَّفظ وإبقاءُ النصوص علىٰ ما هي عليه، وأن يؤدِّي الراوي كما حُمِّل[1].

---

(١) انظر: «الكفاية» (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢)، و«المقدمة» (ص٣٤١ ـ ٣٤٢)، و«التقريب» (ص٧٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢ ـ ١٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥)، و«التدريب» (١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١).

المسألة الثالثة: وجوب بيان صفة السماع حال المذاكرة ونحوها:

قال المصنِّف:

٥٣٨ ـ وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ ـ كَالْمُذَاكَرَهْ ـ: بَيَّنَ حَتْمًا،.........

قولُه: **(وَسَامِعٌ بِالْوَهْنِ كَالْمُذَاكَرَهْ/ بَيَّنَ)** يعني: إذا كانت الرواية أو التحمُّل فيها شيءٌ من الوهن والضعف، فيُبيِّنها ويُشير إليها ولا يُغفلها؛ لأنَّ إغفالها فيه شيءٌ من التدليس، ومن أنواع الوهن المُذاكرة، وهي أن يجتمع جماعة من المحدِّثين يتباحثون ويتذاكرون، فيأتي أحدُهم بحديثٍ عن رسول الله ﷺ علىٰ سبيل المذاكرة ـ لا علىٰ سبيل التحديث ـ فيقول: خُذوا عنِّي: حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان. . . ؛ لأنَّهم يحتاطون عند التحديث ما لا يحتاطون عند المذاكرة، ولهذا يمنع بعضُ العلماء أن يُروىٰ عنه شيءٌ في حال المُذاكرة، ولا يُجيز لأحد أن يروي عنه؛ لأنه لم يكن قصده أن يأتي بالحديث علىٰ وضعه وعلىٰ هيئته؛ لأنَّ المقام ليس مقام تحديث حتىٰ يُتحمَّل عنه، وإنَّما هو مقام مُذاكرة، ومقامُ المُذاكرة يُتسامح فيه ما لا يُتسامح في حال التحديث، وإذا كان السماع عنه في حال المذاكرة وهي حالة فيها ضعف ليست كحالة التحديث، فتُبيَّن بأن يقول: (سمعتُ فلانًا مذاكرةً) أو (حدَّثني فلانٌ مذاكرةً) أو (قال فلان في حال المذاكرة)[1].

والمسألة الرابعة: وهي ما إذا كان الحديث عند شخص عن شيخين وهما ثقتان، أو أحدهما ضعيف والثاني ثقة، فهل للراوي أن يأتي به عن أحدهما ويُضيفه إليه، أم أنَّه لا بدَّ أن يأتي بهما معًا في اللَّفظ دون أن يُفرِّق بينهما، ودون أن يعزُو الحديث إلىٰ أحدهما دون الآخر؟

قال المصنِّف:

٥٣٨ ـ .... والْحَدِيثُ مَا تَرَهْ

٥٣٩ ـ عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ أَوْ جُرِحْ إِحْدَاهُمَا[2]؛ فَحَذْفَ وَاحِدٍ أَبِحْ

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٣٦ ـ ٣٧)، و«المقدمة» (ص٣٤٢)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣ ـ ١٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، و«التدريب» (١/ ٥٦١ ـ ٥٦٢).

(٢) قال الشيخ عبد المحسن القاسم: «كذا في جميع النسخ».

يعني: إذا كان الحديث عن ثقتين أو أحدهما قد جُرح، وأراد الراوي أن يحذف أحدهما ويروي عن الآخر، فذلك مباح؛ لأنَّ الغالب أن اللَّفظ عن كلِّ واحدٍ منهما، فإذا قال: (عن فلان وفلان) ثمَّ ساق الإسناد ثمَّ ذَكَر المتن؛ فمعناه أنَّ المتن لفظُه واحدٌ، وعلىٰ هذا يجوز الحذف، وعلىٰ هذا يجوز أن يأتي بالإسناد عن أحد الشخصين، ثم يأتي به في موضع آخر عن الشخص الآخر؛ لأنَّ هذا هو الغالب أنَّه إذا أُضيف إليهما معًا ولم يُبيِّن بأن هذا اللفظ لهذا، وهذا اللفظ لهذا ـ كالمسألة التي بعدها ـ فالحديث لهما، وهو عن كلِّ واحدٍ منهما مثلما هو عن الآخر، فإذا كانا ثقتين فالمسألة ليس فيها إشكال، وإذا كان أحدُهما ثقةً والثاني مجروحًا، فالإسناد الذي فيه المجروح فيه كلام، والإسناد الذي فيه الثقة لا كلام فيه، فيجوز ذلك.

إذن؛ **فمن العلماء من أجاز ذلك**، وقال: إنَّ المحدِّث أو الرَّاوي عندما يروي بهذه الطريقة يعني يرويه عن شيخين، فهو عندهما علىٰ هيئة واحدة، وعلىٰ طريقة واحدة، رواية هذا مثل رواية هذا، ولهذا يجمعهما معًا، وإذا وُجِد اختلاف فهو نادرٌ، والأصل عدمُه، فما دام أنَّه قال: عن فلان وفلان، ثمَّ يسوق الإسناد، فمعناه أنَّ لفظهما واحد، وأنَّ صيغتهما واحدة، فيجوز أن يُفرَد كلُّ واحدٍ منهما؛ لأنَّ هذا هو الغالب أنَّ كلَّ واحد من الآخر لفظُه كلفظ الآخر، ولهذا عُزي إليهما.

ومنهم من منع ذلك وقال: إنَّه لا يأتي به عن واحدٍ منهما؛ لاحتمال أن يكون بعضُ الألفاظ عن شخصٍ دون شخص، وإن كان هذا نادرًا إلَّا أنَّه يجب أن يُقتصر علىٰ الهيئة الَّتي جاء بها، وهي روايته عن شخصين، فيَروي كما تحمَّل، ولا يُفرِّق ولا يَفصل بأن يأتي بالرواية عن شخص في موضع، والرواية عن شخص آخر في موضع آخر، وإنَّما يأتي بالرواية عنهما معًا، فيقول: (حدَّثنا فلان وفلان) كما أخذ عن شيخه[1]

---

(١) انظر: «الكفاية» (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«المقدمة» (ص٣٤٢ ـ ٣٤٣)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٤ ـ ١٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٠٧ ـ ٢١١)، و«التدريب» (١/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣).

والمسألة الخامسة: وهي أنَّه إذا كان أحدُ الرواة روىٰ بعض الحديث، والآخر روىٰ بعضه، وجاء راو وجمَعَ ألفاظهما، وقال: بعضهم حدَّثني ببعضه، والبعض الآخر حدَّثني ببعضه، ولم يميِّز ما لهذا عن هذا، فإنَّه لا يجوز حذفُ أحدهما؛ لأنه لو أُضيف إلىٰ واحدٍ منهما لكان الحديث كلُّه له، مع أنَّه ليس كلُّه له، وإنَّما بعضُه له، وبعضه لغيره، فلو حذَف أحدهما لكان في الحذف إيهامٌ أنَّ المتن كلَّه لهذا الذي ذُكر، مع أن المتن بعضه لهذا، وبعضه لهذا، ففي هذه الحالة لا بدَّ أن يُذكرا، ولا يجوز أن يُذكر أحدُهما دون الآخر؛ لأن هذا خلاف الواقع، إلَّا إذا كان قد مُيِّز ما لكلٍّ واحدٍ منهما، فيأتي بكلٍّ ما تميَّز به؛ فهذا لا بأس، أمَّا أن يأتي بالحديث الذي جُمِع بعضه إلىٰ بعض وبألفاظٍ ضُمَّ بعضها إلىٰ بعض، فإن هذا يجب ذكرهم جميعًا، ولا يجوز حذفُ واحدٍ منهم؛ لأنَّ الحذف يقتضي أن اللَّفظ الموجود للراوي المذكور، مع أنَّ بعضه للمحذوف.

ولهذا **قال المصنِّف**:

٥٤٠ ـ وَمَنْ رَوَىٰ بَعْضَ حَدِيثٍ عَنْ رَجُلْ ... وَبَعْضَهُ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ جَمَلْ

٥٤١ ـ ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِ مُبَيِّنًا بِلَا ... مَيْزٍ؛ أَجِزْ، وَحَذْفُ شَخْصٍ حُظِلَا

فقولُه: (**مُبَيِّنًا بِلَا/ مَيْزٍ**) يعني: لا يُميِّز رواية كلٍّ واحدٍ عن الثاني، وإنَّما يقول: كلٌّ منهما حدَّثني بعضه، وعند أحدهما ما ليس عند الآخر، لكن لا يقول: فلان له كذا، وفلان له كذا.

وقولُه: (**وَحَذْفُ شَخْصٍ حُظِلَا**) يعني: وحذفُ شخص واحدٍ منهم مُنِع، والحظل المنع؛ لأن كلَّ واحدٍ له جزءٌ من الحديث يخصُّه، فلو حُذف وأُبقي المتن بأكمله مُضافًا إلىٰ واحد فمعناه أنَّه أُضيف إليه ما لم يروه، ونُسب إليه ما لم يُحدِّث به.

ومعنىٰ البيتين أنَّ: من روىٰ حديثًا عن اثنين أو أكثر وكلٌّ روىٰ عنه طائفةً من الحديث، ثمَّ لفَّق ألفاظَ هذا مع ألفاظ هذا، مثلما جاء في حديث الإفك الطويل الذي جاء في البخاريِّ، فإنَّ الزهري يرويه عن أربعةٍ من التابعين، سعيد بن المسيِّب، وعروة بن الزبير، وعلقمة بن وقَّاص اللَّيثي وعُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قال الزهري في نفس الإسناد: «وكلُّهم حدَّثني طائفةً من

حديثها، وبعضُهم أوعىٰ من بعض، وأثبتُ له اقتصاصًا، وقد وَعَيتُ عن كلٍّ واحدٍ منهم الحديث الَّذي حدَّثني عن عائشة، وبعضُ حديثهم يُصدِّق بعضًا»(١)، وقوله: «وبعضُهم أوعىٰ من بعض، وأثبتُ له اقتصاصًا» معناه: بعضُهم أكثر ألفاظًا من بعض، ولكن الألفاظ ليست خالصةً لواحدٍ منهم، فمثلُ هذا لا يُحذف واحدٌ منهم؛ لأنه لو حُذف فمعناه أن اللفظ صار للباقين، مع أنَّ الَّذي حُذِف له بعض منه لم يروه غيرُه، فإذا حذف واحدًا منهم فمعناه أن كلامًا موزَّعًا لفظُه علىٰ جماعة، جعله مقصورًا علىٰ بعضهم، والواقع أن بعضهم لم يرو بعض هذه الألفاظ، لكن بعضهم عنده الجملة الفلانية، وبعضهم جملة كذا، وبعضهم جملة كذا، وهكذا.

إذن؛ فهذا سائغٌ بأن يقوم الراوي بهذه الطريقة، بأن يجمع ألفاظهم ويجعلها حديثًا واحدًا، ويقول: بعضُهم حدَّثني ببعضه، والبعض الآخر حدَّثني ببعضه، ولا يُميِّز بأنَّ هذا اللَّفظ لفلان، وهذا المقطع لفلان، وهذه الجملة لفلان، أمَّا حذف راوٍ منهم فلا يجوز؛ لأنه لو حذفه يكون أضاف كلامه إلىٰ الآخرين الذين لم يُحذَفوا، مع أنَّ له كلامًا يخصُّه لم يروه الآخرون، فإذا حُذف وأُسند الكلام كلُّه إلىٰ الآخرين أُضيف إليهم ما لم يرووا.

وقولُه:

٥٤٢ ـ مُجَرَّحًا يَكُونُ أَوْ مُعَدَّلَا وَحَيْثُ جَرْحُ وَاحِدٍ لَا تَقْبَلَا

يعني: أنَّه لا يجوز حذفُ واحدٍ منهما، سواء كان مجرَّحًا أو معدَّلًا، وإذا كان روىٰ عن جماعة ثقاتٍ أو فيهم ضعفاء وفيهم ثقات، فإنَّه يأتي بهم جميعًا بهذه الألفاظ، لكن إذا كان فيهم شخص ضعيفٌ ولم يُبيِّن مقدار ما رواه فإنَّ الحديث كلَّه لا يُقبل؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ من الحديث يحتمل أن يكون عن هذا الضعيف، أمَّا إذا كانوا كلُّهم ثقات فالحديث مقبول سواء كان عن هذا أو عن هذا.

فالحاصل أنه لا يجوز حذف أحد الرواة فيما إذا كان متن الحديث مجزَّأً

(١) «صحيح البخاري» (٢٦٦١)، و«صحيح مسلم» (٢٧٧٠).

بعضه لهذا وبعضه لهذا، سواء كان مجرَّحًا أو معدَّلًا، أمَّا بالنسبة لقبول الرواية فإنَّها لا تُقبل الرواية التي فيها شخص ضعيف ومعه ثقات ولم يُبيَّن ما يخصُّ الثقات وما يخصُّ الضعيف؛ لاحتمال أن يكون أيُّ لفظ في المتن هو عن ذلك الضعيف، فإذن الحديث كلُّه يُردُّ، إلَّا إذا تبيَّن ما يخصُّ الثقة وما يخصُّ الضعيف، فعند ذلك يُعوَّل علىٰ ما جاء عن الثقة، ولا يُعوَّل علىٰ ما جاء عن الضعيف(١)



(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٤٣ ـ ٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٥ ـ ١٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢١١ ـ ٢١٤)، و«التدريب» (١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤).

آدَابُ المُحَدِّثِ

٥٤٣ ـ وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ الأَثَرِ فَصَحِّحِ النِّيَّةَ، ثُمَّ طَهِّرِ
٥٤٤ ـ قَلْبًا مِنَ الدُّنْيَا، وَزِدْ حِرْصًا عَلَىٰ نَشْرِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ مَنْ يُحْتَجْ إِلَىٰ
٥٤٥ ـ مَا عِنْدَهُ: حَدَّثَ؛ شَيْخًا أَوْ حَدَثْ وَرَدَّ لِلأَرْجَحِ نَاصِحًا وَحَثّ
٥٤٦ ـ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَا تُرْشِدْ إِلَىٰ أَعْلَىٰ فِي الإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهِلَا
٥٤٧ ـ وَمَنْ يُحَدِّثْ وَهُنَاكَ أَوْلَىٰ فَلَيْسَ كُرْهًا أَوْ خِلَافَ الأَوْلَىٰ
٥٤٨ ـ هَذَا هُوَ الأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ عَهْدَ النَّبِيِّ حَدَّثَ الصِّحَابُ
٥٤٩ ـ وَفِي الصِّحَابِ حَدَّثَ الأَتْبَاعُ يَكَادُ فِيهِ أَنْ يُرَىٰ الإِجْمَاعُ
٥٥٠ ـ وَهُوَ عَلَىٰ الْعَيْنِ إِذَا مَا انْفَرَدَا فَرْضُ كِفَايَةٍ إِذَا تَعَدَّدَا

الشرح

هذا المبحث هو مبحث آداب المحدِّث، وهو أحدُ أنواع علوم الحديث، وعلمُ الحديث له منزلةٌ عظيمة، وصاحبُه ذو شرف، وقد قيل: إنَّه أشرفُ العلوم ـ أي: علم الحديث ـ، وقد ألَّف في هذا النوع من أنواع علوم الحديث الخطيبُ البغداديُّ كتابًا سمَّاه: (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع).

وعلمُ الحديث كما أشار السيوطيُّ في أوَّل هذه الأبيات: (وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ الأَثَرِ)، وهو العلمُ المأثور عن الرسول ﷺ، وكلُّ علمٍ من العلوم فإنَّه يُحتاج فيه إلىٰ الحديث[1]، فعلمُ التفسير خير وأحسنُ ما يُفسَّر به القرآن، ثمَّ أفضلُ تفسير للقرآن ما جاء تفسيرُه في أحاديث الرسول ﷺ، فإنَّ التفسير الذي يجيء عن

---

(١) انظر: «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص١ ـ ٢)، و«شرف أصحاب الحديث» (ص٨ ـ ٩)، و«التدريب» (٢/ ٥٦٥).

رسول الله ﷺ والذي يثبت عن رسول الله ﷺ هو الذي يُعوَّل عليه في معاني كلام الله ﷻ؛ لأنَّه ليس أحدٌ أعلم بالله من الله، ولا أعلم بالله بعد الله من رسول الله ﷺ، فأحاديثُه المتعلِّقة بتفسير القرآن هي المرجعُ، ويُعوَّلُ عليها لأنَّها كلامُ الَّذي لا ينطق عن الهوىٰ ﷺ.

والفقهُ أساسُه ومستندُه الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الفقه هو الفهم في الدِّين، وقد قال ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[1]، فالأصل أنَّ الفقه يؤخذ من الكتاب والسُّنَّة، وإذا لم يَظهر نصٌّ في الكتاب والسُّنَّة في مسألة من المسائل فإنه يُجتهد فيها ممَّن له أهليَّةُ الاجتهاد وله القدرة علىٰ الوصول إلىٰ الحق وعنده التمكُّن من الوصول إلىٰ الأحكام بإلحاقها بما فيه نصٌّ؛ إمَّا عن طريق القياس، أو عن طريق الاستنباط، ومن المعلوم أنَّ الاستنباط يتفاوت النَّاس فيه، فالنَّصُّ الواحدُ قد يستنبط منه بعضُ العلماء أحكامًا عدَّة، وإذا اتَّجه بعضهم إلىٰ أن يستنبط لا يستنبط منه مثلما استنبط غيرُه ممَّن يكون أقدرَ منه وأحسن منه فهمًا، فالفقه يحتاج إلىٰ الحديث، لا يُستغنىٰ عن الحديث في الفقه؛ لأنه كما قال بعض العلماء: إنَّ الحديث نسبته إلىٰ الفقه كنسبة الأساس إلىٰ الفرع، فكما أنَّه لا يكون فرعٌ إلَّا علىٰ أساس، فإنَّه لا يكون فقهٌ إلَّا علىٰ أساس[2]، ومن المعلوم أنَّ الفقه فرعٌ وأساسه كتابُ الله ﷻ وسُنَّة رسوله ﷺ، ولهذا صحَّ عن كثير من العلماء إرشادهم وتوجيههم إلىٰ أنَّه إذا ثبتت السُّنَّة عن رسول الله ﷺ فإنَّ المعوَّل عليها، وليس المعوَّل علىٰ أقوالهم التي قالوها باجتهاد منهم؛ لأنَّه ليس لأحدٍ كلامٌ مع رسول الله ﷺ، والأمر كما قال الشافعي رحمه الله: «أجمَعَ المسلمون علىٰ أن من استبانت له سُنَّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد كائنًا مَن كان»[3].

فعلمُ الحديث وعلمُ الأثر إذا لم يكن أشرف العلوم فهو من أشرف العلوم، والعلوم الأصلية الَّتي إذا أُطلق العلم الشرعيُّ فالمراد بها علمُ التفسير والحديث والفقه، والمراد بالفقه هو ما يُستنبَط من القرآن والحديث، ويدخل في ذلك أصولُ الدِّين وفروعُه؛ لأنَّ أَخْذَ كلِّ ذلك إنَّما هو من الكتاب والسُّنَّة، والمأخوذ

---

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطَّابي (١/ ٣).

(٣) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١١).

من الكتاب والسُّنَّة منه ما هو أصولٌ، ومنه ما هو فروع، فالعلوم التي تُعتبر الأساس علمُ الكتاب والسُّنَّة، وعلمُ الفقه المستنبط من الكتاب والسُّنَّة، المبنيُّ علىٰ ما جاء في الكتاب العزيز وما جاء في السُّنَّة المطهَّرة.

وقول السيوطيِّ: (**وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ الأَثَرِ**) يعني: العلم المأثور عن رسول الله ﷺ وهو علم الحديث، أي: علم السُّنَّة الَّتي هي شقيقة القرآن وهي قرينة القرآن وهي وحيٌ كما أنَّ القرآن وحي، إلَّا أنَّ القرآن وحي متعبَّدٌ بتلاوته، والسُّنَّة وحيٌ غير متعبَّدٍ بتلاوته، ولكنه متعبَّدٌ بالعمل به، كما أنَّه متعبَّد بالعمل بالقرآن، فالقرآن يُتلىٰ ويُقرأ في الصلاة، وللقارئ في الحرف الواحد عشر حسنات، وأمَّا السُّنَّة فتُتعلَّم ويُعمَل بها، ويُعرف حديثُ رسول الله ﷺ ويُعتنىٰ بمعرفته، ويُعمَل بِهِ، فيُعمَل بالسُّنَّة كما يُعمَل بالكتاب، فلا بدَّ من العلم بالكتاب العزيز والسُّنَّة المطهَّرة، ولا يُستغنىٰ بالكتاب عن السُّنَّة، ومَن أَخَذَ بالكتاب وأعرض عن السُّنَّة فهو مُعرض عن الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ السُّنَّة هي المبيِّنة للقرآن، وهي الموضِّحة له، وهي الدَّالَّة عليه، وقد قال الله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وما دام أنَّ علم الحديث بهذه المنزلة وبهذه المثابة، فإنَّ مَن يتَّجه إليه ومن يُعنىٰ به، ومَن يكون مشتغلًا به، عليه أن يتأدَّب بآداب وأن يتخلَّق بأخلاق، حتَّىٰ يستفيد علمًا ويستفيد من علمه، ويُحصِّل نتائجه وثمرته في الدنيا والآخرة، ولهذا فإنَّ أهمَّ وأعظمَ وأفضلَ صفةٍ يتَّصف بها المشتغل بالحديث أن يُخلص النِّيَّة، وأن يُخلص القصد، وأن يريد بتعلُّمه وجهَ الله[1]، وأن يكون عارفًا بالحقِّ ليعمل به، وليُرشد إليه وليبصِّر النَّاس به، فيعبد الله علىٰ بصيرة، ويُبصِّر غيره ويُرشدهم إلىٰ طريق الهُدىٰ والسداد، فلا بدَّ من الإخلاص، ولا بدَّ من حُسن القصد، وإذا أحسن الإنسان قصده بطلبه لحديث رسول الله ﷺ فأراد وجه الله والدار الآخرة

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٥٨٤)، و«الجامع» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٧)، و«المقدمة» (ص٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«الاقتراح» (ص٣٤)، و«الموقظة» (ص٦٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٧)، و«التدريب» (١/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).

في تعلُّمه لسُنَّة رسول الله ﷺ فإنَّه يُحصِّل بركة علمه في الدنيا علمًا ومعرفةً وسيرًا إلىٰ الله علىٰ بصيرة ودعوة إلىٰ غيره علىٰ هُدًىٰ وبيِّنة، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨]، فينال الثمرة الطَّيبة والفائدة المرجوّة، ويُحصِّل الأجر العظيم في الآخرة.

فهذا أساسٌ وأصلٌ، وهو أهمُّ الصفات والآداب الَّتي يتأدَّب بها طالبُ الحديث.

ولا بدَّ أيضًا من تطهير القلب من أغراض الدنيا ومن الالتفات إليها والاشتغال بها؛ لأنَّ الإنسان إذا كان قصده الدنيا لا يحصِّل البركة في العلم، ولا يستفيد علمًا، مَن كان قصده الدنيا وقصده منافع وحظوظ عاجلة فإنَّه قد يُحصِّل ما أراده وقد يفوته ذلك؛ لأنَّ تحصيل ما يريده الإنسان من الدنيا هذا يرجع إلىٰ مشيئة الله ﷻ إن شاء أعطاه من الدنيا وإن شاء حرمه، فإذا حصَّل من الدنيا شيئًا يكون حصَّل ما يريد، ولكنَّه لم يُرد ما هو خير، وإذا كان فاته هذا الذي أراده من الدنيا فإنَّه يكون قد خسر ما أراده، وفاتَه الأجر والثواب؛ لأنَّه لم يُرد الخير ولم يُرد وجه الله ﷻ والدار الآخرة، فمع كون الإنسان يريد وجه الله يُطهِّر قلبه من أغراض الدنيا ومن حظوظ الدنيا، ومِن أن يكون الباعث له علىٰ ذلك فوائد دنيوية ومكاسب دنيوية ويغفل عن السَّبب الحقيقي الذي ينبغي أن يكون عليه طلب الحديث، وهو معرفةُ الحق للعمل به والدعوة إليه(١).

ولهذا **يقول السيوطيُّ**: **(ثُمَّ طَهِّرِ/ قَلْبًا مِنَ الدُّنْيَا)** يعني: اجعل القلب سليمًا من التوجُّه إلىٰ تحصيل الدنيا وإلىٰ مكاسبها؛ لأنَّ مكاسب الدنيا تَتبَعُها؛ مثلُها زائلة، فالدنيا زائلة وكذلك ما كان فيها فهو زائل، ولكن الذي يبقىٰ والذي يستمرُّ ويُحصِّل الإنسان فوائده ومكاسبه في الدنيا والآخرة، هو النِّيَّة الطَّيِّبة والقصدُ الحسن وإرادةُ وجه الله ﷻ والدار الآخرة.

ثم قال: **(وَزِدْ حِرْصًا عَلَىٰ/ نَشْرِ الْحَدِيثِ)** يعني: إلىٰ كون طالب الحديث

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«التدريب» (١/ ٥٦٦).

يُخلص قصدَه لله ﷻ ويُطهِّر قلبَه من حظوظ الدنيا وأغراضها فإنَّه يزيد مع ذلك أن يكون ذا عناية وذا جدٍّ واجتهاد في تحصيل العلم وفي جَمعِه وفي نشره وبذله(١)؛ لأنَّ الإنسان إذا جَمَع العلم وإذا جَمَع الحديث استفاد من حيث كونُه وعاه وعَقَله وعرفَه، لكن إذا نشره وبذله فإنَّه يُحصِّل فوائد عظيمة مِن نشره وبذله، منها:

أوَّلًا: أنَّ هذا فيه بقاءُ العلم وانتشاره، وحِفظ السُّنَّة وبقاؤها لأخذِها عنها وتلقِّيها عنه، وقد حرَّض النَّبيُّ الكريم ﷺ علىٰ ذلك، بل دعا دعوةً لمن قام بهذه المهمَّة العظيمة حيث قال ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»(٢)، والإنسان قد ينسىٰ وقد يحصل له نسيان، لكنَّه إذا نشر العلم وأدَّاه إلىٰ غيره، فقد يكون ذلك الغير أحفظ وأوعىٰ، ثم قد يكون أفقه، بحيث يستنبط من النَّصِّ مسائل علميَّة وفوائد فقهية كثيرة فيُستفاد منها علم وعمل، يُستفاد منها في العلم بحيث يُعرف الحكم الشرعي في مسائل مستنبطة من سُنَّة رسول الله ﷺ، ثمَّ يُعمَل بهذا العلم الَّذي استُنبط من حديث رسول الله ﷺ، فإنَّ هذه دعوة كريمة من الرسول الكريم ﷺ لمن تلقَّىٰ السُّنَّة وحَفِظها وأدَّاها إلىٰ غيره، فيكون بذلك عامِلًا علىٰ حِفظها، وعامِلًا علىٰ الإبقاء عليها، وعامِلًا علىٰ تمكين غيره ممَّن قد يكون أقدرَ منه وأفقهَ منه فيها، يستنبط منها أحكامًا شرعية يستفيد منها الناس في معاملاتهم وأعمالهم؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(٣)، وكم من إنسان يكون عنده النَّص يحفظه، وهو مشتمل علىٰ فوائد ومشتمل علىٰ فقه، ومع ذلك لا يتمكَّن مِن استنباط ذلك الفقه وتلك الفوائد من ذلك النَّص؛ لأنَّ الفقه فهمٌ يُعطيه الله ﷻ لمن شاء من خلقه، ولهذا قال عليٌّ لمَّا سُئل: هل عندكم شيء ممَّا ليس في القرآن: «**وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ**

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٧)، و«فتح المغيث» (٣/٢١٧ ـ ٢٢٠)، و«التدريب» (١/٥٦٦ ـ ٥٦٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهْمًا يُعْطَىٰ رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ»[١] يعني: فهمًا للنصوص وفهمًا للكتاب؛ لأنَّ الفهم له شأنٌ عظيم.

ثانيًا: فيه تحصيلُ الأجر علىٰ كون الإنسان يبذل العلم وينشره ويعلِّمه النَّاس.

وأيضًا يُحصِّل أجرًا فيما إذا عَمِل الذين علموا هذا العلم عن طريقه بعلمهم، فإنَّ الله تعالىٰ يُثيب العاملين، ويُثيب الدَّالَّ والمعلِّم مثل ما يُثيب العاملين من الأجر من غير أن ينقص من أجورهم شيء، كما قال ذلك رسولُ الله ﷺ في قوله: **«مَنْ دَعَا إِلَىٰ هُدًىٰ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»**[٢].

ومن المعلوم أنَّ المذاكرة في الحديث والاشتغال بالحديث أخذًا وإعطاءً، تحمُّلًا وأداءً، لا شكَّ أنَّ هذا هو الَّذي يُثبِّت المعلومات، وهو الَّذي يُنمِّيها، وهو الذي يُبقي عليها، ويقولون: إنَّ كلَّ شيءٍ ينقص بالإنفاق منه إلَّا العلم، فإنَّه يزيد بكثرة الإنفاق منه؛ لأنَّ الإنسان عندما يُذاكِر بالعلم يُحصِّل ما كان مفقودًا ويُثبِّت ما كان موجودًا، أي يُحصِّل علمًا إضافةً إلىٰ ما عنده من العلم، ويُثبِّت ما كان عنده من العلم بمذاكرته، وإذا لم يُذاكَر في العلم ولم يُشتغل به فإن الموجود قد يعتريه النِّسيان، وقد يعتريه الخلل، فلا يضمن الإنسان الإبقاء علىٰ ما عنده، ولا يُحصِّل زيادةً، فيكون ما عنده عُرضةً للذهاب والضياع، ولم يُحصِّل شيئًا آخرَ سواه.

وعندما ذَكَر المصنِّف الأخلاق والآداب الَّتي تتعلَّق بإخلاص النِّيَّة والعناية بطلب الحديث وحِفظه والجدِّ في طلبه، ذكر أنَّه إذا احتيج إليه فإنَّه يبذل ما عنده، **فقال: (ثُمَّ مَنْ يُحْتَجْ إِلَىٰ/ مَا عِنْدَهُ حَدَّثَ)** يعني: عندما يُطلب منه أن يُحدِّث، أو يُطلب منه شيءٌ من الحديث، أو يُستفتىٰ في شيءٍ وعنده الدليل المشتمل علىٰ

---

(١) رواه البخاري (٦٩١٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ذلك الحُكم، فإنَّه يُبدِي ذلك ويُبلِّغه[١]، ولهذا كان سلفُ هذه الأُمَّة عندما يُسألون عن مسألةٍ من المسائل يُجيبون بالأثر، فيذكرون الدليل المشتمل علىٰ الجواب علىٰ تلك المسألة، بل قد يسوقون حديثًا طويلًا من أجل الاستدلال به علىٰ جزئية من جزئياتٍ اشتمل عليها ذلك الحديث، مثل أوَّل حديث في صحيح مسلم[٢]، في قصَّة الرجلين اللَّذين ذهبا من العراق إلىٰ الحجاز في الحج أو العمرة لسؤال أصحاب رسول الله ﷺ بعدما ظهر القدرية في العراق، خرج هذان التابِعيان حاجَّين أو معتمرين وقالَا: لعلَّنا نلتقي بأحد من أصحاب رسول الله ﷺ فنُخبرهم بما يقول هؤلاء القدرية، فلقيا عبد الله بن عمر فاكتنفه واحد عن يمينه وواحد عن شماله، فكلَّمه أحدُهما وقال: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ ـ وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِم ـ وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ. فقال عبدُ الله بنُ عمر: «**فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**»، ثم روىٰ عن أبيه حديثَ جبريل الطويل المشهور المشتمل علىٰ بيان أصول الإيمان وأصول الإسلام والإحسان وأشراط الساعة، والمقصود منه جملة: «**وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» المذكورة في بيان أصول الإيمان في قوله ﷺ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، فأتىٰ بالحديث كلِّه من أوَّله إلىٰ آخره من أجل: «**وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، فالسلف كانوا إذا سُئلوا، أجابوا بالأثر، ويأتون بالأدلَّة وبالمستند الذي يستندون إليه فيما يُبيِّنونه، فإذا احتيج إلىٰ ما عند الإنسان من العلم فإنَّه يبذله وينشره، ولا يكتمه، ولا يمتنع من بذله ونشره؛ لأن الفوائد في نشره عظيمة، من حيث إنَّ باذله وناشره يُؤجر علىٰ البذل والنشر، وكذلك يؤجر مثل ما يؤجر الذين عملوا بذلك العلم الذي دلَّهم عليه وأرشدهم إليه؛ لأنَّ من دلَّ علىٰ هُدىٰ فله مثلُ أجر فاعله، كما قال ذلك رسولُ الله ﷺ.

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ٣٢٣)، و«المقدمة» (ص٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«الاقتراح» (ص٣٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٩)، و«التدريب» (١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨).

(٢) برقم (٨).

وقول المصنِّف: (شَيْخًا أَوْ حَدَثْ) يعني: أنَّ هذا الَّذي يُحتاج إليه لا يتقيَّد بسنٍّ، بحيث لا يُحدِّث إلَّا إذا كان شيخًا كبيرًا، بل إذا احتِيج إليه فإنَّه يبذل ما عنده وَيُبلِّغه ويُؤدِّيه، سواء كان شيخًا أو حدَثًا[١]؛ يعني: شابًّا، ولكن من الأفضل والأولىٰ أنَّ الإنسان إذا طُلِب منه شيءٌ من العلم، وهو يَعلَم أنَّ غيره أمكنُ منه في ذلك العلم، وأقدر عليه، فإنَّ من النصيحة أن يُرشد إلىٰ مَن هو الأَولىٰ، وإلىٰ من هو الأفضل في ذلك، وإذا أخبر بما عنده فهذا حسن لا بأس به، ولكن الأحسن إذا كان هناك من هو أولىٰ منه أن يرشد إليه، وهذا من النصيحة للمسلمين، حتَّىٰ قال بعض العلماء: إنَّ علىٰ الشيخ أن يُرشد غيره إلىٰ مَن يكون أعلىٰ منه في الإسناد[٢]؛ لأنَّ من الأمور المرغوب فيها عند المحدِّثين علوَّ الإسناد؛ وعلوُّ الإسناد فيه القرب من رسول الله ﷺ وقلَّةُ الوسائط بين الراوي وبين رسول الله ﷺ، ولهذا كانوا يُعنَون بعلوِّه، ويحرصون علىٰ تحصيل عاليه، وكان الواحد يُحصِّل الحديث نازلًا، ثمَّ يلقىٰ شيخ شيخه في ذلك الحديث، فيأخذه عنه مباشرة، فتقلُّ الوسائط بينه وبين رسول الله ﷺ، لكن بعض العلماء قال: إذا كان هذا الذي يكون عنده الحديث عاليًا ليس أهلًا للأخذ عنه كأن يكون غير متمكِّن، وقد يكون جاهلًا؛ فإنَّه لا يُحرص علىٰ الدلالة عليه؛ لأنَّه قد يحصل خللٌ فيما يرويه؛ لكونه ذا جهل وليس ذا علم[٣]، لكن إذا كان المدلول عليه ذا علم وهو أولىٰ، فالدلالة عليه من النصيحة، وهذا ممَّا ينبغي أن يُعنَىٰ به طالبُ الحديث. ولهذا **قال المصنِّف: (وَرَدَّ لِلْأَرْجَحِ)** يعني: لمن يكون أرجح منه **(نَاصِحًا)** يعني: باذلًا للنصيحة.

وقولُه: (وَحَثّ) يعني: حثَّ غيرَه علىٰ أن يأخذ العلم من أهله، وأن يرجع إلىٰ من يكون أولىٰ، ومن يكون أعلم، وأن يحرص علىٰ عاليه إذا كان العلوُّ

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦)، و«الإلماع» (ص٢٠٠ ـ ٢٠٤)، و«المقدمة» (ص٣٤٤)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩ ـ ٢١)، و«النزهة» (ص١٨٣ ـ ١٨٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٣٣)، و«التدريب» (٢/ ٥٦٧).
(٢) انظر: «الجامع» (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، و«الاقتراح» (ص٣٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣ ـ ٢٤).
(٣) انظر: «الاقتراح» (ص٣٥ ـ ٣٦).

سليمًا، ولم يكن في الطريق من يكون ذا جهلٍ، كما أشار إليه السيوطيُّ في **قوله: (ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ: لَا تُرْشِدْ إِلَىٰ/ أَعْلَىٰ فِي الإِسْنَادِ إِذَا مَا جَهِلَا)** يعني أنَّ ابن دقيق العيد قال: لا يُرشد الشيخ إلىٰ غيره ممَّن يكون ذا جهل؛ لأنه قد يكون خلل في الرواية وخلل في الحديث الَّذي يُنقل عن ذلك الشخص الموصوف بالجهل.

قال السيوطيُّ: (وَمَنْ يُحَدِّثْ وَهُنَاكَ أَوْلَىٰ) يعني: إذا حدَّث وهناك أرجحُ منه؛ فليس مكروهًا ولا خلاف الأولىٰ، بل لا بأس به.

ثمَّ ذكر أنَّ هذا هو الأرجح، وذكر الدليل علىٰ ذلك، **فقال:**

٥٤٨ ـ هَـذَا هُـوَ الأَرْجَـحُ وَالـصَّـوَابُ عَـهْـدَ الـنَّـبِـيِّ حَـدَّثَ الـصِّـحَـابُ

يعني: أنَّ هذا القول هو الأرجح والصواب، وأنَّ الشيخ له أن يُحدِّث وغيرُه الذي هو أولىٰ منه موجود؛ لأنَّ الصحابةَ كان يُحدِّث بعضُهم بعضًا ورسولُ الله ﷺ معهم موجود بين أظهرهم، ومن ذلك الحديث المشهور في قصَّة العسيف الذي زنىٰ، فقد جاء أبو العسيف وزوجُ المرأة إلىٰ النَّبيِّ ﷺ يستفتيان، وفيه أن أبا العَسيف قال: «**إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَىٰ هَذَا، فَزَنَىٰ بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَىٰ ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَىٰ ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ**»[(١)] فقال: «**سألتُ أهلَ العلم فأخبروني**» وهو يستفتي الرسول ﷺ، فهو سأل وأهلُ العلم أخبروا بما بلغهم من رسول الله ﷺ في حياته، وحدَّثوا في حياته، وقولُ هذا الرجل: «**عَلَىٰ ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ**» هذا من حديث الرسول ﷺ، ففي عهد النَّبيِّ حدَّثَ الصِّحابُ وأبلغوا ما جاءهم عن رسول الله ﷺ في زمنه، ولم يقولوا: اذهب إلىٰ الرسول ﷺ رأسًا ليُخبرك بالحُكم، بل أخبروه بالحُكم الذي علموه من رسول الله ﷺ، إذن هذا هو الدليلُ علىٰ أنَّ التحديث مع وجود من هو أولىٰ سائغٌ وأنَّه غير مكروه، فالحديث واضحُ الدلالة علىٰ ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٢٤)، ومسلم (١٦٩٧)، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما.

وقولُه: **(وَفِي الصِّحَابِ حَدَّثَ الأَتْبَاعُ)**؛ يعني: وكذلك في عصر الصحابة حدَّث التابعون مع وجود الصحابة، وبذلوا ما عندهم من العلم في زمن الصحابة، ولم يكن كلُّ واحد منهم إذا جاءه السائل أو طالب العلم يقول له: اذهب إلىٰ فلان من الصحابة، بل ما عندهم من العلم يبذلونه لمن سأله، وهم إنَّما أخذوا عن الصحابة، وما وصل إليهم الحديث إلَّا عن طريق الصحابة[١]

وقولُه: **(يَكَادُ فِيهِ أَنْ يُرَىٰ الإِجْمَاعُ)** يعني: تتابع النَّاس عليه وعملوا بمقتضاه حتَّىٰ يكاد أن يكون إجماعًا.

ثمَّ قال:

٥٥٠ ـ وَهْوَ عَلَىٰ الْعَيْنِ إِذَا مَا انْفَرَدَا فَرْضُ كِفَايَةٍ إِذَا تَعَدَّدَا

يعني: هذا هو حُكم بذل الحديث وحُكم نشره، فأحيانًا يكون فرضًا علىٰ العين، وأحيانًا يكون فرضًا علىٰ الكفاية، فيكون فرض عين إذا كان الشيخ في بلد وليس هناك من يُرجع إليه غيرُه، فإنَّه يتعيَّن عليه أن يبذل ما عنده، ولو امتنع من الحديث لبقي النَّاس في جهل؛ لأنَّه ليس عندهم مَن يبلِّغهم الحديث، وليس عندهم مَن يعلِّمهم عند ذلك، أمَّا إذا كان المحدِّثون كثيرين وكان العدد وفيرًا، فإنَّه إذا أحال علىٰ غيره أو ترك الأمر لغيره، فإنَّ الإثم يسقط إذا قام البعض بالمهمة؛ لأنَّ شأن فرض الكفاية، أنَّه يجب علىٰ الجميع أن يقوم بالمهمَّة، لكن إذا قام بعضُهم بالمهمة أغنىٰ عن الباقين، وكفىٰ عنهم الباقون، فنشرُ العلم وبثُّ الحديث يكون فرض عين حيث يتعيَّن علىٰ الإنسان إذ لا يوجد سواه من يقوم بهذه المهمة، أمَّا إذا وُجد في البلد من يقوم بالبذل ونشر العلم فإنَّ أمره أهون فيما إذا طُلِب منه وقد قام بالمهمة غيره، وعند ذلك يسقط الإثم عن الجميع؛ لأنَّه حصل مَن يقوم بالمهمَّة ومن يقوم بأداء الواجب[٢]

فحاصل ما تضمَّنته هذه الأبيات من أخلاق ومن آداب المحدِّث أن يكون المحدِّث مخلصًا نيَّته لله تعالىٰ، مُطهِّرًا قلبه من أغراض الدنيا ومن حظوظها، وأن

---

(١) انظر: «التدريب» (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٢٢٩).

يُعنىٰ بجمع الحديث وطلبه، وأن يعنىٰ بنشره وبذله، وإذا احتيج إليه فإنَّه يُحدِّث سواء كان شيخًا كبيرًا أو شابًّا، ومن العلماء مَن قيَّده في حال الكِبر، ولكن الواقع والمعروف عن سلف هذه الأمَّة أنَّهم يحدِّثون في حال الشباب وفي حال الشيخوخة، كلٌّ هذا قد حصل منهم، فلا يلزم أن لا يكون التحديث إلَّا في حال الشيخوخة، ومن الأحسن ومن الأَولىٰ للمحدِّث إذا كان من هو أولىٰ منه أن يُرشد إليه، لا سيَّما إذا كان الإسناد عاليًا والمدلول عليه ذا علم وذا فضل، أمَّا إذا كان المدلول عليه ذا جهل، فإنَّ هذا لا ينبغي؛ لأن هذا قد يكون فيه خلل في روايته، ثم الدليل عليه وجود تحديث من هو دون غيره في زمن الرسول ﷺ، ثمَّ في زمن الصحابة، فالصحابة نشروا الحديث في زمنه ﷺ، والتابعون كذلك حدَّثوا في زمن الصحابة، ومن حيث التعيُّن واللزوم فإنَّ الحال يختلف باختلاف الأحوال، فإذا كان المحدِّث في بلد وليس هناك غيرُه فإنَّه يلزمه التحديث ويكون عليه فرض عين، وإذا كان في البلد من يؤدِّي هذه المهمة ويقوم مقامه ويسقط به فرضُ الكفاية، فإنَّ غيره يكون في سعةٍ، والأمر في ذلك هيِّن.



٥٥١ـ وَمَنْ عَلَىٰ الْحَدِيثِ تَخْلِيطًا يَخَفْ لِهَرَمٍ أَوْ لِعَمًىٰ وَالضَّعْفِ؛ كَفّْ
٥٥٢ـ وَمَنْ أَتَىٰ حَدَّثْ وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ نِيَّتُهُ؛ فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحّْ
٥٥٣ـ فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارٍ جِلَّهْ: (أَبَىٰ عَلَيْنَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلَّهْ)
٥٥٤ـ وَلِلْحَدِيثِ الْغُسْلُ وَالتَّطَهُّرُ وَالطِّيبُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّبَخُّرُ
٥٥٥ـ مُسَرِّحًا، وَاجْلِسْ بِصَدْرٍ بِأَدَبْ وَهَيْئَةٍ، مُتَّكِئًا عَلَىٰ رُتَبْ
٥٥٦ـ وَلَا تَقُمْ لأَحَدٍ، وَمَنْ رَفَعْ صَوْتًا عَلَىٰ الْحَدِيثِ؛ فَازْبُرْهُ وَدَعْ
٥٥٧ـ وَلَا تُحَدِّثْ قَائِمًا أَوْ مُضْطَجِعْ أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَلَىٰ حَالٍ شَنِعْ
٥٥٨ـ وَافْتَتِحِ الْمَجْلِسَ كَالتَّتْمِيمِ بِالْحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
٥٥٩ـ بَعْدَ قِرَاءَةٍ لآيٍ، وَدُعَا وَلْيَكُ مُقْبِلًا عَلَيْهِمْ مَعَا
٥٦٠ـ وَرَتِّلِ الْحَدِيثَ، وَاعْقِدْ مَجْلِسَا يَوْمًا بِأُسْبُوعٍ لِلِامْلَاءِ ائْتِسَا
٥٦١ـ ثُمَّ اتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلَا وَزِدْ إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ، وَاعْتَلَىٰ
٥٦٢ـ يُبَلِّغُ السَّامِعَ أَوْ يُفَهِّمُ وَاسْتَنْصَتَ النَّاسَ إِذَا تَكَلَّمُوا

الشرح

هذه الأبيات مشتملةٌ علىٰ جملةٍ من الآداب الَّتي علىٰ المحدِّث أن يكون متأدِّبًا بها.

وقد ذَكَر السيوطيُّ من جملتها أنَّ المحدِّث عندما يخاف التخليط في الحديث لأمرٍ طرأ عليه من كِبر في السنِّ أو لعَمًىٰ، وهو يعتمد علىٰ قراءته وعلىٰ كتابه، وحفظه يَضعُف بسبب هذا الطارئ عليه، أو الخَرَف الَّذي يكون بسبب الطعن في السنِّ والتقدُّم فيها، فإنَّه يكفُّ عن التحديث ويمتنع عنه؛ لأنَّه لا يطمئنُّ هو ولا يُطمأنُّ إلىٰ سلامة ما يُحدِّث به، بل قد يكون تحديثُه وقد حصل عليه التغيُّر سببًا في القدح في أحاديثه السابقة الَّتي حصل منه التحديثُ بها قبل طُروء ذلك الَّذي طرأ عليه، حيث لا يتميَّز ما كان في حال ذلك الطارئ وما كان قبل ذلك.

قال السيوطيُّ:

٥٥١ ـ وَمَنْ عَلَىٰ الْحَدِيثِ تَخْلِيطًا يَخَفْ ... لِهَرَمٍ أَوْ لِعَمًىٰ وَالضَّعْفِ؛ كَفّ

يعني: ومن يخاف تخليطًا علىٰ الحديث؛ يعني: كونه يخشىٰ أن يكون مخلِّطًا في حديثه لأمرٍ طرأ عليه، كالهرم، وكالعمىٰ الطارئ الذي يطرأ علىٰ الإنسان، وكان يعتمد علىٰ حفظه وعلىٰ كتابه، ثم تغيَّر وضعُه بذلك الطارئ عليه أو ذلك الهرم الذي حصل له أو الضعف الذي يحصل له بسبب كونه حصل منه تخريفٌ، فإنَّه يكفُّ عن الحديث ويمتنع منه؛ لأنَّ ذلك لا يحصل معه الاطمئنان علىٰ سلامة ما يُحدِّث به، بل إنَّ ذلك أيضًا ينجرُّ إلىٰ ما حدَّث به في حال سلامته وفي حال صحَّته وفي حال عدم طروء ذلك الطارئ عليه، فإذا لم يتميَّز ما حدَّث به قبل التخليط وما حدَّث به بعد ذلك، فإنَّه يؤثِّر علىٰ جميع حديثه.

إذن من الآداب الَّتي علىٰ المحدِّث أن يكون متَّصفًا بها الامتناعُ من التحديث والكفُّ من الحديث عند وجود عارض وطارئ يطرأ عليه يؤثِّر علىٰ حفظه، وعلىٰ حديثه من كِبرٍ في السِّنِّ، وحصول خَرَفٍ أو تخليطٍ في بعض الأحيان بسبب الكبر أو عمىٰ طارئ وهو يعتمد علىٰ الحفظ والكتاب، وقد تغيَّر وضعُه، وتغيَّرت حالُه عمَّا كان عليه من قبل؛ لأنَّ ذلك يؤثِّر علىٰ حديثه كلِّه حتَّىٰ ما كان قبل ذلك الطارئ الذي طرأ عليه.

ومن العلماء مَن قال: إنَّ السِّنَّ الذي يُمتنَع من التحديث عنده هو بلوغُ الثمانين، لكن الصحيح أنَّ ذلك يختلف باختلاف النَّاس، فمن النَّاس من يتجاوز هذا السنَّ، بل منهم من يتجاوز المائة وهو مكتمل العقل وسليم الرأي، لم يطرأ عليه شيء ولم يحصل له تغيُّرٌ، فالأمرُ لا يَتقيَّد بسنٍّ مُعيَّنةٍ ولا يرتبط بسنٍّ معيَّنٍ، بل ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فقد يحصل التَّخريف قبل تلك السنِّ وقد يحصل بعدها، فالأمر ليس مَنوطًا بسنٍّ معيَّنةٍ، وإنَّما هو منوطٌ بالضعف الذي يطرأ علىٰ الإنسان؛ سواء كان في هذه السنِّ أو بعدها، بل قد يكون بعد المائة وهو في صحَّة جيِّدة وفي عافية، وعقلُه سليم، ورأيُه مجتمع، وليس عنده ما يقتضي كفَّه وامتناعه من الحديث، فالصَّحيح من أقوال العلماء في هذه المسألة: أنَّ ذلك لا يتقيَّد بسنٍّ معيَّنةٍ، وقد جاء عن بعض الصحابة أنَّهم حدَّثوا بالأحاديث بعد هذه

السنِّ، مثل: أنس بن مالك رضي الله عنه، وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، فإنهم حدَّثوا وقد تجاوزوا هذه السِّن، بل وكذلك من التابعين مَن كان كذلك، مثل: شُريح القاضي، والشَّعبي، ومن أتباع التابعين مَن كان كذلك، مثل: ابن عيينة، ومالك، والليث بن سعد، بل إنَّ من العلماء مَن حدَّث بعد أن تجاوز المائة كالحسن بن عَرَفَةَ وغيره من العلماء الذين تجاوزوا المائة وهم في صِحَّة وفي عافية، والعقلُ سليمٌ والرأيُ مجتمِعٌ، ولم يحصل عندهم شيءٌ من التخليط، فالأمر لا يتقيَّد بسنٍّ مُعيَّنةٍ، وإنَّما ذلك يرجع إلىٰ حال الإنسان والنَّاسُ يتفاوتون، فمَن حصل له الضَّعفُ في سنٍّ مبكِّرةٍ فإنَّه يَمتنع في وقتٍ مُبكِّر، ومن تجاوز الثمانين أو تجاوز المائة وهو سليمٌ وليس عنده ما يقتضي كفَّه، فإنَّ الذي عليه العلماء والذي حصل من العلماء سابقًا أنَّهم كانوا علىٰ هذا المنوال وعلىٰ هذه الطريقة، بل من العلماء المُعمَّرين مَن تجاوز هذه السنَّ بل تجاوز المائة والعشرين وهو في صحَّةٍ وعافيةٍ، فقد ذكروا في ترجمة المعرور بن سُوَيد وسُوَيد بن غفلة، وهما من المخضرَمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يلقوا النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، قد ذكروا في ترجمتيهما أنَّ أحدهما كان يصلِّي بالنَّاس التراويح في شهر رمضان وعُمرُه مائةٌ وخمسٌ وعشرون سنة، والثاني كان عمرُه مائةً وعشرين سنةً، وكان أسودَ شعر الرأس واللِّحية، لم يتغيَّر شعرُه ولم يبيضَّ شعرُه، والحسن بنُ عَرَفةَ من الذين حدَّثوا بعد المائة، وذكروا في ترجمته أن له عشرةً من الولد سمَّاهم بأسماء العشرة المبشَّرين بالجنَّة.

فهذا الطارئ الذي يطرأ ويقتضي الكفَّ عن التحديث إنَّما يكون لمن حصل منه ما يقتضي ذلك، أمَّا من لم يحصل منه ما يقتضي ذلك وقد تقدَّمت به السِّنُّ فإنَّه لا مانع من تحديثه، ولا مانع من استمراره علىٰ ما كان عليه من إلقاء الحديث ومن التحديث بحديث رسولِ الله صلى الله عليه وسلم مِن حفظه ومن كتابِه[1].

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٣٥٤)، و«الجامع» (٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، و«الإلماع» (ص٢٠٤ ـ ٢١١)، و«المقدمة» (ص٣٤٦)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«اختصار علوم الحديث» (ص٣١٣ ـ ٣١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢١ ـ ٢٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦)، و«التدريب» (٢/ ٥٦٨).

قال السيوطيُّ:

٥٥٢ ـ وَمَنْ أَتَىٰ حَدِّثْ وَلَوْ لَمْ تَنْصَلِحْ نِيَّتُهُ؛ فَإِنَّهَا سَوْفَ تَصِحّ

فقولُه: (وَمَنْ أَتَىٰ حَدِّثْ) يعني: من أتىٰ لطلب الحديث حدِّثه، ولا تمتنع من تحديثه؛ لأنَّك ترىٰ أن نيَّته غيرُ طيِّبةٍ؛ لأنَّ نيَّته سوف تصحُّ؛ لأنَّه وإن كان في البداية عنده شيءٌ من عدم صفاء النِّيَّة وصحَّتها وسلامة القصد، فإنَّه بالاحتكاك بأهل العلم وبالمحدِّثين وبرؤيته القرناء الطيِّبين فإنَّ ذلك يؤثِّر عليه، وأنَّها تصحُّ نيَّته بإذن الله، وقد جاء ذلك عن أئمَّة أجلَّةٍ أنَّهم قالوا: طلبنا العلم لغير الله، فأبىٰ أن يكون إلَّا لله، ولهذا فإنَّ العلماء يوصون ببذل الحديث لمن جاء لطلبه، وإن كان لا يظهر عليه الإخلاص ولا يُطمأنُّ إلىٰ أنَّه سليمُ النِّيَّة وأنَّه صادق القصد فيما جاء لطلبه؛ لأنَّ ذلك وإن كان في البداية فإنَّه يُرجىٰ، بل قد تحقَّق ذلك لكثيرين دخلوا في هذا الشأن وهم ليس عندهم صفاءٌ في النِّيَّة، فحصل لهم بعد ذلك صلاحُها وسلامتُها، كما قال النَّاظم في البيت الذي بعد هذا:

٥٥٣ ـ فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارٍ جِلَّهْ: (أَبَىٰ عَلَيْنَا الْعِلْمُ إِلَّا لِلَّهْ)

فقولُه: (فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ كِبَارٍ جِلَّهْ) يعني: روينا عن علماء كبار؛ من أجلَّتهم ومن فضلائهم ومن خيارهم، أنَّهم قالوا: طلبنا العلم لغير الله، فأبىٰ أن يكون إلَّا لله[١]، فإنَّهم تحدَّثوا عن أنفسهم وأنَّهم في بداية أمرهم ما كان عندهم الصفاء والنقاء والنِّيَّة الطَّيِّبة الَّتي كانت عندهم في آخر الأمر، بل قد كانوا في أوَّل الأمر علىٰ حالة ليست كما يُحبُّون، فتغيَّر وضعُهم وتغيَّرت حالُهم إلىٰ ما يُحبُّون، وإلىٰ ما كانوا يَحمَدون الله عليه، إذ وفَّقهم لصفاء النِّيَّة ولإخلاصها، بعد أن كانوا قبل ذلك علىٰ غير هذه الحالة عند بداية الطلب.

إذن من آداب المحدِّث أن يُحدِّث مَن جاء إليه لتحمُّل الحديث ولطلب الحديث، ولا يمتنع منه لكونه قد يعلم عنه أو قد يُحِسُّ منه أنَّه ليس عنده نيَّةٌ

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص١٨٣)، و«المدخل» للبيهقي (٢/ ٧٤٢ ـ ٧٤٣)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (١/ ٧٤٧ ـ ٧٥٠ ابن الجوزي).

خالصةٌ وليس عنده قصدٌ حسنٌ[1]، فإنَّه قد جاء عن جماعةٍ من العلماء أنَّهم قالوا: «طلبْنَا العلم لغير الله، فأبىٰ العلمُ إلَّا أن يكون لله ﷻ»؛ يعني أنَّهم في بداية أمرهم بدأوا في الطلب وليست عندهم النِّيَّةُ الخالصة، وليس عندهم التجرُّدُ لتحصيل العلم وتلك النِّيَّة الخالصة لوجه الله، ولكن دخول الواحد في ذلك ومجالسته لأهل العلم ومزاحمته لطلبة العلم يحصل له التغيُّر، لأنَّ القرين يؤثِّر علىٰ القرين، والاحتكاك بأهل الخير وبأهل الصلاح يؤثِّر عليه، وكما يقولون: القرينُ بالمقارِنِ يقتدي، فإنَّ الجليس الصالح يؤثِّر علىٰ جليسه، كما أنَّ جليس السوء قد يؤثِّر علىٰ جليسه، فإنَّ مجالسة أهل العلم ومزاحمتهم والاشتغال معهم قد يحصل معه تغيُّرُ الوضع وتصحيحُ النِّيَّة، وإن كانت في الأوَّل غيرَ متمحِّضةٍ، إلَّا أنه كما قال جماعةٌ من أهل العلم: طلبنا العلم لغير الله، فأبىٰ أن يكون إلا لله ﷻ.

ثم **قال السيوطيُّ**:

٥٥٤ ـ وَلِلْحَدِيثِ الْغُسْلُ وَالتَّطَهُّرُ ... وَالطِّيبُ، وَالسِّوَاكُ، وَالتَّبَخُّرُ

٥٥٥ ـ مُسَرِّحًا، وَاجْلِسْ بِصَدْرٍ بِأَدَبْ ... وَهَيْئَةٍ، مُتَّكِئًا عَلَىٰ رُتَبْ

فقولُه: **(وَلِلْحَدِيثِ)** يعني: لمجلس الحديث.

وقولُه: **(الْغُسْلُ وَالتَّطَهُّرُ)** يعني: كون الإنسان يغتسل، وأن يكون علىٰ نظافةٍ تامَّةٍ، وأن يكون علىٰ وضوءٍ، وأن يكون مستاكًا، وقد تطيَّب سواء كان عن طريق البخور أو عن طريق الماء السائل ذي الرائحة الطيِّبة، وأن يكون كذلك أيضًا مُسرِّحًا لشعره، وأن يكون حسَنَ الهيئة وأن يكون حسن الثياب، وأن يجلس في صدر المجلس، وأن يكون علىٰ مكان مرتفع متمكِّنًا فيه مستقرًّا فيه؛ حتىٰ يراه الجميع، وقد كان رسولُ الله ﷺ يجلس في مكانٍ مرتفعٍ كما جاء في بعض طرق حديث جبريل أنَّه كان علىٰ مكان مرتفع وكان النَّاس يرونه ويشتركون في مشاهدته

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠)، و«المقدمة» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨)، و«التقريب» (ص٧٩)، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص٧٢ ـ ٧٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٨)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٦)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٠).

وسماع صوته[١]، فبروز المحدِّث وعلوُّه فيه فائدة من حيث بلوغُ صوته للجميع، ولهذا تؤدَّىٰ الخطبة علىٰ مكان مرتفعٍ وأن يكون قائمًا، فكذلك هنا يكون علىٰ مكانٍ بارزٍ وعلىٰ كرسيٍّ، أو علىٰ مكان مرتفعٍ لكنَّه يكون جالسًا في حال التحديث، ولا يكون قائمًا كحال الخُطبة.

فمن آداب المحدِّث أنه يغتسل إذا أراد أن يذهب لمجلس التحديث، ويكون علىٰ طهارة تامَّة وعلىٰ نظافة تامَّة، بحيث يغتسل ويتطهَّر ويتطيَّب، ويكون علىٰ هيئة حسنةٍ ويُسرِّح شعر رأسه ولحيته، ثمَّ إذا جلس أمام الطُّلَّاب أن يكون علىٰ مكانٍ مُرتفِعٍ، وأن يكون متمكِّنًا فيه مستقرًّا في جلوسه، ولا يُحدِّثُ عن قيامٍ، ولا يُحدِّثُ في الطريق، ولا يُحدِّثُ وهو مضطجع كما سيأتي، بل يكون علىٰ أحسن الهيئات؛ لأنَّ ذلك من الآداب عند التحديث بحديثِ رسولِ الله ﷺ[٢]، وقد جاء عن الإمام مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ استحبابُ كثيرٍ من هذه الأُمور الَّتي ذكروا أنَّها من آداب المحدِّث، فقد كان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ حريصًا علىٰ فعلها، ويقول: إنَّه يحبُّ أن يكون علىٰ هذه الهيئة الحسنة عند التحديث بحديث رسول الله ﷺ[٣].

قال السيوطيُّ:

٥٥٦ ـ وَلَا تَقُمْ لأَحَدٍ، وَمَنْ رَفَعْ صَوْتًا عَلَىٰ الْحَدِيثِ؛ فَازْبُرْهُ وَدَعْ

يعني: من آدابه أنَّه لا يقوم لأحدٍ إذا جاءه، وإنَّما يستمرُّ في حديثه، ومَن جاء يجلس ويسمع الحديث، وإذا فَرَغ المجلسُ وأراد أن يقابله وأن يلقاه وأن يتكلَّم معه فإنَّه يتمكَّن من ذلك، أمَّا أن يقطع الحديث لدخول داخلٍ أو لمجيء آتٍ فإنَّ هذا خلافُ الأولىٰ، بل الأولىٰ أن يستمرَّ في حديثه، ومن جاء فليجلس

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٥٠)، و«صحيح مسلم» (٩)، و«سنن أبي داود» (٤٦٩٨)، و«سنن النسائي» (٤٩٩١).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٥٨٥ ـ ٥٨٦)، و«الجامع» (١/ ٣٧٢ ـ ٤١٤)، و«المقدمة» (ص٣٤٨)، و«التقريب» (ص٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٦)، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص٦٢ ـ ٦٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧ ـ ١٨)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢٣)، و«التدريب» (٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

(٣) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٥٨٥)، و«حلية الأولياء» (٦/ ٣١٨)، و«المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٨١٧)، و«الجامع» (٢/ ٤٠٨).

وليستمع، ثمَّ إذا فَرَغ من التحديث عند ذلك يُقابِل مَن يُقابِل، ويقوم إلىٰ مَن يريد أن يقوم إليه ليعانقه أو ليصافحه أو ليستقبله أو ليودِّعه، أو ما إلىٰ ذلك من الأحوال الَّتي يحتاج إليها[1].

ومِن الآداب الَّتي يسلكها المحدِّث أنَّه يجعل النَّاس عند سماع الحديث في هدوءٍ وفي سَمتٍ حسنٍ، وخفضِ صوتٍ، بحيث يكون الكلُّ سامعين مُنصِتين، ولا يتحدَّث منهم أحدٌ، ولا يرفع منهم أحدٌ صوته، وإذا وُجد مَن يرفع صوته فإنَّه يزجره ويمنعه من ذلك[2]، وقد جاء عن الإمام مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان يفعل هذا ويقول: «قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله فكأنَّما رفع صوته فوق صوتِ رسولِ الله ﷺ»[3].

ثمَّ قال:

٥٥٧ ـ وَلَا تُحَدِّثْ قَائِمًا، أَوْ مُضْطَجِعْ   أَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَلَىٰ حَالٍ شَنِعْ

هذه من الصفات الَّتي لا ينبغي أن يفعلها المحدِّث، وهي أن يكون حديثُه في حال القيام، أو في حال الاضطجاع، أو في الطريق، أو علىٰ حال غير مرضية؛ بأن يكون عنده تشوُّش بال، إمَّا في حال غضب، أو في حال جوع، أو في حال عطش، أو ما إلىٰ ذلك ممَّا يُشغل البال ويشوِّش الذِّهن، وإنَّما ينبغي أن يكون علىٰ هيئة حسنة؛ لأنَّ هذا هو الذي يقتضيه التأدُّب مع حديث رسول الله ﷺ والعمل علىٰ إبلاغه وإيصاله علىٰ حالةٍ يُطمأنُّ إليها وعلىٰ حالةٍ مُرْضِيةٍ تليقُ بحديث رسول الله ﷺ، وقد كان بعضُ العلماء عندما يكون مريضًا ويأتي إليه من يأتي إليه ويسأله عن حديث، فإنَّه يقوم ويستوي جالسًا مع شدَّة مرضه، ويقول:

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٤٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣).

(٢) انظر: «الجامع» (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، و«المقدمة» (ص٣٤٨)، و«التقريب» (ص٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٢١)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٣).

(٣) رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٤٠٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٢٧).

«إنِّي كرهت أن أحدِّثك عن رسول الله ﷺ وأنا مضطجع»[١]، بل يُجهد نفسَه علىٰ الجلوس؛ احترامًا لحديث رسول الله ﷺ، وتوقيرًا لحديث رسول الله ﷺ.

فمن الآداب الَّتي يسلكها ويعمل بها المحدِّث أنَّه لا يُحدِّث في الطريق، ولا يُحدِّث وهو قائم، ولا يُحدِّث وهو في حالٍ تؤثِّر عليه، كحال شدَّة جوع أو عطش أو غضب، أو ما إلىٰ ذلك ممَّا لا يجعل الإنسان ثابت الذهن هادئ البال، وإنَّما يُحدِّث وهو علىٰ أحسن حال من راحة البال ومن قلَّة الشواغل الَّتي تشغل عنه وتصرف عنه، وكذلك لا يكون ذلك في الطريق، وإنَّما يكون ذلك في مجالس تُخصَّص للتحديث بحديث رسول الله ﷺ؛ لأنَّه يُحتاج إلىٰ أن يُتثبَّت فيه، ويحتاج إلىٰ التأمُّل فيه، ولا تصلح معه العجلةُ، ولا يصلح معه التَّهاونُ، وإنَّما يحتاج إلىٰ أن يكون علىٰ أكمل الهيئات وعلىٰ أحسن الصِّفات، كما جاء ذلك عن العلماء المحدِّثين الَّذين ذكروا هذه الصفات، والَّتي كانوا يتَّصفون بها ويأخذون بها، وينصحون بالأخذ بها عند التحديث بحديث رسول الله ﷺ[٢].

ثم قال السيوطيُّ:

٥٥٨ ـ وَافْتَتِحِ الْمَجْلِسَ كَالتَّتْمِيمِ ... بِالْحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ

٥٥٩ ـ بَعْدَ قِرَاءَةٍ لآيٍ، وَدُعَا ... وَلْيَكُ مُقْبِلًا عَلَيْهِمُ مَعَا

وهذا أيضًا من الآداب الَّتي يُستحَبُّ أن يعمل بها المحدِّث، وهو أنَّه يفتتح المجلس بحمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسوله ﷺ، فيحمد الله ويُثني عليه بما هو أهلُه ويُصلِّي ويسلِّم علىٰ رسوله ﷺ، وهذه من فوائد مجالس الحديث؛ لأنَّ فيها ذِكر الصلاة علىٰ رسول الله ﷺ، وفيها تكرُّر ذِكر اسمه ﷺ، فيُصلَّىٰ عليه عند كلِّ ما يأتي ذِكرُه في الأحاديث، فهذا من الآداب الَّتي يوصي بها المحدِّثون، بل عند كتابة الحديث يُوصون ألَّا يترك كتابةَ ﷺ أو اختصارها بالمعنىٰ أو بالرمز،

---

(١) انظر: «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٨١٧ ـ ٨١٨)، و«الجامع» (١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٥٨٤ ـ ٥٨٦)، و«المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٨١٧ ـ ٨١٩)، و«الجامع» (١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩)، و«المقدمة» (ص٣٤٨ ـ ٣٤٩)، و«التقريب» (ص٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، و«التدريب» (٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٣).

فلا يُرمز لها بـ: (ص)، أو بحروف مجمَّعة كـ: (صلعم)، أو يختصرها بأن يقول: (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أو يقول: (صلَّىٰ الله عليه) ولا يقول: (وسلَّم)، بل يقول: (ﷺ)، أو يقول: (عليه الصلاةُ والسلامُ)، وهذه من فوائد الاشتغال بحديث رسول الله ﷺ، وأهلُ حديثِ رسول الله ﷺ هم أكثرُ النَّاس ذِكرًا لرسولِ الله ﷺ؛ لأنَّهم عندما يأتي ذِكرُ حديثه يذكرونه، ففي أعلىٰ كلِّ إسنادٍ يقول فيه الصَّحابيُّ: قال رسولُ اللهِ ﷺ كذا، أو سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ كذا، والَّذي يتلُو حديثَ رسول الله يمرُّ به ذِكرُ رسولِ اللهِ ﷺ فيُصلِّي عليه ويُصلِّي عليه الحاضرون، وقد جاء في الحديث عنه ﷺ أنَّه قال: «**البَخِيلُ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[1]، وقال ﷺ: «**رَغِمَ أَنْفُ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[2]، فأهلُ الحديث هم أكثرُ صلاةً وسلامًا علىٰ رسول الله ﷺ؛ لاشتغالهم بكلامه وذِكرهم إيَّاه عند ذِكر كلامه ﷺ.

ويُستحبُّ أيضًا أن يتلُوَ أحدُ الحاضرين شيئًا من القرآن، ويدعو المحدِّث بين يدي تحديثه بحديث رسول الله ﷺ بالدعاء المناسب، هذا الأدب استحبَّه بعضُ العلماء بالإضافة إلىٰ حَمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ﷺ.

*

إذن من الآداب الَّتي يتأدَّبُ بها المحدِّث أنه يبدأ مجلسه بحمد الله والصلاة والسلام علىٰ رسوله ﷺ، وكذلك يختمه بذلك، وقد كانت هذه طريقةَ سلف هذه الأمَّة، ومن العلماء مَن قال: إنَّه أيضًا يكون قبل ذلك قراءةُ شيءٍ من القرآن، فقبل أن يحدِّث بحديث رسول الله ﷺ يطلب من أحد الحاضرين أن يقرأ شيئًا من آيات القرآن الكريم بين يدي التحديث بحديث رسول الله ﷺ، والنَّبيُّ الكريم ﷺ كان يفتتح خُطبه إذا خَطَب النَّاس بحمد الله والثناء عليه بما هو أهلُه، يفعل ذلك في كثيرٍ من خُطبه التي تحصل في مناسبات مختلفة، وكذلك المحدِّثون رأوا استحباب أن يُبدأ مجلس الحديث بحمد الله ﷻ والصلاة والسلام علىٰ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه أحمد (٧٤٥١)، والترمذي (٣٥٤٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال الترمذي: «حسن غريب».

رسول ﷺ، وكذلك يُختتم المجلس بذلك(١).

ثُمَّ قال السيوطيُّ:

٥٦٠ - وَرَتِّلِ الْحَدِيثَ وَاعْقِدْ مَجْلِسَا يَوْمًا بِأُسْبُوعٍ لِلإِمْلَاءِ ائْتِسَا

٥٦١ - ثُمَّ اتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلَا وَزِدْ إِذَا يَكْثُرُ جَمْعٌ، وَاعْتَلَىٰ

٥٦٢ - يُبَلِّغُ السَّامِعَ، أَوْ يُفْهِمُ وَاسْتَنْصَتَ النَّاسَ إِذَا تَكَلَّمُوا

يعني: من آداب المحدِّث عندما يُحدِّث بحديث رسول الله ﷺ أن يُرتِّلَه؛ يعني: يكون متأنِّيًا ولا يكون مستعجلًا، وأن يُلقيه علىٰ صفةٍ يتمكَّن منها السامعون من سماع الحديث ومن ضبطه وإتقانه، فلا يكون مستعجلًا في تلاوته لحديث رسول الله ﷺ، بل يُرتِّل ذلك ويتريَّث في ذلك، ولا يحصل منه ما يُفوِّت الفائدة علىٰ السامعين أو علىٰ بعض السامعين، وقد كان ﷺ إذا تكلَّم يكون كلامه في غاية الوضوح وفي غاية البيان، ويُفهَم كلامُه، ولا يفوتُ السامعَ منه شيءٌ، فكذلك عند التحديث بحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ يكون المحدِّث به مرتِّلًا له، آتيًا به علىٰ وجهٍ يتمكَّن السامعون من ضبطه وإتقانه، بعيدًا عن السرعة والعجلة الَّتي تُفوِّت الفائدة علىٰ بعض السامعين(٢).

وقولُه: (**ثُمَّ اتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلَا**) يعني: يتَّخذ مستمليًا يساعدُه علىٰ التوضيح للنَّاس، وعلىٰ تفهيم النَّاس في حال كثرتهم، وينبغي أن يكون عاليًا، فقد كان أبو جمرة نصر بن عمران الضبعيُّ يقول: (كان ابنُ عبَّاس يُقْعِدُنِي عَلَىٰ سَرِيرِهِ)(٣)؛ يعني: يرتفع معه علىٰ مكانٍ حتَّىٰ يساعده علىٰ التبليغ وعلىٰ تسميع الناس وعلىٰ تفهيم الناس، وينبغي أن يكون ذلك المستملي من أهل التحصيل

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ٦٨ - ٧١ و١٠٣ - ١٠٦)، و«أدب الإملاء» (ص٤٩ و٥١ - ٥٢)، و«المقدمة» (ص٣٤٩ و٣٥٠ - ٣٥١)، و«التقريب» (ص٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٦ - ٥٧٧).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٤٩)، و«التقريب» (ص٨٠)، و«الاقتراح» (ص٣٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤ - ٢٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٤٤ - ٢٤٥)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٣).

(٣) رواه البخاري (٧٢٦٦).

والمعرفة، ومن أهل الفطنة ومن أهل الإتقان، لا يكون من أهل الغفلة، حتَّىٰ تحصل الفائدة المرجوَّة من وراء اتِّخاذه، وإذا كَثُر العددُ فإنَّه يتَّخذ عدَّةً مستمْلِينَ يساعدونه ويقومون بإعانته علىٰ تحقيق مهمَّته.

ومن الأمور الَّتي استحبَّها المحدِّثون أن يتَّخذ المحدِّث مجلسًا في الأسبوع للإملاء الذي يحضره الكثير من الطلبة والكثير من العامَّة، ويتَّخِذ يومًا معيَّنًا يخصِّصه لذلك، ويتَّخذ مستمليًا، وهو الَّذي يُساعده ويُعينه علىٰ الإبلاغ وعلىٰ التسميع وعلىٰ التفهيم وعلىٰ إفادة من يحتاج إلىٰ إفادة، من حيث إنَّه قد يخفىٰ عليه بعضُ الكلمات، فيحتاج إلىٰ المبلِّغ أو المستملي ليقوم بهذه المهمَّة، وكذلك أيضًا لِيستَنْصِت النَّاس عندما يحصل منهم لغطٌ مع كثرة المجلس ومع سعته، فيعمل علىٰ تهدِئَتهم وعلىٰ سكونهم، وعلىٰ أن لا يكون فيه شيء من الضوضاء حتَّىٰ يسمع الجميع، وحتَّىٰ يُفهِّم من يحتاج إلىٰ تفهيم، وينبغي أن يكون المستملي من أهل التحصيل ومن أهل الفطنة، حتَّىٰ يحصل المقصود من وراء الاستعانة به في هذه المهمَّة، كما جاء في قصَّة جلوس أبي جمرة مع ابن عبَّاس في حديث وفد عبد القيس الَّذي رواه البخاريُّ وغيرُه[١]، وقد قال الحافظ ابنُ حجر في شرح ذلك الحديث في «فتح الباري»[٢]: «وهو أصلٌ في اتِّخاذ المحدِّث المستملي»؛ يعني: صنيع ابن عبَّاس الَّذي كان يتَّخذ أبا جمرةَ ليُعينَه علىٰ ذلك، وقد قال له: (أَقِمْ عِنْدِي حَتَّىٰ أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي)، فطلب منه أن يتفرَّغ لهذه المهمة ويعطيه شيئًا من المال من أجل تفرغه لهذه المهمَّة وهي مساعدته.



(١) رواه البخاري (٥٣) وفي مواضع أخرىٰ، ومسلم (١٧).
(٢) (١/ ١٣٠).

٥٦٣ ـ وَبَعْدَهُ: بَسْمَلَ ثُمَّ يَحْمَدُ	مُصَلِّيًا، وَبَعْدَ ذَاكَ يُورِدُ
٥٦٤ ـ (مَا قُلْتَ؟) أَوْ (مَنْ قُلْتَ؟) مَعْ دُعَائِهِ	لَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي انْتِهَائِهِ
٥٦٥ ـ (حَدَّثَنَا) وَيُورِدُ الإِسْنَادَا	مُتَرْجِمًا شُيُوخَهُ الأَفْرَادَا
٥٦٦ ـ وَذِكْرُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِاللَّقَبِ	أَوْ حِرْفَةٍ: لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَعِبِ
٥٦٧ ـ وَارْوِ فِي الإِمْلَا عَنْ شُيُوخٍ عُدِّلُوا	عَنْ كُلِّ شَيْخٍ أَثَرٌ، وَيَجْعَلُ
٥٦٨ ـ أَرْجَحَهُمْ مُقَدَّمًا، وَحَرِّرِ	وَعَالِيًا قَصِيرَ مَتْنٍ اخْتَرِ
٥٦٩ ـ ثُمَّ أَبِنْ عُلُوَّهُ، وَصِحَّتَهْ	وَضَبْطَهُ، وَمُشْكِلًا، وَعِلَّتَهْ
٥٧٠ ـ وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ كَالصِّفَاتِ	وَرُخَصًا، مَعَ الْمُشَاجَرَاتِ
٥٧١ ـ وَالزُّهْدُ مَعْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ	أَوْلَىٰ فِي الإِمْلَاءِ بِالاتِّفَاقِ
٥٧٢ ـ وَاخْتِمْهُ بِالإِنْشَادِ وَالنَّوَادِرِ	وَمُتْقِنٌ خَرَّجَهُ لِلْقَاصِرِ
٥٧٣ ـ أَوْ حَافِظٍ بِمَا يُهِمُّ يُشْغَلُ	وَقَابِلِ الإِمْلَاءَ حِينَ يَكْمُلُ

الشرح

ثم قال السيوطيُّ:

٥٦٣ ـ وَبَعْدَهُ بَسْمَلَ، ثُمَّ يَحْمَدُ	مُصَلِّيًا، وَبَعْدَ ذَاكَ يُورِدُ:
٥٦٤ ـ (مَا قُلْتَ؟) أَوْ (مَنْ قُلْتَ؟)، مَعْ دُعَائِهِ	لَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي انْتِهَائِهِ:
٥٦٥ ـ (حَدَّثَنَا)، وَيُورِدُ الإِسْنَادَا	مُتَرْجِمًا شُيُوخَهُ الأَفْرَادَا

بعد أن أشار المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ اتِّخاذ المحدِّث المستمليَ والمهمَّة المرجوَّة من اتِّخاذه، ذَكَر بعد ذلك ما يفعله المستملي مع الشيخ عند بدء الحديث، فإنَّه بعد ذلك يُبسمل المستملي فيقول: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ثمَّ يُخاطب شيخه المحدِّث قائلًا له: **(ما قُلتَ؟)** أو **(مَن قُلتَ؟ رَحمَك الله!)** أو أيَّ دعاءٍ يدعو به له عندما يخاطبه، فيقول: رحمك الله! أو رضي الله عنك! أو جزاك الله خيرًا!

أو أحسنَ الله إليك! أو سدَّدَ الله خُطاك! أو غير ذلك من الدعاء الَّذي يُدعىٰ به للمحدِّث.

فقولُه: **(وَبَعْدَ ذَاكَ يُورِدُ)** يعني: أنَّ المستملي عندما يجلس أمام المُملِي ويطلب منه البدء بالإملاء، يُسمِّي اللهَ ﷻ ويُصلِّي ويُسلِّم علىٰ رسولِه ﷺ، ثمَّ بعد ذلك يقول: (ما قلتَ، أو: مَنْ قُلتَ؟ رَحِمَكَ اللهُ!)؛ يعني مقرونًا مع دعائه له.

وعبارةُ **(مَا قُلتَ؟)** ترجع إلىٰ الأحاديث والمتون؛ يعني: ما قلتَ من الأحاديث؟ وعبارةُ **(مَن قُلتَ؟)** ترجع للأسانيد، وهم رجالُ الإسناد أو الشيوخ الَّذين يحدِّث عنهم ويذكرهم ويذكر الأحاديث عنهم، بعد ذلك يبدأ المحدِّث بذكر الإسناد، فيقول: (حدَّثنا فلان، قال: حدَّثنا فلان، قال: حدَّثنا فلان) حتَّىٰ ينتهي الإسناد إلىٰ رسول الله ﷺ فيذكر المتن بعد ذلك، فمهمَّة الشيخ بعدما يحصل الاستفتاح بسؤاله والطلب منه بما قاله أو ما يذكره من الشيوخ الذين يروي عنهم أن يأتي بالمطلوب فيذكر الإسناد، وعندما يذكر الإسناد يذكر شيوخه مترجمًا لهم الترجمة المختصرة التي فيها تعريفٌ بهم وإيضاح لأحوالهم من غير إطالة، كلّ واحدٍ علىٰ حدَةٍ يُترجم له الترجمة المختصرة الَّتي تُعرِّف به والَّتي تميِّزُه عن غيره، ولا بأس بأن يُثنِيَ عليه ثناءً مختصرًا كأن يقول: (أمير المؤمنين) في حقِّ من هو أهلٌ لذلك، أو يقول: (الحافظ المتقن)، أو يقول: (المحدِّث)، أو يقول الشيء الَّذي هو أهلٌ له، أو يذكر المكان الذي حصل فيه اللِّقاء والرواية عنه كما جرت عادةُ بعض المحدِّثين في ذلك؛ لأنَّ هذا فيه دلالة علىٰ الضبط والإتقان، وفيه تحديد للمكان والزمان الذي حصل فيه السماع من الشيخ.

قال السّيوطيُّ:

٥٦٦ ـ وَذِكْرُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِاللَّقَبِ   أَوْ حِرْفَةٍ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَعِبِ

يعني: عندما يذكر شيخه يذكره بوصف، مثل ما جاء عن مسروق أنَّه قال: «**حَدَّثَتْنِي الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ، حَبِيبَةُ حَبِيبِ اللهِ الْمُبَرَّأَةُ فِي كِتَابِ اللهِ**»[1]، فيذكر شيئًا من صفاتها، وكذلك يقول بعضُ التابعين الَّذين رووا عن ابن عبَّاس:

---

(١) انظر: «مسند أحمد» (٢٦٠٤٤)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٨٥).

«حدَّثني البحرُ»[١]؛ لأنَّ ابن عبَّاس من أوصافه أن يقال له: البحر، ويقال له: الحبر، لكثرة علمه ولفهمه وإتقانه، ولكونه من أعرف الناس وأعلمهم بالتفسير، وقد قال السيوطيُّ في ذِكر السَّبعةِ المُكثرين من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ من الصَّحابة، عندما ذكر ابن عبَّاس سمَّاه البحر، **فقال**:

٦٦٢ ـ وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الأَثَرْ: أَبُو هُرَيْرَةَ يَلِيهِ ابْنُ عُمَرْ

٦٦٣ ـ وَأَنَسٌ وَالْبَحْرُ كَالْخُدْرِيِّ وَجَابِرٌ وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ

فابنُ عبَّاس يقال له: البحر؛ لسَعَة علمِه ولشُهرة إطلاق ذلك عليه، فإذن يذكر المحدِّث شيخه بشيءٍ من صفاته، أو يقول: حدَّثني أميرُ المؤمنين في الحديث فلان، إذا كان من الذين وُصفوا بأنَّهم أمراء المؤمنين في الحديث، كما كان يقال في حقِّ سفيان الثوري، فإنَّه كان يقول عنه تلميذُه: «حدَّثني أميرُ المؤمنين في الحديث سفيان الثوري»[٢]، أو يذكره بغير ذلك من الصفات الَّتي يوصف بها المحدِّث.

فإذا كان الشيخ مشهورًا بلقبٍ فلا بأس أن يذكره بذلك اللَّقب، ما لم يكن القصدُ هو العيب، وإنَّما القصدُ هو التعريفُ والتوضيحُ والبيانُ، كأن يقول المحدِّث: (محمد بن جعفر غُنْدَر)؛ لأنَّ غندرًا لقبٌ لمحمَّد بن جعفر، أو يقول مثلًا: (سليمان الأعمش)، أو يقول: (الأعمش) فقط؛ لأنَّ هذا لقبٌ جاء عن وصف، وكذلك (الأعرج)، أو يكون عن حرفةٍ ومهنةٍ مثل: (أبو صالح السمَّان أو الزيَّات)؛ لأنَّه كان يبيع الزَّيت ويبيع السَّمن، فيقال له: (السمَّان) ويقال له: (الزيَّات)، فهذا وصف بحرفة، أو نسبتُه إلىٰ حرفة ومهنة وعمل معروف به.
وقولُه: (**إِنْ لَمْ يَعِبِ**) يعني: إذا لم يكن مقصود المتكلِّم من ذِكر هذا اللَّقب أو ذِكر هذا الوصف، العيبَ، فعند ذلك لا يجوز، أمَّا إذا كان المقصود ذِكرَه بما هو معروفٌ به حتَّىٰ يتميَّز عن غيره، وحتَّىٰ يعرفه مَن يسمع ذلك، فإنَّه لا بأس به[٣].

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٨٥).
(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٨٦).
(٣) انظر: «الجامع» (٢/ ٦٥ ـ ٨٧)، و«أدب الإملاء» (ص٤٩ ـ ٥٤)، و«المقدمة» (ص٣٤٩ ـ ٣٥٢)، =

ومن المعلوم أنَّ التلميذ عندما يذكر شيخه يمكن أن يذكره بما يريد مع الاختصار؛ لأنَّ هذا كلامه، لكن إذا ذكر التلميذُ شيخه بلفظٍ، فإنَّ مَن دونه لا يتعدَّاه ولا يزيد عليه، وإذا أراد أن يزيد فإنَّه يأتي بكلمةٍ: (هو)، أو يأتي بكلمة: (يعني)، أو غير ذلك من العبارات، كما هو مثبت في أسانيد الحديث كثيرًا، يأتي الراوي فيقول: (حدَّثنا فلان هو ابنُ فلان)، أو (يعني: ابنَ فلان)؛ لأنَّ هذه الزيادة ليست من التلميذ، وإنَّما هي ممَّن دون التلميذ، أمَّا التلميذُ فإنَّه لا يحتاج إلىٰ أن يقول: (هو فلان)، وإنَّما يأتي بوصف شيخه كما يريد، وقد يذكر سطرًا كاملًا كلَّه في ذِكر شيخه والثناء عليه، وذِكر نسبه والإطالة في نسبه، وذِكر بلده وذِكر قبيلته، وذِكر لقبه، أو مهنته، أو حرفته، أو ما إلىٰ ذلك من الأشياء الَّتي يتميَّز بها الشخص، فالتلميذُ يصف شيخه ويُترجم له بما يريد لكن مع الاختصار، فيُعرِّف به تعريفًا بأن يُثني عليه ويذكر نسبه أو يذكر ما يُعرف به وما يتميَّز به، وإذا كان مشهورًا بلقبٍ فإنَّه لا بأس أن يأتي باللَّقب إذا كان مشهورًا به، كما كان الأعمش والأعرج وغيرهم مشهورين بذلك، فسواء كان ذلك اللقب الَّذي يتميَّز به جاء عن طريق إطلاق لقب عليه أو وصفٍ خلقي كالأعمش، أو يرجع إلىٰ حرفةٍ أو عملٍ يُعرَف به، مثل ما يقال: الزيَّات والسمَّان والبزَّاز، وغير ذلك من الحرف والمِهَن الَّتي يُعرَف بها الأشخاص، والَّتي تُضاف إليهم علىٰ سبيل التعريف بهم، وإذا كان اللَّقب مشتهرًا به المحدِّث ومعروفًا به فيُذكَر به ولو كان مذمومًا ما لم يقصد العيب، إذا كان المقصود منه هو التوضيح والبيان، لا اللمز والعيب والقدح، فكونُه يذكر اللَّقب من أجل القدح هذا لا يجوز، أمَّا إذا كان يذكره من أجل التعريف به ومن أجل تمييزه ولكونه مشهورًا بذلك؛ فإنَّه لا بأس بهذا، ومن العلماء من قال: إنَّه لا يُوصف به إلَّا إذا كان لا يُعرَفُ عنه أنَّه يكرهه، أمَّا إذا كان يكرهه فإنَّه لا يُعرَّف به، لكن المشهور عن العلماء أنَّهم يُطلقون اللَّقب أو الوصف علىٰ مَن عُرف بذلك؛ لأنَّ المقصود هو التعريف، وليس المقصود القدح، وقد كان بعضُ العلماء يذكر الشيء الذي اشتهر به الراوي مع كراهته له

= و«التقريب» (ص٨٠ ـ ٨١)، و«الاقتراح» (ص٣٧ ـ ٣٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦ ـ ٣٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٤٨ ـ ٢٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٩).

مثل: ابن عُليَّة، فإنَّه كان يُنسب إلىٰ أمِّه، وكان يكره أن يُقال له: ابنُ عُليَّة[1]، فكان بعض العلماء يذكره بذلك لأنَّه مشهور به، ومنهم من كان يأتي بما يُشعر بالتعريف به مع الإشارة إلىٰ كونه يكره ذلك، كما جاء عن الشافعيِّ أنَّه كان يقول: إسماعيل بنُ إبراهيم الذي يقال له: ابن عليَّة[2]؛ يعني: أن الناس يقولون له هذا وهو مشتهرٌ به.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٦٧ ـ وَارْوِ فِي الإمْلَا عَنْ شُيُوخٍ عُدِّلُوا عَنْ كُلِّ شَيْخٍ أَثَرٌ، وَيَجْعَلُ

٥٦٨ ـ أَرْجَحَهُمْ مُقَدَّمًا، وَحَرِّرِ وَعَالِيًا قَصِيرَ مَتْنٍ اخْتَرِ

هذا ما يتعلَّق باختيار الشَّيخ للأحاديث والآثار والشيوخ الَّذين يذكر أحاديثهم والآثار التي جاءت عنهم في مجلس الإملاء، فإنَّه يختار الشيوخ الثقات الذين عُدِّلوا، ولا يتَّجه إلىٰ الرواية عمَّن هم ضعافٌ، ويختار عن كلِّ شيخ منهم حديثًا أو أثرًا، ولا يُكثر من ذِكر الأحاديث عن شيخ واحد، وإنَّما يروي عن كلِّ راوٍ ثقة وعن كلِّ شيخ معدَّل حديثًا واحدًا؛ حتَّىٰ تكثر الأحاديث، ويتعدَّد الشيوخ.

وعندما يشرع في الرواية عن الشُّيوخ يبدأ بمن يكون أرجحَ، وإن كانوا كلّهم من أهل الثقة ومن أهل العدالة، إلَّا أنَّه يُقدِّم مَن يكون أرجح منهم ومن يكون متميِّزًا علىٰ غيره، هذه هي الطريقة الَّتي كانوا يسلكونها ويُرشدون إليها، وهي أنَّه لا يُروىٰ إلَّا عن معدَّلين، عن كل واحد منهم حديث واحد، ابتداءً بالأرجح فالأرجح.

وكذلك يختار المحدِّث أحاديث متونها قصيرة، حتَّىٰ يسهل حفظُها ويمكن استيعابُها؛ لأنَّ مجالس الإملاء يحضرها الخاصَّة والعامَّة، ويحضرها الطُّلَّابُ النَّابهون وغيرُهم.

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ـ رواية عبد الله ـ (٢/ ٣٧٢)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ١٩٨)، و«المقدمة» (ص٣٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٠٨)، و«نزهة النظر» (ص١٧٦).

(٢) انظر: «نزهة النظر» (ص١٧٦).

والحاصل: أنَّ ممَّا يفعله المحدِّثُ في مجلس الإملاء هو أن يختار شيوخًا معدَّلين، ويروي عن كلِّ واحدٍ منهم حديثًا، لا يجمع أحاديث عن شيخ واحد ويكون الكلام كلُّه في شيخ واحد؛ لأنَّ ذِكر الشيوخ المتعدِّدين فيه تنويعٌ، وفيه ذِكرُ أشخاص متعدِّدين وفيه ذِكرُ صفاتهم وذِكرُ ما يتميَّزون به، فيكون في ذلك فوائد عامَّة، بدلًا من فائدة خاصَّة، وهي الحديث عن شخص واحد، ثمَّ عندما يذكر هؤلاء الشيوخ المعدَّلين يُقدِّم أرجحَهم وأفضلَهم وأعلمَهم، ومن يكون متميِّزًا علىٰ غيره يُبدَأُ به وهكذا، ولا يُبدأ بأنزلهم ومفضولهم والمرجوح منهم، وإن كانوا كلُّهم راجحين، إلَّا أنَّ بعضهم أرجحُ من بعض وبعضَهم أقدرُ من بعض وأفضلُ من بعض وأعلمُ من بعض وأحسنُ من بعض، وأن يكون المتنُ قصيرًا حتَّىٰ يُفهَم؛ لأنَّ هذه مجالس عامَّةٌ يحضرها العامِّيُّ وغيرُ العامِّيِّ.

أيضًا يختار الأسانيد الَّتي فيها علوٌّ؛ لأنَّ الأسانيد الَّتي فيها علوٌّ مقدَّمة علىٰ غيرها، لكن ليس العالي دائمًا وأبدًا يكون الأرجح، فقد يكون النَّازل أرجحَ من العالي، فإنَّه إذا كان العالي في بعض رجاله كلام يؤثِّر، والنَّازل رجاله ثقات في القمَّة من العدالة والثقة، فإنَّ النازل حينئذ يكون أرجح من العالي، لكن إذا اجتمع في العالي علوُّ الإسناد وقِصرُ الطريق بين المحدِّث وبين رسول الله ﷺ مع الإتقان والضبط، فقد جَمَع بين الحُسْنَيين، لكن إذا كان الإسنادُ النازل فيه مزيَّة لا توجد في العالي كأن يكون رجاله أحفظ وأتقن؛ فإنَّ النازل يكون عند ذلك أرغب فيه وأفضل من العالي[١]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٦٩ - ثُمَّ أَبِنْ عُلُوَّهُ، وَصِحَّتَهْ وَضَبْطَهُ، وَمُشْكِلًا، وَعِلَّتَهْ

٥٧٠ - وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ كَالصِّفَاتِ وَرُخَصًا، مَعَ الْمُشَاجَرَاتِ

٥٧١ - وَالزُّهْدُ مَعَ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ أَوْلَىٰ فِي الإِمْلَاءِ بِالِاتِّفَاقِ

وقَولُهُ: (ثُمَّ أَبِنْ عُلُوَّهُ وَصِحَّتَهْ...إلخ) يعني: عندما يروي المُمْلِي والمحدِّث

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ٨٧ - ٩٦)، و«أدب الإملاء» (ص٥٤ - ٥٩)، و«المقدمة» (ص٣٥١)، و«التقريب» (ص٨١)، و«الاقتراح» (ص٣٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢ - ٣٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٦٣ - ٢٦٤)، و«التدريب» (٢/ ٥٧٩ - ٥٨٠).

تلك الأحاديث بأسانيدها ومتونها يُبيِّن درجتها ويذكر صحَّتها أو حسنها، ويُبيِّن كذلك ضبط الحديث وبيان مشكله، إذا كان اللَّفظ يحتاج إلىٰ ضبط بأن يقول: هو علىٰ وزن كذا، أو يقول: هو بضمِّ كذا وبكسر كذا، وهذا حتَّىٰ يُعرَف؛ لأنَّه لو لم يُذكر ضبطه فإنَّه قد يلتبس بأن يُقرأ علىٰ صيغةٍ أخرىٰ، لا سيَّما إذا كان في الأسماء، فإنَّ المشكل في الأسماء بيانُه أوكد؛ لأنَّ الأسماء لا مجال لمعرفتها إلَّا عن طريق الضَّبط، بخلاف غيره من الكلام فإنَّه يمكن فهمُه بالسِّباق واللحاق وبدلالة اللَّفظ وما يُشعر به اللَّفظ، لكن الأعلام والأسماء لا ينفع فيها إلَّا الضبطُ وبيان هيئتها علىٰ ما هي عليه؛ لأنَّها لا ترجع إلىٰ معرفة السباق واللحاق وما تقدَّم وما تأخَّر، ولا يُرجع فيها إلىٰ اللُّغة وإلىٰ فهم عن طريق اللغة؛ لأنَّ الأعلام قاعدتها أن تُضبط علىٰ ما جاءت وسُمعت، فلا بدَّ من معرفتها علىٰ ما هي عليه، فضبطُ المُشكل وخاصَّة في الأعلام هذا من الأمور المهمَّة، وكذلك يُبيَّن علَّته إذا كان له علَّة.

وقولُه: (وَالزُّهْدُ مَعْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ/ أَوْلَىٰ فِي الِامْلَاءِ بِالِاتِّفَاقِ) يعني: أنَّ موضوع مجالس الإملاء الزهد ومكارم الأخلاق، وأمَّا الأمور الَّتي فيها رخصٌ، والَّتي يقع فيها تساهلٌ من بعض الناس ممَّن يتتبَّعون الرُّخَص ويبحثون عن الأمور الَّتي تميل إليها النُّفوس وتشتهيها، وتكون النفوس عليها أحرص وإليها أسبق، لاسيَّما النفوس الأمَّارة بالسوء، فإنَّ هذه الأمور تجتنب؛ لأنَّ النار حُفَّت بالشهوات، فإذا كان ذِكر ذلك الذي فيه ترخُّص وفيه استسهال لبعض الناس كما ذكرتُ مثل قضيَّة تغطية الوجه، وكون بعض النَّاس قال: إنَّه مستحبٌّ، وإذا عَلِم به بعضُ النَّاس الَّذي يبحثون عن الشيء الذي فيه تساهلٌ فإنَّهم يقولون: هذا قال به بعضُ العلماء، ونأخذ بفتوىٰ هذا المُفتي؛ لأنَّ النفوس مالت إليها، فمثلُ هذا الأمر يُجتنَب ويُبتعَد عنه، ويُبيَّن ما فيه الاحتياط وفيه السلامة، وهو الَّذي تقتضيه النصوص، وهو وجوب ستر الوجه.

وكذلك المشاجرات التي جرت بين الصحابة وما إلىٰ ذلك يُبتعد عنها، وإذا ذُكر ما جرىٰ بينهم فيُذكَر علىٰ أساس دون التفاصيل، بل علىٰ سبيل الإجمال، وعلىٰ وجهٍ يُبيَّن فيه أنَّ كلَّ ما جرىٰ بينهم هُم فيه مجتهدون؛ إمَّا مجتهدون

مُصيبون ولهم أجران، وإمَّا مجتهدون مخطئون ولهم أجرٌ واحد علىٰ اجتهادهم، وخطؤهم مغفور، وقد جاء في الحديث أن الرَّسول ﷺ كان يومًا علىٰ المنبر والحسن بن عليٍّ علىٰ جنبه وكان طفلًا صغيرًا، فكان رسول الله ﷺ ينظر إليه مرَّةً وإلىٰ النَّاس مرَّةً، ويقول: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ**»[1]، وكان سفيان بنُ عُيينة رَحِمَهُ اللهُ يقول: إنَّ كلمة (من المسلمين) تُعجبنا جدًّا[2]؛ يعني: كون الرسول ﷺ قال عن هاتين الطائفتين إنَّهما من المسلمين وأنَّهما مسلمتان، هذه كلمة تعجبنا جدًّا؛ لأنَّ فيه وصف الطائفتين بأنَّهما من المسلمين، فإذن لا يكون في النفوس حقدٌ عليها، ولا يقع في النفوس شيءٌ عليها، وإنَّما تكون المحبَّة والاحترام للجميع، وهم غير معصومين، فيجري بينهم ما يجري من اختلاف وجهات النظر، لكن كلٌّ منهم ما أراد إلَّا الحقَّ، ومن أراد الحقَّ واجتهد في تحصيله وأصابه حصَّل أجرين أجرًا علىٰ اجتهاده وأجرًا علىٰ إصابته، ومَن طلب الحقَّ وكان مُخطئًا فيه فإنَّه مأجور علىٰ طلب الحقِّ واجتهاده في تحصيله، وما حصل منه من عدم توفيقه للحقِّ فإنَّه معذور، والله تعالىٰ يغفر له خطأه، هذا هو اللَّائق في حقِّهم أن يُذكر علىٰ سبيل الإجمال ما يليق بهم[3].

الحاصل: أنَّه عندما يذكر المُملِي الأحاديث بأسانيد يختارها من حيث الثبوت، ومتون يختارها من حيث القصر، ومن حيث الموضوع؛ وهي أن تكون في الزهد، وفي مكارم الأخلاق، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الأمور الَّتي يستفيد منها الخاصَّة والعامَّة؛ لأنَّ مجالس الإملاء يحضرها الخاصَّة والعامَّة، فيُختار لهم ما يناسبهم، وما يسهُل عليهم حفظُه، وما يسهُل عليهم فهمُه واستيعابُه، ويُتجنَّب ما يُشكل عليهم، وما يكون فيه مضرَّةٌ عليهم، وما قد يفهمونه فهمًا خطأً، من ذلك ما يتعلَّق بالصِّفات التي لا يفهم معانيها كلُّ أحدٍ، ولا

---

(١) رواه البخاري (٢٧٠٤)، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص٤٤٦).

(٣) انظر: «الجامع» (٢/ ١٠٠ ـ ١٢٠)، و«أدب الإملاء» (ص٥٩ ـ ٦٥)، و«المقدمة» (ص٣٥٢)، و«التقريب» (ص٨١)، و«الاقتراح» (ص٣٨ ـ ٣٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤ ـ ٣٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٩)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٠ ـ ٥٨١).

يُناسب أن تُدرَّس لكلِّ أَحَدٍ وأن تُذكرَ عند كلِّ أَحَدٍ؛ لأنَّ مسائل الصفات والكلام فيها وكلام أهل العلم الَّذي فيه دقَّةٌ وفيه خفاء ولا يعرفه إلا طلبة العلم؛ فإنَّ هذا لا يُذكَر للعوامِّ ولا يُسرَد علىٰ العوامِّ وهم لا يفهمون ذلك، ولا يفهمون الكلام الذي يقال حولها، وإنَّما تكون العناية بالأمور الَّتي يستفيد منها الخاصَّة والعامَّة، كالزهد ومكارم الأخلاق، وبيان أحوال الموت وأحوال الجنَّة والنَّار، وما إلىٰ ذلك من الأمور التي هي ترغيب وترهيب وتخويف وتحذير؛ حتَّىٰ يستفيد من ذلك الجميع.

وكذلك يُبتعَد عن ذكر الرُّخَص الَّتي قد يتذرَّع بها بعضُ النَّاس وبعضُ الجهلة، وما قد يغترُّ به بعض الناس، مثل ذِكر أحاديث الوعد دون ذِكر أحاديث الوعيد، وكون بعض النَّاس قد يفهمونها علىٰ أساس أنَّ مَن حصل منه ذلك العمل الموعود عليه بالأجر، فإنَّه يحصل علىٰ ذلك الأجر ولو حصل منه ما حصل من الذنوب والمعاصي، أو يكون فيه اتِّكالٌ علىٰ تلك المعاني الَّتي جاءت في تلك الأحاديث، فإنَّ من النَّاس مَن يغترُّ ويتضرَّر بذلك، وقد جاء في أحاديث أنَّ الرسول ﷺ كان يذكر تلك الأحاديث، ثمَّ يراجعه أصحابُه في ذلك، فيُشير إلىٰ أنَّه لا يُذكر ذلك لكلِّ أحدٍ، ولهذا جاء في حديث معاذ رضي الله عنه الَّذي فيه بيانُ حقِّ الله علىٰ العباد وحقِّ العباد علىٰ الله، أنَّه قال له: **يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا»**[(١)]، فأخبر بذلك معاذ عند موته تأثُّمًا[(٢)]؛ يعني: تحرُّجًا من الإثم؛ يعني: من كونه يكتُم شيئًا سمعه من رسول الله ﷺ، لكن إذا ذُكر شيءٌ من ذلك عند مَن قد يحصل عليه ضررٌ في ذلك فيُذكر معه الوعد والوعيد، ولا يذكر الوعد فقط ويغفل جانب الوعيد، ولا يذكر جانب الوعيد ويغفل جانب الوعد، وإنَّما يذكر هذا وهذا حتَّىٰ يكون الإنسان خائفًا راجيًا، كما قال بعضُ السلف: إنَّ الوعد والوعيد والخوف والرجاء علىٰ الإنسان أن يستشعرهما جميعًا، وأن يكون في سيره إلىٰ الله عز وجل جامعًا للخوف

---

(١) رواه البخاري (١٢٩)، ومسلم (٣٠).

(٢) رواه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).

والرجاء[١]، فلا يكون راجيًا فقط فيأمنَ مكرَ الله، ولا يكون خائفًا فقط فيقنطَ من رحمة الله، وإنَّما يكون خائفًا راجيًا، كما قال بعضُ السلف: إنَّ الخوف والرجاء للمسلم كالجناحين للطائر، فهو لا يستقيم للطائر سهولة الطيران ويُسره إلَّا بسلامة الجناحَين، وإذا اختلَّ أحد الجناحَين اختلَّ طيران الطائر[٢]، فلا يُغلِّب جانب الرَّجاء، ولا يُغلِّب جانب الخوف، بحيث أنَّ هذا يؤدِّي إلىٰ الأمن، وهذا يؤدِّي إلىٰ القنوط مِن رحمة الله ﷻ، وقالوا: عند الموت يُغلِّب جانب الرَّجاء، لكن في حال الصِّحة والعافية لا يغلِّب هذا الجانب؛ لأنَّ ذلك قد يؤدِّي به إلىٰ الأمن من مَكر الله ﷻ وإلىٰ الكسل في فعل الطاعات، ويعتمد علىٰ ما جاء من الوعد وما جاء من الترغيب كما يأتي في بعض الأحاديث، ومن ذلك ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ قال: «كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا، وَفَزِعْنَا، فَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ أَتَيْتُ حَائِطًا لِلأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ، فَدُرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ بَابًا؟ فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بِئْرٍ خَارِجَةٍ - وَالرَّبِيعُ الْجَدْوَلُ - فَاحْتَفَزْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: **«أَبُو هُرَيْرَةَ؟»** فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«مَا شَأْنُكَ؟»** قُلْتُ: كُنْتَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، فَقُمْتَ فَأَبْطَأْتَ عَلَيْنَا، فَخَشِينَا أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَنَا، فَفَزِعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ، فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فقال: **«يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»** وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ، قَالَ: **«اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ»**؛ يعني: ليُبيِّن أنَّه رآه، وأنَّه كان من عنده، وأنَّ الرسول ﷺ الَّذي كانوا يخافون عليه هو في عافية وفي سلامة، وأنَّه ما حصل له شيءٌ يسوؤه، قال: **«فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»**، قال

---

(١) انظر: «المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (١/ ١٤٧)، و«مدارج السالكين» لابن القيم (٢/ ١٨٨).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٢/ ١٨٨)، و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٣٣٠).

أبو هريرة: فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَعَثَنِي بِهِمَا مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ، فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ فَخَرَرْتُ لِاسْتِي، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، فَإِذَا هُوَ عَلَىٰ أَثَرِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**» قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثْتَنِي بِهِ، فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لِاسْتِي، قَالَ: ارْجِعْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عُمَرُ، مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا فَعَلْتَ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ، وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَخْشَىٰ أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ» يعني: يأخذون بأحاديث الوعد، ويغفلون عن العمل. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَخَلِّهِمْ**»[1]، فالمقصود أنَّ هناك أمورًا إذا ذُكرت لبعض النَّاس يغترُّ بها ويعتمد عليها، وقد يؤدِّي به ذلك إلىٰ التحلُّل من العبادات، والوقوع في المعاصي، اعتمادًا علىٰ ذلك الرَّجاء الذي يكون عن جهل وعدم علم، فيَجتنب المُملي ذِكرَ الرُّخص والأشياء الَّتي فيها محذور.

ومن ذلك أيضًا الكلامُ في مسألة خلاف العلماء في أنَّ تغطية الوجه ليس بواجب، وأنَّ من العلماء من يقول: مستحبٌّ، فإنَّه لا حاجة إلىٰ أن تعلم النساء بأنَّه مستحبٌّ وليس بواجب؛ لأنَّ هذا يؤدِّي بهنَّ إلىٰ التَّساهل في هذا الأمر، ومِن المعلوم أنَّ ستر الوجه للمرأة وإن كان مستحبًّا علىٰ قول بعض العلماء ـ والمعروف والواضح من حيث الأدلَّة أنَّه واجبٌ ـ إلَّا أنَّ إبعادَ النِّساء عن أن يقعن في أمر محذور، بسبب بيان أنَّ هذا الأمر فيه سعةٌ، وأنَّ بعض العلماء مَن قال إنَّه مستحبٌّ، وأنَّ المستحبَّ مَن فَعَله أُجِرَ، ومَن لم يفعله فإنَّه لا يُعاقب، إبعاد النِّساء عن هذا مطلوب، ومثل هذا لا يحتاج إلىٰ أن يبيَّن للنَّاس أنَّ من العلماء مَن قال: إنَّه مستحبٌّ؛ لأنَّ من النِّساء مَن تريد أن تبحث عن عالم يُفتيها بأنَّ هذا جائز، فتأخذ بهذه الرخصة التي هي عند مَن قال بهذا القول من الناس؛ لأنَّه

---

(١) رواه مسلم (٣١).

يوافق ما تشتهيه النفوس، فمثل هذا لا يُنبَّه عليه، ولا يُذكر للنِّساء أنَّ هذا مستحبٌّ، وإنَّما يقال: هذا واجب، ومِن المعلوم أنَّها إذا أخذت بما هو واجبٌ فهو خيرٌ لها، ولو علىٰ أنَّه مستحبٌّ أيضًا؛ فكونها تفعل المستحبَّ هو خيرٌ لها، فليُتجنَّب في الأمور العامَّة مثل هذه الأمور الَّتي فيها تساهلٌ وترخُّص، وفيها اعتمادُ بعض النَّاس علىٰ هذه الأمور؛ لِمَا قد يترتَّب علىٰ استسهالها مشقَّة كبيرةٌ، ويترتَّب عليها فساد عريض، كما هو المعلوم من تساهل كثيرٍ من النِّساء في كثير من الأقطار في الحجاب، حتَّىٰ أدَّىٰ الأمرُ إلىٰ ضياع في الأخلاق وإلىٰ ضياع الكرامة وإلىٰ ضياع العفَّة، كلُّها بسبب التهاون في ذلك، ولم يقف الأمر عند كون الوجه هو محلَّ خلاف، بل زاد الأمرُ إلىٰ التعرِّي وإلىٰ تجاوز الحدود في العُري الَّذي يستحيي الرِّجالُ أن يفعلوه في تلك البلاد، حيث ترىٰ الرجال يُسبِلون ويُغطُّون كعابهم، والنِّساءُ تُظهر أفخاذها وتُبدي صدورها ونحورها، وهذا انعكاسٌ في المفاهيم وانعكاس في التصوُّرات أن يكون الرَّجل يُسبل والمرأة تتعرَّىٰ وتُظهر مفاتنها للناس وكأنَّها في معرض أزياء!

وكذلك يُجتنَب ذكرُ المشاجرات؛ يعني الأمور الَّتي جرت بين الصحابة والخلاف الَّذي جرىٰ بينهم؛ فإن ذلك قد يُفضي إلىٰ أن يقع في أذهان بعض الناس شيء علىٰ الصحابة لقلَّة فهمهم، وإنَّما يُبتعد عن ما فيه ذِكرُ أصحاب رسولِ اللهِ ﷺ بما لا ينبغي، أو فيه ذِكرُ ما جرىٰ بينهم من المشاجرات، فقد يفهمه بعضُ النَّاس علىٰ غير حقيقته وعلىٰ غير واقعه، فيترتَّب علىٰ ذلك فتنةٌ، ويترتَّب علىٰ ذلك دخولُ شيءٍ في نفوس بعض الضعفاء وبعض الَّذين ليس عندهم علمٌ ومعرفةٌ علىٰ بعض الصحابة، وهذا أمرٌ خطيرٌ، ولا يسوغ للإنسان أن يتعرَّض لذلك، ولا أن يُعرِّض غيره لذلك، فيُجتنب في مجالس الإملاء العامَّة مثلُ هذه الأمور الَّتي يترتَّب عليها سوءُ أفهام، وقد جاء عن بعض الصحابة التحذيرُ من ذلك؛ فإن عليَّ بن أبي طالب قال: «**حدِّثوا النَّاس بما يعرفون، أتُحبُّون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه؟!**»[1]، وجاء عن ابن مسعودٍ: «**ما أنتَ بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لَا تبلُغُه عقولُهم إلَّا كان لبعضهم فتنة**»[2]، ومن هذا الباب ما جاء عن بعض السلف

---

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١١).

أَنَّهم كانوا يكرهون أن يُسمعوا الحَجَّاج الأحاديثَ الَّتي وردت في العُرنيِّين وما جرىٰ لهم من رسول الله ﷺ مِن سَمْل أعينهم وقطع أيديهم وأرجلهم وإلقائهم في الحَرَّة حتَّىٰ ماتوا عطشًا؛ لأنَّهم مَثَّلوا، فمُثِّل بهم[1]، لكن إذا سمعه بعضُ النَّاس الذين يستسهلون الظُّلم ويستسهلون الإيقاع بالناس قد يتَّخذ مثل ذلك عمدةً يعتمد عليه، ويقول: إنَّ هذا فيه مستند لِمَا أصنع، فكان بعضُ الصحابة يكرهون أن يُحدَّث بمثل هذه الأحاديث أو يُبلَّغ الحَجَّاج مثل هذه الأحاديث، الَّتي قد يُسيءُ الظَّنَّ في فهمها، فيعتمد عليها في إيذاء الناس وظلمهم.

المقصود أن المجالس العامَّة الَّتي تُتَّخذ للإملاء يُبتعَد فيها عن هذه الأمور الَّتي فيها ترخُّصٌ والَّتي فيها تهاوُنٌ، وكذلك الأمورُ الَّتي تتعلَّق بالوعد والوعيد، حيث يمكن أن يُعتمَد علىٰ جانب الوعد فقط من حيث الأمن، وعلىٰ جانب الوعيد فقط من حيث القنوط، وإنَّما يُذكرُ هذا وهذا، أو يُذكر الشيءُ الَّذي لا يترتَّب عليه مضرَّةٌ، ولا يترتَّب عليه سوءٌ لبعض النَّاس، وكذلك يجتنب ما حصل فإنَّ من عقائد أهل السُّنَّة والجماعة الكفَّ عمَّا شجر بينهم، وأن لا يُذكر ذلك، وإذا ذُكر في المجالس الخاصَّة فليُذكر علىٰ ما ينبغي، وكذلك إذا ذكر في المجالس العامَّة فيُذكر علىٰ ما ينبغي؛ يعني يُذكر ما جرىٰ بينهم علىٰ سبيل الإجمال؛ يعني: أنَّه جرىٰ بينهم خلافٌ وجرىٰ بينهم نزاع، وهم غيرُ معصومين، وهم مجتهدون، والمجتهد المُصيب له أجران، والمجتهد المخطئُ له أجرٌ واحد، وخطؤه مغفورٌ، وكلُّهم وعدهم اللهُ الحسنىٰ، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، فإذا ذُكر ذلك فليُذكر علىٰ سبيل بيان الحقِّ وعلىٰ سبيل أنَّهم مجتهدون وأنَّهم بين الأجر والأجرين، وأنَّ كلًّا وعده الله الحسنىٰ كما جاء ذلك في القرآن العزيز، وأنَّ الواجب علىٰ كلِّ من جاء بعدهم أن يكون سليمَ القلب في حقِّهم، وأن يكون نظيفَ اللِّسان في حقِّهم، فيكون قلبُه مليئًا بمحبَّتهم، ولسانُه ذاكرًا لهم بما يليق بهم، مع البُعد عن أن يقع في قلبه شيءٌ من الغِلِّ لهم والحقد عليهم، وأن ينطلق لسانُه بما لا ينبغي، فإنَّ مَن فَعَل ذلك فإنَّه لا يؤذيهم،

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» الحديث (٥٦٨٥) مع شرحه في «فتح الباري» (١٠/ ١٤٣).

وإنَّما يؤذي نفسَه ويضرُّ نفسَه، ويسعىٰ في إضرار نفسه، وهو لا يضرُّهم شيئًا.

وكذلك الكلام في السياسات الَّتي يترتَّب عليها فتنٌ، ويترتَّب عليها خلافٌ وتنافرٌ في القلوب ومفاسد، يبتعد الإنسان عنها ولا يتحدَّث بها أمام العامَّة، أمَّا إذا كان المقصود بيانَ الحكم الشرعيِّ فمِن المعلوم أنَّ السياسات يجب أن تكون تابعةً لحُكم الشَّرع حيث يكون هناك حكم الشرع، أمَّا إذا لم يكن هناك نصٌّ فإنَّ الأمر في ذلك واسعٌ، لكن يُبتعَد عن الشيء الَّذي فيه مخالفةٌ لشيءٍ جاء عن رسول الله ﷺ، ومن المعلوم أنَّ الدِّين شاملٌ لكلِّ جوانب الحياة، لا فرق بين جانب السِّياسة، ولا جانب الأمور العامَّة والخاصَّة، كلُّ ذلك اشتمل عليه الدِّينُ، وكلُّ ذلك جاء بيانُه في الدِّين، ولكن لكلِّ مقامٍ مقالٌ.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٧٢ ـ وَاخْتِمْهُ بِالإِنْشَادِ وَالنَّوَادِرِ وَمُتْقِنٌ خَرَّجَهُ لِلْقَاصِرِ

٥٧٣ ـ أَوْ حَافِظٍ بِمَا يُهِمُّ يُشْغَلُ وَقَابِلِ الإِمْلَاءَ حِينَ يَكْمُلُ

يذكر المصنِّف أنَّهم يوردون أحيانًا في مجالس الإملاء بعض الأشعار المتعلِّقة بالموضوع المطروق ترويحًا علىٰ النُّفوس، وكذلك يذكرون بعض النَّوادر الَّتي فيها ترويح للنفس، فكانوا يفعلون ذلك لا سيَّما إذا كانت النُّكتة أو كان الشعر يتعلَّق بالموضوع المتكلَّم فيه، وذِكرُ شيءٍ يُضاف إلىٰ ما هي فيه من الجدِّ بشيءٍ فيه ترويحٌ، لكن مِن غير أن يكون فيه سوء، ومن غير أن يكون فيه مضرَّةٌ، وإنَّما يكون بذِكر الحكايات الطريفة اللَّطيفة الَّتي لها علاقةٌ بالموضوع الذي يتحدَّث فيه المحدِّث؛ للترويح عن النفوس، ولإذهاب المَلل عنها؛ لأنَّ بعض النُّفوس قد يحصل لها الملل، فإذا حصل لها شيء من هذا فإنَّ هذا يكون بقلَّة ويكون بندرة، ويقولون عنه أنَّه كالملح في الطعام؛ يعني: شيئًا يسيرًا يؤتىٰ به من غير أن يكون في ذلك إفراط، ومن غير أن يكون في ذلك إضاعة للوقت، ومِن غير أن يكون في ذلك ما يخالف المروءة[١].

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ١٢٩ ـ ١٣١)، و«أدب الإملاء» (ص٦٨ ـ ٧٢)، و«المقدمة» (ص٣٥٢)، و«التقريب» (ص٨١)، و«الاقتراح» (ص٣٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٦ ـ ٣٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، و«التدريب» (٢/ ٥٨١).

وإذا كان الشَّيخ الذي يتَّخذ المجالس في الإملاء عنده ما يشغله من التخريج ومن الكتابة والتَّحرير، فإنَّه يستعين ببعض الطُّلَّاب النابهين ومن له عنايةٌ وإتقانٌ، يستعين به علىٰ ذلك من أجل أن يُحرِّر له ذلك الشيء، ومن أجل أن يجمع شتاتَه، ومن أجل أن يُبيِّن مخارجه، حتَّىٰ يكون عند التحديث علىٰ عِلم بها، وحتىٰ يتمكَّن السَّامعون من الاستفادة من جميع ما يتعلَّق بالموضوع، وكذلك إذا لم يكن عند الشيخ تمكُّنٌ من بعض الجوانب، فبعضُ تلاميذه أو بعضُ زملائه أو بعضُ إخوانه يساعده في هذه المهمَّة، بأن يتولَّىٰ ذلك ويحرِّر ذلك ويجمع ذلك له، وكذلك أيضًا عندما يفرغ من الإملاء فإنَّه يقابَل الإملاء؛ لأنَّ ذلك يكون أتمَّ ضبطًا وأعظم إتقانًا، وفيه الاطمئنان إلىٰ سلامة النَّصِّ؛ لأنَّه قد يحصل سقوطُ بعض الكلمات في حال الإملاء، والذي يكون مشغولًا بالكتابة قد تسقط له كلمةٌ وهو لا يشعر، والإنسان كما هو معلوم قد يقرأ مِن حفظه دون أن ينظر إلىٰ ذلك المكتوب وفي ذلك المكتوب خطأ، وقد يقرأه علىٰ الصَّواب وهو مكتوب بالخطأ لمعرفته بذلك في ذهنه ولكن الكتابة تكون خطأً، فإذا حصلت المقابلةُ مرَّةً أخرىٰ بعد حصول الإملاء في الأوَّل، فإن ذلك يترتَّب عليه الوضوحُ، ويحصل به الفائدة الكبيرة وهي الاطمئنان إلىٰ سلامة ذلك الَّذي كُتِب.

والمقصود أن يُعنىٰ المحدِّث بالتخريج، وأنَّه يمكنه الاستعانة بغيره، سواء كان عنده عدمُ تمكُّن، أو كان متمكِّنًا ولكنَّه مشغولٌ بأمور أخرىٰ كالإفتاء والتأليف وما إلىٰ ذلك، وبعدما ينتهي الإملاء تحصل المقابلة حتىٰ يكون الإنسان فيه علىٰ بيِّنةٍ[1].



(١) انظر: «الجامع» (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، و«أدب الإملاء» (ص٧٧ ـ ٧٩)، و«المقدمة» (ص٣٥٢)، و«التقريب» (ص٨١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٧ ـ ٣٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، و«التدريب» (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٢).



مسألةٌ

٥٧٤ ـ وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا؛ فَاخْتَصَّا ... بِـ (حَافِظٍ)، كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا

٥٧٥ ـ وَهْوَ الَّذِي إِلَيْهِ في التَّصْحِيحِ ... يُرْجَعُ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ

٥٧٦ ـ أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ مَا صَحَّ وَمَا ... يَدْرِي الأَسَانِيدَ وَمَا قَدْ وَهِمَا

٥٧٧ ـ فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُدْرَجَا ... وَمَا بِهِ الإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجَا

٥٧٨ ـ يَدْرِي اصْطِلَاحَ الْقَوْمِ، وَالتَّمَيُّزَا ... بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مَيَّزَا[1]

٥٧٩ ـ فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ، وَالطِّبَاقِ ... كَذَا الْخَطِيبُ حَدَّ لِلْإِطْلَاقِ

٥٨٠ ـ وَصَرَّحَ الْمِزِّيُّ: أَنْ يَكُونَ مَا ... يَفُوتُهُ أَقَلَّ مِمَّا عَلِمَا

٥٨١ ـ وَدُونَهُ (مُحَدِّثٌ) أَنْ تُبْصِرَهْ ... مِنْ ذَاكَ يَحْوِي جُمَلًا مُسْتَكْثَرَهْ

٥٨٢ ـ وَمَنْ عَلَىٰ سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدِ ... مُقْتَصِرٌ لَا عِلْمَ سِمْ بِـ (الْمُسْنِدِ)

٥٨٣ ـ وَبِـ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) لَقَّبُوا ... ذَوِي الْحَدِيثِ قِدَمًا ذَا مَنْقَبُ[2]

الشرح

لمَّا ذكر السيوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يتعلَّق بآداب المحدِّث عقَّبها بهذه الأبيات المتعلِّقة بألقاب المحدِّثين أو بالدرجات والميزات الَّتي تُطلق علىٰ بعض المحدِّثين مع تفاوُتٍ فيها.

فذكر أربع درجات هي: أميرُ المؤمنين في الحديث، ثمَّ يليها الحافظ، ثمَّ يليها المحدِّث، ثم يليه المسنِد، هذه أربعة أوصاف أو أربعةُ ألقاب تُطلَق علىٰ بعض المحدِّثين.

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (وَالتَّمْيِيزَا/ بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مِيزَا).

(٢) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (أَئِمَّةَ الحَدِيثِ قِدْمًا نَسَبُوا).

وأعلىٰ هذه الألقاب الوصفُ بأمير المؤمنين في الحديث أو التلقيب بأمير المؤمنين في الحديث؛ فإنَّ هذا لقبٌ رفيعٌ ومنزلةٌ عالية ووصفٌ عالٍ يُطلَق علىٰ قلَّة من المحدِّثين المتقدِّمين، الَّذين برَّزوا في هذا العلم، والَّذين تميَّزوا فيه علىٰ غيرهم، فصار لهم فيه منزلة خاصَّة.

وإذن فالَّذين وُصفوا بهذا ولُقِّبوا به أفذاذٌ قلَّة نُدُر ليسوا كثيرين، ومِن هؤلاء: سفيان بنُ سعيد الثوريُّ، وشعبةُ بنُ الحجَّاج، والبخاريُّ، وإسحاق بنُ راهويه، والدارقطنيُّ، فإنَّ هؤلاء ممَّن وُصفوا بهذا الوصف ولُقِّبوا بهذا اللَّقب، وهو لقَبٌ لا يظفر به كلُّ أحدٍ، وإنَّما يظفر به النَّادرُ من الرجال الذين تميَّزوا علىٰ غيرهم وصار لهم فيه منزلة رفيعة ومكانة عالية، هذا هو أعلىٰ الأوصاف وأكملها وأرفعها، ولهذا فإنَّ صيغ التعديل والتوثيق علىٰ درجات أعلاها الوصف بأمير المؤمنين.

ثم يلي هذا الوصف أو هذه المنزلة منزلةُ الحافظ، وهذا لقبٌ رفيعٌ لا يظفر به كلُّ أحدٍ، وقد حدَّه بعضُ العلماء، فحدَّه الخطيبُ البغداديُّ بحدٍّ شديد، وقال: «أن يكون عارفًا بسُنن رسولِ اللهِ ﷺ، بصيرًا مميِّزًا لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة علىٰ صحَّته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نَقَلَته، يعرف فرقَ ما بين قولهم: فلانٌ حجَّة، وفلانٌ ثقةٌ، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، وليِّن، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث، ويُميِّز الروايات بتغايُر العبارات نحو: عن فلان، وأن فلانًا، ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمَّىٰ صحابيًّا أو تابعيًّا، والحكم في قول الراوي: قال فلان، وعن فلان، وأنَّ ذلك غير مقبول من المدلِّسين دون إثبات السماع علىٰ اليقين. ويعرف اللَّفظة في الحديث تكون وهمًا، وما عداها صحيحًا، ويُميِّز الألفاظ الَّتي أُدرجت في المتون فصارت بعضَها لاتِّصالها بها، ويكون قد أنعَم النَّظر في حال الرواة، بمعاناة علم الحديث دون ما سواه؛ لأنَّه علمٌ لا يَعلَق إلَّا بمن وقَفَ نفسَه عليه ولم يَضُمَّ غيرَه من العلوم إليه»(١)؛ يعني: أنَّه يكون عارفًا بالجرح والتعديل، ويعرف أحوال الرواة، فحدُّ الخطيب البغدادي فيه ضيقٌ وفيه شدَّة.

---

(١) «الجامع» (٢/ ١٧٣).

وحدَّه أبو الحَجَّاج المِزِّيُّ المتوفَّىٰ سنة (٧٤٢هـ)[١] بأنَّه الذي يكون ما يفوته في علم الحديث وعلومه أقلُّ ممَّا يعلمه[٢]، فيكون الحكمُ للغالب، وهو أنَّه يوصف بأنَّه حافظٌ باعتبار الغلبة، وليس باعتبار الاستيعاب والإحاطة بالعلم وبالحديث وما يتعلَّق بالحديث، هذا هو التعريف أو الحدُّ الذي حدَّه به أبو الحجَّاج المزِّي.

ودون لقب الحافظ لقبُ (المحدِّث)، وهو المرتبة الثالثة، وقد ذَكَر تعريفه في النَّظم، وهو أنَّه يحفظ أو يحوي جملةً مستكثرةً من الأمور الَّتي اشتُرطت في الحافظ المتقدِّم، فالمحدِّث هو الذي يحفظ ويدري جملًا كثيرة من الحديث وما يتعلَّق بالحديث، هذا هو الَّذي يُطلق عليه لقبُ المحدِّث.

ودون المحدِّث من هو (مُسنِدٌ) (بكسر النون) اسمُ فاعل من أسنَدَ، وهو الذي تكون معلوماته مقصورةً علىٰ ما يُسنِدُه من الحديث، وما يُحصِّله بأسانيده عن شيوخه من الأحاديث الَّتي تتَّصل برسول الله ﷺ، فيقال له: (مُسنِد)؛ لأنَّه متقيِّد بما يُسنِدُه، ولا علم له بما اشتُرط في المحدِّث والحافظ، وإنَّما شأنُه أن يُعنىٰ بما يُسنده وما يرويه بالأسانيد عن شيوخه الَّتي تنتهي إلىٰ رسول الله ﷺ أو إلىٰ مَن دونه، هذا هو المسنِد.

فعندنا أربعة ألقاب هي: أمير المؤمنين في الحديث، ويليه الحافظ، ثم يليه المحدِّث، ثم يليه المسنِد[٣]

قال السيوطيُّ:

٥٧٤ ـ وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا؛ فَاخْتَصَّا بِـ (حَافِظٍ)، كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا

هكذا في النُّسخة الَّتي علَّق عليها الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ، وقد قوَّس أحمد

---

(١) وهو شيخٌ للذهبي وشيخٌ لابن كثير، بل هو صِهرٌ لابن كثير؛ لأنَّ الحافظ ابن كثير زوج ابنة أبي الحجَّاج المزِّي. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٩٣)، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر (١/ ٣٩).

(٢) انظر: «التدريب» (١/ ٣٧)، و«الجواهر والدرر» للسخاوي (١/ ٨١).

(٣) انظر: «النكت» (١/ ٢٦٨)، و«التدريب» (١/ ٢٩ ـ ٣٩)، و«الجواهر والدرر» (١/ ٦٨ ـ ٦٩ و٧٧ ـ ٨٤)، و«منهج ذوي الوطر» (ص٢٢٣ ـ ٢٢٦)، و«شرح الشيخ أحمد شاكر علىٰ الألفية» (ص٩٢ ـ ٩٣).

شاكر علىٰ هذه الأبيات كلِّها من أولها إلىٰ آخرها، وهذه علامةٌ لما زاده السيوطيُّ علىٰ العراقي في ألفيَّته، فكان عمل الشيخ أحمد شاكر عندما علَّق عليها أن حدَّد ما زاده السيوطيُّ علىٰ العراقيِّ بفتح أقواس علىٰ ما يكون عند السيوطيِّ وليس عند العراقيِّ، وقد عَمِل قوسين علىٰ هذه الأبيات كلِّها، تنبيهًا إلىٰ أنَّ هذا ممَّا زاده السيوطيُّ علىٰ العراقيِّ، وهي هذه الأبيات المشتملة علىٰ هذه الألقاب للمحدِّثين، والنُّسخة الَّتي عليها شرحُ الشيخ أحمد شاكر هكذا جاء لفظ البيت الأول منها[1]:

٥٧٤ ـ وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا، فَاخْتَصَّا بِـ (حَافِظٍ)، كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا

وأمَّا الَّتي شرح عليها الشيخ محفوظ التّرمسي في كتابه: (منهج ذوي النظر في شرح ألفية أهل الأثر)[2]، فإنَّه ذَكَر البيت بهذا اللَّفظ: (**وَذُو الحَدِيثِ وُصِفُوا فَخُصَّا / بِـ (حَافِظ)**)؛ يعني: أنَّ أهل الحديث وُصِفوا بأوصافٍ، فخُصَّ منهم الحافظُ بكذا، وهو الَّذي يحفظ كذا ويدري كذا، ثمَّ المحدِّث الذي تعريفُه كذا، ثمَّ المُسنِد الذي تعريفُه كذا، ثمَّ الَّذي وُصف بأنَّه أمير المؤمنين في الحديث.

ومعنىٰ البيت علىٰ النُّسخة الَّتي معنا: (وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا، فَاخْتَصَّا) يعني: أن صاحب الحديث ومَن له عنايةٌ بالحديث وصفَه المحدِّثون بصفاتٍ فاختصَّ المحدِّث بكذا وكذا، فعلىٰ ما في النُّسخة الَّتي شرحها أحمدُ شاكر أن ضمير الواو في **قوله**: (**وَصَفُوا**) يرجع إلىٰ المحدِّثين الواصفين؛ أي الَّذين وَصفوا بعضَ أهل الحديث بأوصافٍ، وأمَّا علىٰ ما عند محفوظ الترمسيِّ في (منهج ذوي النظر) فإنَّ **قولَه**: (**وذُو الحديثِ وُصِفُوا**)، فإن الضمير في (وُصِفوا) يرجع إلىٰ المحدِّثين الموصوفين، وليس إلىٰ الواصفين، ولا فرق بينهما في المحصّلة، لكن الفرق بين كون الفعل مبنيًّا للمعلوم وكونه مبنيًّا للمجهول، ففي أحدهما يرجع الضمير إلىٰ الواصفين، وفي الثاني يرجع إلىٰ الموصوفين.

والمقصود من هذا البيت: أنَّ المحدِّثين وَصَفوا المشتغلين بالحديث بصفاتٍ، فخصُّوا بلقبِ الحافظ كما نصَّ عليه الخطيب البغداديُّ بأنَّه هو الذي يحفظ الأحاديث، ويُرجَع إليه في التصحيح وفي التعديل والتجريح، وكذلك يُميِّز

---

(١) (ص٩١).

(٢) (ص٢٢٣).

بين الرُّواة الثقات والرواة الضعفاء، ويُميِّز بين ما يكون مُدرجًا وما يكون زائدًا وما يكون فيه علَّة، وهكذا، أي: أنَّه يُحيط بالعلم روايةً ودرايةً، هذا هو تعريفُ الخطيب البغدادي الذي أشار إليه السيوطيُّ في ألفيَّته:

٥٧٤ ـ وَذَا الْحَدِيثِ وَصَفُوا، فَاخْتَصَّا بِـ (حَافِظٍ)، كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا

ثمَّ قال:

٤٧٥ ـ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ يُرْجَعُ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ

يعني: أنَّه يُرجع إليه في معرفة الصحيح والحُكم علىٰ الأحاديث بالصِّحَّة، وكذلك بالنِّسبة للرُّواة في معرفة أحوالهم تعديلًا وتجريحًا وتفاوتهم في العدالة وتفاوتهم في الضعف، فكما أنَّهم درجاتٌ في الأوصاف الرفيعة والأوصاف المحمودة، فهم أيضًا دركاتٌ في الأوصاف السَّيِّئة؛ فبعضُهم أسوأ من بعض، وبعضهم أشدُّ سوءًا من بعض، ولهذا فألفاظُ التعديل علىٰ درجات، وألفاظُ التجريح علىٰ درجات.

قال:

٥٧٦ ـ أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ مَا صَحَّ وَمَا يَدْرِي الأَسَانِيدَ وَمَا قَدْ وَهِمَا

٥٧٧ ـ فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُدْرَجَا وَمَا بِهِ الإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجَا

فقولُه: (أَنْ يَحْفَظَ السُّنَّةَ) يعني: يحفظ سُنَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ ويستوعبها حفظًا، فيحفظها بالآلاف بل بمئات الآلاف، فإنَّه جاء عن بعضهم أنهم كانوا يحفظون بمئاتِ الألوف[1]، وهذا من توفيق الله ﷻ لهم ومن حفظه لسُنَّة نبيِّه ﷺ.

وقولُه: (يَدْرِي الأَسَانِيدَ) يعني: يحفظ أيضًا ما يدري به الأسانيد، **يعني:** يحفظ الاصطلاحات، ويعرف ما يُتمكَّن به من معرفة الأسانيد ومعرفة الرجال وأحوالهم، ويعرفهم ويُحيط بمعرفتهم ويعرف أحوالهم من الثقة والعدالة والضعف وغير ذلك من أحوالهم.

قولُه: (وَمَا قَدْ وَهِمَا/ فِيهِ الرُّوَاةُ زَائِدًا أَوْ مُدْرَجَا): (الرُّوَاةُ) فاعلُ **(وَهِمَا)** في آخر البيت السابق؛ يعني: يدري ما وهِم فيه الرُّواة؛ يعني: أوهامهم؛ لأنَّ

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤٠ ـ ٤٣).

الراوي يكون حافظًا ويكون عالِمًا، ولكن يحصل منه أوهامٌ، فالحافظ يعرف أوهام هؤلاء الرواة ويحصيها ويكون علىٰ عِلم بها، وكذلك ما يكون فيه من زيادات مُدرجة تحصل من الراوي، إمَّا علىٰ سبيل الخطأ، وإمَّا علىٰ سبيل التفسير، ثمَّ لا يُميَّز بينها وبين المتن فتتَّصل بالمتن، فيُظنُّ أنَّها من كلام الرسول ﷺ، وهي ليست من كلامه، فالحافظُ يعرف المُدرَج، وهو الذي يتَّصل بالحديث وليس من الحديث، بل هو ليس من كلام النَّبيِّ ﷺ، بل من كلام بعض الرواة يقوله تفسيرًا أو توضيحًا، فتُحذف تسميته، فيبقىٰ القول متَّصلًا بالقول، فيُظنُّ أن الجميع من حديث الرسول ﷺ مع أنَّ الواقع ليس كذلك، بل هو مُدرج أُضيف إليه؛ سواء كان ذلك في أوَّل الإسناد أو في وسط الإسناد أو في آخر الإسناد.

وقولُه: **(وَمَا بِهِ الإِعْلَالُ فِيهَا نَهَجَا)** يعني: وما أُعِلَّ منها وما سُلِك فيه مسلك الإعلال والتضعيف وأنَّ فيه علَّةً تدلُّ علىٰ ضعفه، ومن المعلوم أنَّ العلَّة تكون عامَّة وخاصَّة، **والعلَّة العامَّة**: كلُّ قَدحٍ في حديثٍ فإنَّه يقال له علَّةٌ، فيقال: أُعلَّ بالانقطاع، وأُعلَّ بالإدراج، وأُعلَّ بكذا؛ لأنَّ العلَّة تُطلَق إطلاقًا عامًّا، وأنواع الضعف كلُّها يقال لها علل باعتبار المعنىٰ العام.

وتُطلق إطلاقًا خاصًّا، وهي أن يكون الحديث إسناده من حيث الظاهر سليمًا متَّصلًا، ويكون فيه علَّة خفيَّة قادحةٌ تقدح في صحَّة الحديث.

قال السيوطيُّ:

٥٧٨ ـ يَدْرِي اصْطِلَاحَ الْقَوْمِ وَالتَّمَيُّزَا ... بَيْنَ مَرَاتِبِ الرِّجَالِ مَيِّزَا

٥٧٩ ـ فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ وَالطِّبَاقِ ... كَذَا الْخَطِيبُ حَدَّ لِلْإِطْلَاقِ

يعني: أنَّه يعرف مصطلحاتِ المحدِّثين ويكون علىٰ عِلم بها، ويُميِّز بين مراتب الرواة وأحوالهم وطبقاتهم، وتفاوتهم في الدرجة؛ وأنَّ الثِّقات بعضهم أرفع من بعض، وأنَّ الضعفاء بعضهم أضعف من بعض، كلُّ هذا يدريه ويُشترط أن يدريه مَن يُوصَف بأنَّه حافظٌ عند المحدِّثين.

وقولُه: **(مَيِّزَا/ فِي ثِقَةٍ وَالضَّعْفِ وَالطِّبَاقِ)** يعني: وكذلك يكون مُمَيِّزًا بين الرُّواة في الثقة والضَّعف والطِّباق؛ يعني: الكتابة، والمقصود أنَّه يُميِّز أحوال

الرواة من الثِّقة والضَّعف، وكذلك كتابتها وضبطُها والتمييز بينها، كلُّ هذا يدريه ذلك الَّذي وُصِف بأنَّه حافظٌ.

وبعدما ذكر السُّيوطيُّ هذه الأوصاف الكثيرة **فقال**: **(كَذَا الْخَطِيبُ حَدَّ لِلْإِطْلَاقِ)** يعني: لإطلاق لفظ الحافظ علىٰ بعض المحدِّثين، وقد ذكر السيوطيُّ أنَّ الخطيب البغداديَّ نصَّ علىٰ تحديد من يكون حافظًا في البداية والنهاية، في البيت الأوَّل لمَّا قال إنَّ أهل الحديث وُصفوا أوصافًا وأنَّه اختصَّ منها بلقب الحافظ بعضُهم، **قال**: **(كَذَا الْخَطِيبُ نَصَّا)**، ثمَّ بعدها في ختامها **قال**: **(كَذَا الْخَطِيبُ حَدَّ لِلْإِطْلَاقِ)** يعني: لإطلاق لقب المحدِّث علىٰ الشخص من المحدِّثين إذا توفَّرت فيه هذه الشروط المتقدِّمة.

والمقصود أنَّ الحافظ يكون حافظًا للسنَّة ويعرف الصَّحيح ومراتبه ويحفظ ما يدري به أحوال رواتها، ويعرف الضعيف، ويعرف أحوال الضعيف وتفاوت الأحاديث الضعيفة ما يكون موضوعًا، وما يكون واهيًا جدًّا، وما يكون ضعيفًا منجبرًا، وما يكون ضعيفًا غير منجبر ومراتب الرواة الضعفاء، كلُّ هذا من الأمور الَّتي إذا اجتمعت في صاحب الحديث علىٰ حدِّ الخطيب البغدادي يُوصف بأنَّه حافظ.

ثم لمَّا ذكر كلام الخطيب البغدادي وتعريفه للحافظ ذَكَر تعريف الحافظ أبي الحجَّاج يوسف المِزِّيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، **قال**:

٥٨٠ - وَصَرَّحَ الْمِزِّيُّ أَنْ يَكُونَ مَا ... يَفُوتُهُ أَقَلَّ مِمَّا عَلِمَا

يعني: أنَّه يكون ما يفوتُه في تلك العلوم الَّتي شرطها الخطيب البغدادي فيمن يوصف بأنه حافظ أقلَّ ممَّا عَلِمَه؛ يعني: أنَّ معلوماته في هذه المجالات وفي هذه الموضوعات الَّتي ذكرها الخطيب في شروط من يوصف بأنه حافظ، ما يفوته منها أقلُّ ممَّا يعلمه هذا هو تعريفُ المزِّيِّ؛ أنَّه يُعطَىٰ ذلك اللَّقبَ بالغلبة؛ لأنَّه حصل استيعابُه وحفظه لغالب ذلك، وليس لكلِّ ذلك.

ثمَّ قال:

٥٨١ - وَدُونَهُ (مُحَدِّثٌ) أَنْ تُبْصِرَهْ ... مِنْ ذَاكَ يَحْوِي جُمَلًا مُسْتَكْثَرَهْ

فقولُه: **(وَدُونَهُ)** أي: دون الحافظ **(مُحَدِّثٌ)** أي مَن يُوصَف ويُلقَّبُ بأنَّه

مُحدِّث، وهو الَّذي يحوي جُملًا مستكثَرَة ممَّا مرَّ ذِكرُه؛ سواء من ذلك ما يتعلَّق بالمتون أو الأسانيد والرجال. فالمحدِّث: هو الَّذي يحوي جُملًا مستكثرة من تلك الأمور التي مرَّت في تعريف الخطيب البغدادي، وهو دون لقب الحافظ.

ثمَّ ذَكَر (المسنِد) فقال:

٥٨٢ ـ وَمَنْ عَلَىٰ سَمَاعِهِ الْمُجَرَّدِ مُقْتَصِرٌ لا عِلْمَ سِمْ بِـ (الْمُسْنِدِ)

يعني أنَّه هو الَّذي يقتصر علىٰ سماعه الَّذي سمعه، ولا يشتغل فيما وراء ذلك، ولا يُعنىٰ بما زاد علىٰ ذلك من الشروط الَّتي ذُكِرت في الكلام المتقدِّم عند الخطيب البغدادي وعند أبي الحجَّاج المزِّي، فالمُسنِد يكون مقتصرًا علىٰ مسموعاته وعلىٰ مرويَّاته دون أن يُعنىٰ بها من حيثُ التوسُّعُ، ومن حيث العنايةُ بالرِّواية والدِّراية، فهذا يقال له: مُسنِد؛ لأنَّ عنايته فيما يُسنِده عن شيوخه فقط، وهو دون الحافظ ودون المحدِّث.

ثمَّ ذَكَر بعد ذلك في الختام ما هو أعلىٰ هذه الألقاب وما هو أرفعها، **فقال:**

٥٨٣ ـ وَبِـ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) لَقَّبُوا ذَوِي الْحَدِيثِ قِدَمًا ذَا مَنْقَبُ

فقولُه: (وَبِـ (أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) لَقَبُوا) يعني: بعض الحفَّاظ المتمكِّنين أُطلق عليهم لقبٌ رفيع عالٍ، وهو لقبُ أمير المؤمنين في الحديث، وهذا هو أعلىٰ الألقاب وأرفعُها؛ لأنَّه لا يظفر به إلَّا النَّوادر من الرجال، مثل: شعبة بن الحجَّاج، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، والدارقطني، وغيرهم من العلماء القلَّة الَّذين أُطلق عليهم هذا اللقب، وقد جَمَع الشيخ محمد بن حبيب الشنقيطي (ت ١٣٦٣هـ) ـ وهو من المعاصرين الذين تُوفُّوا منذ مدَّة ـ أسماء من وصفوا بذلك ونَظَمَهم في أبيات خاصَّة[١]، وليسوا بالكثرة، بل هم نوادر وقلَّة، ولا يَظفر به كلُّ أحد.

---

(١) في أرجوزة تقع في (٨٩) بيتًا، سمَّاها: (هَدِيَّة المغيث في أُمَراء المؤمنين في الحديث)، وهي مطبوعةٌ، يقول فيها (ص٢١ ـ ٣٠) ـ الطبعة الأولىٰ، دار البشائر الإسلامية ـ:

فَمَالِكٌ إِمَامُنَا الْمُقَدَّمُ وَشَيْخُهُ أَبُو الزِّنَادِ الْعَلَمُ

ثُمَّ إِمَامُ الْعَارِفِينَ الثَّوْرِي مَنْ زَانَهُ الزُّهْدُ كَزَيْنِ النُّورِ =

آدابُ طَالِبِ الحَدِيثِ

٥٨٤ - وَصَحِّحِ النِّيَّةَ، ثُمَّ اسْتَعْمِلِ ... مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ، ثُمَّ حَصِّلِ

٥٨٥ - مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ الْعَلِيِّ فَالْعَلِي ... ثُمَّ البِلَادَ ارْحَلْ وَلَا تَسَهَّلِ

٥٨٦ - فِي الْحَمْلِ، وَاعْمَلْ بِالَّذِي تَرْوِيهِ ... وَالشَّيْخَ بَجِّلْ، لَا تُطِلْ عَلَيْهِ

٥٨٧ - وَلَا يَعُوقَنْكَ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ ... وَالْكِبْرُ، وَابْذُلْ مَا تُفَادُ، وَاكْتُبِ

٥٨٨ - لِلْعَالِ وِالنَّازِلِ لِاسْتِبْصَارِ ... لَا كَثْرَةِ الشُّيُوخِ لِافْتِخَارِ

٥٨٩ - وَمَنْ يُفِدْكَ الْعِلْمَ لَا تُؤَخِّرِ ... بَلْ خُذْ، وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ فَانْظُرِ

= فَشُعْبَةُ المُحَقِّقُ الإِمَامُ ... مَنْ ازْدَهَتْ بِعِلْمِهِ الأَيَّامُ

كَذَاكَ إِسْحَاقُ الإِمَامُ الحَنْظَلِي ... ثُمَّ هِشَامُ الدَّسْتُوَائِيُّ العَلِي

وَابْنُ دُكَيْنِ الفَضْلُ الأَلْمَعِيُّ ... كَذَا ابْنُ يَحْيَىٰ الحَافِظُ الذُّهَلِيُّ

ثُمَّ البُخَارِيُّ الشَّهِيرُ الفَخْمُ ... وَالدَّارَقُطْنِيُّ الإِمَامُ الشَّهْمُ

ثُمَّ ابْنُ إِسْحَاقَ إِمَامُ السِّيرَهْ ... مَنْ كَانَ ذَا بَصِيرَةٍ مُنِيرَهْ

قَدْ قَالَ ذَاكَ الذَّهَبِيُّ فِي التَّذْكِرَهْ ... وَغَيْرُهُ إِذْ حَازَ تِلْكَ المَفْخَرَهْ

وَالوَاقِدِيُّ الشَّهْمُ ذُو البَصِيرَهْ ... مِنْهُمْ وَكَانَ مَاهِرًا فِي السِّيرَهْ

كَمَا لِذَاكَ الدَّرَاوَرْدِيُّ أَقَرْ ... كَمَا لَهُ العَيْنِيُّ تَصْرِيحًا ذَكَرْ

وَهَكَذَا حَمَّادُ نَجْلُ سَلَمَهْ ... فَابْنُ المُبَارَكِ، وَكَمْ مَنْ عَظَّمَهْ

وَالدَّرَاوُرْدِيُّ لِذَاكَ يَصْلُحُ ... قَدْ قَالَهُ مَعْنُ بْنُ عِيسَىٰ المُفْلِحُ

وَكَادَ مُسْلِمٌ بِهَذَا اللَّقَبِ ... يُدْعَىٰ كَمَا لِبَعْضِهِمْ وَمَا اجْتُبِي

وَنَجْلُ عَلَّانَ المُحَقِّقُ ذَكَرْ ... مِنْ أُمَرَاءِ المُؤْمِنِينَ ابْنَ حَجَرْ

قُلْتُ: وَلَا يَبْعُدُ فِي السُّيُوطِي ... ذَاكَ لِمَا حَازَ مِنَ الشُّرُوطِ

وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَلَىٰ صِفَهْ ... تُعْطِيهِ ذَا مَعْ وَرَعٍ وَمَعْرِفَهْ

وَابْنُ مَعِينٍ مِثْلُهُ فِيمَا سَلَفْ ... وَلَمْ أَجِدْ هَذَا لَهُمْ عَنِ السَّلَفْ

٥٩٠ ـ فَقَدْ رَوَوْا: (إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِ ... ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ)

٥٩١ ـ وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ ... وَإِنْ يَكُنْ لِلِانْتِخَابِ دَاعِ

٥٩٢ ـ فَلْيَنْتَخِبْ عَالِيَهُ وَمَا انْفَرَدْ ... وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنِ اسْتَعَدّ

٥٩٣ ـ وَعَلَّمُوا فِي الأَصْلِ لِلْمُقَابَلَةْ ... أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ فَعَادَ لَهْ[(١)]

الشرح

لمَّا فَرَغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذِكر الآداب المتعلِّقة بالمحدِّث وبيان ما عليه أن يفعله، انتقل بعد ذلك إلىٰ آداب طالب الحديث، وقد ذَكَر جُملة منها في هذه الأبيات.

فيقول في أوَّلها:

٥٨٤ ـ وَصَحِّحِ النِّيَّةَ، ثُمَّ اسْتَعْمِلِ ... مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ، ثُمَّ حَصِّلِ

يعني: أوَّل شيء يُقدِّمه طالبُ العلم هو تصحيحُ النِّيَّة وإخلاص القصد، وكونه يريد بطلبه للعلم أو طلبه الحديث وجهَ الله عَزَّ وَجَلَّ والآخرة، وكونه يعرف الحقَّ ليعمل به وليسير إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ علىٰ بصيرة في نفسه، وكذلك في إرشاده وتوجيهه لمن يمكنه إرشادُه وتوجيهُه، فيكون مُهتديًا في نفسه وساعيًا في هداية غيره، فهذا هو الأساسُ الَّذي هو أساسٌ لكلِّ عملٍ يُرجىٰ ثوابُه عند لله عَزَّ وَجَلَّ؛ أن يكون خالصًا لوجه الله، فالعمل المقبولُ عند الله ما كان خالصًا لوجهه ـ سبحانه وتعالىٰ ـ، ولهذا فإن من أهمِّ الآداب للمحدِّث والطالب، أن يكون كلٌّ منهما صحيح النِّيَّة حَسَنها، يقصد المحدِّث من تعليمه وطالبُ الحديث من تعلُّمه وجهَ الله عَزَّ وَجَلَّ والدارَ الآخرة، لا يكون الباعثُ علىٰ ذلك حظوظٌ دنيوية ومقاصدُ دنيوية؛ إمَّا تحصيل مال، أو تحصيل جاه، أو تحصيل منصب، أو أن يكون له الصدارة في المجالس أو أن يُشارَ إليه ويقال: هذا فلان بن فلان الذي شأنُه كذا ووصفُه كذا، وإنَّما يكون قصدُه والحافزُ له والدافعُ له علىٰ طلب العلم أن يَعرف الحقَّ، وأن يعرف الهُدىٰ ليسير إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ علىٰ بصيرةٍ وهُدًىٰ، وليَسعَىٰ في

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (فَعَادَلَهُ).

إرشاد غيره إلىٰ الخير وتوجيهه إلىٰ ما يعود عليه بالنَّفع، وهو الذي أرشد الله ﷻ إليه وبيَّنه في كتابه العزيز في آياتٍ كثيراتٍ، ومن ذلك في سورة العصر، قال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣﴾ [العصر: ١ ـ ٣]، فإنَّ هذه سورةٌ كريمةٌ من أقصر سور القرآن، وفيها الإقسام من الله ﷻ بالعصر علىٰ خسارة كلِّ إنسانٍ، وأنه لا يَسلم من ذلك الخسران إلَّا من اتَّصف بأربع صفات: الإيمان المبنيِّ علىٰ علم، ثمَّ العمل الصالح المبنيِّ علىٰ العلم النافع، ثمَّ تعدية النفع إلىٰ الغير بالتعاون علىٰ البرِّ والتقوىٰ، ثمَّ الصبر علىٰ ما يحصل للإنسان وما يناله في هذا السبيل، الذي هو طريق الأنبياء والرسل ومن سار علىٰ منوالهم، وهو أن يقوموا بتبليغ الحقِّ والهُدىٰ، ويصبروا علىٰ ما يحصل لهم من الأذىٰ في هذا السبيل، وهذا هو شأنُ أتباع الرُّسل؛ لا بدَّ من تَعَب، ولا بدَّ من نَصَب، ولا بدَّ أيضًا من الصبر في هذا السبيل، حتَّىٰ يكون الإنسانُ مستفيدًا في نفسه، مفيدًا لغيره، صابرًا علىٰ ما يعترضه في هذا السبيل من نَصَب ومشقَّة؛ لأنَّ الطريق إلىٰ الجنَّة كما بيَّن الرَّسولُ الكريم ﷺ محفوفٌ بالمكاره، والمكاره تحتاج إلىٰ صبر، وقد قال ﷺ في الحديث المتَّفَق علىٰ صحَّته: «**حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**»[(١)]، وفي بعض الرِّواياتِ: «**حُجِبَتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وَحُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**»[(٢)]، أي: أنَّ الطريق إلىٰ الجنَّة فيه صعوباتٌ، وفيه تكاليفُ تحتاج إلىٰ صبر واحتسابٍ، والطريق إلىٰ النَّار فيه المُغرِيات، وفيه ما تشتهيه النُّفوسُ وتميل إليه، ولكن العاقل يصبر علىٰ سلوك الطريق الَّتي فيها مشقَّة؛ لأنَّ عواقبها طيِّبةٌ، ولأنَّ نتائجها حميدةٌ، وهو يفكِّر في العواقب قبل أن يفكِّر في الأمور الَّتي يسلكها، فلا يقدم علىٰ سلوكٍ مسلك إلَّا وهو يعرف النهاية ويعرف النتيجة الَّتي تترتَّب عليه، كما يقول الشاعر[(٣)]:

وَأَحْزَمُ النَّاسِ مَنْ لَوْ مَاتَ مِنْ ظَمَإٍ ... لَا يَقْرَبُ الوِرْدَ حَتَّىٰ يَعْرِفَ الصَّدَرَا

---

(١) رواه مسلم (٢٨٢٢)، عن أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٤٨٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وهو صفي الدين الحليّ (ت ٧٥٢هـ)، في قصيدة له يحرض فيها الملك المنصور علىٰ التحرز من المغول. انظر: «ديوان صفي الدين الحلِّي» (ص٦٩)، طبعة: دار صادر.

يعني: لا يُقدم علىٰ الورود إلىٰ ماء إلَّا وهو يعرف كيف يصدر من هذا الماء، والمقصود أنَّه لا يُقدم علىٰ شيءٍ إلَّا وهو يعرف كيف ينتهي منه وكيف يصدر منه، هذا هو شأنُ الإنسان العاقل الَّذي يُفكِّر في العواقب، والَّذي يعرف أنَّ الشيء وإن شقَّ طلبُه، وأنَّ السبيل وإن شقَّت وإن صَعُبت، لكن كونه يعرف النتائج الحسنة ويعرف العواقب المحمودة يُسهِّل له الوصول إلىٰ بُغيته، ويُسهِّل له السير في تلك السبيل ولو شقَّت؛ لأنَّه يعرف العواقب والنتائج التي تترتَّب علىٰ ذلك، فيصبر علىٰ مشقَّةٍ حاضرةٍ موجودةٍ في سبيل الوصول إلىٰ غايةٍ محمودةٍ، وكذلك في مُقابل هذا لا ينساقُ وراء النَّفس وما تشتهي إليه وما تميل إليه من المُغريات ومن الملذَّات الَّتي تميل إليها النفس الأمَّارة بالسوء وتشتهيها، ولكن يعقُبها حسرةٌ وندامةٌ، ويعقُبها خزيٌ وعذابٌ في الدنيا والآخرة، فهذا هو معنىٰ قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**».

فتحصيل العلم والسعي في طلبه لا بدَّ فيه من تصحيح النِّيَّة، ولا بدَّ فيه من حسن القصد؛ لأنَّ حُسنَ القصد يترتَّب عليه الثمرات الطَّيِّبة والنتائج الحميدة، وقد قال ﷺ في الحديث المتَّفق علىٰ صحَّته: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1]، فالعبرةُ بحسن المقاصد وحسن النِّيَّات، ولهذا فإنَّ أوَّل ما يلزم لطالب العلم أن يكون ذا نيَّةٍ صحيحةٍ حسنة؛ حتَّىٰ يُحصِّل الثمرات والنتائج الطَّيِّبةَ الَّتي تترتَّب علىٰ حُسن النِّيَّة وصلاحها وعلىٰ حسن القصد والإخلاص لله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ.

وقولُ السيوطيِّ: (**ثُمَّ اسْتَعْمِلِ/ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ**) يعني: بعدما يكون صحيح النِّيَّة صحيح القصد، يكون ذا خُلُقٍ حَسَنٍ وذا أدب رفيع؛ لأنَّ حُسنَ الخُلُق والمعاملات الطَّيِّبة للنَّاس يكون فيها الفوائد العظيمة، ويكون فيها حُسنُ التعامل بينه وبين غيره، وإذا كان يُحبُّ من غيره أن يعامله بأخلاقٍ حسنة، وأن يعامله معاملةً طيِّبةً، فعليه هو أيضًا أن يكون كذلك يعاملُ النَّاس بمثل ما يُحبُّ أن يعاملوه به، كما يقول القائل: «**عامل النَّاس بمثل ما تُحبُّ أن يعاملوك به**»، وكما

---

(١) سبق تخريجه.

جاء في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه[(١)] من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ضمن حديث طويل يقول ﷺ في هذا الحديث: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الجَنَّةَ؛ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَىٰ النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَىٰ إِلَيْهِ**»، فكما أنَّك تُحبُّ أن تُعامَل معاملةً طيِّبةً أنتَ أيضًا من جانبك عَامِل النَّاس معاملةً طيِّبةً، لا يكون شأنُك أنَّك تريد من النَّاس أن يعاملوك معاملةً طيِّبةً، وأن لا تُعاملهم بمثل هذه المعاملة، فيكون شأنه شأنَ المطفِّفين الَّذين ذمَّهم الله عز وجل؛ لأنَّهم يريدون أن تحصل لهم حقوقهم كاملةً، ولكنَّهم لا يريدون أن يُعطُوا النَّاس حقوقهم من جانبهم، كما قال الله عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ١ ـ ٣]؛ يعني: إذا كان الحقُّ لهم أخذوه كاملًا ولا ينقصون منه شيئًا، ويريدون أن توفَّىٰ لهم الحقوق، وإذا كان الحقُّ عليهم فإنَّهم لا يؤدُّونه كما ينبغي، ولا يوفونه كما ينبغي، وفي الحديث يقول النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ**»[(٢)]، فقولُه: «**وَمَنْعَ وَهَاتِ**» معناه: يريدُ أنَّه يُحصِّل شيئًا وأن يُعطَىٰ الشيءَ، ولكن يمنعه ولا يريد أن يُعطي، فهو يريد أنه يُعطَىٰ ولا يُعطِي، يريد أن يعامَل معاملةً طيِّبةً ولكنَّه لا يعامل النَّاس معاملةً طيِّبةً.

فإذن لا بدَّ مع إخلاص النِّيَّة وتصحيحها لطالب العلم أن يكون حَسنَ الخُلق، وأن يكون ذا معاملة طيِّبةٍ، وذا أخلاقٍ كريمةٍ، يعامل النَّاس معاملةً طيِّبةً، كما أنَّه يُحبُّ أن يعاملوه هو معاملةً طيِّبةً فعليه أيضًا أن يعامل النَّاس معاملةً طيِّبةً، وقد جاء في الحديث: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[(٣)]؛ يعني: لا يكون شأنُه أنَّه فقط لا يهمُّه إلَّا نفسه، ويريد أن يُعطىٰ حقوقَه كاملةً، ولكنَّه لا يُعطي ما عليه كاملًا، بل يريد أن يؤدَّىٰ إليه حقُّه كاملًا، ولا تسمح نفسُه بأن يؤدِّي الحقوق الَّتي عليه لغيره كاملةً، فلا بدَّ من مكارم

---

(١) (١٨٤٤).

(٢) رواه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (٥٩٣)، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، عن أنس رضي الله عنه.

الأخلاق، ولا بدَّ من حُسن الخُلق، ولا بدَّ من الاتِّصاف بالأخلاق الكريمة في التعامل مع النَّاس، وفي التعامل مع الشيخ[١].

وقولُه: (ثُمَّ حَصِّلِ) يعني: بعدما يكون عنده حُسنُ نيَّةٍ وعنده حسنُ خُلقٍ أيضًا، عند ذلك يَجِدُّ ويجتهد في التحصيل، ويصبر علىٰ الصعوبات الَّتي تعترضه في هذا السبيل؛ لأنَّه كما قال يحيىٰ بنُ أبي كثير فيما رواه عنه مسلم في صحيحه[٢] بإسناده إليه قال: «لَا يُستَطاع العلمُ براحة الجسم»، فلا بدَّ من التحصيل، ولا بدَّ من بذل جهود في التحصيل، لا بدَّ من النَّصْبِ، ولا بدَّ من شغل الوقت وصرف الساعات الكثيرة في تحصيل تلك المهمَّات، الَّتي هي طلبُ الحديث وتحصيلُ حديث رسول الله ﷺ[٣].

قال السيوطيُّ:

٥٨٥ ـ مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ الْعَلِيِّ فَالْعَلِي ثُمَّ الْبِلَادَ ارْحَلْ وَلَا تَسَهَّلِ

٥٨٦ ـ فِي الْحَمْلِ،..........................

فقولُه: (مِنْ أَهْلِ مِصْرِكَ) يعني: الَّذي تُقيم فيه وتسكن فيه.

وقولُه: (الْعَلِيِّ فَالْعَلِي/ ثُمَّ البِلَادَ ارْحَل) أي الأعلىٰ فالأعلىٰ؛ يعني: خُذ ما عند أهل بلدك شيئًا فشيئًا، وابدأ بالأهمِّ فالأهمِّ، وابدأ بالأعلىٰ فالأعلىٰ؛ بالمتميِّز ثمَّ الَّذي يليه حتَّىٰ تستوعب حديث أهل بلدك، ثم لا تقف عند هذا الحدِّ بل ارحل إلىٰ البلاد.

يعني: يبدأ طالبُ العلم بأهل بلده بالأرفع منزلةً فالَّذي يليه وهكذا، فيُحصِّل ما عندهم، ويبدأ بمن يكون أعلىٰ من حيث الإسناد، ومن يكون أعلىٰ منزلةً وأرفع مكانةً، فإذا فَرَغ من حديث أهل بلده وحصَّل ما عندهم، لا يقف

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ٨٠ ـ ٩٦)، و«المقدمة» (ص٣٥٣ ـ ٣٥٤)، و«التقريب» (ص٨١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٨ ـ ٣٩)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤).

(٢) عقب الحديث برقم (٦١٢).

(٣) انظر: «الجامع» (١/ ١١٤ ـ ١١٥)، و«المقدمة» (ص٣٥٤)، و«التقريب» (ص٨١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٤).

عند هذا الحدِّ ويركد، فيكون كالماء الراكد، والماء الدائم الَّذي لا يجري فإنَّه عُرضةٌ لأنْ يتبخَّر، وعُرضةٌ لأنْ يعتريه ما يعتريه ممَّا يجعل الفائدة منه غير كبيرة، لكنَّه يستوعب حديث أهل بلده ثمَّ يرحل في تحصيل العلم وتحصيل الحديث إلىٰ بلاد أخرىٰ، ولا يقتصر علىٰ حديث أهل بلده؛ لأنَّ من اقتصر علىٰ حديث أهل بلده ما حصَّل من العلم إلَّا اليسير، ومن المعلوم أنَّ حملَةَ الآثار وحملَةَ الحديث متفرِّقون في الأمصار، ومتفرِّقون في المدن، وتحصيلُ العلم لا يحصل إلَّا عن طريق المشقَّة والتَّعَب، وقد كان سلفُ هذه الأمَّة فيهم مَن يَرحل للحديث الواحد الشَّهرَ علىٰ الإبل من أجل حديثٍ واحدٍ بلغه أنَّه يوجد عند فلان الفلانيِّ في البلد الفلانيِّ، فقد رحل بعضُ الصَّحابة في حديث واحدٍ بلغه عن واحد من الصحابة أنَّه في الشام، فكانوا يرحلون من المدينة إلىٰ الشام، أو من العراق إلىٰ الشام، أو من الشام إلىٰ مصر، أو من الحجاز إلىٰ مصر أو غير ذلك، كلُّ هذا من أجل حديث واحد[1]، فتحصيل العلم وكثرتُه وكثرةُ الحديث إنَّما تحصل بالتجوال والتنقُّل والرحلة في طلب الحديث؛ لأنَّ هذا هو السبيل إلىٰ جَمع العلم وإلىٰ تحصيل حديث رسول الله ﷺ وجَمعه من مختلف الأمصار، وذلك بالذهاب إلىٰ الشيوخ والأخذ عنهم.

وقولُه: (وَلَا تَسَهَّلِ/فِي الْحَمْلِ) يعني: لا تتساهل وتستهن في الحَمل عن الشيوخ، بل خُذ عمَّن أمكنَك الأخذُ منه، وإذا حصلت لك الفرص فانتهزها؛ فإنَّ الفرصة تفوت عليك وتتمنَّىٰ أنَّك أخذت وأنت لم تأخذ؛ لأنَّ الإنسان قد يُحصِّل الشيخ في رحلةٍ، ثمَّ لا يتيسَّر له أن يعود إليه مرَّةً أخرىٰ، ولا يتيسَّر له أن يلقاه مرَّةً أخرىٰ، وإذا لقيه ثمَّ ذهب فإنَّه قد يتمنَّىٰ أنَّه أَخَذ عنه وهو لم يأخُذ عنه، لكنَّه إذا أَخَذ عمَّن لقي واستوعب حديث الرجال الَّذين يلقاهم، يكون حديثهم عنده، ثمَّ عند الرواية يُفتِّش وينتقي[2].

---

(١) انظر: «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص١٠٩ ـ ١٢٦).

(٢) انظر: «الجامع» (١/ ١١٥) و(٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٧)، و«المقدمة» (ص٣٥٤)، و«التقريب» (ص٨١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٩ ـ ٤١)، و«النزهة» (ص١٨٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٨١)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٨).

فإذا لقيتَ مَن عنده حديثٌ فخُذ منه سواء رأيت من المناسب أن تروي عنه وأن تُحدِّث به أو أن تُعرض عنه، كما هو شأنُ الكثير من المحدِّثين يأخذون ويتلقَّون، ولكنَّهم لا يروون عن كلِّ أحدٍ، بل ينتقون، مثل النسائيِّ رَحِمَهُ اللهُ فإنَّه كان عنده حديثُ ابن لهيعة حديثًا حديثًا، ومع ذلك لم يرو له شيئًا[(١)]، فالأخذُ والتحمُّلُ[(٢)] شيء، والأداءُ[(٣)] شيءٌ، فهو عندما يتحمَّل يأخذ ما يمكنه أن يأخذ، ولكنَّه عند التَّحديث لا يُحدِّث بكلِّ شيءٍ، وإنَّما يُحدِّث بما يثبت أو بما تطمئنُّ نفسُه إليه، أمَّا الشيءُ الَّذي لا تطمئنُّ نفسُه إليه، أو يكون المأخوذُ عنه ليس عُمدةً وليس حجَّةً، فإنَّه عندما يُحدِّث عنه لا يُحدِّث بكلِّ شيءٍ، ولا يُحدِّث بحديثه لكلِّ أحدٍ، بل يحدِّث بالشيء الذي يرىٰ أنَّ التحديث به مناسب، مثلما حصل للنَّسائيِّ حيث كان عنده أحاديث عدد من الشيوخ ولم يكن يحدِّث عنهم بكلِّ ما عنده من الحديث، كما في هذا المثال الَّذي أشرتُ إليه عن ابن لهيعة؛ أنَّه كان عنده رواياته حديثًا حديثًا، ومع ذلك لا يُحدِّث به، ولم يروه في سننه، ولم يُثبت شيئًا منه في سننه.

ثم ذَكَر المصنِّف أمرًا من الأمور الَّتي فيها حفظُ العلم وتثبيته، وهو العمل بالعلم، قال: **(وَاعْمَلْ بِالَّذِي تَرْوِيهِ)**؛ فإنَّ الإنسان إذا عَمِل بالحديث وهو يتذكَّر الحديث؛ عندما يعمل يعلم أنَّ السُّنَّة جاءت بهذا الشيء، وأنَّه جاء فيها الحديثُ الفلانيِّ، وهذا يكون من أسباب حفظ الحديث، ولهذا جاء عن وكيع رَحِمَهُ اللهُ: «إذا أردتَ حِفظ الحديث فاعمل به»[(٤)]؛ لأنَّ كون الإنسان يطبِّقه عمليًّا فإنَّ هذا التطبيق وهذا التنفيذ فيه تثبيتٌ للمعلومات وتثبيتٌ للحفظ وتقويةٌ للحفظ، فهو يعمل بالسُّنَّة ويتذكَّر الحديث الذي ورد فيها[(٥)].

---

(١) انظر: «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص١٠٢)، و«السير» (١١/ ٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨).

(٢) وهو «الأخذ عن الشيوخ». (ش).

(٣) وهو «الإعطاء للتلاميذ والتحديث بما عنده». (ش).

(٤) «المقدمة» (ص٣٥٥). وانظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (١٧٤١)، و«الجامع» (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، و«اقتضاء العلم العمل» (١٤٩)؛ للخطيب.

(٥) انظر: «الجامع» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٥)، و«أدب الإملاء» (ص١٠٨ ـ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٣٥٥)، =

فالعمل بالحديث من أعظم أسباب حفظ الحديث؛ لأنَّه بهذا يُحصِّل فائدتين:

الفائدة الأولىٰ: أن يكون عَمِل بعلمه، وهذه ثمرة العلم.

الفائدة الثانية: أن يكون ثبَّت معلوماته.

وكونُ الإنسان يعلم ولا يعمل فهذا جاء فيه الوعيد الشديد وفيه التَّهديد العظيم، والله ﷻ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٢ ـ ٣]، وجاء في الحديث أنَّ أوَّلَ منْ تُسعَّرُ بهمُ النَّارُ رجلٌ علمَ علمًا ولم يعملْ به[١]، ويقول بعضُ السَّلف: «مَن فسَدَ من علمائنا ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومَن فَسَد من عُبَّادنا ففيه شبَهٌ من النَّصارىٰ»[٢]، ففيه شَبَهٌ من اليهود الَّذين عندهم علمٌ ولم يعملوا به، وفيه شَبَهٌ من النَّصارىٰ الَّذين يعبدون اللهَ علىٰ جَهلٍ وضلالٍ.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ أيضًا بعد ذلك من آداب طالب الحديث، قال:

٥٨٦ ـ وَالشَّيْخَ بَجِّلْ، لَا تُطِلْ عَلَيْهِ

يعني: أن يُبجِّل الطالبُ شيخَه، وأن يُوقِّره، وأن يحترمَه، لكن بما يليق بالتوسُّط والاعتدال، لا إفراط ولا تفريط، ولا غلوَّ ولا جفاء، فإنَّ فيه من يغلو في توقير الشيوخ وفيه من يجفو، وكلا الطرفين مذمومان، والحقُّ وسطٌ بينهما كما يقول أبو سليمان الخطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَا تَغْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَمْرِ وَاقْتَصِدْ ... كِلَا طَرَفَيْ قَصْدِ الأُمُورِ ذَمِيمُ[٣]

يعني: الطرفان علىٰ جانِبَي الحقِّ، فجانبُ الإفراط وجانبُ التفريط وبينهما التوسُّط والاعتدال، فكلا الطَّرفين المُجانِبَين لقصد الأمور والتوسُّط والاعتدال

= و«التقريب» (ص٨٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٢ ـ ٤٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٦)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٨).

(١) انظر: «صحيح مسلم» الحديث (١٩٠٥)، و«سنن النسائي» الحديث (٣١٣٧)، و«سنن الترمذي» الحديث (٢٣٨٢).

(٢) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٧٩)، و«قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص٨٢)؛ لابن تيمية.

(٣) «العزلة» (ص٩٧).

مذمومان، كما قال الله ﷻ في القرآن: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، ويقول: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ۝٦٧﴾ [الفرقان: ٦٧]، أي وسطًا واعتدالًا، فكذلك في توقير الشيوخ لا يكون فيه الغلوُّ فيهم، ولا الجفاء فيهم، وإنَّما التوسُّط والاعتدال، هكذا يجب.

وقولُه: (لَا تُطِلْ عَلَيْهِ) بحيث تُضجره وتُتعبُه، وإنَّما عامِلْه معاملةً طيِّبةً، وإذا وجدتَ عنده مللًا، أو وجدتَه متعبًا؛ فلا تَزد في سؤاله وفي الأخذ عنه، وإنَّما دعه يستريح، ويمكنك أن تُحصِّل ما تريد في أوقات أخرىٰ.

فهذه من آداب طالب الحديث مع الشيخ: أن يُوقِّر شيخَه التوقير اللَّائق دون إفراط ولا تفريط، وكذلك لا يُطيل عليه بحيث يضجره ويُملُّه، ويُدخِل عليه التَّعب والمشقَّة، وإذا رآه في ملل وفي ضجر وفي تعب فليتركه، ويمكنه أن يستفيد منه في أوقاتٍ أخرىٰ بعد ذلك[(١)].

ثم أرشد المصنِّفُ إلىٰ صفتين ذميمتين تَعُوقان دون التحصيل وتحولان دونه، وهما: الحياء والكِبْر، كما جاء عن بعض السَّلف: «لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر»[(٢)]؛ يعني: لا يُحصِّل العلم مستحي ولا مستكبر، والمستحي الَّذي يستحيي أن يسأل وفيه ضعف وخَوَر، ولا يتجاسر علىٰ السؤال وتكون عنده الحاجة إلىٰ الشيء ثم يَمنعه الحياء من الوصول إلىٰ ما يريد، فهذا لا يُحصِّل العلمَ، وإنَّما يُحصَّل العلمُ بلسانٍ سَؤول وبقلب عقول كما جاء عن بعض السلف[(٣)] أيضًا، وكذلك الكِبر يحمله علىٰ أنَّه لا يأخذ العلم عن غيره، إمَّا أن يكون ذلك الشخص الذي يأخذ عنه يرىٰ نفسه أنَّه أعظم منه، أو أنه أعلم منه، أو

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ١٨١ ـ ١٨٥ و٢١٤ ـ ٢١٦)، و«المقدمة» (ص٣٥٥)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٣٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٣ ـ ٤٤)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٩٠)، و«التدريب» (٢/ ٥٨٩ ـ ٥٩١).

(٢) علَّقه البخاري في «صحيحه» (١/ ٣٨) عن مجاهد ﵀، ووصله أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٨٧)، والبيهقي في «المدخل» (٢/ ٧٠٠ ـ ٧٠١)، و«الخطيب» في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٠١).

(٣) انظر: «المدخل» للبيهقي (٢/ ٧٠٨).

يرىٰ أنَّه لا يصلح أن يأخذ عنه، فيكون الكِبر عائقًا له ومانعًا له دون أن يُحصِّل تلك المقاصد النَّبيلة والغايات العظيمة الَّتي هي تحصيلُ حديث رسول الله ﷺ، فلا يعوقنَّ طالب الحديث عن طلب الحديث الحياءُ، ولا يعوقنَّه عنه أيضًا الكِبر؛ فإنَّ هذا مضرَّته ترجع إليه في نفسه؛ لأنَّه حال بين نفسه وبين تحصيل ذلك الخير الكثير وذلك النفع العميم، الَّذي هو الظفرُ بحديث الرَّسول الكريم ﷺ(١).

ثمَّ من آداب طالب الحديث: أن يبذُل ما يُفاد به؛ فيبذل أوَّلًا النَّصيحةَ لغيره أن يستفيد كما استفاد، وأن يُرشده إلىٰ أنَّ الشيخ الفلانيَّ عنده الأحاديث الفلانية، وعنده العلم في المسائل الفلانية، فيرشده ويدلُّه، وفي نفس الوقت يبذل هو أيضًا ما عنده؛ فيكون مُرشدًا إلىٰ أن يأخذ غيرُه كما أخذ، وإلىٰ أن يبذل ما عنده، فتكون إفادتُه لغيره بالدلالة، وأن يأخذوا كما أخذ، وبالتَّحديث والأداء، وإن كان في ذلك طولًا للطريق وطولًا للإسناد، إلَّا أنَّه إذا لم يمكن الحصولُ علىٰ الإسناد العالي فإنَّه لا بدَّ من الأخذ بالنَّازل، وهو إذا أرشد غيره إلىٰ من أخذ عنه يكون في ذلك علوُّ الإسناد، وإذا هو حدَّث غيره يكون في ذلك نزول، لكن إذا كان احتيج إليه والَّذي عند غيره لم يمكن الوصولُ إليه وصارت الحاجة إليه هو، فيؤدِّي ما عنده، ولو كان في ذلك نزولٌ في الأسانيد؛ لأنَّ المهمَّ بذلُ العلم، والمهمَّ حفظُ العلم بكثرة رواته وكثرة حملته وكثرة أوعيته؛ لأنَّ العلم ـ كما هو معلوم ـ إذا بُذل ونُشر فإنَّه يكون عند باذله ويكون عند غيره، بخلاف ما إذا لم يُبذل ما عنده فإنَّ علمه يذهب بموته، ويذهب ما عنده بذهابه، ولكنَّه إذا بذل ما عنده فإنَّه يكون في ذلك إبقاءٌ علىٰ ذلك العلم وعلىٰ حديث رسول الله ﷺ.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٨٧ ـ .... وَاكْتُبِ

٥٨٨ ـ لِلْعَالِ وِالنَّازِلِ لِاسْتِبْصَارِ لَا كَثْرَةِ الشُّيُوخِ لِافْتِخَارِ

يعني: يكتب بما أمكنه الظَّفَر به من الأحاديث العالي والنازل، ويكون الحافظُ له علىٰ ذلك الاستبصار، وأن يكون علىٰ بصيرةٍ، وأن يكون علىٰ علمٍ،

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٥٦)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣).

وأن يكون علىٰ معرفة بالحقِّ، وأن يكون علىٰ معرفةٍ بما يصحُّ وما لا يصحُّ، وما يُقبَل وما لا يُقبَل، فهو عند الأخذ يتحمَّل كلَّ ما أمكنه، لكن يكون الحافزُ عليه تحصيل العلم للاستفادة منه، ولمعرفة صحيحه من غير صحيحه، لا أن يكون الحامل عليه كثرة الشيوخ الذين يأخذ عنهم للافتخار، بأن يقول: إنَّه أخذ عن كذا وكذا، فيأتي إلىٰ شيخ ويأخذ منه ـ مثلًا ـ حديثًا أو حديثين، ثم يذهب إلىٰ الثاني ويأخذ منه حديثًا أو حديثين، وهكذا. . .، ويقول: عنده شيوخ كذا بالمئات، وإنَّما القصد هو تحصيل العلم ممَّن أمكنه الحصول عليه، لا سيَّما إذا كان الشيخ في بلدٍ مرحولًا إليه فإنَّه قد لا يتيسَّر له أن يلقاه مرَّة أخرىٰ، وقد يموت ذلك الشخص فلا يتمكَّن من لقائه مرَّةً أخرىٰ، لكنَّه إذا لقيه وأَخَذ ما عنده من العلم واحتفظ بذلك العلم فإنَّه يكون بذلك حصَّل هذا العلم، وأَمِن مِن أن يندم علىٰ عدم تحصيله، إمَّا لموت مَن كان عنده ذلك العلم، أو لعدم تمكُّنه من الرحلة مرَّة أخرىٰ إلىٰ ذلك البلد الذي فيه ذلك المحدِّث الذي عنده تلك الأحاديث الَّتي ضيَّع علىٰ نفسه الفرصة الَّتي سنحت له فلم ينتهزها ولم يحصِّل تلك الأحاديث.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٨٩ ـ وَمَنْ يُفِدْكَ الْعِلْمَ لَا تُؤَخِّرِ بَلْ خُذْ، وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ فَانْظُرِ

٥٩٠ ـ فَقَدْ رَوَوْا: (إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ)

فقولُه: (وَمَنْ يُفِدْكَ الْعِلْمَ لَا تُؤَخِّرِ/ بَلْ خُذْ) يعني: عندما تجد مَن عنده عِلمٌ يريد أن يفيدك فلا تؤخِّر، لا تقل: أؤخِّر إلىٰ وقت آخر، بل انتهز الفرصة إذا سنحت لك، وبادر إلىٰ أخذ العلم إذا وجدت من يُحدِّثك.

وقولُه: (وَمَهْمَا تَرْوِ عَنْهُ فَانْظُرِ) يعني: الشيء الذي ترويه عنه انظر فيه وفتِّش فيه، ولا ترو كلَّ شيء رويتَه، ولا تؤدِّ كلَّ شيءٍ تحمَّلته، بل خُذ ما عنده وإذا أردتَ أن تُحدِّث فحدِّث بما يُفيد وبما ينفع، وإذا كان الشخص الذي أخذتَ عنه ترىٰ أنَّه ليس من المصلحة أن تُحدِّث عنه فلا تُحدِّث، كما فَعَل النَّسائيُّ مع مرويَّات ابن لهيعة، وإنَّما ينتقي ويحدِّث بما يرىٰ أنَّ الفائدة فيه من حيث الصِّحَّةُ والثبوتُ، ومن حيثُ الأهمِّيَّةُ والحاجة.

وقولُه: (إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِ/ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ) يعني: اكتُب كلَّ ما يمكنك

الوقوفُ عليه، هذا عند التحمُّل، لكنَّك عند الأداء فتِّش؛ يعني ميِّز بين ما تحدِّث به وما لا تحدِّث به، فأنت عندما تأخذ وعندما تتحمَّل خُذ ما أمكنك أخذُه، وخُذ ما أمكنك الظفرُ به، لكن عندما تريد أن تُحدِّث انتقِ ما تُحدِّث به، ولا تُحدِّث بكل ما تسمع، فقد يكون في بعض الحديث الَّذي لا قيمة له، والذي لا يثبت، والذي وجوده كعدمه، فلا يشتغل به عمَّا هو أهمُّ منه وما الفائدة فيه مهمَّة، وبما يترتَّب عليه عملٌ لصحَّته وثُبوته؛ لأنَّ الاشتغال به سيكون علىٰ حساب ما هو أهمُّ منه وما هو ثابتٌ يُعمَل به، وأمَّا ما لم يصحَّ وما لم يثبت فإنَّ الاشتغال به يكون اشتغالًا بغير ثابتٍ وبشيءٍ لا يُعمل به، وقد رووا عن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: «إذا كَتَبْتَ فَقمِّشْ، وإذا حدَّثْتَ ففتِّش»[1] يعني: اجمع كلَّ ما أمكنك أخذُه عند الكتابة والتحمُّل والتلقِّي، لكن عندما تروي وتُحدِّث، فتِّش ومَيِّز وحدِّث بما ترىٰ الفائدة في التحديث به[2].

قال السيوطيُّ:

٥٩١ـ وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ ... وَإِنْ يَكُنْ لِلانْتِخَابِ دَاعِ

٥٩٢ـ فَلْيَنْتَخِبْ عَالِيَهُ وَمَا انْفَرَدْ ... وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنِ اسْتَعَدّ

٥٩٣ـ وَعَلَّمُوا فِي الأَصْلِ لِلْمُقَابَلَهْ ... أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ فَعَادَ لَهْ

يعني: إذا أخذتَ عن شيخ وعنده كتابٌ وأنت تسمع منه الكتاب، فخُذ الكتاب بأكمله واسمعه منه وتحمَّله عنه بأكمله، هذا الأصل، وهذا هو الذي ينبغي، هذا معنىٰ **قول السيوطيّ: (وَتَمِّمِ الْكِتَابَ فِي السَّمَاعِ)** يعني عندما تروي أو تسمع كتابًا من شيخ اسمعه كلَّه من أوَّله إلىٰ آخره، ولا تقتصر علىٰ بعضه، وإن كان هناك داع للاقتصار فلا بأس أن يقتصر علىٰ ما أراد، كما **قال المصنِّف: (وَإِنْ يَكُنْ لِلانْتِخَابِ دَاعِ/ فَلْيَنْتَخِبْ عَالِيَهُ وَمَا انْفَرَدْ)** يعني: الأحاديث العالية، وكذلك ما انفرد به الشيخ وما لا يوجد إلَّا عنده، هذا هو الَّذي يُنتخب، وهذا الَّذي يُصار إليه عند الانتخاب إذا كان للانتخاب داع، أمَّا إذا سمع الكلَّ وظفر

---

(١) رواه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٢٠)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٧٠).

(٢) انظر: «الجامع» (١/ ٢١٦ـ٢٢٢) و(٢/ ١٣٩ـ١٥٤)، و«المقدمة» (ص٣٥٦ـ٣٥٧)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٤ـ٤٧)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٩١ـ٣٠٠)، و«التدريب» (٢/ ٥٩١ و٥٩٣ـ٥٩٤).

بالكلِّ فهذا هو الذي ينبغي، لكن إذا كان هناك داع للانتخاب فليكن فيما يكون عاليًا، وفيما هو من أفراد الشيخ وما لا يوجد عند غيره.

وقوله: (وَقَاصِرٌ أَعَانَهُ مَنِ اسْتَعَدّ) يعني: إذا كان الَّذي يريد الانتخاب قاصرًا لا يتمكَّن من الانتخاب فيُعينه من عنده قدرةٌ واستعداد.

ثم قال السيوطيُّ:

٥٩٣ ـ وَعَلَّمُوا فِي الأَصْلِ لِلْمُقَابَلَهْ أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ فَعَادَ لَهْ

يعني: عند حصول الانتخاب وضعوا علامات في الأصل للمقابلة، يعرفون بهذه العلامات الحديث الَّذي سمعوه والحديث الَّذي لم يسمعوه، فيُعلِّمون علىٰ الذي سمعوه لينتخبوه من الأصل، والذي لم يسمعوه حتَّىٰ يكونوا علىٰ علم بأن هذا ليس من المسموع من الشيخ.

ثم أيضًا هذا التعليم فيه فائدتان نصَّ عليهما السيوطيُّ: **فائدةٌ في المقابلة**: وهي أنَّه عندما يأتي يقابل ما انتخبه مع الأصل يعرف الجزء المنتخب أو الأحاديث المنتخبة بالعلامات الَّتي توضع في الأصل، فتكون فائدةُ التعليم علىٰ الأصل من أجل المقابلة بعد الكتابة؛ يعني يقابل المسموع الَّذي وُضع عليه علامات، إمَّا بلونٍ أحمر، أو بلونٍ آخر، أي علامة معيَّنة مميَّزة، والعلماء لهم طرق متعدِّدة، والمُهمُّ وضعُ علامات يعرفها المنتخِب حتَّىٰ يقابل الفرع الَّذي انتخبه بالجزء الذي سمعه من الكتاب.

والفائدة الثانية: وهي أنَّه لو ضاع الفرع المنتخَب الَّذي نقله من الأصل، فإنَّه يرجع إلىٰ الأصل ويعرف المقدار المنتخَب، فينقله مرَّة أخرىٰ، وهي الَّتي عناها السيوطيُّ **بقوله: (أَوْ لِذَهَابِ فَرْعِهِ)** أي: الجزء الذي انتخبه وكتبه، **(فَعَادَ لَهْ)** أي: عاد للأصل، فيأخذ ما انتخبه بناء علىٰ تلك العلامات الَّتي علَّم بها والأشياء التي وضعها لتُبيِّن المنتخَب في الأصل.

هذه جملةٌ من الآداب الَّتي علىٰ طالب الحديث أن يأخذ بها[1]، وستأتي بقيَّةُ الآداب في نظم السيوطيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ١٥٥ ـ ١٦٨)، و«المقدمة» (ص٣٥٧ ـ ٣٥٨)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٧ ـ ٤٩)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥).

٥٩٤ـ وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِاقْتِصَارِ عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ
٥٩٥ـ فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهْ وَفِقْهَهُ وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهْ
٥٩٦ـ وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا رِجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا
٥٩٧ـ وَاقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِمِنْهُ الِاصْطِلَاحْ كَـ(هَذِهِ) وَ(أَصْلِهَا) وَ(ابْنِ الصَّلَاحْ)
٥٩٨ـ وَقَدِّمِ (الصِّحَاحَ) ثُمَّ (السُّنَنَا) ثُمَّ (الْمَسَانِيدَ) وَمَا لَا يُغْتَنَىٰ
٥٩٩ـ وَاحْفَظْهُ مُتْقِنًا وَذَاكِرْ، وَرَأَوْا جَوَازَ كَتْمٍ عَنْ خِلَافِ الأَهْلِ، أَوْ
٦٠٠ـ مَنْ يُنْكِرُ[1] الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ ثُمَّ إِذَا أُهِّلْتَ صَنِّفْ؛ تَمْهَرِ
٦٠١ـ وَيُبْقِ ذِكْرًا مَا لَهُ مِنْ غَايَةْ وَإِنَّهُ فَرْضٌ عَلَىٰ الْكِفَايَةْ
٦٠٢ـ فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالأَبْوَابِ وَقَوْمٌ الْمُسْنَدَ لِلصِّحَابِ
٦٠٣ـ يَبْدَأُ بِالأَسْبَقِ، أَوْ بِالأَقْرَبِ إِلَىٰ النَّبِيِّ، أَوِ الْحُرُوفَ يَجْتَبِي
٦٠٤ـ وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يَجْمَعَ الأَطْرَافَ، أَوْ شُيُوخًا اَوْ
٦٠٥ـ أَبْوَابًا اَوْ تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقَا وَاحْذَرْ مِنَ الإِخْرَاجِ قَبْلَ الِانْتِقَا
٦٠٦ـ وَهَلْ يُثَابُ قَارِئُ الآثَارِ كَقَارِئِ الْقُرْآنِ؟ خُلْفٌ جَارِي

الشرح

هذه الأبياتُ هي بقيَّةُ الأبيات المتعلِّقة بآداب طالب الحديث وما ينبغي لطالب الحديث أن يفعله؛ في طلبه، وفي تثبيته ومذاكرته، وفي التصنيف فيه، وكيف يصنَّف فيه علىٰ أيِّ نحوٍ يكون، وعلىٰ أيِّ وضعٍ يكون.

يقول السيوطيُّ:

٥٩٤ـ وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِاقْتِصَارِ عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: مَنْ يَدَعُ.

المقصود أنَّ الإنسان عندما يشتغل بالحديث يُعنىٰ باللَّفظ والمعنىٰ؛ يُعنىٰ بحفظه وسماعه، ويُعنىٰ بفهم معناه والتفقُّه فيه، بل إنَّ التفقُّه فيه هو الغاية والمقصود؛ لأنَّ العمل به واستنباط ما فيه من حِكَم وأحكام والتعبُّد لله ﷻ بمقتضاه إنَّما يكون بالفهم، ويكون بمعرفة الأحكام التي تُستنبط من الحديث، وقد قال ﷺ: **«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»**[1]، وقال ﷺ: **«مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»**[2]، ففهمُ النُّصوصِ ومعرفةُ ما اشتملت عليه من الأحكام واستنتاجُ الفوائد منها واستنباط الأحكام منها، هذا هو المرادُ والمقصود من هذه النصوص، وكون طالب الحديث يُعنىٰ بهذا الفهم وهذا الاستنباط والتفقُّه في الدِّين ومعرفة ما تدلُّ عليه النصوص من الأحكام الشرعية، وتعبُّد الله ﷻ بمقتضىٰ هذه النصوص وفقًا لما فُهِم منها علىٰ منهج السلف وعلىٰ طريقة الصحابة ومَن بعدهم هذا هو المنهج القويم، وهذا هو الصراط المستقيم، أمَّا الاقتصار علىٰ سماع الأحاديث وعلىٰ حفظها دون أن يُلقي بالًا لمعانيها ويشتغل بفهمها وما تدلُّ عليه من المعاني من الحِكَم والأحكام، فإنَّ هذا قصورٌ شديد ونقصٌ واضح، ولهذا يقول السيوطيُّ:

٥٩٤ ـ وَسَامِعُ الْحَدِيثِ بِاقْتِصَارِ عَنْ فَهْمِهِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ

يعني: أنَّ سامع الحديث مقتصرًا علىٰ لفظه ومتنه دون أن يشتغل بمعناه ودون أن يفقه معناه، فإنَّه يكون كمثل الحمار يحمل أسفارًا، معناه أنَّه يحمل فهمًا ولكنَّه لا يعرف عنه شيئًا، كما قال الله ﷻ عن اليهود: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝٥﴾ [الجمعة: ٥]، فلا بدَّ من العناية بالحفظ والفهم، ومعرفة النصوص ومعرفة ألفاظها، ومعرفة ما يُستنبط من ألفاظها وما يُستنتج منها؛ فإنَّه لا بدَّ من الرواية والدراية، ولا تكفي الرواية عن الدراية، ولا الدراية عن الرواية، ولا بدَّ من معرفة النصوص، ولا بدَّ من فهم النصوص، فإنَّ النصوص هي الأصلُ الذي يُبنَىٰ عليه الفرع، والفقه والاستنباط هو الفرعُ الَّذي لا بدَّ له من

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

أصل، وإذن فلا بدَّ من الأصول، ولا بدَّ من الفروع؛ لا بدَّ من الأصول الَّتي هي النصوص ومتون الأحاديث الَّتي يُستنبط منها الفقه وتُستنبط منها الأحكام وتُبنىٰ عليها الفروع، فالمستنبَطُ أصلُه المستنبَطُ منه، ولا بدَّ للفرع من أصل يُبنىٰ عليه؛ لأنَّ الفقه إذا لم يكن مبنيًّا علىٰ أصل ولم يكن مبنيًّا علىٰ دليل فإنَّه لا عبرة به مع وجود الدليل؛ لأنَّه كما يقولون: «لا اجتهاد مع النص»؛ يعني إذا كانت النصوص موجودة فلا مجال للاجتهاد ولا مجال للآراء؛ لأنَّه لا بدَّ من الرجوع إلىٰ النَّص، أمَّا إذا كان النَّصُّ غير موجود أو غيرَ ثابت فعند ذلك يكون الاجتهاد والبحث عن القواعد الكلِّيَّة، وإلحاق الفروع بالأصول، وإدخال الأمر الذي ينزل تحت قاعدة كلِّيَّةٍ أو قياس صحيح بحيث يُلحق فرعٌ بأصل، أمَّا إذا وُجِد النَّصُّ فلا قياس مع النَّصِّ ولا اجتهاد مع النَّصِّ، بل المُعوَّل عليه هو النصوص؛ لأنَّ النُّصوص هي الأصل، وما يُستنبَط منها من الفقه هو الفرعُ، فالأصولُ إذا لم يُستنبَط منها شيءٌ لم يستفد منها حاملُها، والفروع إذا لم تُبنَ علىٰ أصل فإنَّه لا عبرةَ بها ولا قيمةَ لها، وإذن فلا بدَّ من الأصول ولا بدَّ من الفروع، ولهذا فإنَّ الجمع بين الرواية والدراية هذا من أهمِّ المُهمَّات، ولهذا كانت بعضُ كتب المحدِّثين جامعةً بين هذا وهذا، كصحيح الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنَّه كتابُ روايةٍ ودرايةٍ، مشتملٌ علىٰ أبوابٍ، وعلىٰ استنباطٍ من النُّصوص، وعلىٰ بيان كلام العلماء من الصحابة ومَن بعدهم، وعلىٰ إيراد الأحاديث الصحيحة بأسانيدها المتَّصلة، فهو كتابُ روايةٍ ودرايةٍ.

وقد ذَكَر بعضُ العلماء أنَّ العناية بالرواية والدراية من أهمِّ المُهمَّات[١]، وقد ذَكَر الخطَّابيُّ في أوَّل كتابه: (معالم السُّنن)[٢] مقدِّمةً بيَّن فيها أهمِّيَّةَ معرفة النُّصوص وأهمِّيَّةَ الفقه الَّذي يُستنبَط من النُّصوص، وأنَّه لا يُعوَّل علىٰ جمع الرِّوايات ويُشتغل بذلك عن فهمها واستنباطها، وأنَّه لا يُعرَض علىٰ الروايات ويُعتنىٰ بالفقه مبنيًّا علىٰ الآراء وعلىٰ الاجتهادات، مع عدم التعويل علىٰ النُّصوص

---

(١) انظر فصلًا حسنًا عقده القاضي الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٢٣٩ ـ ٢٦٥) في باب: القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية.
(٢) (١/٢ ـ ٥).

أو الاشتغال بالنصوص، بل لا بدَّ من القَرن والجمع بين الآثار وبين الفقه الَّذي يُستنبَط من هذه الآثار، وقد قال ﷺ: **«مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»**(١)

فلا بدَّ من الجَمع بين هذا وهذا، والفائدة المترتِّبة علىٰ النُّصوص وعلىٰ المُتون هي ما يُستنبَط منها من حِكَم وأحكام، وما يُستفاد منها من فوائد، ولهذا إذا قرأ طالبُ العلم الحديث في عدَّة كتب من شروح الحديث يجد أنَّ بعضهم يستنبط منه فوائد كثيرة ومعاني عظيمة وحِكَمًا بليغة، والبعض لا يحصل منه ذلك الاستنباط علىٰ ذلك الوجه الدقيق وعلىٰ وجه واسع، بل يكون هناك تفاوُتٌ كبير وبَونٌ شاسع بين الشرَّاح فيما تشتمل عليه بعضُ الشروح من كثرة الاستنباطات وبيان الوجوه الدقيقة التي لا يتنبَّه لها الإنسان إلَّا إذا وقف عليها، وبمجرَّد قراءته للنَّصِّ لا يتنبَّه ولا يتمكَّن من استخراج تلك الأحكام وتلك الفوائد الكثيرة وتلك الفوائد العظيمة، وإنَّما يكون ذلك بالعناية بالفهم، والعناية باستخراج الكنوز الَّتي اشتملت عليها النُّصوص.

ثمَّ لمَّا ذكر السيوطيُّ أنَّ الاقتصار علىٰ حفظ النُّصوص بدون فهم معانيها غير محمود، وضرب لذلك ذلك المثال السيِّئ، أرشد بعد ذلك إلىٰ ما ينبغي لطالب العلم أن يُعنىٰ به من التفقُّه في النصوص، فيستخرج ما فيها من علوم وحكم، وأن يعرف صحَّة الحديث وضعفه؛ هل هو صحيح أو ضعيف؟ هل هو ثابت أو غير ثابت؟ هل هو مقبول أو مردود؟ لأنَّ معرفة ثبوته ومعرفة قبوله أو ردِّه هذا أصلٌ عظيم وأساسٌ كبير؛ لأنَّه ينبني علىٰ الثبوت العمل والتعبُّد؛ إن كان خبرًا يُصدَّق به، وإن كان أمرًا يُمتثَل، وإن كان نهيًا يُجتنَب، أمَّا إذا كان غيرَ ثابت فإنَّه لا يُبنىٰ عليه شيء، فلا يُصدَّق به؛ لأنَّه غير ثابت، ولا يُعمَل به إن كان أمرًا، ولا يُنتهىٰ عنه إن كان نهيًا؛ لأنَّ العبرة بما يثبُت سواء كان ذلك في الأخبار أو في الأوامر والنواهي، فالأخبار تُصدَّق إذا ثبت النَّصُّ، والأوامر تُمتثَل وتُفعل إذا ثبت النَّصُّ، والنواهي تُجتنَب إذا ثبت النَّصُّ.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

٥٩٥ ـ فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهْ وَفِقْهَهُ وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهْ

---

(١) سبق تخريجه.

٥٩٦ ـ وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا رِجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا

فأرشد وذَكَر في هذين البيتين ما ينبغي أن يُفعل وما ينبغي أن يُسلك في فهم النصوص والاستنتاج منها والاستخراج منها، **فقال**: (**فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهْ**) أي: الحديث هل هو ضعيفٌ لا يُحتجُّ به، أو أنَّه صحيح يُحتجُّ به، هل هو مردودٌ لا يُعوَّل عليه، أو هو مقبولٌ يُعوَّل عليه ويُحتجُّ به، سواء كان صحيحًا أو حسنًا، وسواء كان صحيحًا لذاته أو صحيحًا لغيره، أو حسنًا لذاته أو حسنًا لغيره، كلُّ ذلك يدخل في المقبول، وكلُّ ذلك يُعوَّل عليه؛ فيُصدَّق في الأخبار، وتُمتثَل الأوامر، وتُجتنَب النواهي.

وقولُه: (**وَفِقْهَهُ**) يعني: ما يُستنبَط منه، وهذا هو الأهمُّ؛ يعني الفوائد والأحكام الَّتي تُستنبَط من النَّص، يقول: الحديث يدلُّ علىٰ كذا، ويُستفاد منه كذا، وفيه فوائد هي كذا، ويُستنبط منه كذا، هذا هو الفقهُ، وهذا هو الفهمُ، وهذا هو الاستنباطُ، وهذا هو الذي يتفاوت النَّاسُ فيه، حيث تجد النَّص الواحد يتصدَّىٰ له عدد من الشُّرَّاح، فإذا قرأ الإنسان ما فعله هذا وما فعله هذا يجد بينهم من التفاوت والتباين شيئًا كبيرًا علىٰ حسَب ما أعطاهم الله من الفهم، فتجد هذا يستنبط منه معانيَ وفوائد دقيقة لا يتنبَّه لها كلُّ أحد، وقد وقع في سُنن النَّسائيِّ شيء من ذلك[1]، فممَّا ترجم له النَّسائيُّ قوله: «الرخصة في السواك بالعشي للصائم» وأورد فيه حديث: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»[2]، فاستنبط النَّسائيُّ من عموم قوله ﷺ: «**لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**» أنَّ الإنسان إذا كان صائمًا فله أن يستاك بعد الظهر إلىٰ الغروب، لا بأس بذلك؛ لأنَّ من الصلاة صلاة العصر، وصلاة العصر تقع في العشيِّ بعد الزوال وقبل الغروب، وقولُه ﷺ: «**لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**» عامٌّ في جميع الأحوال، فيدخل في ذلك حالُ الصيام، وهذا استنباطٌ دقيقٌ من هذا النَّصِّ، وهو أنَّ

---

(١) قال الحاكم رحمه الله: «سمعت عليَّ بنَ عُمر ـ يعني: الدارقطني ـ يقول: النسائيُّ أفقهُ مشايخ مصر في عصره، وأعرفُهم بالصحيح والسقيم، وأعلمُهم بالرجال». «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨).

(٢) «المجتبىٰ»: كتاب الطهارة، باب الرخصة في السواك بالعشي للصائم، حديث (٧).

الإنسان الصائم له أن يستاك بعد الزوال، وبعضُ العلماء يقول: لا يستاك[١]؛ لأنَّه جاء في الحديث: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ**»[٢] والخُلوف: هو الرائحة الَّتي تنبعث بسبب الامتناع عن الأكل والشرب، وهي رائحة غير طيِّبة، فقالوا: إنَّ الاستياك يُذهب الخُلوف؛ لأنَّ السواك رائحته طيِّبة فيُغيِّر هذه الرائحة، لكن الاستدلال بعموم ذلك الحديث الذي هو قولُه ﷺ: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، هذا فيه دقَّةٌ، ويحتاج فيه إلىٰ فهم، ولهذا أثنىٰ السنديُّ علىٰ النَّسائيِّ في هذا الاستنباط وهذا الفهم[٣].

وكذلك ترجَمَ النَّسائيُّ ترجمةً أخرىٰ وقال: «باب الاستواك في كلِّ حين»، وأورد تحته الحديث الذي فيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا دَخَل البيت أوَّل ما يبدأ بالسواك[٤] يعني: فهذا يُفيد أنَّ السواك يكون في مختلف الأحوال، وليس له أحوال معيَّنة.

وكذلك ما ذَكَر الحافظ ابنُ حجر في (فتح الباري)[٥] عند قوله ﷺ: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ**»[٦]، في بيان حِكم التعبير بالألفاظ الَّتي جاءت في الحديث، قال: «وفي التعبير باللِّسان دون القول نكتةٌ، فيدخل فيه مَن أخرج لسانه علىٰ سبيل الاستهزاء»، فهذا ليس قولًا، ولكنَّه فعلٌ، ولكنَّه أذًىٰ باللِّسان، فلو قال: «مَن سَلِم من قوله» ما استُفيد هذا المعنىٰ، وهو كونُ الإنسان قد يؤذي بإخراج لسانه مستهزئًا بأحد من الناس، قد لا يتكلَّم ولا يقول شيئًا وإنَّما يُخرج لسانه، فهذا

---

(١) انظر: «الأم» للشافعي (٣/ ٢٥٥)، و«معالم السنن» للخطابي (٢/ ١٠٩)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٩/ ٥٨)، و«المغني» لابن قدامة (١/ ٧٢)، و«العدة في شرح العمدة» لابن العطار (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٢) رواه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قال رحمه الله في حاشيته علىٰ «سنن النَّسائي» (١/ ١٢): «ولا يخفىٰ أن هذا من المُصَنِّف استنباطٌ دقيق، وتيقُّظٌ عَجِيب، فَللَّه درُّه مَا أدقَّ وَأحدَّ فهمَه!».

(٤) انظر: «المجتبىٰ» (١/ ١٣): كتاب الطهارة، باب السواك في كل حين، حديث (٨).

(٥) (١/ ٥٤).

(٦) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

أذىٰ باللسان وهو غيرُ القول، فالتعبيرُ بقولِه: «**مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ**» يدلُّ علىٰ معنىٰ غير معنىٰ الكلام والإيذاء بالكلام وحصائد الألسنة الَّتي هي الكلام، وإنَّما بهذا الفعل الَّذي هو إخراجُ اللِّسان استهزاءً، إذن هذا فهمٌ دقيق يؤخذ من التعبير باللِّسان دون التعبير بالقول. قال الحافظُ: «وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتةٌ، فيدخل فيها اليد المعنوية، كالاستيلاء علىٰ حقِّ الغير بغير حقٍّ»، وكذلك التعبير باليد يشمل الضرب، ويشتمل الكتابة أيضًا، بل قد تكون الكتابة أسوأ من الضرب؛ لأنَّ الضرب شيء ينتهي، لكن الكتابة تبقىٰ أبدًا، ويأتي ضررُها علىٰ من يقف علىٰ هذه الكتابة فيتضرَّر بهذه الكتابة الَّتي حصلت عن طريق اليد.

فعمومُ هذه التعبيرات العامَّة يُستفاد منها ما لا يُستفاد من تعبيرات أخرىٰ، فالحاصل أن الفهم في النصوص له أهمِّيَّته، وهذا هو الفقه، وهذا هو الفائدة الَّتي تترتَّب علىٰ النصوص؛ لأنَّ النصوص إنَّما جاءت للعمل بها، والعمل إنَّما هو نتيجة الاستنباط ونتيجةُ الفقه في الدِّين، وقد قال ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

ومن الفقه الدقيق استنباطُ أنَّ مدَّة الحمل أقلُّها ستَّة أشهر؛ لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَٰلُهُ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، ثمَّ قال: ﴿وَفِصَٰلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]، فجَمَع الحمل والفصال وأنَّها ثلاثون شهرًا، ثمَّ قال: ﴿وَفِصَٰلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] والعامان أربعٌ وعشرون شهرًا، فإذا طرحنا أربعًا وعشرين من ثلاثين بقيت ستَّة، فتكون هي أقلَّ مدَّة الحمل، فهذا استنباطٌ دقيقٌ من النُّصوص، وهو فهمٌ يُعطيه الله ﷻ من شاء من عباده.

وقولُه: (**وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهْ**) يعني: يعرف نحوَه، أي إعرابه، فيعرف الحركات الَّتي في آخر الكلمات؛ هل تكون منصوبة أو تكون مرفوعة أو تكون مجرورة إلىٰ آخره؛ لأنَّه يترتَّب علىٰ ذلك المعنىٰ، فهو يختلف باختلاف الحركات. وكذلك يعرف لغته؛ يعني معنىٰ الكلمات عند أهل اللغة، فهذا من الفهم للنُّصوص.

وقولُه: (**وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا/ رِجَالِهِ**): يعني: يعرف ما بهذه النُّصوص من أمور مشكلة، كأن يكون معناها خفيًّا لا يفهمه كلُّ أحد، فمعرفةُ المشكل

والرجوعُ إلىٰ كلام أهل العلم في بيان مُشكله وما يخفىٰ منه وما يستعصي فهمه علىٰ كثير من الناس ممَّا يُطلب الاعتناء به؛ لأنَّه ليس كلٌّ يفهم النصوص علىٰ الوجه الصحيح، قد يفهمها علىٰ غير حقيقتها؛ لأنَّ فهمَ الكلام لا بدَّ فيه من مراعاة من السباق ومن اللّحاق، والكلمة الواحدة تكون في سياق لها معنىٰ، وتكون في سياق آخر لها معنىٰ، فلا بدَّ من معرفة ذلك كلِّه.

وكذلك علىٰ طالب الحديث معرفةُ أسماء الرجال؛ حتَّىٰ تُعرف درجة الحديث هل هو صحيح أو ضعيف؛ لأنَّ الرجال فيهم الثقات وفيهم الضعفاء، فيهم من تُقبَل روايتُه وفيهم من تُردُّ روايتُه، فإذا عرف طالب الحديث رجال الإسناد أمكنه معرفة الصحيح من الضعيف؛ لأنَّ هذا هو السبيل إلىٰ معرفة الحُكم علىٰ الحديث هل يكون صحيحًا أو ضعيفًا.

وقولُه: (وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا) هذا عامٌّ بعد خاصٍّ، فإنَّه بعدما ذكر جزئيَّات يُعتنىٰ بها؛ وهي معرفة الصِّحَّة والضعف والفقه والنحو واللغة والمشكل وأسماء الرجال، أتىٰ بكلمة عامَّةٍ تشمل ما تقدَّم وما لم يتقدَّم، **فقال: (وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا)** يعني: وما حوىٰ النَّصُّ من العلم أيَّ علم، ما ذُكر وما لم يُذكر؛ سواء كان في أنواع البلاغة، أو في الصرف أو غير ذلك من العلوم، غير ما تقدَّم التنصيص عليه في البيتين[(١)].

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٩٧ ـ وَٱقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِمِنْهُ الِاصْطِلَاحْ   كَ(هَذِهِ) وَ(أَصْلِهَا) وَ(ابْنِ الصَّلَاحْ)

يعني: ثُمَّ لا بدَّ من قراءة شيءٍ من الكتب الَّتي عُنيت بعلوم الحديث، وهي كتب المصطلح، وكلمة المصطلح لفظٌ عامٌّ يُطلق علىٰ أيِّ اصطلاح، وكما يقولون: «لا مشاحة في الاصطلاح»؛ يعني إذا اصطلح أناسٌ أو قومٌ أو جماعةٌ، أو كان لشخص اصطلاحٌ وقواعدُ، وفُهِم المقصود من ذلك الاصطلاح، فلا إشكال في ذلك، لكن المقصود هنا بالاصطلاح في كلام المصنِّف هو اصطلاح

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ١٨٠ ـ ١٨١)، و«المقدمة» (ص٣٥٨)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٠ ـ ٥١)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٦)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٥).

خاصٌّ، وهو علم مصطلح الحديث، الَّذي يُقال له: علومُ الحديث، فيسمَّىٰ علوم الحديث، ويسمَّىٰ علم مصطلح الحديث، ويُسمَّىٰ أصول الحديث.

هذا العلم الذي هو معرفةُ ما يتعلَّق بالحديث؛ من حيث إسنادُه ومتنُه، ما يكون مقبولًا وما يكون مردودًا، وأنواع المقبول وأنواع المردود، وما إلىٰ ذلك من الأحكام، وما إلىٰ ذلك من الأنواع الكثيرة الَّتي بلغت العشرات، قد حوتها كتبٌ خاصَّة دوَّنها العلماء، يأتي المتقدِّم فيذكر جملةً منها، ثمَّ يأتي من بعده فيذكر ما عنده ويزيد عليه، وهكذا حتَّىٰ كَثُرت الأنواع وتمايزت.

فقولُ السيوطيِّ: (وَاَقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِ مِنْهُ الِاصْطِلَاحْ) يعني: اِقرأ كتابًا من كتب علوم الحديث لتعرف اصطلاح المحدِّثين، وما أكثرها! وأوَّلُ مَن كتب في علوم الحديث هو الرَّامهرمزيُّ في كتابه: (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي)، وكانت وفاته سنة (٣٦٠هـ) السَّنةَ الَّتي تُوفِّي فيها الطَّبرانيُّ، فهو أوَّلُ كتابٍ جامع لأنواعه، وقد سُبق إلىٰ ذلك في ذِكر أمورٍ متعدِّدة، لكنَّها ليست علىٰ سبيل الاستقلال، مثل: (مقدِّمة صحيح مسلم)؛ ففيها جملةٌ كثيرةٌ من أنواع علوم الحديث، لكنَّها ليست في مؤلَّف مستقِلٍّ، إنَّما أوَّلُ مؤلَّفٍ مستقلٍّ في علوم الحديث هو كتاب الرامهرمزي، ثم بعد ذلك جاءت مؤلَّفاتُ الحاكم (معرفة علوم الحديث) وغيرها، والحاكم تُوفِّي سنة (٤٠٥هـ)، ثمَّ جاء بعده الخطيب المتوفَّىٰ سنة (٤٦٣هـ) وألَّف فيه مؤلَّفات كثيرة، وقلَّ نوع من أنواعه إلَّا وللخطيب تأليفٌ فيه، حتَّىٰ قال بعضُ العلماء: «إنَّ من جاء بعد الخطيب فهو عيال علىٰ كتبه في هذا الفن»؛ يعني: عالةٌ عليه، لا يستغني عن كتبه، يُعوِّل عليها ويبني عليها، وقد ألَّف الخطيب مؤلَّفاتٍ كثيرة، فألَّف في فنونها وقواعدها كتاب: (الكفاية)، وألَّف في أخلاق الراوي وآدابه: (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وألَّف في أنواع علوم الحديث مؤلَّفات متعدِّدة، ثم بعد ذلك بمدَّة جاء ابنُ الصلاح المتوفَّىٰ سنة (٦٤٣هـ) وألَّف الكتاب المعروف (مقدِّمة ابن الصلاح) المعروف بـ: (علوم الحديث)، وكان كتابه جامعًا لأنواع ما تقدَّم، ومن جاء بعده فإنَّه اعتنىٰ به؛ إمَّا اختصارًا أو تنكيتا أو نظمًا، وكثُرت المؤلَّفات بعده، فجاء العراقيُّ (ت ٨٠٦ هـ) ونظم ألفيَّةً، ثمَّ بعده ابنُ حجرٍ (ت ٨٥٢هـ) فألَّف في ذلك كتابًا مختصرًا اسمُه:

(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، وشرحها في كتاب اسمُه: (نزهة النظر)، ثمَّ السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ) فوضع شرحًا علىٰ ألفيَّة العراقيِّ سمَّاه «فتح المغيث»، وبعده السيوطيُّ (ت ٩١١هـ) وألَّف كتاب: (تدريب الراوي)، وله أيضًا هذه الألفيَّة الَّتي نشرحها، ثمَّ جاء بعدهم علماء آخرون مثل الصنعانيِّ (ت ١١٨٢هـ) فكتب شرحًا علىٰ كتاب ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ) سمَّاه: (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار)، وهذه بعضٌ من مؤلَّفات هذا الفنِّ الكثيرة، ولهذا **يقول السيوطيُّ**: **(وَاقْرَأْ كِتَابًا)** أي: من كتب الفنِّ كتب المصطلح، **(تَدْرِ مِنْهُ الِاصْطِلَاحْ/ كَهَذِهِ)** أي: كهذه الألفيَّة.

وقولُه: **(وَأَصْلِهَا)** يعني: ألفيَّة العراقيِّ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ علىٰ ألفيَّة العراقيِّ، فإنَّه أخذ ما عند العراقيِّ وزاد عليه، كما ذكر في مقدِّمة الألفيَّة:

٤ ـ فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةَ الْعِرَاقِي فِي الْجَمْعِ وَالإِيجَازِ وَاتِّسَاقِ

فهذا هو أصلُها، ولهذا تشتمل ألفيَّة السيوطيِّ علىٰ ألفيَّة العراقيِّ وزيادة، وهذه الزيادات اعتنىٰ بها الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في الطبعة الَّتي علَّق عليها، فإنَّه جَعَل أقواسًا علىٰ الزيادات الَّتي زادها السيوطيُّ.

وقولُه: **(وَابْنِ الصَّلَاحْ)** يعني: ومقدِّمة ابن الصلاح، التي يقال لها: (علوم الحديث)، واشتهرت بـ: (مقدِّمة ابن الصلاح) يعني: في علوم الحديث، وصارت عُمدةً لمن جاء بعد ابن الصلاح[1]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٥٩٨ ـ وَقَدِّمِ الصِّحَاحَ ثُمَّ السُّنَنَا ثُمَّ الْمَسَانِيدَ وَمَا لَا يُغْتَنَىٰ

وفي هذا البيت ذَكَر السيوطيُّ أن طالب الحديث عندما يشرع في سماع الكتب يقدِّم الصِّحاح، فيقدِّم صحيح البخاريِّ وصحيح مسلم، ثمَّ السُّنن أي السنن الأربعة: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ثمَّ المسانيد، أي: الكتب الَّتي أُلِّفت علىٰ مسانيد الصحابة، مثل: مسند

---

(١) انظر: «الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥١)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

الإمام أحمد، وهو أوسعُ كتاب في المسانيد وأجمعها وأعمُّها؛ لأنَّه يشتمل علىٰ أربعين ألف حديث تقريبًا، فهو موسوعة عظيمة، وبعدها يسمع ما لا يُغتنىٰ عنه، مثل الكتب الأخرىٰ المؤلَّفة علىٰ المصنَّفات والجوامع، مثل: مصنَّف ابن أبي شيبة، ومصنَّف عبد الرزَّاق، وموطَّأ مالك، وكذلك ما كان مؤلَّفًا علىٰ الشيوخ، مثل: معجم الطبراني الكبير، وكذلك أيضًا ما كان من قبيل الأجزاء الحديثية الَّتي تُعنىٰ بطرق حديث مُعيَّن، أو بباب مُعيَّن من أبواب العلم[1]

ثمَّ قال:

٥٩٩ ـ وَاحْفَظْهُ مُتْقِنًا وَذَاكِرْ، وَرَأَوْا جَوَازَ كَتْمٍ عَنْ خِلَافِ الأَهْلِ أَوْ

٦٠٠ ـ مَنْ يُنْكِرُ الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ

فقولُه: (وَاحْفَظْهُ) أي: الحديث.

وقولُه: (مُتْقِنًا) يعني: بإتقان وضبط؛ لأنَّ الحفظ حفظان: حفظ صدر، وحفظ كتاب، فيحفظ طالب الحديث في صدره؛ بأن يُتقنه حفظًا في صدره كما يحفظ القرآن، ويحفظه في كتابه؛ بأن يعتني به عند الكتابة تحريرًا وكتابة، ثم مقابلةً، ثمَّ يحافظ عليها حتَّىٰ لا تمتدَّ إليه أيدي عابثة تُضيف إليه أو تُلحق به ما ليس منه، وإنَّما يحفظه كما يحفظ الأشياء الثمينة؛ لأنَّ هذا الكتاب هو الشيء الثمين والذي لا يساويه شيء ولا يماثله شيء.

وقولُه: (وَذَاكِرْ) أي ذاكر به أهل العلم، ولا تُغفل المذاكرة؛ لأنَّ إحياء العلم وتثبيته إنَّما هو بمذاكرته، أمَّا إذا أُغفل وأُهمِل ولم يُشتغل به ولم يُذاكَر به فإنَّه يضيع ويُنسىٰ ويذهب ما كان موجودًا، وأهلُ العلم يقولون: كلُّ شيء ينقص بالإنفاق منه، إلَّا العلم فإنَّه يزيد بكثرة الإنفاق منه، فعندما يُذاكر الإنسانُ به يُثبِّت تلك المعلومات ويُنمِّيها، فيُثبِّت ما كان موجودًا ويُحصِّل ما كان مفقودًا، فالمذاكرة بالحديث مطلوبة؛ لأنَّ عدم المذاكرة به تجعله يضيع وينسىٰ ويتلاشىٰ، وأمَّا في حال استذكاره ومذاكرته والبحث فيه والإفادة به فهذا

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٧)، و«المقدمة» (ص٣٥٩)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥١ ـ ٥٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠٧ ـ ٣١٤)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦).

هو الذي يُثبِّته ويُنمِّيه[(١)]

وقولُه: (وَرَأَوْا/ جَوَازَ كَتْمٍ عَنْ خِلَافِ الأَهْلِ) عمَّن ليس بأهل، فإنَّه لا مانع من عدم تحديثه[(٢)]

وقولُه: (أَوْ/ مَنْ يُنْكر الصَّوَابَ إِنْ يُذَكَّرِ) [أي كذلك يجوز كتم العلم أيضًا عمَّن إذا بُيِّن له وجهُ الصواب، وذكِّر به لم يكترث بذلك، وأنكره ولم يرجع عن خطئه][(٣)].

ثم قال السيوطيُّ:

٦٠٠ـ **ثُـمَّ إِذَا أُهِّـلْـتَ صَـنِّـفْ تَـمْـهَـرِ**

٦٠١ـ **وَيُـبْـقِ ذِكْـرًا مَـا لَـهُ مِـنْ غَـايَـهْ وَإِنَّـهُ فَـرْضٌ عَـلَـىٰ الْـكِـفَـايَـهْ**

وهذا حثٌّ من المصنِّف لطالب الحديث علىٰ التصنيف بعد التأهُّل[(٤)]؛ وهذا ممَّا يلحق صاحبَه أجرُه وثوابُه بعد موته بمئات السِّنين؛ لأنَّه كلَّما استفاد أحدٌ من مؤلَّفه فإنَّه يُؤجر، ومَن قرأ كتابه دعا له وترحَّم عليه، فيكون بذلك حصَّل دعاء الدَّاعِين، وأيضًا حصَّل استفادة المستفيدين، فيُؤجر لإفادتهم ولنفعهم، فهذا من النَّفع الذي يبقىٰ بعد الإنسان؛ لأنَّه ـ كما ذكرتُ ـ يبقىٰ العلم بالكتابة ويبقىٰ بأخذ التلاميذ وبذلهم له لمن بعدهم، ولكن الكتابة شأنُها عظيم! فإنَّ هذا الأمر إنَّما يكون إذا كان الإنسان مؤهَّلًا، أمَّا إذا كان غير مؤهَّل فإنَّه قد يكتب ما هو خطأ، ويكتب ما هو غلَط، فيغترُّ به غيرُه، ويتضرَّر غيرُه بما كتبه، ولهذا **قال السيوطيُّ**: **(ثُمَّ إِذَا أُهِّلْتَ صَنِّفْ تَمْهَر)** يعني: تكون ماهرًا متقنًا.

وقولُه: **(وَيُبْقِ ذِكْرًا مَا لَهُ مِنْ غَايَهْ)** يعني: أنَّ التأليف يحصل فيه إبقاءُ ذِكرٍ ما له من غاية؛ يعني: يبقىٰ ذكرُه مستمرًّا ما دام الكتاب موجودًا، ولهذا يقول ابنُ

---

(١) انظر: «الجامع» (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٩) و(٢/ ٢٦٤ ـ ٢٧٩)، و«المقدمة» (ص٣٥٩ ـ ٣٦٠)، و«التقريب» (ص٨٢)، و«الاقتراح» (ص٤٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٣ ـ ٥٤)، و«النزهة» (ص١٨٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣١٤ ـ ٣١٧)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٥٧١ ـ ٥٧٧)، و«الجامع» (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩).

(٣) (المشرف).

(٤) انظر: «الجامع» (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣)، و«المقدمة» (ص٣٦٠)، و«التقريب» (ص٨٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣١٧ ـ ٣١٩)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨).

الجوزي في كتابه: (صيد الخاطر)[1]: «إن تصنيف العالم ولدُه المخلَّد»، لأنَّه يحصِّل نفعه والاستفادة من ذلك الكتاب الذي ألَّفه إذا كان نافعًا، وقد قال ﷺ: **«مَنْ دَعَا إِلَىٰ هُدًىٰ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»**[2]

وقولُه: (وَإِنَّهُ فَرْضٌ عَلَىٰ الْكِفَايَهْ) يعني: التأليف، فليس يلزم كلَّ أحدٍ أن يؤلِّف.

ثمَّ إنَّه ذكَر طريقة التأليف في الحديث، **فقال:**

٦٠٢ ـ فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالأَبْوَابِ   وَقَوْمٌ الْمُسْنَدَ لِلصِّحَابِ

فقولُه: (فَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ بِالأَبْوَابِ) يعني: يؤلِّف علىٰ الأبواب، مثل: كتب السنن، وكتب الصحيحين، فإنَّها تجمع الأحاديث المتعلِّقة بالكتب الفقهية كل كتاب علىٰ حدة، ثم في كلِّ كتاب أبواب، في كلِّ باب أحاديث متعلِّقة بذلك الباب، فيأتي المصنِّف مثلًا بكتاب الطهارة ويأتي بالأحاديث الَّتي تتعلَّق بالطهارة، سواء كانت عن أبي بكر أو عن عمر أو عن عثمان أو عن علي أو أيِّ واحدٍ من الصحابة، وهكذا يفعل في سائر الكتب والأبواب، هذا نوعٌ من التأليف في الحديث.

وقولُه: (وَقَوْمٌ الْمُسْنَدَ لِلصِّحَابِ) يعني: وبعضهم يجمع علىٰ المسانيد؛ يعني: يجمع أحاديث كلِّ صحابيٍّ علىٰ حدةٍ، مثلًا: في مسند أبي بكر رضي الله عنه يأتي بالأحاديث الَّتي جاءت عنده عن أبي بكر، وفي مسند عمر رضي الله عنه يذكر الأحاديث التي جاءت عن عمر، وهكذا، لكنَّهم يختلفون في ترتيب المسانيد؛ فإمَّا يرتَّب المسند علىٰ السبق في الإسلام والفضل، فيُبدَأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم بأهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، وهكذا.

أو يُرتَّبُ علىٰ القُرب من رسول الله ﷺ، فيأتي المصنِّف ـ مثلًا ـ بأحاديث بني هاشم، ثمَّ بني المطَّلب ثم الأقرب فالأقرب إلىٰ رسول الله ﷺ.

---

(١) (ص٣٤)، ط: الأولىٰ، دار القلم، دمشق.

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أو يُرتَّبُ علىٰ الحروف؛ يعني: يُرتِّب مسانيد الصحابة علىٰ ترتيب أسمائهم علىٰ الحروف، والتأليف علىٰ الحروف لا شكَّ أنَّه سهل التناول؛ لأنَّ الباحث أو القارئ يصل إلىٰ بُغيته بمعرفة أوَّل الحرف الذي فيه اسمُ ذلك الصحابيِّ الَّذي يريد أن يقف علىٰ حديثه.

وقد أشار المصنِّف إلىٰ هذه الطرق الثلاثة **فقال:**

٦٠٣ - يَبْدَأُ بِالأَسْبَقِ، أَوْ بِالأَقْرَبِ إِلَىٰ النَّبِيِّ، أَوِ الْحُرُوفَ يَجْتَبِي

هذه الطرق الثلاثة فيما إذا ألَّف علىٰ المسانيد: إمَّا علىٰ الأسبق؛ فيبدأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثمَّ مَن بعدهم، أو بالأقرب إلىٰ رسول الله ﷺ من حيث النَّسبُ والقرابة، فيبدأ مثلًا ببني هاشم، ثمَّ ببنِي المطَّلب، وهكذا، أو علىٰ ترتيب الحروف.

ثمَّ قال:

٦٠٤ - وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يَجْمَعَ الأَطْرَافَ، أَوْ شُيُوخًا، اَوْ

٦٠٥ - أَبْوَابًا، اَوْ تَرَاجِمًا، أَوْ طُرُقَا وَاحْذَرْ مِنَ الإِخْرَاجِ قَبْلَ الِانْتِقَا

فقولُه: (وَخَيْرُهُ مُعَلَّلٌ) يعني: خير التأليف في الحديث المعلَّل، وهو أن يجمع المصنِّف الحديث ويُبيِّن علله وما يُقبَل وما يُردُّ، هذا هو خيرُه؛ لأنَّ فيه جَمعًا وفيه تمييزًا بين ما يُقبل وما يُردُّ.

وقولُه: (وَقَدْ رَأَوْا/ أَنْ يَجْمَعَ الأَطْرَافَ) يعني: وكذلك رأوا أن يكون التأليف أيضًا بذكر الأطراف؛ بأن يذكر المصنِّف أوَّل الحديث ثمَّ يترك باقيه، ويذكر من خرَّجه، فمثلًا يذكر أوَّل حديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، ثمَّ يقول: رواه فلان ورواه فلان ورواه فلان، ومكانه في المكان الفلانيِّ، وهكذا.

وقولُه: (أَوْ شُيُوخًا) يعني: أو يؤلِّف علىٰ الشيوخ، أي: شيوخه، فيذكُر ما يرويه عن كلِّ شيخ، فيبدأ بالشيخ الأوَّل، ثمَّ ينتقل إلىٰ شيخ آخر، وهكذا.

[ومنهم من يجمع أحاديث شيوخ مشهورين، كلُّ شيخ علىٰ انفراده، كمالك وشعبة وسفيان والأعمش وغيرهم[1]][2]

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٠١).   (٢) (المشرف).

وقولُه: (أَوْ/ أَبْوَابًا) يعني: يؤلِّف في بابٍ من الأبواب، مثلًا في بابٍ من أبواب الفقه يؤلِّف مؤلَّفًا خاصًّا يَجمع فيه كلَّ ما يتعلَّق بهذا الباب، هذا نوعٌ من التأليف.

وقولُه: (اَوْ تَرَاجِمًا) يعني: أسانيد معيَّنة، بأن يقول مثلًا: ترجمةُ نافع عن مالك عن ابن عمر، ويذكر ما روي من الأحاديث بهذا الإسناد، فكلُّ ما جاء بهذه الترجمة يأتي به في مؤلَّف خاص، هذا التأليف علىٰ التراجم.

وقولُه: (أَوْ طُرُقَا) يعني: طرقَ حديث معيَّن، كَطُرق حديث الحوضِ، وطرق حديث: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي**»، وطرق حديث المسح علىٰ الخفين.

فهذه أنواع التأليف؛ إمَّا علىٰ الكتب والأبواب، أو علىٰ المسانيد، أو علىٰ الأطراف، أو علىٰ الشيوخ، أو يجمع أحاديث بابٍ من الأبواب، أو أحاديث ترجمة من التراجم، أو طرق حديث مُعيَّن[(١)]

ثمَّ إنَّ المصنِّف بعد أن أرشد إلىٰ طرق التأليف وكيفية التأليف وماذا يكون عليه التأليف، قال: «**وَاحْذَرْ مِنَ الإِخْرَاجِ قَبْلَ الِانْتِقَا**» يعني: قبل أن يُمحِّص وقبل أن يُتقن؛ لأنَّه لو أخرجه ناقصًا فإنَّه يظهر للنَّاس ناقصًا، فيكون فيه الخلل والعيب والنقص الكبير، ولكن عندما يؤلِّف لا يُخرج مؤلَّفه إلَّا بعد أن يُتقنه ويعتني به[(٢)]

ثمَّ قال:

٦٠٦ ـ **وَهَلْ يُثَابُ قَارِئُ الآثَارِ كَقَارِئِ الْقُرْآنِ: خُلْفٌ جَارِي**

يعني: هل مَن قرأ حديثَ رسولِ الله ﷺ يُثاب كما يُثاب قارئُ القرآن[(٣)]؟

الخُلف جارٍ بين العلماء؛ منهم مَن قال: إنَّه يُثاب كما يُثاب قارئُ القرآن، ومنهم من يقول: لا

---

(١) انظر: «الجامع» (٢/ ٢٨٤ ـ ٣٠٤)، و«المقدمة» (ص٣٦٠ ـ ٣٦٢)، و«التقريب» (ص٨٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٥ ـ ٥٨)، و«النزهة» (ص١٨٤ ـ ١٨٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٧)، و«التدريب» (٢/ ٥٩٨ ـ ٦٠١).

(٢) انظر: «الجامع» (٢/ ٢٨٣ و٣٠٠ ـ ٣٠١)، و«المقدمة» (ص٣٦٢)، و«التقريب» (ص٨٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩)، و«التدريب» (٢/ ٦٠١ ـ ٦٠٢).

(٣) انظر: «النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٦٦٣).

ولا شكَّ أنَّ المسألة فيها تفصيل؛ فالذي يعتني بحديث رسول الله ﷺ ويقرؤُه ليُثبِّته ويتفقَّه فيه، وليستنتج منه، ويتقرَّب إلىٰ الله ﷻ بذلك، فلا شكَّ أنَّه يُؤجر علىٰ ذلك، وإن لم يكن مثل قراءة القرآن، إلَّا أنَّه مأجور علىٰ عمله وعلىٰ إحسانه؛ لأنَّ هذا خير، ولا شكَّ أن الاشتغال بحديث رسول الله ﷺ فيه الأجر العظيم والثواب الجزيل من الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ.



العَالِي وَالنَّازِلُ

٦٠٧ـ قَدْ خُصَّتِ الأُمَّةُ بِالإِسْنَادِ ... وَهْوَ مِنَ الدِّينِ بِلَا تَرْدَادِ

٦٠٨ـ وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ، وَمَنْ ... يُفَضِّلِ النُّزُولَ عَنْهُ؛ مَا فَطَنْ

٦٠٩ـ وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً كَمَا رَأَوْا: ... قُرْبٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ، أَوْ إِمَامٍ، أَوْ

٦١٠ـ بِنِسْبَةٍ إِلَىٰ كِتَابٍ مُعْتَمَدْ ... يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدْ

٦١١ـ فَإِنْ يَصِلْ لِشَيْخِهِ: (مُوَافَقَهْ) ... أَوْ شَيْخِ شَيْخٍ: (بَدَلٌ)، أَوْ وَافَقَهْ

٦١٢ـ فِي عَدَدٍ: فَهْوَ (الْمُسَاوَاةُ)، وَإِنْ ... فَرْدًا يَزِدْ: (مُصَافَحَاتٌ)، فَاسْتَبِنْ

٦١٣ـ وَقِدَمُ الْوَفَاةِ أَوْ خَمْسِينَا ... عَامًا تَقَصَّتْ[1] أَوْ سِوَىٰ عِشْرِينَا

٦١٤ـ وَقِدَمُ السَّمَاعِ. وَالنُّزُولُ ... نَقِيضُهُ، فَخَمْسَةٌ مَجْعُولُ

٦١٥ـ وَإِنَّمَا يُذَمُّ مَا لَمْ يَنْجَبِرْ ... لَكِنَّهُ عُلُوُّ مَعْنًىٰ يَقْتَصِرْ

٦١٦ـ وَلِابْنِ حِبَّانَ: إِذَا دَارَ السَّنَدْ ... مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَالٍ فَقَدْ

٦١٧ـ فَإِنْ تَرَىٰ لِلْمَتْنِ فَالأَعْلَامُ ... وَإِنْ تَرَىٰ الإِسْنَادَ فَالْعَوَامُّ

الشرح

هذا المبحثُ هو مبحثُ العالي والنازل، أي: الإسناد العالي والإسناد النازل، والعلوُّ والنزول يرجعان إلىٰ قلَّة الرواة وكثرتهم، فالإسناد الذي يكون عدد رجاله قليلًا يقال له: إنَّه عالٍ، والذي يكون عدده رجالُه كثيرًا يوصف بالنزول، فالعلوُّ هو قلَّةُ رجال الإسناد من أوَّله إلىٰ منتهاه، وذلك بالنسبة إلىٰ إسناد آخر يكون عدد رجاله أكثر، والنُّزول عكسُه[2]؛ وهو أن يكون عدد الرجال من أوَّل

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «تقضَّت»، بضاد معجمة.

(٢) انظر: «نخبة الفكر» (ص٣٠ـ٣١)، تحقيق: عبد المحسن القاسم، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٣٢).

الإسناد إلىٰ منتهاه أكثر بالنسبة إلىٰ إسناد آخر يكون عدد رجاله قليلًا؛ لأنَّ العلوَّ يقابل النزول، والنزول يقابل العلوَّ، والعبرةُ في ذلك هو كثرةُ الرُّواة وقلَّتُهم.

والإسناد ممَّا خُصَّت به هذه الأمَّة أمَّة نبيِّنا محمَّد ﷺ[١]؛ لأنَّها إنَّما أخذت دينها بالإسناد، وكلُّ ما تُعوِّل عليه في أمور دينها إنَّما هو بالإسناد والتلقِّي من المتقدِّمين إلىٰ المتأخِّرين، كلٌّ يُعطي مَن وراءَه، وكلٌّ يتلقَّىٰ عمَّن قَبلَه، وهذا ممَّا خُصَّت به هذه الأمَّة، فلم يكن لغيرها من الأمم أن يتَّصل كلُّ ما جاء عن نبيِّها بأسانيدها، وإنَّما هذا من خصائص هذه الأمَّة؛ لأنَّ الله ﷻ جَعَل هذه الشريعة باقيةً خالدةً، وجعلها شريعة مستمرَّة، ولهذا يقول عبدُالله بنُ المبارك: «الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء»[٢]، لكن لمَّا كانت الأمور إنَّما تُبنىٰ علىٰ الإسناد فإنَّ ما يثبت عن طريق الإسناد هو الَّذي يُعوَّل عليه، وما لا يثبت عن طريق الإسناد فإنَّه لا يُعوَّل عليه، وقال بعضُ العلماء: «الإسناد سلاحُ المؤمن»[٣]، وقال بعضُهم لبعض المحدِّثين وقد ذاكره في حديث، فقال له: «اذكره لي بدون إسناد»، قال: «وهل يُرقىٰ السطح بدون سلَّم؟!»[٤] يعني: أنَّ الأسانيد هي السلالم الَّتي يُوصل بها إلىٰ السطوح، ويوصل بها إلىٰ الأماكن العالية، فكما أنَّ السطح لا يوصل إليه إلَّا عن طريق السُّلَّم والدرج، فكذلك الحديث وغيرُه ممَّا يُتثبَّت فيه، ويكون المعوَّل عليه في الثبوت وجود الإسناد وثبوته.

ولهذا يقول السيوطيُّ:

٦٠٧ ـ قَدْ خُصَّتِ الأُمَّةُ بِالإِسْنَادِ ... وَهْوَ مِنَ الدِّينِ بِلَا تَرْدَادِ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٦٣)، و«التقريب» (ص٨٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣١)، و«التدريب» (٢/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥).

(٢) رواه مسلم في مقدمة «الصحيح» (١/ ١٥)، وغيره. وقد تقدَّم تخريجه.

(٣) رواه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ٤٥)، والحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» (ص٢٩)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٨)، عن سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) رواه البيهقي في «المدخل» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، وفي «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٤)، عن ابن عيينة قال: حدث الزهري يومًا بحديث، فقلت: هاتِهِ بلا إسناد، فقال الزهري: أترقىٰ السطح بلا سُلَّم؟!

يعني: الإسناد من الدِّين بلا تردُّد؛ لأنَّنا ما عرفنا الدِّين إلَّا عن طريق الإسناد، وأحاديثُ الرَّسول ﷺ ما عُرفت صحَّتُها وثبوتُها وضعفُها وضعفُها الشديد والموضوعُ منها ما عُرف إلَّا عن طريق الإسناد، فالإسنادُ من الدِّين، والدِّينُ إنَّما عُرِف بواسطة الإسناد؛ لأنَّ الصحابة تلقَّوا عن الرسول ﷺ، والتابعون تلقَّوا عن الصحابة، وأتباع التابعين تلقَّوا عن التابعين، وأتباع أتباع التابعين تلقَّوا عن أتباع التابعين، وهكذا، حتَّىٰ دُوِّنت الأحاديث، وأُلِّفت الكتب الحديثية، وصارت تلك الكتب الَّتي اشتملت علىٰ تلك الأحاديث تُروىٰ بالأسانيد، وتُتداول من جيل إلىٰ جيل، ومن قرن إلىٰ قرن، ويعوِّل النَّاس علىٰ تلك الكتب الَّتي وصلت إليهم في معرفة سُنَّة رسول الله ﷺ وتمييزها.

وكذلك القرآنُ ما عُرف إلَّا عن طريق الإسناد والتلقِّي، فالصَّحابة أقرأهم الرَّسولُ ﷺ، والصَّحابةُ يُقرئُون التَّابعين، والتَّابعون يُقرئُون أتباعهم، وأتباعُ التابعين أقرؤُوا مَن بعدهم، وجَمَع عثمانُ المصاحف واقتصر علىٰ مصحف واحدٍ، وهذه المصاحف حصلت بالتلقِّي، ثمَّ بقيت في الأمَّة تنتقل من جيل إلىٰ جيلٍ، ويُقرئُها السَّابقون لتلاميذهم، وهكذا.

والعلُوُّ مرغوبٌ فيه عند العلماء، بخلاف النزول، وذلك أن العُلُوَّ يقلُّ فيه عدد رجال الإسناد، وكلَّما قلَّت الوسائط قلَّ احتمال الخطأ والوهم والغلط، وكلَّما كثُرت الوسائط كثُر احتمال الخطأ والوهم والغلط، فالعلُوُّ مرغوبٌ فيه وهو مقدَّم، وقد كان سلفُ هذه الأمَّة يرحلون من أجل العلُوِّ في الحديث وتحصيل الأحاديث العالية، فإنَّ الراوي عندما يسمع الحديث بنزول يُحبُّ أن يصل إليه بعُلُوٍّ فيرحل من بلده إلىٰ بلد ذلك الشيخ الذي حصَّل الحديث عنه بواسطة ليُحصِّله عنه مباشرة بدون واسطة، فيختصر الإسناد ويختصر الطريق بينه وبين رسول الله ﷺ، وقد كان للرحلة في طلب الحديث عندهم شأنٌ عظيمٌ، وكانوا يُثنون علىٰ الرَّجُل بكثرة رحلاته، وكونه يطوف البلاد شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا من أجل تحصيل الحديث وأخذه، والرَّجل إذا اقتصر علىٰ حديث أهل بلده يُعتبر مقصِّرًا، وما حصَّل إلَّا القليل، وكانوا عندما يُترجمون للشخص يُثنون عليه بكثرة رَحَلاته، يقولون: رحل إلىٰ الشَّام وإلىٰ مصر وإلىٰ الحجاز وإلىٰ اليمن وإلىٰ كذا

وإلىٰ كذا، إذا كان من أهل العراق، وإذا كان من أهل اليمن يقولون: رحل إلىٰ العراق وإلىٰ الحجاز وإلىٰ الشام وإلىٰ مصر وإلىٰ كذا، فكلَّما كثُرت الرحلات دلَّ ذلك علىٰ سَعَة كثرة الحديث وعلىٰ الجِدِّ والاجتهاد فيه.

ولهذا **قال السيوطيُّ**:

٦٠٨ - وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ، وَمَنْ يُفَضِّلِ النُّزُولَ عَنْهُ مَا فَطَنْ

وقولُه: (وَطَلَبُ العُلُوِّ سُنَّةٌ) يعني: طريقة متَّبعة سَلَكها العلماء من الصحابة ومن بعدهم؛ لأنَّ فيها القُربَ من رسول الله ﷺ وقلَّةَ الوسائط، ومع قلَّة الوسائط يقلُّ احتمال الوهم والخطأ، فقد كان الواحد منهم يرحل الشَّهر علىٰ الإبل يقطع الفيافي ويسير المسافات الطويلة من أجل أن يُحصِّل حديثًا عن رسول الله ﷺ بعلُوٍّ، وإن كان قد وجده بنزولٍ عند غيره، لكنَّهم يرغبون في القرب من رسول الله ﷺ، وذلك لأنَّ قلَّةَ الوسائط بين الراوي وبين رسول الله ﷺ هي العُلُوُّ في الإسناد، وهي الَّتي يحصل معها قلَّةُ احتمال الغلط والخطأ والوهم.

ومن المعلوم أنَّ الكتب المؤلَّفة في القرن الثالث الَّتي هي الكتب الستَّة أعلىٰ الأسانيد فيها هي الثلاثيات، وهو أن يكون بين المؤلِّف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص: صحابيٌّ، وتابعيٌّ، وتابع تابعيٍّ، والبُخاريُّ عنده اثنان وعشرون حديثًا ثلاثيًّا، بينه وبين رسولِ اللهِ ﷺ ثلاثةُ أشخاص: صحابيٌّ، وتابعيٌّ، وتابعُ تابعيٍّ.

وتلك الأسانيد إنَّما حصَّلها عن طريق شيوخه الكبار الذين أدركهم في صغره، وهم في أواخر حياتهم وماتوا والبخاري صغير؛ لأنَّهم عُمِّروا وأدركهم البخاريُّ وهو صغير في حال كبرهم، فحصل له به ذلك العلُوُّ، لكونه أدرك أتباع التابعين، والشخص إذا أدرك المحدِّث ثمَّ عاش بعد وفاته مدَّة طويلةً فهذا يُعتبر علُوًّا، مثل: ابن عيينة يروي عن الزهري، وأكثر عنه، وهو معروف بالرواية عنه، والزهريُّ توفِّي سنة (١٢٤هـ)، وابن عيينة تُوفِّي قريبًا من المائتين، فبين وفاة الزهري ووفاة سفيان بن عيينة مدَّة طويلة.

أمَّا مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فليس عنده إلَّا الرُّباعيات، وأعلىٰ ما عنده الأسانيد الرباعية التي فيها بينه وبين رسول الله ﷺ أربعة أشخاص، وكذلك النَّسائيُّ وأبو داود

عندهم رباعيَّات، أمَّا الترمذيُّ فعنده ثلاثيٌّ واحد، وابنُ ماجه عنده خمس ثلاثيات، ولكنَّها كلَّها من طريق واحدٍ، وفيه ضعف.

وقولُه: (وَمَنْ/ يُفَضِّلِ النُّزُولَ عَنْهُ مَا فَطَنْ) يعني: الَّذي يُفضِّلُ النُّزولَ علىٰ العلُوِّ ويُعلِّل تفضيله بأنَّ فيه كثرة الأجر؛ لأنَّ المشتغل بالحديث عندما يتعب في البحث عن رجالٍ كثيرين في إسناد ما فإنَّه يكثر أجرُه بتعبه واجتهاده وعنايته، هذا وإنْ فضَّله من أجل ملاحظة كثرة الأجر لمن يبحث ويتعب، فإنَّه ما فَطَن للأمر المُهمِّ الَّذي فُضِّل العلُوُّ من أجله عليه، وهو قلَّة الوسائط الَّتي يَقِلُّ معها احتمالُ الوهم والخطأ والغلط.

وكون الإنسان يَجتهد في البحث في إسناد رجاله كثير، نعم هذا فيه أجر؛ يعني: كلَّما بحث وتعب يحصِّل أجرًا، لكن القضية ليست في تحصيل الأجر جرَّاء التعب الذي ينال الباحث في تفتيشه واجتهاده، وإنَّما القضية هي قضيَّة معرفة صحَّة وقوَّة الإسناد، وقلَّة الوسائط التي يقلُّ معها احتمال الوهم من الراوي.

فالحاصل: أنَّ النُّزول لا يُفضَّلُ علىٰ العلُوِّ، ومَن فضَّل النُّزولَ عليه فما فَطِن للأمر الَّذي استحقَّ العلُوَّ أن يكون مرغوبًا فيه وأن يكون مفضَّلًا، وهو صحَّة الإسناد وقُربُه من رسول الله ﷺ، وهذا فيما إذا كان صحيحًا، وفيما إذا كان ثابتًا، أمَّا إذا كان العلُوُّ في الإسناد فيه ضَعفٌ، ووُجِد الإسناد الذي هو أنزلُ منه برجالٍ أثبتُ، وبرجال أقوىٰ؛ فعند ذلك يكون النزول أفضلَ من العلُوِّ؛ لأنَّه علُوٌّ معنويٌّ في الحقيقة، وإن لم يكن علُوًّا من حيثُ عددُ الرجال، لكنَّه علُوٌّ من حيث قوَّةُ الرِّجال، ومن حيثُ حِفظُ الرجال وإتقانُ الرجال.

فالعلوُّ في الإسناد مرغوبٌ فيه عند المحدِّثين، ولكنَّه يكون مفيدًا إذا كان الرجال ثقات، أمَّا إذا كان الرِّجال فيهم مَن هو ضعيف فإنَّ الإسناد النازل الذي يكون رجاله ثقات حفَّاظًا مُتقنين يكون أفضلَ منه وأولىٰ منه[1]

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٢١٤ ـ ٢٣٦)، و«معرفة علوم الحديث» (ص٥ ـ ١٣)، و«الجامع» (١/ ١١٥ ـ ١٣٠)، و«المقدمة» (ص٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و«التقريب» (ص٨٤)، و«الاقتراح» (ص٤٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٥٩ ـ ٦٠)، و«النزهة» (ص١٤٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٨)، و«التدريب» (٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٧).

ثمَّ ذكر السيوطيُّ أقسام العُلُوِّ والنُّزول، **فقال**:

٦٠٩ - وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً كَمَا رَأَوْا: قُرْبٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ أَوْ إِمَامٍ اَوْ

٦١٠ - بِنِسْبَةٍ إِلَىٰ كِتَابٍ مُعْتَمَدْ يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدْ

٦١١ - فَإِنْ يَصِلْ لِشَيْخِهِ: (مُوَافَقَهْ) أَوْ شَيْخِ شَيْخٍ: (بَدَلٌ)، أَوْ وَافَقَهْ

٦١٢ - فِي عَدَدٍ: فَهْوَ (الْمُسَاوَاةُ)، وَإِنْ فَرْدًا يَزِدْ: (مُصَافَحَاتٌ)، فَٱسْتَبِنْ

٦١٣ - وَقِدَمُ الْوَفَاةِ أَوْ خَمْسِينَا عَامًا تَقَضَّتْ أَوْ سِوَىٰ عِشْرِينَا

٦١٤ - وَقِدَمُ السَّمَاعِ.......................

فقولُه: **(وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً كَمَا رَأَوْا)** أي: قسَّم العلماءُ العلُوَّ خمسة أقسام، وكلُّ قسمٍ منها يقابلُه نُزول، فيكون النُّزول خمسةً والعُلُوُّ خمسةً؛ لأنَّ العُلُوَّ هو علُوٌّ بالنِّسبة للنزول، والنُّزولَ نزولٌ بالنسبة للعلُوِّ، فالعلوُّ خمسة أقسام[1]:

القسم الأوَّل: يتعلَّق بالقُرب من رسول الله ﷺ.

القسم الثاني: قُربٌ بالنسبة إلىٰ إمام من الأئمَّة، وذلك بأن يحصل تفاوتٌ في الإسنادين هذا عال وهذا نازل بالنسبة إلىٰ ذلك الإمام، وإن كان بعد ذلك الإمام يكثر رجاله.

القسم الثالث: قُربٌ بالنِّسبة إلىٰ كتابٍ من الكتب المعتمدة عند المحدِّثين.

القسم الرابع: قربٌ بالنظر إلىٰ تقدُّم الوفاة.

القسم الخامس: قُربٌ بالنظر إلىٰ التقدُّم في السماع.

والثالث منها له **أربعة أنواع**، هي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، وسنأتي إلىٰ هذه الأنواع في كلام المصنِّف.

فقولُ السيوطيِّ:

٦٠٩ - قُرْبٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ، أَوْ إِمَامٍ، اَوْ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٦٤ - ٣٦٨)، و«التقريب» (ص٨٥)، و«الاقتراح» (ص٤٧ - ٤٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٠ - ٦٩)، و«النزهة» (ص١٤٢ - ١٤٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٣٨ - ٣٥٧)، و«التدريب» (٢/ ٦٠٧ - ٦١٩).

٦١٠ ـ بِنِسْبَةٍ إِلَىٰ كِتَابٍ مُعْتَمَدْ يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدْ

فقوله: (**كَمَا رَأَوْا**) يعني: كما رأوا تقسيمه إلىٰ خمسة أقسام.

وقولُه: (**إِلَىٰ النَّبِيِّ**) هذا هو القسم الأوَّل.

وقولُه: (**أَوْ إِمَامِ**) يعني: أو بالنسبة إلىٰ إمام، بأن يكون إسنادان يلتقيان عند إمام من الأئمَّة، كـ: شعبة، وسفيان الثوري، والزهريِّ، مثلًا.

وقَولُه: (**اَوْ/ بِنِسْبَةٍ إِلَىٰ كِتَابٍ مُعْتَمَدْ**) يعني: كـ: صحيح البخاري، وسنن النسائيِّ، مثلًا.

وقولُه: (**يُنْزَلُ لَوْ ذَا مِنْ طَرِيقِهِ وَرَدْ**) يعني: لو روىٰ ذلك الحديث عن طريق ذلك المصنِّف لنزل الإسناد وصار طويلًا، لكنَّه حصل العلُوُّ من غير مروره علىٰ المصنِّف، ولو رواه عن طريق المصنِّفِ لكان نازلًا، مثل ما قال الحافظ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «روىٰ البخاريُّ عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العبَّاس السرَّاج، عن قتيبة، مثلًا، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة»[١]، فإذن لو رُوي عن طريق المصنِّف صاحب الكتاب لنَزَل الإسناد، وإذا رُوي من غير طريقه علا الإسناد.

وقولُه: (**فَإِنْ يَصِلْ لِشَيْخِهِ: مُوَافَقَهْ**)، هذا هو تفصيلُ الأنواع، فالموافقة: أن يصل لشيخ المصنِّف؛ يعني: إذا كان يلتقي مع المصنِّف في شيخه فيسمَّىٰ موافقة، إذن تعريف الموافقة: الوصولُ إلىٰ شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه.

وقولُه: (**أَوْ شَيْخِ شَيْخٍ: بَدَلٌ**) يعني: وإن يصل إلىٰ شيخ شيخ فهو بدلٌ، قال ابنُ حجر: «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرىٰ إلىٰ القعنبيِّ عن مالك؛ فيكون القعنبيُّ بدلًا فيه من قتيبة»[٢]، فيكون التقىٰ مع البخاريِّ في شيخ شيخه الذي هو مالك، والقعنبيُّ صار بدلًا عن قُتيبة في الإسناد الأوَّل الَّذي هو الموافقة.

وقولُه: (**أَوْ وَافَقَهْ/ فِي عَدَدٍ: فَهْوَ الْمُسَاوَاةُ**) يعني: الموافقة للمصنِّف في

---

(١) «النزهة» (ص١٤٣ ـ ١٤٤).
(٢) «النزهة» (ص١٤٤).

العدد، قال ابنُ حجر: «كأن يروي النَّسائيُّ مثلًا حديثًا يقع بينه وبين النَّبيِّ ﷺ فيه أحدَ عشرَ نفسًا، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه، بإسنادٍ آخرَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ يقع بيننا وبين النَّبيِّ ﷺ أحدَ عشرَ نفسًا؛ فنساوي النَّسائيَّ من حيث العددُ، مع قطع النَّظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاصِّ.»[1]، وابنُ حجر تُوفِّي سنة (٨٥٢هـ)، والنَّسائيُّ توفِّي سنة (٣٠٣هـ)، والإسناد عند هذا أحد عشر وعند هذا أحد عشر، فإذن الإسناد عند الحافظ ابن حجر عالٍ بالنسبة لإسناد النَّسائيِّ، وهذا العلوُّ يحصل بأن يكون كلُّ واحد من رجال إسناد ابن حجر مُعمَّرًا، مثلًا يعيش الواحد منهم تسعين سنةً ويُدرك هذا في صغره، ثمَّ يعيش الآخر تسعين سنة ثمَّ يُدرك هذا في صغره، وهكذا، فتقع المساواة بين من تأخرت طبقته بمن تقدَّمت في عدد الرواة بينهما وبين النَّبيِّ ﷺ لحديث واحد روياه.

[وقولُه: (وَإِنْ/ فَرْدًا يَزِدْ: مُصَافَحَاتٌ، فَاْسْتَبِنْ) يعني: إذا كان عدد الرواة مع المصنف بزيادة راو في العدد، فهذا يسمىٰ بالمصافحة، وهي كما يقول ابن حجر: «الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف علىٰ الوجه المشروح أوَّلًا، وسُمِّيت مصافحة؛ لأنَّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأنَّا لقينا النسائي فكأنَّا صافحناه»[2]

فابن حجر ساوىٰ تلميذ النسائي من حيث العدد، لكن بالنسبة للنسائي زاد راو واحد في إسناده، فساوىٰ تلميذ النسائي فهو بمثابته من حيث العدد، وكأنَّما لقي النسائي وأخذ منه وصافحه فسمي بالمصافحة، (فَاسْتَبِنْ) ذلك واطلبه وتفهَّمه][3]

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ من أقسام العُلُوِّ:

أوَّلًا: أن يكون بالنِّسبة إلىٰ الرسول ﷺ.

الثاني: أن يكون بالنِّسبة إلىٰ إمامٍ من الأئمَّة، وهذا علوٌّ نسبيٌّ، وهو بأن يتفاوت طريقان في الوصول إليه؛ إحداهما عالية، والثانية نازلة.

---

(١) «النزهة» (ص١٤٤). (٢) «نزهة النظر» (ص١٤٤).

(٣) (المشرف).

الثالث: أن يكون بالنِّسبة إلىٰ كتابٍ مصنَّف من المصنَّفات المعتمدة، وذلك مثل (صحيح البخاري) بأن يروي مَن دون البخاريِّ بإسناد، فيلتقي مع البخاريِّ في شيخه أو شيخ شيخه، أو يتساوىٰ عددُ الإسناد مع إسناد البخاريِّ، أو يتساوىٰ مع تلميذ صاحبِ ذلك الكتاب.

وهذا القسمُ له أربعةُ أنواع:

النَّوع الأوَّل: **الموافقة**، وهو الوصولُ إلىٰ شيخ أحدِ المصنِّفين من غير طريق المصنِّف[1]، وذلك كما قال الحافظ ابنُ حجر في المثال السابق: «روىٰ البخاريُّ عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العبَّاس السرَّاج، عن قتيبة، مثلًا، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة؛ فقد حصل لنا الموافقةُ مع البخاريِّ في شيخه بعينه مع عُلُوِّ الإسناد إليه»[2]؛ يعني: هذا علُوٌّ؛ بالنسبة إلىٰ الإسناد الذي يُروىٰ عن طريق البخاريِّ يكون فيه نزول، وإذا رُوي من غير طريق البخاريِّ يكون فيه علُوٌّ، لكنَّه وافق البخاريَّ في شيخه قُتيبةَ، فإذن الموافقة هي الوصولُ إلىٰ شيخ أحدِ المصنِّفين من غير طريقه، كهذا الإسناد الذي حصل به الوصولُ إلىٰ قُتيبةَ من غير طريق البخاريِّ.

النوع الثاني: **البدلُ**، وهو الوصول إلىٰ شيخ شيخ أحدِ المصنِّفين من غير طريقه[3]، كما مرَّ فيما مثَّل به ابنُ حجر، قال: «كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرىٰ إلىٰ القعنبيِّ عن مالك؛ فيكون القعنبيُّ بدلًا فيه من قتيبة»[4]، فيكون الالتقاء في مالك الذي هو شيخُ شيخ البخاريِّ، فإذن البدلُ هو الوصولُ إلىٰ شيخ شيخ أحدِ المصنِّفين من غير طريقه، وشيخُ شيخ البخاريِّ في هذا المثال هو مالكٌ، فالموافقةُ حصل فيها الالتقاءُ مع البخاريِّ في شيخه، وفي البدل حصل الالتقاءُ مع البخاريِّ في شيخ شيخه من طريق شخصٍ آخرَ وهو القعنبيُّ مثلًا؛ يعني: يُروىٰ عن طريق القعنبيِّ، والقعنبيُّ يساوي أو يعادل قُتيبة، وكلاهما يرويان عن مالك، فيكون القعنبيُّ بدلًا عن قُتيبة، فقيل له: بدل، وهذا كلُّه بالنِّسبة لكتاب

(١) «النزهة» (ص١٤٤).
(٢) «النزهة» (ص١٤٤).
(٣) انظر: «النزهة» (ص١٤٤).
(٤) «النزهة» (ص١٤٤).

مُصنَّف، الذي هو في هذين المثالين كتابُ البخاريِّ، فالوصول إلىٰ شيخ البخاري من غير طريقه، هذا يسمَّىٰ موافقة، والوصول إلىٰ شيخ شيخه من غير طريق البخاري، هذا يسمَّىٰ بدلًا؛ لأنَّه لم يحصل الالتقاء مع البخاريِّ إلَّا في شيخ شيخه، فصار القعنبيُّ في المثال الذي ذكره الحافظ ابنُ حجر بدلًا عن قُتيبة في المثال الذي ذكره للموافقة.

النوع الثالث: المساواة، يقول الحافظ ابنُ حجر: «هي استواءُ عددِ الإسناد من الراوي إلىٰ آخره، أي: الإسناد مع إسناد أحدِ المصنِّفين، كأن يروي النسائيُّ ـ مثلًا ـ حديثًا يقع بينه وبين النَّبيِّ ﷺ فيه أحدَ عشر نفسًا، فيقع لنا ذلك الحديثُ بعينه بإسنادٍ آخرَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ يقع بيننا وبين النَّبيِّ ﷺ أحدَ عشرَ نفسًا؛ فنساوي النَّسائيَّ، من حيثُ العددُ، مع قطع النَّظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاصِّ»[1]، فهُنا تساوىٰ العددُ من ابن حجر إلىٰ الرسول ﷺ بالعدد من النَّسائي إلىٰ الرَّسول ﷺ، لكن هذا إسنادٌ نازلٌ بالنِّسبة للنَّسائيِّ، وهو عالٍ بالنِّسبة لابن حجر؛ لأنَّ رجال الأسانيد النازلة في وقت ابن حجر يبلغون أكثر من عشرين رجلًا، فإذا كان النَّسائيُّ وفاته سنة (٣٠٣هـ)، وعنده العُشاريات أي يكون بينه وبين الرسول ﷺ عشرة أنفس، إذن هذا أنزلُ ما يكون عند النَّسائيِّ، فإذا وُجد إسنادٌ من الحافظ ابن حجر إلىٰ الرَّسول ﷺ بعشرة أنفس، فيكون العدد مساويًا للعدد، لكن الفرق هو المُدَّة، فإذن حصل في إسناد النسائيِّ نزولٌ، لكن بالنسبة للمدَّة، وحصل للحافظ ابن حجر عُلُوٌّ، لكن بالنِّسبة لطول المدَّة، فهذا نُزولٌ، ولكن في ثلاثمائة سنة، أي: عشرة أشخاص في ثلاثمائة سنة، وأعلىٰ ما يكون عنده الرباعيَّات، فالحافظ ابنُ حجر أعلىٰ ما يكون عنده العشاريات، والنَّسائيُّ أنزلُ ما عنده العشاريات، إذن هذا تَساوٍ من حيث العدد، وهذا العُلوُّ الَّذي حصل في إسناد ابن حجر هو من حيثُ المساواةُ، وإلَّا فهو نازلٌ من حيث المدَّة الطويلة؛ لأنَّ الحافظ ابن حجر تُوفِّي سنة (٨٥٢هـ)، والنَّسائيُّ تُوفِّي سنة (٣٠٣هـ)، فإذن أنزلُ إسنادٍ عند النَّسائيِّ يساويه أعلىٰ إسنادٍ عند ابن حجر، هذا هو المساواة.

النوع الرابع: المصافحة، وهي مثل المساواة، لكن هذه المساواة إنَّما هي

---

(١) «النزهة» (ص١٤٤).

مع التلميذ، وليست مع الشيخ، فيكون من رواه عن طريق المساواة للتلميذ كأنَّه لقي الشيخ فصافحه(١)؛ لأنَّ مَن ساوىٰ التلميذ كأنَّه لقي ذلك الشيخ صاحب الكتاب الَّذي هو مثلًا النَّسائيِّ، فيكون كأنَّه لقي الشيخ فصافحه، وكذلك من فوقه لقي الذي فوقه وصافحه، وهكذا، فهذا يُسمُّونه المصافحة.

هذه أنواع أربعة للقسم الثالث من أقسام العلوّ، وهو العُلُوُّ بالنسبة للكتاب المعتمد.

ثم ذكر السيوطيُّ القسمين الرابع والخامس، **فقال:**

٦١٣ـ وَقِدَمُ الْوَفَاةِ أَوْ خَمْسِينَا عَامًا تَقَضَّتْ أَوْ سِوَىٰ عِشْرِينَا

٦١٤ـ وَقِدَمُ السَّمَاعِ.......................

[**قوله**: (**وَقِدَمُ الْوَفَاةِ**) يعني: أنَّ قدم الوفاة هي رابع أقسام العلو، وهي تقدُّم وفاة راوٍ عن شيخ علىٰ وفاة راوٍ آخر اشترك معه في الرواية عن ذلك الشيخ](٢)

وقولُه: (**أَوْ خَمْسِينَا/ عَامًا تَقَضَّتِ**): يعني: أو خمسين سنةً مضت علىٰ وفاة الشيخ، فإنَّ هذا أيضًا علوٌّ، مثل كون ابن عُيَينة يروي عن الزهريِّ، والزهريُّ قد تُوفِّي سنة (١٢٤ أو ١٢٥هـ)، وابنُ عُيينَةَ تُوفِّيَ سنة (١٩٨ أو ١٩٧هـ) فبينهما مسافة طويلة، فإذا روىٰ الراوي عن شيخ مضىٰ علىٰ وفاته خمسون سنةً، فهذا عُلوٌّ.

وقولُه: (**أَوْ سِوَىٰ عِشْرِينَا**): يعني: أو مُضِيِّ خمسين سوىٰ عشرين أي: مضيِّ ثلاثين سنةً علىٰ وفاة الشيخ، وأظنُّه من أجل مراعاة الوزن ذكر الخمسين وذكر نقصان العشرين ولم يُعبِّر بالثلاثين، وهذا القول أوسعُ من الأوَّل؛ لأنَّ الثلاثين المجال فيها أوسع من الخمسين؛ لأنَّ اعتبار مُضِيِّ خمسين سنة من وفاة الشيخ يكون العلُوُّ به أقلَّ ممَّا لو اعتبرنا مُضِيَّ ثلاثين سنةً، فإن هذا يكون أكثر.

وقولُه: (**وَقِدَمُ السَّمَاعِ**) هذا هو الخامس، وذلك أن يكون اثنان رويا عن شيخ، لكن أحدهم مضىٰ علىٰ روايته ثلاثون سنة والثاني مضىٰ علىٰ روايته عشرون سنة، أو هذا مضىٰ علىٰ روايته خمسون وهذا مضىٰ عليها عشرون،

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١٤٤).

(٢) (المشرف).

فالذي روىٰ عنه قبل الخمسين يُعتبر أعلىٰ من الشخص الآخر الذي روىٰ عنه بأقلّ مدَّة، وفائدة هذا القسم تظهر في الترجيح بين روايات المختلطين والذين تغيَّر حفظُهم، فيكون من روىٰ في زمن متقدِّم روايتُه أسلم ممَّن روىٰ في زمن متأخِّر، فمن روىٰ مثلًا قبل ثلاثين سنةً يكون أرجح ممَّن روىٰ في زمن متأخِّر عنه، ولهذا فالمختلِط يُميَّز بين ما يُقبل من حديثه وما لا يُقبل بالنظر إلىٰ من روىٰ عنه قبل الاختلاط ومن روىٰ بعد الاختلاط، ومن روىٰ عنه في زمن مبكِّر ومن روىٰ عنه في زمن متأخِّر، فالذي رُوي بعد الاختلاط يُتوقَّف فيه، والذي رُوي قبل الاختلاط يُعتبر ثابتًا؛ لأنَّ المحذور زال؛ لأنَّه أخذ عنه قبل أن يطرأ عليه الاختلاط.

هذه أنواع العلُوِّ الخمسة، **ثمَّ قال:**

٦١٤ـ .... وَالنُّزُولُ نَقِيضُهُ؛ فَخَمْسَةً مَجْعُولُ

لأنَّ كلَّ قسم من أقسام العلُوِّ يقابله النزول، فالإسناد الذي قلَّ عددُه إلىٰ الرسول ﷺ يكون أعلىٰ ممَّا كثُر عدد رجاله إليه، وما قلَّ فيه الرجال إلىٰ إمام من الأئمَّة هو أعلىٰ ممَّا كثُر فيه الرجال إليه، وبالنسبة إلىٰ الكتاب هو أربعةُ أنواع:

فإذا كان في الوصول إلىٰ شيخ أحدِ المصنِّفين من غير طريقه عُلُوٌّ بالنسبة للوصول إليه من طريقه، وكان الوصولُ إلىٰ شيخ شيخه من غير طريقه الذي هو البدل أعلىٰ من الوصول إليه من طريقه، فإذن هو من طريق المصنِّف يعتبر نازلًا، ومن طريق غيره يعتبر عاليًا.

وكذلك العُلُوُّ الحاصل في المساواة والمصافحة يقابله نزولٌ عند المصنِّف كما تقدَّم بيانه.

وكذلك القسمان الرابع والخامس من أقسام النزول يقابلان الرابع والخامس من أقسام العلُوِّ[1]

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٦٩)، و«التقريب» (ص٨٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧٠)، و«النزهة» (ص١٤٤ ـ ١٤٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، و«التدريب» (٢/ ٦١٩).

قال السيوطيُّ:

٦١٥ـ وَإِنَّمَا يُذَمُّ مَا لَمْ يَنْجَبِرْ لَكِنَّهُ عُلُوٌّ مَعْنًىٰ يَقْتَصِرْ

يعني: وإنَّما يُذمُّ النزولُ ما لم ينجبر؛ يعني: يكون مرغوبًا عنه ما لم يكن فيه شيءٌ يرفع من شأنه وقيمته، أي: ما لم يكن فيه قوَّةٌ ترجِّحه علىٰ العالي، أمَّا إذا كان في النازل قوَّةٌ ليست في العالي فإنَّه عندئذ يكون أرجح، ويكون علُوُّه معنويًّا؛ يعني: من حيث قوَّتُه وأهمِّيَّتُه، بخلاف ذلك العالي الذي هو دونه؛ إمَّا لضعف رجاله أو بعضهم أو غير ذلك من أسباب الضَّعف، لكنَّه إذا كان في العالي مَن هو وضَّاع فوجوده كعدمه، وليس له قيمةٌ أصلًا، لكن إذا كان فيه ضعفٌ محتمل والإسناد الثاني رجاله ثقات حفَّاظٌ متقنون، فإنَّه يكون فيه وصفٌ يرجِّحه، وعلىٰ هذا فيُعتبر علوُّه معنويًّا، وإن كثُر رجاله إلا أنَّه من حيث المعنىٰ أعلىٰ، وله مكانة وله منزلة وله قيمة أعظمُ من قيمة ذلك العالي حسًّا يعني: من حيث عدد الرجال، فذاك الذي كثُر رجالُه مع قوَّتهم وضبطهم وإتقانهم وتثبُّتهم وجلالتهم يُعتبر أرجحَ من ذلك العالي الذي ليس بهذه المثابة، ويكون مرغوبًا فيه وأفضل من العالي[(١)].

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦١٦ـ وَلِابنِ حِبَّانَ: إِذَا دَارَ السَّنَدْ مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَالٍ فَقَدْ

٦١٧ـ فَإِنْ تَرَىٰ لِلْمَتْنِ فَالأَعْلَامُ وَإِنْ تَرَىٰ الإِسْنَادَ فَالْعَوَامُ

فقولُه: **(ولابن حبَّان)** أي: تفصيل[(٢)]، وهو أنَّه **(إِذَا دَارَ السَّنَدْ/ مِنْ عَالِمٍ يَنْزِلُ أَوْ عَالٍ فَقَدْ)** يعني: إذا دار الإسنادُ بين عالم حافظٍ مُتقِنٍ فقيهٍ؛ يعني: جَمَعَ بين حفظ الحديث والفقه فيه لكنَّ إسناده نازل، أو بين حافظٍ ذي عُلوٍّ لكنَّه غيرُ فقيه فيه، **(فَإِنْ تَرَىٰ لِلْمَتْنِ فَالأَعْلَامُ)** يعني: إن نظرت إلىٰ المتن وكون الذين رُوي عن طريقهم عندهم فقه وعندهم علم وعندهم جَمعٌ بين الحفظ والفهم، فإنَّه يُرجَّح

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٦٩)، و«التقريب» (ص٨٥)، و«الاقتراح» (ص٤٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧٠ ـ ٧١)، و«النزهة» (ص١٤٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢١).

(٢) انظر: «النكت الوفية» (٢/ ٤٣٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٢١).

ما جاء عن طريقهم، أي: أنَّه يُعتبَر ويرجَّح ما جاء عن الأعلام الحفَّاظ المتقنين الفقهاء دون ما جاء عن غيرهم، **(وَإِنْ تَرَىٰ الإِسْنَادَ فَالعَوَامُ)** يعني: وإن نُظر للإسناد فقط من حيث قُوَّتُه، وليس للمتن وقيمته ومنزلته، فالَّذي يقلُّ فيه رجاله مع كونهم فقدوا العلم والفقه والتفطُّن يكون عاليًا من حيث الإسناد، وقد سبق أنَّ الَّذي لا يهمُّه إلَّا أن يروي، ولا يعتني بالفقه، ولا يعتني بفهم الحديث ولا بمعناه والعمل به، فهو كما مرَّ في بيتٍ سابقٍ كمثل الحمار، وإنَّما العلم هو الجمع بين الرواية والدراية، فليست درايةً مبنيَّةً علىٰ غير أساس الَّذي هو الإسناد، وليس اقتصارًا علىٰ روايةٍ من غير فَهمٍ للمعاني؛ لأنَّ المعتبر هو الجَمع بين الاثنين بين الحفظ والفهم، وبين الرواية والدراية.





المُسَلْسَلُ

٦١٨ ـ هُـوَ الَّـذِي إِسْـنَـادُهُ رِجَـالَـهْ قَدْ تَـابَعُـوا فِـي صِـفَـةٍ أَوْ حَـالَـهْ

٦١٩ ـ قَـوْلِـيَّـةٍ، فِـعْـلِـيَّـةٍ، كِـلَـيْـهِـمَـا لَـهُـمْ، أَوِ الإِسْـنَـادِ فِـيـمَـا قُـسِّـمَـا

٦٢٠ ـ وَخَيْرُهُ: الدَّالُّ عَلَىٰ الْوَصْفِ[1]، وَمِنْ مُـفَـادِهِ: زِيَـادَةُ الـضَّـبْـطِ زُكِـنْ

٦٢١ ـ وَقَـلَّـمَـا يَـسْـلَـمُ فِـي الـتَّـسَـلْـسُـلِ مِـنْ خَـلَـلٍ، وَرُبَّـمَـا لَـمْ يُـوصَـلِ

٦٢٢ ـ كَـ(أَوَّلِـيَّـةٍ) لِـسُـفْـيَـانَ انْـتَـهَـىٰ وَخَـيْـرُهُ: مُـسَـلْـسَـلٌ بِـالْـفُـقَـهَـا

الشرح

المُسَلسَلُ من صفات الإسناد، وليس من صفات المتن، وذلك أنَّه مِن أوصاف الإسناد، وهو أن يَتَّفق الرُّواة ويتتابعون في الإسناد علىٰ صفةٍ أو حالةٍ[2]، فقد يكون في وصف الرِّجال بأنَّهم ثقاتٌ كلُّهم، أو بأنَّهم كلَّهم من رجال الكتب السِّتَّة، أو أنَّهم من أهل بلدٍ مُعيَّنٍ، كأن يكون مسلسلًا بالمصريِّين أو الشاميِّين أو البصريِّين أو ما إلىٰ ذلك، أو يكونون علىٰ هيئة أو حالة واحدة، كأن يُحدِّث الراوي وهو يقبض علىٰ لحيته، أو يقول كلُّ راوٍ بأنَّه أوَّلُ حديثٍ سمعه من ذلك الشيخ الذي يروي عنه، فكلُّ هذه الأمثلة تدخل تحت هذا النوع من أنواع علوم الحديث الذي هو المسلسل.

ومن فائدة المسلسل: أنَّ فيه معرفةَ الضبط؛ لأنَّ مِن ضبط الراوي أن يُبيِّن الحالة الَّتي كان عليها عند التحديث، وهذه ليست خاصَّة بالمُسَلسَل، فقد يكون

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (الوصل).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٨)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«الاقتراح» (ص١٨)، و«الموقظة» (ص٤٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٠ ـ ٩١)، و«النزهة» (ص١٥٠ ـ ١٥١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩ ـ ٤٠)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٠).

ذلك بدون التسلسل، ولكن وجود ذلك في المسلسل هو من الأمثلة الدالَّة علىٰ ضبط الراوي وإتقانه[١]؛ وهو أنَّه ضبط مع الرواية الحالةَ الَّتي كان عليها عند الرواية، كأن يكون علىٰ هيئة معيَّنةٍ، أو يذكر بأنه أوَّلُ حديثٍ سمعه، أو ما إلىٰ ذلك من الحالات الَّتي تدلُّ علىٰ ضبط الراوي، لكن كما قلتُ: حكاية الحال والهيئة المُشعرة بالضبط ليس خاصًّا بالتسلسل، بل تكون من أيِّ راوٍ يحصل منه ما يدلُّ علىٰ ضبطه وإتقانه بأن يكون حَفِظ الحديث وحَفِظ الحالة الَّتي كان عليها وهو يُحدِّث بالحديث، مثل قول عبد الله بن عمر: (أَخَذ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي)[٢] الحديث، فإنَّ كونه يتذكَّر أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ بمنكبه يدلُّ علىٰ أنَّه ضبط الحديث وضبط الحالة الَّتي كان عليها عند سماع الحديث، والمسلسل يفيد أيضًا هذا المعنىٰ، ولكن هذه الفائدة ليست مقصورةً علىٰ حالة التسلسل.

والمُسَلسَلُ يكون بالصفات ـ صفات الرواة ـ؛ كأن يكونوا كلُّهم حفَّاظًا وأنَّهم كلَّهم متقنون، **ويكون أيضًا بالحالات**؛ وهي الحالة الَّتي يكون عليها الشيخ عند الرواية أو عند التحديث أو عند التحمُّل، فإنَّه يذكر الحالة الَّتي كان عليها شيخُه وهو يحدِّثه، ثمَّ أيضًا هو يُحدِّث تلميذه وهو علىٰ تلك الحال الَّتي كان عليها شيخُه عندما حدَّثه[٣].

يقول السيوطيُّ:

٦١٨ ـ هُوَ الَّذِي إِسْنَادُهُ رِجَالَهْ قَدْ تَابَعُوا فِي صِفَةٍ أَوْ حَالَهْ

٦١٩ ـ قَوْلِيَّةٍ، فِعْلِيَّةٍ، كِلَيْهِمَا لَهُمْ، أَوِ الإِسْنَادِ فِيمَا قُسِّمَا

فقولُه: (**هُوَ الَّذِي إِسْنَادُهُ رِجَالَهْ/ قَدْ تَابَعُوا**) يعني: تتابعوا في صفة أو حالة، وكونهم متتابعين علىٰ صفة معيَّنة كأن يكونوا كلُّهم حفَّاظًا مُتقنين، أو يكونوا من أهل بلدٍ مُعيَّنٍ، كأن يكونوا مثلًا كلُّهم مصريِّين أو شاميِّين، أو غير ذلك من

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٩)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤١)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٢).

(٢) رواه البخاري (٦٤١٦).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٩)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٣ ـ ٩٤)، و«النزهة» (ص١٥٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٠ ـ ٤١)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤٢).

الصفات التي يشترك فيها الرواة كلُّهم أو أكثرُهم؛ لأنَّ التسلسل قد يكون في الإسناد كلِّه، وقد يكون في أكثره، فلا يخرج بذلك عن أن يكون مسلسلًا، فلو حصل عدم استمرار التَّسلسل في الإسناد كلِّه لا يقال: إنَّه غيرُ مسلسل، لكنَّه مسلسل في أكثره[١]، وإن لم يكن مسلسلًا في بعض الإسناد إلَّا أنَّه يُطلَق عليه أنَّه مسلسل، ومثال تتابعهم علىٰ حالةٍ من الحالات كأن يُحدِّث الراوي ويقبض علىٰ لحيته، أو يقول: «هو أوَّلُ ما حدَّثني به فلانٌ»، أو غير ذلك من الحالات والهيئات الَّتي يكون عليها الراوي وهو يُحدِّث بالحديث، أو وهو يروي الحديث عن شيخه.

وقولُه: (قَوْلِيَّةٍ، فِعْلِيَّةٍ، كِلَيْهِمَا) يعني: سواء كانت الصِّفة أو الحالة التي هو عليها قوليَّةً أو فعليَّةً[٢]، فسواء كانت قوليَّةً مثل ما جاء في المُسَلسَل بقراءة سورة الصَّفِّ، وهو ما رواه الترمذيُّ وغيرُه عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَىٰ اللهِ لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَىٰ: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ)، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ»، قَالَ يَحْيَىٰ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ»، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الأَوْزَاعِيُّ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ»[٣] فكلُّ واحدٍ منهم يُحدِّث بالحديث يذكر قراءة شيخه لها، فهذه صفة قوليَّة، بمعنىٰ: أنَّ كلَّ واحدٍ منهم تكلَّم بهذا الكلام وهو يُحدِّث بهذا الحديث.

وأمَّا مثال المسلسل بالأحوال فهو كالحديث الذي رُوي عن أنس بن

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٩)، و«الاقتراح» (ص١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٥)، و«النزهة» (ص١٥١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٢ ـ ٤٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٩)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩١ ـ ٩٣)، و«النزهة» (ص١٥٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩ ـ ٤٠)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١).

(٣) رواه أحمد (٢٣٧٨٩)، والدارمي في «السنن» (٢٤٣٥)، والترمذي ـ عن الدارمي ـ (٣٣٠٩) والسياق له، وابنُ حبَّان في «صحيحه» (٤٥٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٧٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٨/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤).

مالك رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**لا يَجِدُ العبدُ حلاوةَ الإيمانِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ**»، قالَ: وقبضَ رسولُ اللهِ ﷺ علىٰ لحيتِهِ، وقالَ: آمنتُ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ. قالَ: وقَبَضَ أنسٌ علىٰ لحيتِهِ، وقالَ: آمنتُ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ. وهكذا إلىٰ آخر الإسناد(١)، ففي هذا جَمعٌ بين الحالة القوليَّة والحالة الفعليَّة، فسواء كانت قوليَّةً علىٰ حدةٍ، أو فعليَّةً علىٰ حدةٍ، أو جُمع في الحديث نفسه بين القولية والفعلية، فكلُّ هذا من قبيل المسلسل بالهيئات والصفات.

وقولُه: (لَهُمْ أَوِ الإِسْنَادِ فِيمَا قُسِّمَا) يعني: كلُّ هذه أنواع من أنواع المسلسل، أو من أمثلة المسلسل.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٢٠ ـ وَخَيْرُهُ: الدَّالُّ عَلَىٰ الْوَصْفِ، وَمِنْ مُفَادِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ زُكِنْ

فقولُه: (وَخَيْرُهُ الدَّالُّ عَلَىٰ الْوَصْفِ) [وذلك مثل المسلسل بالحفَّاظ المُتقنين فإنَّه مسلسل بالوصف، وقد يُراد بالوصف الاتصال، فخيرُه ما دلَّ علىٰ اتصال السماع وعدم التدليس، قال السيوطي: «وأفضلُه ما دلَّ علىٰ الاتصال في السماع وعدم التدليس»(٢)](٣)

وقولُه: (وَمِنْ/ مُفَادِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ زُكِنْ) هذه هي فائدةُ المُسَلسَل، وهي أنَّ فيه زيادة ضبط؛ لأنَّ الراوي إذا ضبط الحديث وضبط الصفة التي يكون عليها شيخُه وهو يُحدِّث بالحديث، فهذه علامةٌ ودلالةٌ علىٰ زيادة ضبط الراوي وإتقانه؛ لأنَّه عَرَف الحديث وعَرَف الهيئة الَّتي كان عليها شيخُه وهو يُحدِّث بالحديث، وكما قُلتُ: ليست هذه الفائدة مقصورةً علىٰ التسلسل، بل إنَّها تحصل بدون تسلسل، ولكن وجودها من الرُّواة كلّ راوٍ يذكر عن شيخه تلك الصفة دالٌّ علىٰ ضبط الرواة وإتقانهم؛ لكونهم عرفوا الحديث وعرفوا الحالة الَّتي كان عليها الشيخ وهو يحدِّث بالحديث.

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣١ ـ ٣٢).

(٢) «تدريب الراوي» (٢/ ٧٤٢).

(٣) (المشرف).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٢١ ـ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ فِي التَّسَلْسُلِ مِنْ خَلَلٍ، وَرُبَّمَا لَمْ يُوصَلِ

٦٢٢ ـ كَـ(أَوَّلِيَّةٍ) لِسُفْيَانَ انْتَهَىٰ وَخَيْرُهُ: مُسَلْسَلٌ بِالْفُقَهَا

والمقصود من هذا: أنَّ التَّسلسل قد لا يَسلم من خلل؛ يعني الإسناد الذي فيه التَّسلسل، وقد يكون الحديثُ ثابتًا من غير الطريق الَّتي فيها التسلسل، ولكن الطريق الَّتي فيها التَّسلسل لا تخلو مِن ضَعْفٍ، ولا تخلو من مقال، والمُعتَبَر في ثبوت الحديث هو ثبوتُه بأيِّ طريق جاء منها وإن لم يكن مسلسلًا، وإذن فأصلُه قد يكون ثابتًا، ولكن الطريق الَّتي جاء فيها مُسَلسَلًا يكون فيها شيءٌ من الخلل، وفي رُواتها شيءٌ من الضعف، ومعنىٰ هذا أنَّ الضَّعف قد يوجد في المسلسل[1]، لكنَّه لا يعني ضعف المتن، فقد يكون المتن ثابتًا من طرق أخرىٰ خالية من التسلسل، وقد يأتي من طرق متعدِّدة يكون بعضُها فيه ضعفٌ، وبعضُها يكون صحيحًا، فوجود الخلل في المسلسل أي: في الطريق الَّتي فيها التسلسل لا يلزم منه ضعفُ المتن، بل قد يكون صحيحًا من طرق أخرىٰ ليس فيها ذلك التسلسل.

وربَّما أيضًا يكون منقطعًا، ولهذا قال: **(وَرُبَّمَا لَمْ يُوصَلِ)** يعني: الطريق الَّتي فيها التسلسل قد يكون فيها انقطاع، فليس فقط مجرَّد ضعفٍ في الإسناد، بل قد يكون فيه انقطاع، ولكن صحَّة الحديث لا تتوقَّف علىٰ صحَّة المسلسل، بل قد يصحُّ المتن من طريق أخرىٰ لا تسلسل فيها، ويحصل الضَّعف والخلل في الطريق المسلسلة.

وقولُه: (كَأَوَّلِيَّةٍ لِسُفْيَانَ انْتَهَىٰ) يعني: الحديث المسلسل بالأوَّليَّة، وهو حديثُ: **«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، اِرْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»**[2]، هذا الحديث مسلسل بالأوَّليَّة، ولكن التسلسل بالأوَّليَّة ليس في كلِّ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٩)، و«التقريب» (ص٨٧ ـ ٨٨)، و«الموقظة» (ص٤٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤١)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٣).

(٢) رواه أحمد (٤٦٩٤)، وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ به. وقال الترمذي: حسن صحيح. =

الإسناد، وإنَّما هو من دون سفيان بن عُيينة، وأمَّا منه فمن فوقه فإنَّه لا تسلسل فيه، فالتسلسل في الإسناد لا يلزم أن يكون في الإسناد كلِّه، بل يكفي أن يكون في بعضه، فيكون غالبُه أو بعضُه مسلسلًا، وليس من شرط المسلسل أن يكون كلُّ رواته من أوَّلهم إلىٰ آخرهم متَّصفين بتلك الصفة الَّتي وُصف الإسناد بأنَّه مسلسل فيها، فحديثُ: **«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»** مُسلسلٌ بالأوَّليَّة، أي: كلُّ راو يقول: حدَّثني فلان، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، وكذا كلُّ راوٍ من الرواة يقول: حدَّثني فلانٌ، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، لكن هذا التسلسل ليس موجودًا في الإسناد كلِّه، بل هو ينتهي بسفيان بن عيينة، ومن سفيان بن عيينة فمِن فوق إلىٰ الصحابيِّ ليس عندهم ذِكرُ الأوَّليَّة[1].

وقولُه: (وَخَيْرُهُ مُسَلْسَلٌ بِالْفُقَهَا) يعني: أنَّ فيه المُسلسَلَ بالحفَّاظ المُتقِنين، وفيه المسلسل بالفقهاء، وفيه المسلسل بكونهم فقهاء ومحدِّثين، وقد ذكروا من أمثلة المسلسل بالمحدِّثين حديث: **«أن أمهات المؤمنين بعد وفاة الرسول ﷺ كن يأخذن من رؤوسهن حتىٰ يكون كالوفرة»**[2]، فإنَّه مُسلسَل بحفَّاظ مُتقنين، وحديث دعاء النَّبيِّ ﷺ لابن عبَّاس رضي الله عنهما: **«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»**[3]، فإنَّه مُسلسَلٌ بمحدِّثين فقهاء، وكذلك حديثُ: **«الْبَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»**[4]، فإنَّه مُسَلسَلٌ بمحدِّثين وفقهاء[5].

= ورواه البيهقي في «الآداب» (٢٨)، وابنُ المقرّب البغدادي في «الأربعون حديثًا» (١١)، وعنه ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (ص٤٥)، وغيرهم، من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بن عيينة به، مسلسلًا بالأوِّلية إلىٰ ابن عُيينة.

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٠)، و«التقريب» (ص٨٨)، و«الموقظة» (ص٤٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٣).

(٢) رواه مسلم (٣٢٠).

(٣) رواه أحمد (٢٣٩٧) و(٢٤٢٢)، وابنُ حبَّان في «صحيحه» (٧٠١٥)، والحاكم (٣/ ٦١٥)، وقال: «صحيح الإسناد»، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٢١٠٧)، ومسلم (١٥٣١)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) انظر: «الإرشاد» للنووي (٢/ ٥٥٧)، و«المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» للعلائي (ص٦٥ ـ ٧٠ و٧٣ ـ ٧٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٣)، و«التدريب» (٢/ ٩٤٤ ـ ٩٤٥)، و«جياد المسلسلات» للسيوطي (ص٨١ ـ ٨٧ و٩٨ ـ ١٠٣).



غريبُ ألفاظ الحديث

٦٢٣ ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ مَعْمَرُ وَالنَّضْرُ، قَوْلَانِ، وَقَوْمٌ أَثَرُوا

٦٢٤ ـ وَابْنُ الأَثِيرِ كَانَ أَعْلَىٰ، وَلَقَدْ لَخَّصْتُهُ مَعَ زَوَائِدَ تُعَدّ

٦٢٥ ـ فَاعْنَ بِهِ، وَلا تَخُضْ بِالظَّنِّ وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ

٦٢٦ ـ وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ، أَوْ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَرَاوٍ قَدْ حَكَوْا

غريبُ الحديث هو الألفاظ الغامضة الخفيَّة الَّتي لا يظهر معناها، والَّتي لا يفهم معناه كلُّ أحدٍ[١]، ولهذا يُحتاج في معرفة معانيها إلىٰ كلام أهل العلم المعنيِّين بذلك، والذين لهم معرفة بذلك، فهذا هو المرادُ بغريب الحديث.

وقد ألَّف فيه العلماء مؤلَّفاتٍ عديدة، وقيل: إنَّ أوَّل من ألَّف فيه أبو عبيدة معمرُ بنُ المثنَّىٰ، وقيل: إنه النَّضرُ بنُ شُمَيل، وهما في عصر واحدٍ، **يقول السيوطيُّ**:

٦٢٣ ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ مَعْمَرُ وَالنَّضْرُ، قَوْلَانِ، وَقَوْمٌ أَثَرُوا

فقولُه: (أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ مَعْمَرُ/ وَالنَّضْرُ، قَوْلَانِ) يعني: أوَّل مَن صنَّف في غريب الحديث: أبو عُبَيدةَ معمرُ بنُ المثنَّىٰ، وقيل: النَّضرُ بنُ شميل[٢]، واللهُ أعلمُ بأيِّهما الَّذي بدأ أوَّلًا، فكلٌّ منهما من أعيان القرن الثاني الهجري، وكانت وفاتهما في أوائل القرن الثالث الهجري، إذ النَّضر بنُ شُمَيل تُوفِّي سنة (٢٠٤هـ)، وأبو عبيدة تُوفِّي سنة (٢١٠هـ)، وجاء بعدهم العلماء فبَنَوا علىٰ ما أسَّسوا وأخذوا

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٥)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٤)، و«النزهة» (ص١١٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٣٧).

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٨٨)، و«المقدمة» (ص٣٧٦)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥ ـ ٢٦)، و«التدريب» (٢/ ٦٣٨).

ما جاء عنهم وزادوا عليه، وممَّن ألَّف في ذلك: أبو عبيد القاسم بنُ سلَّام (ت ٢٢٤هـ)، وزمنُه قريب من زمنهم وتأخَّرت وفاته عنهم قليلًا، وكذلك ألَّف في ذلك ابنُ قتيبة (٢٧٦هـ)، وألَّف في ذلك الخطَّابيُّ (ت ٣٨٨هـ)، وألَّف في ذلك عددٌ كثير من العلماء، فعُنوا ببيان الكلمات الغامضة والكلمات الخفيَّة الَّتي لا يفهم معناها كلُّ أحدٍ في هذه المؤلَّفات المتعلِّقة ببيان غريب حديث رسول الله ﷺ، ولهذا **قال السّيوطيُّ**: **(وَقَوْمٌ أَثَرُوا)** يعني: جاء بعدهم قومٌ ساروا علىٰ إثرهم، وأخذوا ما عندهم وزادوا ما لم يكن عندهم، فأُلِّفت في زمانهم وبعد زمانهم مؤلَّفات، فممَّن ألَّف في ذلك هؤلاء الذين ذكرتُ أسماءهم وغيرهم(١).

وجاء بعدهم ابنُ الأثير أبو السعادات المتوفَّىٰ سنة (٦٠٦هـ)، فألَّف كتابه: (النِّهاية في غريب الحديث)، فكان مستوعبًا للكتب السابقة الَّتي تقدَّمته، وصار هو المرجع الَّذي يُرجع إليه؛ لأنَّه حوىٰ ما تقدَّمه من الكُتب واشتمل عليها، فصار هو الذي يُغني عن غيره، وغيرُه لا يُغني عنه حتَّىٰ صار هو المرجع لأهل العلم بعد ذلك الزمن الذي كان فيه، وهو القرنُ السادس، وكانت وفاتُه في أوائل القرن السابع أي: سنة (٦٠٦هـ)، وآل الأثير ثلاثةُ إخوةٍ: أحدُهم المحدِّث وهو أبو السعادات صاحبُ (جامع الأصول) وصاحبُ (النهاية) وهو هذا الكتاب الذي أشرتُ إليه، والآخر مُؤرِّخ صاحبُ «الكامل في التاريخ»، والثالثُ أديبٌ صاحبُ (المثل السائر)، فهم ثلاثة إخوة، وكلُّهم مؤلِّف في فنِّه الَّذي عُنِيَ به، وكتابُ ابنِ الأثير في غريب الحديث هو أحسنُ الكتب الَّتي أُلِّفت في ذلك.

ولهذا يقول السيوطيُّ:

٦٢٤ ـ وَابْنُ الأَثِيرِ كَانَ أَعْلَىٰ، وَلَقَدْ ... لَخَّصْتُهُ مَعَ زَوَائِدَ تُعَدّ

فقولُه: **(وَابْنُ الأَثِيرِ كَانَ أَعْلَىٰ)** يعني: كتاب ابن الأثير الَّذي سمَّاه: (النهاية في غريب الحديث والأثر) أعلىٰ هذه الكتب قيمةً وأشملُها وأوفاها؛ لأنَّه استوعب ما عند أهل تلك الكتب المتقدِّمة، ولكونه جاء بعد مَن تقدَّمه وجَمَع ما

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٨٨ ـ ٨٩)، و«المقدمة» (ص٣٧٦ ـ ٣٧٧)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٥ ـ ٨٦)، و«النزهة» (ص١١٧ ـ ١١٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦ ـ ٣٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩).

عندهم في هذا الكتاب فأوعىٰ، فصار مرجعًا لأهل العلم يرجعون إليه ويستغنون به عن غيره، ولا يُستغنىٰ بغيره عنه، بل يمكن أن يُستغنىٰ به عن غيره؛ لأنَّه مستوعبٌ لتلك الكتب وزيادة.

وقد ذَكَر السيوطيُّ أنَّه لخَّصه وزاد عليه زياداتٍ قليلةٍ، قال: (**وَلَقَدْ/ لَخَّصْتُهُ مَعَ زَوَائِدَ تُعَدّ**)؛ يعني: لخَّص كتابَ ابن الأثير، وأضاف إليه زياداتٍ معدودة ليست في كتاب ابن الأثير[١]، فصارت تلك الزيادات إذا ضُمَّت إلىٰ الأصل تكون إضافة إلىٰ ذلك الكتاب الجامع الواسع، وكتاب السيوطيِّ هذا طُبع مع كتاب ابن الأثير علىٰ حاشيته في بعض طبعاته[٢].

قال السيوطيُّ:

٦٢٥ ـ **فَاعْنَ بِهِ، وَلَا تَخُضْ بِالظَّنِّ ... وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ**

فقولُه: (**فَاعْنَ بِهِ**) يعني: فَاعنَ واشتغل بذلك الكتاب الَّذي هو كتابُ ابن الأثير وزيادات السيوطيِّ عليه، وكُن ذا عنايةٍ به.

وقولُه: (**وَلَا تَخُضْ بِالظَّنِّ**) يعني: لا تتكلَّم في حديث رسول الله ﷺ بالظنِّ؛ لأنَّ تفسير كلام الرَّسول ﷺ بغير مراده وبغيره ما يقتضيه، هذا من أكبر وأعظم الغلط؛ لأنَّه تفسيرٌ لكلامه بغير ما يحتمله وبغير ما أُريد منه، ولكن إذا رُجِع إلىٰ الكتب المؤلَّفة في ذلك والمعنية بذلك، فإنَّ الإنسان يَعرفُ الحقَّ والهُدىٰ والصواب، فيُتابع أهلَ الفنَّ ويُتابع أهل العلم، ولا يخوض بالظنِّ ويتكلَّم بغير علم بالحدس والتخمين، وإنَّما يكون كلامُه مبنيًّا علىٰ علمٍ ومبنيًّا علىٰ متابعة أهل الفنِّ الذين عُنوا بهذا الأمر، واشتغلوا فيه، وبيَّنوا معانيَ تلك الكلمات الغامضة الخفيَّة الَّتي جاءت في كلام الرسول الكريم ﷺ[٣].

---

(١) انظر: «التذييل والتذنيب علىٰ نهاية الغريب» للسيوطي (ص٣٣)، بتحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٢) وهي طبعة المطبعة الخيرية، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، سنة ١٣٢٢هـ؛ انظر: مقدمة المحقِّق علىٰ «التذييل والتذنيب» (ص١٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٥ ـ ٣٧٦)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٦ ـ ٨٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٢ ـ ٣٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٣٨).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٢٦ ـ وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ، أَوْ عَنِ الصَّحَابِيِّ وَرَاوٍ قَدْ حَكَوْا

فبيَّن أنَّ خير تفسير الغريب ما جاء تفسيرُه عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ الرسول ﷺ كان يفسِّر الكلمات في بعض الأحاديث، وفي بعضها كان يُسأَل عن معانيها فيُبيِّنها، فما جاء بيانُه من رسول الله ﷺ فهذا هو البيانُ الَّذي ليس وراءه بيان؛ لأنَّ الرسول ﷺ إذا بيَّن كلامه وإذا فسَّر الكلمة الغريبة الَّتي قالها ﷺ وأتىٰ بما يفسِّرها ويبيِّنها فهذا خَيرٌ ما يُبيَّن به كلامه ﷺ، فتفسير كلام الرسول ﷺ بكلامه هذا هو خيرُ تفسير وأفضلُه، ثمَّ يليه تفسيرُ أصحابه الَّذين شاهدوه وعايَنوه، وأكرمهم الله تعالىٰ بصُحبته، وشرَّف أبصارهم بالنَّظر إلىٰ طلعته، وشنَّف أسماعهم بسماع حديثه ﷺ، فكلامُهم في تفسير حديثه هو المُقدَّمُ، وهم أعلمُ من غيرهم، وتفسيرُهم أولىٰ من تفسير غيرهم، وكذلك أيضًا بعدهم ما جاء عن الأئمَّة الحفَّاظ والأئمَّة المُتقنين والأئمَّة المعنيِّين الَّذين عُنوا بهذا الأمر، فإنَّه يُرجَع إلىٰ كلام الأئمَّة العلماء بعد الرجوع إلىٰ كلام الرسول ﷺ، وبعد الرجوع إلىٰ كلام أصحابه، فإذا وُجد التَّفسيرُ من كلام النَّبيِّ ﷺ لا يُبحث وراء ذلك؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّن كلامه بكلامه، وإذا وُجد تفسيرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فلا يُنظَر لمن بعدهم؛ فهم أدرىٰ وأعلم من غيرهم، وإذا لم يوجد لا هذا ولا هذا فإنَّه يُرجَع إلىٰ كلام غيرهم من أهل العلم المعنيِّين بهذا الأمر، فيُتابَعون علىٰ ذلك.

والحاصل أنَّ خير ما يُفسَّر به الحديثُ ما جاء في حديثٍ آخر وما جاء بيانُه من رسول الله ﷺ، فهذا أحسنُ ما يفسَّر به الغريب، ثمَّ بعد ذلك ما جاء التفسير فيه عن الصحابة، ثم بعد ذلك ما جاء عن الأئمَّة الَّذين عُنُوا بذلك واشتغلوا بذلك[1]

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٧٧ ـ ٣٧٨)، و«التقريب» (ص٨٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٨ ـ ٩٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٣ ـ ٣٨)، و«التدريب» (٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠).

المُصَحَّفُ وَالمُحَرَّفُ

٦٢٧ ـ وَالْعَسْكَرِيْ صَنَّفَ فِي (التَّصْحِيفِ) وَالدَّارَقُطْنِيْ أَيَّمَا تَصْنِيفِ
٦٢٨ ـ فَمَا يُغَيَّرْ نُقْطُهُ (مُصَحَّفُ) أَوْ شَكْلُهُ لَا أَحْرُفٌ (مُحَرَّفُ)
٦٢٩ ـ فَقَدْ يَكُونُ: سَنَدًا، وَمَتْنَا وَسَامِعًا، وَظَاهِرًا، وَمَعْنَى
٦٣٠ ـ فَأَوَّلٌ: (مُرَاجِمٌ) صَحَّفَهُ يَحْيَى (مُزَاحِمًا)؛ فَمَا أَنْصَفَهُ
٦٣١ ـ وَبَعْدَهُ: (يُشَقِّقُونَ الْخُطَبَا) صَحَّفَهُ وَكِيعُ قَالَ: (الْحَطَبَا)
٦٣٢ ـ وَثَالِثٌ: كَـ (خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَهْ) شُعْبَةُ قَالَ: (مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَهْ)
٦٣٣ ـ وَ(عَاصِمُ الأَحْوَلُ) بَعْضٌ غَيَّرَا بِـ(وَاصِلِ الأَحْدَبِ) فِيمَا أُثِرَا
٦٣٤ ـ وَرَابِعٌ: مِثْلُ حَدِيثِ (احْتَجَرَا) صَحَّفَهُ بِالمِيمِ بَعْضُ الْكُبَرَا
٦٣٥ ـ وَخَامِسٌ: مِثْلُ حَدِيثِ (الْعَنَزَهْ) ظَنَّ الْقَبِيلَ عَالِمٌ مِنْ عَنَزَهْ

الشرح

هذا المبحث مبحث: (المصحَّف والمحرَّف)، وهو نوعٌ من أنواع علوم الحديث، ومن العلماء مَن يجعلهما نوعين؛ فالمحرَّف نوعٌ، والمصحَّف نوعٌ، ومنهم مَن يجعلهما نوعًا واحدًا[1].

يقول السيوطيُّ:

٦٢٧ ـ وَالْعَسْكَرِيْ صَنَّفَ فِي (التَّصْحِيفِ) وَالدَّارَقُطْنِيْ أَيَّمَا تَصْنِيفِ

العسكريُّ: هو أبو أحمد العسكري[2] (ت ٣٨٢هـ)، وتصنيفُه طُبع وهو

(١) انظر: «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ٢٤)، و«النزهة» (ص١١٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٥)، و«التدريب» (٢/ ٦٥١).

(٢) وهو العلَّامة المحدث اللغوي الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل بن زيد بن =

موجود، وصنَّف فيه كذلك أبو الحسن الدارقطنيُّ (ت ٣٨٥هـ)، فيقال: إنه قد وُجد جزءٌ منه أو قطعة منه ولم يُطبع شيءٌ من ذلك، وإنَّما الَّذي طُبع هو كتاب العسكري (تصحيفات المحدِّثين)[١].

قال السيوطيُّ:

٦٢٨ ـ فَمَا يُغَيَّرْ نُقْطُهُ (مُصَحَّفُ) أَوْ شَكْلُهُ لا أَحْرُفٌ (مُحَرَّفُ)

فقولُه: (**فَمَا يُغَيَّرْ نُقْطُهُ (مُصَحَّفُ)**) يعني: ما كان التغيير فيه بالنقط، والحروف علىٰ ما هي عليه لم يتغيَّر رسمُها، مثل: (مُزَاحِم، ومُرَاجِم)، فإنَّ الهيئة والصورة واحدة، ولكن التغيير في النقط، حيث صار بدلَ ما تكون النقطة علىٰ الجيم صارت النُّقطة علىٰ الراء، فصار (مُزَاحِم) بدلَ (مُرَاجِم).

وقولُه: (**أَوْ شَكْلُهُ**) يعني: ما يكون التغييرُ فيه بالشكل؛ يعني: بدل الضم فتح، وبدل فتح ضمٌّ أو كسر، أو ما إلىٰ ذلك، هذا يقال له: مُحرَّف، مثل: (عَقِيل، عُقَيل) و(حَجَر، وحُجْر)، و(سَلِيم، سُلَيم)، فالنقط علىٰ ما هي عليه، والرسم علىٰ ما هو عليه، وإنَّما التَّغيير في الشَّكل؛ فكلُّ هذه أسماء متَّفقة في الرَّسم، والفرق بينها إنَّما هو بالشَّكل لا بالنقط؛ لأنَّ النقط علىٰ ما هي عليه، ولكن الفرق والتفاوت إنَّما هو بالشكل مع بقاء الصورة والرسم علىٰ ما هو عليه.

وقولُه: (**لَا أَحْرُفُ**) يعني: أنَّه لا يكون التغيير بالحروف، وإنَّما التغيير بالشَّكل، ولكن توسَّعوا فيه حتَّىٰ جعلوا منه ما كان التَّغيير فيه بالحروف، مثل: (ابن، أبو)، ومنه المثال الذي سيذكره المصنِّف في النظم: (احتَجَر، احتَجَم)؛ فإنَّ هذا تغيير في بعض الحروف.

والحاصل أنَّ المُصحَّف: عند المحدِّثين هو الَّذي كان التغيير فيه بالنقط،

= حكيم، أبو أحمد العسكري، (٢٩٣هـ ـ ٣٨٢هـ)، سمع: ابن جرير الطبري وأبا بكر بن أبي داود، وأبا بكر بن دريد ونفطويه، وغيرهم، وحدَّث عنه: أبو نعيم الأصبهاني وأبو سعد الماليني وغيرهما. انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٢/ ٩١١)، و«السير» (١٦/ ٤١٣).

(١) نشرته المطبعة العربية الحديثة، بتحقيق: محمود أحمد ميرة، الطبعة الأولىٰ سنة: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

بمعنىٰ أنَّ مَن خالف فيه وصحَّفه صارت مخالفته بالتغيير بالنقط؛ يعني مثلًا: نون بدل باء، أو باء بدل تاء، أو ما إلىٰ ذلك، فالتغيير إنَّما هو بالنقط.

والمُحرَّف: التغييرُ فيه يكون بالشكل مع بقاء الصورة علىٰ ما هي عليه، بأن يكون بدل النَّصب كسرٌ أو ضمٌّ أو ما إلىٰ ذلك مع بقاء الصورة علىٰ ما هي عليه[1].

ثم قال السيوطيُّ معدِّدًا أنواعه:

٦٢٩ ـ فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا، وَمَتْنَا   وَسَامِعًا، وَظَاهِرًا، وَمَعْنَىٰ

فهذه خمسة أنواع:

فالأول: (فَقَدْ يَكُونُ سَنَدًا) يعني: يكون في الإسناد، ومن أمثلة الإسناد: (عَقِيل، عُقَيل)، و(سَلِيم، سُلَيم)، و(حَجَر، حُجْر)، و(مُزَاحِم، مُرَاجِم) وما إلىٰ ذلك، كلُّ هذا من قبيل التصحيف في الإسناد.

والثاني: (وَمَتْنَ) يعني: يكون في المتن مثل: (الخُطَب، الحَطَب)، ومثل: (أَبِي، أُبَيّ)، ومثل: (احتَجَر، احتَجَم)، فإنَّ هذا تصحيف أو تحريف في المتن.

والثالث: (سَامِعًا) يعني: في السمع، وليس بالشكل والصورة في الكتابة، ولكن قد يكون مع تفاوت في الكتابة وتباين في الصورة، ولكن الخطأ عن طريق التصحيف في السماع، فيتصحَّف مثلًا عاصم الأحول إلىٰ: واصل الأحدب، وخالد بن علقمة إلىٰ: مالك بن عُرفُطة، فهذا يأتي عن طريق السَّمع لا عن طريق الكتابة؛ لأنَّ هناك تفاوت وتباعد بين واصل الأحدب وعاصم الأحول.

والرابع والخامس: (ظَاهِرًا وَمَعْنًىٰ) فيكون ظاهرًا في اللَّفظ ويكون في المعنىٰ، فالظاهر في اللَّفظ مثل: (احتَجَر، احتَجَم)، ويكون في المعنىٰ مثل: (عَنَزَة).

وحاصل البيتين أنَّ: التَّصحيف والتحريف خمسة أنواع[2]: فيكون في السند في أسماء الرجال، ويكون في المتن، ويكون عن طريق السمع، ويكون في

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١١٥).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٢).

اللفظ، ويكون في المعنىٰ؛ فقد يكون في الإسناد في أسماء الرجال، وقد يكون أيضًا بالصيغة مثل: (ابن، أبو) أو (ابن، أبي).

ومن أمثلة التصحيف في الإسناد: اسمُ (حَجَر) واسمُ (حُجْر)؛ لأنَّ الرسم علىٰ ما هو عليه، والنّقط علىٰ ما هي عليه، وإنَّما الفرق بالشكل؛ يعني: الحاء تكون مضمومة وتكون مفتوحة، والجيم تكون ساكنة وتكون مفتوحة، (حَجَر، حُجْر)، ولكن غَلَب استعمالُ التصحيف في التحريف والتصحيف، فيقال: صحَّفه فلان فيما هو تحريفٌ وفيما هو تصحيفٌ، وإن كان الاصطلاح المعروف هو أن التَّصحيف خاصٌّ بما كان في النقط، والتحريف فيما إذا كان في الشَّكل، إلَّا أن الَّذي غَلَب عليه الاستعمالُ هو التصحيف، فيقال: صحَّفه فلانٌ فيما إذا كان تصحيفًا أو تحريفًا، سواء كان التغيير بالشكل أو التغيير بالنقط، والتعبيرُ بالتحريف قليلٌ في الاستعمال بأن يقال: حرَّفه فلان، وإنَّما الكثير في الاستعمال أن يقال: صحَّفه فلان.

ومن أمثلة التصحيف في الإسناد: (العوَّام بن مُراجِم) بالراء والجيم، وهو العوَّام بن مُرَاجِم الواقع في إسناد حديثٍ عن أبي عثمان عن عثمان في حديث: «**لَتُؤَدنَّ الحُقُوق إِلَىٰ أَهْلِهَا**»[1]، صحَّفه بعضُهم فقال: العوَّام بن مُزَاحِم، فهذا التغيير في النقط، فعلىٰ الصواب وعلىٰ الأصل: (مُراجِم) بالراء والجيم، والتصحيف: (مُزَاحِم) بالزاي والحاء[2].

وأمَّا التحريف: فمن أمثلته في الإسناد: (حَجَر، حُجُر) و(عَقِيل، عُقَيل) و(سَلِيم، سُلَيم) يعني: الصورة والهيئة باقيةٌ علىٰ ما هي عليه، ولكن التغيير والتبديل إنَّما هو بالشكل، بضمٍّ بدل فتح، أو فتح بدل ضمٍّ، وكسرٍ بدل فتح، أو فتحٍ بدل كسر، فكلُّ هذه الأمثلة من قبيل التحريف، ولكن الذي يغلب عليه في الاستعمال ـ كما ذكرتُ ـ هو التصحيف، بأن يقال: صحَّفه فلان، فقال كذا، وإن كان تحريفًا.

---

(١) انظر: «العلل» (١/ ١٩٢)، و«المؤتلف والمختلف» (٣/ ٢٠٧٨ ـ ٢٠٧٩)؛ للدارقطنيّ.

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٤)، و«التقريب» (ص٨٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦١ ـ ٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٨).

ومن أمثلته في المتن: ما جاء في الحديث: «**الَّذِينَ يُشَقِّقُونَ الخُطَبَ**»(١) يعني: يتقعَّرون في الكلام، وهو بالخاء، صحَّفه بعضُهم فقال: (الحَطَب) بدلَ (الخُطَب)، فهذا تصحيفٌ في المتن(٢).

ومن التَّحريف في المتن: ما جاء عن جابر أنه قال: «رُمِيَ أُبَيٌّ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَىٰ أَكْحَلِهِ فَكَوَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ»(٣)، صحَّفه بعضُ العلماء فقال: (رُمِي أَبِي) بدلَ (أُبَيّ)(٤)، فصار الضمير راجعًا إلىٰ جابر، فرسمُ الكلمتين واحد، والحروف واحدة، والنقط واحدة، إلَّا أنَّ التَّغيير جاء في الشكل، بدل الهمزة المضمومة في (أُبَي) صارت الهمزة مفتوحة، وكانت الباء مفتوحة، فصارت مكسورة، وصارت الياء ياء متكلِّم في (أَبِي)، فصار معناها والمقصود بها: أبو جابر عبدُالله بنُ حرام الأنصاريُّ، وهذا تحريفٌ، وأبو جابر قد استُشهد يوم أُحدٍ قبل الخندق ولكن هذا من قبل التحريف في المتن، وكأنَّ جابرًا يتحدَّث عن أبيه، مع أنَّ أباه قد استُشهِد يوم أُحدٍ قبل الأحزاب، ولكن جاء هذا عن طريق التحريف، وإلَّا فإنَّ الحديث: «رُمِيَ أُبَيٌّ»، والمقصود: أُبيُّ بنُ كعب، وهذا خطأٌ يحصل من بعض المحدِّثين فيُصحِّف الكلمةَ أو يُحرِّفها، ويكون المقصود بها شيء آخر، وهذا حصل عن طريق الخطأ وعن طريق الوهم.

وفي السمع: وهو ما حصل عن طريق السمع لا عن طريق البصر؛ لأنَّ صورة الحروف عن طريق البصر لا تلتبس، لكنَّه قد يحصل تصحيفٌ عن طريق السمع، بأن يُخطأ في السمع فيتحوَّل مِن اسم إلىٰ اسم، وفي اسم الراوي واسم أبيه علىٰ سبيل الخطأ، ومثَّل السيوطيُّ لهذا النوع بـ: (خالد بن علقمة) الذي تصحَّف إلىٰ: (مالك بن عُرفُطة)(٥)، ولكن الشيخ أحمد شاكر يقول: إنَّ هذا

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٦١)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٢٩٢)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «الجامع» للخطيب (١/ ٢٩٢)، و«المقدمة» (ص٣٨٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥٨ ـ ٥٩)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٩).

(٣) رواه مسلم (٢٢٠٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥٩).

(٥) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٠).

المثال محلُّ نظر؛ لأنَّ شُعبة هو الَّذي جاء عنه: (مالك بنُ عُرفُطة) وهو اسمُ شيخه، وهو الَّذي نَطَق باسم شيخه، ومن المعلوم أنَّ الراوي غالبًا يعرف اسم شيخه عن طريق صُحبته له، وعن طريق أخذه عنه، وليس عن طريق سؤال الناس عنه فيُصحِّف، فيقول: هذا بعيدٌ أن يكون شُعبةُ صحَّف اسمَ شيخه، وإنَّما يمكن أن يكون غلط في اسم شيخه؛ لأنَّه لم يسمع من غيره، وإنَّما هو النَّاطق باسم شيخه، فيكون هو من قبيل الغلط، لكن لا يكون من قبيل التصحيف[١]؛ لأنَّ التَّصحيف في الغالب يكون من غير التلميذ؛ بأن يقرأ الشيء علىٰ غير حقيقته تصحيفًا أو تحريفًا، ثمَّ قال: إنَّ المثال الذي يصلح هو (عاصم الأحول) صُحِّف إلىٰ: (واصل الأحدب)[٢]، فإنَّ بين الصورتين تباعدًا، ولكن يمكن أن يحصل التصحيف والخطأ والتحول من اسم إلىٰ اسم عن طريق السمع، لا عن طريق البصر؛ لأنَّ الكتابة متباعدة، فـ (عاصم الأحول) بينها وبين (واصل الأحدب) تباينٌ في الرسم، وإنَّما يمكن أن يأتي التصحيف والخطأ عن طريق السمع، لا عن طريق الكتابة وعن طريق البصر[٣].

ويكون ظاهرًا في اللَّفظ.

ومن أمثلة الظاهر في اللَّفظ: (اِحْتَجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حُجْرَةً فِي المَسْجِدِ)[٤] يعني: جَعَل شيئًا احتجزه واختصَّ به يُصلِّي فيه، فصحَّفه بعض العلماء فقال: (احتَجَم في المسجد) بدل: (احتَجَر)[٥]، وهذا إطلاق التصحيف أو التحريف

---

(١) انظر: «شرح ألفية السيوطي» (ص١٠٢).
وقد قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٤٧٢ ـ ٤٧٣): «واعلم أن إدخال مثل ذلك في نوع التصحيف فيه نظر؛ فخالد لا يتصحف بمالك، ولا علقمة بعرفطة، إلا ببُعدٍ. وإنما يحمل مثل ذلك علىٰ الوهم. ولعلهم يطلقون علىٰ مثل ذلك تصحيفًا علىٰ معنىٰ أنه قلب عن الصواب فيه، أو تجوزًا».
وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٦).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٩)، و«التقريب» (ص٨٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٠).

(٣) انظر: «شرح ألفية السيوطي» (ص١٠٢).

(٤) رواه البخاري (٦١١٣)، ومسلم (٧٨١) وغيرهما، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٥) انظر: «التمييز» لمسلم (ص١٨٧ ـ ١٨٨)، و«المقدمة» (ص٣٨٥)، و«التقريب» (ص٨٩)، =

عليه من باب التوسُّع، وإلَّا فإنَّ الحروف فيها شيءٌ من التغيير والتبديل؛ لأنَّ المشهور في تعريف التصحيف التغييرُ بالنقط مع بقاء الرسم علىٰ ما هو عليه، والتحريفُ هو التغيير بالشكل مع بقاء الرسم علىٰ ما هو عليه، لكنَّهم يتوسعون في ذلك ويجعلون منه ما كان التغيير فيه بحرف أو التفاوت بتغيير حرف، مثل: (احتجَمَ، احتَجَر)، فإن الحديث جاء فيه: (احتَجَر)، فصحَّفه بعضُهم فقال: (احتَجَم في المسجد)، وهو لم يحتجم في المسجد، وإنَّما احتَجَر، فهذا من قبيل التصحيف باللَّفظ، وهو شيء ظاهر.

ويكون التصحيف في المعنىٰ: وهذا من حيثُ بقاءُ اللَّفظ علىٰ ما هو عليه، ولكن الخطأ إنَّما هو في فهم المعنَىٰ، وهذا في الغالب ليس من قبيل التصحيف، وإنَّما هو من قبيل الخطأ في الفهم؛ لأنَّ اللَّفظ فيه واحدٌ والنقط واحدٌ والشكل واحدٌ، وهذا مثل لفظ: (عَنَزَة)، فإن النَّبيَّ ﷺ كان يُحمَل معه عَنَزَة تُغرَزُ له في الأرض فيصلِّي إليها[1]؛ يعني: يجعلها سترةً له، فالعنَزَة الَّتي كان يصلِّي إليها الرسولُ ﷺ هي عصا في رأسها حديدةٌ لها سنان، إذا ضُرِبَت في الأرض غاصت بها، لكن بعض العلماء فَهِم أنَّ المراد بالعنَزَة قبيلة عَنَزَة[2]، والكلمتان (عنَزَة وعنَزَة) لفظٌ واحدٌ، ليس هناك تغيير بالنقط، ولا تغيير بالشكل، لكن كلمة (عَنَزَة) تُطلَق علىٰ العصا الَّتي في رأسها حديدة تُغرز في الأرض، وتُطلق علىٰ القبيلة، فالخطأ حصل في الفهم، وليس من التصحيف في الحقيقة في شيء؛ لأنَّ التصحيف تغييرٌ في النقط أو الشكل، ولا تغيير هنا لا في النقط ولا في الشكل، فالشكلُ واحدٌ، والحركات واحدةٌ، والنقط واحدة، وإنما هو من قبيل الخطأ في الفهم، إذ يُفهم له معنىٰ آخر غير المعنىٰ الذي أُريد به.

= و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٩).

(١) رواه البخاري (٤٩٩)، ومسلم (٥٠٣)، عن أبي جحيفة السوائي رضي الله عنه، ولفظُه: (خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالهَاجِرَةِ، فَأُتِيَ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَصَلَّىٰ بِنَا الظُّهْرَ وَالعَصْرَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالمَرْأَةُ وَالحِمَارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٩)، و«التقريب» (ص٩٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٠).

النَّاسِخُ وَالمَنْسُوخُ

٦٣٦ ـ (النَّسْخُ): رَفْعٌ اَوْ بَيَانٌ، وَالصَّوَابْ فِي الْحَدِّ: رَفْعُ حُكْمِ شَرْعٍ بِخِطَابْ
٦٣٧ ـ فَاعْنَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَبَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهَمُ
٦٣٨ ـ يُعْرَفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ؛ وَلَوْ
٦٣٩ ـ صَحَّ حَدِيثٌ، وَعَلَىٰ تَرْكِ الْعَمَلْ أُجْمِعَ؛ فَالْوَفْقُ عَلَىٰ النَّاسِخِ دَلّ

الشرح

هذا هو مبحثُ الناسخ والمنسوخ، **والنَّسخ في اللُّغة** قيل: هو الإزالةُ، والنَّقلُ، يُقال: نَسَخَتِ الشَّمسُ الظِّلَّ إذا أزالته بظهورها، وحلولها محلَّ ذلك الظِّلِّ، فهذا من الإزالة.

وأيضًا يُطلَق علىٰ النَّقل، ومنه: نسخ الكتاب، يقال: نَسَخَ الكتاب أي: نَقَله، والمراد بنقله نقلُ شيء يُشبه ما في الكتاب؛ لأنَّ نقل ما في الكتاب علىٰ ما هو عليه لا يُقال له نسخ، ولا يمكن حصوله إلَّا عن طريق التصوير مثلًا، أمَّا عن طريق الكتابة فإنَّ كلَّ كاتب لا يستطيع الكتابة وِفق الكتاب المنقول عنه؛ لأنَّ كلَّ كاتب له خطُّه وله كتابته، ولهذا يقولون عنه: إن النَّسخ نقلُ شيءٍ يُشبه ما في الكتاب[(١)].

أمَّا في الاصطلاح؛ فقيل: إنَّ النَّسخ رَفعٌ، وقيل: إنَّه بيانٌ؛ يعني: رَفعَ الحُكم الشرعي بخطابٍ آخر مُتراخٍ عنه، أو بيان أَمَد انتهاء الحكم الشرعيِّ بخطابٍ مُتراخٍ عنه؛ يعني: عن الذي ثَبَت به الحُكم الشرعي[(٢)].

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٣/ ٦١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٧).
(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٨١)، و«التقريب» (ص٨٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٦)، و«نزهة النظر» (ص٩٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٧ ـ ٤٨)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٤).

فالنَّسخُ في الاصطلاح يقال له: رفعٌ، ويقال له: بيانٌ، إلَّا أنَّ التَّعبير عنه بالرفع أولىٰ من التَّعبير بالبيان؛ لأنَّ بيان الأَمَد الَّذي ينتهي عنده الحُكم المنسوخ ويبتدئ عنده العمل بالنَّاسخ، هذا يتأتَّىٰ فيما حصل فيه العمل، لكن النَّسخ قد يكون قبل التمكُّن من الامتثال، وعلىٰ هذا فيكون التَّعبيرُ بالرَّفع أولىٰ من التَّعبير بالبيان؛ لأنَّه بالنسبة لما كان فيه النَّسخ قبل التمكُّن من الامتثال لم يحصل فعلٌ ينتهي عنده الأمد بالنسبة لترك المنسوخ وفِعل الناسخ[1]، وإنَّما البيان يكون لشيء أُثبت أوَّلًا وعُمِل به، ثمَّ جاء نصٌّ يُبيِّن أنَّ العمل به انتهىٰ وبدأ العمل بما هو ناسخٌ.

فالتَّعبير بالرَّفع أولىٰ؛ لأنَّه يشمل ما كان قبل التمكُّن من الامتثال، وما كان بعد التمكُّن من الامتثال، لأنَّ الحُكم رُفِع بمعنىٰ أنَّه انتهىٰ التكليف به، ولهذا **قال السيوطيُّ**: (**وَالصَّوَابُ/ فِي الحَدِّ**) يعني في التعريف؛ هل يُعبَّر بالرفع أو بالبيان؟ قال: الصواب أنَّه رفعٌ، وليس ببيان، ولهذا ذكر التعريف بلفظ الرفع بعد ذلك فقال: (**رَفْعُ حُكْمِ شَرْعٍ بِخِطَابْ**)، أي: بخطاب متراخ عنه، لأنَّ الناسخ يأتي متراخيًا عن المنسوخ.

فالصواب فيه أنَّه رفعُ حُكمِ شرعٍ؛ لأنَّ المنسوخ ثبت بحكم الشرع، والتعبيرُ بالشرع يفيد أنَّ ما كان علىٰ الإباحة، ثمَّ جاء حُكمٌ بالنقل عن الإباحة الشرعية أنَّه لا يقال له نسخ؛ لأنَّ النسخَ لا يكون إلَّا فيما جاء فيه خطابٌ بتكليف، ثمَّ جاء خطابٌ آخرُ مُتراخٍ عنه برفع ذلك التكليف والإتيان بشيءٍ آخرَ مكانه، أو لا يؤتىٰ بشيء، وإنَّما يُنسخ العملُ به فلم يَبقَ العمل به حاصلًا وواقعًا.

إذن يقولون في تعريف النسخ: رفعُ حُكمٍ شرعيٍّ بخطابٍ آخرَ مُتراخٍ عنه؛ يعني: أنَّ النَّاسخ يكون بعد المنسوخ والحكم الناسخ يأتي بعد الحكم المنسوخ، بحيث يدلُّ علىٰ رفع العمل أو تعلُّقِ الخطاب بذلك الحُكم المنسوخ.

ثم إنَّ السيوطيَّ بعدما ذَكَر التعريف حثَّ علىٰ العناية به والاهتمام بالناسخ والمنسوخ[2]؛ **فقال**: (**فَاعْنَ بِهِ**) أي: كُن ذا عناية واهتمام به؛ يعني: اعْنَ بمعرفة

---

(١) انظر: «روضة الناظر» لابن قدامة (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥٠ _ ٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٣ _ ٦٤٤).

الناسخ والمنسوخ (**فَإِنَّهُ مُهِمٌّ**)؛ لأنَّ مَن لا يعرف الناسخ والمنسوخ قد يُفتي بالمنسوخ وقد جاء حُكمٌ نَسَخَه وألغاه، وجاء شيءٌ يحُلُّ محلَّه، فمعرفة الناسخ والمنسوخ مهمَّةٌ جدًّا، وأهمِّيتُه تكون بمعرفة أنَّ المنسوخ قد انتهىٰ العمل به، فلا يُعمل به، ولا يُفتىٰ به، ولا يُلفَت النظر إليه من حيث العملُ، وإنَّما يُبيَّن بأنه منسوخ، والعمل إنَّما هو بالناسخ.

ثمَّ قال: (**وَبَعْضُهُمْ أَتَاهُ فِيهِ الْوَهْمُ**) يعني: بعض العلماء المصنِّفين في الناسخ والمنسوخ حصل له الوهم[1]، حيث لم يتنبَّه للمتقدِّم من المتأخِّر، فجاءه الوهم بسبب عدم معرفته بالمتقدِّم والمتأخِّر.

ثم إنَّ السيوطيَّ بيَّن بعد ذلك بأيِّ شيءٍ يُعرَف الناسخ والمنسوخ؟ وكيف يُميَّز بين الناسخ والمنسوخ؟ فذَكَر أنَّ النَّاسخ يُعرَف بثلاثة أمور[2]، **فقال**:

٦٣٨ ـ **يُعْرَفُ بِالنَّصِّ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ عُرِفَ الْوَقْتُ**..........

فالأمر الأوَّل الذي يُعرف به النَّسخُ: التنصيصُ عليه من الشارع؛ يعني الرسول ﷺ، كونه يُبيِّن الناسخ والمنسوخ، وهذا مثلما جاء في حديث بُريدةَ بنِ الحُصَيبِ رضي الله عنه في صحيح مسلم[3]، وقد اشتمل علىٰ ثلاثة أمور منسوخةٍ، وذُكِر في الحديث نفسه النَّاسخ والمنسوخ، وهو قولُه ﷺ: «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا**»، فإنَّ قوله هذا فيه النَّاسخ والمنسوخ، فالمنسوخ هو النَّهيُ عن زيارة القبور، والنَّاسخُ هو الأمرُ بزيارة القبور، إذن في الحديث نفسه نصٌّ علىٰ الناسخ والمنسوخ من رسول الله ﷺ، وقال: «**وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ**»؛ يعني: كان نهاهم أن يدَّخروا مِن لحوم الأضاحي أكثر من ثلاثة أيَّام؛ يأكلون في حدود ثلاثة أيَّام، والباقي يتصدَّقون به ولا يُبقون عندهم شيئًا من لحوم الأضاحي أكثر من ثلاثة أيَّام، قال ﷺ: «**فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ**»

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٨١)، و«التقريب» (ص٨٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥١ ـ ٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٤).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٨١ ـ ٣٨٢)، و«التقريب» (ص٨٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٧ ـ ١٠١)، و«النزهة» (ص٩٤ ـ ٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥٢ ـ ٥٦)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦).

(٣) حديث (٩٧٧).

يعني: لا مانع أن تدَّخروا من لحوم الأضاحي ما يكفي زيادة علىٰ ثلاثة أيام، إذن هذا فيه النَّاسخ والمنسوخ؛ المنسوخ هو النَّهيُ عن الادِّخار فيما زاد علىٰ الثلاث، والنَّاسخ بيانُ أنَّه لا بأس بالادِّخار ولو زاد علىٰ الثلاث.

والثالث: قولُه ﷺ: «**وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**»؛ لأنَّه في أوَّل الأمر نُهوا أن ينتبذوا في أوعية معيَّنة جاء ذكرُها في حديث وفد عبد القيس، قال عليه الصلاة والسلام: «**وَأَنْهَاكُمْ عَنْ: الدُّبَّاءِ، وَالحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالمُزَفَّتِ**»[1]، فهذا نهيٌ عن أن يُنتَبَذ في أوعيةٍ معيَّنةٍ، وهي أوعيةٌ صَلبةٌ، مثل الدُّبَّاء، وهو القرعُ الَّذي يُستخرَج لُبُّه، ويبقىٰ القشر، فييبس ويكون وعاءً يوضع فيه ما يُنتبذ، وكذلك النَّقِير، وكانوا ينقُرون من جذوع النَّخل حُفرةً في وسطها ثمَّ ينتبذون بها، وكذلك المُزفَّت؛ وهو ما طُلِيَ بالزِّفت، والمُقَيَّر ما طُلِيَ بالقار، وكذلك الحَنتَمُ وهو وعاء صلب كذلك[2]، فالرسول ﷺ نهاهم أن ينتبذوا بها في أوَّل الأمر؛ لأنَّ النَّبيذ يشتدُّ فيها سريعًا ولا يُهتدىٰ إلىٰ إسكاره؛ لأنَّ الجلد القاسي لا يتبيَّن فيه التغيُّر، بخلاف الجلود الرطبة فإنَّه إذا بلغ الشراب في شدَّته حدَّ الإسكار يحصل عليها التغيُّر فيُعرَف حينئذٍ وصولُه إلىٰ حدِّ الإسكار، فالرسولُ ﷺ نهاهم في أوَّل الأمر ليبتعدوا عن الشيء الَّذي فيه احتمال المحذور، لكن بعد ذلك أحلَّ لهم أن ينتبذوا بكلِّ وعاءٍ، لكن بشرط ألَّا يشربوا مُسكرًا، وذلك بأن تُعرَف المدَّةُ الَّتي يصلُ فيها الشراب إلىٰ حدِّ الإسكار فيُجتنب، وإذا كان قبل ذلك فلا بأس، بأن يوضع النَّبيذ ثمَّ يُشرَب في ليلة أو في بعض ليلة؛ بحيث أنَّه لا تطول مدَّتُه حتَّىٰ يصل إلىٰ حدِّ الإسكار.

هذه أحكامٌ ثلاثة جاء نسخُها، وذُكر في نفس الحديث الناسخ والمنسوخ، وهذا في بيان الرَّسول ﷺ بنصِّه وبيانِه.

والأمر الثاني: أن يُعرَف النسخ بنصِّ الصَّاحب؛ يعني: صاحب الرسول ﷺ ينصُّ علىٰ أنَّ هذا ناسخ وهذا منسوخ، ومن هذا قولُ جابر: «كَانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٨)، ومسلم (١٧)، عن ابن عباس ﷺ.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٨٥)، و«فتح الباري» (١/ ١٣٤ _ ١٣٥).

مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارِ»[١]؛ لأنَّهم قبلُ أُمِرُوا بأن يتوضَّؤوا إذا أكلوا أيَّ شيء مسَّته النَّار، فكلُّ شيءٍ طُبِخ فإنَّهم يتوضَّؤون منه إذا أكلوه، فبعد ذلك جاء الإذنُ من الرسول ﷺ أن لا يتوضَّؤوا ممَّا مسَّت النَّار، إذن أكلُ ما مسَّت النَّار لا ينقض الوضوء، وأكلُ ما طُبِخ لا ينقض الوضوء، هذا هو آخرُ الأمرَينِ من رسول الله ﷺ، وهذا بيَّنه جابرٌ صاحبُ الرسول ﷺ، فقد جاء بيانُ ذلك بنصِّ صاحبه، أي: صاحب الرسول ﷺ.

ولكن يُستثنىٰ من ذلك لحومُ الإبل؛ فإنَّ لحوم الإبل يُتوضَّأ منها إذا أُكِلت؛ لأنَّه جاء نصٌّ يخصُّها، فقد سُئِل الرَّسولُ ﷺ عن الوُضوء من لحم الغنم، فقال: «إنْ شِئْتَ»، ولمَّا سألوه عن الوضوء من لحوم الإبل قال: «نَعَمْ»[٢]، فالإبل إذا أُكِل لحمها فإنَّه يُتوضَّأ من ذلك، أمَّا غير ذلك سواء كانت لحومًا أو غير لحوم مثل الحليب إذا طُبِخ علىٰ النَّار أو غير ذلك ممَّا مسَّت النَّار، فإنَّه لا يُحتاج إلىٰ أن يُتوضَّأ منه.

والأمر الثالث: أن يُعرَف التَّاريخ، بأن جاء حُكمٌ شرعيٌّ في زمن متقدِّم ثمَّ جاء حُكمٌ آخر يخالفه في زمن متأخِّر، فحيث عُرف الوقت وأنَّ هذا كان أوَّلًا وهذا كان آخرًا فإنَّه يؤخذ بالآخِرِ الَّذي هو النَّاسخ.

ثم ذَكَر السيوطيُّ مسألةً، وهي أنَّه لو صحَّ حديثٌ ولم يُعلَم له ناسخٌ، ولكن أُجمِع علىٰ ترك العمل به، فإنَّ هذا الإجماع دلَّ علىٰ وجود ناسخٍ نَسخَ هذا الحديث[٣]؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٣٨ ـ .... وَلَوْ

٦٣٩ ـ صَحَّ حَدِيثٌ، وَعَلَىٰ تَرْكِ الْعَمَلْ أُجْمِعَ: فَالْوَفْقُ عَلَىٰ النَّاسِخِ دَلّ

لأنَّ الأمَّة لا تُجمِع علىٰ ضلالة، والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ؛ لا يَنسخ لأنَّه لا يأتي إلَّا بعد زمن النَّبيِّ ﷺ، وفي زمنه الحجَّة به ﷺ، فليس بعد وفاة

---

(١) رواه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١٨٥)، عن جابر رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٣٦٠)، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٣٨٣)، و«التقريب» (ص٨٨)، و«النزهة» (ص٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٥٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٤٨).

الرسول ﷺ تشريع، ولكن لو وُجِد حديثٌ صحيحٌ أجمعت الأمَّة علىٰ العمل بخلافه، فإنَّ هناك دليلًا علىٰ نسخه، دلَّ عليه الإجماع؛ لأنَّ الإجماع لا يكون إلَّا عن نصٍّ، هذا هو القولُ المشهورُ عند العلماء؛ أنَّ الإجماع لا يكون إلَّا عن نصٍّ؛ لأنَّه ليس هو بناسخ، ولكنَّه يدلُّ علىٰ النسخ، ولهذا **قال السيوطيُّ**: (**فَالْوَفْقُ عَلَىٰ النَّاسِخِ دَلّ**) يعني: دلَّ علىٰ الحُكم أو الحديث أو الدليل النَّاسِخ؛ لأنَّ الأمَّة لا تُجمِع علىٰ ضلالة، فلو صحَّ حديثٌ وأطبقت الأمَّة وأجمع العلماء من الصحابة ومن بعدهم علىٰ عدم العمل به، إذن هناك ناسخٌ انبنىٰ عليه الإجماع؛ لأنَّ الإجماع لا يحصل إلَّا وهو مستندٌ إلىٰ دليل.

وهذه المسألة أعني كون الإجماع مبنيًّا علىٰ دليلٍ مسألةٌ خلافيَّةٌ، لكن الراجح أن الإجماع ليس بناسخ، ولكنَّه دالٌّ علىٰ النسخ[1]، والنَّاسخ هو الحديثُ أو النَّصُّ الَّذي أُجمِع عليه، وقد ذَكَر هذا العلماء، فابنُ حزم في كتابه: (مراتب الإجماع)[2] يقول: «كلُّ أَبواب الفقه ليس منها بابٌ إلَّا وله أصلٌ في الْقُرْآن والسُّنَّة نعلمهُ ـ ولله الحمد ـ حاشا القراض، فما وجدنا له أصلًا فيهما البَتَّةَ، ولكنَّه إجماعٌ صحيح مُجَرّدٌ، والَّذي نقطع عليه أنَّه كان في عصر النَّبِيِّ ﷺ وعَلِمَه فأقرَّهُ، ولولا ذلك ما جاز»، القِراضُ يعني: المضاربة، وهي من مسائل الشركات في البيع، وهي أن يشترك اثنان أحدهما له مالٌ، والآخرُ ليس عنده مالٌ، ولكنَّه عنده قدرةٌ علىٰ العمل، فيأتي صاحبُ المال ويعطيه مبلغًا من المال ليضارب به؛ يعني: يبيع ويشتري فيه، ويكون الربح بينهما بالنسبة، مثلًا: نصفين، أو ربعًا وثلاثة أرباع، أو ثلثًا وثلثين، فهذه يقال لها المضاربة، ويقال لها: القراض، وهي ممَّا أجمع عليه العلماء علىٰ جوازه، قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية في كتابه: (معارج الوصول إلىٰ معرفة أنَّ أصول الدين وفروعه قد بيَّنها الرسول ﷺ)[3] قال: «لا يوجد مسألة يتَّفق الإجماعُ عليها إلَّا وفيها نصٌّ. وقد

---

(١) انظر: «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٢/ ٣٣٢)، و«البحر المحيط» للزركشي (٥/ ٢٨٤ ـ ٢٨٨).

(٢) (ص٩١ ـ ٩٢)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) (ص٣٨ ـ ٣٩)، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٩/ ١٩٥).

كان بعضُ النَّاس يذكر مسائل فيها إجماع بلا نصٍّ كالمضاربة، وليس كذلك، بل المضاربة كانت مشهورةً بينهم في الجاهلية لا سيَّما قريش؛ فإنَّ الأغلب كان عليهم التجارة، وكان أصحاب الأموال يدفعونها إلىٰ العُمَّال، ورسولُ الله ﷺ قد سافر بمال غيره قبل النبوَّة، كما سافر بمال خديجة، والعيرُ الَّتي كان فيها أبو سفيان كان أكثرُها مضاربةً مع أبي سفيان وغيره، فلمَّا جاء الإسلام أقرَّها رسولُ الله ﷺ، وكان أصحابُه يسافرون بمال غيرهم مضاربةً، ولم ينْهَ عن ذلك، والسُّنَّةُ قولُه وفعلُه وإقرارُه، فلمَّا أقرَّها كانت ثابتةً بالسُّنَّة»، فما دام أنَّ القراض كان معمولًا به في الجاهليَّة، وأقرَّه الإسلام، فإقرارُ الشرع له هو تشريعٌ، وهو حُكمٌ شرعيٌّ؛ لأنَّ السُّنَّة قولُ رسول الله ﷺ وفعلُه ﷺ وتقريرُه؛ لأنَّه لا يُقِرُّ علىٰ باطل، فإنَّه إذا فُعِل شيءٌ بحضرته أو بعلمه ولم ينهَ عنه دلَّ علىٰ أنَّه ثابتٌ شرعًا؛ فلو كان باطلًا لنهىٰ عنه، ولكنَّه لمَّا أقرَّ علىٰ شيء فُعِل دلَّ علىٰ أنَّه مشروع، وأنَّه ثبت بحُكم شرعيٍّ هو إقرارُ الرسول الكريم ﷺ له.



مُختلِفُ الحَدِيثِ

٦٤٠ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي (الْمُخْتَلِفِ) الشَّافِعِي، فَكُنْ بِذَا النَّوْعِ حَفِي

٦٤١ـ فَهْوَ مُهِمٌّ، وَجَمِيعُ الْفِرَقِ فِي الدِّينِ: تَضْطَرُّ لَهُ فَحَقِّقِ

٦٤٢ـ وَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِيهِ مَنْ كَمَلْ فِقْهًا وَأَصْلًا وَحَدِيثًا وَاعْتَمَلْ

٦٤٣ـ وَهْوَ: حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ فَالْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَ لَا تَنَافُرُ

٦٤٤ـ كَمَتْنِ: (لَا عَدْوَىٰ) وَمَتْنِ (فِرَّا) فَذَاكَ لِلطَّبْعِ، وَذَا لِاسْتِقْرَا

٦٤٥ـ وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ، وَمَنْ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَذَا؛ مَا وَهَنْ

٦٤٦ـ أَوْ لَا: فَإِذْ يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِي أَوْ لَا: فَرَجِّحْ، وَإِذَا يَخْفَىٰ قِفِ

الشرح

هذا النَّوع هو مختلِفُ الحديث، **وتعريفُه**: أن يكون حديثان متضادَّين في المعنىٰ ظاهرًا، أي: يتعارض حديثان في المعنىٰ ظاهرًا، وإلَّا فإنَّه في الحقيقة يمكن بالجمع أن يتبيَّن أنَّه لا تعارض، وكذلك بالنَّسخ والترجيح[1]، ولكن التعارض يكون في الظاهر، وحيث يتبيَّن التوفيق بينهما والجمع بينهما يتَّضح أنَّه لا تعارض، وأنَّ هذا محمول علىٰ كذا، وأن هذا محمول علىٰ كذا.

قال السيوطيُّ:

٦٤٠ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي (الْمُخْتَلِفِ) الشَّافِعِي، فَكُنْ بِذَا النَّوْعِ حَفِي

٦٤١ـ فَهْوَ مُهِمٌّ، وَجَمِيعُ الْفِرَقِ فِي الدِّينِ: تَضْطَرُّ لَهُ فَحَقِّقِ

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٠ ـ ٣٩١)، و«التقريب» (ص٩٠)، و«اختصار علوم الحديث» (ص٣٥٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٩)، و«النزهة» (ص٩٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٦ ـ ٧٠)، و«التدريب» (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٢).

قولُه: (**أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمُخْتَلِفِ**) أي: نوع مختلِف الحديث.

قولُه: (**الشَّافِعِي**) يعني: الإمام الشافعيَّ، وكانت وفاته سنة (٢٠٤هـ).

قولُه: (**فَكُنْ بِذَا النَّوْعِ حَفِي**) أي: كن يا طالب العلم معنيًّا مهتمًّا حريصًا مجتهدًا لمعرفته ومعرفة التوفيق بين الأحاديث المتعارضة وما قاله العلماء فيها وسؤالهم عنها.

قولُه: (**فَهْوَ مُهِمٌّ وَجَمِيعُ الْفِرَقِ/فِي الدِّينِ: تَضْطَرُّ لَهُ**) يعني: معرفة هذا النوع مهمَّةٌ جدًّا، وجميع الفِرق في الدِّين يحتاجون إليه ويضطرُّون إليه؛ فالمفسِّرون لا يستغنون عنه، والمحدِّثون لا يستغنون عنه، والفقهاء لا يستغنون عنه، فجميع أصناف العلماء تحتاج إليه وتضطرُّ إليه؛ لأنَّه عندما يوجد التعارض بين حديثين لا بدَّ إمَّا أن يُعوَّل عليهما جميعًا بالجمع، أو بمعرفة التاريخ فيكون المتأخِّر ناسخًا، أو لا يمكن هذا ولا هذا، فيكون المصير إلىٰ الترجيح.

وقولُه: (**فَحَقِّقِ**) يعني: حقِّق هذا النوع واعْنَ به عنايةً تامَّةً.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ من يصلح فيه ومن يتمكَّن منه، **فقال**:

٦٤٢ـ وَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِيهِ مَنْ كَمَلْ فِقْهًا وَأَصْلًا وَحَدِيثًا وَاعْتَمَلْ

يعني: مَن كمل فقهًا وحديثًا وأصولًا؛ يعني: عنده معرفة بالحديث ومعرفة بالفقه ومعرفة بالأصول، هذا هو الذي يتمكَّن منه ويكون علىٰ معرفةٍ به.

فالحاصل: أنَّ العلماء صنَّفوا في هذا النوع، وأنَّ أوَّل مَن صنَّف فيه الإمام الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكانت وفاتُه سنة (٢٠٤هـ)، ولكنَّه لم يستقصِ، وإنَّما ذَكَر أمثلةً كثيرةً من مختلف الحديث وذكر التوفيق بينها، وجاء بعده العلماء فألَّفوا فيه وزادوا علىٰ ما كان عند الإمام الشافعيِّ، وممَّن ألَّف فيه بعد الشافعيِّ: ابنُ قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في (تأويل مختلف الحديث)، والطحاويُّ (ت ٣٢١هـ) في (شرح مشكل الآثار)، فإنَّ هذه الكتب أُلِّفت في هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

وهذا النَّوعُ من العلوم المُهمَّة الَّتي علىٰ طالب العلم أن يكون معنيًّا بها، وأن يكون حريصًا علىٰ معرفة الحقِّ فيها، وقال النَّاظمُ إنَّه لا يستفيد منه ويُفيد إلَّا مَن كَمُل في علومٍ متعدِّدةٍ؛ في علم الحديث وعلم الفقه وعلم الأصول، فإنَّ هذا

هو الَّذي يمكن أن يستفيد ويُفيد في هذا النَّوع، فهو نوعٌ من أنواع علوم الحديث المهمَّة الَّتي تتطلَّب عنايةً فائقةً وحرصًا شديدًا ورغبةً أكيدةً واطِّلاعًا وخبرة ومعرفة[١].

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٤٣ ـ وَهْـوَ: حَـدِيـثٌ قَـدْ أَبَـاهُ آخَـرُ فَـالْـجَـمْـعُ إِنْ أَمْـكَـنَ لَا تَـنَـافُـرُ

فقولُه: (**وَهْوَ: حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ**) هذا تعريفُ مختلِف الحديث، ومعنىٰ **قولِه:** (**حَدِيثٌ قَدْ أَبَاهُ آخَرُ**)؛ يعني: هو حديثٌ عارضَه آخرُ، فهو ـ كما ذكرتُ ـ حديثان متضادَّان أو متعارضان في المعنىٰ ظاهرًا؛ هذا يُثبت وهذا ينفي، هذا يدلُّ علىٰ حُكم، وهذا يدلُّ علىٰ خلاف الحُكم، فهذا النَّوع يُسمَّىٰ: مختلِف الحديث، وهذا هو تعريفُه.

وإذا عُرف الجمعُ زال ذلك التعارض، وإذا عُرف التاريخُ زال التعارض، وإذا حصل الترجيحُ زال التعارض.

وقولُه: (**فَالْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَ لَا تَنَافُرُ**) هذا هو الوجه الأوَّل؛ أنَّه إذا وُجد حديثان صحيحان متعارضان فأمكن الجمعُ بينهما فهو المتعيّن، أمَّا إذا كان حديث صحيح وحديث ضعيف فلا يُعوَّل علىٰ الضعيف، وإنَّما الكلام فيما إذا تعارض حديثان صحيحان، فالطريق الأولىٰ أن يُجمَع بينهما، وعند ذلك لا تنافرَ؛ لأنَّ فيه إعمالًا للدليلين، وأخذًا بهما كِلَيْهما[٢].

قال السيوطيُّ:

٦٤٤ ـ كَـمَـتْـنِ (لَا عَـدْوَىٰ) وَمَـتْـنِ (فِـرَّا) فَـذَاكَ لِـلـطَّـبْـعِ، وَذَا لِاسْـتِـقْـرَا

يعني: هذا مثالٌ لما حصل فيه الجمع بين الحديثين المتعارضين وهما صحيحان.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٠)، و«التقريب» (ص٩٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩)، و«النزهة» (ص٩٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٦ ـ ٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٢).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٠)، و«التقريب» (ص٩٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٠٩)، و«النزهة» (ص٩٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٧ ـ ٦٨)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٢).

فقولُه: (كَمَتْنِ (لَا عَدْوَىٰ)) يعني: حديث: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**»[1]

وقولُه: (وَمَتْنِ (فِرَّا)) يعني: حديث: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»[2]، فإنَّهما وإن كانا متعارِضَيْن في الظاهر، إلَّا أنَّه يمكن الجمعُ بينهما.

ثم ذكر وجه الجمع بينهما **بقوله:** (**فَذَاكَ لِلطَّبْعِ**) يعني: الأوَّل «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**»؛ يعني: لا تُعدي الأمراض بطبعها، وإنَّما يرجع ذلك إلىٰ مشيئة الله ﷻ.

وقولُه: (**وَذَا لِاسْتِقْرَا**) يعني: وحديث «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ**» يدلُّ علىٰ حصول العدوىٰ؛ لاستقراء الأحوال، وهو أنَّه عندما يختلط المريض بالصحيح يكون هذا الاختلاط سببًا لحصول العدوىٰ، لكن ليس حتمًا أن يوجد المرض بسبب الاختلاط، فقد يتخلَّف المسبَّب مع وجود السبب، مثل الزواج هو سبب لوجود الولد، لكن يمكن أن يوجد الزواج ويتخلَّف وجود الولد، فإذا شاء الله لم يوجد الولد مع حصول الزواج، لكن الله تعالىٰ ما يشاء أنَّ هذا يولد له فلا يولد له، وإذا شاء أن يولد لهذا وُلِد له، فنفع السبب وهو الزواج.

هذا الوجه الأوَّل، وهو الذي ذكره ابنُ الصلاح[3]

ثمَّ ذكر الوجه الثاني **فقال:**

٦٤٥ـ وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ، وَمَنْ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَذَا: مَا وَهَنْ

فقولُه: (**وَقِيلَ: بَلْ سَدُّ ذَرِيعَةٍ**): يعني: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**» هو باقٍ علىٰ

---

(١) رواه البخاري (٥٧٥٣)، ومسلم (٢٢٢٥)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وأخرجاه أيضًا عن أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما.

(٢) علَّقه البخاريُّ في «صحيحه» (٥٧٠٧) عن عفَّان بصيغة الجزم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/ ١٥٨): «وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفَّان فيه. وأخرجه أيضًا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفًا، ولم يستخرجه الإسماعيلي، وقد وصله ابنُ خزيمة أيضًا». قلت: ومن طريق الطيالسي وأبي قتيبة وصله أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (١٦٣)، ومن طريق عمرو بن مرزوق وصله البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (١٤/ ١٧١)، لكنَّه عنده مرفوع. وانظر: «الصحيحة» للألباني (٧٨٣).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٠ ـ ٣٩١)، و«النزهة» (ص٩١).

عمومه، لكن قوله: «فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ» المقصود منه سدُّ الذريعة، وهو أنَّ الصحيح إذا خالط المريض قد يُمرِض اللهُ الصحيحَ ابتداءً بدون عدوىٰ، فيُظَنُّ أن هذا المرض بسبب العدوىٰ وليس ابتداءً، فيُتوهَّم العدوىٰ ويعتقد صحَّتها.

هذا هو الوجه الثاني الَّذي اختاره ابنُ حجر في (نزهة النظر)[1].

والوجهُ الثالث ما أشار إليه النَّاظم **بقوله**: **(وَمَنْ/ يَقُولُ: مَخْصُوصٌ بِهَذَا)**؛ يعني: أنَّه **(لَا عَدْوَىٰ)** مخصوصٌ بقوله: **«فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ»**، أي: أنَّ **(لَا عَدْوَىٰ)** باقٍ علىٰ عمومه ويخرج منه العدوىٰ بالجذام بقوله: **«فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ»**، وهذا الجمع يُذكر عن الباقلانيِّ[2]؛ يعني عموم **قولِه**: **(لَا عَدْوَىٰ)** يخرُجُ منه ما جاء في قولِه: **(فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ)** فتكون العدوىٰ منفيَّةً في الأمراض الأخرىٰ، ويكون مخصوصًا من ذلك ما جاء في الجذام ونحوه.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٤٦ ـ **أَوْ لَا: فَإِذْ يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِي   أَوْ لَا: فَرَجِّحْ، وَإِذَا يَخْفَىٰ قِفِ**

فقولُه: **(أَوْ لَا: فَإِذْ يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِي)** يعني: أو لا يمكن الجمعُ إذا وُجد ناسخٌ فإنَّه يُتَّبع، فيؤخذ بالناسخ ويُصار إليه، ويُترك المنسوخ.

وقولُه: **(أَوْ لَا: فَرَجِّحْ)** يعني: أو لا يُعرَفُ ناسخٌ، فرجِّح؛ يعني: ابحث في وجوه الترجيح، وإذا وُجِد مُرجِّحٌ لحديثٍ علىٰ آخر، فخُذ بالراجح، واترُك المرجوح، هذه الطريقة الثالثة.

وقولُه: **(وَإِذَا يَخْفَىٰ قِفِ)** أي: إذا خفي عليك حتىٰ التَّرجيح ولم تتمكَّن من تقديم أحد الحديثين علىٰ الآخر، فتوقَّف عن الأخذ بكُلٍّ منهما[3].

إذن التعارض الذي يكون بين الحديثين في الظاهر فيه تفصيل، فإن كان التعارض بين صحيح وضعيف، فإنَّ العبرة بالصَّحيح، ولا يُلتفَتُ إلىٰ معارضة الضَّعيف له؛ لأنَّ الحديث القويَّ لا يُعارَض به الضعيف، فإذا تعارض حديثٌ ضعيف وحديثٌ قويٌّ فالعبرةُ بالقويِّ، ولا عبرةَ بالضعيف؛ لأنَّ الضعيف وجوده

---

(١) (ص٩١ ـ ٩٢). وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٤).

(٣) انظر: «النزهة» (ص٩٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٦٨ ـ ٧٠)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٤ ـ ٦٦٠).

كعدمه؛ لأنَّه لو لم يكن معارِضًا لغيره لم يُعوَّل عليه، فإذا عارض غيره ممَّا هو قويٌّ فهو من باب أولىٰ أن لا يُعوَّل عليه، فالضعيفُ غيرُ مُعتدٍّ به وغيرُ معمول به عارض أو لم يعارض، فمعارضةُ الضعيف للقويِّ لا عبرة بها، لكن إذا كان التعارض بين حديثين صحيحين هذا هو الذي يؤثِّر فيه التعارضُ، وهذا هو الَّذي يُحتاج فيه إلىٰ الوجوه المختلفة لمعرفة الحقِّ ومعرفة الَّذي يُعوَّل عليه في هذا التعارض أو لحلِّ هذا التعارض.

فالطريقة الأولىٰ: هي الجمع:

فعندما يتعارض حديثان صحيحان يُجمَع بين الحديثين بأن يُحمَل هذا علىٰ حالٍ، وهذا علىٰ حالٍ، ويُحمل هذا علىٰ شيءٍ، وهذا علىٰ شيءٍ، بدون تكلُّف وتعسُّف، فإذا أمكن هذا فإنَّه لا يُصار إلىٰ غيره من الطرق الَّتي تُسلك عند التعارض، فالمقدَّم هو النَّظرُ في إمكان الجمع، فإذا أمكن الجمع بين الحديثين الصحيحين المتعارضين في الظاهر فإنَّه يُصار إلىٰ هذا الجمع؛ لأنَّ في هذا إعمالًا للدليلين، وعدم إهدار لأحدهما، فهو أوَّل الطرق الَّتي تُسلك عند التعارض، ومن أمثلة هذا ما ذَكَر المصنِّف؛ يعني: حديث: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**»[١]، وحديث: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»[٢]، فإنَّ هذين الحديثين صحيحان، وهما متعارضان في الظاهر؛ لأنَّ الحديث الأوَّل يقول: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**» يعني: ينفي العدوىٰ والطِّيَرَة، والحديث الثاني: يدلُّ علىٰ حُصول العدوىٰ وعلىٰ وقوعها، ولهذا قال: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**» حتَّىٰ لا يحصل انتقالُ المرض، فهذان حديثان متعارضان في الظاهر، والعلماء وفَّقوا بينها بوجوه من التوفيق وجمعوا بينها بوجوه من الجمع[٣]:

الوجه الأول: وهو الَّذي ذكره ابنُ الصلاح وغيره أن النَّفي في قوله: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**» محمولٌ علىٰ الإعداء بالطبع، وأنَّ الأمراض بطبعها مُعديةٌ، وأنَّه إذا حصل الاختلاط بالمريض وُجِدت العدوىٰ حتمًا، وأمَّا قولُه: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ**

---

(١) سبق تخريجه. (٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ١٣٩ ـ ١٤١)، و«فتح الباري» (١٠/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤).

فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ» فيُحمَل علىٰ ما أجرىٰ الله تعالىٰ به العادة من أنَّ المريض إذا خالط الصحيح، فإنَّ هذه المخالطة تكون سببًا في انتقال هذا المرض بإذن الله، لا بطبع تلك الأمراض وأنَّها تؤثِّر بطبعها، بل ذلك بإذن الله وبمشيئة الله، وأمَّا الاختلاط فهو سببٌ من أسباب انتقال المرض، لكن قد يتخلَّف المسبَّب وهو انتقال المرض وإن وُجد السبب كما في غير ذلك من الأسباب، فليس حتمًا أنَّه إذا وُجد السبب وُجد المسبَّب؛ لأنَّه يوجد مع وجود السبب ليكون له أثر وتأثير بمشيئة الله ﷻ وإرادته، فإنَّ الله تعالىٰ إن شاء أن يؤثِّر السبب وُجد المسبَّب بإذن الله، وإن شاء ألَّا يوجد المسبَّب فإنَّه يوجد السبب ويتخلَّف المسبَّب فلا يوجد، ولهذا فإنَّ النَّبيَّ الكريم ﷺ لمَّا أرشد إلىٰ الأخذ بالأسباب أرشد إلىٰ الاستعانة بالله وإلىٰ سؤال الله ﷻ؛ لأنَّ الأسباب وحدها لا يُعوَّل عليها دون أن يُضاف إليها عونُ الله ﷻ وتوفيقُه وتسديدُه، قال ﷺ: «**اِحْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[1]؛ يعني: احرص علىٰ بذل الأسباب النَّافعة، لكن لا تعتبر الأسباب هي كلَّ شيء فتقول: قد فعلتُ الأسباب وتغفلُ عن الله، لا بل افعل الأسباب واعتمد علىٰ الله، مثل ما قال الرسول ﷺ للرَّجل الَّذي قال: «يا رسول الله أعقلها وأتوكَّل، أو أطلقها وأتوكَّل»؟ قال: «**اِعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**»[2] يعني: خُذ بالسَّبب وتوكَّل علىٰ الله ﷻ؛ لأنَّ الأخذَ بالأسباب لا يُنافي التوكُّل، بل الإنسان يأخذ بالسَّبب ويتوكَّل علىٰ الله ﷻ، فالأسباب قد توجد ولكن ليس حتمًا أن يوجد المسبَّب، بل إنَّ ذلك يرجع إلىٰ مشيئة الله ﷻ، فإن شاء اللهُ ﷻ أن يوجد المسبَّب وُجد، وإن شاء ألَّا يوجد فإنَّه يوجد السبب ولا يوجد المسبَّب، لكن هذا لا يعني ألَّا يؤخَذ بالأسباب، لكن لا يُعوَّل عليها، ولا تكون الأسباب هي كلَّ شيء، فالإنسان إذا أراد الولد فسبيل حصوله أن يتزوَّج، هذا هو السبب، ولا ولد بدون زواج، وليس هناك سبيل إلىٰ تحصيل الأولاد إلَّا بالزواج، لكن هذا الزواج سبب، فليس بمجرَّد حصول الزواج ووجود النكاح يوجد الولد، بل هناك شيءٌ وراء ذلك؛ وهو توفيقُ الله ﷻ وحصولُ مشيئة الله وإرادته أن يوجد

---

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢٥١٧)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وقال: حسن غريب.

الولد، فإذا وُجد السَّبب وشاء الله ﷻ أن يكون ذلك السبب نافعًا وأن يقع المسبَّب، وقع المسبَّب ووُجد، وقد يوجد السبب ولا يوجد المسبَّب، فقد يوجد الزواج ولكن لا يوجد الولد، فالأخذ بالسَّبب الَّذي يؤدي إلىٰ الولد وُجد، ولكنَّه لم يحصل توفيق الله ﷻ ومشيئة الله بأن يكون ولد، كذلك هنا قولُه: «**لَا عَدْوَىٰ**» مع قولِه: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»، فلا عدوىٰ: يعني: أنَّ الاختلاط هو سبب من الأسباب التي تحصل بها العدوىٰ، لكن لا يلزم أنَّه بمجرَّد الاختلاط توجد العدوىٰ؛ لأنَّ تلك أمور ترجع إلىٰ مشيئة الله ﷻ، فإن شاء الله أن يؤثِّر وجود ذلك السبب الذي هو الاختلاط أثَّر وحصل المرض، وإن لم يشأ الله ﷻ أن ينتقل المرض وُجد الاختلاط ولم يحصل انتقالُ المرض، فليست العدوىٰ مؤثِّرةً بطبعها بمجرَّد ما يحصل الاختلاط يوجد المرض، بل الأمر يرجع إلىٰ مشيئة الله وإرادته، فإذن يُحمَلُ قولُه: «**لَا عَدْوَىٰ**» علىٰ نفي حصول العدوىٰ بطبعها، وقولُه: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ**» علىٰ أنَّ الله تعالىٰ جَعَل حصول هذا الاختلاط سببًا لانتقال المرض، لكن ليس بلازم أو بحتم أن ينتقل المرض، فقد يوجد الاختلاط ولا يوجد انتقال المرض، ولهذا الرَّسول الكريم ﷺ أرشد إلىٰ أنَّ الأمر كلَّه يرجع إلىٰ الله ﷻ، فقال للأعرابيِّ الذي قال: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ قال: «**فَمَنْ أَعْدَىٰ الأَوَّلَ؟**»[1] يعني: مجرَّد الاختلاط لا يعني أنَّه لا بدَّ من انتقال المرض، ولو كان الأمر هكذا فمن أعدىٰ الأوَّل الَّذي حصل له المرض ولم يُعدِه مريضٌ آخر؟ فالأمر كلُّه من الله ﷻ، فالذي جعل الصَّحيح يحصل له المرض ولم يُعدِه مريضٌ آخر يجعل المريضَ يختلط بالصَّحيح ولا ينتقل المرض، لكن الله ﷻ جَعَل هذا سببًا، وكثيرًا ما ينتقل المرض بهذا الاختلاط، لكن ليس حتمًا؛ لأنَّ الأمرَ يرجع إلىٰ الله ﷻ وإلىٰ مشيئته، وليس إلىٰ أمور طبيعيَّة بحيث إذا خالط المريض الصحيح لا بدَّ أن ينتقل المرض، ليس ذلك حتمًا، فقد يحصل الاختلاط ولا يوجد انتقال المرض، وقد جاء في الحديث: «**لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصِحٍّ**»[2]

---

(١) رواه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٢٢١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يعني: حتَّىٰ لا يحصل هذا السَّبب الذي به يكون انتقالُ المرض، والرسول ﷺ أخبر بأنَّ الطاعون إذا وقع في بلد فمَن كان خارجه لا يدخله، وإذا وقع وهو فيها فلا يخرج فرارًا منه(١)

الوجه الثاني: وهو الَّذي اختاره ابنُ حجر في (نزهة النظر)(٢) أنَّ قوله ﷺ: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**» هو باقٍ علىٰ عمومه، وأنَّه لا عدوىٰ أي: لا يُعدي شيء شيئًا، ولا طيَرَة، وقوله: «**فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**» هذا الأمر سدًّا للذريعة، وهو أنَّ المريض إذا خالط صحيحًا فقد يحصل لهذا الصحيح مرضٌ ابتداءً، وليس عن طريق العدوىٰ، فيتوهَّم أو يظنّ أنَّ هذا المرض بسبب العدوىٰ، مع أنَّه حصل ابتداء، وليس بسبب العدوىٰ، مثل ما حصل للمريض الأوَّل الذي حصل له مرضٌ بدون مريض يُعديه، فقال: «إنَّ نفيه ﷺ للعدوىٰ باقٍ علىٰ عمومه، وقد صحَّ قولُه ﷺ: «**لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا**»(٣)، وقوله ﷺ لمن عارضه بأنَّ البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث ردَّ عليه بقوله: «**فَمَنْ أَعْدَىٰ الأَوَّلَ؟!**»(٤) يعني أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ ابتدأ بذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأمَّا الأمر بالفرار من المجذوم فمِن باب سدِّ الذرائع، لئلَّا يتَّفق للشخص الذي يخالطه شيءٌ من ذلك بتقدير الله تعالىٰ ابتداءً، لا بالعدوىٰ المنفية؛ فيظنّ أن ذلك بسبب مخالطته؛ فيعتقد صحَّة العدوىٰ؛ فيقع في الحرج؛ فأمر بتجنُّبه حسمًا للمادَّة. والله أعلم.».

الوجه الثالث: يقول: إنَّ قوله: «**لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ**» علىٰ عمومه، لكن يُستثنىٰ من ذلك العموم مرضُ الجذام؛ لأنَّ المجذوم ورد فيه حديث، وهو قولُه ﷺ: «**فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»؛ يعني أنَّ الجذام تحصل به العدوىٰ، فيكون مرض الجذام ونحوه مستثنىٰ من قوله: «**لَا عَدْوَىٰ**».

---

(١) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩)، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.
(٢) (ص٩١ ـ ٩٢).
(٣) رواه الترمذي (٢١٤٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.
(٤) سبق تخريجه.

الوجه الرابع: يقول: أنَّه لا عدوىٰ ولا طِيَرَة، لكن قوله: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ**» هو ملاحظةٌ لحال المريض، وهو أنَّ المريض إذا رأىٰ الصحيح في صحَّة وعافية يتألَّم ويتأثَّر؛ لكونه ابتُلي وهو يرىٰ الصحيح الَّذي سَلِم من هذا المرض.

وهذا الوجه ضعيف جدًّا؛ لأنَّ النهي هو لمصلحة الصحيح، وليس لمصلحة المريض، وليس مراعاةً لحال المريض، وإنَّما هو مراعاة لحال الصحيح.

وأقربُ هذه الوجوه هو الوجهُ الأوَّل الَّذي ذكره ابنُ الصلاح، وهو أن الأمراض لا تنتقل بطبعها، وأنَّ الاختلاط سببٌ من أسباب انتقال المرض، وذلك الانتقال لا يكون إلَّا بمشيئة الله ﷻ؛ إن شاء الله ﷻ أن ينتقل المرض انتقل، وإن شاء فإنَّه يوجد السَّبب ولا يوجد المسبَّب، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ ما شاء الله لا بدَّ أن يكون، وما لم يشأ الله فإنَّه لا يمكن أن يكون، هذا هو التوفيق بين هذين الحديثين المتعارِضَين.

ومن الأحاديث الَّتي ذُكر أنَّها متعارضة قولُه ﷺ: «**إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ**»(١)، وقولُه: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ**»، وهذه الجملة: «**إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ**» وردت في حديث ضعيف(٢)، ولكن أجمَعَ العلماء علىٰ معناها؛ يعني: أنَّه إذا غيَّرت الماء النَّجاسةُ باللون أو الريح أو الطعم فإنَّه يكون نجسًا(٣)، وأمَّا قولُه: «**المَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ**»(٤) هذا فصحيح(٥)

---

(١) رواه أبو داود (٦٣) و(٦٤) و(٦٥)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وابن ماجه (٥١٧) و(٥١٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه ابن ماجه (٥٢١)، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. ونقل ابن حجر عن النووي اتفاق العلماء علىٰ تضعيفه. انظر: «التمييز» لابن حجر (١/ ٢٣ ـ ٢٤)، و«الضعيفة» للألباني (٢٦٤٤).

(٣) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص٣٥)، و«التمييز» لابن حجر (١/ ٢٤).

(٤) رواه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦) وحسَّنه، والنسائي (٣٢٦)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) انظر: «التمييز» لابن حجر (١/ ١٦ ـ ١٨)، و«إرواء الغليل» (١٤).

هذان الحديثان متعارضان؛ فقولُه ﷺ: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» مقتضاه أنَّه: إذا بلغ الماء قُلَّتين سواء غيَّرته النجاسة أو لم تُغيِّره النجاسة فهو طهور؛ لأنَّه قال: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» يعني: لا تؤثِّر فيه النَّجاسة إذا بلغ قلَّتين، والحديث الثاني: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ**» يقتضي أنَّه إذا كان دون القلَّتين ولم تُغيِّر النَّجاسة لونًا أو طعمًا أو ريحًا أنَّه يكون طاهرًا، وحديث: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» يدلُّ علىٰ أن ما دون القلَّتين يؤثِّر فيه الخبث مُطلقًا، وأنَّه لا يؤثِّر فيه الخبث إذا بلغ القُلَّتين؛ قالوا: فعموم كلٍّ واحدٍ منهما مخصوصٌ بالآخر، فقولُه ﷺ: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» مخصوصٌ بما إذا حصل تغيُّرُ الماء الكثير الذي زاد علىٰ القلَّتين في لونه أو طعمه أو ريحه بالنجاسة، فإنَّه يكون نجسًا ولو زاد علىٰ القلَّتين، فما دام أنَّ النَّجاسة أثَّرت فيه لكثرتها عليه ولغلبتها له حتَّىٰ غيَّرت له لونه أو طعمه أو ريحه وإن كان كثيرًا فيكون نجسًا، فقولُه: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» ما زاد علىٰ القلَّتين يخصِّصه عمومُ قولِه: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ**» أي الزيادة الَّتي أجمع عليها العلماء، أمَّا قولُه: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ**» فإنَّه يُفهَم منه أنَّ الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة لكن لم تغيِّر له لونًا ولا طعمًا ولا ريحًا أنَّه يكون طاهرًا، لكن قوله: «**إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ**» يدلُّ علىٰ أنَّه إذا لم يبلغ قُلَّتين يحمل الخبث وتؤثِّر فيه النجاسة، فيكون عمومُ قوله: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ**» مخصَّصًا منه ما دون القلَّتين، وحديثُ القلَّتين فيما زاد علىٰ القلَّتين خُصِّص بقولِه: «**الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ**» فهذان حديثان متعارضان بحسب الظاهر، والتَّوفيق بينهما بأن يكون كلُّ واحدٍ منهما مخصِّصًا للآخر، لا يُعمل بهذا بإطلاق، ولا يُعمل بهذا بإطلاق، بل يُعمل فيما يسوغ أن يُعمل فيه، ويُخصَّص منه ما جاء في الحديث الآخر[1].

هذه هي الطريقة الأولىٰ من الطرق الَّتي يُصار فيها إلىٰ التوفيق بين الأدلَّة

---

(١) انظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (١/ ٤٦).

والجمع بينها حيث أمكن، ولا يُبحث عن مرجِّح، ولا عن ناسخ ومنسوخ إذا أمكن الجمع.

الطريقة الثانية: إذا لم يمكن الجمع يُنتقل إلىٰ طريق أخرىٰ؛ وهي معرفة النَّاسخ والمنسوخ، أي معرفة المتأخِّر والمتقدِّم، فإذا عُرف المتأخِّر فإنَّه يكون ناسخًا للمتقدِّم، ويكون الأول منسوخًا والآخر ناسخًا، وهذا فيه أخذٌ بالمتأخِّر وتركٌ للمتقدِّم علىٰ اعتبار أنَّ الثاني ناسخ للأوَّل، ففي حال الجمع لا يترك شيءٌ من الأدلَّة، وإنَّما الإعمال للجميع، وهذا فيه تركٌ للأوَّل وأخذٌ بالثاني، وقد سبق في مبحث النسخ أنَّ النَّسخ أحيانًا يكون في نفس النَّصِّ، مثل قوله ﷺ في حديث بريدة بن الحصيب: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا**»، وفيه أيضًا: «**وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**»[١]، فهذا فيه ذِكرُ النَّاسخ والمنسوخ.

ويُعرف الناسخ والمنسوخ بكلام الصحابيِّ كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: «كَانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[٢]، فقد جاءت أحاديث تدلُّ علىٰ الوضوء ممَّا مسَّت النار، وجاءت أحاديثُ تدلُّ علىٰ ترك الوضوء ممَّا مسَّت النَّار، وحديث جابر يدلُّ علىٰ أن المتأخِّر من فِعل الرسول ﷺ الترك، إذن ترك الوضوء ممَّا مسَّت النار هو الناسخ، ويُستثنىٰ من ذلك حديثُ الوضوء من لحم الإبل، فإنَّ هذا حديث خاصٌّ.

الطريقة الثالثة: إن لم يمكن الجمعُ، ثمَّ لم يمكن معرفةُ التاريخ ومعرفةُ الناسخ والمنسوخ، عند ذلك يُصار إلىٰ الترجيح، بحيث يُبحث عن وجهٍ من وجوه ترجيح أحد الأمرين علىٰ الآخر، ووجوه الترجيح كثيرة ذكرها العلماء، وقد ذكر الحازميُّ في كتابه: (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) كثيرًا من هذه الوجوه[٣]

---

(١) سبق تخريجه. (٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «الاعتبار» (ص٩ ـ ٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١٠ ـ ١١٢)، و«التقييد والإيضاح» (ص٢٨٦ ـ ٢٨٩).

ومن أمثلة ذلك: ما جاء في قصَّة زواج النَّبيِّ ﷺ بميمونةَ رضي الله عنها، فقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنه أنَّه ﷺ تزوَّج ميمونة وهو مُحرِمٌ[(١)]، وجاء في أحاديث أخرىٰ أنَّه تزوَّجها وهو حلالٌ[(٢)]، وهي قضيَّةٌ واحدةٌ اختلفت فيها الروايات، فكونه تزوَّجها وهو مُحرم يقتضي أنَّ المحرم له أن يتزوَّج، ولكن جاءت أحاديث تدلُّ علىٰ أنَّ المُحرم لا يَنكح ولا يُنكِح[(٣)]، وجاءت أحاديث في نفس قضيَّة ميمونة أنَّه عليه الصلاة والسلام تزوَّجها وهو حلال، فالجمع لا يمكن؛ لأنَّها قضيَّة واحدة وزواجٌ واحدٌ لم يتعدَّد، والنَّسخ لا يمكن؛ ليس فيها متقدِّم ولا متأخِّر، فيُنتقَل إلىٰ الوجه الثالث الَّذي هو الترجيح، وقد رجَّح كثير من العلماء أنَّه عليه الصلاة والسلام تزوَّجها وهو حلال؛ لأنَّ حديث تزوُّجها وهو حلال جاء عن ميمونة نفسها، وهي صاحبة القصَّة وصاحبة الشأن، وهي أدرىٰ من غيرها فيما يتعلَّق بها، وأيضًا أبو رافع هو السفير ـ أي الواسطة ـ الذي كان يتردَّد بين ميمونة وبين رسول الله ﷺ في الخطبة وبيان الرغبة في الزواج، وهو يقول: إنَّه ﷺ تزوَّجها وهو حلال، ويؤيِّد ذلك ما جاء عنه ﷺ أنَّه قال: «**لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ**» يعني: لا يتزوَّج ولا يُزوِّج؛ يعني: لا يعقد لغيره أيضًا، فهذا الحديث يتَّفق أيضًا مع زواجه ﷺ بميمونة رضي الله عنها وهو حلالٌ[(٤)].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما جاء في صفة صلاة الكسوف أنَّ الرَّسول ﷺ لمَّا كسفت الشَّمس يوم مات ابنُه إبراهيم صلَّىٰ صلاةَ الكسوف كلّ ركعة فيها

---

(١) رواه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٢) رواه مسلم (١٤١١)، عن ميمونة رضي الله عنها.

ورواه أحمد (٢٧١٩٧)، والترمذي (٨٤١)، وابنُ حبَّان (٤١١٨) و(٤١١٩)، عن أبي رافع رضي الله عنه. قال الترمذي: «وروىٰ مالك بنُ أنس، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلال»، رواه مالكٌ مرسلًا، ورواه أيضًا سليمان بنُ بلال، عن ربيعةَ مرسلًا. ورُوي عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة قالت: «تزوَّجني رسولُ الله ﷺ وهو حلالٌ»، وروىٰ بعضُهم عن يزيد بن الأصمِّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونة وهو حلالٌ. ويزيد بنُ الأصمِّ هو ابنُ أخت ميمونة».

(٣) رواه مسلم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٩٤)، و«شرح عمدة الفقه» لابن تيمية (٢/ ١٩٣ ـ ٢٠٧)، و«فتح الباري (٩/ ١٦٥).

ركوعان، هكذا قال جماعة من الرواة وتواردوا علىٰ هذا اللَّفظ: «كل ركعة فيها ركوعان»[(١)]، وبعضُ الرُّواة ـ وهم ثقاتٌ ـ روىٰ أنَّ كلَّ ركعة فيها ثلاث ركوعات[(٢)]، وهي قصَّة واحدة، فلم يُصلِّ الرسول ﷺ صلاة الكسوف إلَّا مرَّةً واحدةً يوم مات ابنُه إبراهيم، فلا يمكن الجمع، ولا يمكن النسخ، فبقي الترجيح، فرُجِّحت رواية الذين قالوا: أنَّ كلَّ ركعة فيها ركوعان؛ لكونهم أكثرَ وأوثقَ وأثبتَ علىٰ رواية الذي روىٰ وهو ثقةٌ أنَّ كلَّ ركعة فيها ثلاث ركوعات[(٣)]

وعندما لا يمكن الترجيح، ماذا يُفعَل؟

في هذه الحال يُتوقَّف عن العمل بالحديثين؛ لأنَّ هذا يُثبت، وهذا ينفي، ولا مجال لترجيح أحدهما علىٰ الآخر، فيُتوقَّف عن العمل بهما، ويبقىٰ علىٰ الأصل، وهو البراءة.

فالوجوه أربعة: الجمع إن أمكن، فإذا أمكن لا يصار إلىٰ غيره، وإذا لم يمكن انتُقل إلىٰ الطريقة الثانية وهي البحثُ عن التاريخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ، فإن عُرف المتقدِّم والمتأخِّر أُخِذ بالمتأخِّر وصار ناسخًا للمتقدِّم، وإن لم يُعرف التاريخ يُصار إلىٰ الطريقة الثالثة وبُحث في الترجيح فإن أمكن الترجيح صِير إلىٰ الرَّاجح وتُرك المرجوح، وإذا لم يمكن الترجيح توقِّف عن العمل بالدليلين.

قالوا: والتعبير بالتوقُّف أولىٰ من التعبير بالتساقط، لأنَّ بعضهم يعبِّرون عن ذلك بقولهم: تعارضا فتساقطا، فالتعبير بالتوقُّف أولىٰ وأحسن؛ لأنَّه قد يخفىٰ وجه الدَّليلين علىٰ إنسان، ولا يخفىٰ علىٰ غيره[(٤)]، فيصير أحدهما راجحًا والثاني مرجوحًا.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٥ ـ ١٠٥٦)، و«صحيح مسلم» (٩٠١)، و(٩٠٢)، و(٩٠٤) و(٩٠٦) و(٩٠٧).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٩٠١) و(٩٠٤).

(٣) انظر: «مجموع فتاوىٰ ابن تيمية» (١/ ٢٥٦) و(١٨/ ١٧ ـ ١٨)، و«زاد المعاد» (١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩)، و«فتح الباري» (٢/ ٥٣٢).

(٤) انظر: «نزهة النظر» (ص٩٥ ـ ٩٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٧٠).

٦٤٧ ـ وَغَيْرُ مَا عُورِضَ فَهْوَ (الْمُحْكَمُ)   تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ
٦٤٨ ـ وَمِنْهُ (ذُو تَشَابُهٍ) لَمْ يُعْلَمِ   تَأْوِيلُهُ، فَلَا تَكَلَّمْ تَسْلَمِ
٦٤٩ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّه يُغَانُ)   كَذَا حَدِيثُ: (أُنْزِلَ الْقُرْآنُ)

الشرح

هذا مبحثُ (**المُحكَم**) وهو يُقابل المختلِف الذي تقدَّم، فالمُحكَم هو الذي لم يُخالفه حديثٌ آخر[1]، وهذا هو الغالبُ علىٰ الأحاديث؛ لأنَّ ما فيه تعارضٌ في الأحاديث قليلٌ جدًّا بالنسبة إلىٰ ما سَلِم من التعارض.

قال السيوطيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٤٧ ـ وَغَيْرُ مَا عُورِضَ فَهْوَ (الْمُحْكَمُ)   تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ

قولُه: (**وَغَيْرُ مَا عُورِضَ**) يعني: المحكم؛ لأنَّه لمَّا ذَكَر ما فيه معارضة، وهو مختلِف الحديثِ، وذكر الطرق التي يسلكها العلماء لكشف التعارض، أتبع ذلك بغير ما عُورض، وهو المُحكم؛ وهو الذي لفظُه واضحٌ بيِّنٌ، وليس له حديثٌ يعارضُه، ولا يُحتاج في معرفة معناه إلىٰ كبير عناءٍ ومشقَّة، بل يكون أمرُه واضحًا، مثل قولِه ﷺ: «**لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّىٰ يَتَوَضَّأَ**»[2]، و«**لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ**»[3]، فإنَّ هذا واضحُ المعنىٰ، وليس له ما يخالفه، وهذا هو الغالبُ علىٰ الأحاديث، والمختلف هو النادر.

وقولُه: (**تَرْجَمَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ**) يعني: في «علوم الحديث»[4]؛

---

(١) انظر: «النزهة» (٩٠).
(٢) رواه البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) رواه مسلم (٢٢٤)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٤) انظر: «المعرفة» (ص١٢٩)، و«التدريب» (٢/ ٦٦٠).

لأنَّ الحاكم له كتابٌ اسمُه: (علوم الحديث) ويراد به المصطلح، وعلم المصطلح له عدَّة أسماء، فيقال: علم المصطلح، وعلوم الحديث، وأصول الحديث، كلُّ هذه الأسماء معناها واحد، فالحاكم عَقَد للمُحكم ترجمةً وجعله نوعًا من أنواع علوم الحديث الَّتي أدرجها ضمن كتابه (علوم الحديث).

قال السيوطيُّ:

٦٤٨ ـ وَمِنْهُ (ذُو تَشَابُهٍ) لَمْ يُعْلَمِ   تَأْوِيلُهُ، فَلَا تَكَلَّمْ تَسْلَمِ

٦٤٩ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إنَّه يُغَانُ)   كَذَا حَدِيثُ: (أُنْزِلَ الْقُرْآنُ)

يعني: منه ما يخفىٰ معناه[1]؛ إمَّا يكون معناه غير معلوم أصلًا، أو أنَّه يخفىٰ عن الكثير من النَّاس، ولا يعلم معناه إلَّا بعضُ النَّاس ممَّن وفَّقه الله لمعرفته من أهل العلم، ومنه ما يُعلَم معناه، ولكن تخفىٰ حقيقتُه الَّتي هو عليها، مثل: أحاديث الصفات؛ فإنَّ حقيقة الصفات علىٰ ما هي عليه غيبٌ لا يعلمُه إلَّا اللهُ ﷻ، أمَّا المعنىٰ فإنَّه يُعلَم علىٰ حسَب ما تقتضيه اللُّغة وتدلُّ عليه. ولهذا جاء عن الإمام مالك رحمه الله لمَّا سئل عن كيفية الاستواء قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»[2]، فالاستواء معروف معناه؛ لدلالة اللُّغة عليه، ولكن الكيفية الَّتي هو عليها أي استواء الله ﷻ لا يعلمها إلا الله ﷻ، ولهذا لا يُقال عن آيات الصفات وأحاديث الصفات إنَّها مِن المتشابه، بل هي من المُحكَم البيِّن الواضح المعنىٰ، أمَّا إذا أريد الكيفية فهي من المتشابه الذي لا يعلم حقيقته إلَّا الله ﷻ، والنَّاس خُوطِبوا بكلامٍ يفهمون معناه، فآياتُ الصفات وأحاديثُ الصِّفات لا يقال: إنَّها من المتشابه، بل يُوضَّح الأمر؛ فإن أُريد المعنىٰ فهي ليست متشابهة، بل هي واضحة المعنىٰ، وإن أُريد الكيفية الَّتي عليها الصِّفة والحقيقة في نفس الأمر والواقع فإنَّ هذا لا يعلمه إلَّا الله ﷻ، ويوضِّح هذا كلامُ مالك بن أنس رحمه الله حيث قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، فبيَّن أنَّه من حيث المعنىٰ ليس

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢١٠ ـ ٢١١)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٤/ ١٣٣٦).

(٢) رواه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص٦٦ ـ ٦٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٦) و(٨٦٧).

متشابهًا، ولكنَّه من حيث الكيفية فهو من الذي لا يعلم معناه إلَّا الله ﷻ، وإذا فُصِّل في أحاديث وآيات الصفات بأن قيل: حقيقة ما عليه في نفس الأمر والواقع من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ؛ فهذ كلام صحيح، وإذا أريد المعنىٰ فإنَّه ليس متشابهًا، بل هو واضح المعنىٰ وبيِّنٌ[١].

ومن المتشابه ما لا يعلم معناه إلَّا الله ﷻ، مثل الحروف المقطَّعة في أوائل السور؛ لأنَّه ليس كلامًا مركَّبًا مؤلَّفًا بحيث يُفهَم معناه بسباقه ولحاقه وبلفظه وما وُضع له في اللُّغة، بل هو حروفٌ اللهُ أعلمُ بمراده بها، ولهذا أحسنُ وأصحُّ وأسلمُ ما قيل في الحروف المقطَّعة أن يقال: اللهُ أعلمُ بمراده بها، وإن كان بعض العلماء قد استنتج أو استنبط منها التنويه بالقرآن والتنويه بالكتاب أو أنَّ المراد منها التنبيه إلىٰ إعجاز القرآن وأنَّه مُعجز، ووجه هذا الإعجاز في هذا الموضع من جهة أنَّ كلام الله ﷻ مؤلَّف من الحروف الَّتي يؤلِّف النَّاسُ منها كلامهم، ومع ذلك فإنَّهم لا يستطيعون أن يؤلِّفوا من هذه الحروف كلامًا مثل هذا الكلام[٢]، بل كلامُ الله ﷻ لا يستطيع الجنُّ والإنس لو اجتمعوا علىٰ أن يأتوا بمثله، هذا هو وجه الاستنباط، وهذا هو وجه الاستدلال علىٰ ذلك.

فالمتشابه من الحديث هو الَّذي لا يُعلَم معناه ولا يتَّضح، بل يخفىٰ معناه علىٰ الكثير من النَّاس، وقد يتَّضح، وهذا مثل القرآن؛ فإنَّ الله تعالىٰ ذكر أنَّ فيه مُحكمًا ومتشابهًا، قال الله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧]، فإنَّ المتشابه قيل: إنَّه يُراد به الَّذي لا يعلم معناه إلَّا اللهُ ﷻ، مثل حقائق الأمور الَّتي هي غيبٌ لا يعلمه إلَّا الله ﷻ، وأمَّا المعاني فمنها ما يَعلمه بعضُ النَّاس وإن كانت تخفىٰ عن كثير من الناس، ولهذا فالوقف يكون علىٰ لفظ الجلالة، ويكون ما بعدها معطوفًا عليها، فإذا

---

(١) انظر: «الفتوىٰ الحموية» لابن تيمية (ص٢٩١ ـ ٢٩٦)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٧/٤١٨ ـ ٤٢٦).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/١٥٦ ـ ١٦٠)، دار طيبة، ط: الثانية.

قيل: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ووُقِف عليها يكون المقصود من ذلك الحقائق الَّتي يكون عليها ما أخبر الله تعالىٰ به من أمور الغيب، مثل: كيفيَّة صفاته، وكيفيَّة ما أخبر الله عنه من النَّعيم والعذاب في الآخرة، فإنَّ الكيفيةَ التي هي عليها لا يعلمها إلَّا الله ﷻ، وإن كان النَّاس يعلمون شدَّة العذاب، لكن كيفيته وحقيقتُه الَّتي هو عليها لا يعلمها إلَّا الله ﷻ، ولهذا جاء عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال: «ليس في الدُّنيا مما في الجنَّة إلَّا الأسماء»[1]؛ يعني: أنَّ حقيقة نعيم الجنَّة الذي هو فيها لا يعلمه إلَّا الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ، والنَّاس لا يعرفون حقيقته وكُنهه، وإن كانوا يعلمون مثلًا ما هو العنبُ والرُّمَّانُ ويعرفون مذاقهما، إلَّا أن ما يكون في الجنَّة وإن كان الشَّكل والهيئة تتَّفقان، ولكنَّها تختلف من حيث الحقيقة، ولهذا لمَّا صلَّىٰ الرسولُ ﷺ صلاة الكسوف وعُرضت عليه الجنَّة فرأىٰ عناقيد العنب متدلِّية، مدَّ يده ليأخذ عنقودًا من العنب ثمَّ إنَّه ترك، ولمَّا سُئل عن ذلك بعد فراغه من الصلاة قال: «**إِنِّي أُرِيتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا**»[2]؛ يعني: لو أَخَذ من هذا العنقود لأكل النَّاس من هذا العنقود ما بقيت الدنيا، فهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الفرق بين نعيم الجنَّة ونعيم الدنيا، وأنَّه ليس في الدنيا ممَّا في الجنَّة إلَّا الأسماء، وأمَّا الحقائق فتختلف، وهذا عنقودٌ واحد أخبر الرسول ﷺ بأنَّه لو أخذ منه لأكل النَّاس منه إلىٰ نهاية الدنيا.

ومن المتشابه ما يخفىٰ معناه، علىٰ الكثير من النَّاس، ويعلمه بعضُ النَّاس، وعلىٰ هذا يكون ما بعد الجلالة في الآية معطوفًا عليها؛ يعني: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ حالةَ كونهم قائلين: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾؛ يعني: فيكون ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ معطوفًا علىٰ: ﴿ٱللَّهُ﴾، وعلىٰ هذا فيكون بعضُ أهل العلم يعلمون المتشابه، أي: من حيثُ المعنىٰ الَّذي يخفىٰ ولا يتَّضح معناه.

وقولُه: (مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّه يُغَانُ)) يعني: الحديث الذي في صحيح مسلم[3]: «**إِنَّه لَيُغَانُ عَلَىٰ قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ**»،

---

(١) رواه ابن جرير في «التفسير» (١/٤١٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١/٦٦)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٤)، وغيرهم.

(٢) رواه البخاري (٧٤٨)، ومسلم (٩٠٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) حديث (٢٧٠٢)، عن الأغرِّ المزني رضي الله عنه.

فقولُه: (يُغَانُ) هذا اللفظ ممَّا خفيَ معناه وأحجم عن تفسيره العلماء، وذلك أنَّه مُضافٌ إلىٰ قلب الرسول ﷺ، والغَيْنُ: هو التغطية، والغَينُ ـ أيضًا ـ هو الغَيمُ الرَّقيق، ولمَّا سُئِل الأصمعيُّ عنه قال: لو كان قلبٌ غير قلب الرسول ﷺ لقُلتُ به، والغينُ في اللُّغة هو الغيم الرَّقيق(١).

والمثال الثاني الذي ذكرَه النَّاظمُ حديثُ: «**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**»(٢)، وفعلًا هو ممَّا يخفىٰ معناه، ولهذا كثُرت الأقوالُ فيه حتَّىٰ بلغت قريبًا من أربعين قولًا، كما ذكر ذلك بعضُ أهل العلم(٣)، وليس هناك شيءٌ واضحٌ جليٌّ، وإن كان من أقرب هذه الأقوال: أنَّ المراد بالأحرف السبعة اللغات، وأنَّ المعنىٰ الواحد يأتي بعدَّةِ كلماتٍ(٤)، فإنَّه لمَّا كان النَّاس في أوَّل الأمر لهم لُغاتٌ قد تختلف في بعض الكلمات، كان لكلِّ قبيلة حروف ليست عند القبيلة الأخرىٰ، فالقرآن نَزَل علىٰ سبعة أحرف، ولكنَّه لمَّا اختلط النَّاس بعضهم ببعض، وجمعهم الإسلام وربَط بينهم الإيمان، وتذلَّلت ألسنتُهم، وعرفت كلُّ قبيلةٍ ما عند القبيلة الأخرىٰ من اللُّغات قام عثمان بنُ عفَّان بقَصْر النّاس وجمعهم علىٰ حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة؛ لأنَّ المقصود الذي حصل به إنزاله علىٰ سبعة أحرف انتهىٰ باختلاط الناس ومعرفة بعضهم لغة بعض، فلم يكن هناك أمرٌ يقتضي الاستمرار علىٰ ذلك، بل قد يؤدِّي استمرار ذلك إلىٰ حصول الاختلاف بينهم، ولهذا قَصَر عثمان القراءة وجَمَع المُصحف علىٰ حرفٍ واحدٍ مشتمل علىٰ عدَّة قراءات، فهذا أوضحُ ما قيل فيها، والأمر في ذلك من المتشابه، لكن هذا هو أقرُب ما قيل في معناه، والله تعالىٰ أعلم.

ويدخل في ذلك مثلُ قولِه عليه الصلاة والسلام: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي**

---

(١) انظر: «الميسر في شرح مصابيح السنة» للتوربشتي (٢/ ٥٣٩)، و«شرح مسلم» للسيوطي (٦/ ٥٨).

(٢) رواه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (٨١٨)، عن عمر بن الخطاب ﷺ. وهو معدود في الأحاديث المتواترة.

(٣) انظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ٣٠٩ ـ ٣٣٣).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦ ـ ٢٨)، و«الإتقان» (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٤)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» للسيوطي (٧/ ٣١٧٢).

رَوَضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ»[1] فهذا أيضًا ممَّا يخفىٰ معناه؛ هل المراد به: أنَّه كروضة، أو المراد به: أنَّ العمل به يؤدِّي إلىٰ الجنَّة، أو أنَّ المراد به: أنَّ هذه البقعة تُنقل وتكون في الجنَّة[2]؟ اللهُ تعالىٰ أعلمُ بالمراد.



---

(١) رواه البخاري (١١٩٦)، ومسلم (١٣٩١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٦٢)، و«فتح الباري» (٤/ ١٠٠).



أَسْبَابُ الحَدِيثِ

٦٥٠ ـ أَوَّلُ مَنْ قَدْ أَلَّفَ الْجُوبَارِي   فَالْعُكْبَرِيْ فِي سَبَبِ الآثَارِ

٦٥١ ـ وَهْوَ كَمَا فِي سَبَبِ الْقُرْآنِ:   مُبَيِّنٌ لِلْفِقْهِ وَالْمَعَانِي

٦٥٢ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّما الأَعْمَالُ)   سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا:

٦٥٣ ـ مُهَاجِرٌ لأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحْ   مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَحْ

الشرح

أمَّا أسباب ورود الحديث فلها أهمِّيَّةٌ؛ من جهة أنَّ معرفة السبب يُستدلُّ بها علىٰ معرفة الحديث نفسه، **قال السيوطيُّ**:

٦٥٠ ـ أَوَّلُ مَنْ قَدْ أَلَّفَ الْجُوبَارِي   فَالْعُكْبَرِيْ فِي سَبَبِ الآثَارِ

يعني: أوَّل مَن ألَّف في سبب ورود الحديث والآثار الجوباريُّ والعكبريُّ، والجوباريُّ هذا غيرُ معروفٍ[(١)]، وأمَّا العكبريُّ[(٢)] فمن تلاميذ عبد الله ابن الإمام أحمد، وهو متقدِّم؛ لأنَّه من تلاميذ عبد الله، وقيل: إنَّ السيوطيَّ ألَّف فيه[(٣)]، وألَّف فيه بعده ابنُ حمزة الحسينيُّ (ت ١١٢٠هـ) في كتابٍ سمَّاه: (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث) يقع في مجلَّد كبير، وابنُ حمزة الحسينيُّ من

---

(١) هو محمد ابن الحافظ أبي مسعود عبد الجليل بن أبي بكر محمد بن عبد الواحد؛ أبو حامد ابن كوتاه الأصبهاني الجوباري، ذكره الذهبيُّ وقال: «جمع كتابًا في أسباب الحديث». انظر: «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٧٥٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٩٢٩).

(٢) وهو أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء العكبري، المتوفىٰ سنة ٣٣٩هـ. انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/ ٥٧٨)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ (٢/ ٥٦).

(٣) وهو المسمَّىٰ «اللمع في أسباب ورود الحديث»، وقد طُبع بتحقيق وتعليق يحيىٰ إسماعيل أحمد، عن دار الكتب العلمية، ببيروت، الطبعة الأولىٰ: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

علماء القرن الثاني عشر[1]، وكتابُه مطبوعٌ.

قال السيوطيُّ:

٦٥١ ـ وَهْوَ كَمَا فِي سَبَبِ الْقُرْآنِ: مُبَيِّنٌ لِلْفِقْهِ وَالْمَعَانِي

يعني: هذه فائدتُه، كما أنَّ معرفةَ أسباب نزول الآيات يُعين علىٰ فهم المعنىٰ ويوضِّحه، فكذلك سببُ الحديث يُعين علىٰ فهم المعنىٰ ومعرفة المراد، فهو مثل سبب النزول في القرآن؛ ذاك يبيِّن الفقه والمعنىٰ، وهذا كذلك يُبيِّن الفقه والمعنىٰ.

قال السيوطيُّ:

٦٥٢ ـ مِثْلُ حَدِيثِ: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ) سَبَبُهُ فِيمَا رَوَوْا وَقَالُوا:

٦٥٣ ـ مُهَاجِرٌ لأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحْ مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَحْ

فهذا هو المثالُ الَّذي ذكره النَّاظمُ، وهو قصَّة مُهاجر أمِّ قيس؛ فإنَّهم ذكروا أنَّها سببٌ لقولِه ﷺ: «**إنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، وقالوا: إنَّ ذِكر المرأة فيه يجعله يصلح لأن يكون هو السبب[2]؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا نصَّ علىٰ المرأة دلَّ ذلك أنَّ ذلك هو السبب؛ لأنَّ كونه يذكر الدنيا بعمومها ثمَّ يذكر شيئًا من متاع الدنيا وممَّا هو مرغوبٌ فيه في الدنيا، وهو الزواج والنساء، يُشعر بأنَّ ذلك مقصود؛ لذلك قال: «**مِنْ ثَمَّ ذِكْرُ امْرَأَةٍ فِيهِ صَلَحْ**» يعني: صلُح لأن يكون هو السبب؛ لكن لم يأت في طرقِ الحديث أنَّ قصَّة مُهاجر أمِّ قيسٍ هي سببُه، وإن كانت جاءت قصَّة مهاجر أمِّ قيس مستقلَّةً: علىٰ أنَّ رجلًا هاجر من أجل امرأةٍ اسمها أمِّ قيس، وأمَّا أن تكون سببًا لهذا الحديث؛ فليس في روايات الحديث الثابتة ما يدلُّ علىٰ أنَّ هذه القصَّة هي سببُ هذا الحديث[3]، لكن لمَّا رأوا أنَّ الرسول ﷺ قال: «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا**»، وهذا أمرٌ عامٌّ أفرد بعده المرأة ليتزوَّجها قالوا: مِن ثَمَّ صَلُح أن يقال: إنَّ سببه هذه القصَّة.

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٦٨).

(٢) انظر: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٩).

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٧٤ ـ ٧٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٠).

ومن المعلوم أنَّ من أسباب ورود الحديث الأسئلةَ الَّتي يُسألها الرَّسولُ ﷺ فيُجيب، فسببُ ورود الجواب هو السُّؤال الَّذي سُئِلَه رسولُ اللهِ ﷺ، والأحاديثُ الَّتي تكون مبنيَّةً علىٰ سؤال، هذا السُّؤالُ هو سببُ ورود الحديث، فإذا سُئل الرسولُ ﷺ عن شيءٍ فأجاب، أو ذكر جوابًا علىٰ هذا السؤال، فيكون هذا الحديث سببُه سؤال ذلك السائل الَّذي سأل رسول الله ﷺ[1].



(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص٦٩٨ ـ ٦٩٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٩).

مَعْرِفةُ الصَّحابَةِ

٦٥٤ ـ حَدُّ (الصَّحَابِيْ): مُسْلِمًا لَاقَىٰ الرَّسُولْ ... وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولْ
٦٥٥ ـ كَذَاكَ الاتْبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ ... وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ وَمَعْ رِوَايَةِ
٦٥٦ ـ وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ، وَقِيلَ: الْغَزْوِ أَوْ ... عَامٍ، وَقِيلَ: مُدْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ
٦٥٧ ـ وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَىٰ الدِّينِ وَلَوْ ... تَخَلَّلَ الرِّدَّةُ. وَالْجِنَّ رَأَوْا
٦٥٨ ـ دُخُولَهُمْ دُونَ مَلائِكٍ. وَمَا ... نَشْرِطْ بُلُوغًا فِي الأَصَحِّ فِيهِمَا
٦٥٩ ـ وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِالتَّوَاتُرِ ... وَشُهْرَةٍ، وَقَوْلِ صَحْبٍ آخَرِ
٦٦٠ ـ أَوْ تَابِعِيٍّ، وَالأَصَحُّ: يُقْبَلُ ... إِذَا ادَّعَىٰ مُعَاصِرٌ مُعَدَّلُ
٦٦١ ـ وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهْ ... النَّوَوِيْ: أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهْ
٦٦٢ ـ وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الأَثَرْ: ... أَبُو هُرَيْرَةٍ، يَلِيهِ ابْنُ عُمَرْ
٦٦٣ ـ وَأَنَسٌ، وَالْبَحْرُ، كَالْخُدْرِيِّ ... وَجَابِرٌ، وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ

الشرح

هذا مبحثُ معرفة الصحابة الكرام، ومن فوائد معرفة الصحابة أنَّه بها يُعرَف المرفوعُ أو المتَّصل والمرسَل؛ لأنَّ الصحابيَّ إذا أضاف الشيءَ إلىٰ الرسول ﷺ فإنَّه يكون متَّصلًا، وإذا أضافه إليه التابعيُّ فإنَّه يكون مرسلًا؛ يعني فيه انقطاع، فمعرفةُ الصحابيِّ يتبيَّن بها عدمُ إرسال الحديث.

أيضًا من فوائد معرفة الصحابة: معرفةُ خيار هذه الأمَّة الَّذين هم خيرُ هذه الأمَّة، الَّتي هي خيرُ أمَّةٍ أُخرجت للنَّاس، فأمَّةُ محمَّدٍ ﷺ هم خيرُ أمَّةٍ أُخرجت للنَّاس، وخيرُ هذه الأمَّة هم أصحابُ رسول الله ﷺ و﵃ وأرضاهم، فإذا عَرَف الإنسانُ الصحابيَّ أعطاه منزلتَه واعترف بفضله والسابقة الَّتي حصلت له والميزة

الَّتي تميَّز بها، وهي صُحبتُه الرسول الكريم ﷺ، فإنَّ الصحابة الكرام أكرمهم الله ﷻ في الحياة الدنيا إكرامًا ما حصل لأحد سواهم، وهو أنَّهم تشرَّفوا برؤية الرسول ﷺ، وتشرَّفوا أيضًا بسماع حديثه من فمِه الشريف ﷺ، وقاموا بنقل الكتاب والسُّنَّة إلىٰ النَّاس، فكانوا هم الواسطة بين النَّاس وبين الرسول ﷺ، لم يَعرف النَّاس حقًّا وهُدًىٰ إلَّا عن طريق الصحابة الكرام، ولا يَربط النَّاس بالرسول ﷺ رابطة إلَّا أصحاب الرسول ﷺ؛ لأنَّ الكتاب والسُّنَّة إنَّما تلقَّاهما أصحابُ الرسول ﷺ وأدَّوهما إلىٰ مَن بعدهم، فكان لهم شرفٌ وأيُّ شرف! وهو أنَّهم صحبوا الرَّسول ﷺ وجاهدوا معه وذبُّوا عنه، وتلقَّوا كتاب الله ﷻ وسُنَّة رسوله ﷺ، فصاروا هم السبَّاقين إلىٰ كلِّ خير، وهم الحريصون علىٰ كلِّ خير، ما كان مثلهم في الماضي ولا يكون مثلهم في المستقبل، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، والله سبحانه وتعالىٰ ذو الفضل العظيم.

والمباحث المتعلِّقة بالصحابة عديدة، وهذه الأبيات تشتمل علىٰ أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: في تعريف الصحابيِّ.

المبحث الثاني: بما تُعرف الصحبة؛ كيف يُعرَف أنَّ الشخص الفلانيَّ صحابيٌّ أو أنَّه ليس بصحابيٍّ؟

المبحث الثالث: عدالة الصحابة.

المبحث الرابع: المُكثرون من رواية حديث رسول الله ﷺ من الصحابة الكرام؛ يعني: مَن هم هؤلاء المُكثرون الَّذين رووا الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ وتميَّزوا علىٰ غيرهم بكثرة الرواية ولم يُساوهم أحدٌ في كثرة ما رووا من حديث رسول الله ﷺ؟

فالمبحث الأوَّل: من هذه المباحث الأربعة: تعريفُ الصحابي؛ فمَن هو الصحابيُّ؟

قال السيوطيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٦٥٤ - حَدُّ (الصَّحَابِيْ): مُسْلِمًا لَاقَىٰ الرَّسُولْ   وَإِنْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولْ

هذا التعريف هو التعريفُ الصحيح، وحرَّره الحافظ ابنُ حجر بقوله: «مَن

لقيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ الإسلام»[١]؛ لأنَّ هذا يشمل مَن روىٰ ومن لم يرو، ومَن طالت مجالستُه ومن لم تطُل، ومَن غزىٰ ومن لم يغزُ؛ كلُّ هؤلاء داخلون تحت هذا التعريف.

ثمَّ قال:

٦٥٥ ـ كَـذَاكَ الاَتْـبَـاعُ مَـعَ الـصَّـحَـابَـةِ وَقِـيـلَ: مَـعْ طُـولٍ وَمَـعْ رِوَايَـةِ

فقولُه: (كَذَاكَ الاَتْبَاعُ مَعَ الصَّحَابَةِ) يعني: كذلك تعريف التابعيِّ هو أن يلقىٰ الصحابيَّ مسلمًا، فالتابعيُّ: هو مَن لقيَ الصحابيَّ مسلمًا، فكما أنَّ الصحابيَّ مَن لقيَ الرسول ﷺ مؤمنًا فكذلك التابعيُّ مَن لقي الصحابيَّ مسلمًا؛ يعني: وهو من المسلمين حين لقيَ الصحابيَّ[٢].

وقولُه: (وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ وَمَعْ رِوَايَةِ) يعني: هذا قولٌ من الأقوال الَّتي قِيلَت في تعريف الصحابيِّ، وهو مَن لقيَ النَّبيَّ ﷺ وطالت ملازمتُه وروىٰ عنه؛ يعني: الصحابيُّ هو من جَمَع بين أمرين: كونه تطول ملازمتُه للنَّبيِّ ﷺ ويروي عنه، وإذا لم يحصل هذان الاثنان لا يُعتبَر صحابيًّا علىٰ هذا التعريف، وهذا ليس بصحيح.

ثمَّ قال:

٦٥٦ ـ وَقِـيـلَ: مَـعْ طُـولٍ، وَقِـيـلَ: الْـغَـزْوِ أَوْ عَـامٍ، وَقِـيـلَ: مُـدْرِكُ الْـعَـصْـرِ وَلَـوْ

فقولُه: (وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ) يعني: وإن لم يَرْوِ عن النَّبيِّ ﷺ، فهذا القول ليس مثل الَّذي قبلَه الذي يشترط فيه الطول والرواية، إنَّما يشترط طول الصُّحبة وإن لم يحصل رواية.

وقولُه: (وَقِيلَ: الْغَزْوِ أَوْ/عَام) يعني: هذا تعريف آخر؛ وهو: إمَّا أن يغزُو مع الرسول ﷺ، أو لا يغزو معه ولٰكنَّه يلازمه لمدَّة عام.

وهذه تعريفاتٌ ليست بصحيحة.

وقولُه: (وَقِيلَ: مُدْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ) يعني: مَن أدرك عصرَ النبيِّ ﷺ ولو لم يرَهُ. وهذا أيضًا ليس بصحيح؛ لأنَّ المخضرمين الَّذين أدركوا الجاهلية والإسلام

---

(١) «النزهة» (ص١٣٦)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ١٦).

(٢) انظر: «النخبة» (ص٢٩)، و«التدريب» (٢/ ٧٠٠).

ولم يروا النَّبيَّ ﷺ لم يعتبروهم صحابةً، ولم يعتبروا أحاديثهم متَّصلةً، مثل الصُّنابِحيِّ[1] الَّذي قَدِم ليصحب الرَّسول ﷺ ولكنَّه لمَّا وصل الجُحفة في طريقه إلىٰ المدينة، جاءهم آتٍ من المدينة، وقال: إنَّ الرَّسول ﷺ تُوفِّي، فاعتُبر حديثُه مرسلًا؛ لأنَّه لم يلقَ النَّبيَّ ﷺ.

فالحاصل أنَّ من العلماء مَن قال: إنَّ الصحابيَّ هو مَن لقيَ النَّبيَّ ﷺ، ولازمه طويلًا، وروىٰ عنه، بمعنىٰ أنَّه جَمَع بين كونه ملازِمًا له ملازمةً طويلة، وكونه روىٰ عنه، فإذا لم يُلازمه ولم يرو عنه لا يكون من أصحابه.

وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الرسول ﷺ لقِيَه خلقٌ كثيرٌ، ومِن الَّذين لقوه الَّذين حجُّوا معه حجَّة الوداع، ولقوه في تلك الحجَّة، واعتبروهم في الصحابة، ومن المعلوم أنَّه لم تحصل منهم ملازمةٌ للنبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عاش بعد حجَّته ثلاثة أشهر تقريبًا، ثمَّ توفَّاه الله ﷻ، فالقولُ باشتراط الملازمة والرواية يُخرِج عددًا كبيرًا من الصحابة الَّذين اشتهرَ عند العلماء دخولُهم واعتبارُهم صحابةً.

ومنهم مَن قال: إنَّه يكون صحابيًّا بطول الملازمة، وإن لم يحصل له رواية، وهذا أخفُّ من الذي قبله؛ لأنَّ الَّذي قبله اشترط طول الملازمة والرواية، وأمَّا هذا فاشترط طول الملازمة دون الرواية.

وهذا أيضًا ليس بصحيح؛ لأنَّ اشتراط الملازمة يَخرُج به عددٌ كبيرٌ من الَّذين اعتُبروا صحابةً، وعدَّهم العلماءُ صحابةً.

ومن العلماء مَن قال: إنَّه لا بدَّ في اعتبار الصُّحبة بأن يغزُوَ مع النبيِّ ﷺ، أو يمكث معه عامًا كاملًا إذا لم يغزُ معه؛ يعني: إمَّا أن يحصل له الغزو مع رسول الله ﷺ فيصحبه في السَّفر في غزوة من الغزوات، أو يُلازمه لمدَّة عام كامل.

وهذا أيضًا ليس بصحيح؛ لأنَّ الَّذين حجُّوا معه في حجَّة الوداع لم يغزوا معه؛ يعني: الَّذين لم يلقوه إلَّا في الحجِّ ولم يلقوه قبل حجِّهم معه ﷺ، فإنَّ هؤلاء لم يحصل منهم لا هذا ولا هذا؛ لأنَّه عاش بعد حجِّه ثلاثة أشهر ولم يحصل منه الغزو بعد حجَّته ﷺ، وهم معدودون من الصحابة عند العلماء.

---

(١) وهو عبد الرحمن بن عسيلة المرادي اليماني. انظر: «الإصابة» (٨/ ١٥١).

ومن العلماء من قال: إنَّه يستحقُّ اسم الصحبة إذا عاصره ولو لم يحصل اللُّقيُّ بينه وبين رسول الله ﷺ.

وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام ولم يلقوا النَّبيَّ ﷺ لم يُعتبروا من الصحابة؛ لأنَّه لم يحصل منهم اللُّقيُّ للرسول ﷺ لا قليل ولا كثير، ولهذا؛ فإنَّ المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يلقوا النَّبيَّ ﷺ هؤلاء ليسوا صحابة، ولهذا فإنَّ عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحيَّ وكان قَدِم إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، ولمَّا وصل إلىٰ الجُحفة قُرب رابغ جاءهم آتٍ قَدِم من المدينة وأخبرهم بأنَّ الرسول ﷺ تُوفِّي قبل أن يصل الصنابحيُّ إلىٰ المدينة، فلم يُعتَبر من الصحابة، واعتُبرَت روايتُه عن رسول الله ﷺ من قبيل المرسل، وليست من قبيل المتَّصل؛ لأنَّه لم يلقَ النَّبيَّ ﷺ، ولم يكن من صحابته الكرام[(١)]

وأحسن ما قيل وأصحُّ ما قيل في تعريف الصحابيِّ: ما حقَّقه الحافظ ابن حجر، وقال فيه: «هو مَن لقي النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به، ومات علىٰ الإسلام، ولو تخلَّلت ردَّةٌ في الأصحِّ»[(٢)]

فإنَّ قوله: «**مَن لقيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به**» يشمل كلَّ مَن لقيَه من الإنس والجنِّ وهو مؤمنٌ به ﷺ، فإنَّه يكون صحابيًّا من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يدخل فيهم الملائكة[(٣)]؛ لأنَّ الملائكة غيرُ مكلَّفين بما جاء به وبشريعته، وهم يتعبَّدون الله ﷻ وقد جَبَلهم الله ﷻ علىٰ الطاعة، ولا يحصل منهم المعاصي، بل هم في طاعة الله ﷻ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وإنَّما إرساله عليه الصلاة والسلام إلىٰ الثقلين الإنس والجن.

والتعبيرُ باللُّقيِّ أدقُّ من التعبير بالرُّؤية؛ لأنَّه يدخل تحت ذلك مَن لَقِيَه ولم

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٦ ـ ٣٩٧)، و«التقريب» (ص٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١٩ ـ ١٢٦)، و«الإصابة» (١/ ١٦ ـ ١٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٧٨ ـ ٨٩)، و«التدريب» (٢/ ٦٦٧ ـ ٦٧٢).

(٢) «النخبة» (ص٢٩).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص٢٩٥)، و«الإصابة» (١/ ١٦ ـ ١٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٨٠ ـ ٨١)، و«التدريب» (٢/ ٦٦٩).

يَرَهُ لمانع يمنع من ذلك كالعمىٰ؛ لأنَّ الَّذين لَقُوا النَّبيَّ ﷺ وهم من العميان الَّذين لا يرون ولا يُبصرون عُدُّوا في الصحابة، ولهذا فإنَّ التعبير باللُّقيِّ يشملهم، بخلاف الرؤية؛ فإن لفظ الرُّؤية يُخرجهم؛ لأنَّهم لا يرون.

وقولُه: «**مَنْ لَقِيَ**» يشمل مَن لَقِيَه وجالسه قصرت أو طالت مجالستُه، أو لَقِيَه قليلًا أو كثيرًا، غزىٰ معه أو لم يغزُ، روىٰ عنه أو لم يروِ؛ كلُّ ذلك داخلٌ تحت اللُّقيِّ؛ لأنَّه عامٌّ شامل، فكلُّ ذلك داخلٌ تحت هذا التعبير وتحت هذا اللَّفظ.

وقولُه: «**مُؤمنًا**» يَخرج مَن لَقِيَه كافرًا، ولو أسلم بعد وفاة الرسول ﷺ، أو أسلم بعد أن لَقِيَه ثمَّ لم يَلْقَه بعد ذلك، بمعنىٰ: أنَّه لَقِيَهُ في حالِ كُفره ثمَّ أسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ ولم يَلْقَه أي النَّبيَّ ﷺ؛ فإنَّ قولَه: «**مؤمنًا**» يدخل به اشتراط اللُّقيِّ علىٰ الإيمان، بخلاف اللُّقيِّ علىٰ الكفر، فإنَّ صاحبه لا يُعتبَر صحابيًّا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يلقَ النَّبيَّ ﷺ بعد إسلامه؛ لأنَّه إذا لَقِيَه بعد إسلامه يكون له اسمُ الصُّحبة بسبب اللُّقي الذي حصل بعد الإسلام، أمَّا اللُّقي قبل الإسلام فإنَّه لا عبرةَ له بالصُّحبة.

وكذلك قولُه: «**مؤمنًا به**» يخرج مَن لقيَه، لكنَّه مؤمنٌ بغيره من الرسل، كأهل الكتاب الَّذين هم علىٰ دين الأنبياء السابقين، وذلك قبل بعثة الرسول ﷺ، بخلاف مَن لقيَه بعد البعثة فإنَّه لا يُعتبر إيمانُه بالرسل السابقين، بل لا بدَّ مِن أن يؤمن بنبيِّنا محمَّد ﷺ، ولو لم يُؤمن بالنَّبيِّ ﷺ بعد بعثته وبعد بلوغ الرسالة فإنَّه وإن زعم أنَّه متَّبع للأنبياء السابقين لا ينفعه ذلك؛ لقول النَّبيِّ ﷺ في الحديث الَّذي رواه مسلم في صحيحه[1]: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**».

إذن قولُه: «**مَنْ لَقِيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به**» يخرج مَن لقيه قبلَ البعثة مؤمنًا بغيره من الأنبياء، ومَن لقيه بعد البعثة فإنَّه لا ينفعه أيضًا أن يكون مؤمنًا بغيره من

---

(١) حديث (١٥٣).

الأنبياء؛ لأنَّه يُعتبَر كافرًا ولو قال: إنَّه مؤمنٌ ببعض الأنبياء السَّابقين؛ لأنَّ مَن كَفَر بنبيٍّ واحدٍ فهو كافرٌ بالجميع، وبعد بِعثة الرسول ﷺ فمن كَفَر به ممَّن قال: إنَّه مُتَّبع للأنبياء السابقين فإنَّه كافرٌ بالأنبياء جميعًا؛ لأنَّ الكفر بنبيٍّ واحدٍ كفرٌ بجميع الأنبياء، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أنَّ نوحًا هو أوَّلُ الرسل الذين أرسلهم الله إلىٰ أهل الأرض بعدما وُجد الشرك فيها، وإنَّما قيل: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء: ١٠٥] لأنَّ مَن كذَّب رسولًا واحدًا فقد كذَّب جميع الرُّسل الَّذين أرسلهم الله ﷻ، ولهذا فإنَّ اليهود والنصارىٰ الذين أدركوا زمن النَّبيِّ ﷺ وبلغتهم رسالتُه، ولم يؤمنوا به، فإنَّهم كافرون بجميع الأنبياء، ولا ينفعهم زَعمُهم ودعواهم أنَّهم مُتَّبعون للأنبياء، فاليهود يزعمون أنَّهم متَّبعون لموسىٰ ﷺ، والنَّصارىٰ يزعمون أنَّهم متَّبعون لعيسىٰ ﷺ، لا ينفعهم ذلك؛ لهذا الحديث الصحيح الَّذي أخرجه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه».

وقولُه: **«ومات علىٰ الإسلام»** يُخرج مَن لقي النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به ثمَّ ارتدَّ عن الإسلام ـ والعياذ بالله ـ ومات علىٰ الرِّدَّة، فإنَّه لا يُعتبَر صحابيًّا؛ لأنَّ تلك الصحبة هدمتها الرِّدَّة الَّتي صار عليها ذلك المرتدُّ ومات عليها، أمَّا مَن ارتدَّ ثمَّ عاد إلىٰ الإسلام فإنَّ اسم الصحبة باقٍ له، لا يخرج عنه بارتداده؛ لأنَّ العبرة بالموت علىٰ الكفر، والعياذ بالله، فمَن ارتدَّ عن الإسلام وكان لقيَ النَّبيَّ ﷺ وكان من أصحابه ورجع إلىٰ الإسلام ومات علىٰ الإسلام فإنَّه يُعتبَر صحابيًّا، ولهذا أطبق العلماء والمُحدِّثون علىٰ اعتبار الأشعث بن قيسٍ من جملة الصحابة، ورووا أحاديثه، وكان قد ارتدَّ بعد وفاة الرسول ﷺ ثمَّ عاد إلىٰ الإسلام في زمن الخليفة أبي بكر الصديق[1]، وأثبت المحدِّثون حديثه في دواوين السُّنَّة، ولم يضرَّه كونه قد ارتدَّ؛ لأنَّ العبرة بالموت علىٰ الرِّدَّة؛ هذا الذي يضرُّ، أمَّا إذا رَجَع إلىٰ الإسلام ومات عليه فإنَّ وصف الصُّحبة باقٍ له.

وهذا في الأصحِّ من أقوال العلماء في المسألة، وإلَّا فمن العلماء من قال: إنَّه إذا ارتدَّ فإنَّه لا ينفعه أن يعود إلىٰ الإسلام، فيكون وصفُ الصحبة قد

(١) انظر: «الإصابة» (١/ ١٨ و١٨١ ـ ١٨٢).

زال عنه[١] والصحيح: أنَّه لا يزول إلَّا إذا ارتدَّ ومات علىٰ الردَّة، فهذا هو الذي يُبطل العمل، أمَّا مَن حصل منه ارتدادٌ ثمَّ عاد إلىٰ الإسلام ومات علىٰ الإسلام فإنَّه لا يضرُّه ارتدادُه ما دام أنَّه عاد إلىٰ الإسلام ومات عليه[٢].

فهذا هو أصحُّ تعريف للصحابيِّ: «مَن لقيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ الإسلام».

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٥٧ ـ وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَىٰ الدِّينِ وَلَوْ تَخَلَّلَ الرِّدَّةُ.........

قولُه: (وَشَرْطُهُ الْمَوْتُ عَلَىٰ الدِّينِ وَلَوْ/ تَخَلَّلَ الرِّدَّةُ) يعني: مِن شرط كون الصحابيِّ يلقىٰ الرسول ﷺ أن يموت علىٰ الإسلام، وإن تخلَّلت ردَّةٌ؛ لأنَّ الردَّة تضرُّ إذا مات الإنسان عليها، أمَّا إذا رجع عن الردَّة وعاد إلىٰ الإسلام ومات علىٰ الإسلام فهو صحابيٌّ ولو تخلَّلت ردَّة، وهذا في الأصحِّ من أقوال أهل العلم في هذه المسألة؛ لأنَّ الأشعث بنَ قيسٍ ممَّن ارتدَّ بعد وفاة الرَّسول ﷺ وعاد إلىٰ الإسلام في خلافة أبي بكر، وقَبِل منه أبو بكر، ورُوي حديثُه ودُوِّن، فهو باقٍ علىٰ صُحبته وصحبتُهُ لم تزلْ عنه.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٥٧ ـ .... وَالْجِنُّ رَأَوْا

٦٥٨ ـ دُخُولَهُمْ دُونَ مَلائِكٍ.............

فقولُه: (وَالْجِنُّ رَأَوْا/ دُخُولَهُمْ دُونَ مَلائِكِ) يعني: أنَّ العلماء رأوا دخول الجنِّ؛ لأنَّهم مكلَّفون، والرَّسول ﷺ بُعِث إليهم، فمَن رآه من الجنِّ أو التقىٰ به منهم فهو من أصحاب رسول الله ﷺ، دون الملائكة؛ لأنَّ الملائكة لم يُبعَث الرسول ﷺ إليهم، بل هم قائمون بما جَبَلهم الله ﷻ عليه من الطاعة، وبما أمرهم الله تعالىٰ به، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، فالجنُّ والإنس هؤلاء هم الَّذين وُجِّهت إليهم دعوةُ الرسول ﷺ، وهم الَّذين بُعث إليهم

(١) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢٠).

(٢) انظر: «النزهة» (ص١٣٦ ـ ١٣٨).

الرسول ﷺ، فكلُّ إنسيٍّ وجنِّيٍّ من حين بعثته ﷺ إلىٰ قيام الساعة هذا من أمَّة الدعوة، ومَن وفَّقه الله ﷻ للدخول في دينه من الإنس والجنِّ فهو من أمَّة الإجابة؛ لأنَّ الأمَّة أمَّتان أمَّة دعوة وأمَّة إجابة، فأمَّة الدعوة كلُّ إنسيٍّ وجنيٍّ من حين بُعِث رسولُ الله ﷺ إلىٰ قيام الساعة مطلوبٌ منه أن يدخل في الإسلام، وأمَّا أمَّة الإجابة فهم الَّذين دخلوا في دين الله ﷻ واتَّبعوا النبيَّ ﷺ.

المبحث الثاني: بِمَ تُعرفُ الصُّحبة[1]؟

ـ تُعرَف الصُّحبة بالتواتر؛ مثل معرفة كون أبي بكر وعمر وعثمان وبقيَّة العشرة صحابة؛ هذا متواترٌ عن أصحاب الرسول ﷺ، ولا إشكال فيه، وبلَغ حدَّ التواتر.

ـ أو بالشهرة والاستفاضة مِن غير أن يكون هناك تواترٌ، مثل: عكَّاشة بن مِحصن رضي الله عنه الَّذي جاء ذكرُه في قصَّة السَّبعين ألفًا الَّذين يدخلون الجنَّة بغير حساب ولا عذاب[2]، ومثل غيره من الصحابة الَّذين لم تحصل معرفةُ كونهم صحابةً بالتواتر، وإنَّما حصل بالاستفاضة أو الشهرة.

ـ أو يكون بإخبار صحابيٍّ عن فلانٍ بأنَّه صحابيٌّ، فإنه يكون صحابيًّا بذلك.

ـ أو تابعيٌّ قال عن شخص من النَّاس: إنَّه صحابيٌّ، فإنَّه يكون كذلك يُعتبَر صحابيًّا.

ـ أو هو نفسُه أخبر عن نفسه بأنَّه صحابيٌّ، وذلك بشرطين: أن يكون معاصرًا للنَّبيِّ ﷺ، وأن يكون عدلًا، وإمكانُ معاصرة النَّبيِّ ﷺ وإمكان كون الشخص صحابيًّا، بأن تكون وفاته قبل سنة (١١٠هـ) أو لمُضِيِّ مائة سنة مِن وفاة الرَّسول ﷺ، فإنَّ هذا هو الذي يُمكنه أن يكون صحابيًّا، أمَّا مَن كانت وفاتُه بعد

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٧)، و«التقريب» (ص٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٢٨ ـ ١٢٩)، و«النزهة» (ص١٣٨ ـ ١٣٩)، و«الإصابة» (١/ ٢٠ ـ ٢٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٩٠ ـ ٩٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٧٢ ـ ٦٧٤).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٥٧٠٥)، و«صحيح مسلم» (٢١٦).

ذلك فهذا لا يكون صحابيًّا؛ يعني: مَن كانت وفاته بعد (١١٠هـ) هذا لا يكون معاصرًا، ولا يُقبَل دعواه؛ لما جاء في الحديث الصحيح أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأصحابه في آخر حياته وقبل موته بشهر في ليلةٍ من الليالي: «**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ عَلَىٰ ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ**»[1]؛ يعني: الأحياء الموجودون في تلك اللَّيلة ينقرضون ويموتون خلال مائة سنة، فهذا يدلُّ علىٰ أنَّ أصحاب الرسول ﷺ الَّذين كانوا أحياء قبل وفاته بشهر أنَّه بعد مُضيِّ مائةِ سنةٍ من قبل وفاته بشهر ـ يعني شهر صفر ـ فإنَّه لا يكون قد بقي أحدٌ ممَّن كان موجودًا تلك الليلة الَّتي قال فيها ما قال قبل وفاته ﷺ بشهر واحد، فمَن ادَّعىٰ الصحبةَ بعد ذلك فهو كذَّاب؛ لأنَّه لا يمكن أو لا يحصل ذلك؛ لإخبار الرسول الكريم ﷺ بانقراض عصر أصحابه وانتهاء الموجودين في آخر حياته قبل مُضيِّ مائة سنةٍ مِن ذلك التاريخ الذي قال فيه النَّبيُّ الكريم ﷺ ما قال.

فالصحبة تُعرف بالتواتر، وبالاستفاضة والشهرة، وتُعرف بقول الصحابيِّ بأنَّ فلانًا صحابي، وبقول تابعيٍّ أيضًا، وبقول الشَّخص عن نفسه بأنَّه صحابيٌّ إذا كان معاصرًا للرسول ﷺ وكان عدلًا.

المبحث الثالث: عدالةُ الصحابة[2]:

قال السيوطيُّ:

٦٦١ ـ وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهْ النَّوَوِيْ: أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهْ

قولُه: (وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ لَا يَشْتَبِهْ) يعني: أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم وأرضاهم كلُّهم عدولٌ، لا يشتبه ذلك علىٰ أحدٍ، بل هو من الواضحات الجليَّات، ولكنَّهم ليسوا بمعصومين، والدَّليل علىٰ أنَّهم عدولٌ أنَّ الله تعالىٰ أثنىٰ عليهم وأثنىٰ عليهم رسولُه ﷺ، كما قال الله ﷻ: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَٰجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ

---

(١) رواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٧ ـ ٣٩٨)، و«التقريب» (ص٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٢٩ ـ ١٣١)، و«الإصابة» (١/ ٢٣ ـ ٢٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٩٤ ـ ١٠٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥).

ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال الله ﷻ: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة: ١١٧ ـ ١١٨]، ثمَّ أَمر الله ﷻ المؤمنين بأن يكونوا معهم فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩]؛ يعني: كونوا مع أصحاب رسول الله ﷺ الَّذين صدقوا وأنجاهم الله تعالىٰ بالصدق، والآية الَّتي قبلها هي في الثلاثة الَّذين خُلِّفوا وهم: كعب بنُ مالك وصاحباه الَّذين تخلَّفوا عن غزوة تبوك، وتكلَّموا بالصدق بين يدي النَّبيِّ ﷺ، ولم يعتذروا عن تخلُّفهم بشيءٍ، بل صدقوا وقالوا الصدق، فنجَّاهم الله ﷻ بالصدق، وقال ـ سبحانه وتعالىٰ ـ: في بيان فضلهم وهو دالٌّ علىٰ عدالتهم في سورة الفتح، وفي آخر آيةٍ فيها: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩]، فهذه الآية الكريمة نوَّه الله تعالىٰ فيها بشأن الصحابة، وبيَّن صفتهم في التوراة والإنجيل، وأن الله تعالىٰ أثنىٰ عليهم في الكتب السابقة الَّتي أنزلها الله ﷻ علىٰ الرُّسل قبل أن يوجد الصحابة، وقبل أن يولدوا، وقبل أن يأتي زمانهم؛ أثنىٰ الله عليهم ومدحهم، فذكر مَثَلهم في التوراة ومَثَلهم في الإنجيل، ثمَّ قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، لأنَّ أصحاب الرسول ﷺ هم الذين جاهدوا الكفَّار، وجاهدوا مع رسول الله ﷺ، ولهذا الكفار يُغَاظون بهم، أي: يُبغِضونهم وفي قلوبهم حقدٌ عليهم؛ لأنَّهم يسعون لإخراجهم من الظلمات إلىٰ النور، وهم يريدون أن يبقوا في الظلمات وأن يبقوا علىٰ ما هم فيه من الكفر، ولهذا فإنَّ هذه الجملة: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ شأنها عظيم تدلُّ علىٰ أنَّ من غِيظَ بأصحاب الرسول ﷺ فله نصيبٌ من هذه الآية، وأنَّه يكون من الكفَّار، بل لا يكون

الإنسان مؤمنًا حتىٰ يكون قلبُه مليئًا بحُبِّ أصحاب الرسول ﷺ؛ لأنَّ الصحابة الكرام هم الَّذين أكرمهم الله ﷻ في الحياة بصُحبة النَّبيِّ ﷺ، وهم الَّذين شرَّفهم الله ﷻ بسماع كلامه، وهم الَّذين تلقَّوا الكتاب والسُّنَّة، وإذا أُبغِض الصحابة أو قُدِح في الصَّحابة ماذا يكون عند النَّاس من الحقِّ والهُدىٰ؟ لا شيء؛ لأنَّ الكتاب والسُّنَّة جاءا عن طريق الصحابة، فإذا كان الصحابة كفَّارًا أو فسَّاقًا أو أُبغضوا، فأيُّ حقٍّ يكون بيد مَن أبغضهم وقَدَح فيهم وتكلَّم فيهم؟!

لقد قال علماء المسلمين قديمًا الكلمات الَّتي تدلُّ علىٰ خُبث مَن قَدَح في الصحابة وعلىٰ بُعده عن الحق والهُدىٰ، ومن ذلك قولُ أبي المظفَّر السَّمعانيِّ (ت ٤٨٩) في كتابه «الاصطلام»، وقد نقله عنه الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[(١)]؛ قال: «التعرُّض إلىٰ جانب الصحابة علامةٌ علىٰ خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ»، فإذا أردتَ أن تعرف شخصًا مخذولًا فتعرفه بكونه يقدح في الصحابة ويتكلَّم فيهم أو يسبُّهم أو يسبُّ أحدًا منهم، ولهذا يقول الطحاويُّ في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: «ونُحبُّ أصحابَ رسول الله ﷺ، ولا نُفرِّط في حبِّهم، ولا نتبرَّأ من أحدٍ منهم، ونُبغض من يُبغضهم وبغير الخير يذكرهم، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبُغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وعصيانٌ»[(٢)]، ومن أوضح ما قيل في خُبث من يقدح في الصحابة قولُ أبي زرعة الرَّازي (ت ٢٦٤هـ) وهو من علماء الجرح والتعديل، ومن أعيان القرن الثالث الهجري، وقد روىٰ عنه الخطيبُ البغداديُّ في كتاب (الكفاية)[(٣)] أنَّه قال: «إذا رأيت الرَّجلَ ينتقصُ أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق»، ثم فسَّر هذه الكلمة وبيَّن السبب، فقال: «وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّىٰ إلينا هذا القرآن والسُّنن أصحابُ رسول الله ﷺ»؛ لأنَّنا إذا قدحنا في الصحابة معناه نفضنا أيدينا من الكتاب والسُّنَّة، ولم يبق لنا بالكتاب والسُّنَّة صلة، قال: «وإنَّما يريدون ـ أي: القادحون فيهم ـ أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم

---

(١) (٤/ ٣٦٥).

(٢) «العقيدة الطحاوية» بتعليق الألباني (ص٨١).

(٣) (١/ ١٧٥).

أولىٰ وهم زنادقة»؛ لأنَّ القدح في الناقل قدحٌ في المنقول، والصحابة نقلوا الكتاب والسُّنَّة، فإذا قُدِح في الصحابة قُدِح في الكتاب والسُّنَّة، وهذه كلمةٌ عظيمة لأبي زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فقولُه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ أي: ليغيظ بأصحاب رسول الله ﷺ مَن كان كافرًا، فإنَّهم يغيظونه، ويكون في قلبه عداوة لهم، ويكون في قلبه حقدٌ عليهم، ويكون في قلبه غلٌّ لهم، فهذه الجملة تُبيِّن خطورة شأن مَن في قلبه غلٌّ علىٰ الصحابة، وأن له نصيبًا مِن الكفر الَّذي ذكره الله في هذه الآية؛ لأنَّ الله قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، فمَن غاظه أصحابُ الرسول ﷺ فهو كافرٌ بنصِّ هذه الآية الكريمة، ثمَّ بيَّن تعالىٰ أنَّه وعدهم مغفرةً وأجرًا عظيمًا فقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾، والمراد بـ ﴿مِنْهُم﴾ أي: بيان الجنس، وليست للتبعيض، فكلُّهم وُعدوا المغفرة، وقد بيَّن الله ﷻ ذلك في سورة الحديد حيث قال: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾، ثمَّ قال: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الحديد: ١٠]؛ يعني: الَّذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، والذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا؛ كلُّهم وعدهم الله الحسنىٰ، هذه بعض الآيات الكريمات الَّتي أثنىٰ الله تعالىٰ فيها علىٰ أصحاب الرسول ﷺ ومدحهم وبيَّن عِظم شأنهم وعُلوَّ منزلتهم.

وممَّا أثنىٰ الله تعالىٰ به علىٰ أصحاب رسولِه ﷺ ما جاء في سورة الحشر حيث قال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ [الحشر: ٨]، وهذه الآية في المهاجرين، فوصفهم بأنَّهم هم الصادقون، وقد أُمِر المؤمنون بأن يكونوا مع الصَّادقين، أي: مع أصحاب الرسول ﷺ ورضي الله عنهم وأرضاهم، ثمَّ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٩]، وهذه في الأنصار، ثم ذَكر بعد ذلك آيةً ثالثةً هي في حقِّ مَن جاء بعد المهاجرين والأنصار، مُستغفرًا للمهاجرين والأنصار،

سائلًا الله ﷻ ألَّا يجعل في قلبه غلًّا لهم، فقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠]، فإنَّ هذه الآيات الثلاث المتوالية في سورة الحشر دلَّت علىٰ أنَّ السعداء وأنَّ الناجين وأنَّ الأتقياء هم هؤلاء الأصناف الثلاثة: المهاجرون، والأنصار، والَّذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار سائلين الله ﷻ ألَّا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم ومستغفرين لهم، ومن لم يكن من هذه الأصناف الثلاثة فهو من المخذولين المحرومين، الَّذين أعماهم الله ﷻ وأضلَّهم وأزاغهم عن الحقِّ والهُدىٰ.

وقد جاءت السُّنَّة المتواترة عن رسول الله ﷺ في بيان فضلهم وعلوِّ منزلتهم وعِظم شأنهم، فقال ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**»(١)، قال هذا في حقِّ مَن؟! قاله مُخاطبًا خالدَ بنَ الوليد ومن تأخَّر إسلامُه، حيثُ ميَّز فضلَ السَّابقين عليهم، وأن المُتقدِّم إسلامُه كعبد الرحمن بن عوف لو أنفق مُدًّا أو نصفَ مُدٍّ مِن ذَهب ثمَّ أنفق خالد بنُ الوليد وأمثالُه ممَّن تأخَّر إسلامُه مثل جبل أُحُدٍ من ذهبٍ فإنَّ مثل ذلك الجبل لا يُساوي ذلك المُدَّ الَّذي يحصل ممَّن تقدَّم إسلامُه، وإذا كان هذا هو الفرق بين الصحابة مَن تقدَّم إسلامُهم ومَن تأخَّر إسلامُهم، فكيف بمَن لم يتشرَّف بصُحبة الرسول ﷺ ولم يلقَ الرَّسول ﷺ؟! لا شكَّ أنَّ البَون شاسعٌ، وأنَّ المسافة بعيدة، وأنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، وقد أعطاهم الله تعالىٰ من الفضل ما أعطاهم، وجاد علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ وفضَّلهم وميَّزهم علىٰ غيرهم، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، وكلُّ ما جاء من نصوصٍ في الكتاب والسُّنَّة فيها مدحُ المؤمنين والثناءُ عليهم ووعدُهم بالجنَّة ووعدُهم بالثواب في الدنيا والآخرة، فأصحابُ رسول الله ﷺ هم أولىٰ النَّاس بهذا الوعد، وهم أحقُّ النَّاس بهذا الوعد؛ لأنَّهم السبَّاقون إلىٰ كلِّ خير، وهم الحريصون علىٰ كلِّ خير، الَّذين ما كان مثلهم في الماضي، ولا يكون مثلهم في المستقبل، فهم خيرُ هذه الأمَّة الَّتي هي خيرُ الأمم، وهم أفضلُ النَّاس بعد الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وبركاته علىٰ رسله، ورضي الله تعالىٰ عن الصَّحابة أجمعين، فهذه الأمَّة هي خيرُ الأمم، وخيرُ هذه الأمَّة أصحابُ رسول الله ﷺ، فهم الَّذين قال عنهم مالك بنُ أنس رَحِمَهُ اللهُ: «لن يصلح آخرُ هذه الأمَّة إلَّا بما صلح به أوَّلها»(١)، وقال: «مَن أحدثَ في هذه الأمَّة اليوم شيئًا لم يكن عليه سلفُها فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الرسالة؛ لأنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا»(٢)، وقال ﷺ: **«أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ: ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»**(٣) وفي رواية(٤): «قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ»؟ قَالَ: **«مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**.

وأصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ ورضيَ الله تعالىٰ عنهم وأرضاهم أثنىٰ عليهم اللهُ وأثنىٰ عليهم رسولُه ﷺ، فهم عدولٌ بتعديل الله ﷻ وتعديل رسولِه ﷺ، لا يحتاجون إلىٰ تعديل المعدِّلين، ولا توثيق الموثِّقين، بعد أن عدَّلهم ربُّ العالمين وأثنىٰ عليهم سيِّدُ المرسلين صلواتُ الله وسلامُه وبركاتُه عليه، ولهذا فإنَّ محبَّتهم علامةُ الإيمان، وبُغضَهم علامةُ البغض والكفر، لا يحبُّهم إلَّا مؤمنٌ، ولا يُبغضهم إلَّا منافقٌ، وقد قال ذلك رسولُ الله ﷺ في الأنصار الَّذين نصروا رسولَ الله ﷺ فقال: **«الأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ»**(٥)، وذلك لأنَّهم نصروا الرسول ﷺ، فمَن أحبَّهم إنَّما يحبُّ نُصرةَ هذا الدِّين وعِزَّ هذا الدِّين وانتشار هذا الدِّين، ومَن

---

(١) انظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ» للقاضي عياض (٢/ ٢٠٥)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٨٥)، و«منهاج السنة النبوية» (٢/ ٤٤٤)؛ لابن تيمية.

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٥٨ شاكر)، ونقله الشاطبي في «الاعتصام» ـ ط: ابن الجوزي ـ (١/ ٦٦) و(٢/ ٣٢٠).

(٣) رواه أبو داود (٤٥٩٧)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٤) للترمذي (٢٦٤١)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. انظر: «الصحيحة» للألباني (٢٠٣)، و(٢٠٤).

(٥) رواه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (٧٥)، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

أبغضهم فهو منافقٌ يسوؤه ظهورُ هذا الدِّين وعُلُوُّ هذا الدِّين وانتصارُ هذا الدِّين.

ثمَّ مِن ذلك قولُ الرَّسول ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[(١)]، وهذا يُبيِّن أنَّ أصحاب الرسول ﷺ والقرن الَّذي بُعث فيهم الرَّسولُ ﷺ هم خيرُ القرون، ما كان ولا يكون مثلهم.

وقد جاء في الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ**»[(٢)]، وهذا مثل قولِه: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، يدلُّ علىٰ فضل الصحابة وأنَّ الله تعالىٰ أكرمهم إكرامًا لم يحصل لأحدٍ سواهم.

فأصحابُ رسول الله ﷺ كلُّهم عدولٌ بتعديل الله ﷻ وتعديل رسوله ﷺ، ولهذا فإنَّ العلماء عندما يأتي ذِكرُ الشخص ويتكلَّمون في بيان حاله من الجرح والتعديل إذا كان صحابيًّا لا يزيدون علىٰ أن يقولوا: صحابيٌّ، ولا يحتاج أن يقال عنه: ثقة، ولا يقال: عدل، ولا شيء آخر، وإنَّما يكفي أن يقال: صحابيٌّ، وقد قال الخطيب البغداديُّ في (الكفاية)[(٣)]: «باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنَّه لا يحتاج للسؤال عنهم، وإنَّما يجب ذلك فيمَن دونهم، كلُّ حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النَّبيِّ ﷺ، لم يلزم العمل به إلَّا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النَّظر في أحوالهم، سوىٰ الصحابي الذي رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ؛ لأنَّ عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن» إلىٰ أن قال: «فلا يحتاج أحد منهم مع

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٦٤٩)، ومسلم (٢٥٣٢)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) (١/ ١٦٨ ـ ١٧٤).

تعديل الله تعالىٰ لهم المطلع علىٰ بواطنهم إلىٰ تعديل أحد من الخلق لهم، فهم علىٰ هذه الصِّفةِ إلَّا أن يثبت علىٰ أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلَّا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته، وقد برأهم الله تعالىٰ من ذلك، ورفع أقدارهم عنه، علىٰ أنَّه لو لم يَرِد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيءٌ مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها؛ من الهجرة، والجهاد، والنُّصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين ـ القطع علىٰ عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنَّهم أفضل مِن جميع المعدَّلين والمزكَّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومَن يُعتدُّ بقوله من الفقهاء». ولهذا لو قال تابعيٌّ: إنَّ رجلًا من أصحاب الرسول ﷺ قال كذا، وجُهِل ذلك الرجل ولم يُعلم، فإنَّ ذلك لا يؤثِّر ما دام عُرف أنَّه من أصحاب الرسول ﷺ، بل إنَّ العلماء الَّذين كتبوا تراجم الرِّجال وتكلَّموا في أحوال الرجال إذا كان الواحد صحابيًّا لا يحتاجون بعد ذِكر كونه صحابيًّا إلىٰ وصفٍ آخرَ يتعلَّق بتوثيق أو تعديل؛ لأنَّ وصف الصُّحبةِ كافٍ، ولا يُحتاج إلىٰ أن يُضاف إليها شيءٌ، بل يكفي من صَحِب الرسول ﷺ شرفًا وفخرًا أن يُقال: إنَّه صحابيٌّ صَحِب رَسولَ الله ﷺ، وكونهم عدولًا لا يعني كونهم معصومين، فالعصمة إنَّما هي للرسول ﷺ ولرسل الله الكرام ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، ولكن ظاهر حالهم والمعلوم عنهم جميعًا أنَّهم عدولٌ بتعديل الله ﷻ لهم وتعديل رسوله ﷺ، وما حصل من بعضهم من أخطاء وما حصل منهم وما جرىٰ بينهم من خلاف فهم فيه معذورونٰ؛ إمَّا مجتهدون مصيبون، والمجتهد المصيب له أجران، وإمَّا مجتهدون مخطئون، والمجتهد المخطئ له أجرٌ واحدٌ، وخطؤه مغفور، وما حصل من بعضهم من ذنوب ومعاصٍ فإنَّه حصل لهم من السَّوابق، وحصل لهم من الجهاد في سبيل الله ﷻ، وحصل لهم من الأعمال المجيدة والأعمال العظيمة، ما يكون سببًا في مغفرة ذنوبهم، ثمَّ أيضًا شفاعة الرسول ﷺ الذين هم أحقُّ النَّاس بشفاعته وهم أسعدُ النَّاس بشفاعته، مَن حصل منه شيءٌ فإنَّه يكون قد تاب منه، أو غُفر له بفضل سابقته وبأعماله الَّتي عمِلها، وبجهاده الذي جاهد فيه من أجل الله وفي الله ﷻ وفي نصرة شرع الله والقيام بنصرة رسول الله ﷺ.

هذا هو الذي يجب أن يُعتقَد في حقِّهم، لكن لا تُعتقَد عصمتُهم، فهم غيرُ معصومين، والعصمةُ إنَّما هي للرسل الكرام ـ صلوات الله وسلامه وبركاته عليهم ـ ورضي الله تعالىٰ عن الصحابة أجمعين، ولهذا **يقول السيوطيُّ**: **(وَهُمْ عُدُولٌ كُلُّهُمْ)**.

وقولُه: **(لَا يَشْتَبِهْ/ النَّوَوِيْ: أَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهْ)** يعني: قال النوويُّ: أجمع من يُعتدُّ به علىٰ أنَّهم عدولٌ، ولم يخالف في ذلك إلَّا شُذَّاذٌ من المبتدعة الَّذين ابتعدوا عن طريق الحقِّ والهدىٰ، وخرجوا عن المنهاج القويم، وحادوا عن الصِّراط المستقيم، فهم لا يعيبهم إلَّا معيب، ولا يقدح فيهم إلَّا مقدوح به، ولا يقدح فيهم إلَّا مخذول، وقد قال أبو المظفَّر السمعانيُّ: «التعرُّض إلىٰ جانب الصحابة علامةٌ علىٰ خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ»[1]، ويقول أبو زرعةَ الرازيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «إذا رأيت الرَّجلَ ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدَّىٰ إلينا هذا القرآنَ والسُّننَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنَّة، والجرح بهم أولىٰ، وهم زنادقة»[2]، فهذا الوصفُ الَّذي هو عدالة الصحابة يشمل جميعهم مَن دخل في الفتن ومَن لم يدخل في الفتن، مَن قاتل في الفتنة ومَن لم يقاتل في الفتنة، كلُّ هؤلاء داخلون في هذا الوصف بإجماع من يُعتدُّ به، ولم يخالف في ذلك إلَّا شُذَّاذٌ من أهل البدع الَّذين قالوا: إنَّ الَّذين دخلوا في الفتنة وحصل بينهم قتال هؤلاء لا يكونون كذلك، فإنَّ هذا خلافُ ما أجمع عليه مَن يُعتدُّ به في الإجماع من أنَّ الصحابة عدولٌ مَن لابس الفتن منهم ومَن لم يلابسها؛ لأنَّ مَن حصل له ذلك إنَّما حصل له باجتهاد، وهم دائرون بين الأجر والأجرين في اجتهادهم، فالمجتهد المُصيب له أجران أجرٌ علىٰ اجتهاده وأجرٌ علىٰ إصابته، والمجتهد المخطئُ له أجرٌ واحدٌ علىٰ اجتهاده وخطؤه مغفور، ولهذا الله عَزَّ وَجَلَّ سمَّاهم جميعًا مؤمنين، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ

---

(١) «فتح الباري» (٤/ ٣٦٥).

(٢) «الكفاية» (١/ ١٧٥).

مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ٩ ـ ١٠]، وقال ﷺ في الحديث الصحيح وقد كان بجنبه الحسنُ بنُ عليٍّ وهو علىٰ المنبر، وقال: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»(١)، وجاء عن سفيان بن عيينة أنَّه قال: «قولُه: «فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يُعجبُنا جدًّا»(٢)؛ لأنَّ هذا يُبيِّن أنَّ الصحابة الَّذين حصل بينهم القتال كلهم علىٰ هذا الوصف بأنَّهم مسلمون، وأنَّ الحسن أصلح الله تعالىٰ به بين فئتين عظيمتين من المسلمين.

فالَّذين يقدحون في أصحاب الرسول ﷺ إنَّما يقدحون في أنفسهم وينادون علىٰ أنفسهم بأنَّهم مخذولون، وبأنَّهم محرومون، وبأن الله تعالىٰ أعماهم وأبعدهم عن الحقِّ والهُدىٰ، فهذه الكلمة لأبي زرعة الرازي فيها بيانٌ أنَّ مَن قَدَح في الصحابة فقد قَدَح في الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الكتاب والسُّنَّة ما عُرفا إلَّا عن طريق الصحابة، ومَن كان في قلبه غلٌّ علىٰ الصحابة ولم يقبل ما جاء عن الصحابة فإنَّه قَطَع صلتَه بالكتاب والسُّنَّة، وقَطَع صلتَه برسول الله ﷺ؛ لأنَّه لا يُعرَف الحقُّ والهُدىٰ الَّذي جاء به المصطفىٰ ﷺ إلَّا عن طريق أصحابه الكرام، فهم الواسطة بين النَّاس وبين رسول الله ﷺ، ومَن قَطَع صلتَه بالرسول ﷺ ببُغض الصحابة فإنَّه ليس بيده كتابٌ وليس بيده سُنَّة، وإنَّما بيده الخذلان، وبيده الوقوع في حبائل الشيطان، وبيده البُعد عن الحقِّ والهُدىٰ، وبيده الخذلان الذي هو الحرمان والبعد عن التوفيق والتسديد والهُدىٰ من الله ﷻ.

والحاصل أنَّه قد أجمَعَ مَن جاء بعد الصحابة من التابعين ومَن بعدهم علىٰ أن الصحابة هم خيرُ هذه الأمَّة الَّتي هي خيرُ الأمم وأفضلها.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٠٤).

(٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص٤٤٦).

المبحث الرابع: المُكثِرون من رواية حديثِ رسول الله ﷺ[١]:

قال السيوطيُّ:

٦٦٢ ـ وَالْمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الأَثَرْ: أَبُو هُرَيْرَةٍ، يَلِيهِ ابْنُ عُمَرْ

٦٦٣ ـ وَأَنَسٌ، وَالْبَحْرُ، كَالْخُدْرِيِّ وَجَابِرٌ، وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ

فهؤلاء سبعةٌ ستَّة من الرجال، وامرأة واحدةٌ هي أمُّ المؤمنين عائشة ﵃ رَوَوا الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ زادت أحاديثُهم علىٰ ألفِ حديثٍ، وهم: أبو هريرةَ عبد الرحمن بنُ صخر ﵁، وهو أكثرُهم حديثًا علىٰ الإطلاق، وعبد الله بنُ عمر بن الخطَّاب الصحابيُّ ابنُ الصحابيِّ ﵄، وعائشة أمُّ المؤمنين ﵂ الصِّدِّيقة بنتُ الصِّدِّيق المبرَّأة في كتاب الله ﷻ ممَّا رُمِيت به من الإفك في آياتٍ تُتلىٰ من سورة النور، وأنس بنُ مالك خادمُ رسول الله ﷺ، وأبو سعيد الخدريُّ سعدُ بنُ مالك بن سنان، وعبد الله بنُ عبَّاس، وجابر بنُ عبد الله الأنصاريُّ ﵃[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٨)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣١ ـ ١٣٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٧).

(٢) قال السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٧): «(وأكثرهم حديثًا أبو هريرة) روىٰ خمسةَ آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا.
اتَّفق الشيخان منها علىٰ ثلاثمائة وخمسة وعشرين، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين. ورُوىٰ عنه أكثرُ من ثمانمائة رجل، وهو أحفظُ الصحابة...
(ثم) عبد الله (ابنُ عمر) روىٰ ألفَي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا.
(وابن عباس) روىٰ ألفًا وستمائة وستين حديثًا. (وجابر بنُ عبد الله) روىٰ ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا.
(وأنس بنُ مالك) روىٰ ألفين ومائتين وستًّا وثمانين حديثًا.
(وعائشة) أمُّ المؤمنين روت ألفَين ومائتين وعشرة.
وليس في الصحابة مَن يزيد حديثه علىٰ ألفٍ غير هؤلاء، إلَّا أبا سعيد الخدري؛ فإنَّه روىٰ ألفًا ومائةً وسبعين حديثًا».

٦٦٤ ـ وَالْبَحْرُ أَوْفَاهُمْ فَتَاوَىٰ، وَعُمَرْ ... وَنَجْلُهُ، وَزَوْجَةُ الْهَادِي الأَبَرّ

٦٦٥ ـ ثُمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدٌ، وَعَلِي ... وَبَعْدُهُمْ عِشْرُونَ لَا تُقَلِّلِ[1]

٦٦٦ ـ وَبَعْدَهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جِدًّا ... عِشْرُونَ بَعْدَ مِائَةٍ قَدْ عُدَّا

٦٦٧ ـ وَكَانَ يُفْتِي الْخُلَفَا ابْنُ عَوْفٍ اَيْ ... عَهْدَ النَّبِيْ، زَيْدٌ، مُعَاذٌ، وَأُبَيْ

٦٦٨ ـ وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّهْ ... فَوْقَ الثَّلَاثِينَ؛ فَبَعْضٌ عَدَّهْ

٦٦٩ ـ وَشُعَرَاءُ الْمُصْطَفَىٰ ذَوُو الشَّانْ ... إِبْنُ رَوَاحَةٍ، وَكَعْبٌ، حَسَّانْ

٦٧٠ ـ وَالْبَحْرُ، وَابْنَا عُمَرٍ وَعَمْرِو ... وابْنُ الزُّبَيْرِ فِي اشْتِهَارٍ يَجْرِي

٦٧١ ـ دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَهُمْ «عَبَادِلَهْ» ... وَغَلَّطُوا مَنْ غَيْرَ هَذَا مَالَ لَهْ

٦٧٢ ـ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ، تُوُفِّي ... عَمَّا يَزِيدُ عُشْرَ أَلْفِ أَلْفِ

٦٧٣ ـ وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلصَّحَابَةِ: ... هُوَ الْبُخَارِيُّ. وَفِي (الإِصَابَةِ)

٦٧٤ ـ أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ، وَقَدْ ... لَخَّصْتُهُ مُجَلَّدًا، فَلْيُسْتَفَدْ

الشرح

في هذه الأبيات مباحثُ؛ منها: الذين عُرفوا بالفتوىٰ من أصحاب رسول الله ﷺ؛ المُكثرون جدًّا، والذين يلونهم، ثمَّ المُقلُّون جدًّا، وكذلك الذين حفظوا القرآن كلَّه عن ظهر قلب، وشعراءُ النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ بعد ذلك العبادلةُ الَّذين اشتهروا بهذا الوصف، ثمَّ بعد ذلك عددُ الصحابة، وهل يحصرهم العدُّ؟ ومن الذي اشتهر بالتأليف في أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله تعالىٰ عنهم وأرضاهم.

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «لَمْ يُقَلِّلِ». وأشار إلىٰ أن في نسخة في حاشيتها: «لَا يُقَلِّلِ».

المبحث الأول: الَّذين عُرفوا بالفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ:

قال السيوطيُّ:

٦٦٤ ـ وَالْبَحْرُ أَوْفَاهُمْ فَتَاوَىٰ، وَعُمَرْ ... وَنَجْلُهُ، وَزَوْجَةُ الْهَادِي الأَبَرّ

٦٦٥ ـ ثُمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدٌ، وَعَلِي ... وَبَعْدُهُمْ عِشْرُونَ لَا تُقَلِّلِ

٦٦٦ ـ وَبَعْدَهُمْ مَنْ قَلَّ فِيهَا جِدًّا ... عِشْرُونَ بَعْدَ مِائَةٍ قَدْ عُدَّا

بعد أن ذكر الَّذين عُرفوا بكثرة الرواية وبكثرة تحمُّل الحديث عن رسول الله ﷺ وأنَّهم سبعةٌ، ذَكَر أنَّ الَّذين عُرفوا بكثرة الفتوىٰ، ونُقِل عنهم الإفتاءُ في المسائل الكثيرة جدًّا، هم سبعةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم: عمر بنُ الخطَّاب، وعليُّ بن أبي طالب، وعبد الله بنُ عمر بن الخطَّاب ﷺ، وعائشةُ أمُّ المؤمنين ﵂ وعن أبيها وعن الصحابة أجمعين، ثمَّ عبد الله بن مسعود الهُذليُّ، وعبد الله بن عبَّاس، وزيدُ بن ثابت ﷺ، هؤلاء السبعة لم يُعرف أحدٌ من الصحابة يماثلهم في كثرة ما نُقِل عنهم من الفتوىٰ في المسائل.

ثمَّ يلي هؤلاء السَّبعةَ عشرون من أصحاب رسول الله ﷺ عُرفت عنهم الفتوىٰ، ولكنَّهم ليسوا مكثرين وليسوا مُقلِّين جدًّا، وإنَّما هم متوسِّطون، ثمَّ يليهم مائةٌ وعشرون مقلُّون في الفتوىٰ، جاء عنهم مسائلُ قليلة جدًّا أفتوا بها وأُثِر عنه المسألة والمسألتان والثلاث والأربع؛ فهؤلاء هم الذين عُرفوا بكثرة الفتوىٰ، وهذا هو عددُ الَّذين يلونهم من المتوسِّطين وهم عشرون، ثمَّ المُقلُّون جدًّا وهم مائةٌ وعشرون، وقد ذكرهم ابنُ حزم، وذكرهم ابنُ القيِّم[1]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٦٦٧ ـ وَكَانَ يُفْتِي الْخُلَفَا ابْنُ عَوْفٍ اَيْ ... عَهْدَ النَّبِيِّ، زَيْدٌ، مُعَاذٌ، وَأُبَيّ

يعني: إنَّ بعض الصحابة ـ وهم ثمانية ـ عُرفوا بالإفتاء في زمن رسول الله ﷺ، وهم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان،

---

(١) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٥/ ٩٢ ـ ٩٤)، و«المقدمة» (ص٣٩٩)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٨ ـ ٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣٢)، و«الإصابة» (١/ ٢٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، و«التدريب» (٢/ ٦٧٧ ـ ٦٧٩).

وعليٌّ، وعبد الرحمن بنُ عوفٍ من العشرة المبشرين بالجنَّة، ومعاذ بنُ جبل، وزيدٌ، وأُبيٌّ، هؤلاء ثمانية أثرت عنهم الفتوىٰ في زمن رسول الله ﷺ[1]، ثمَّ يليهم عشرون قليلو الفتوىٰ دون السبعة في الإكثار، ثمَّ يليهم مائةٌ وعشرون من أصحاب رسول الله ﷺ عُرفوا بقلَّة الفتوىٰ وحُفظت عنهم مسائل قليلةٌ.

وقد اعتنىٰ بعضُ العلماء بهذا الموضوع الَّذي هو التَّنبيه علىٰ معرفة المعروفين بالفتوىٰ والمُقِلِّين منها، وممَّن عُنيَ بذلك ابنُ حزم رَحِمَهُ اللهُ، وكذلك ابنُ القيِّم في كتابه (إعلام الموقِّعين) في أوَّله، فإنَّه عُنِيَ بذكر الَّذين عُرفوا بالفتوىٰ من أصحاب رسول الله ﷺ، ومِن التابعين ومَن بعدهم، فذكر السَّبعةَ الذين عُرف عنهم كثرة الفتوىٰ، ثمَّ الَّذين يلونهم، ثمَّ الذين عُرفوا بقلَّة الفتوىٰ جدًّا، وذَكَر جملةً كبيرةً من هؤلاء، وهذا كتابٌ عظيمٌ مِن أحسن الكتب ومِن أجلِّها، ومن أعظمها فوائد، وهو كتابُ فقهٍ وكتابُ أصولِ فقهٍ، وهو مُشتملٌ علىٰ عِلم غزيرٍ نافعٍ.

المبحث الثاني: الَّذين حفظوا القرآن كلَّه عن ظهر قلبٍ[2]:

قال السيوطيُّ:

٦٦٨ ـ وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ عِدَّهْ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ؛ فَبَعْضٌ عَدَّهْ

قولُه: (وَجَمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ) أي: من أصحاب رسول الله ﷺ يعني: حفظوه عن ظهر قلب كلَّه عدَّةٌ نحو الثلاثين، وبعضُ العلماء عدَّهم وسمَّاهم، ومنهم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، والعبادلةُ الأربعةُ في الصحابة: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهم وعن الصحابة أجمعين.

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٢/ ٣٥٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢٨٧)، و«التدريب» (٢/ ٥٦٩).

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ٤٥٨ ـ ٤٧٢).

المبحث الثالث: شعراء الصحابة[1]:

ثمَّ قال:

٦٦٩ ـ وَشُعَرَاءُ الْمُصْطَفَىٰ ذَوُو الشَّانْ إِبْنُ رَوَاحَةٍ، وَكَعْبٌ، حَسَّانْ

يعني: أنَّ عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وحسَّان بن ثابت ﷺ هؤلاء الشعراء الَّذين ذبُّوا عن رسول الله ﷺ ومَدحوه وأثنوا عليه، وجاهدوا بألسنتهم وبشعرهم عن شريعة الرسول ﷺ، وبَيَّنوا فضلَها وعِظَم شأنها، وعابوا مَن ناوأ هذا الدِّين ومن أعرض عن هذا الدِّين ولم يؤمن بالرسول الكريم ﷺ.

المبحث الرابع: العبادلة[2]:

ثمَّ قال:

٦٧٠ ـ وَالْبَحْرُ، وَابْنَا عُمَرٍ وَعَمْرِو وابْنُ الزُّبَيْرِ فِي اشْتِهَارٍ يَجْرِي

٦٧١ ـ دُونَ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَهُمْ (عَبَادِلَهْ) وَغَلَّطُوا مَنْ غَيْرَ هَذَا مَالَ لَهْ

ذَكَر أنَّ أربعةً من أصحاب رسول الله ﷺ يُطلَق عليهم العبادلة الأربعة، وهم: وعبد الله بن عباس عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير بن العوام ﷺ، هؤلاء العبادلة الأربعة إذا اتَّفقوا علىٰ مسألة قالوا: قال بهذه المسألة العبادلة الأربعة، بدل ما يقولون: عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، يقولون: العبادلة الأربعة، فهؤلاء اشتهروا بهذا الوصف مع أنَّ الَّذين يُسمَّون عبد الله من أصحاب رسول الله ﷺ كثيرون، منهم: عبد الله بن قيس الَّذي هو أبو موسىٰ الأشعريُّ، ومنهم: عبد الله بن زيد صاحب الأذان، ومنهم: عبد الله بن مسعود ﷺ، في عدد كثيرين حوالي المائتين، لكن الَّذي اشتهر بلقب العبادلة أربعةٌ من صغار الصحابة هم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عَمرو،

---

(١) انظر: «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٢١/ ٢٠٢)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٣٢٤)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٤٣٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٩)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«التدريب» (٢/ ٦٧٩).

وعبد الله بن الزبير، وليس عبد الله بن مسعود منهم؛ لأنَّه متقدِّم الوفاة، وأمَّا هؤلاء فأسنانُهم متقاربة، وهم مِن صغار الصحابة، وآباؤهم من كبار الصحابة وأمَّا ابنُ مسعود فهو من كبار الصحابة، وقد تُوفِّي سنة (٣٢هـ)، وأولئك عاشوا بعده مدَّةً طويلة، وأدركهم من التابعين مَن لم يُدرك ابنَ مسعود، وأخذوا عنهم الحديث والفقه، ولم يُدركوا ابنَ مسعود، فهؤلاء الأربعة دون ابن مسعود يقال لهم: عبادلة.

وقولُه: (وَغَلَّطُوا مَنْ غَيْرَ هَذَا مَالَ لَهْ) يعني: غلَّطوا مَن مال إلىٰ غير هذا، ممَّن قال: إنَّ ابن مسعود هو الرابع بدلَ ابنِ الزبير.

المبحث الخامس: عدَّة الصحابة[1]:

ثمَّ قال:

٦٧٢ ـ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ، تُوُفِّي عَمَّا يَزِيدُ عُشْرَ أَلْفِ أَلْفِ

يعني: أنَّ العدد لا يحصرهم، فهُم جمٌّ غفير وعدد كبيرٌ، قيل: إنَّهم يبلغون مائة ألف وزيادة، وتُوفِّي رسولُ اللهِ ﷺ عن عُشر ألفِ ألفٍ؛ يعني: عن مائةِ ألفٍ، فإنَّ ألف ألف هي مليون، وعُشرها مائةُ ألفٍ.

ثمَّ ذَكَر الَّذين عُنوا بتدوين أسماء الصحابة فقال:

٦٧٣ ـ وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلصَّحَابَةِ: هُوَ الْبُخَارِيُّ. وَفِي (الْإِصَابَةِ)

٦٧٤ ـ أَكْثَرَ مِنْ جَمْعٍ وَتَحْرِيرٍ، وَقَدْ لَخَّصْتُهُ مُجَلَّدًا، فَلْيُسْتَفَدْ

فأوَّلُ مَن جمعهم البخاريُّ، فعلىٰ رأي السيوطيِّ هو أوَّلُ مَن جَمَع أسماءَ الصحابة، ولم يجمعهم في كتابٍ، ولكنَّه جمعهم مع غيرهم، فكتابُه (التاريخ الكبير) اشتمل علىٰ جملةٍ كبيرةٍ منهم، لكن كونه هو أوَّل مَن جَمَع فيه نظر؛ من جهة أنَّه قد سبقه محمَّد بنُ سعد صاحبُ كتاب (الطبقات الكبرىٰ)، فإنَّه اعتنىٰ بجمعهم، وذكر عددًا كبيرًا منهم، ثمَّ بعد ذلك البخاريُّ، وبعده أبو نعيم

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٠ ـ ٤٠١)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٠٨ ـ ١١٢)، و«التدريب» (٢/ ٦٨٠ ـ ٦٨١).

الأصبهانيُّ، وابنُ حبَّان، وابنُ مَندَهْ، ثمَّ ابنُ عبد البرِّ في كتابه (الاستيعاب)، وأبو موسىٰ المَدِينيُّ، ثمَّ ابنُ الأثير في كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، وهو من أحسن الكتب وأجمعها وأوسعها، وجاء الذهبيُّ فجرَّده واختصره في كتابه «التجريد» في مجلَّدين، جرَّد فيه أسماء الصحابة وذكر لهم تراجم مختصرة جدًّا، حتَّىٰ كان حجمه صغيرًا، ثمَّ جاء بعد هؤلاء كلِّهم ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ المتوفَّىٰ سنة (٨٥٢هـ)، وألَّف كتابه الَّذي سمَّاه: (الإصابة في تمييز الصحابة)، وقد اعتنىٰ به وحرَّره، وأخذ ما عند هؤلاء الَّذين سبقوه، وجَمَع ما عند المتقدِّمين، فصار أجمعَ كتابٍ وأوفىٰ كتابٍ في معرفة أصحاب رسول الله ﷺ الَّذين هم خيرُ هذه الأمَّة الَّتي هي خيرُ الأمم وقد اختصره السيوطيُّ في مجلَّد كما أشار إليه في هذه الأبيات[1]



(١) انظر: «المقدمة» (ص٣٩٥)، و«التقريب» (ص٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١١٩)، و«الإصابة» (١/ ٦ ـ ١٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٧٦ ـ ٧٧)، و«الإعلان والتوبيخ لمن ذم التأريخ» للسخاوي (ص١٧٢ ـ ١٧٦)، و«التدريب» (٢/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦).

٦٧٥ ـ وَهُمْ طِبَاقٌ، قِيلَ: خَمْسٌ، وَذُكِرْ عَشْرٌ مَعَ اثْنَيْنِ، وَزَائِدٌ أُثِرْ

٦٧٦ ـ فَالأَوَّلُونَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةِ يَلِيهِمُ أَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ

٦٧٧ ـ ثُمَّ الْمُهَاجِرُونَ لِلْحَبَشَةْ ثُمَّ اثْنَتَانِ انْسُبْ إِلَىٰ الْعَقَبَةْ

٦٧٨ ـ فَأَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ لِقُبَا فَأَهْلُ بَدْرٍ، وَيَلِي مَنْ غَرَّبَا

٦٧٩ ـ مِنْ بَعْدِهَا، فَبَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، ثُمّ مَنْ بَعْدَ صُلْحٍ هَاجَرُوا، وَبَعْدُ ضُمّ

٦٨٠ ـ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ، فَصِبْيَانٌ رَأَوْا

الشرح

هذه الأبياتُ في ذكر طبقاتِ الصحابة، وقد اختلف في ذِكر الطبقات، فمنهم مَن حصرها في خمس، وهذا الترتيب ذُكر عن محمد بن سعدٍ صاحب (الطبقات)، وجاء بعده الحاكم وجعلهم اثنتي عشرة طبقة[1]، وجاء السيوطيُّ فذَكَر الطبقات علىٰ رأي الحاكم وأنَّهم اثنتا عشرة طبقة، والمراد بالطبقة جماعةٌ اشتركوا في أمرٍ ما، هؤلاء يقال لهم: طبقة، فقد تكون الطبقة واسعة، وقد تكون ضيِّقة، فيُمكن أن يقال عن الصحابة إنَّهم طبقة، والتابعين طبقة؛ لأنَّ الصحابة رأوا الرَّسول ﷺ، والتابعين رأوا الصحابة أو رأوا بعض الصحابة، فهناك قدرٌ مشتَرك بينهم، وإن كانوا متفاوتين في هذا الاشتراك؛ لأنَّ من الصحابة مَن كان متقدِّمًا ولقي الرسول ﷺ من أوَّل الأمر ولازمه، وفيهم من أسلم متأخِّرًا، وفيهم من رآه وهو طفلٌ صغير لا يعقل، فهم مشتركون في وصف الرؤية واللُّقيّ، ولكنهم متفاوتون في كثرة اللُّقيّ وفي التحمُّل وغير ذلك، فالطبقة بوصف عام: هم جماعة اشتركوا في السنِّ، أو اللُّقيِّ، أو المقدار؛ **فالسنُّ** يعني: كونهم طبقةً واحدةً في السِّنِّ، **واللُّقيُّ** يعني: لُقيَّ المشايخ، **والمقدارُ** يعني: في عُلوِّ المنزلة والمكانة، لكن الوصف الذي يشمل الطبقة علىٰ سبيل العموم أن يقال: «إنَّهم

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٢٢ ـ ٢٤).

جماعة اشتركوا في أمرٍ من الأمور»، مثل: الصُّحبة، فطبقة الصحابة هي غير طبقة التابعين، «أو في أمر معيَّن» يعني في داخل هذا العموم؛ بأن يقال مثلًا: البدريُّون اشتركوا في كونهم شهدوا بدرًا، فأهل بدر الذين حضروا بدرًا هؤلاء يقال لهم: البدريُّون أو طبقة البدريِّين، والذين أسلموا في أوَّل الأمر يقال لهم السَّابقون، وهم في طبقة لا يُشاركهم غيرهم فيها، ثمَّ يليهم الطبقة الَّتي تليهم في السابقة، وهكذا.

والطبقات التي ذكرها الناظم علىٰ سبيل التفصيل اثنتا عشرة طبقة:

الطبقة الأولىٰ: الَّذين أسلموا في أوَّل الأمر والذين سبقوا إلىٰ الإسلام؛ يعني لمَّا بُعث الرسول الكريم ﷺ كانوا أوَّل من أسلم، وكانوا عددًا قليلًا، يزيدون شيئًا فشيئًا، واحدًا واحدًا، فهذه هي الطبقة الأولىٰ الذين أكرمهم الله ﷻ بالسَّبق إلىٰ الإسلام والدخول في هذا الدِّين الحنيف منذ بُعث رسول الله ﷺ، فهذه الطبقة الأولىٰ.

الطبقة الثانية: هم الصحابة الذين كانوا قبل أن يجتمع كفَّار قريش في دار النَّدوة للتآمُر علىٰ الرسول الكريم ﷺ والكيد له.

الطبقة الثالثة: الذين هاجروا إلىٰ الحبشة، فإنَّهم لمَّا آذاهم الكفار أرادوا الخروج من مكَّة، فأذِن لهم الرسول ﷺ بأن يذهبوا إلىٰ الحبشة ويُهاجروا إليها، فهؤلاء هم الطبقة الثالثة.

الطبقة الرابعة والخامسة: أهلُ بيعة العقبة الأولىٰ والثانية؛ فأهل البيعة الأولىٰ طبقة، وأهل البيعة الثانية طبقة، وهؤلاء من الأنصار، جاؤوا من المدينة في موسم الحج والتقوا بالرسول ﷺ عند جمرة العقبة، وبايعوه علىٰ الدخول في دينه، وأن يقدَم عليهم، وأنه إذا جاء إليهم فإنَّهم ينصرونه ويؤيِّدونه، فالرابعة هم أهلُ بيعة العقبة الأولىٰ، والخامسة أهل بيعة العقبة الثانية.

الطبقة السادسة: الذين هاجروا ورسولُ الله ﷺ في قباءَ قبل أن يدخل المدينة، وذلك أنَّ رسول الله ﷺ هاجر ومكث أيَّامًا بقُباءَ لم ينزل إلىٰ المدينة، بل بقي هناك أيَّامًا وبنىٰ مسجد قُباءَ.

الطبقة السابعة: وهم طبقة البدريِّين؛ الذين شهدوا بدرًا.

الطبقة الثامنة: مَن هاجر إلىٰ المدينة، بعد بدر وقبل صلح الحديبية، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: **(مَنْ غَرَّبَا)** يعني: هاجر في ذلك الوقت.

الطبقة التاسعة: أهلُ بيعة الرضوان، وكانوا ألفًا وأربعمائة، أو ألفًا وثلاثمائة، أو ألفًا وخمسمائة؛ علىٰ ثلاثة أقوال، وأظهرُها أنَّهم كانوا ألفًا وأربعمائة.

الطبقة العاشرة: الَّذين هاجروا بين صلح الحديبية وبين فتح مكَّة.

الطبقة الحادية عشر: مُسلمة الفتح؛ الَّذين أسلموا لـمَّا فتح الله مكَّة لرسوله ﷺ.

الطبقة الثانية عشر: الصبيان الَّذين رأوا النَّبيَّ ﷺ وهم صغار، وأُحضروا إليه عندما وُلدوا ليُحنِّكهم، أو حُمِلوا إليه ورآهم الرسول ﷺ، فهؤلاء هم الطبقة الثانية عشرة والأخيرة علىٰ ما ذكر الحاكم.

وذكر غيرُه أكثر من ذلك؛ كما أشار إليه الناظم، لكن الطبقات التي ذكرها الناظم هي علىٰ ما جاء عن الحاكم وأنَّهم اثنتا عشرة طبقة بالتفصيل، وإلَّا فإنَّها يمكن أن تكون طبقات أقلَّ وأكثر، بل يمكن أن يرجع الصحابة كلُّهم إلىٰ طبقةٍ واحدة، وهي طبقة الصحابة؛ لأنهم اشتركوا في أمر من الأمور وهي لُقيُّ الرسول ﷺ، وإن كان هناك فرقٌ كبير في ذلك اللُّقيِّ من حيثُ طول المدة وقِصرُها، وكثرة الملازمة وقلَّة الملازمة، والجهاد معه، وغير ذلك من الأمور الَّتي يتميَّز بها بعضُ الصحابة علىٰ بعض، ويصير لبعض الصحابة ميزةٌ وفضلٌ علىٰ بعض؛ لجهادهم مع رسول الله ﷺ، ودفاعهم عنه وذبِّهم عنه، ونشرهم لدينه[1].



(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠١)، و«التقريب» (ص٩٣ و١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، و«النزهة» (ص١٦٤ ـ ١٦٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١١٢ ـ ١١٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢).

٦٨٠ - ... وَالأَفْضَلُ: الصِّدِّيقُ إِجْمَاعًا حَكَوْا

٦٨١ - وَعُمَرٌ بَعْدُ، وَعُثْمَانُ يَلِي ... وَبَعْدَهُ أَوْ قَبْلُ - قَوْلَانِ -: عَلِي

٦٨٢ - فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ، فَالْبَدْرِيَّهْ ... فَأُحُدٌ، فَالْبَيْعَةُ الزَّكِيَّهْ

٦٨٣ - وَالسَّابِقُونَ لَهُمُ مَزِيَّهْ ... فَقِيلَ: أَهْلُ الْبَيْعَةِ الْمَرْضِيَّهْ

٦٨٤ - وَقِيلَ: أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، أَوْ هُمُ ... بَدْرِيَّةٌ، أَوْ قَبْلَ فَتْحٍ أَسْلَمُوا

٦٨٥ - وَاخْتَلَفُوا أَوَّلَهُمْ إِسْلَامَا ... وَقَدْ رَأَوْا جَمْعَهُمُ انْتِظَامَا

٦٨٦ - أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرِّجَالِ ... صِدِّيقُهُمْ وَزَيْدُ فِي الْمَوَالِي

٦٨٧ - وَفِي النِّسَا خَدِيجَةٌ وَذِي الصِّغَرْ ... عَلِيٌّ وَالرِّقِّ بِلَالٌ اشْتَهَرْ

٦٨٨ - وَأَفْضَلُ الأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ ... خَدِيجَةٌ مَعَ ابْنَةِ الصِّدِّيقِ

٦٨٩ - وَفِيهِمَا ثَالِثُهَا الْوَقْفُ، وَفِي ... عَائِشَةٍ وَابْنَتِهِ الْخُلْفُ قُفِي

٦٩٠ - يَلِيهِمَا: حَفْصَةُ فَالْبَوَاقِي

الشرح

هذه جملةٌ من المباحث المتعلِّقة بصحابة الرسول الكرام ﷺ ورضي الله عنهم وأرضاهم، وهذه المباحث هي:

أوَّلًا: أفضلُ الصحابة علىٰ الإطلاق، وترتيبهم في الفضل عند أهل السُّنَّة والجماعة.

ثانيًا: المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين ورد ذكرهم في القرآن في سورة التوبة.

ثالثًا: أوَّلُ الصحابة إسلامًا.

رابعًا: أفضلُ أزواج الرسول ﷺ ورضي الله عنهنَّ وأرضاهنَّ، وكذلك التفضيلُ بين عائشة وبين فاطمة.

المسألة الأولىٰ: أفضلُ الصحابة(١):

قال السيوطيُّ:

٦٨٠ ـ وَالأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ إِجْمَاعًا حَكَوْا

٦٨١ ـ وَعُمَرٌ بَعْدُ، وَعُثْمَانُ يَلِي وَبَعْدَهُ أَوْ قَبْلُ ـ قَوْلَانِ ـ: عَلِي

٦٨٢ ـ فَسَائِرُ العَشْرَةِ، فَالبَدْرِيَّهْ فَأُحُدٌ، فَالبَيْعَةُ الزَّكِيَّهْ

أفضل الصحابة أبو بكر الصِّدِّيق، حكوا ذلك اتِّفاقًا وإجماعًا، فقد أجمعَ علىٰ ذلك أهلُ السُّنَّة والجماعة علىٰ أنَّ أفضلهم أبو بكر، ثمَّ عمر، ولم يخالف في ذلك إلَّا المبتدعة الذين جانبوا الصواب، وابتعدوا عن الحقِّ والهدىٰ، وانحرفوا عمَّا جاء في الكتاب والسُّنَّة وكان عليه سلفُ الأمَّة.

والدليلُ علىٰ فضل أبي بكر الصِّدِّيق وعلىٰ تقديمه علىٰ غيره الأحاديثُ الكثيرةُ الَّتي وردت في فضله، والَّتي ورد فيها التنويهُ بشأنه، ومنها:

أنَّ الرسول ﷺ لمَّا سئل عن أحبِّ النَّاس إليه قال: «**أَبُو بَكْرٍ**»(٢)، وأوضحُ دليل يدلُّ علىٰ فضله، وعلىٰ تقديمه علىٰ غيره في الخلافة ما جاء عنه ﷺ قبل موته بخمس ليالٍ؛ فعن جندب بن عبد الله البجليِّ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**»، ثم قال: «**أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»(٣)، فهاتان الجملتان تكلَّم بهما رسولُ الله ﷺ قبل موته بخمس ليالٍ، وكان

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠١ ـ ٤٠٢)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٣٧ ـ ١٤١)، و«فتح المغيث» (٤/ ١١٣ ـ ١١٩)، و«التدريب» (٢/ ٦٨٢ ـ ٦٨٤).

(٢) روىٰ البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤)، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، بَعَثَهُ عَلَىٰ جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: «أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: (عَائِشَةُ)، فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: (أَبُوهَا)، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: (ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ) فَعَدَّ رِجَالًا.

(٣) رواه مسلم (٥٣٢).

أوَّل هاتين الجملتين قولُه: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهِ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»، ثمَّ قال: «**وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**»؛ يعني: أنَّه لا يحصل منه أن يتَّخذ خليلًا وهو خليلُ الله، ولكنَّه أخبَرَ بأنَّه لو فَعَل لكان أحقَّ النَّاس بذلك أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، وهذا دالٌّ علىٰ فضله وعلىٰ تميُّزه علىٰ غيره، وهذه منقبةٌ عظيمة لا يُشاركه فيها أحدٌ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**».

ومناقبُه رضي الله عنه كثيرة، وقد أجمع أهل السُّنَّة والجماعة علىٰ تقديمه علىٰ غيره، وعلىٰ أنَّه أفضلُ الصحابة علىٰ الإطلاق، وعلىٰ أنَّه أحقُّ النَّاس بالأمر من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم بعده عُمرُ الفاروق الَّذي كان إسلامه نصرًا للإسلام وقوَّة لأهل الإسلام، وجاء في حقِّه المناقبُ الكثيرةُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنها: قولُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم له وهو يخاطبُه: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ**»[1]؛ يعني: ما سلكتَ طريقًا إلَّا ويسلك الشيطانُ طريقًا آخر، لا يجتمع عمر والشيطانُ في طريقٍ واحدٍ؛ إذا كان عُمر في طريق هرب الشيطان من ذلك الطريق الَّذي يكون فيه عمر، هذا هو معنىٰ قولِه صلى الله عليه وسلم: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ**».

ثمَّ أفضلُ الصحابة بعد عمر عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، كما جاء في الصحيح[2] عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم»؛ يعني يقولون: خيرُهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، فكانوا يتحدَّثون بذلك رضي الله عنهم وأرضاهم، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الأفضل أبو بكر الصِّديق ثمَّ بعد ذلك عمر الفاروق، ثمَّ بعد أبي بكر وعمر: ذو النُّورَين عثمانُ بنُ عفَّان، وهو من الذين سبقوا إلىٰ الإسلام، وكان إسلامُه علىٰ يد أبي بكر الصِّدِّيق[3]، وهو صاحبُ المناقب الكثيرة؛ فمنها أنَّه هو الَّذي

---

(١) رواه البخاري (٣٦٨٣)، ومسلم (٢٣٩٦)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري (٣٦٥٥).

(٣) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٣٢)، ت: طه عبد الرؤوف سعد.

أخبر النَّبيُّ ﷺ بأنَّه تستحي منه الملائكة، وكذلك إنفاقُه الأموال في سبيل الله، وكان من أثرياء الصحابة، ولكن هذا الثَّراء صرفه في سبيل الله ﷻ حيث جهَّز جيش العُسرة وهو غزوة تبوك، وأرسل في هذا الجيش ثلاثمائة بعير عليها أحلاسها وأقتابها وما يلزم لها لتُجهَّز في سبيل الله وليستخدمها المجاهدون في سبيل الله الذين ليس عندهم ما يركبونه[(١)]، فكان هذا ممَّا أنفقه في سبيل الله ﷻ.

ويأتي في الفضل بعد ذي النُّورين: عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه.

وإذن فترتيبُ الخلفاء الراشدين الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌّ، وقد أخبر ﷺ بأنَّ خلافتهم خلافة نبوَّةٍ[(٢)]، وقال ﷺ: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»**[(٣)]، فهم أئمَّةُ هُدىٰ، وهم القدوة والأُسوة، فقد أَمَر النَّبيُّ ﷺ باتِّباع سُنَّتهم، وهم أهلُ الحقِّ والهُدىٰ، بل هم طليعةُ أهل الحق والهدىٰ، وهم خيرُ مَن مشىٰ علىٰ الأرض بعد الأنبياء والمرسلين، صلوات الله وسلامه وبركاته عليهم أجمعين.

ولا خلاف بين أهل السُّنَّة في تقديم أبي بكر، ثمَّ عمر، والمشهور عنهم والذي عليه جمهورُهم: أنَّ عثمانَ هو الَّذي يلي عمر، ولكن بعض أهل السُّنَّة قالوا: إنَّ عليًّا أفضلُ من عثمان، هذا فيما يتعلَّق بالفضل، وأمَّا بالنسبة للخلافة فلا يقولون: إنَّه أحقُّ بالخلافة من عثمان؛ لأنَّ هذا خلافُ ما أجمع عليه الصحابة، ولهذا جاء عن بعض السلف أنَّه قال: «مَن قدَّم عليًّا علىٰ عثمان فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار»[(٤)]، وتقديم عليٍّ عليه في الخلافة ممَّا يُبدَّع به مَن قال به[(٥)]، ولهذا لا يقول به أهلُ السُّنَّة، وإنَّما الَّذي جاء عن بعض أهل السُّنَّة أنَّ عليًّا أفضل من عثمان، ومن المعلوم أنَّه وإن كان أفضلَ منه علىٰ هذا القول إلَّا

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» الأحاديث (٣٧٠٠) و(٣٧٠١) و(٣٧٠٢) و(٣٧٠٣).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٤٦) و(٤٦٤٧)، عن سفينة رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (١/ ٥٣٤) و(٦/ ١٥٢ ـ ١٥٣) و(٨/ ٢٢٥).

(٥) انظر: «الواسطية» لابن تيمية (ص١١٨) ت: أشرف عبد المقصود، ط: أضواء السلف.

أن ذلك لا ينافي أن يكون عثمان هو الأحقّ بالخلافة؛ لأنَّه قد يتولّىٰ المفضول مع وجود الفاضل، فلا تنافيَ بين هذا القول لبعض أهل السُّنَّة في أنَّ عليًّا أفضل وأنَّ عثمان أحقُّ بالخلافة؛ لأنَّ الصحابة قدَّموه؛ لأنَّه قد يُقدَّم المفضولُ مع وجود الفاضل، لكن المشهور والذي عليه الجمهور، وكما قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[(١)]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: إنَّ قول أهل السُّنَّة استقرَّ بأخرة علىٰ تقديم عثمان علىٰ عليٍّ[(٢)]، هذا هو المشهور، ومن أهل السُّنَّة مَن قدَّم عليًّا علىٰ عثمان في الفضل، ومن هؤلاء أبو بكر ابنُ خزيمة، والأعمش، وعبد الرزَّاق بنُ همَّام الصنعاني، وابنُ جرير الطبري، وعبد الرحمن بن أبي حاتم[(٣)]، وقد لَمَز بعضُ العلماء الَّذين قدَّموا عليًّا علىٰ عثمان وتكلَّموا فيهم، ولكن بعضُ العلماء الَّذين صنَّفوا وألَّفوا في تراجم الرجال دافعوا عن هؤلاء الَّذين تُكلِّم فيهم بسبب تقديمهم عليًّا علىٰ عثمان، ومن أمثلة ذلك: أنَّ الذهبيَّ في ترجمته لعبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب (ميزان الاعتدال)[(٤)] دافع عنه، ولم يورده فيه لأنَّ فيه كلامًا يستحقُّ أن يُذكر به، ولكن لكون بعض العلماء والمصنِّفين أورده في كتاب له في «الضعفاء» من أجل تقديمه عليًّا علىٰ عثمان رضي الله عنهما، وكان من عادة الذهبيِّ أنَّه يورد في كتاب (الميزان) أشخاصًا لا لضعفٍ فيهم عنده، ولكن للدفاع عنهم، وكونهم تُكلِّم فيهم، فهو يذكرهم ويبيِّن أنَّ القدح الَّذي فيهم لا قيمة له ولا عبرة به، ومِن هؤلاء عبد الرحمن بنُ أبي حاتم، فإنَّه قال في ترجمته: «ما ذكرتُه لولا ذكرُ أبي الفضل السليماني[(٥)] له، فبئس ما صنع! فإنه

---

(١) انظر: (٧/ ١٦) و(٧/ ٣٤). (٢) (ص١١٧).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٧٣)، و«اختصار علوم الحديث» (ص٣٧١)، و«فتح الباري» (٧/ ١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٣ ـ ٣٤ ترجمة أبي حاتم الرازي).

(٤) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥١٧) و(٤/ ٧٣)، و«لسان الميزان» ـ ط: الأعلمي ـ (١/ ٧٨) و(٣/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣) و(٥/ ١٠٠).

(٥) هو الحافظ المحدِّث المعمّر أبو الفضل أحمد بن عليّ بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، قيل له: السليماني نسبةً إلىٰ جدِّه لأمِّه أحمد بن سليمان البيكندي، ولد سنة (٣١١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٤هـ). قال الذهبي: وقفت له علىٰ تأليف في أسماء الرجال وعلقت منه. وقال: رأيت للسليماني كتابًا فيه حطّ علىٰ كبار، فلا يُسمع منه ما شذَّ فيه. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١٦٠)، و«السير» (١٣/ ١٧).

قال: ذكرُ أسامي الشيعة من المحدِّثين الَّذين يقدِّمون عليًّا علىٰ عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسىٰ، عبد الرحمن بن أبي حاتم»[١]، قال: وهذه مسألة لا يَقدح ذلك فيمن حصل منه ذلك[٢].

أقول: وإنَّما الَّذي يَقدح هو ما قاله شيخ الإسلام ابنُ تيمية في آخر (العقيدة الواسطية)[٣]: «المسألة التي يُضلَّل المخالِف فيها هي «مسألة الخلافة»؛ وذلك أنَّهم يؤمنون بأنَّ الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ عليٌّ، ومَن طعن في خلافة أحدٍ من هؤلاء الأئمَّة فهو أضلُّ من حمار أهلِه»؛ لأنَّ هذا خلافُ ما اتَّفق عليه الصحابةُ من تقديم عثمان علىٰ عليٍّ، أمَّا مسألة الفضل فهذه لا يُبدَّع مَن قال بها؛ لأنَّ هذه مسألة اجتهادية، وتنبني علىٰ الأدلَّة والمقارنة بين الأدلَّة والموازنة بينها، ولكن المشهور هو تقديمُ عثمان علىٰ عليٍّ رضي الله عن الأربعة الخلفاء الراشدين وعن الصحابة أجمعين.

وعلىٰ هذا فترتيبُ الخلفاء الراشدين في الفضل يكون وِفقًا لترتيبهم في الخلافة، وترتيبهم في الخلافة: أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ عليٌّ، كذلك أيضًا ترتيبهم في الفضل.

وعليٌّ هو رابعُ الخلفاء الراشدين، وهو أفضلُ الأمَّة بعد الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان، ومناقبُه جمَّةٌ، ومن ذلك ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ في غزوة خيبر قال: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ**»، فكان ذلك علي بن أبي طالب[٤]، وكذلك قوله له عندما أراد الخروج إلىٰ تبوك وخلَّفه علىٰ المدينة، وقال: «يَا رَسُولَ اللهِ تُخَلِّفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ»؟ فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ؟»[٥] يعني: أنَّه يخلُفه في حال غيبته وذهابه إلىٰ أن يرجع، فهذا من مناقبه، لكن هذه لا تدلُّ علىٰ

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥١٧).
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٧).
(٣) (ص١١٨).
(٤) رواه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنهما.
(٥) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

تقديمه علىٰ غيره من الخلفاء؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الخلفاء ورد في حقِّه خصائص وفضائل، لكن التفضيل إنَّما يكون فيما يدلُّ علىٰ التفضيل، وليس كلُّ ما دلَّ علىٰ الفضل يدلُّ علىٰ الأفضلية؛ فإنَّك تجد أحاديث تدلُّ علىٰ فضل الرجل، لكن لا تدلُّ علىٰ أفضليته، ولكن التفضيل يؤخذ من مثل ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم»(١) هذا هو الذي يدلُّ علىٰ التفضيل وتقديم بعضهم علىٰ بعض، أمَّا أن يأتي في عمر فضائلُ ويأتي في عثمان فضائلُ ويأتي في عليٍّ فضائلُ؛ فهذه تدلُّ علىٰ الفضل، والذي يدلُّ علىٰ الأفضلية هو وجود ما يدلُّ علىٰ الترتيب، وعلىٰ تقديم بعضهم علىٰ بعض.

ثمَّ بعد الأربعة بقيَّةُ العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، وهم: عبد الرحمن بنُ عوف، وطلحة بنُ عبيد الله، والزبير بنُ العوَّام، وأبو عبيدة بنُ الجرَّاح، وسعد بن أبي وقَّاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل رضي الله عنهم، هؤلاء السِّتَّة هم بقيَّةُ العشرة المبشرين بالجنَّة.

وأُطلق عليهم العشرةُ، وإن لم يكن الَّذين شَهِد لهم الرَّسولُ ﷺ عشرةً فقط، بل هم أكثر، وقد جاءت نصوصٌ متعدِّدة تدلُّ علىٰ الشهادة بالجنَّة لغير هؤلاء العشرة جاء في ذلك أحاديث، لكن قيل لهم: العشرة، واشتهروا بلَقَب العشرة؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ سردهم وذَكَرهم في مجلسٍ واحدٍ وسمَّاهم في حديثٍ واحدٍ، فقال: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ**»(٢)، فلهذا أُطلق عليهم لقبُ العشرة، وإلَّا فقد ثبتت السُّنَّة عن رسول الله ﷺ بالشهادة بالجنَّة لأشخاصٍ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه الترمذي (٣٧٤٧)، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

ورواه أبو داود (٤٦٤٨) و(٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٤٨) و(٣٧٥٧)، وابن ماجه (١٣٣) و(١٣٤)، عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، نحوه. وليس فيه ذكر (أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه). قال الترمذي: حسن صحيح.

آخرين، منهم: عكَّاشة بن محصن في قصَّة السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقام عكَّاشة بن مِحصن فقال: «**ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»**[1]، ومنهم: ثابت بنُ قيس بن شمَّاس الَّذي لمَّا نزل قـــولُ الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات: ٢]، وكان جهوريَّ الصوت ـ خِلقةً، وجِبِلَّة من الله تعالىٰ؛ يعني: فطره الله علىٰ ذلك وجَبَله علىٰ ذلك ـ، لمَّا نزلت هذه الآية خشي أن يكون ممَّن عناه الله ﷻ بهذه الآية؛ لأنَّه يرفع صوته ـ خِلقةً ـ، فذهب واختفىٰ في بيته وجعل يبكي، ففقده الرسولُ ﷺ وسأل عنه سعدَ بنَ معاذ سيِّدَ الأوس رضي الله عنه، فقال: إنَّه لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَىٰ، فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»[2]، فشَهِد له الرَّسولُ ﷺ بالجنَّة، وشَهِد لبلال رضي الله عنه، وكذلك شَهِد للحسن والحسين رضي الله عنهما، وشَهِد لعددٍ من أصحاب الرسول ﷺ بأسمائهم في أحاديث متفرِّقة[3]، ولكن السبب في ذِكر العشرة هو كونهم سُردوا في حديث واحدٍ، وذكرهم الرَّسول ﷺ في مجلسٍ واحدٍ، ولهذا قيل لهم: العشرة.

فأفضلُ الصحابة: أبو بكر، ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان، ثمَّ عليٌّ، ثمَّ بقيَّة العشرة، ثمَّ أهلُ بدر، ثمَّ أهلُ أُحُدٍ، ثمَّ أهلُ بيعة الرِّضوان، هذا هو ترتيبهم في الفضل بالنسبة للأفراد، والجماعات: الخلفاء الراشدون، ثمَّ يليهم الستَّة، ثمَّ يلي الستَّة أهلُ بدر، وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر رجلًا، ثمَّ يليهم أهلُ أُحُدٍ، وهم عدد كبير، واستُشهد منهم سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم حمزة عمُّ رسول الله ﷺ ورضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين، ثمَّ أهلُ بيعة الرِّضوان، وكانوا ألفًا وأربعمائة، أو ألفًا وثلاثمائة، أو ألفًا وخمسمائة، لكن المشهور أنَّهم ألف

---

(١) رواه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢١٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (١١٩)، عن أنس رضي الله عنه.

(٣) انظر: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» لناصر بن علي عائض حسن شيخ (٢/ ٧٧٧ ـ ٧٨٩).

وأربعمائة(١)، وقد جاء عن الرسول ﷺ أنَّه قال: **«لَا يَدْخُلُ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللهُ، مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا»**(٢)

المسألة الثانية: السابقون الأوَّلون(٣):

قال السيوطيُّ:

٦٨٣ ـ وَالسَّابِقُونَ لَهُمُ مَزِيَّهْ فَقِيلَ: أَهْلُ الْبَيْعَةِ الْمَرْضِيَّهْ

٦٨٤ ـ وَقِيلَ: أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، أَوْ هُمُ بَدْرِيَّةٌ، أَوْ قَبْلَ فَتْحٍ أَسْلَمُوا

قد جاء في القرآن الكريم قوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، فذَكر الله ﷻ السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، وقد اختلف العلماء في تعيين هؤلاء الذين ورد ذكرهم في هذه الآية، ولهم ميزة؛ وهي أنَّ الله تعالىٰ أخبر عن رضاه عنهم، وأنَّه أعدَّ لهم جنَّات تجري تحتها الأنهار(٤)، وقال: ﴿ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾؛ فاختُلف في المراد بهؤلاء السابقين الأوَّلين:

فقيل: إنَّهم مَن صلَّىٰ القبلتين؛ يعني: مَن أسلم أوَّلًا وصلَّىٰ إلىٰ القبلة الأولىٰ، ثمَّ أدرك القبلة الثانية التي هي الكعبة المشرَّفة وصلَّىٰ إليها، فيكون متقدِّم الإسلام؛ حيث إنَّه صلَّىٰ إلىٰ بيت المقدس ثمَّ صلَّىٰ إلىٰ الكعبة.

وقيل: إنَّ المراد بهم أهلُ بدر.

وقيل: أهلُ بيعة الرضوان.

وقيل: الذين أسلموا قبل فتح مكة.

فهي أقوالٌ أربعة، وهذه اجتهاداتٌ مِن سلف هذه الأمَّة في تفسير هذه الآية، ولكلٍّ وجهةٌ، ولكن لا شكَّ أنَّ الذين تقدَّم إسلامُهم لهم ميزةٌ علىٰ

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٤٠ ـ ٤٤١). (٢) رواه مسلم (٢٤٩٦).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٢)، و«التقريب» (ص٩٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٢١ ـ ١٢٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥).

(٤) هذه هي الآية الوحيدة التي فيها (تحتها) بدون (مِن)، فكلُّ ما في القرآن: (تجري من تحتها الأنهار) إلَّا في هذه الآية فهي (تحتها الأنهار) بدون (مِن). (ش).

غيرهم، وقد جاء في صحيح مسلم(١) ما جرىٰ بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد رضي الله عنهما، وعبد الرحمن متقدِّم الإسلام، وخالد بن الوليد أسلم بعد صلح الحديبية قبل فتح مكة، حيث جرىٰ بين هذين الصحابيين شيءٌ، فسبَّ خالدٌ عبد الرحمن، فلمَّا بلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ قال: **«لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»**، وهذا خطابٌ لخالدٍ ومن كان متأخِّر الإسلام، وفي حقِّ عبد الرحمن ومَن كان متقدِّمَ الإسلام، وقد أخبر الرَّسولُ ﷺ أنَّ الواحد من هؤلاء الَّذين تأخَّر إسلامُهم، ومنهم خالدٌ لو أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ واحدٍ من الَّذين تقدَّم إسلامُهم مثل عبد الرحمن بن عوف ولا نصيفَه، وهذا يدلُّ علىٰ فضل المتقدِّمين علىٰ غيرهم، ثمَّ الله عز وجل يقول في سورة الحديد: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١٠﴾ [الحديد: ١٠]، فالسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار أثنىٰ الله تعالىٰ عليهم وبيَّن ما أعدَّه لهم، وقد اختُلف فيهم علىٰ هذه الأقوال الأربعة.

المسألة الثالثة: أوَّل من أسلم(٢):

قال السيوطيُّ:

٦٨٥ ـ وَاخْتَلَفُوا أَوَّلَهُمْ إِسْلَامَا   وَقَدْ رَأَوْا جَمْعَهُمُ انْتِظَامَا

٦٨٦ ـ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي الرِّجَالِ   صِدِّيقُهُمْ، وَزَيْدُ فِي الْمَوَالِي

٦٨٧ ـ وَفِي النِّسَا خَدِيجَةٌ، وَذِي الصِّغَرْ   عَلِيٌّ، وَالرِّقِّ بِلَالٌ اشْتَهَرْ

إنَّما بحثوا في هذا وذكروه ونصُّوا عليه؛ لأنَّ له أهمِّيَّة من جهة السَّبق في الإسلام والمبادرة إلىٰ الإسلام، **فقيل**: إنَّ خديجة هي أوَّلُ مَن أسلم؛ لأنَّها لمَّا أُنزل الوحي علىٰ النبيِّ ﷺ لأول مرَّة، وكان ذلك في غار حراء، وجاء إليها وأخبرها، قالت له: **«كَلَّا وَاللهِ مَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَىٰ نَوَائِبِ الحَقِّ»**(٣)، وحصل

---

(١) حديث (٢٥٤١).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٢ ـ ٤٠٣)، و«التقريب» (ص٩٣ ـ ٩٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٨)، و«التدريب» (٢/ ٦٨٧ ـ ٦٩١).

(٣) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)، عن عائشة رضي الله عنها.

منها له إدخالُ السرور عليه، وطمأنته، وأنَّه لا يخاف شيئًا من هذا، بل هذا خير، فقيل: إنَّها أوَّلُ مَن أسلم.

وقيل: أبو بكر، **وقيل**: عليٌّ.

وبعضُ المحقِّقين من أهل السُّنَّة قالوا: الأَولَىٰ أن نوفِّق بين تلك الأقوال بأن يُحمل ما جاء في حقِّ أبي بكر علىٰ الرجال، وما جاء في خديجة فتلك الأوَّلية بالنسبة للنساء، وما في عليٍّ فبالنسبة للصغار الذين لم يبلغوا الحُلُم، فيكون أوَّل من أسلم من الرجال: أبو بكر، وأوَّل من أسلم من الصبيان: عليٌّ، وأوَّل من أسلم من النساء: خديجة، وأوَّل من أسلم من الموالي: زيد بن حارثة، وأوَّل من أسلم من العبيد: بلالٌ، فتكون هذه أوَّلياتٍ باعتبارات.

وذِكرُ الأوَّلية ـ كما قلتُ ـ في الإسلام؛ لأنَّها منقبةٌ عظيمةٌ فيها المبادرة إلىٰ الدخول في هذا الدِّين الحنيف، ومن المعلوم أن أبا بكر لمَّا أسلم تبعه عددٌ كبير من الصحابة الذين دخلوا في الإسلام بسببه وبسبب دعوته إيَّاهم، منهم: عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، وعثمان بن عفان، وطلحة، والزبير رضي الله عنهم أجمعين[1]، فهؤلاء تتابعوا في الدخول في الإسلام، وكان أبو بكر هو الَّذي دعاهم، وهو الَّذي كان سببًا في إسلامهم ومبادرتهم إلىٰ الإسلام.

المسألة الرابعة: أفضلُ أزواج الرَّسول ﷺ[2]:

قال السيوطيُّ:

٦٨٨ ـ وَأَفْضَلُ الأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ خَدِيجَةٌ مَعَ ابْنَةِ الصِّدِّيقِ

٦٨٩ ـ وَفِيهِمَا: ثَالِثُهَا الْوَقْفُ، وَفِي عَائِشَةٍ وَابْنَتِهِ الْخُلْفُ قُفِي

٦٩٠ ـ يَلِيهِمَا حَفْصَةُ فَالْبَوَاقِي

فأفضلُهنَّ علىٰ الإطلاق خديجة وعائشة رضي الله عنهما، واختُلف في المفاضلة بينهما علىٰ أقوال ثلاثة: منهم مَن قال بتفضيل خديجة، ومنهم من قال بتفضيل عائشة،

---

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٣٢).

(٢) انظر: «جلاء الأفهام» (ص٢٦٣)، و«بدائع الفوائد» (٣/ ١١٠١ ـ ١١٠٤)؛ لابن القيم، و«فتح الباري» (٦/ ٤٤٧) و(٧/ ١٣٩)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٦/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، و«التدريب» (٢/ ٦٨٧)، و«سبل الهدىٰ والرشاد» للصالحي (١١/ ١٦٠ ـ ١٦٣).

ومنهم من قال بالتوقُّف عن التفضيل؛ فقال: نعرف ونقرّ بفضلهما وعِظَم شأنهما، ولكن يُتوقَّف عن تفضيل إحداهما عن الأخرىٰ، ومن العلماء من قال: إن لكلٍّ منهما ميزةٌ؛ فخديجةُ ميزتُها التي امتازت به علىٰ عائشة كونها كانت معه في أوَّل الأمر، وكانت تؤازره وتثبِّته وتصبِّره وتُعينه، ومعلوم ما قالته له في أوَّل ما أوحاه الله ﷻ إليه من الكلام الحسن الجميل الذي أشرتُ إليه، أمَّا عائشةُ ﵂ فميزتُها ما حملتْهُ من العلم وما حفظَتْهُ من السُّنَّة عن رسول الله ﷺ، وهي من أوعية حديث رسول الله ﷺ؛ حيث حفظت الحديث الكثير، ولا سيَّما ما يتعلَّق بشؤون البيوت، وما يجري بين النساء والأزواج، فإنَّها حفظت الكثير من ذلك، فصار لها فضلٌ وميزةٌ من هذه الناحية؛ فكلٌّ واحدة منهما لها شأن، وهما أفضلُ أزواج الرسول ﷺ ورضي الله عنهنَّ وأرضاهنَّ.

وكذلك اختُلف في التفضيل بين عائشة وبين فاطمة ابنة الرسول ﷺ علىٰ أقوال ثلاثة: منهم مَن قال بتفضيل عائشة، ومنهم مَن قال بتفضيل فاطمة، ومنهم مَن قال بالتوقف، وكلٌّ منهما لها ميزة، وكلٌّ منهما لها شأن وفضل رضي الله تعالىٰ عنهن وأرضاهن جميعًا.

ثم بعد عائشة وخديجة: حفصةُ وباقي أزواج الرسول الكريم ﷺ، وهنَّ إحدىٰ عشرة امرأةً، تُوفِّي في حياته اثنتان وهما خديجة وزينب بنت خزيمة، وتُوفِّي رسول الله ﷺ عن التسع الباقيات[1]، وهنَّ زوجاته في الدنيا والآخرة رضي الله تعالىٰ عنهنَّ وأرضاهنَّ، ولهُنَّ ما لهُنَّ مِن الفضل، ولهُنَّ ما لهُنَّ مِن الشَّرَف؛ حيث كنَّ أزواج المصطفىٰ ﷺ، وهنَّ أزواجه في الدنيا والآخرة رضي الله تعالىٰ عنهنَّ وأرضاهنَّ[2]



(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢٥٦).

(٢) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص١١٩).

٦٩٠ - ... وَآخِرُ الصِّحَابِ بِاتِّفَاقِ

٦٩١ - مَوْتًا: أَبُو الطُّفَيْلِ وَهْوَ آخِرُ ... بِمَكَّةٍ، وَقِيلَ فِيهَا: جَابِرُ

٦٩٢ - بِطَيْبَةَ السَّائِبُ أَوْ سَهْلٌ، أَنَسْ ... بِبَصْرَةٍ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَىٰ حُبِسْ

٦٩٣ - بِكُوفَةٍ، وَقِيلَ: عَمْرٌو أَوْ أَبُو ... جُحَيْفَةٍ، وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا

٦٩٤ - الْبَاهِلِيَ أَوِ ابْنَ بُسْرٍ، وَلَدَىٰ ... مِصْرَ ابْنُ جَزْءٍ، وَابْنُ الاَكْوَعِ بَدَا

٦٩٥ - وَالْحَبْرُ بِالطَّائِفِ، وَالْجَعْدِيُّ ... بِأَصْبَهَانَ، وَقَضَىٰ الْكِنْدِيُّ

٦٩٦ - الْعُرْسُ فِي جَزِيرَةٍ، بِبَرْقَةِ ... رُوَيْفِعُ، الْهِرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ

٦٩٧ - وَقُبِضَ الْفَضْلُ بِسَمْرَقَنْدَا ... وَفِي سِجِسْتَانَ الأَخِيرُ: الْعَدَّا

٦٩٨ - النَّوَوِيْ: مَا عَرَفُوا مَنْ شَهِدَا ... بَدْرًا مَعَ الْوَالِدِ إِلَّا مَرْثَدَا

٦٩٩ - وَالْبَغَوِيُّ زَادَ: أَنَّ (مَعْنَا) ... وَأَبَهُ وَجَدَّهُ بِالْمَعْنَىٰ

٧٠٠ - وَأَرْبَعٌ تَوَالَدُوا صَحَابَهْ: ... حَارِثَةُ الْمَوْلَىٰ، أَبُو قُحَافَهْ

٧٠١ - وَمَا سِوَىٰ الصِّدِّيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا ... مَنْ وَالِدَاهُ أَسْلَمَا قَدْ أُثِرَا

٧٠٢ - وَلَيْسَ فِي صَحَابَةٍ أَسَنُّ مِنْ ... صِدِّيقِهِم مَعَ سُهَيْلٍ فَاسْتَبِنْ

٧٠٣ - أَجْمَلُهُمْ: دِحْيَةُ الْجَمِيلُ ... جَاءَ عَلَىٰ صُورَتِهِ جِبْرِيلُ

الشرح

هذه الأبياتُ اشتملت علىٰ بقيَّة المباحث المتعلِّقة بالصحابة الكرام، وهذه المباحث هي: آخر الصحابة موتًا في البلدان المختلفة، ثمَّ مَن مِن الصحابة شَهِد هو وأبوه بدرًا، ثمَّ بعد ذلك أربعةٌ توالدوا وهم صحابة؛ يعني: الجدّ والأب والحفيد وابن الحفيد؛ الثاني والثالث والرابع كلٌّ واحدٍ ابنٌ للَّذي قبله، ثمَّ مَن أسلم هو وأبوه من المهاجرين، أي: من الَّذي أكرمه الله ﷻ بالإسلام وأكرمه أيضًا بإسلام أبويه معه من المهاجرين، ثمَّ من الأسَنُّ من الصحابة، ثمَّ مَن أجملُ

الصحابة؛ يعني: في الصورة، أي: حسن الوجه وجمال المنظر؛ هذه هي المباحث المتبقيَّة في الصحابة الكرام ﷺ.

المبحث الأوَّل: آخرُ الصحابة موتًا[1]:

قال السيوطيُّ:

٦٩٠ ـ وَآخِرُ الصِّحَابِ بِاتِّفَاقِ
٦٩١ ـ مَوْتًا: أَبُو الطُّفَيْلِ وَهْوَ آخِرُ بِمَكَّةٍ، وَقِيلَ فِيهَا: جَابِرُ
٦٩٢ ـ بِطَيْبَةَ السَّائِبُ أَوْ سَهْلٌ، أَنَسْ بِبَصْرَةٍ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَىٰ حُبِسْ
٦٩٣ ـ بِكُوفَةٍ، وَقِيلَ: عَمْرٌو أَوْ أَبُو جُحَيْفَةٍ، وَالشَّامُ فِيهَا صَوَّبُوا
٦٩٤ ـ الْبَاهِلِي أَوِ ابْنَ بُسْرٍ، وَلَدَىٰ مِصْرَ ابْنُ جَزْءٍ، وَابْنُ الأَكْوَعِ بَدَا
٦٩٥ ـ وَالْحَبْرُ بِالطَّائِفِ، وَالْجَعْدِيُّ بِأَصْبَهَانَ، وَقَضَىٰ الْكِنْدِيُّ
٦٩٦ ـ الْعُرْسُ فِي جَزِيرَةٍ، بِبَرْقَةِ رُوَيْفِعُ، الْهِرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ
٦٩٧ ـ وَقُبِضَ الْفَضْلُ بِسَمَرْقَنْدَا وَفِي سِجِسْتَانَ الأَخِيرُ الْعَدَّا

ذُكِر في هذه الأبيات مَن كان آخر الصحابة موتًا في بلدان مختلفة، وفائدةُ معرفة الآخر في البلدان المختلفة فحتَّىٰ إذا قيل: إنَّ فلانًا آخر الصحابة موتًا بالبلد الفلاني، وكان غيرُه ممَّن هو متأخِّرٌ عنه وفاة، يقال: هو الآخر في البلد الفلانيِّ، وليس الآخر علىٰ الإطلاق، ففيه مَن هو آخر علىٰ الإطلاق، وفيه مَن هو آخر بالنسبة لبلدٍ مُعيَّنٍ، وليس آخر الصحابة علىٰ الإطلاق وإنَّما هو في البلد المعيَّن.

وفائدة معرفة آخر الصحابة موتًا أيضًا: هي معرفةُ التابعين ومن أدرك الصحابة منهم، وأنَّه إذا عُرِف وفاةُ المتأخِّر منهم وكان مِن التابعين مَن أدرك زمانهم كصغار التابعين الذين أدركوا صغار الصحابة، يُعرَف بذلك مَن يكون

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٣ ـ ٤٠٤)، و«اختصار علوم الحديث» (ص٣٧٨ ـ ٣٨٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٤٦ ـ ١٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٢٨ ـ ١٤٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٧).

تابعيًّا، ومَن يُمكن أن يكون تابعيًّا، وذلك لكونِه وُلِد في زمن الصحابة وأدرك زمن الصحابة، وكان مولودًا وموجودًا في حياة آخر الصحابة أو مَن كان آخر الصحابة، فهذه من فوائد معرفة آخر الصحابة موتًا، سواء علىٰ الإطلاق، أو بالنسبة لبلد مُعيَّن[(١)]

وآخرُ الصحابة موتًا علىٰ الإطلاق كما هو مشهور عند العلماء: هو أبو الطفيل عامر بنُ واثلةَ اللَّيثي، واختُلف في سنة وفاته، فقيل: إنَّه توفِّي سنة مائة، وقيل: بعد ذلك، وآخر ما قيل أنَّه سنة (١١٠هـ)، وجاء عند مسلم[(٢)] رَحِمَهُ اللهُ أنَّه روىٰ عن أبي الطفيل أنَّه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَا عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَآهُ غَيْرِي» يعني: أنَّ كلَّ الذين رأوا النَّبيَّ ﷺ قد ماتوا قبله، وبقي هو علىٰ قيد الحياة ممَّن رأىٰ الرسول الكريم ﷺ.

وهذا التاريخ ـ أي: سنة ١١٠هـ ـ الَّذي هو الآخِر علىٰ أحد الأقوال يدلُّ دلالةً واضحةً علىٰ صِدق ما أخبر به الرَّسولُ الكريم ﷺ من قوله في ليلة من الليالي في آخر حياته وكان مع جماعة من أصحابه، فقال: «**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ**»[(٣)] يعني: من كان علىٰ قيد الحياة الآن لن يأتي مائةُ سنةٍ إلَّا وقد مات كلُّ مَن كان علىٰ قيد الحياة، فإنَّه ما مضىٰ مائة سنةٍ علىٰ تلك الليلة الَّتي حدَّث الرسول ﷺ أصحابه فيها وأخبرهم بانقراض كلِّ مَن يكون علىٰ وجه الأرض في ذلك الوقت قبل مائة سنة حتَّىٰ تحقَّق قولُ الصادق المصدوق ﷺ، وهذا من الإخبار بالأمور المغيَّبة المستقبلة الَّتي أطلعه الله ﷻ عليها، والله ﷻ يُطلِع مَن شاء من خلقه علىٰ مَا شاء مِن غيبِه، وقد أطلع نبيَّه ﷺ علىٰ كثير من الأمور المغيَّبة، وما أخفاه عليه أكثرُ ممَّا أطلعه عليه، فإنَّه لا يَعلم الغيب في السَّموات والأرض إلا هو سبحانه وتعالىٰ.

وكانت وفاة أبي الطُّفيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بمكَّة، وقيل: إنَّ آخر مَن مات فيها جابر بنُ عبد الله الأنصاريُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقيل: إنَّ وفاته كانت بالمدينة وليست بمكَّة.

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١٦٥). (٢) حديث (٢٣٤٠).

(٣) رواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧)، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وأمَّا في المدينة طيبة الطَّيِّبة، فقيل: إن آخر مَن مات فيها السائب بنُ يزيد رضي الله عنه، **وقيل**: سهل بنُ سعدٍ الساعديُّ أبو العبَّاس رضي الله عنهما.

وأمَّا في البصرة فقيل: إنَّ آخر مَن مات فيها أنس بنُ مالك، وهو من صغار الصحابة الَّذين عُمِّروا وعاشوا، وقد دعا له النَّبيُّ ﷺ بطُول العُمر وكثرة الولد[1]، وتحقَّق ذلك، فكان من آخر الصحابة موتًا، وليس آخرهم علىٰ الإطلاق، وهو آخر مَن مات بالبصرة.

وأمَّا بالكوفة فقيل: إنَّ آخر من مات فيها عبد الله بنُ أبي أوفىٰ رضي الله عنهما، وقيل: عمرو بن حُريث رضي الله عنه، وقيل: أبو جُحيفة وهب بن عبد الله السُّوائيُّ رضي الله عنه، فهؤلاء الثلاثة قيل في كلٍّ واحد منهم إنَّه آخرُ مَن مات في الكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ.

وأمَّا في الشَّام فقيل: إنَّ آخرهم أبو أمامة صُدَيُّ بنُ عجلان الباهليُّ رضي الله عنه، وهو مشهور بكنيته: أبو أمامة، واسمه: صُدَيٌّ، وقيل: إنَّ آخرهم عبد الله بن بُسر رضي الله عنه.

وبالنسبة لمصر فقيل: إنَّ آخر من مات فيها: عبد الله بنُ الحارث بن جَزءٍ رضي الله عنه.

وقيل: إنَّ آخر مَن مات في البادية: سلمةُ بنُ الأكوع رضي الله عنه، ومن العلماء مَن قال: إنَّه لم يَمُت في البادية، وإنَّما كان موته بالمدينة.

وأمَّا في الطائف فآخرُ مَن مات فيها من أصحاب الرسول ﷺ: عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما.

وأمَّا في أصبهان فقيل: إنَّ آخر مَن مات بها النَّابغة الجعديُّ رضي الله عنه.

وأمَّا في الجزيرة ـ والمراد بها بلدٌ شمال الموصل[2]، ويُنسب إليها فيقال: الجَزَرِي ـ فقيل: إنَّ آخر مَن مات بها العُرسُ بنُ عميرة الكندي رضي الله عنه.

---

(١) الدعاء بكثرة الولد ورد في الصحيحين: «صحيح البخاري» حديث (٦٣٤٤)، و«صحيح مسلم» حديث (٢٤٨١).

والدعاء بطول العمر ورد عند البخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٣) وغيره. انظر: «فتح الباري» (١١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«الصحيحة» للألباني (٢٢٤١) و(٢٥٤١).

(٢) انظر: «معجم البلدان» للحموي (٢/ ١٣٨).

وأمَّا في برقة: فرُوَيفع بنُ ثابت.

وأمَّا في اليمامة: فالهرماس بن زياد.

وبعد ذلك الفضلُ بنُ العبَّاس مات بسمرقند، ﵄.

والعدَّاء بن خالد العامريُّ قيل: إنَّه آخر من مات بسجستان، **وقال له الناظم: (الأَخِيرُ)**؛ لأنَّه هو آخر هؤلاء الَّذين عدَّهم وسردهم ممَّن توفِّي في هذه البلدان المختلفة.

وعلىٰ هذا؛ فهؤلاء عددٌ من الصحابة قيل: إنَّهم آخرُ من مات، وفيهم من اتَّفق العلماء علىٰ أنَّه آخرُ من مات في البلد، وفيهم من اختُلف في الآخر وفاة علىٰ ثلاثةِ أقوالٍ أو علىٰ قولين، وقد ذكرنا فائدةَ معرفة ذِكر آخر الوفيات في البلدان، وكذلك فائدة معرفة آخر مَن مات من الصحابة، وأنَّ ذلك ليُعرَف التَّابعون، ولذلك دَخل هذا في معرفة التابعين، حيث يكونون أدركوا صغار الصحابة وأدركوا شيئًا من حياتهم.

المبحث الثاني: من شَهِد بدرًا هو وأبوه:

قال السيوطيُّ:

٦٩٨ ـ النَّوَوِيّ: مَا عَرَفُوا مَنْ شَهِدَا بَدْرًا مَعَ الْوَالِدِ إِلَّا مَرْثَدَا

٦٩٩ ـ وَالْبَغَوِيُّ زَادَ: أَنَّ مَعْنَا وَأَبَهُ وَجَدَّهُ بِالْمَعْنَىٰ

فقال النوويُّ: لا يُعرف من الصحابة من شهد بدرًا هو وأبوه إلَّا مرثدُ بنُ أبي مرثد بن حصين الغنوي[(١)]، فإنَّه هو وأباه شهدا بدرًا، ومعلوم أنَّ أهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر، فإذن هذان الاثنان الأب وابنُه من هذا العدد الَّذي هو ثلاثمائة وثلاثة عشر، وجاء عن أبي القاسم البغويِّ ما هو أغرب من هذا وأعجب، فإنَّه روىٰ عن يزيد بن أبي حبيب أنَّ معن بن يزيد بن الأخنس ـ من بني سليم ـ هو وأبوه وجده تمامُ عدَّة أصحاب بدر[(٢)]، فهؤلاء الثلاثة معنٌ وأبوه يزيد

---

(١) «التقريب» (ص٩٤).

(٢) أخرجه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٤٤٢)، من طريق البغويِّ بسنده عن يزيد بن أبي حبيب به.

وجدُّه الأخنس قيل: إنَّهم شهدوا بدرًا[١]

المبحث الثالث: أربعة متوالدون وكلُّهم في الصحابة:

قال السيوطيُّ:

٧٠٠ ـ وَأَرْبَعٌ تَوَالَدُوا صَحَابَهْ: حَارِثَةُ الْمَوْلَىٰ، أَبُو قُحَافَهْ

قد ذَكَر السيوطيُّ من ذلك اثنين، **أحدهما**: أبو قحافة والدُ أبو بكر، واسمُه: عثمان، **وابنُه**: أبو بكر واسمُه: عبد الله، ثم **ابنتُه**: أسماءُ، **وابنُها**: عبد الله بنُ الزبير، فهؤلاء أربعة متوالدون، وكلُّهم من أصحاب رسول الله ﷺ.

والمثال الثاني: حارثةُ الكلبيُّ والدُ زيدِ بن حارثة حِبِّ رسول الله ﷺ، فإنَّ حارثة قيل: إنَّه صحابيٌّ[٢] وابنُه: زيد بنُ حارثة الَّذي نَزل القرآن بذِكر اسمه ولم يُذكر صحابيٌّ في القرآن باسمه إلَّا زيدٌ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ثمَّ **ابنُه**: أسامة بنُ زيد، **وقيل**: إنَّ لأسامةَ ولدًا وُلد في حياة النَّبيِّ ﷺ، فيكون علىٰ هذا أربعة متوالدين، وهم من أصحاب الرسول ﷺ[٣]

المبحث الرابع: مَن أسلَم أبواه من المهاجرين:

يعني: مَن أكرمه الله بالإسلام وأكرم أبويه بالإسلام من المهاجرين.

---

(١) انظر: «تاريخ ابن يونس» (١/ ٤٨١)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٢٤)، و«التدريب» (٢/ ٦٩٧)، و«الإصابة» (١/ ٨٠).

(٢) قال الحافظ ابنُ حجر في «الإصابة» (٢/ ٤٢٣): روىٰ ابنُ منده والحاكم من طريق يحيىٰ بن أيوب بن أبي عقال: حدثنا عمِّي زيد عن أبيه أبي عقال وهب بن زيد، عن أبيه زيد بن الحسن، عن أبيه أسامة بن زيد، عن أبيه زيد بن حارثة ـ أن النّبيّ ﷺ دعا أباه حارثة بن شراحيل إلىٰ الإسلام فأسلم. قال ابن منده: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ورويناه في «فوائد تمَّام» في نحو ورقتين، ورجال إسناده مجهولون من يحيىٰ إلىٰ زيد بن الحسن بن أسامة، والمحفوظ: أن حارثة قدم مكة في طلب ولده زيد، فخيَّره النبيُّ ﷺ، فاختار صُحبةَ النَّبيِّ ﷺ. ولم أرَ لحارثة ذكرَ إسلام إلَّا من هذا الوجه.

(٣) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، و«التدريب» (٢/ ٦٩٨ ـ ٦٩٩).

قال السيوطيُّ:

٧٠١ـ وَمَا سِوَىٰ الصِّدِّيقِ مِمَّنْ هَاجَرَا   مَنْ وَالِدَاهُ أَسْلَمَا قَدْ أُثِرَا

قيل: إنَّ أبا بكر هو الذي حصل له ذلك؛ لأنَّ أباه أبا قحافة وأمَّه أمَّ الخير كلًّا منهما أسلم وصَحِب الرسول ﷺ، فأكرم الله أبا بكر بإسلام أبويه، وأقرَّ الله عينه بأن كان بيته بيت إسلام، فأبوه مسلمٌ، وأمُّه مسلمةٌ، وأبناؤه مسلمون[(١)]، رضي الله تعالىٰ عن أبي بكر وعن أبيه وأمِّه، وعن الصحابة أجمعين.

المبحث الخامس: الأسنُّ في الصحابة[(٢)]:

قال السيوطيُّ:

٧٠٢ـ وَلَيْسَ فِي صَحَابَةٍ أَسَنُّ مِنْ   صِدِّيقِهِم مَعَ سُهَيْلٍ؛ فَاسْتَبِنْ

فقيل: إنَّ أسنَّهم أبو بكر الصِّدِّيق، وأبو بكر الصِّدِّيق تُوفِّي بعد وفاة الرسول ﷺ بسنتين وأشهر، وكان عمره ثلاثًا وستِّين سنة، والرسول ﷺ لمَّا تُوفِّي كان عمره ثلاثًا وستِّين سنةً، فهو متقدِّم الوفاة.

[**وقيل:** إنَّ أسنَّهم سُهيلُ بنُ عمرو، وهو سهيل بن عمرو بن وهب بن ربيعة بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. ويُنسب إلىٰ أمِّه فيقال: سهيل بن بيضاء، قال ابنُ عبد البر: «خرج سُهيل مهاجرًا إلىٰ أرض الحبشة حتىٰ فشا الإسلام وظهر، ثم قدم علىٰ رسول الله ﷺ بمكة، فأقام معه حتىٰ هاجر، وهاجر سهيل، فجمع الهجرتين جميعًا، ثم شهد بدرًا، ومات بالمدينة في حياة رَسُول الله ﷺ سنة تسع، وصلَّىٰ عليه رسولُ الله ﷺ في المسجد. وروىٰ سفيان بن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس بن مالك قال: كان أَسَنَّ أصحاب رَسُول الله ﷺ أبو بكر وسُهيل بن بيضاء»[(٣)]][(٤)]

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٦/ ١٩٤)، و«فتح الباري» (٧/ ٩)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص٨٨).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٣/ ٤١٦)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٦٦٨)، و«تعجيل المنفعة» (١/ ٦٢٥)، و«تاريخ الخلفاء» (ص٨٨).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٦٦٨).

(٤) (المشرف).

المبحث السادس: أجمَلُ الصحابة:

قال السيوطيُّ:

٧٠٣ ـ أَجْمَلُهُمْ دِحْيَةُ الْجَمِيلُ جَاءَ عَلَىٰ صُورَتِهِ جِبْرِيلُ

فقيل: إنَّ أجمل الصحابة في جمال الوجه والصورة دِحيةُ بنُ خليفة الكلبيُّ[1]، وكان جبريل عليه السلام يأتي إلىٰ النَّبيِّ ﷺ في صورته، ومِن المعلوم أنَّ الملائكة يتحوَّلون من صورهم إلىٰ صور الآدميِّين، ويأتون في صور آدميِّين، وقد جاء هذا في القرآن والسُّنَّة، فجاء في القرآن تحوُّل الملائكة إلىٰ صور الآدميِّين وعلىٰ شكل آدميِّين في قصَّة ضيوف إبراهيم، قال الله تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، وقدَّم لهم إبراهيم عليه السلام الضيافة ولم يأكلوا؛ وهم ملائكة لا يأكلون، ثمَّ ما جاء في قصَّة مريم لمَّا جاء إليها جبريل علىٰ صورة بشر سويٍّ، وكان جبريل يأتي إلىٰ الرسول ﷺ في صورة دِحيةَ بن خليفةَ الكلبيِّ مرارًا، وجاء ذلك في عدَّة أحاديث، ومن هذه الأحاديث: أنَّ عائشة رضي الله عنها قالت: إني رأيتُك وأنت تُكلِّم دِحية بن خليفة، فقال ﷺ: «**ذَاك جِبْرِيلُ**»[2] يعني: الذي أُكلِّمه وهو علىٰ صورة دِحية هو جبريل، وكانت عائشة تظنُّه لمَّا رأته أنَّه دِحية، ولكن النَّبيَّ ﷺ قال: «**ذَاك جِبْرِيلُ**» يعني: ليس بدِحية.

وكذلك ممَّن عُرف بجمال الصورة من الصحابة: جريرُ بنُ عبد الله البجليُّ، فقد ذُكر في ترجمته أنَّه يوسفُ هذه الأمَّة[3]؛ يعني: في جماله وحُسن صورته.

---

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (٢/ ١٩٦)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٤٠٧)، و«الإصابة» (٣/ ٣٨٢)، و«حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ١٩٥).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٢٤٤٦٢).

وروىٰ البخاري (٣٦٣٤) عن سليمان التيميِّ عن أبي عُثْمَانَ، قَالَ: أُنْبِئْتُ أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ، وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ: قَالَتْ: هَذَا دِحْيَةُ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: ايْمُ اللهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّىٰ سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ يُخْبِرُ جِبْرِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عُثْمَانَ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٣٩)، و«الإصابة» (٢/ ١٩١).

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ

٧٠٤ـ وَمِنْ مُفَادِ عِلْمِ ذَا وَالأَوَّلِ ... مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَّصِلِ

٧٠٥ـ وَ(التَّابِعُونَ): طَبَقَاتٌ عَشَرَهْ ... مَعْ خَمْسَةٍ؛ أَوَّلُهُمْ: ذُو الْعَشَرَهْ

٧٠٦ـ وَذَاكَ (قَيْسٌ) مَا لَهُ نَظِيرُ ... وَعُدَّ عِنْدَ حَاكِمٍ كَثِيرُ

٧٠٧ـ وَآخِرُ الطِّبَاقِ: لَاقِي أَنَسِ ... وَسَائِبٍ، كَذَا صُدَيٌّ، وَقِسِ

٧٠٨ـ وَخَيْرُهُمْ: أُوَيْسٌ، أَمَّا الأَفْضَلُ: ... فَابْنُ الْمُسَيِّبِ، وَكَانَ الْعَمَلُ

٧٠٩ـ عَلَىٰ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ... هَذَا عُبَيْدِ اللهِ، سَالِمٌ، عُرْوَةِ

٧١٠ـ خَارِجَةٍ، وَابْنِ يَسَارٍ، قَاسِمِ ... أَوْ فَأَبُو سَلَمَةٍ عَنْ سَالِمِ

٧١١ـ وَبِنْتُ سِيرِينَ وَأُمُّ الدَّرْدَا ... خَيْرُ النِّسَا مَعْرِفَةً وَزُهْدَا

٧١٢ـ وَمِنْهُمُ (الْمُخَضْرَمُونَ): مُدْرِكُ ... نُبُوَّةٍ وَمَا رَأَىٰ؛ مُشْتَرَكُ

٧١٣ـ يَلِيهِمُ: الْمَوْلُودُ فِي حَيَاتِهِ ... وَمَا رَأَوْهُ عُدَّ مِنْ رُوَاتِهِ

٧١٤ـ وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ فِي الأَتْبَاعِ ... صَحَابَةً؛ لِغَلَطٍ أَوْ داعِ

٧١٥ـ وَالْعَكْسُ وَهْمًا، وَالتِّبَاعُ قَدْ يُعَدّ ... فِي تَابِعِ الأَتْبَاعِ؛ إِذْ حَمْلٌ وَرَدْ

٧١٦ـ ومَعْمَرٌ أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ قَضَىٰ ... وَخَلَفٌ آخِرُهُمْ مَوْتًا مَضَىٰ

الشرح

لمَّا فَرَغ المصنِّف من الكلام علىٰ الصحابة الكرام وذِكر المباحث المتعدِّدة المتعلِّقة بهم عقَّب ذلك بِذِكر التابعين الَّذين لقُوا الصحابة.

والبحث في التابعين يشتمل علىٰ عدَّة أمور:

الأمر الأوَّل: من هو التابعي؟

التابعون: هم الَّذين لقُوا الصحابة، سواء طالت الصُّحبة، وطال اللِّقاء

أو قَصُر؛ المُهمُّ أن يكون التابعيُّ لقي الصحابيَّ، فالصحابةُ هم الَّذين رأوا الرسول ﷺ ولقُوه، والتَّابعون هم الَّذين لقُوا الصحابة الكرام[١].

ومِن المعلوم أنَّه وَرَد ما يدلُّ علىٰ فضل التابعين وأتباعهم أتباع التابعين في السُّنَّة، ففي الصحيحين[٢] عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»، وفي الصحيحين[٣] أيضًا عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ**»، أي: الصحابة والتَّابعون وأتباع التابعين، فالَّذين صحبوا أصحابَ رسولِ الله ﷺ هم التَّابعون الَّذين لقُوا الصحابة وصحبوهم، سواء حصلت رواية أو لم تحصل رواية؛ لأنَّه ليس من شرط التابعيِّ أن يكون روىٰ عن الصحابيِّ، وإنَّما أن يكون لقيَ الصحابيَّ الَّذي لقي الرسول ﷺ.

الأمر الثاني: فائدة معرفة هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث وهو معرفة التابعين، وكذلك معرفة الباب الذي قبله وهو الصحابة:

قال السيوطيُّ:

٧٠٤ـ وَمِـــنْ مُـــفَـــادِ عِـلْـــمِ ذَا وَالأَوَّلِ   مَـعْـرِفَـةُ الْـمُـرْسَـلِ وَالْـمُـتَّـصِـلِ

يعني: التمييز بن المتَّصل والمُرسل؛ لأنَّه بمعرفة الصحابة والتابعين إذا عُرف أن فلانًا صحابيٌّ وانتهىٰ الإسناد إليه، وقد أضاف ذلك الكلام إلىٰ الرسول ﷺ فإنَّه يكون متَّصلًا، سواء كان متَّصلًا تصريحًا؛ بأن يكون سمع الرسول ﷺ، أو متَّصلًا حُكمًا؛ بأن يكون من مراسيل الصحابة، ومن المعلوم أنَّ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٥)، و«التقريب» (ص٩٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، و«النزهة» (ص١٣٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٤٥ ـ ١٤٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٠٠ ـ ٧٠١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

مراسيل الصحابة في حُكم المتَّصل؛ لأنَّ غالب روايتهم إمَّا أخذٌ عن الرسول ﷺ عن أمور مضت، وأنَّه أخبرهم بذلك، أو حدَّثهم عن أمر مضىٰ، أو أنَّهم أخذوا ذلك عن الصحابة، وكذلك معرفة المُرسَل؛ لأنَّه إذا عُرف أن فلانًا تابعيٌّ، وقد قال: قال رسولُ الله ﷺ كذا، فمعناه أن فيه انقطاعًا؛ لأنَّ التابعيَّ أضافه إلىٰ الرسول ﷺ فهناك واسطة، وهذه الواسطة يحتمل أن تكون صحابيًّا، ويحتمل أن تكون تابعيًّا، والتابعيُّ يحتمل أن يكون ضعيفًا، وأن يكون ثقةً، وإذا كان ضعيفًا أثَّر ذلك علىٰ الرواية، وإذا كان ثقةً فإنَّ الإسناد يكون متَّصلًا ومستقيمًا، وأمَّا إذا كان متَّصلًا والراوي ضعيف الذي هو التابعي فإنَّه لا عبرةَ بهذا الحديث الذي جاء عن طريق الضعيف، وهو الضعيف الَّذي اشتدَّ ضعفُه بحيث لا تُقبَل روايتُه، ولا يصلح للاعتضاد.

فمِن فائدة معرفة الصحابة والتابعين معرفةُ المتَّصل والمُرسَل، فما كان انتهاؤه إلىٰ صحابيٍّ والصحابيُّ قال: «قال رسولُ الله ﷺ كذا» يكون متَّصلًا، وإذا كان منتهاه إلىٰ تابعيٍّ والتابعيُّ قال: «قال رسولُ الله ﷺ كذا» فإنَّه يكون منقطعًا، وهذا علىٰ أنَّ المراد بالمرسَل المرسَل المعروف في عُرف المحدِّثين المشهور، وهو ما قال فيه التابعيُّ: «قال رسولُ الله ﷺ كذا»، بخلاف المرسَل عند الفقهاء، وكذلك أيضًا هو مشهورٌ استعمالُه عند المحدِّثين؛ وهو رواية الراوي عمَّن لم يلقَه، يقال: أرسل عن فلان، وهو لم يلقَ فلانًا؛ فإنَّ هذا مرسَلٌ بالمعنىٰ الأعمِّ، والمرسَل بما هو مشهورٌ عند المحدِّثين أنَّه ما قال فيه التابعيُّ: «قال رسولُ الله ﷺ كذا».

وتعريفُه بأنَّ المرسل: هو ما سَقَط منه الصحابيُّ، هذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ سقوط الصحابيِّ لا يؤثِّر لو عُرف أنَّه لم يسقط إلَّا الصحابيُّ، وإنَّما الإشكال احتمال أن يكون الساقط غيرَ الصحابيِّ، ولكن تعريفه المستقيم أن يقال: هو ما قال فيه التابعيُّ: «قال رسولُ الله ﷺ كذا».

إذن؛ هذه فائدةُ معرفة الصحابة والتابعين وتمييز الصحابة من التابعين، وأنَّه يترتَّب علىٰ ذلك معرفةُ المتَّصل المرفوع إلىٰ الرسول ﷺ، والمرفوعُ إلىٰ الرسول ﷺ لكنه منقطع؛ لأنَّه مرسل؛ حيث إن التابعيَّ أسقط الواسطة، الَّذي

يحتمل أن يكون صحابيًّا فقط، ويحتمل أن يكون تابعيًّا، والتابعيُّ يحتمل أن يكون ثقةً، وأن يكون ضعيفًا[(١)]

الأمرُ الثالث: طبقاتُ التابعين[(٢)]:

قال السيوطيُّ:

٧٠٥ ـ وَ(التَّابِعُونَ) طَبَقَاتٌ عَشَرَهْ مَعْ خَمْسَةٍ؛ أَوَّلُهُمْ: ذُو الْعَشَرَهْ

٧٠٦ ـ وَذَاكَ (قَيْسٌ) مَا لَهُ نَظِيرُ وَعُدَّ عِنْدَ حَاكِمٍ كَثِيرُ

٧٠٧ ـ وَآخِرُ الطِّبَاقِ لَاقِي أَنَسِ وَسَائِبٍ، كَذَا صُدَيٍّ، وَقِسِ

من العلماء من قال: إنَّ التابعين ثلاثُ طبقات، ومنهم من قال: أربع، ومنهم من قال: خمس عشرة. والَّذي قال: إنَّهم ثلاثٌ، أراد بذلك كبارَ التابعين وأوساط التابعين وصغار التابعين، ولهذا يأتي كثيرًا في قولهم: فلانٌ من أوساط التابعين، وفلانٌ من صغار التابعين، وهكذا، وأوَّلُ حديثٍ في صحيح البخاري وهو حديثُ: «**إِنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ**»[(٣)] فيه ثلاثة من التابعين: واحدٌ من الكبار، وواحدٌ من المتوسِّطين، وواحدٌ من الصغار، فهو من رواية يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقَّاص اللَّيثي، عن عمر بن الخطاب، والَّذين دون عمرَ ثلاثةٌ كلُّهم من التابعين: علقمة بنُ وقَّاص من كبار التابعين، ومحمد بنُ إبراهيم التيميُّ من أوساط التابعين، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاريُّ من صغار التابعين.

والمراد بتلك الطبقات التابعون الَّذين هم متَّفقون في السنِّ، وأدركوا جماعةً من الصحابة، مثلًا: الطبقة الَّذين أدركوا أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ، ثمَّ الذين بعدهم، ثمَّ الَّذين يلونهم، وهكذا حتَّىٰ يأتي آخرهم مَن لقيَ صغار الصحابة الَّذين

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٥)، و«التقريب» (ص٩٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٩٩).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٥ ـ ٤٠٦)، و«التقريب» (ص٩٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٤٨ ـ ١٥٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٠١ ـ ٧٠٤).

(٣) سبق تخريجه.

ماتوا عند المائة وبعدها؛ فالمتقدِّمون الذين أدركوا العشرة، ومن المعلوم أنَّ أبا بكر تُوفِّي بعد رسول الله ﷺ بسنتين وأشهر، وأنس بنُ مالك وغيرُه مِن صغار الصحابة ماتوا عند المائة؛ منهم مَن كان قبلها ومنهم من كان فوقها، فهذه المسافة الطويلة هي الَّتي جُعِل عليها تقسيم الطبقات؛ يعني: أنَّ مَن لقي مثلَ فلان وفلان يكون من الطبقة الفلانية، ومَن لقيَ فلانًا وفلانًا هو من الطبقة الفلانية.

والَّذي ذَكر أنَّهم خمس عشرة طبقة هو الحاكم رَحِمَهُ اللهُ، لكنَّه لم يَعُدَّها[1]، قالوا: وإنَّما ذَكَر بعضها، لكن هذا ـ كما ذكرتُ ـ مبنيٌّ علىٰ اللُّقيِّ لجماعة منهم في هذه السنوات الَّتي هي في حدود مائة سنةٍ تقريبًا، أي يكون توزيعُ هذه الخمس عشرة علىٰ هذه السِّنين باعتبار الذين لقوا أوَّلهم، ثمَّ من كان بعد ذلك، ثمَّ من مات بعد ذلك، وهكذا حتَّىٰ صار آخرُهم صغار التابعين ممَّن لقي أنس بنَ مالك وغيره ممَّن يُعتبرون أواخر الصحابة موتًا، والذين سبق أن مرَّ بنا جملةٌ منهم في البلدان المختلفة: أبو الطُّفيل، وأنس، وابن أبي أوفىٰ، والسَّائب بن يزيد، وابن جَزء، وصُديُّ بن عجلان الباهليُّ وغيرُهم، وقد ذكرنا فيما مضىٰ أنَّ مِن فوائد معرفة آخرهم موتًا معرفة التَّابعين وصغار التَّابعين، وأنَّ الذين أدركوهم يعتبرون من صغار التَّابعين.

قال العلماء: وأوَّلُ هذه الطِّباق لَاقِي العشرة، وهم العشرةُ المبشَّرون بالجنَّة، وقالوا: ليس هناك أحدٌ لقيَ العشرة وروىٰ عنهم إلَّا قيس بنُ أبي حازم[2]، ولهذا **قال السيوطيُّ: (مَا لَهُ نَظِيرُ)** يعني: ليس له مثيل في الرواية عن

---

(١) إنما عدَّ الطبقات الثلاث الأولىٰ، ثم قال: «وهم طبقاتٌ خمس عشرة طبقة: آخرُهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفىٰ من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جَزْء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام». انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٤٢).

(٢) هو قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبد الله، الكوفي، ثقة من الثانية، مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة. مات بعد التسعين أو قبلها، وقد جاز المائة وتغيَّر، (ع). «التقريب» (ص٨٠٣).

العشرة المبشَّرين بالجنَّة. ومن العلماء من قال: إنَّه لم يروِ عن عبد الرحمن بن عوف؛ إنَّه روىٰ عن تسعة، ولكنَّه لم يروِ عن عبد الرحمن بن عوف.

وبعض العلماء وهو الحاكم عدَّ أناسًا كثيرين لقُوا العَشَرة ورَوَوا عنهم، لكن أُنكر هذا علىٰ الحاكم، وأنَّه لم يتَّفق لأحدٍ من التَّابعين أن ظَفِر بما ظَفِر به قيس ابنُ أبي حازم؛ وهو الأخذُ عن العشرة المبشَّرين بالجنَّة، فهذا الرَّجل الَّذي لقيَ العشرة المبشَّرين بالجنَّة هو أوَّلُ هذه الطبقة التي هي أوَّل طبقات التَّابعين، وفيها هذا الشخص الواحد.

وفي معنىٰ هذه الطبقة وإن كان هو يختصُّ بها، لكنَّه مثل قيس بن أبي حازم في التقدُّم، وأنَّه أدرك الجاهليَّة وأدرك الإسلام، ولم يلقَ الرَّسول ﷺ، ويقال لهم المخضرمون، وهم كبارُ التابعين الَّذين أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام ولم يتشرَّفوا برؤية الرسول ﷺ، وهم كثيرون.

ثمَّ يلي قيسَ بنَ أبي حازم الَّذي اختصَّ بِلُقي العشرة والرواية عنهم المخضرمون؛ لأنَّهم أدركوا الجاهلية والإسلام، ولكنَّهم لم يحصل لهم ما حصل لقيس بن أبي حازم، ثمَّ يليهم الَّذين وُلدوا في حياته ﷺ، ولكنَّهم لم يُعَدُّوا في الرُّواة؛ لأنَّهم لم يكونوا أهلًا للرواية؛ لصِغَرهم وكونهم أدركوا آخر حياته ﷺ ولم يروه، فهم يَلُون هذه الطبقة، وأمَّا الذين رأوه فهم من حيثُ الزمن معدودون في الصحابة، ولكنَّهم من حيث الرِّوايةُ هم معدودون في كبار التابعين، أي: الَّذين لهم رؤيةٌ وليس لهم روايةٌ معدودون من حيث اللُّقيُّ صحابةً، ومعدودون من حيثُ الرواية من كبار التابعين الَّذين ولدوا في حياته ﷺ ورأوه أو رآهم؛ وأمَّا الذين وُلدوا في حياته ولم يروه فهؤلاء يَلُون تلك الطبقة الَّتي هي من طبقة كبار التابعين وهم قيس بن أبي حازم والمخضرمون الذين لم يحصل لهم رواية عن العشرة.

وآخرُ الطبقات الَّذين لقُوا صغار الصحابة وآخر الصحابة موتًا؛ مثل أنس بن مالك آخر من مات بالبصرة، وابن أبي أوفىٰ آخر من مات بالكوفة، والسَّائب بن يزيد آخر مَن مات في المدينة، وصُديّ بن عجلان الباهليّ أبي أمامة آخر من مات في الشام، وعبد الله بن الحارث بن جَزء في مصر، وغيرهم ممَّن عُدَّ أنَّه من آخر الصحابة موتًا في البلدان المختلفة.

الأمر الرابع: ذِكرُ أفضلهم وخيرهم(١):

قال السيوطيُّ:

٧٠٨ ـ وَخَيْرُهُمْ أُوَيْسٌ، أَمَّا الأَفْضَلُ: فَابْنُ الْمُسَيِّبِ..........

فخيرُ التابعين علىٰ الإطلاق أُوَيسُ بنُ عامر القَرَني، والدليل علىٰ هذا قولُ الرسول ﷺ: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ**»، وذكر شيئًا من صفاته، وقال لأصحابه الَّذين كان يحدِّثهم عنه: «**فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»، وكان عُمَر بن الخطَّاب يسأل عنه أمداد أهل اليمن، أي: الذين يأتون من اليمن ليذهبوا لإمداد الجيوش الَّتي ذهبت لغزو فارس والروم، فعند مرورهم بالمدينة يسألهم عمر عن أُويسٍ، حتَّىٰ لقيه في جملة هؤلاء الذين يمرُّون بالمدينة، فوجد تلك الصفات فيه متوفِّرة، وسأله عمَّا أخبر به الرسول ﷺ عنه، فوجد ما قاله الرسول ﷺ موجودًا في أويس هذا، فقال له: «**اسْتَغْفِرْ لِي**» فقال: «**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَيَسْتَغْفِرُ مِثْلِي لِمِثْلِكَ؟!**»؛ يعني: أنتم الذين ظفرتم وتشرفتم بصحبة الرسول ﷺ فأنتم الذين يُطلب منكم الاستغفار، وهذا تواضعٌ من الاثنين؛ فعُمر وهو من أهل الجنَّة، وقد أخبره الرسول ﷺ بأنَّه من أهل الجنَّة، ولكن لكون النَّبيِّ ﷺ قال هذا الكلام في أُويس وحثَّ علىٰ طلب الاستغفار منه، طلب ذلك من أويس، وأويس أيضًا حصل منه التواضُع حيث قال: «**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَيَسْتَغْفِرُ مِثْلِي لِمِثْلِكَ؟!**»، ثمَّ استغفر أُويسٌ لعمر، والحديث في صحيح مسلم(٢).

إذن؛ هذا النَّصُّ صريح وواضحٌ في أنَّ خير التابعين أُويسُ بنُ عامر القَرَنيُّ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ**».

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٨ ـ ٤٠٩)، و«التقريب» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٦٢ ـ ١٦٤)، و«فتح المغيث» (٤/١٥٠ ـ ١٥٣)، و«تدريب الراوي» (٢/٧٠٩ ـ ٧١٠).

(٢) رواه مسلم (٢٥٤٢)، وأحمد (٢٦٦)، والحاكم (٣/٤٥٦)، وغيرهم.
إلَّا هذه الجملة: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَيَسْتَغْفِرُ مِثْلِي لِمِثْلِكَ؟!» فهي لابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٢/٥٩ ـ ٦١)، وأبي عوانة في «المستخرج علىٰ صحيح مسلم» (١١٠٨٣ الجامعة الإسلامية)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» (٩/١١٥ ـ ١١٨ المطبوع بآخر شرح أصول الاعتقاد)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٣٨٠).

ومن العلماء من قال: إنَّ خير التابعين وأفضلَهم سعيد بنُ المسيّب، لكن حديث الرَّسول ﷺ واضح في هذا في خيرية أُوَيسٍ وأفضليَّته، لكن من قال من العلماء بأنَّ خيرَ التابعين أو أفضل التابعين سعيد بنَ المسيّب يُريد بذلك معرفتَه بالحديث والفقه، وكونه متمكِّنًا في العلوم الشرعية، هذا هو مرادُه، وأمَّا الخيرية المطلقة فحديثُ الرسول ﷺ واضح فيها؛ حيث قال: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ**»، وذَكَر جملةً من صفاته.

الأمر الخامس: الفقهاء السَّبعة في المدينة(١):

قال السيوطيُّ:

٧٠٨ـ ....وَكَانَ الْعَمَلُ

٧٠٩ـ عَلَىٰ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ   هَذَا عُبَيْدُ اللهِ، سَالِمٌ، عُرْوَةِ

٧١٠ـ خَارِجَةٍ، وَابْنِ يَسَارٍ، قَاسِمِ   أَوْ فَأَبُو سَلَمَةٍ عَنْ سَالِمِ

اشتهر في المدينة المباركة في عصر التابعين سبعة علماء عُرفوا بالفقهاء السبعة، فصار هذا اللَّقب لقبًا لهم، عندما تأتي مسألة اتَّفق رأيُهم فيها يقولون فيها: قال بها الفقهاء السبعة، بدل ما يسردون أسماءهم يقولون: قال بها الفقهاء السبعة، ويقولون: قال به الأئمَّة الأربعة والفقهاء السبعة، في المسائل الَّتي أطبق عليها العلماء؛ فيعدُّون الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة، فالفقهاء السبعة هم في عصر التابعين وفي زمن متقارب، وكانوا في المدينة، وستَّةٌ منهم متَّفقٌ علىٰ عدِّهم من الفقهاء السبعة، والسابع فيه ثلاثة أقوال.

فالستَّة المتَّفق علىٰ عدِّهم هم: عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت ٩٤ وقيل: غير ذلك)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت ١٠٠ وقيل: قبلها)، وعُروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤)، وسعيد بن المسيّب (ت بعد ٩٠)، وسليمان بن يسار (ت بعد ١٠٠، وقيل قبلها)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق (ت ١٠٦)، أمَّا السابع ففيه ثلاثةُ أقوالٍ: منهم مَن قال: سالم بن

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٨)، و«التقريب» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٥٣ ـ ١٥٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٠٨ ـ ٧٠٩).

عبد الله بن عمر بن الخطَّاب (ت ١٠٦)، ومنهم من قال: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت ٩٤ أو ١٠٤)، ومنهم من قال: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (ت ٩٤ وقيل: غير ذلك)، هؤلاء الفقهاء اشتهروا بلقب السبعة، وهم من أهل العلم والفقه محدِّثون فقهاء، وثقات أثبات، وحديثهم عند أصحاب الكتب السِّتَّة، وكان العلم علىٰ فتواهم وعلىٰ علمهم، والنَّاس يرجعون إليهم، ويُعتبرون موردًا يَرده المستفتون ويصدرون عمَّا يفتون به.

الأمر السادس: خير التابعيَّات[1]:

قال السيوطيُّ:

٧١١ ـ وَبِنْتُ سِيرِينَ وَأُمُّ الدَّرْدَا خَيْرُ النِّسَا مَعْرِفَةً وَزُهْدَا

قيل: خيرُهنَّ حفصةُ بنتُ سيرين، وأمُّ الدرداء الصغرىٰ؛ لأنَّ أمَّ الدرداء الكبرىٰ صحابيَّة.

الأمر السابع: المخضرمون[2]:

قال السيوطيُّ:

٧١٢ ـ وَمِنْهُمُ (الْمُخَضْرَمُونَ): مُدْرِكُ نُبُوَّةٍ وَمَا رَأَىٰ مُشْتَرَكُ

المخضرمون: هم من كبار التابعين الذين أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام ولم يلقوا النَّبيَّ الكريم ﷺ، مثل: أبي وائل شقيق بن سلمة[3]، والأسود بن يزيد[4] خال إبراهيم النخعيِّ (ت ٩٦هـ)، وكذلك سويد بنُ غفلة[5]،

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٩)، و«التقريب» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٥٢)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٠).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٠٧ ـ ٤٠٨)، و«التقريب» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٥ ـ ١٦٧)، و«النزهة» (ص١٣٩ ـ ١٤٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٥٧ ـ ١٦٢)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٠٥ ـ ٧٠٨).

(٣) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل، الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة، (ع). «التقريب» (ص٤٣٩).

(٤) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، أو أبو عبد الرحمن، مخضرم، ثقة مكثر فقيه، من الثانية، مات سنة أربع أو خمس وسبعين، (ع). «التقريب» (ص١٤٦).

(٥) هو سويد بنُ غفلة، بفتح المعجمة والفاء، أبو أمية الجعفي، مخضرم، من الثانية، =

وجماعة غيرهم، وقد ذكر مسلمٌ أنَّهم عشرون، وزاد غيرُه علىٰ هذا العدد.

الأمر الثامن: الَّذين وُلدوا في حياته ﷺ ولم يروه(١):

قال السيوطيُّ:

٧١٣ـ يَلِيهِمُ: الْمَوْلُودُ فِي حَيَاتِهِ وَمَا رَأَوْهُ عُدَّ مِنْ رُوَاتِهِ

فروايتُهم إنَّما هي عن الصحابة، وليس لهم روايةٌ عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّهم لم يروه ولم يتمكَّنوا أيضًا من رؤيته، أمَّا الذين رأوه فهم معدودون في الصحابة، لكن من حيث الرواية ـ وهم ليسوا أهلًا للتحمُّل ـ فهؤلاء يُعتبَرون من كبار التابعين، ومن حيث اللُّقيِّ يُعتبَرون من الصحابة.

الأمر التَّاسع:

قال السيوطيُّ:

٧١٤ـ وَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّ فِي الأَتْبَاعِ صَحَابَةً؛ لِغَلَطٍ أَوْ داعِ

٧١٥ـ وَالْعَكْسُ وَهْمًا، وَالتِّبَاعُ قَدْ يُعَدّ فِي تَابِعِ الأَتْبَاعِ؛ إِذْ حَمْلٌ وَرَدْ

من الَّذين ألَّفوا في الرجال منهم من عدَّ في الصحابة بعضَ التابعين، ومنهم من جعل بعض الصحابة من التابعين، وكذلك الأمر في الأتباع، فمنهم من عدَّ بعضهم في أتباع التابعين؛ وذلك بالنسبة للرواية؛ يعني كون روايته عن التابعين أو روايته غالبها عن التابعين(٢)

فهذا موجودٌ في كتب التراجم؛ تجد من يجعل صحابيًّا تابعيًّا، والعكس، وفيهم مَن عدَّ في أتباع التابعين من كان من التابعين، فلهذا نجد الحافظ ابن حجر في «التقريب» يقول في بعض الرواة: هو مِن كبار التابعين، وأخطأ من عدَّه في

= من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النَّبي ﷺ، وكان مسلمًا في حياته، ثمَّ نزل الكوفة، ومات سنة ثمانين، وله مائة وثلاثون سنة، (ع). «التقريب» (ص٢٦٠).

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص٥٠٨)، و«فتح الباري» (٧/ ٣ ـ ٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٧٩ ـ ٨٠)، و«التدريب» (٢/ ٧٠٤).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤١٠)، و«التقريب» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٧ ـ ١٧١)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١١).

الصحابة. أو يقولُ: عدُّهُ في الصحابة خطأ، وهو من كبار التابعين وليس من الصحابة.

الأمر العاشر: أوَّلُ من مات من التابعين وآخرُ من مات من التابعين[1]:

قال السيوطيُّ:

٧١٦ ـ وَمَعْمَرٌ أَوَّلُ مَنْ مِنْهُمْ قَضَىٰ   وَخَلَفٌ آخِرُهُمْ مَوْتًا مَضَىٰ

فأوَّلُ مَن مات معمرٌ، وهو معمر بنُ زيد[2]، قيل: إنَّه مات سنة ثلاثين، وآخرُهم: خَلفُ بنُ خليفةَ[3]؛ قيل: إنَّه مات سنة (١٨٠هـ)، ومعلومٌ أنَّ التابعيَّ هو الَّذي لقيَ الصحابة، وآخر الصحابة موتًا علىٰ الإطلاق مَن قيل: إنَّه تُوفِّي سنة (١١٠هـ)، الَّذي هو أبو الطفيل عامر بنُ واثلة وقيل قبل ذلك، فيكون خلف بنُ خليفة عاش بعده سبعين سنة، فهو آخرُ مَن مات من التابعين، وذلك في سنة (١٨٠هـ).

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص٥١٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٢).

(٢) هو أبو زيد معمرُ بن زيد، قُتل بخراسان، وقيل: بأذربيجان سنةَ ثلاثين. «محاسن الاصطلاح» (ص٥١٩).

(٣) هو خلف بنُ خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد، الكوفي، نزل واسط ثم بغداد، صدوق، اختلط في الآخر، وادعىٰ أنه رأىٰ عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ وثمانين علىٰ الصحيح، (بخ م ٤). «التقريب» (ص٢٩٩).

رِوَايَةُ الأكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ وَالصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ

٧١٧ ـ وَقَدْ رَوَىٰ الْكِبَارُ عَنْ صِغَارِ ... فِي السِّنِّ، أَوْ فِي الْعِلْمِ وَالْمِقْدَارِ
٧١٨ ـ أَوْ فِيهِمَا، وَعِلْمُ ذَا أَفَادَا ... أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الْإِسْنَادَا
٧١٩ ـ وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ عَنْ أَتْبَاعِ ... وَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الْأَتْبَاعِ
٧٢٠ ـ كَالْبَحْرِ عَنْ كَعْبٍ، وَكَالزُّهْرِيِّ ... عَنْ مَالِكٍ وَيَحْيَىٰ الْأَنْصَارِيِّ

رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ

٧٢١ ـ وَمَا رَوَىٰ الصَّحْبُ عَنِ الْأَتْبَاعِ عَنْ ... صَحَابَةٍ فَهْوَ ظَرِيفٌ لِلْفَطِنْ
٧٢٢ ـ أَلَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ ... وَمُنْكِرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ
٧٢٣ ـ كَسَائِبٍ عَنِ ابْنِ عَبْدٍ عَنْ عُمَرْ ... وَنَحْوُ ذَا قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرْ

الشرح

هذان نوعان من أنواع علوم الحديث: هما: رواية الأكابر عن الأصاغر، وروايةُ الصحابة عن التابعين عن الصحابة.

النوع الأوَّل: رواية الأكابر عن الأصاغر ورواية الصحابة عن التابعين[1]:

ذِكرُ الصحابة وروايتهم عن التابعين بعد ذِكر الأكابر عن الأصاغر هو من عطف الخاصِّ علىٰ العامِّ؛ لأنَّ الأكابر عن الأصاغر يدخل فيها روايةُ الصحابة عن التابعين؛ لأنَّ رواية الصحابة عن التابعين هي من رواية الأكابر عن الأصاغر،

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤١٠ ـ ٤١٢)، و«التقريب» (ص٩٥ ـ ٩٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧١ ـ ١٧٣)، و«النزهة» (ص١٤٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٦٥ ـ ١٦٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٢ ـ ٧١٦).

فليس هناك تفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه، بل المعطوف يعتبر جزءًا من المعطوف عليه، وعطفه من عطف الخاصِّ علىٰ العامِّ، للتنويه بشأن الخاصِّ، ويكون ذُكر مرَّتين: مرَّةً تحت اللَّفظ العام، ومرَّةً بإفراده وعطفه علىٰ ذلك المعنىٰ العامِّ.

قال السيوطي:

٧١٧ـ وَقَدْ رَوَىٰ الْكِبَارُ عَنْ صِغَارِ فِي السِّنِّ، أَوْ فِي الْعِلْمِ وَالْمِقْدَارِ

٧١٨ـ أَوْ فِيهِمَا، وَعِلْمُ ذَا أَفَادَا أَنْ لَا يُظَنَّ قَلْبُهُ الْإِسْنَادَا

وروايةُ الأكابر عن الأصاغر: هي روايةُ الراوي عمَّن هو دونه في السِّنِّ، أو العلم والمقدار، أو فيهما جميعًا[1]؛ فرواية الراوي عمَّن دونه في السِّنِّ بأن يكون كبيرٌ في السِّنِّ يروي عمَّن هو أصغر منه سنًّا، وروايته عمَّن هو دونه في العلم بأن يروي مَن هو أبرز في العلم وأشهر في العلم وأعلىٰ منزلةً وأعلىٰ درجةً ممَّن يروي عنه، وروايتُه عمَّن هو دونه فيهما جميعًا بأن يروي عمَّن هو دونه في السِّنِّ وفي العلم وفي المقدار جميعًا؛ يعني: يجتمع الأمران: السِّنُّ والعلمُ، فيكون الراوي متميِّزًا عمَّن روىٰ عنه في الحالتين جميعًا، في كونه أكبر منه سنًّا، وفي كونه أشهر منه وأظهر علمًا.

وروايةُ الأكابر عن الأصاغر فائدتُها ألَّا يُظنَّ القلبُ في الإسناد، فالَّذي لا يَعرفُ هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث يَظنُّ أن المسألة فيها قلبٌ، وأنَّ فيه تقديمًا وتأخيرًا، لكن إذا عرف رواية الأكابر عن الأصاغر يعلم أنَّه لا قلبَ، وأنَّه لا تقديم ولا تأخير، بل الأمر علىٰ نَسَقٍ وعلىٰ طريقة صحيحةٍ، وكبيرٌ روىٰ عن صغير؛ هذه فائدة هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

وكذلك مِن فائدته ألَّا يُظنَّ أن المرويَّ عنه أعلىٰ درجةً من الراوي؛ لأنَّ الغالب أنَّ التلاميذ أقلُّ درجةً من الشيوخ في السِّنِّ أو في المقدار، هذا هو الغالب، وقد يكون العكس؛ يعني: قد يكون خلافُ ذلك كما في رواية الأكابر عن الأصاغر، ففائدة هذا النوع ألَّا يُتوهَّم أنَّ المرويَّ عنه يكون أعلىٰ درجةً من

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١٤٦).

الراوي؛ لأنَّه شيخه، ولأنَّه روىٰ عنه؛ لأنَّ مجرَّد كونه روىٰ عنه وكونه أخذ عنه لا يدلُّ علىٰ تميُّزه عليه، ولا يدلُّ علىٰ تقدُّمه عليه، وإن كان الغالب أنَّ الراوي يكون أنزل وأقلَّ درجةً ممَّن هو فوقه ـ أي: من شيخه ـ، لكن هذا عكسُ هذا الشيء، وهو أن الأكابر رووا عن الأصاغر، والصحابة رووا عن التابعين.

ثمَّ أيضًا من فوائد معرفة هذا النوع إظهارُ حرص العلماء علىٰ معرفة الحقِّ، وعلىٰ أخذ الحديث عمَّن وجدوه عنده، وعلىٰ تواضعهم وعدم ترفُّعهم واستكبارهم وإبائهم، وأن لا يروي الإنسان عمَّن هو دونه، بل من العبارات الَّتي يقولها المحدِّثون: لا يكون الإنسان مُحدِّثًا حتَّىٰ يروي عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه[١]، وروايةُ الراوي عمَّن هو دونه هي روايةُ الأكابر عن الأصاغر، ففيها حصولُ التواضع من الراوي؛ إذ يروي عمَّن هو دونه، والحرصُ علىٰ تلقِّي الحديث وتحمُّله ممَّن يُتحمَّل عنه، ولو كان ذلك الَّذي يُتحمَّل عنه دون ذلك المتحمِّل، فهذه من فوائد رواية الأكابر عن الأصاغر.

قال السيوطي:

٧١٩ـ وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ عَنْ أَتْبَاعِ وَتَابِعٍ عَنْ تَابِعِ الأَتْبَاعِ

٧٢٠ـ كَالْبَحْرِ عَنْ كَعْبٍ، وَكَالزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ وَيَحْيَىٰ الاَنْصَارِيِّ

من رواية الأكابر عن الأصاغر روايةُ الصحابة عن التابعين، وروايةُ الأتباع عن أتباع التابعين، **ومن أمثلة رواية الصحابة عن التابعين**: روايةُ ابن عبَّاس وغيرِه من العبادلة عن كعب الأحبار، ومن **أمثلة رواية الأتباع عن أتباع التابعين**: روايةُ الزُّهري ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن الإمام مالك (ت ١٧٩هـ)؛ لأنَّ الأوَّل من قبيل رواية الصحابة عن التابعين، والثاني من قبيل رواية الأتباع عن أتباع الأتباع؛ لأنَّ ابن عبَّاس صحابيٌّ يروي عن كعب الأحبار وهو تابعيٌّ مخضرم[٢]، والزهريُّ

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢١٦ و٢١٨)، و«هدىٰ الساري» (ص٤٧٩).

(٢) هو كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، ثقة من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان، وقد زاد علىٰ المائة، وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح، (خ م د ت س فق). «التقريب» (ص٨١٢).

يروي عن مالك، وكذلك يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن مالك، والزهري[١] ويحيىٰ بنُ سعيد الأنصاري[٢] من صغار التابعين، ومالكٌ تلميذُهما، وهو من أتباع الأتباع، فهي من رواية الأكابر عن الأصاغر.

وروايةُ الأكابر عن الأصاغر إمَّا تكون من الراوي عمَّن هو دونه في السِّنِّ، أو العلم والمنزلة، أو فيهما جميعًا، فرواية يحيىٰ بن سعيد الأنصاريِّ ورواية الزهريِّ عن مالك هو من رواية مَن هو أكبر سنًّا عمَّن هو دونه في السِّنِّ؛ يعني: رواية الشيخ عن تلميذه؛ لأنَّ مالكًا معروفٌ بالرواية عن الزهريِّ، ومعروفٌ بالرواية عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وهما مدنيان، وقد أكثر بالرواية عنهما، وهما تابعيَّان من صغار التابعين؛ فهذا هو الأصل أنَّ صغيرًا يروي عن كبير، والتلميذ يروي عن الشيخ، لكن رواية الشيخ عن التلميذ هذه رواية الأكابر عن الأصاغر، فرواية يحيىٰ بن سعيد الأنصاريِّ والزهريِّ عن مالك هي من قبيل رواية الراوي عمَّن هو دونه في السِّنِّ، وكلٌّ منهم في المنزلة وعلوِّها مالكٌ والزهريُّ ويحيىٰ بنُ سعيد الأنصاري.

أو يروي عمَّن هو دونه في العلم والمنزلة والمقدار، قالوا: وهذا مثل رواية أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وهما إمامان محدِّثان فقيهان جليلان، ويرويان عن عُبيد الله بن موسىٰ العبسي[٣]، وهو دونهما، ولكنَّه أكبرُ منهما في السِّنِّ، ومتقدِّم عليهما، لكنَّه دونهما في العلم والمنزلة.

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب، القرشي، الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق علىٰ جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، (ع). «التقريب» (ص٨٩٦).

(٢) هو يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين أو بعدها، (ع). «التقريب» (ص١٠٥٦).

(٣) هو عبيد الله بن موسىٰ بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة، كان يتشيع، من التاسعة. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم. واستُصغر في سفيان الثوري. مات سنة ثلاث عشرة علىٰ الصحيح. (ع). «التقريب» (ص٦٤٦).

أو رواية الراوي عمَّن هو دونه فيهما جميعًا؛ يعني: في العلم وفي السِّنِّ، مثل: رواية الخطيب البغداديِّ (ت ٤٦٣هـ) عن ابن ماكولا[(١)]

النوع الثاني: روايةُ الصحابة عن التابعين عن الصحابة[(٢)]:

يعني: وجود صحابِيَين بينهما تابعيٌّ؛ صحابيٌّ يروي عن تابعيٍّ، والتابعيُّ يروي عن الصحابيِّ، وهذا نوعٌ ظريفٌ لطيفٌ يُعتبَر من الأشياء الغريبة، وذلك أنَّ الأصل أن الصحابة يروون عن الصحابة، لكن كونه صحابيًّا عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ هذا من الأشياء النادرة، ومن الأشياء الطريفة اللطيفة.

قال السيوطيُّ:

٧٢١ـ وَمَا رَوَىٰ الصَّحْبُ عَنِ الأَتْبَاعِ عَنْ صَحَابَةٍ فَهْوَ ظَرِيفٌ لِلْفَطِنْ

٧٢٢ـ أَلَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ وَمُنْكِرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ

٧٢٣ـ كَسَائِبٍ عَنِ ابْنِ عَبْدٍ عَنْ عُمَرْ وَنَحْوُ ذَا قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثَرْ

رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة هذا موجودٌ وواقع، ومن ذلك روايةُ السائب بن يزيد؛ وهو من صغار الصحابة، عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري؛ وهو من التابعين، وهذا يروي عن عمر بن الخطَّاب، وقد ورد حديث في صحيح مسلم[(٣)] من طريق السَّائب بن يزيد، عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري، عن عمر بن الخطَّاب أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ،**

---

(١) هو أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد، ابن الأمير دلف، ابن الأمير الجواد قائد الجيوش أبي دلف القاسم بن عيسىٰ العجلي الجرباذقاني، ثم البغدادي، صاحب كتاب (الإكمال في مشتبه النسبة)، وغير ذلك، وهو مصنِّف كتاب (مستمر الأوهام). مولده: في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة بقرية عكبرا. قال أبو سعد السمعاني: كان ابنُ ماكولا لبيبًا، عالمًا، عارفًا، حافظًا، يرشح للحفظ، حتىٰ كان يقال له: الخطيب الثاني، وكان نحويًّا مجودًا، وشاعرًا مبرزًا، جزل الشعر، فصيح العبارة، صحيح النقل، ما كان في البغداديين في زمانه مثله، طاف الدنيا، وأقام ببغداد. توفي سنة بضع وسبعين وأربع مئة. انظر: «السير» (١٨/ ٥٦٩ ـ ٥٧٨).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص٧٦ ـ ٧٩)، و«الشذا الفياح» (١/ ١٥٢ ـ ١٥٦)، و«النكت الوفية» (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٨ ـ ٩٢٠).

(٣) حديث (٧٤٧).

فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».

وبعضُ العلماء قال: إنَّ هذا غير موجود، وقال **السيوطيُّ: «وَمُنْكِرُ الْوُجُودِ لَا يُصِيبُ»** يعني: إنَّ قائل ذلك ليس بمصيب، بل هو موجود، وهذا مثاله، وهناك أمثلةٌ أخرىٰ موجودة في الصَّحيحين وفي غيرهما، وقد جمعها العراقيُّ وأوصلها إلىٰ عشرين حديثًا[١]، كلّها فيها روايةُ الصحابة عن التابعين عن الصحابة، فهو فنٌّ أو نوعٌ من أنواع علوم الحديث، وهو موجود، وليس بصحيح أنَّه لا وجود له، ومَن أنكره فهو مخطئ؛ لأنَّه موجود في الصحيحين وفي غيرهما.

وفائدتُه أيضًا: دفعُ توهُّم الانقلاب والقلب بأن يُظَنَّ أنَّ التابعيَّ الَّذي جاء بين الصحابِيَين متأخِّرٌ عن الصحابيِّ الثاني الصغير الَّذي يروي عن ذلك التابعيِّ، مع أنَّ الأصل أنَّ التابعيَّ يروي عن الصحابيِّ، والصحابي يروي عن الصحابي، وهذا من قبيل رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة.



(١) «التقييد والإيضاح» (ص٧٦ ـ ٧٩).

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ

٧٢٤ـ وَوَقَعَتْ (رِوَايَةُ الأَقْرَانِ) ... وَعِلْمُهَا يُقْصَدُ لِلْبَيَانِ

٧٢٥ـ أَنْ لَا يُظَنَّ الزَّيْدُ فِي الإِسْنَادِ أَوْ ... إِبْدَالُ (عَنْ) بِالْوَاوِ، وَالْحَدَّ رَأَوْا

٧٢٦ـ إِنْ يَكُ فِي الإِسْنَادِ قَدْ تَقَارَبَا ... وَالسِّنَّ دَائِمًا، وَقِيلَ: غَالِبَا

٧٢٧ـ وَفِي الصِّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدِ ... وَخَمْسَةٌ، وَبَعْدَهَا لَمْ يُزَدِ

٧٢٨ـ فَإِنْ رَوَىٰ كُلٌّ مِنَ الْقِرْنَيْنِ عَنْ ... صَاحِبِهِ فَهْوَ (مُدَبَّجٌ) حَسَنْ

٧٢٩ـ فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ: رَوَىٰ الصِّدِّيقُ ... عَنْ عُمَرٍ، ثُمَّ رَوَىٰ الفَارُوقُ

٧٣٠ـ وَفِي التِّبَاعِ: عَنْ عَطَاءِ الزُّهْرِيْ ... وَعَكْسُهُ، وَمِنْهُ بَعْدُ فَادْرِ

٧٣١ـ فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدُ ... وَالشَّيْخُ أَوْ أَحَدُهُمَا يَتَّحِدُ

٧٣٢ـ وَمِنْهُ فِي الْمُدَبَّجِ الْمَقْلُوبُ ... مُسْتَوِيًا؛ مِثَالُهُ عَجِيبُ

٧٣٣ـ مَالِكُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ ... وَذَا عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ سُلِكْ

الشرح

هذا مبحثُ رواية الأقران، وفيه:

أوَّلًا: تعريف رواية الأقران.

ثانيًا: فائدةُ معرفة رواية الأقران.

ثالثًا: أكثرُ ما وقع من رواية الصحابة بعضهم عن بعض.

رابعًا: تعريف المدبَّج.

خامسًا: المقلوب الذي جاء في المدبَّج.

المبحث الأول: تعريف رواية الأقران[1]:

قال السيوطيُّ:

٧٢٤ـ وَوَقَـعَـتْ رِوَايَـةُ الأَقْـرَانِ

رواية الأقران: هو أن يروي الراوي عمَّن هو مقاربٌ له في الإسناد والسِّنِّ، بأن يكون معه في طبقةٍ واحدةٍ، وأن تكون أسانيدهما متقاربة، بحيث يكون الرجال بينهم وبين الرسول ﷺ عددهم واحدًا أو متقاربًا؛ لأنَّهم في عصر واحدٍ وفي زمن واحدٍ، فإسنادُهما متقاربٌ، وكذلك السِّنُّ أيضًا يكون كذلك غالبًا وليس دائمًا.

وذلك مثل رواية أتباع التابعين عن الصحابة، فيكون مثلًا بينهم اثنان صحابيٌّ وتابعيٌّ، وقد يكون أيضًا أكثر من ذلك، لكن هذان القرينان متماثلان في الشيوخ؛ يرويان عن شيوخ معيَّنين، فيكون الإسناد عند ذلك متقاربًا، والسِّنُّ أيضًا كذلك متقارب؛ بأن تكون ولادتهما متقاربةً ووفاتهما متقاربةً.

المبحث الثاني: فائدة معرفة هذا النوع من أنواع علوم الحديث[2]:

قال السيوطيُّ:

٧٢٤ـ وَعِلْمُهَا يُقْصَدُ لِلْبَيَانِ

٧٢٥ـ أَنْ لَا يُظَنَّ الزَّيْدُ فِي الإِسْنَادِ أَوْ إِبْدَالُ (عَنْ) بِالْوَاوِ..............

ففائدته ألَّا يُظَنَّ أنَّ هناك زيادة في الإسناد علىٰ سبيل الخطأ؛ لأنَّه أن يأتي اثنان من طبقة واحدة كلُّ واحدٍ يروي عن الثاني؛ قد يُظَنُّ أنَّ واحدًا منهما زِيدَ خطأً.

وكذلك أيضًا ما قد يُظنُّ ممَّا لو كان التعبير بـ (عن)، أن تكون (عن) جاءت بدل الواو؛ بأن يكون الراوي يروي عن شيخين يقول: عن فلان وفلان، فأُبدلت الواو وجاء بدلها (عن)، فيُظَنُّ أن (عن) أُبدِلت عن الواو خطأً.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤١٤)، و«التقريب» (ص٩٦)، و«الاقتراح» (ص٤٩ ـ ٥٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧٤)، و«النزهة» (ص١٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٦).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ١٦٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٦).

فيكون معرفة هذا النَّوع يندفع به أمران:

الأمر الأوَّل: أن يُظنَّ أنَّ شخصًا قد زيد في الإسناد.

الأمر الثاني: أن يُظنَّ أنَّ (عن) جاءت بدلًا من الواو العاطفة؛ يعني أن يكون التلميذ يروي عن شيخين عن فلان وفلان، فيكونان في طبقة واحدة، والمعلوم أنَّ الواو إذا جاءت في الإسناد فلا زيادة فيه؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها في درجةٍ واحدةٍ، لكن إذا جاءت (عن) مكان الواو فمعناه أنَّ الإسناد زاد؛ لأنَّ ما بعدها يروي عمَّن قبلها وأنَّ ما قبلها تلميذٌ لمن كان بعدها، فيندفع بمعرفة أنَّ هذا من رواية الأقران هذان الأمران: ظَنُّ أنَّ هناك شخصًا زيد في الإسناد غلطًا، وظَنُّ أنَّ الواو أُبدِل عنها (عن) فجاء زيادة في الإسناد، وليس هناك زيادة في الإسناد، بل شخص معطوف عن شخص، فجاءت (عن) فصار في الإسناد زيادة.

الأمر الثالث:

قال السيوطيُّ:

٧٢٧ ـ وَفِي الصِّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدِ وَخَمْسَةٌ، وَبَعْدَهَا لَمْ يُزَدِ

روايةُ الأقران لا يلزم منها أن يكون كلُّ واحدٍ روىٰ عن الآخر، بل يكفي أن يكون واحدٌ منهما روىٰ عمَّن هو في درجته، ولا يلزم أن تكون الرواية من الجانبين، بخلاف المدبَّج الَّذي سيأتي فإنَّه لا بدَّ فيه من الرواية من الجانبين.

ثم روايةُ الأقران بعضهم عن بعض بالنسبة للصحابة أكثرُ ما جاء في ذلك خمسةُ أشخاص من الصحابة يروي بعضُهم عن بعض، وجاء أربعةٌ من الرجال والنساء؛ أربعة رجال من الصحابة يروي بعضُهم عن بعض، وأربع نساءٍ يروي بعضُهنَّ عن بعض، وهذا يُعتبَر من رواية الأقران علىٰ اعتبار أنَّهم اشتركوا في رؤية الرسول ﷺ، لكن كما هو معلوم هم طبقاتٌ، وليسوا طبقةً واحدةً، لكن هناك قدرٌ يجمعهم؛ وهو أن الكلَّ تشرَّف برؤية النَّبيِّ ﷺ، فلهذا اعتُبروا كأنَّهم في طبقةٍ واحدةٍ، وكأنَّ كلَّ واحدٍ روىٰ عن قرينه، وإلَّا فإنَّهم ليسوا قرناء باعتبار الطبقة؛ لأنَّه ـ مثلًا ـ طبقة الخلفاء الراشدين غير طبقة صغار الصحابة الَّذين وُلدوا في آخر حياة الرسول ﷺ ورأوه وأدركوا من حياته خمس سنوات أو ستَّ سنوات أو سبع سنوات أو ثماني سنوات، ولكنَّهم رَوَوا عنه وسمعوا منه.

إذن ذِكرُ عددٍ من الصحابة يروون بعضهم عن بعض هو باعتبار أنَّهم اشتركوا في رؤية النَّبيِّ ﷺ، فصاروا طبقةً بهذا المعنىٰ، وإلَّا فهم طبقاتٌ كثيرة، لكن قيل لهم طبقةٌ باعتبار المعنىٰ الأعمِّ، لا باعتبار المعنىٰ الأخصِّ؛ لأنَّه بالمعنىٰ الأخصِّ هم طبقاتٌ ـ كما سبق ـ وهم متفاوتون ليسوا علىٰ حدٍّ سواء، لكن هذا الكلام علىٰ اعتبار أن خمسة صحابة اجتمعوا في إسناد وأربع صحابيات اجتمعن في إسناد واحد، علىٰ اعتبار الاشتراك في المعنىٰ العام الذي هو رؤية الرسول ﷺ، وكلُّهم اشتركوا وإن كان بعضُهم لازمه مدَّةً طويلةً، وبعضُهم ما رآه إلَّا مرَّةً أو مرَّتين أو ثلاثةً.

فمن أمثلة ذلك في الصحابة ـ يعني الأربعة ـ روايةُ السَّائب بنِ يزيدَ عن حُويطب بن عبد العُزَّىٰ، عن عبد الله بن السعدي، عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، الحديث الذي فيه: «مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»[1]، هذا الحديث جاء في بعض طرقه ذِكر هؤلاء الأربعة[2]، وفي بعض الروايات لم يأت فيه ذِكر إلَّا ثلاثةٍ من هؤلاء الصحابة[3]

وبالنِّسبة للصحابيَّات: جاء ذكرُهنَّ في حديث زينبَ بنت جحش رضي الله عنها: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ» الحديث[4]، فإنَّ في إسناده أربعَ صحابيَّاتٍ: زينب بنت أمِّ سلمة، تروي عن حبيبة بنتِ أمِّ حبيبة، وبنتُ أمِّ حبيبة تروي عن أمِّها أمِّ حبيبة، وأمُّ حبيبةَ تروي عن زينبَ بنتِ جحشٍ؛ زوجتان وربيبتان، زوجتان للرسول ﷺ وهما: أمُّ حبيبةَ وزينبُ بنتُ جحشٍ، وربيبتان وهما: ابنتا زوجَتَيْهِ

(١) رواه البخاري (٧١٦٣)، ومسلم (١٠٤٥).

(٢) كما في رواية البخاري.

(٣) كما في رواية مسلم.

(٤) رواه أحمد (٢٧٤١٣)، والترمذيُّ (٢١٨٧)، وابنُ ماجه (٣٩٥٣). قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وقد جوَّد سفيان هذا الحديث، هكذا روىٰ الحميدي، وعليُّ بنُ المديني، وغيرُ واحد من الحفَّاظ، عن سفيان بن عيينة نحو هذا. وقال الحميديُّ: قال سفيان بنُ عيينة: حفظتُ من الزهري في هذا الحديث أربعَ نسوة: زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، وهما ربيبتا النَّبي ﷺ، عن أمِّ حبيبة، عن زينب بنت جحش زوجَي النَّبي ﷺ، وهكذا روىٰ معمر وغيرُه هذا الحديث، عن الزهري، ولم يذكروا فيه عن حبيبة، وقد روىٰ بعضُ أصحاب ابن عُيينة هذا الحديث، عن ابن عيينة، ولم يذكروا فيه عن أم حبيبة».

بنتُ أمِّ حبيبةَ وبنتُ أمِّ سلمةَ، فكلهنَّ لهنَّ صلةٌ بالنَّبيِّ ﷺ اثنتان منهما زوجتان واثنتان منهما ربيبتان لرسول الله ﷺ.

وكذلك جاء إسناد فيه خمسة من الصحابة وهو أقصىٰ ما ورد وأقصىٰ ما ذُكِر، وهو روايةُ: عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، عن عمر، عن أبي بكر، عن بلال في حديث: «المَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»[1]، فإنَّه ذُكر أنَّهم اجتمعوا في هذا الإسناد، وكما قلتُ: هذا الاجتماع إنَّما هو باعتبار المعنىٰ العامِّ للطبقة، وهي طبقة الصحابة، لا التقارب في السِّنِّ، أو التقارب في الإسناد؛ نعم التقارب في السند ممكن؛ لأنَّهم كلهم يروون عن الرسول ﷺ، لكن السِّنّ فيه تباعد شديدٌ؛ لأنَّه قيل: رواية أقران باعتبار اشتراكهم في رؤية النَّبيِّ الكريم ﷺ.

وهناك أمثلة لمَن بعدهم، ومن أمثلة ما جاء في ذلك في طبقة الإمام أحمد ومَن في طبقته: الحديث الَّذي يرويه الإمام أحمد، عن زهير بن حرب أبي خيثمة، وأبو خيثمة يروي عن يحيىٰ بن معين، ويحيىٰ بن معين يروي عن عليِّ بن المديني، وعليُّ بن المديني يروي عن عُبيد الله بن معاذ؛ هؤلاء خمسةٌ في طبقةٍ واحدةٍ يروي بعضُهم عن بعض حديث عائشة رضي الله عنها الَّذي فيه: «كُنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُؤُوسِهِنَّ حَتَّىٰ تَكُونَ كَالْوَفْرَةِ»[2] فإنَّهم خمسةٌ في درجةٍ واحدةٍ وفي طبقةٍ واحدةٍ، ورَوىٰ بعضُهم عن بعض.

ومن المعلوم أن الأسانيد عند البخاريِّ أعلاها الثلاثيَّات، وأنزلُها التُّساعيات؛ يعني: تسعة أشخاص في الإسناد، والسبب في هذا أنَّه يجتمع جماعةٌ من طبقة يروي بعضُهم عن بعض، مثلًا طبقة الصحابة وطبقة التابعين وطبقة أتباع التابعين ومَن دونهم، فيروي بعضهم عن بعض، فيكثر العدد، وأحيانًا يكون نفس البخاريِّ يروي عن رسول الله ﷺ حديثًا فيه ثلاثةُ أشخاصٍ بينه وبينه، وأحيانًا تسعةُ أشخاص، لكن هؤلاء التِّسعة جاءوا عن طريق رواية الأقران بعضهم

---

(١) رواه السيوطيُّ في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (ص٣٣ ـ ٣٤).

(٢) رواه أبو موسىٰ المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص٣١٧)، وابن المفضل المقدسي في «كتاب الأربعين» (ص٥٣٦ ـ ٥٣٧)، والذهبي في «السير» (١٨/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).

وأصله في مسلم (٣٢٠).

عن بعض[١]، فطال الإسنادُ حتَّىٰ صار ضِعفَي الإسناد العادي الَّذي هو الثلاثيِّ، وهذا الَّذي قيل عنه إنَّه أعلىٰ إسنادٍ عند البخاري هو هذا الحديث الذي فيه أربعٌ من الصحابيَّات تروي بعضُهنَّ عن بعض حديث: (**وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ**)، فإنَّ الإسناد عند البخاريِّ تسعة أشخاص، لكن أربعٌ فيه صحابيَّات، والخمسة الرُّواة الباقون هم بين تابِعين وأتباع تابعين ومن بعدهم؛ هذا هو السبب في طول الإسناد، وهو وجود بعض الرواة الأقران يروي بعضُهم عن بعض، فيطول بذلك الإسناد[٢].

الأمر الرابع: المُدبَّج[٣]:

٧٢٨ ـ فَإِنْ رَوَىٰ كُلٌّ مِنَ الْقِرْنَيْنِ عَنْ ... صَاحِبِهِ فَهْوَ (مُدَبَّجٌ) حَسَنْ

٧٢٩ ـ فَمِنْهُ فِي الصَّحْبِ: رَوَى الصِّدِّيقُ ... عَنْ عُمَرٍ، ثُمَّ رَوَىٰ الْفَارُوقُ

٧٣٠ ـ وَفِي التِّبَاعِ عَنْ عَطَاءِ الزُّهْرِيْ ... وَعَكْسُهُ، وَمِنْهُ بَعْدُ فَادْرِ

٧٣١ ـ فَتَارَةً رَاوِيهِمَا مُتَّحِدُ ... وَالشَّيْخُ أَوْ أَحَدُهُمَا يَتَّحِدُ

المدبَّج: هو أن يروي كلُّ قرينٍ عن قرينه، بمعنىٰ: أنَّه لا يروي أحدُ القرينين عن الآخر، والثاني لا يروي عن الأوَّل، بل لا بدَّ مِن أن يروي هذا عن هذا، وهذا عن هذا، هذا يُسمُّونه المدبَّج، وهو أخصُّ مِن رواية الأقران؛ لأنَّ رواية الأقران أعمُّ، ولهذا يقولون: كلُّ مُدبَّج أقران، وليس كلُّ أقرانٍ مدبَّجًا؛ لأنَّه ما دام كلُّ واحدٍ روىٰ عن الآخر فإنَّه يكون مِن رواية الأقران، لكن ليس كلُّ رواية الأقران تكون مدبَّجًا؛ لأنَّ مِن شرط المدبَّج أن يروي كلُّ واحدٍ عن الثاني، فالفرق بين رواية الأقران والمدبَّج أنَّ روية الأقران أعمُّ، ورواية المدبَّج أخصُّ.

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ١٠٧).

(٢) انظر: «النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٦٤ ـ ٦٧)، و«محاسن الاصطلاح» (ص٦٨٠ ـ ٦٨٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«فتح الباري» (١٣/ ١٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٧٠ ـ ١٧١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٧ ـ ٧١٩).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤١٤)، و«التقريب» (ص٩٦)، و«الاقتراح» (ص٤٩ ـ ٥٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«النزهة» (ص١٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٧٤)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٦ ـ ٧١٨).

وقيل له: مدبَّج ـ والتدبيج هو التَّزيين ـ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما روىٰ عن الآخر، فكانا كالخدَّين المتعادِلَين المُتَساوِيَين في الحسن والجمال، بخلاف لو لم يكن هناك شيءٌ من التساوي، فقيل له: مدبَّجٌ أخذًا من الخدَّين، وهما يقال لهما: ديباجتا الوجه، وهما مُتساويان، والقرينان متساويان؛ هذا يروي عن هذا، وهذا يروي عن هذا.

والمدبَّج يكون في الصحابة وغيرهم، فمِن الصحابة:

رواية أبي بكر عن عمر، ورواية عمر عن أبي بكر؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما روىٰ عن الآخر.

ورواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.

وفي التابعين: عطاء بنُ أبي رباح عن الزُّهري، والزُّهريُّ عن عطاء بن أبي رباح. **وفي أتباع التابعين مثل**: مالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عن مالك.

وفي من بعدهم في طبقة أتباع الأتباع مثل الإمام أحمد يروي عن عليِّ بن المديني، وعليّ بن المديني يروي عن الإمام أحمد.

ثمَّ إنَّه قد يتَّحد في المدبَّج الراوي عن القرينين، وكذلك يتَّحد الشيخ الذي روىٰ عنه القرينان؛ يعني: يكون القرينان روايتهما عن شيخ واحد، والذي روىٰ عنهما تلميذٌ واحدٌ، وقد يختلف بأن يكون التلميذ واحدًا، ولكن الشيخ لا يكون واحدًا، بل يكونون متعدِّدين، وقد يكون العكس؛ الشيخ واحدًا، ولكن التلاميذ يكونون متعدِّدين.

الأمر الخامس: نوعٌ من أنواع المدبَّج يقال له: المقلوب(١)

قال السيوطيُّ:

٧٣٢ ـ وَمِنْهُ فِي الْمُدَبَّجِ: الْمَقْلُوبُ مُسْتَوِيًا؛ مِثَالُهُ عَجِيبُ

٧٣٣ ـ مَالِكُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ وَذَا عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَالِكْ سُلِكْ

وهذا النوع هو غيرُ المقلوب في الإسناد الَّذي سبق ذِكرُه، وهو من أنواع الضعيف، فهذا لا يكون من أنواع الضعيف، ولكنَّه جاء إسناد علىٰ صورة، ثمَّ

(١) انظر: «اللطائف» لأبي موسىٰ المديني (ص١٢٠ ـ ١٢١).

جاء عكسُه بإسنادٍ آخرَ علىٰ صورةٍ، مثل: مالك بن أنس يروي عن الثوري عن عبد الملك بن جُريج، والإسناد الآخر يُقابلُه: عبد الملك يروي عن الثوريِّ، والثوريُّ يروي عن مالك، فيكون هذان الإسنادان متقابِلَيْن، وكأنَّهما كلٌّ واحدٍ منهما مقلوبٌ للآخر، وهما ليسا من قبيل المقلوب، وإنَّما تأتي الرواية هكذا، وتأتي الرواية هكذا، فكان التَّدبيج من جهة التساوي في هذا الإسناد في رجاله وهذا الإسناد كذلك في رجاله؛ هذا جاء علىٰ صورة، وهذا جاء علىٰ صورة، وهما متماثلان في الرِّجال وفي العدد، إلَّا أنَّهما متعاكسان، وكلٌّ منهما صحيح لا خطأ فيه، فهذا القلب لا يؤثِّر، وإنَّما الَّذي يؤثِّر هو القلبُ في الإسناد الَّذي يكون فيه التلميذ شيخًا، والشيخ تلميذًا علىٰ سبيل الخطأ، أو في المتن كذلك بأن يؤتىٰ بالمتن علىٰ صورة غير صحيحة، فيكون من قبيل الشَّاذ، مِن جنس حديث: «**وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّىٰ لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُهُ شِمَالُهُ**»[1]، هذا مقلوبٌ، والأصلُ الثابت: «**حَتَّىٰ لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**»[2]، فذاك هو النَّوع الضعيف، وأمَّا هذا النَّوع مِن المدبَّج فلا دخل له في الضَّعيف، ولكنَّه من النَّوع الَّذي فيه صورة التَّدبيج، وإن كان ليس باعتبار شخص واحد، ولكنَّه باعتبار مجموعة جاؤوا في إسنادٍ، ثمَّ جاء الإسناد معكوسًا، وهذا صحيح، وهذا صحيح؛ لأنَّ فيه رواية الأقران بعضهم عن بعض.



(١) رواه مسلم (١٠٣١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (١٤٢٣)، ومسلم (١٠٣١)، وغيرهما، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ

٧٣٤ ـ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَئِيُّ صَنَّفَا فِي إِخْوَةٍ، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرَفَا
٧٣٥ ـ كَيْ لَا يُرَىٰ عِنْدَ اشْتِرَاكٍ فِي اسْمِ الَابْ غَيْرُ أَخٍ أَخًا وَمَا لَهُ انْتَسَبْ
٧٣٦ ـ أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدِ أَوْلَادُ سِيرِينَ بِفَرْدٍ مُسْنَدِ
٧٣٧ ـ وَإِخْوَةٌ مِنَ الصِّحَابِ بَدْرَا قَدْ شَهِدُوهَا سَبْعُ ابْنَا عَفْرَا
٧٣٨ ـ وَتِسْعَةٌ مُهَاجِرُونَ هُمْ بَنُو حَارِثٍ السَّهْمِيِّ؛ كُلٌّ مُحْسِنُ

الشرح

هذا مبحث الإخوة والأخوات[1]، والمرادُ بهم الَّذين يأتي ذِكرُهم وهو إخوةٌ أبوهم واحد.

وفائدةُ معرفة هذا النوع: ألَّا يُظَنَّ مَن ليس بأخٍ أخًا فيما إذا حصل اشتراكٌ في اسم الأب، فإنَّ من لا يعرف الحقيقة يظُنُّ أنَّهم إخوةٌ، مع أنَّهم ليسُوا بإخوةٍ، وإنَّما اشتركوا بالأب، وإن كان هذا غيرَ هذا، وهذا يَنتسبُ إلىٰ ما لا ينتسب إليه هذا، فقد اعتنىٰ المحدِّثون بالأنواع المختلفة الَّتي ميَّزوا فيها بين ما قد يكون مشتبهًا، وهذا الموضوع قد أفردوه بالتأليف، بل جعلوه نوعًا من أنواع علوم الحديث، فعندما تُعَدُّ أنواعُ علوم الحديث يُعَدُّ منها معرفةُ الإخوة والأخوات، ومِن المعلوم أنَّ الاشتراك في الأسماء عندما لا يكون هناك تنبُّه قد يلتبس، وقد يقع البعضُ في الخطأ الفادح بأن يظنَّ مَن ليس بأخ أخًا، وإن كان بينهما مسافة طويلة في الزَّمان، وقديمًا جاء في بعض الأحاديث ذِكر انتقاد قوم من النصارىٰ

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤١٥ ـ ٤١٧)، و«التقريب» (ص٩٦ ـ ٩٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٧٦ ـ ١٨٠)، و«النزهة» (ص١٨٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٧٤ ـ ١٧٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٥).

علىٰ المسلمين وعلىٰ ما جاء في القرآن من أنَّ مريم أخت هارون في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، فقالوا: كيف تكون مريم أختًا لهارون وبين مريم وبين موسىٰ الذي أخوه هارون قرون ومسافة طويلة؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ: (يَا أُخْتَ هَارُونَ)، وَمُوسَىٰ قَبْلَ عِيسَىٰ بِكَذَا وَكَذَا!» فقال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ**»(١)؛ يعني: أنَّ هارون الَّذي هو أخو مريم قد سُمِّي علىٰ هارون النَّبيِّ المتقدِّم، فليست القضيَّة كلَّما يأتي اسمُ شخصٍ مطابق لاسم شخص يقال: إنَّ هذا غلطٌ، أو إنَّ هذا فيه تناقضٌ، أو إنَّ هذا نُسِب إلىٰ هذا وبينه وبينه مسافة بعيدة! فهذا الَّذي هو أخو مريم هارون شخصٌ آخر غيرُ هارون أخو موسىٰ وبينهما المدد الطويلة، وهو مسمًّىٰ علىٰ هارون المتقدِّم، وليس هو هارون المتقدِّم حتَّىٰ يقال: كيف يقال: إنَّ مريمَ أختَ هارون، وهارون هو أخو موسىٰ، وبين موسىٰ ومريم المدد الطويلة، والَّذي جاء في القرآن من كون مريم أختَ هارون وكون موسىٰ أخا هارون؛ لا تناقض بينهما ولا تنافي، فالتَّشابُه في أسماء الآباء قد يحصل فيه لَبسٌ بأن يُظَنَّ ما ليس بأخٍ أخًا، لا سيَّما إذا كان هناك مسافة طويلة بين هؤلاء الذين حصل بينهم اشتراك.

وقد صنَّف العلماء منهم: مسلمٌ والنَّسائيُّ وغيرُهم في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، وفي هذا قال الناظم:

٧٣٤ـ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ صَنَّفَا ... فِي إِخْوَةٍ، وَقَدْ رَأَوْا أَنْ يُعْرَفَا

٧٣٥ـ كَيْ لَا يُرَىٰ عِنْدَ اشْتِرَاكٍ فِي اسْمِ الَابْ ... غَيْرُ أَخٍ أَخًا وَمَا لَهُ انْتَسَبْ

ثم قال:

٧٣٦ـ أَرْبَعُ إِخْوَةٍ رَوَوْا فِي سَنَدِ ... أَوْلَادُ سِيرِينَ بِفَرْدٍ مُسْنَدِ

فقد ذُكر أنَّ أربعةً من الإخوة يروي بعضهم عن بعض في إسنادٍ واحدٍ، وهم أولادُ سيرين: محمد بن سيرين يروي عن أخيه يحيىٰ، ويحيىٰ يروي عن أخيه مَعبد، ومعبدٌ يروي عن أخيه أنس، وهؤلاء كلُّهم أولادٌ لِسيرينَ، وهذا من الأمور اللَّطيفة في علوم الحديث أن يكون إخوة يروي بعضهم عن بعض في سندٍ واحدٍ.

(١) رواه مسلم (٢١٣٥)، عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

ثم قال السيوطيُّ:

٧٣٧ ـ وَإِخْـوَةٌ مِـنَ الـصِّـحَـابِ بَـدْرَا قَـدْ شَـهِـدُوهَـا سَبْعٌ ابْنَـا عَـفْـرَا

أيضًا من الإخوة سبعةُ إخوةٍ شهدوا بدرًا مع رسول الله ﷺ، إلَّا أنَّ هؤلاء الإخوة هم إخوةٌ لأمٍّ، وأمُّهم عفراءُ بنتُ عُبَيد، وقد شَهِد لها سبعةٌ من الصحابة مع رسول الله ﷺ غزوة بدر، ثلاثةٌ منهم لأبٍ، وأربعةٌ لأبٍ: معاذ، ومعوّذ، وعوف؛ وأبوهم واحدٌ، وعاقل، وخالد، وعامر، وإياس؛ وأبوهم واحدٌ.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٧٣٨ ـ وَتِـسْـعَـةٌ مُـهَـاجِـرُونَ هُـمْ: بَـنُـو حَـارِثٍ الـسَّـهْـمِـيِّ؛ كُـلٌّ مُـحْـسِـنُ

يعني: وممَّا ذُكر في هذا أيضًا تسعةُ إخوةٍ من المهاجرين، هم أولادُ رجلٍ واحدٍ، وهو الحارث بنُ قيس السَّهميُّ، له تسعةُ أولادٍ كلُّهم مهاجرون؛ هاجروا مع رسول الله ﷺ إلىٰ المدينة.

فحاصل هذا المبحث؛ أنَّ فائدة معرفة هذا النوع ـ كما تقدَّم ـ ألَّا يُظَنَّ ما ليس بأخ أخًا، وألَّا يلتبس علىٰ بعض النَّاس الاشتراكُ في اسم الأب بأن يُظَنَّ أنَّهم إخوةٌ مع أنَّهم ليسوا بإخوة.

أيضًا مِن جهة هذه اللَّطائف الثلاث الَّتي حصلت؛ وهي أنَّ أربعَة إخوةٍ يروي بعضُهم عن بعض؛ وهم أولادُ سيرينَ، وسبعة إخوة شهدوا بدرًا مع رسول الله ﷺ، وتسعة إخوة هم مهاجرون؛ هاجروا إلىٰ المدينة مع رسول الله ﷺ.



رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

٧٣٩ ـ وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي ذِي أَثَرِ عَنِ ابْنِهِ؛ كَوَائِلٍ عَنْ بَكْرِ
٧٤٠ ـ وَالْوَائِلِيّ فِي عَكْسِهِ، فَإِنْ يُزَدْ عَنْ جَدِّهِ فَهُوَ مَعَالٍ لَا تُحَدّ
٧٤١ ـ أَهَمُّهُ: حَيْثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا يُسَمَّىٰ، وَالآبَا قَدِ انْتَهَتْ إِلَىٰ
٧٤٢ ـ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعٍ فِي سَنَدِ مُجَهَّلٍ لِأَرْبَعِينَ مُسْنَدِ
٧٤٣ ـ وَمَا لِعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِهْ عَنْ جَدِّهِ؛ فَالأَكْثَرُونَ احْتَجَّ بِهْ
٧٤٤ ـ حَمْلًا لِجَدِّهِ عَلَىٰ الصَّحَابِي وَقِيلَ: بِالإِفْصَاحِ وَاسْتِيعَابِ
٧٤٥ ـ وَهَكَذَا نُسْخَةُ بَهْزٍ، وَاخْتُلِفْ: أَيُّهُمَا أَرْجَحُ؟ وَالأُوْلَىٰ أُلِفْ
٧٤٦ ـ وَاعْدُدْ هُنَا مَنْ تَرْوِ عَنْ أُمٍّ بِحَقّ عَنْ أُمِّهَا، مِثْلَ حَدِيثِ (مَنْ سَبَقْ)

الشرح

هذان المبحثان هما رواية الآباء عن الأبناء، والأبناء عن الآباء[1]؛ فهما مبحثان متقابلان، ورواية الآباء عن الأبناء سبقت الإشارة إليه في رواية الأكابر عن الأصاغر، وهذا مثالٌ من أمثلة روايةِ الأكابر عن الأصاغر؛ لأنَّ رواية الأكابر عن الأصاغر تشمل رواية الآباء عن الأبناء، ورواية الشيوخ عن التلاميذ، ورواية الصحابة عن التابعين، وهكذا.

وفائدة معرفة هذا النوع: ألَّا يُظَنَّ الانقلابُ في الإسناد، بأن يأتيَ أبٌ يروي عن ابنه، فيُظنَّ العكس، وأن الابنَ هو الَّذي روىٰ عن الأب؛ لأنَّ هذه هي

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤١٧ ـ ٤٢٣)، و«التقريب» (ص٩٧ ـ ٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٨٠ ـ ١٩٣)، و«النزهة» (ص١٤٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٨٠ ـ ١٩٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٢٦ ـ ٧٣٧).

الجادَّة، وهي أنَّ الصِّغار يروون عن الكبار، لكن كون كبار يروون عن صغار؛ هذا قد يُظنُّ فيه الغلط، ويُظنُّ فيه الخطأ، لكن إذا عُرف أنَّ هذا من قبيل رواية الآباء عن الأبناء، وأنَّ هذا الأب روىٰ عن ابنه فإنَّه لا يلتبس، ولا يُظنُّ أن الإسناد فيه انقلابٌ، وأنَّه جُعل الأب ابنًا والابن أبًا، بحيث يكون الأب راويًا عن الابن، مع أنَّ القضيةَ بالعكس الصغار يروون عن الكبار وهي الجادَّة، لكن قد يأتي أنَّ الكبار يروون عن الصِّغار، مثل رواية العبَّاس عن ابنه الفضل، وكذلك رواية وائل بن داود الكوفي عن ابنه بَكر أيضًا هي من قبيل رواية الآباء عن الأبناء.

وقد ألَّف فيه الخطيب البغداديُّ مؤلَّفًا ذَكَر فيه ما تمكَّن من الوقوف عليه ممَّا كان من هذا القبيل الَّذي هو روايةُ الآباء عن الأبناء؛ ولهذا **قال السيوطيُّ**:

٧٣٩ - وَأَلَّـفَ الْـخَـطِـيـبُ فِـي ذِي أَثْـرِ   عَـنْ ابْـنِـهِ؛ كَـوَائِـلٍ عَـنْ بَـكْـرِ

أمَّا المبحثُ الثاني الَّذي هو عكسُ الأوَّل، فهو روايةُ الأبناء عن الآباء؛ فهذا هو الجادَّة المسلوكة الَّذي يكون فيها الصغير يروي عن الكبير، ولا لبس فيه، وهو ينقسم إلىٰ قسمين:

من يروي عن أبيه فقط.

ومن يروي عن أبيه عن جدِّه.

ورواية الأبناء عن الآباء كثيرة جدًّا، وأمَّا رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد فهذه قليلة؛ لأنَّه كونه يجتمع أشخاص متعدِّدون متناسلون يروي بعضهم عن بعض؛ الابن عن أبيه عن جدِّه هذا قليلٌ جدًّا بالنسبة لرواية الأبناء عن الآباء بدون روايتهم عن الأجداد؛ لأنَّه كون الحفيد والأب والجدِّ من أهل العلم ويروي بعضُهم عن بعض؛ هذا ليس بكثير، لكن الابن يروي عن أبيه والابن وأبوه من أهل العلم، هذا كثيرٌ بالنِّسبة للثاني، لكن العزيز والذي يُعتبر من المعالي ويُسمُّونه المعالي هو أن يروي الابنُ عن الأب عن الجدِّ، وهذه من المفاخر الَّتي يُفتَخر بها؛ وهو أن يكون البيتُ بيتَ علمٍ متناسلون من أهل العلم يروي بعضهم عن بعض، ويتحمَّلون الأحاديث ويروون السُّنن والآثار، وهو غيرُ عوالي الإسناد الَّذي يقلُّ فيه الرجال بين المحدِّث وبين رسولِ الله ﷺ، وأمَّا المعالي فهي رواية

الأبناء عن الآباء عن الأجداد؛ كونه فيه شرف في العلم وأنَّهم ينتسب بعضهم إلىٰ بعض ويروي بعضهم عن بعض وهم من أهل العلم، ولهذا يقولون فيه: الأسانيد فيها عوالٍ ومعالٍ، فالعوالي هي ضدُّ الأسانيد النازلة الَّتي يقلُّ فيها الرجال بين المحدِّث وبين رسول الله ﷺ مثل أن يكون السند ثلاثيًّا؛ لكونه عاليًا، مثل البخاريِّ يكون عنده ثلاثيَّاتٌ بينه وبين رسول الله ﷺ، وأمَّا المعالي فهُم يُطلقونها علىٰ ما إذا كان الابن يروي عن أبيه عن جدِّه.

فهذان القسمان وهما: روايةُ الابن عن الأب؛ وهذا نوعٌ وهو كثير، وروايةُ الابن عن الأب عن الجدِّ؛ وهو قليلٌ بالنسبة للثاني، وهذا هو الَّذي يُوصف بأنَّه من المعالي.

وقد ألَّف أبو نصر الوائلي (ت ٤٤٤هـ) في هذا النوع الذي هو رواية الأبناء عن الآباء، وقد أشار السيوطيُّ إلىٰ ما ذُكر بقوله:

٧٤٠ ـ وَالْوَائِلِي فِي عَكْسِهِ، فَإِنْ يُزَدْ   عَنْ جَدِّهِ فَهْوَ مَعَالٍ لَا تُحَدّ

٧٤١ ـ أَهَمُّهُ: حَيْثُ أَبٌ وَالْجَدُّ لَا   يُسَمَّىٰ..........................

وقالوا: إنَّ أكثر ما ورد من الأسانيد الَّتي فيها رواية أشخاص متناسلين يروي كلُّ واحدٍ عن أبيه إسناد فيه أربعة عشر رجلًا يروي بعضهم عن بعض؛ هذا أعلىٰ ما وُجد، لكن ذلك الإسناد الذي فيه هذا العدد فيهم مجاهيل لا يُعرفون ولا يُعرف شيء عنهم[1]، ولهذا **قال النَّاظم**:

٧٤١ ـ   .... وَالآبَا قَدِ انْتَهَتْ إِلَىٰ

٧٤٢ ـ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعٍ فِي سَنَدِ   مُجَهَّلٍ لأَرْبَعِينَ مُسْنَدِ

ثمَّ قال السيوطي:

٧٤٣ ـ وَمَا لِعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِهْ   عَنْ جَدِّهِ؛ فَالأَكْثَرُونَ احْتَجَّ بِهْ

٧٤٤ ـ حَمْلًا لِجَدِّهِ عَلَىٰ الصَّحَابِي   وَقِيلَ: بِالإِفْصَاحِ، وَاسْتِيعَابِ

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» (ص٥٤٥ ـ ٥٤٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٩٢ ـ ١٩٣)، و«النزهة» (ص١٤٦)، و«فتح المغيث» (٤/١٩١ ـ ١٩٣)، و«التدريب» (٢/٧٣٦ ـ ٧٣٧).

فمِن الروايات الَّتي جاءت من رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد، وروي بها أحاديث كثيرة، وبُني عليها كثيرٌ من الأحكام: روايةُ عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، فإنَّ أكثر العلماء احتجُّوا بهذه الرواية، قالوا: إذا صحَّ الإسناد إلىٰ عَمرو بن شعيب فإنَّه لا يقلُّ عن درجة الحسن، ومن العلماء من صحَّح الحديث في ذلك، بل ومنهم مَن اعتبره مِن أصحِّ الأسانيد، لكن المهمَّ أن يكون الإسناد إلىٰ عمرو بن شعيب سليمًا؛ فالأكثرون احتجُّوا بها وقالوا: إنَّها مِن قبيل الحديث المعتبَر الَّذي يُعوَّل علىٰ ما جاء به من الأحاديث، وذلك حملًا منهم علىٰ أنَّ الجدَّ المراد به عبد الله بن عَمرو بن العاص؛ لأنَّ عمرو بن شعيب هو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فعمرو يروي عن أبيه شعيب، لكن شعيب يروي عن جدِّه الَّذي هو عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس عن أبيه محمد بن عبد الله، فالمراد بجدِّه الصحابيُّ عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد اختلف العلماء في سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو.

فمنهم من قال: لم يَسمع، وعلىٰ هذا يكون منقطعًا.

لكن الأكثرون من العلماء صحَّحوا سماعه وقالوا: إنَّه سمع منه، بل إنَّه تربَّىٰ في حجره وسمع منه، فاعتبروا الجدَّ هو عبد الله بن عمرو، وعلىٰ هذا يكون متَّصلًا.

ومنهم مَن قال: إنَّ الجدَّ الَّذي يروي عنه شعيبٌ هو جدُّ عمرو الَّذي هو محمد، وعلىٰ هذا يكون مرسلًا؛ لأنَّ محمدًا ليس بصحابيٍّ، فإضافتُه الحديث إلىٰ رسول الله ﷺ تكون من قبيل المرسل.

لكن الصحيح المعتبَر الَّذي صحَّ عند الكثير من المحدِّثين أنَّ شُعيبَ بنَ محمد بن عبد الله بن عَمرو روىٰ عن جدِّه الذي ليس جدَّه المباشر، وإنَّما هو جدُّ أبيه، لأنَّ جدَّ عمرو هو محمَّد، ولكن عبد الله بن عَمرو هو جدُّ شعيب، وجدُّ الأب جدٌّ للابن، ففي قوله: عن أبيه عن جدِّه، إن قلنا: إنَّ الضَّمير يرجع إلىٰ عمرو، فجدُّه هنا هو جدُّ أبيه، وإن قلنا: إنَّه يرجع إلىٰ شُعيب فهو يروي عن جدِّه؛ يعني: أنَّ عَمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عَمرو يروي عن أبيه،

وأبوه يروي عن جدِّه، ليس جدَّه المباشر الذي هو محمَّد حملًا لجدِّه علىٰ الصحابيِّ؛ لأنَّه لو كان كذلك يكون من قبيل المُرسَل؛ لأنَّه لم يلقَ رسولَ الله ﷺ، وأكثر العلماء احتجُّوا بهذه الرواية مُطلقًا، ما دام أنَّه جاء عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه فإنَّ ذلك كافٍ بأن يقال: الإسناد متَّصل، ومن العلماء مَن فصَّل فقال: إن جاء إفصاحٌ في الإسناد بأنَّ الجدَّ هو عبد الله، بأن قال: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه عبد الله، فنُصَّ علىٰ: عبد الله، يُحتجُّ به، وإن لم يُنصَّ عليه فإنَّه لا يُحتجُّ به، وقالوا أيضًا: كذلك لو لم يُنصَّ عليه لكن قال الجدُّ: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول كذا»، فإنَّ هذا يُفهَم بأنَّه عبد الله؛ لأنَّ محمدًا لا يقول: «سمعتُ»؛ لأنَّه لم يُدرك رسولَ الله ﷺ، وإنَّما يقول: «قال رسولُ الله»، أو «عن رسول الله ﷺ» بالصيغ الَّتي يحصل معها الإرسال، أمَّا «سمعتُ» فهي لا تحتمل الإرسال، ولا تدلُّ إلَّا علىٰ الاتِّصال والسماع.

ومنهم من فصَّل تفصيلًا آخر، وقال: إن حصل استيعابُ تسميةِ الآباء بأن يقول: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص؛ بأن يُنصَّ علىٰ الآباء، فعند ذلك يُقبَل، وإذا لم يُنصَّ علىٰ الآباء بأن جاء مبهمًا هكذا: عن أبيه عن جدِّه؛ فإنَّه لا يكون من قبيل المقبول.

و الصحيح المعتبَر الَّذي عليه جمهور العلماء: أنَّ رواية عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، ولو جاءت بهذا اللفظ الَّذي ليس فيه تسمية عبد الله ولا فيه قول الجدِّ: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول كذا»، محتجٌّ بها، وأنَّ جمهورهم علىٰ ذلك، وكثيرٌ من الأحاديث الَّتي بُنيت عليها الأحكام والَّتي استُدلَّ بها علىٰ أحكام معيَّنةٍ جاءت من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه[1]

ثم قال السيوطي:

٧٤٥ ـ وَهَكَذَا نُسْخَةُ بَهْزٍ، وَاخْتُلِفْ: أَيُّهُمَا أَرْجَحُ وَالأُولَىٰ أُلِفْ

ومن رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد: روايةُ بَهز بن حكيمٍ عن أبيه عن

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٢١)، و«التقريب» (ص٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٨٧ ـ ١٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٨ ـ ٥٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٨٨ ـ ١٩٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٠ ـ ٧٣٣).

جدِّه، وبهز هو ابنُ حكيم بن معاوية بن حَيدة، والمراد بجدِّه معاوية، فهذه ليست مثل رواية عَمرو بن شعيب؛ لأنَّ بهز بن حكيم بن معاوية يروي عن أبيه عن جدِّه، كلٌّ واحد يروي عن أبيه، ليس مثل الإسناد الأوَّل فيه واحدٌ يروي عن جدِّه، وإنَّما هذا يروي عن أبيه؛ يعني: بهزٌ يروي عن حكيم، وحكيمٌ يروي عن معاوية.

وقد اختُلف أيُّ هاتين النسختين: إسناد بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه؛ أيُّهما أرجح؟ وأيُّهما أقوىٰ؟

فمِن العلماء مَن رجَّح روايةَ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وقال: السبب في هذا أنَّ البخاري جاء عنه تصحيحُها، وكذلك جاء عن جمهور العلماء اعتبارُ هذه الرواية وتقويتُها.

ومنهم من قال: إنَّ رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه أقوىٰ؛ لأنَّ البخاريَّ استشهد بها في صحيحه تعليقًا، وقالوا: مع أنَّ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه جاءت في موضعٍ واحدٍ استشهادًا، وقد **قال السيوطيُّ**: **(وَالأُولَىٰ أُلِفْ)** يعني: اختير، وهو ترجيحُ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه علىٰ رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه، وكلٌّ منهما معتبرتان، لكن هذه أرجح من هذه، وبعضُهم رجَّح العكس[1]

بقي بعد هذا نوعٌ من هذا القبيل، إلَّا أنَّه من رواية البنات عن الأمَّهات عن الجدَّات؛ يعني: امرأة عن أمِّها عن جدَّتها؛ يعني ذاك الإسناد في الرجال يروي الرجل عن أبيه عن جدِّه، وهذا في النساء تروي المرأة عن أمِّها عن جدَّتها[2]، **قال السيوطيُّ**:

٧٤٦ـ وَاعْدُدْ هُنَا مَنْ تَرْوِ عَنْ أُمٍّ بِحَقّ عَنْ أُمِّهَا، مِثْلَ حَدِيثِ: (مَنْ سَبَقْ)

فقد جاء في سنن أبي داود[3] إسنادٌ من هذا القبيل ترويه ثلاثُ نسوة، كلُّ

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٣ ـ ٧٣٤).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٧).

(٣) حديث (٣٠٧١)، من رواية أم جنوب بنت نميلة، عن أمها سويدة بنت جابر، عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضرس، عن أبيها أسمر بن مضرس، عن النبيِّ ﷺ به.

واحدة تروي عن أمِّها، والحديث الَّذي رُوي بذلك: «مَنْ سَبَقَ إِلَىٰ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ»، وقد أشار إليه السيوطيُّ **بقوله: (مَنْ سَبَقْ)** فهذا يُشبه النَّوع الَّذي قبله؛ وهو روايةُ الأبناء عن الآباء؛ لأنَّه من رواية البنات عن الأمَّهات، والَّذي هو الأكثر وجودًا واستعمالًا وذِكرًا هو رواية الأبناء عن الآباء.



السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

٧٤٧ - فِي (سَابِقٍ وَلَاحِقٍ) قَدْ صُنِّفَا مَنْ يَرْوِ عَنْهُ اثْنَانِ وَالْمَوْتُ وَفَىٰ
٧٤٨ - لِوَاحِدٍ وَأُخِّرَ الثَّانِي زَمَنْ كَمَالِكٍ عَنْهُ رَوَىٰ الزُّهْرِيّ، وَمِنْ
٧٤٩ - وَفَاتِهِ إِلَىٰ وَفَاةِ السَّهْمِي قَرْنٌ وَفَوْقَ ثُلْثِهِ بِعِلْمِ
٧٥٠ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ: أَنْ لَا يُحْسَبَا حَذْفٌ وَتَحْسِينُ عُلُوٍّ يُجْتَبَىٰ
٧٥١ - بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسِّبْطِ الَّذَا لِلسِّلَفِيِّ: قَرْنٌ وَنِصْفٌ يُحْتَذَىٰ

الشرح

قال السيوطيُّ:

٧٤٧ - فِي (سَابِقٍ وَلَاحِقٍ) قَدْ صُنِّفَا مَنْ يَرْوِ عَنْهُ اثْنَانِ وَالْمَوْتُ وَفَىٰ
٧٤٨ - لِوَاحِدٍ وَأُخِّرَ الثَّانِي زَمَنْ

السَّابِقُ واللَّاحقُ[1]: هو أن يروي اثنان عن شخصٍ، ويتباعد ما بين وفاة الرَّاويين عن ذلك الشخص تباعدًا شديدًا[2]، هذا هو السابق واللاحق، بأن يكون هناك أمدٌ بعيدٌ بين وفاة هذين الراويين عن ذلك الشخص، وهذا الَّذي مات أوَّلًا من الرَّاوِيَين يقال له: السَّابق، والَّذي مات آخرًا يقال له: اللَّاحق، وإنَّما حصل هذا الطول أو هذه المسافة البعيدة بسبب أنَّ الراوي الأوَّل روايته عن شيخه من

---

(١) ترجم له ابن الصلاح (ص٤٢٤) في النوع السادس والأربعين بقوله: «مَعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ في الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، تَبَايَنَ وَقْتُ وَفَاتَيْهِما تَبَايُنًا شَدِيدًا، فَحَصَلَ بَيْنَهُمَا أَمَدٌ بَعِيدٌ، وإِنْ كَانَ الْمُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا غَيْرَ مَعْدُودٍ مِنْ مُعَاصِرِي الأَوَّلِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ». وانظر: «السابق واللاحق» للخطيب (ص٤٨).

(٢) انظر: «التقريب» (ص٩٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٣)، و«النزهة» (ص١٤٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٧).

رواية الأكابر عن الأصاغر، أي: بأن يروي شيخٌ عن تلميذه، وذلك في أواخر حياة الشيخ، ثمَّ يعيش هذا التلميذ الَّذي روىٰ عنه شيخُه مدَّةً طويلةً، ويروي عنه في آخر حياته شخصٌ هو في صغره، وعُمِّر بعد ذلك مدَّةً طويلة، فيكون ما بين وفاة هذين الرَّاوِيَين عن ذلك الشخص متباعدًا.

ثم ذكر السيوطيُّ أمثلة لذلك[1]، **فقال:**

٧٤٨ـ .... كَمَالِكٍ عَنْهُ رَوَىٰ الزُّهْرِيِّ، وَمِنْ

٧٤٩ـ وَفَاتِهِ إِلَىٰ وَفَاةِ السَّهْمِي قَرْنٌ وَفَوْقَ ثُلْثِهِ بِعِلْمِ

فمن أمثلته: أنَّ مالكًا روىٰ عنه الزهريُّ وهو من شيوخه، وقد روىٰ الزهريُّ عن مالك حديثًا، ومات الزهريُّ سنة (١٢٤هـ)، وعاش بعده مالكٌ تلميذه إلىٰ سنة (١٧٩هـ)، وقد روىٰ عن مالك أحمد بنُ إسماعيل السهميُّ، وكانت روايةُ السهميِّ عن مالكٍ في أواخر حياة مالك وأوائل حياة السهميِّ، ثم عاش السهميُّ إلىٰ سنة (٢٥٩هـ)، فصار الزهريُّ هو الراوي المتقدِّم عن مالك، وأحمد بنُ إسماعيل السهميُّ هو الراوي المتأخِّر عن مالك، وقد تباعد ما بين موت الزهريِّ الَّذي هو شيخُ مالكٍ، وقد روىٰ عنه، وروايتُه عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، ومن رواية الشيوخ عن التلاميذ، وعاش مالكٌ الَّذي هو شيخٌ للزهريِّ في ذلك الحديث الذي رواه عنه من سنة (١٢٤هـ) إلىٰ سنة (١٧٩هـ) حيث تُوفِّي مالك، وقد روىٰ أحمد بنُ إسماعيل السهميُّ عن الإمام مالك، وكان الإمام مالكٌ في آخر حياته، وأحمد بن إسماعيل السهميُّ في أوائل حياته، وعُمِّر السهميُّ بعد ذلك حيث توفِّي سنة (٢٥٩هـ)، فكان بين وفاة الرَّاوِيَين عن مالك (١٣٥ سنة)، وهي قرنٌ وثلث قرن وزيادة.

وذكر السيوطيُّ مثالًا آخر فقال:

٧٥١ـ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَالسِّبْطِ الَّذَا لِلسِّلَفِيِّ قَرْنٌ وَنِصْفٌ يُحْتَذَىٰ

قال الحافظ ابنُ حجر: «أكثرُ ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الرَّاوِيَين فيه في

---

(١) انظر: «السابق واللاحق» للخطيب (ص٥٢ ـ ٣٤٥)، و«المقدمة» (ص٤٢٤ ـ ٤٢٥)، و«التقريب» (ص٩٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، و«النزهة» (ص١٤٧ ـ ١٤٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٤ ـ ١٩٦)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٧ ـ ٧٣٩).

الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك أنَّ الحافظ السِّلفيَّ سمع منه أبو علي البردانيُّ ـ أحدُ مشايخه ـ حديثًا، ورواه عنه، ومات علىٰ رأس الخمسمائة، ثمَّ كان آخرُ أصحاب السِّلفي بالسماع سبطُه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكِّي، وكانت وفاتُه سنة خمسين وستِّمائة»[(١)]

فالفرقُ بين وفاة الأوَّل الَّذي هو في حدود الخمسمائة وبين عبد الرحمن بن مكِّي مائةٌ وخمسون سنة.

والسِّبط قيل: هو ولدُ الولد سواء كان ذكرًا أو أنثىٰ، وأغلب ما يُستعمل السبط علىٰ أولاد البنات، والأحفاد علىٰ أولاد البنين، وإن كان يحصل إطلاق الأسباط علىٰ أولاد البنين وعلىٰ أولاد البنات[(٢)]

ثمَّ ذكر السيوطيُّ فائدةَ هذا النَّوع[(٣)] فقال:

٧٥٠ ـ وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ أَنْ لَا يُحْسَبَا حَذْفٌ، وَتَحْسِينُ عُلُوٍّ يُجْتَبَىٰ

ففائدةُ معرفة السَّابق واللَّاحق: أن لا يُظنَّ أنَّ فيه حذفًا، فإنَّه عندما يُرىٰ أنَّ الراوي الثاني المتأخِّر روىٰ عن ذلك الشخص الَّذي روىٰ عنه شخصٌ آخر، وبين وفاتيهما هذه المدَّة الطويلة يُظنُّ أنَّ هناك شخصًا محذوفًا بينه وبين ذلك الشيخ.

ومن فائدة ذلك أيضًا تحسينُ العلُوِّ، وهو أنَّ ذلك الشخص الَّذي يروي عن ذلك المتقدِّم لا شكَّ أنَّ عنده علوًّا بخلاف ذلك الشخص الَّذي يروي عن ذلك المتأخِّر، فهما اشتركا في الرواية عن الشيخ، لكن الَّذي يروي عن المتقدِّم عنده شيء من العلوِّ، بخلاف ذلك الثاني الذي طال أمدُه وروىٰ عنه شخصٌ آخر لم يدرك ذلك المتقدِّم، فهذه من فوائد السابق واللاحق.

وقد صنَّف فيه الخطيبُ البغداديُّ كتابًا جَمَع فيه ما كان من هذا القبيل، بعنوان «السابق واللَّاحق في تباعُد ما بين وفاة راوِيَين عن شيخٍ واحدٍ»، وهو مطبوع.

---

(١) «النزهة» (ص١٤٧).

(٢) انظر: «لسان العرب» (٧/ ٣١٠)، و«تاج العروس» (١٩/ ٣٢٩).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٤)، و«التقريب» (ص٩٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٧).



مَنْ رَوَى عَنْ شَيْخٍ ثُمَّ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ

٧٥٢ـ وَمَـنْ رَوَىٰ عَـنْ رَجُـلٍ ثُـمَّ رَوَىٰ عَنْ غَيْرِهِ عَنْهُ؛ مِنَ الْفَنِّ حَوَىٰ

٧٥٣ـ أَنْ لَا يُظَنَّ فِيهِ مِنْ زِيَادَهْ أَوِ انْقِطَاعٍ[1] فِي الَّذِي أَجَادَهْ

الشرح

هذا النَّوع فائدتُه مهمَّةً، وذلك ألَّا يُظَنَّ في حال زيادة راوٍ بين التلميذ وبين شيخه أنَّه خطأ؛ إمَّا من الراوي، أو من غير الراوي الَّذي هو الناسخ وألَّا يُظنَّ وجود انقطاع في الإسناد الثاني في الحال الَّذي ليس فيه زيادة بسبب النظر إلىٰ الزائد، مع أنَّ كلَا الإسنادين صحيح، والسبب في وجود مثل ذلك: أنَّ الإنسان عندما يُحصِّل الحديث نازلًا عن شخص بواسطة، ثمَّ يلقىٰ ذلك الشخص الَّذي روىٰ عنه، فيروي عنه مباشرةً دون واسطة، وكانوا يحرصون علىٰ العلُوِّ، فإذا وجد الإنسان حديثًا عن شخص هو موجود علىٰ قيد الحياة لكنَّه في بلد آخر، ولقي تلميذًا من تلاميذه فهو يروي عن ذلك التلميذ عن ذلك الشخص، ثمَّ إنَّه يرحل إلىٰ ذلك الشخص الذي روىٰ عن تلميذه عنه، فسَمِع منه مباشرةً، فصار روىٰ عن شخص واحدٍ بواسطة وبغير واسطة، والسبب في ذلك هو ما أشرتُ إليه من جهة أنَّه يُحصِّل الإسناد نازلًا، ثمَّ يُظفَر به عاليًا، فيُروىٰ علىٰ الوجهين، وكلٌّ من الوجهين صحيح، ويأتي كثيرٌ من الأحاديث من هذا النَّوع، يُحصَّل نازلًا فيُروىٰ علىٰ النزول، ثمَّ يُظفر به عاليًا فيُروىٰ علىٰ العلُوِّ، ولا تنافي بين هاتين الحالتين؛ حالة روايته عنه بواسطة، وروايته عنه مباشرة[2]

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «انقطاعًا».

(٢) انظر: «النكت» (١/ ٣٨١)، و«التدريب» (٢/ ٦٦٤)، و«منهج ذوي الوطر» (ص٢٩٦)، و«شرح الشيخ أحمد شاكر» (ص١٢٤).

الوُحْدَانُ

٧٥٤ ـ صَنَّفَ فِي (الْوُحْدَانِ) مُسْلِمٌ؛ بِأَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَمِنْ

٧٥٥ ـ مُفَادِهِ: مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ وَالرَّدُّ، لَا مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ

٧٥٦ ـ مِثَالُهُ: لَمْ يَرْوِ عَنْ مُسَيِّبِ إِلَّا ابْنُهُ، وَلَا عَنِ ابْنِ تَغْلِبِ

٧٥٧ ـ عَمْرٍو سِوَىٰ الْبَصْرِي، وَلَا عَنْ وَهْبِ وَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ إِلَّا الشَّعْبِي

٧٥٨ ـ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ صِحَابٌ مِنْ أُولَا كَثِيرٌ، الْحَاكِمُ عَنْهُمْ غَفَلَا

الشرح

الوُحدان: هو مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ[1]؛ يعني: شخصًا من النَّاس لا يُعرَف أنَّه روىٰ عنه إلَّا شخصٌ واحد.

وفائدته: معرفة المجهولة عينه، وهو الذي لم يروِ عنه إلَّا شخصٌ واحد، ولم يُعرَف بما يُجرَح به؛ لأنَّه إذا عُرِف بما يُجرَح به صار معروفًا، لكن بذلك القادح الَّذي يُردُّ به فضلًا عن الجهالة.

وأيضًا فائدتُه أن يُردَّ الحديث الذي يأتي من طريقه لجهالة عينه، ويُستثنىٰ من ذلك أصحابُ الرسول ﷺ و رضي الله عنهم وأرضاهم؛ فإنَّ الجهالة فيهم لا تؤثِّر ولا تضُرُّ، فالَّذي لم يروِ عنه إلَّا شخصٌ واحدٌ منهم فإنَّ روايته مقبولة، ولا يردُّ أحدٌ بجهالته؛ لا بجهالة العين ولا بجهالة الحال، بل لو لم يُسمَّ وأُبهِم وقيل: «عن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ»؛ فإنَّ ذلك يكفي، ما دام أُضيف إلىٰ الرسول ﷺ وإلىٰ صُحبة الرسول ﷺ فإنَّ ذلك لا يؤثِّر، وأشار السيوطيُّ إلىٰ

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٥)، و«التقريب» (ص٩٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٥)، و«النزهة» (ص١٢٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٩).

هاتين الفائدتين[١] بقوله:

٧٥٤ـ .... وَمِنْ

٧٥٥ـ مُفَادِهِ: مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ وَالرَّدُّ، لَا مِنْ صُحْبَةِ الرَّسُولِ

وقد جاء عن الحاكم وتبعه البيهقيُّ أنَّ الصحيحين لم يأتِ فيهما رواية ما كان من هذا القبيل، وهو من لم يروِ عنه إلَّا شخص واحد[٢]؛ يعني: ليس هناك أحدٌ من الصحابة انفرد بالرواية عنهم شخص واحد، ولهذا **قال السيوطيُّ**:

٧٥٨ـ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ صِحَابٌ مِنْ أُولَا كَثِيرٌ، الْحَاكِمُ عَنْهُمْ غَفَلَا

أي: غفل الحاكم عن هذا؛ لأنَّه موجود، وله أمثلة[٣]؛ من ذلك: روايةُ سعيد بن المسيِّب، عن أبيه المسيب بن حزن رضي الله عنه، فإنَّه روىٰ حديث وفاة أبي طالب، ولم يروِ عن المسيّب بن حزن صاحب رسول الله ﷺ ـ وهو من أهل بيعة الرضوان ـ إلَّا ابنُه سعيد بن المسيب، فهذا من أصحاب رسول الله ﷺ الَّذين انفرد بالرواية عنهم شخص واحد، فزَعمُ الحاكم بأنَّه لا وجود لهذا النوع في الصحيحين وأنَّ صاحبي الصحيح أعرضا عمَّا كان من هذا القبيل، وليس هذا من عادتهما، ليس بصحيح، بل من عادتهما أنَّهما يرويان عمَّا كان من هذا القبيل؛ وهم الصحابة الذين لم يروِ عنهم إلَّا شخص واحد من التابعين، ومن ذلك رواية سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن، وهو من الوحدان؛ لأنَّه لم يرو عنه إلَّا واحد.

وكذلك صحابة آخرون: مثل مرداس الأسلميِّ الذي روىٰ حديث: «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ**»، والحديث في صحيح البخاري[٤]، ولم يروِ عنه إلَّا شخصٌ واحدٌ، وهو قيسُ بنُ أبي حازم الَّذي روىٰ عن العشرة المبشَّرين بالجنَّة،

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٩).

(٢) انظر: «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» (ص٣٦ ـ ٣٨)، و«السنن الكبرىٰ» (٨/ ٨٢).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٦ ـ ٤٢٧)، و«التقريب» (ص٩٩ ـ ١٠٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، و«النكت» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) و«هدىٰ الساري» (ص٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٩ ـ ٢٠١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٤٣ ـ ٧٤٤).

(٤) حديث (٤١٥٦).

والحديث جاء عن غيره أيضًا[١]

وقد ذكر السيوطيُّ في الأمثلة: المسيّب بن حزن، وكذلك عمرو بن تغلب ولم يروِ عنه إلَّا الحسنُ البصري، وعمرو بن تغلب صحابيٌّ، وكذلك وهب بن خنبش وعامر بن شهر؛ ولم يروِ عنهما إلَّا الشعبيُّ، فهؤلاء صحابةٌ هم من قبيل الوحدان في الصحابة[٢]؛ فيقول السيوطي:

٧٥٦ ـ مِثَالُهُ: لَمْ يَرْوِ عَنْ مُسَيِّبِ   إلَّا ابْنُهُ، وَلَا عَنِ ابْنِ تَغْلِبِ

٧٥٧ ـ عَمْرٍو سِوَىٰ الْبَصْرِيِّ، وَلَا عَنْ وَهْبِ   وَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ اِلَّا الشَّعْبِي

وأمَّا في غير الصحابة ممَّن لم يرو عنه إلَّا واحد فهو كثير، فقد قيل: إنَّ الزهريَّ روىٰ عن نيِّف وعشرينَ من التابعين لم يروِ عنهم إلَّا الزهريُّ، وكذلك مالكٌ روىٰ عن جماعةٍ؛ ومنهم المِسوَر بن رفاعة القرظي، فإنَّه لم يروِ عنه إلَّا مالك.

فالوحدان موجودون في الصحابة في الصحيحين وفي غيرهما، وموجودون في غير الصحابة ممَّن بعدهم بكثرة، وقد يكون الراوي الَّذي تفرَّد بالرواية عن هذا النوع من الوحدان تفرَّد عن عددٍ، مثلما ذُكر عن الزهريِّ أنَّه تفرَّد عن نيِّف وعشرين شخصًا[٣]



---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٥٢): «وجدت لهذا الحديث شاهدًا من رواية الفزارية امرأة عمر بلفظ: «تذهبون الخيّر فالخيّر، حتىٰ لا يبقىٰ منكم إلا حثالة كحثالة التمر، ينزو بعضهم علىٰ بعض نزو المعز»، أخرجه أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»، وليس فيه تصريح برفعه، لكن له حكم المرفوع».

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٥ ـ ٤٢٦)، و«التقريب» (ص٩٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٣٩ ـ ٧٤٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٥ ـ ٤٢٨)، و«التقريب» (ص٩٩ ـ ١٠٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٠٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٧٤٤ ـ ٧٤٥).



مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

٧٥٩ - وَلِلْبُخَارِيِّ كِتَابٌ يَحْوِي   مَنْ غَيْرَ فَرْدٍ مُسْنَدٍ لَمْ يَرْوِ

٧٦٠ - وَهْوَ شَبِيهُ مَا مَضَىٰ وَيَفْتَرِقْ   كُلٌّ بِأَمْرٍ؛ فَدِرَايَةٌ تُحِقّ

٧٦١ - مِثْلُ: أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةٍ؛ رَوَىٰ   فِي (الْخُفِّ) لَا غَيْرُ، فَكُنْ مِمَّنْ حَوَىٰ

الشرح

هذا مبحثُ مَن لم يروِ إلَّا حديثًا واحدًا[١]، والمراد به: المُقِلُّ مِن الرواية إلىٰ أقلِّ عددٍ وهو الواحد.

وفائدةُ معرفته: هي معرفةُ أنَّ الراوي مُقِلٌّ من الرواية، وأنَّه ما جاء عنه إلَّا هذا الحديث المُعيَّن، وهو الحديث الواحد الَّذي جاءت روايته عنه.

ومن أمثلة ذلك في الصحابة: أُبيُّ بنُ عمارة؛ فإنَّه روىٰ حديثًا واحدًا في المسح علىٰ الخفَّين[٢].

ومثل: آبي اللَّحم الغفاريِّ؛ فإنَّه لم يروِ إلَّا حديثًا واحدًا في الاستسقاء[٣].

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٩٣٢ - ٩٣٥).

(٢) رواه أبو داود (١٥٨)، وابن ماجه (٥٥٧). ولفظه عند أبي داود: عن أبي بن عمارة أنه قال: يا رسول الله أمسح علىٰ الخفين؟ قال: «نعم»، قال: يومًا؟ قال: «يومًا»، قال: ويومين؟ قال: «ويومين»، قال: وثلاثة؟ قال: «نعم، وما شئت». قال أبو داود: رواه ابن أبي مريم المصري، عن يحيىٰ بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن عبادة بن نسي، عن أبي بن عمارة قال فيه: حتَّىٰ بلغ سبعًا، قال رسولُ الله ﷺ: «نعم، وما بدا لك»، قال أبو داود: وقد اختُلف في إسناده، وليس هو بالقوي. ورواه ابنُ أبي مريم، ويحيىٰ بن إسحاق السيلحيني، عن يحيىٰ بن أيوب، وقد اختلف في إسناده.

(٣) رواه الترمذي (٥٥٧)، والنسائي (١٥١٤)، ولفظه: عن عمير مولىٰ آبي اللحم عن آبي اللحم: «أنَّه رأىٰ رسول الله ﷺ عند أحجار الزيت يستسقي، وهو مُقنع بكفَّيه يدعو». =

وأمَّا من غير الصحابة: فإسحاق بنُ يزيد الهُذليُّ؛ روىٰ عن عون بن عبد الله بن مسعود حديثًا واحدًا في عدد التسبيح في الركوع والسجود[(١)]

وقد ألَّف في هذا البخاريُّ تأليفًا خاصًّا فيمن لم يرو إلَّا حديثًا واحدًا من الصحابة.

وممَّن اعتنىٰ بهذا النوع؛ وهو التنصيص علىٰ مَن ليس له إلَّا حديثٌ واحدٌ ممَّن ألَّف في رجال أصحاب الكتب السِّتَّة: الخزرجيُّ[(٢)] صاحبُ (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال)، فإنَّه اعتنىٰ بالتنصيص علىٰ هذا النوع، إذا كان الشخص ليس له إلَّا حديثٌ واحد سواء عند أصحاب الكتب الستَّة أو عند واحدٍ منهم، يقول: له في الكتب فرد حديث، أو له عند النسائيِّ حديث، أو له عند أبي داود حديث، أو له عند ابن ماجه فرد حديث، لا يكاد يمرُّ القارئ بصفحةٍ إلَّا ويجد فيها كلمة: له عندهم فرد حديث، أو له عند فلان فرد حديث، فهذا الكتاب للوقوف علىٰ من كان مُقلًّا من الرواية، وليس له إلَّا حديثٌ واحدٌ؛ فمن مظانِّه الرجوعُ إلىٰ هذا الكتاب الَّذي هو (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال)[(٣)]؛ وصاحبُ

= قال الترمذي: «كذا قال قتيبة في هذا الحديث: «عن آبي اللحم». ولا نعرف له عن النَّبيِّ ﷺ إلَّا هذا الحديث الواحد، وعُمَير مولىٰ آبي اللحم قد روىٰ عن النَّبيّ ﷺ أحاديثَ، وله صحبة».

(١) رواه أبو داود (٨٨٦)، والترمذي (٢٦١)، وابن ماجه (٨٩٠)، من طريق ابن أبي ذئب، عن إسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّي الأَعْلَىٰ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ**». قال أبو داود: «هذا مرسلٌ، عونٌ لم يدرك عبدَ الله».

(٢) وهو أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، توفي بعد ٩٢٣هـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٣) كتاب (الكمال) لعبد الغنيِّ المقدسيِّ المتوفَّىٰ سنة (٦٠٠هـ) هذَّبه المِزِّيُّ في كتابٍ اسمُه: (تهذيب الكمال)، وهو أكملُ من «الكمال»، فهو وإن كان اسمه: (تهذيب الكمال) إلَّا أنَّه أكمل منه وأوسع، بخلاف (الكمال)، وكتابُ (تهذيب الكمال) مصوَّر في ثلاث مجلَّدات كبار، وطُبع في مجلَّداتٍ كثيرة، واعتنىٰ بـ: (تهذيب الكمال) الذهبيُّ وابنُ حجر، فابنُ حجر اختصره وزاد عليه بكتاب سمَّاه: (تهذيب التهذيب)، وهو مطبوع في اثني عشر مجلَّدًا، وأتىٰ بملخَّص لكتابه (تهذيب التهذيب) بكتابٍ سمَّاه (تقريب التهذيب) =

الخلاصة عنده عنايةٌ بجوانب معيَّنةٍ، منها: أنَّه إذا ذكر الصحابيَّ يذكر عددَ ما له من الأحاديث عند أصحاب الكتب الستَّة، ويذكر ما اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ من هذه الأحاديث، وما انفرد به البخاريُّ، وما انفرد به مسلمٌ، هذه من ميزات هذا الكتاب الَّذي هو الخلاصة، ومن ميزاته أنَّه يُعنىٰ ـ كما أشرتُ ـ بالتنصيص علىٰ مَن له حديثٌ واحدٌ، فإذا كان تفرُّده في حديث واحدٍ في كتابٍ واحدٍ فإنَّه يقول: له عند النسائيِّ فرد حديث، له عند أبي داود فرد حديث، له في البخاريِّ فرد حديث، وإذا كان ليس له إلَّا حديث واحد في الكتب مجتمعة قال: ليس له عندهم إلَّا حديثٌ واحدٌ، فهذا من ميزات هذا الكتاب.

ثم إنَّ هذا النَّوع الذي هو «مَن لم يرو إلَّا حديثًا واحدًا» يُشبه النوع الَّذي مضىٰ وهو الوحدان الَّذي مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ.

قال السيوطيُّ:

٧٦٠ ـ وَهْوَ شَبِيهُ مَا مَضَىٰ، وَيَفْتَرِقْ كُلٌّ بِأَمْرٍ، فَدِرَايَةٌ تُحِقّ

يعني: بينهما فرقٌ؛ وذلك أنَّ مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ قد يكون روىٰ عنه أحاديثَ، ويختلف عمَّن لم يروِ إلَّا حديثًا واحدًا؛ فهناك افتراقٌ بين الوحدان وبين من لم يروِ إلَّا حديثًا واحدًا، ومن أمثلة ذلك الأمثلةُ الَّتي مضت في الصحابة ومن بعدهم.



= يجعل الترجمة في سطر أو سطرين أو ثلاثة وإذا كثرت صارت أربعة، واعتنىٰ بتهذيب الكمال أيضًا الذهبيُّ في كتاب سمَّاه: (تذهيب تهذيب الكمال)، ثمَّ جاء الخزرجيُّ فاختصر التذهيب بكتاب سمَّاه: (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال). (ش).

مَنْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ

٧٦٢ - وَمِنْهُمُ[١] مَنْ لَيْسَ يَرْوِي إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ؛ وَهْوَ ظَرِيفٌ جَلَّا

٧٦٣ - كَابْنِ أَبِي الْعِشْرِينَ عَنْ أَوْزَاعِي وَعَنْ عَلِيٍّ عَاصِمٌ فِي الأَتْبَاعِ

٧٦٤ - وَابْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنِ الْحَبْرِ، وَمَا عَنْهُ سِوَىٰ الزُّهْرِيِّ فَرْدٌ بِهِمَا

الشرح

هذا نوعُ مَن لم يروِ إلَّا عن واحدٍ[٢]، وهذا عكسٌ للوحدان الَّذي مرَّ وضدُّه؛ لأنَّ الوحدان مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ، وهنا عكسه، ومعناه: ما له روايةٌ إلَّا عن شخص واحدٍ، عكس الوحدان الَّذي مرَّ ذِكرُه؛ لأنَّ مثل سعيد بن المسيّب مرَّ أنَّه روىٰ عن أبيه، ولم يروِ عن أبيه إلَّا هو، لكن سعيد بن المسيّب روىٰ عن خلق كثير من الصحابة وغير الصحابة، لكن أبوه لم يرو عنه إلَّا ابنُه سعيد، هذا النوع عكسُه وهو من لم يروِ إلَّا عن واحدٍ، لكن ذلك الواحد يكون روىٰ عنه خلقٌ كثيرٌ، مثل: الأوزاعي روىٰ عنه خلقٌ كثيرٌ، وروىٰ عن خلقٍ كثيرٍ، لكن مِن الرُّواة عنه مَن لم تُعرَف له روايةٌ إلَّا عنه، إذن هو عكسُ ذاك الذي تقدَّم وهو الوُحدان؛ ذاك مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ، ولو كان ذلك الَّذي روىٰ عنه روىٰ عن خلقٍ كثيرٍ، وهذا من لم يرو إلَّا عن واحد، ولو كان ذلك المرويُّ عنه روىٰ عنه خلقٌ كثيرٌ، وهذا مثل الأوزاعيِّ روىٰ عنه عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين[٣] وهو كاتبه، ولم يروِ إلَّا عنه، والأوزاعيُّ روىٰ عنه خلقٌ كثير، لكن

---

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «ولهم».

(٢) انظر: «النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» (١/٥٨ ـ ٦١).

(٣) هو عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، الدمشقي، أبو سعيد، كاتب الأوزاعي، ولم يرو عن غيره، صدوق ربَّما أخطأ. قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث. من التاسعة. (خت ت ق). «التقريب» (ص٥٦٤).

ابن أبي العشرين لم يروِ إلَّا عن الأوزاعيِّ، وهذا مثالٌ في أتباع التابعين؛ لأنَّ ابن أبي العشرين هو من أتباع التابعين.

ومنه مَن لم يروِ إلَّا عن واحدٍ من الصحابة:

منهم: عاصم بنُ ضمرة السَّلوليُّ الكوفيُّ[1]؛ لم يرو إلَّا عن عليِّ بن أبي طالب، وعليُّ بنُ أبي طالب رویٰ عنه خلقٌ كثيرٌ، وهذا الشخص ما رویٰ إلَّا عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومثله أيضًا: عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور[2]؛ لم يروِ إلَّا عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ولم يروِ عنه إلَّا الزهريُّ، ولهذا **قال السيوطيُّ**: «**فَرْدٌ بِهِمَا**»: يعني أنَّه مثالٌ لمن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ، ولمن لم يروِ إلَّا عن واحدٍ، هذا هو الَّذي ذكره السيوطيُّ، لكن جاء عن المِزِّي أنَّ ابنَ أبي ثور هذا رویٰ عن صفية بنت شيبة وروىٰ عنه محمد بن جعفر بن الزبير[3]، وعلىٰ هذا لا يكون من هذا القبيل الَّذي ذكره المصنِّف؛ وهو من لم يروِ إلَّا عن واحد، فكما رویٰ عن ابن عبَّاس أيضًا رویٰ عن صفية بنت شيبة؛ فلا يصدق عليه أن يقال: لم يروِ إلَّا عن واحدٍ؛ لأنَّه رویٰ عن اثنين، لكن السيوطيّ مشىٰ علىٰ ما قاله الخطيب[4] من أنَّه لم يروِ إلَّا عن ابن عبَّاس، ولم يروِ عنه إلَّا الزهريُّ، فقال عنه: «**فَرْدٌ بِهِمَا**» يعني: في روايته عن غيره، وكون غيره روىٰ عنه.



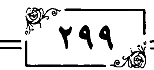
---

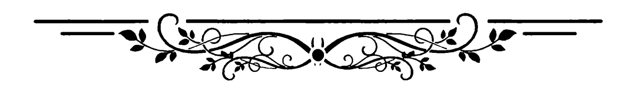
(١) هو عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، صدوق، من الثالثة، مات سنة أربع وسبعين. (٤). «التقريب» (ص٤٧٢).

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور المدني مولىٰ بني نوفل، ثقة، من الثالثة. (ع). «التقريب» (ص٦٤٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٦٨).

(٤) انظر: «النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٦١).





مَنْ أُسْنِدَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ

٧٦٥ ـ وَاعْنَ بِمَنْ قَدْ عُدَّ مِنْ رُوَاتِهِ   مَعْ كَوْنِهِ قَدْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ

٧٦٦ ـ يُدْرَىٰ بِهِ الإِرْسَالُ؛ نَحْوُ جَعْفَرِ   وَحَمْزَةٍ، خَدِيجَةٍ؛ فِي أُخَرِ

الشرح

هذا نوعُ الَّذين ماتوا في حياته ﷺ من الصحابة[(١)]:

والعنايةُ بمعرفتهم لها أهمِّيَّةٌ، وذلك أنَّه يُعرَف بها الإرسال، فالتابعيُّ الذي لم يُدرك النَّبيَّ ﷺ من باب أولىٰ أنَّه لم يُدرك من مات قبل النَّبيِّ ﷺ، فإذا روىٰ عنهم راوٍ لم يُدرك النَّبيَّ ﷺ فتكون روايتُه مرسلةً، وهذا مثل: خديجة فإنَّها ماتت بمكَّة قبل الهجرة بعدَّة سنوات.

ومثل: جعفر بن أبي طالب فإنَّه مات في غزوة مُؤتةَ، وهو أحدُ الأمراء الذين قُتِلوا في تلك الغزوة، والذين أخبر عنهم الرسولُ ﷺ، وأخبر عمَّا حصل من استشهادهم وآل الأمرُ إلىٰ أن أخذها خالد بنُ الوليد فانتصر المسلمون[(٢)]

ومثل: حمزة بن عبد المطَّلب قُتِل يومَ أُحُد

ومثل: سعد بن معاذ سيِّد الأوس، فإنَّه تُوفِّي علىٰ إثر الجُرح الذي أصابه عام الخندق.



---

(١) انظر: «التدريب» (٢/ ٩٣٥ ـ ٩٣٦).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١٢٤٦).

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

٧٦٧ـ وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ فِيمَنْ وُصِفَا بِغَيْرِ مَا وَصْفٍ إِرَادَةَ الْخَفَا

٧٦٨ـ وَهْوَ عَوِيصٌ عِلْمُهُ نَفِيسُ يُعْرَفُ مِنْ إِدْرَاكِهِ التَّدْلِيسُ

٧٦٩ـ مِثَالُهُ: (مُحَمَّدُ الْمَصْلُوبُ) خَمْسِينَ وَجْهًا اسْمُهُ مَقْلُوبُ

الشرح

النَّوعُ الرابع: هذا نوعُ مَن نُعِت بنعوتٍ متعدِّدة[1]؛ لأنَّه يأتي اسمُه علىٰ صِيَغٍ مختلفةٍ، وهو فنٌّ عويص؛ يعني: أنَّ فيه صعوبة، وذلك أن هذه الأسماء الَّتي تأتي بألفاظٍ مختلفةٍ مع أنَّ المراد بها شخصٌ واحدٌ تُعسِّر الوصول إلىٰ معرفة المسمَّىٰ بها، ولهذا كانت معرفة هذا النوع من قبيل ما هو نفيس؛ لأنَّه يُدرك به التدليس، والمراد به تدليسُ الشيوخ، وليس تدليس الإسناد؛ لأنَّ تدليس الإسناد أن يروي عن شيخه ما لم يسمع منه بلفظٍ موهم للسماع كـ: (عن) أو (قال)، والثاني تدليسُ الشيوخ؛ وهو أن يذكر شيخَه بشيءٍ لم يُعرَف به ولم يشتهر به، كأن لا يذكر اسمَه وينسبه إلىٰ جدِّه، أو يذكر كنيةً له ثمَّ ينسبه إلىٰ أبيه، أو يذكر كنيتَه ويُضيفه إلىٰ بلده؛ وهذا مثلُ: **محمد بن سعيد المصلوب**[2]، قيل: إنَّه قُلِب اسمُه وأُتي به علىٰ خمسين وجهًا، فيقال: محمد بنُ سعيد، ويقال: محمد بنُ قيس، ويقال: أبو عبد الرحمن الشامي، وأبو عبد الرحمن الأردني، ويأتي علىٰ صِيغٍ أخرىٰ مختلفة، وهو معروفٌ بوضع الحديث، وقيل له: المصلوب؛ لأنَّه

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٢٨ ـ ٤٣٠)، و«التقريب» (ص١٠٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٩٨ ـ ٢٠٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٦)، و«التدريب» (٢/ ٧٤٦ ـ ٧٤٩).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٢٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٨٤ ـ ١٨٦)، و«التقريب» (ص٨٤٧).

صُلِب بسبب الزندقة، والذي صلبه قيل: إنَّه أبو جعفر المنصور، والذين رووا عنه دلَّسوا اسمه فأتوا به علىٰ أوجهٍ كثيرة، ومِن الذين رووا عنه وذكروا اسمَه مدلَّسًا ولم يُبرزوه حتَّىٰ يُعرف: مروانُ بنُ معاوية، وقد ذَكَر الحافظ ابن حجر في «التقريب»[١] أنَّه عُرف بتدليس الشيوخ، فكان يروي عن محمد بن سعيد المصلوب هذا ويُدلِّس اسمه علىٰ عدَّة أوجه ذكرها الحافظ في (تهذيب التهذيب)[٢] في ترجمة محمد بن سعيد المصلوب؛ قال: «قال العقيلي: يُغيِّرون اسمه إذا حدَّثوا عنه؛ مروان بن معاوية يقول: محمد بن حسان، ومحمد بن أبي قيس، ومحمد بن أبي زينب، وابن زكريا، وابن أبي الحسن».

وممَّن عُرف بتدليس الشيوخ أيضًا: الخطيب البغداديُّ، فإنَّه كان يذكر شيوخه الشيخ الواحد علىٰ أوجُهٍ مختلفة، ويصعب الوقوفُ عليه ومعرفته، ولهذا **قال السيوطيُّ**: **(وَهْوَ عَوِيص)**، ولكن **(عِلْمُهُ نَفِيسُ)**؛ لأنَّه **(يُعْرَفُ مِنْ إِدْرَاكِهِ التَّدْلِيسُ)** أي: يُعرف به تدليسُ الشيوخ، فإذا كان الشخص الذي دُلِّس به عُرفت حالُه، وأنَّه سيِّئ، وأنَّه ذلك الذي لا يُروىٰ عنه فيُجتنب، بخلاف ما إذا كان مجهولًا لم يُتوصَّل إلىٰ معرفته، فإنَّه يذكر كثير من المشتغلين بالرجال يقول: لا أعرفه، أو لم أقف له علىٰ ترجمة، مع أنَّ له ترجمة، ولكنَّه ذُكر بغير ما يشتهر به، فمعرفةُ هذا النوع الَّذي هو من نُعِت بنعوت متعدِّدة مِن الأنواع المهمَّة في علم مصطلح الحديث، وذلك أنَّه يُعرَف به تدليسُ الشيوخ.



(١) (ص٩٣٢).

(٢) (٩/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

أَفْرَادُ العَلَم

٧٧٠ـ وَالْبَرْذَعِيْ صَنَّفَ (أَفْرَادَ الْعَلَمْ) أَسْمَاءً أَوْ أَلْقَابًا اَوْ كُنًى تُضَمّ

٧٧١ـ كَـ(أَجْمَدٍ)، وَكَـ(جُبَيْبٍ)، (سَنْدَرِ) وَ(شَكَلٍ)، (صُنَابِحِ بْنِ الأَعْسَرِ)

٧٧٢ـ (أَبِي مُعَيْدٍ)، وَ(أَبِي الْمُدِلَّهْ) (أَبِي مُرَايَةَ) اسْمُهُ: عَبْدُ اللهْ

٧٧٣ـ (سَفِينَةٍ): مِهْرَانَ، ثُمَّ مِنْدَلِ بِالْكَسْرِ فِي الْمِيمِ؛ وَفَتْحُهَا جَلِي

الشرح

هذا النوع هو: **أفرادُ العَلَم**[1]

والمراد بها الأعلامُ الَّتي تفرَّد أصحابُها بالتسمية بها؛ بحيث لا يُعرَف أحدٌ يسمَّىٰ بهذا الاسم غيرُ ذلك الشخص، أي لم يُشارَك في التسمية بهذا الاسم، بل هو اسمٌ اختصَّ به واحدٌ لم يسمَّ به غيرُه.

قال السيوطيُّ: (وَالْبَرْذَعِيْ[2] **صَنَّفَ أَفْرَادَ الْعَلَمْ)**؛ يعني: أَلَّف كتابًا حوىٰ مثل هذه الأسماء الَّتي لم يُسمَّ بها إلَّا واحدٌ.

وقال: (أَسْمَاءً أَوْ أَلْقَابًا اَوْ كُنًىٰ تُضَمّ) أي: إنَّها تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: منه ما هو فَردٌ في الاسم، ومنه ما هو فردٌ بالكُنية، ومنه ما هو فردٌ باللَّقب.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٣٠ ـ ٤٣٥)، و«التقريب» (ص١٠١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤)، و«النزهة» (ص١٨٠ ـ ١٨١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٠٦ ـ ٢١١)، و«التدريب» (٢/ ٧٥٠ ـ ٧٦٠).

(٢) هو الحافظ الحجَّة، أبو بكر أحمد بن هارون بن رَوح البرديجي، البرذعي، نزيل بغداد. ولد: بعد الثلاثين ومائتين أو قبلها. قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن أبي بكر البرديجي، فقال: ثقة، مأمون، جبل. مات سنة إحدىٰ وثلاث مائة ببغداد. انظر: «السير» (١٤/ ١٢٢).

فأمَّا الفردُ بالاسم فمثل: (أَجْمَد)[١] بالجيم؛ لأنَّ (أحمد) هذا اسمٌ لا يُحصىٰ من يُسمَّىٰ به، وما أكثرَ من يُسمَّىٰ بـ: (أحمد)، لكن كونُ أحدٍ يُسمَّىٰ (أَجمد) بالهمزة والجيم والميم والدَّال هذا سُمِّي به شخصٌ واحدٌ، والتسمية بـ: (أحمد) هي الطريقة وهي الجادَّة، وهو الشائع والكثير، فهذا مثالٌ لأفراد العَلَم.

ومثل: **(سَنْدَر)**[٢] و**(جُبَيْب)**[٣] و**(صُنَابح بن الأعسر)**[٤] و**(شَكَل)**[٥]؛ هذه خمسةُ أسماء سُمِّي بها أشخاصٌ لم يُعرَف أنَّه سُمِّي بهذه الأسماء غير هؤلاء الأشخاص الخمسة، وهؤلاء الخمسة من الصحابة سُمُّوا بهذه الأسماء ولم يُعرف أنَّه سُمِّي بها غيرُهم، فهي من قبيل أفراد العَلَم.

أمَّا ما كان بالكُنية فاشتهرت كُنىٰ ما عُرف أنَّها تكرَّرت وأنها أُطلِقت علىٰ أشخاصٍ متعدِّدين، بل الكُنية الواحدة أُطلقت علىٰ شخص واحد لم يُعرف أنَّها أُطلقت علىٰ غيره، وذلك مثل: (أبو مُعَيْدٍ) هذه كُنيةٌ لم يُعرف بها غيرُ ذلك الشخص الَّذي هو حفصُ بن غيلان[٦].

ومن ذلك: (أبو المُدِلَّة) كنيةٌ أُطلقت علىٰ شخص واحد، وهو عُبيدُ الله بن عبد الله[٧].

وكذلك: (أبو مُرايَة) أُطلقت علىٰ شخص واحد لم تُطلق علىٰ غيره، وهو: عبد الله بن عمرو العجلي[٨]، فإنَّ هذه أفراد علىٰ صيغة الكُنىٰ كُنِّي بها أشخاصٌ لم يُعرَف أنَّه كُنِّي بها غيرُهم.

---

(١) هو أجمد بن عجيان بجيم ومثناة تحتانية بوزن عثمان. ضبطه ابنُ الفُرات، وقيل: بوزن عُلَيَّان. انظر: «تبصير المنتبه» لابن حجر (١/ ٣)، و«الإصابة» (١/ ٦٦).

(٢) وهو سندر أبو الأسود مولىٰ زنباع الجذامي. انظر: «الأسماء المفردة» للبرديجي (ص٦٤)، و«الإصابة» (٤/ ٤٨٧).

(٣) وهو جبيب بن الحارث. انظر: «تبصير المنتبه» (١/ ٤١٠)، و«الإصابة» (٢/ ١٦٤).

(٤) انظر: «تبصير المنتبه» (١/ ٢٣)، و«الإصابة» (٥/ ٢٨٩).

(٥) وهو شَكَل بنُ حميد العبسي. انظر: «الأسماء المفردة» (ص٤٣)، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٧٨٧)، و«الإصابة» (٥/ ١٣٢).

(٦) انظر: «التبصير» (٤/ ١٢٩٧).

(٧) انظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٢٧)، و«التقريب» (ص١٢٠٢).

(٨) انظر: «التبصير» (٤/ ١٢٧١).

أمَّا ما كان علىٰ لفظ اللَّقب وهو فردٌ لم يُطلَق علىٰ أحدٍ؛ فهو: (سفينة) مولىٰ رسولِ الله ﷺ، وقد اشتهر بها، وقد اختُلِف في اسمِه؛ فقيل: مِهران، وقيل: عُمَير[1].

وكذلك: (مِندَل)، أو (مَندَل) بكسر الميم وفتحها، أُطلِق علىٰ شخصٍ وهو: عمرو بنُ عليٍّ العنزي الكوفي[2].

۞ ۞ ۞

---

(١) انظر: «التهذيب» (٤/ ١٢٥)، و«الإصابة» (٤/ ٣٨٧).

(٢) انظر: «الأسماء المفردة» (ص١٥٨)، و«التقريب» (ص٩٧٠).

الأَسْمَاءُ وَالكُنَى

٧٧٤ـ وَاعْنَ بِـ(الأَسْمَا وَالْكُنَىٰ)؛ فَرُبَّمَا ... يُظَنُّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوَهُّمَا

٧٧٥ـ فَتَارَةً يَكُونُ الِاسْمُ الْكُنْيَهْ ... وَتَارَةً زَادَ عَلَىٰ ذَا كُنْيَهْ

٧٧٦ـ وَمَنْ كُنِي وَلَا نَرَىٰ فِي النَّاسِ ... إِسْمًا لَهُ نَحْوُ (أَبِي أُنَاسِ)

٧٧٧ـ وَتَارَةً تَعَدَّدُ الْكُنَىٰ، وَقَدْ ... لُقِّبَ بِالْكُنْيَةِ مَعْ أُخْرَىٰ وَرَدْ

٧٧٨ـ وَمِنْهُمُ مَنْ فِي كُنَاهُمُ اخْتُلِفْ ... لَا اسْمٍ، وَعَكْسُهُ، وَذَيْنِ، أَوْ أُلِفْ

٧٧٩ـ كِلَاهُمَا، وَمِنْهُمُ مَنِ اشْتَهَرْ ... بِكُنْيَةٍ، أَوْ بِاسْمِهِ، إِحْدَىٰ عَشَرْ

هذا النوعُ هو الأسماء والكنىٰ[1]، ومعرفةُ أسماء المُكنَّين أو كُنىٰ المُسَمَّين من الأمور المهمَّة في معرفة علوم الحديث، ووجهُ ذلك هو أنَّ من لا يعرف ذلك يظنُّ أنَّ الواحد يتعدَّد؛ فالَّذي لا يعرف الكُنىٰ يلتبس عليه الأمرُ، فيظنُّ أنَّ الشخص الواحد شخصان؛ إذا ذُكر باسمه مرَّةً وبكنيته مرَّةً أخرىٰ يظُنُّ أنَّ هذا غيرُ هذا، وهذا غيرُ هذا فيظنُّ أن الكُنية تُطلق علىٰ شخص غير الذي يُطلق عليه الاسم، مثل الأسماء والألقاب؛ الَّذي لا يعرف الألقاب يلتبس عليه الأمرُ فيظُنَّ أن الشخص شخصان.

وقد ألَّف العلماءُ في ذلك مؤلَّفاتٍ عديدة، منها: (الكُنىٰ) لأبي بِشر الدولابي، وهو مطبوع، ومنها: (الكُنىٰ) لمسلم، وهو مطبوع، وغيرُ ذلك من المؤلَّفات الَّتي خُصَّت للكنىٰ وبيان كُنىٰ أصحاب ذوي الأسماء وكذلك من اشتهر بكنيته.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٣٥ ـ ٤٤٤)، و«التقريب» (ص١٠٢ ـ ١٠٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٣)، و«النزهة» (ص١٧٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢١١ ـ ٢١٩)، و«التدريب» (٢/ ٧٦٣ ـ ٧٧٩).

والسيوطيُّ يقول: (وَاعْنَ) يعني: بمعرفة ذلك؛ لأنَّه من الأمور المهمَّة الَّتي تجدر العنايةُ بها، ويحسن الاهتمامُ بها ومعرفتُها، والحكمةُ في ذلك ألَّا يُظَنَّ الشخصُ الواحدُ شخصين إذا ذُكِر باسمه في موضعٍ وذُكر بكُنيته في موضعٍ، مثل: شقيق بن سلمة أبو وائل، فإنَّه يأتي ذِكرُه في بعضِ الأسانيد: (أبو وائلٍ)، ويأتي ذِكره في بعضها: (شقيق)، فالَّذي لا يعرف أنَّ شقيق بن سلمة كنيته: (أبو وائل) يظُنُّ أنَّ (أبا وائل) شخصٌ، وأنَّ (شقيق بن سلمة) شخصٌ آخر، لكن إذا عرف أنَّ شقيق بن سلمة كنيته: (أبو وائل) فجاء في إسنادٍ (أبو وائل) أو جاء في إسناد آخر (شقيق)؛ لا يلتبس عليه الأمرُ، ولا يظُنُّ أنَّ الشخص الواحد شخصان، بل يعرف أنَّ هذا هو هذا، وهذا هو هذا، وأنَّه ذُكِر باسمه في موضع، وذُكِر بكُنيته في موضع آخر، وكثيرًا ما يأتي ذِكر (أبي وائل) في بعض الأسانيد بكنيته، ويأتي باسمه (شقيق) في مواضع عديدة، وقد يأتي الحديث من طريقين؛ جاء في أحدهما ذكرُه بالكنية، وجاء في الآخر ذكرُه بالاسم، فالَّذي يعرف لا يلتبس عليه الأمر، والَّذي لا يعرف يظنُّ أنَّ (شقيقًا) شخص، وأنَّ (أبا وائل) شخص آخر.

ثم ذَكَر السيوطيُّ أحدَ عشرَ قسمًا من الأقسام المندرجة تحت الكُنىٰ، **قال:**

٧٧٥ـ فَتَارَةً يَكُونُ الِاسْمُ الْكُنْيَهْ وَتَارَةً زَادَ عَلَىٰ ذَا كُنْيَهْ

٧٧٦ـ وَمَنْ كُنِي وَلَا نَرَىٰ فِي النَّاسِ إِسْمًا لَهُ نَحْوُ (أَبِي أُنَاسِ)

٧٧٧ـ وَتَارَةً تَعَدَّدُ الْكُنَىٰ وَقَدْ لُقِّبَ بِالْكُنْيَةِ مَعْ أُخْرَىٰ وَرَدْ

٧٧٨ـ وَمِنْهُمُ مَنْ فِي كُنَاهُمُ اخْتُلِفْ لَا اسْمٍ، وَعَكْسُهُ، وَذَيْنِ، أَوْ أُلِفْ

٧٧٩ـ كِلَاهُمَا، وَمِنْهُمُ مَنِ اشْتَهَرْ بِكُنْيَةٍ، أَوْ بِاسْمِهِ، إِحْدَىٰ عَشَرْ

فالقسم الأوَّل: مَن اسمُه كنيتُه، ولا يُعرَف له كنيةٌ ولا يُعرَفُ له اسمٌ إلَّا هذا اللَّفظ الَّذي علىٰ صيغة الكُنية، وذلك مثل: أبي بلال الأشعري، وأبي بكر بن عيَّاش، فإنَّ هذان بلفظ الكنية، وهما علَمَان علىٰ شخصين من الرواة: أبو بلال الأشعري، وأبو بكر بن عياش، سُمِّيَا علىٰ هيئة الكنىٰ.

القسم الثاني: من يكون اسمُه علىٰ صيغة الكنية، ولكن عُرف له كُنيةٌ غير هذا الاسم الَّذي هو علىٰ صيغة الكنية، مثل: **أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام**، فاسمُه: أبو بكر، ولا يُعرَف له اسم غيره، وكنيتُه:

أبو عبد الرحمن، ومثل: **أبي بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم**، اسمُه: أبو بكر، وكنيتُه: أبو محمد.

القسم الثالث: من كُنِّي، لكن لا يُعرَف له اسمٌ، مثل: أبي أُناس[١]، فإنَّه أُطلِق عليه هذا اللَّفظ الذي هو علىٰ صيغة الكنية، ولكن لا يُعرف له اسم.

القسم الرابع: **من تعدَّدت كُناه**: وهو من يكون له كُنىٰ متعدِّدة؛ يُذكر مرَّة بهذه الكنية، ومرَّة بهذه الكنية، ومرَّة بهذه الكُنية، مثَّلوا لذلك بمنصور الفراوي[٢] شيخ أبي عمرو بن الصلاح، فإنَّه كُنِّي بثلاثِ كُنىٰ، قيل: أبو القاسم، وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو الفتح.

القسم الخامس: أن يكون له كنيةٌ، ولكن له لقبٌ علىٰ صيغة الكنية أيضًا، **مثل: أبي الزناد عبد الله بن ذكوان**، اسمُه: عبد الله بن ذكوان، وكنيته: أبو عبد الرحمن، لكن لقبه: أبو الزناد علىٰ صيغة الكنية، وقد اشتهر به أكثر ممَّا اشتهر بالكنية الَّتي هي: أبو عبد الرحمن.

ومثل: علي بن أبي طالب، اسمُه عليُّ بن أبي طالب، وكنيتُه: أبو الحسن، ولقبُه الَّذي علىٰ صيغة الكنية: أبو تراب، لقَّبه بذلك رسولُ الله ﷺ، وكان نائمًا في المسجد، وقد عَرِق والتصق جسدُه بالتراب، فعَلِق به التراب، فجاء النَّبيُّ ﷺ يوقظه فقال: «**قُمْ أَبَا تُرَابٍ**»[٣]، فكان يُطلَق عليه ذلك وهو لقبٌ علىٰ صيغة الكُنية.

وكذلك مثل: محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، كُنيته: أبو عبد الرحمن، ولقبُه علىٰ صيغة الكُنية: أبو الرِّجال؛ لأنَّ له عشرة أولاد ذكور، فكان يقال له: أبو الرجال لقبًا لا كُنية.

القسم السادس: **مَن اختُلِف في كُنيته، ولم يُختَلف في اسمه**، مثل:

---

(١) وهو أبو أُناس بنُ زنيم اللَّيثي أو الدؤلي، ابن أخي سارية بن زنيم. انظر: «الإصابة» (١٢/ ٣٨).

(٢) نسبة إلىٰ فراوة: بليدة متطرفة من جهة خوارزم بناها ابن طاهر، رابط بها جماعة. قلتُ: اختُلف في ضمِّها وفتحها. قال ابن نقطة: الفتح أكثر وأشهر. «تبصير المنتبه» (٣/ ١١٠٠).

(٣) رواه البخاري (٤٤١)، ومسلم (٢٤٠٩)، عن سهل بن سعد رضي الله عنهما.

أسامة بن زيد، فإنَّ اسمه: أسامة ولم يختلف فيه، لكن كنيته اختُلِف فيها، منهم من قال: أبو محمد، ومنهم من قال: أبو زيد، ومنهم من قال غير ذلك.

القسم السابع: عكسُه؛ وهو من اتُّفق علىٰ كنيته واختُلف في الاسم، مثل: أبي هريرة؛ فكنيته: أبو هريرة، واسمُه اختلف فيه علىٰ أقوال كثيرة؛ أشهرها أنَّه: عبد الرحمن بن صخر، واختلف أيضًا في اسم أبيه، وأمَّا كنيته فلم يُختلف فيها، فهو مشهور بالكنية وقد اختلف في اسمه.

القسم الثامن: مَن اختُلِف فيهما جميعًا، يعني: في اسمه، وفي كنيته، وهذا مثلُ: سفينة، فإنَّه اختُلف في اسمه، وسفينة لقبه كما تقدَّم، واسمُه قيل: مهران، وقيل: عُمير، كذلك اختلف في كنيته، فقيل: أبو البختري، وقيل: أبو عبد الرحمن.

القسم التاسع: من اشتهر بهما وعُرف بهما ولم يختلف في اسمه ولا في كنيته، وهذا مثل: عمر بن الخطاب؛ كنيتُه: أبو حفص، فما اختُلِف في كنيته، ولا اختُلف في اسمه.

ومثل: أبي بكر عبد الله بن عثمان؛ اسمُه: عبد الله، وكُنيتُه: أبو بكر.

ومثل: علي بن أبي طالب، اسمُه: عليٌّ، وكنيتُه: أبو الحسن.

ومثل: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، اسمُه: النُّعمان، وكنيته: أبو حنيفة.

ومثل: الشافعيِّ؛ كنيته: أبو عبد الله، واسمُه: محمد.

والإمام أحمد اسمُه: أحمد، وكنيتُه: أبو عبد الله.

ومالكٌ اسمُه: مالكٌ، وكنيتُه: أبو عبد الله.

القسم العاشر: مَن اشتُهر بكُنيته، واسمُه معلومٌ معروف، لكن اشتهر بالكُنية، مثل: أبي إدريس الخولاني، اسمُه: عائذ الله، ولكنَّه اشتهر أكثر بكُنيته: أبو إدريس أكثر من اشتهاره بالاسم.

القسم الحادي عشر: عكسُه؛ أي من اشتهر باسمه، وهو معروف بكنيته، ولكن الاسم أشهر، **مثل**: عبد الرحمن بن عوف؛ كُنيته: أبو محمد، لكنَّه مشهورٌ باسمه أكثر من شُهرته بكُنيته، **ومثل**: الزُّبير بن العوام؛ كنيتُه: أبو عبد الله، وهو مشهورٌ باسمه، ومعروف بكنيته، لكن اشتهاره باسمه أكثر من اشتهاره بكُنيته.

فهذه أحد عشر قسمًا تدخل تحت الأسماء والكُنىٰ، ومعرفة هذا النوع من الأنواع المهمَّة، فممَّا يؤمَن بذلك من توهُّم التعدُّد بأن يظنَّ الشخص الواحد شخصين.



أَنْوَاعٌ عَشَرَةٌ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى مَزِيدَةٌ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَالأَلْفِيَّةِ

٧٨٠ـ وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا ... كُنْيَتُهُ مَعَ اسْمِهِ مُؤْتَلِفَا

٧٨١ـ مِثْلُ (أَبِي الْقَاسِمِ) وَهْوَ (الْقَاسِمُ) ... فَذَاكِرٌ بِوَاحِدٍ لَا وَاهِمُ

٧٨٢ـ وَفِي الَّذِي كُنْيَتُهُ قَدْ أَلِفَا ... إِسْمَ أَبِيهِ غَلَطٌ بِهِ انْتَفَىٰ

٧٨٣ـ نَحْوُ: (أَبِي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمِ) ... هُوَ (الأَغَرُّ الْمَدَنِيُّ)؛ فَاعْلَمِ

٧٨٤ـ وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي ... نَحْوُ: (سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانِ)

٧٨٥ـ وَأَلَّفُوا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ ... وَوَافَقَتْهُ كُنْيَةً زَوْجَتُهُ

٧٨٦ـ مِثْلُ: (أَبِي بَكْرٍ) وَ (أُمِّ بَكْرِ) ... كَذَا (أَبُو ذَرٍّ) وَ (أُمُّ ذَرِّ)

٧٨٧ـ وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الأَبَا ... نَحْوُ: (عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ) نَسَبَا

٧٨٨ـ وَإِنْ يَزِدْ مَعْ جَدِّهِ فَحَسِّنِ ... كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ

٧٨٩ـ أَوْ شَيْخَهُ وَشَيْخَهُ قَدْ بَانَا ... عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا

٧٩٠ـ أَوْ اسْمُ شَيْخٍ لأَبِيهِ يَأْتَسِي ... (رَبِيعُ ابْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ)

٧٩١ـ أَوْ شَيْخُهُ وَالرَّاوِ عَنْهُ الْجَارِي ... يَرْفَعُ وَهْمَ الْقَلْبِ وَالتَّكْرَارِ

٧٩٢ـ مِثْلُ: (الْبُخَارِيْ) رَاوِيًا عَنْ (مُسْلِمِ) ... وَ(مُسْلِمٌ) عَنْهُ رَوَىٰ؛ فَقَسِّمِ

٧٩٣ـ وَفِي (الصَّحِيحِ) قَدْ رَوَىٰ (الشَّيْبَانِي) ... عَنْ (ابْنِ عَيْزَارٍ) عَنْ (الشَّيْبَانِي)

٧٩٤ـ أَوْ اسْمُهُ وَنَسَبُ؛ فَادَّكِرِ ... كَـ(حِمْيَرِيِّ بْنِ بَشِيرِ الْحِمْيَرِي)

٧٩٥ـ وَمَنْ بِلَفْظِ نَسَبٍ فِيهِ سُمِي ... مِثَالُهُ: (الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِي)

الشرح

أورد السيوطيُّ هذه الترجمة؛ وهي: أنواعُ عشرةٌ مزيدةٌ علىٰ ما عند ابن الصلاح والألفية من الأسماء والكنىٰ[١]، أي: أنَّه لمَّا ذَكَر المباحث المتعلِّقة بالأسماء والكنىٰ التي عند ابن الصلاح في مقدِّمته وعند العراقيِّ في الألفية الَّتي هي مبنية علىٰ مقدِّمة ابن الصلاح، ذَكَر عشرة أنواعٍ مزيدةً لا توجد في مقدِّمة ابن الصلاح ولا في الألفيَّة، وهي من زيادات ألفية السيوطيِّ علىٰ ألفية العراقيِّ[٢].

وهذه الأنواع العشرة من أنواع علوم الحديث أكثرُها أو غالبُها ذكره الحافظ ابن حجر في (نخبة الفكر)[٣] وفي شرحها له (نزهة النظر)[٤].

وهذه الأنواع العشرة الَّتي اشتملت عليها الأبيات هي:

النوع الأوَّل: أن تتَّفق كُنيةُ الرَّجل مع اسمِه[٥]، فيكون اسمُه مطابقًا لكنيته، والكُنيةُ: هي ما كان مبدوءًا بأبٍ أو أمٍّ، والاسمُ: هو العَلَم الَّذي يُطلق علىٰ الشخص، ويكون عَلَمًا عليه، **قال السيوطيُّ**:

٧٨٠ ـ وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا ... كُنْيَتُهُ مَعَ اسْمِهِ مُؤْتَلِفَا

٧٨١ ـ مِثْلُ (أَبِي الْقَاسِمِ) وَهْوَ (الْقَاسِمُ) ... فَذَاكِرٌ بِوَاحِدٍ لَا وَاهِمُ

قولُه: (وَأَلَّفَ الْخَطِيبُ فِي الَّذِي وَفَا) يعني: أَلَّف الخطيب البغدادي جزءًا في الذي جاء اسمُه مطابقًا لكنيته، وذلك **(مِثْلُ (أَبِي الْقَاسِمِ) وَهْوَ)** أي اسمه: **(الْقَاسِمُ)**، وهو القاسم بنُ محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن الطيلسان

---

(١) انظر: «التدريب» (٢/ ٩٢٠ ـ ٩٢٨).

(٢) قد سبق فيما مضىٰ أن ألفية السيوطيِّ تشتمل علىٰ ما تشتمل عليه ألفية العراقي وتزيد عليها أمورًا؛ منها: ما هو أبواب مستقلَّة مثل هذا الموضوع، ومنها: ما يكون ضمن الأبواب والتراجم. (ش).

(٣) (نخبة الفكر) هي رسالة مختصرة جدًّا، مشتملة علىٰ أصول وقواعد وخلاصة في علم المصطلح، فهي مع وجازتها وقلَّتها وافيةٌ بالأنواع، وقد شرحها ابن حجر نفسُه في شرح سمَّاه: (نزهة النظر)، ونَظَمها الصنعانيُّ في قصيدة سمَّاها: (قصب السكر في نظم نخبة الفكر)، فـ: (نخبة الفكر) نثرٌ منثور، و(قصب السكر) نظمٌ لهذا المتن الَّذي هو (نخبة الفكر). (ش).

(٤) (ص١٧٥ ـ ١٧٦).

(٥) انظر: «التدريب» (٢/ ٩٢٧).

الأندلسيُّ (ت ٦٤٢هـ)، فاسمُه: القاسم، وكنيتُه: أبو القاسم، والقاسم هذا جاء بعد الخطيب البغدادي؛ لأنَّ الخطيب البغداديَّ تُوفِّي سنة (٤٦٣هـ)، فبَين وفاتيهما قرنان إلَّا سنةً.

وقولُه: (فَذَاكِرٌ بِوَاحِدٍ لَا وَاهِمُ) يعني: الَّذي يذكر الشخص باسمه فيقول: القاسم بن محمد بن أحمد، هو ذاكرٌ وليس بواهم؛ لأنَّه هو القاسم، وهو أبو القاسم، فمن قال: القاسم بنُ محمد، أو قال: أبو القاسم بنُ محمد؛ مَن ذكر واحدًا منهما فهو مُصيب؛ لأنَّ كنيته توافق اسمه، من ذكر واحدًا منهما ولم يجمع بينهما فهو مصيب، لا يلزم أن يقال: أبو القاسم القاسم بن محمد، يكفي أن يقول: أبو القاسم بن محمد، أو يقول: القاسم بن محمد، ليس بلازم أن يذكر الاسم والكنية المتفقتين، بل إن ذكر واحدة منهما إما الكنية أو الاسم فإن ذلك يكون كافيًا، ولا يُعتَبر واهمًا.

فمن الأنواع العشرة الَّتي اشتملت عليها ألفيةُ السيوطيِّ، ولا توجد في مقدِّمة ابن الصلاح ولا في ألفية العراقيِّ، مَن وافقت كنيتُه اسمَه؛ بأن اتَّفق اسمُه مع كنيته، مثل: أبي القاسم الذي اسمُه: القاسم، وهو القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن الطيلسان الأندلسي من علماء القرن أواخر السادس وأوائل السابع فهو كنيتُه مطابقةٌ لاسمه، وفائدةُ معرفة هذا النوع: أنَّ مَن ذَكَر واحدًا من الكنية أو من الاسم لا يقال: إنَّه خطأ، بل هو صواب؛ إن قيل: (القاسم) فهو صواب، وإن قيل: (أبو القاسم) فهو صواب، ومَن يعرف أنَّه (أبو القاسم) وهو لا يعرف أن اسمه (القاسم) يظُنُّ أن (أبو) قد سقطت، ومن يعرف أنَّه (القاسم) ولا يعرف أنَّه (أبو القاسم)، لو جاءت كلمةُ (أبو) مضافةً إلىٰ القاسم؛ ظنَّ أنَّ هذا خطأ؛ إذن فمن ذكر واحدًا منهما الكنية أو الاسم فإنَّه يُعتبر مصيبًا، ولا يُعتَبر مخطئًا أو واهمًا؛ لأنَّ الكنية تطابق الاسم.

النوع الثاني: من تكون كنيتُه مطابقةً لاسم أبيه[١]، قال السيوطيُّ:

٧٨٢ـ وَفِـي الَّـذِي كُـنْـيَـتُـهُ قَـدْ أَلِـفَـا ... إِسْـمَ أَبِـيـهِ غَـلَـطٌ بِـهِ انْـتَـفَـىٰ

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١٤٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢١٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٠ ـ ٩٢١).

يعني: الَّذي تُوافق كنيتُه اسمَ أبيه ينتفي به ظنُّ الغلط؛ وهو التصحيف، ففائدتُه ألَّا يُظنَّ أنَّ هناك غلطًا لو ذُكِر بالكُنية وبعض النَّاس يعرفه بالنسب، مثل: هنَّاد بن السَّري[1]، لو قيل: هنَّاد بن السَّري، لا يقال: إن (ابن) مصحَّفة وجاء مكانها (أبو)؛ فهو هنَّاد أبو السَّري، وهو هنَّاد بن السَّري، إن قيل: هنَّاد بن السَّري؛ فهو صواب، وإن قيل: هنَّاد أبو السَّري؛ فهو صواب.

قال:

٧٨٣ـ نَحْوُ (أَبِي مُسْلِمٍ بْنِ مُسْلِمِ) هُوَ (الأَغَرُّ الْمَدَنِيُّ)؛ فَاعْلَمِ

فاسمُه الأغرُّ المدنيُّ، وكنيتُه: أبو مسلم، واسمُ أبيه: مسلمٌ، فطابقت كنيتُه اسمَ أبيه.

فهذا النوع كثيرٌ؛ مثل: أبي مسلم بنُ مسلم، فكنيتُه تُوافق اسمَ أبيه. **ومثل:** إسماعيل بن مسعود أبو مسعود[2]، من شيوخ النسائيِّ، **ومثل:** هنَّاد بن السري أبو السري كنيتُه توافق اسمَ أبيه. **ومثل:** الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، وكنيتُه أبو عمرو، فكُنيته توافق اسمَ أبيه. وعددٌ كبير من المحدِّثين تأتي كُناهم مطابقةً لأسماء آبائهم.

وفائدةُ معرفة هذا النوع: ألَّا يُظنَّ التَّصحيف، فمن يعرف الأوزاعيَّ أنَّه عبد الرحمن بن عمرو، ولا يعرف أنَّ كنيته (أبو عمرو)، لو جاء (عبد الرحمن أبو عمرو) يظنُّ أن (أبو) مصحَّفةٌ عن (ابن)، وهو ليس بتصحيف، بل هذا صواب، وهذا صواب؛ إن قيل: (عبد الرحمن بن عَمرو) فهذا نسبُه، وإن قيل: (عبد الرحمن أبو عمرو) فهذه كنيتُه، وتُطابق كنيتُه اسمَ أبيه، وكذلك: هنَّاد بن السَّري، وهنَّاد أبو السَّري، وإسماعيل أبو مسعود، وإسماعيل بن مسعود، كلُّ ذلك صواب، وكلُّ ذلك حقٌّ، ولا تصحيف.

---

(١) هو هنَّاد بنُ السَّرِيِّ، بكسر الراء الخفيفة، ابنُ مصعبٍ التميمي، أبو السَّرِيِّ الكوفي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين، وله إحدىٰ وتسعون سنة. (عخ م ٤). «التقريب» (ص١٠٢٥).

(٢) هو أبو مسعود إسماعيل بن مسعود الجحدري، بصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة: ثمان وأربعين، روىٰ له النسائي. انظر: «التقريب» (ص١٤٤).

وقد ألَّف الخطيبُ البغداديُّ جزءًا، فيمن وافقت كنيتُه اسمَه، وكذلك أيضًا ألَّف هو وغيرُه فيمن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه.

النوع الثالث: عكسُ الثاني؛ **وهو مَن وافق اسمُه كُنيةَ أبيه**[1]، **قال السيوطيُّ**:

٧٨٤ - **وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي نَحْوُ (سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانِ)**

فقولُه: **(وَأَلَّفَ الأَزْدِيُّ عَكْسَ الثَّانِي)** يعني: الَّذي هو مَن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه، ففي النَّوع الأوَّل جاءت الكُنية في الأول؛ يعني: كُنية للابن، وهنا جاءت الكُنية في الآخِر؛ يعني: هي كنية للأب، فالأوَّل: أبو مسلم بن مسلم، والثاني عكسُه: مثل: سنان بن أبي سنان[2]

ومن أمثلة ذلك أيضًا: الحسنُ بنُ أبي الحسن البصري، المحدِّث الفقيه المشهور، من التابعين، الَّذي لقي الكثير من الصحابة وروىٰ عنهم، فاسمُه يوافق كنيةَ الأب.

ومثل: إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، فاسمُه يوافق كنيةَ أبيه.

وهذا النوع ألَّف فيه عبد الغنيِّ الأزديُّ أبو الفتح كتابًا ذَكَر فيه مَن وافق اسمُه كنيةَ أبيه.

النوع الرابع: **مَن وافقت كُنيتُه كُنيةَ زوجتِه**[3]؛ يعني: هو مشهور بكُنيةٍ، وزوجتُه مشهورةٌ بكنيةٍ مثل كنيته، فقد تختلف كُنىٰ النِّساء عن كُنىٰ الأزواج فيما إذا كانت - مثلًا - مشهورةً بكُنيةٍ من قبلُ، أو أنَّها متزوِّجة من قبلُ وولدت من رجل، فكُنِّيت باسم ولدها الأوَّل، ثمَّ أخذها رجلٌ آخرُ ووُلِد له منها، فيُكنَّىٰ بولده الأكبر، فتكون كنيتُه تخالف كنيةَ زوجته، لكن قد توافق كنيتُه كنيةَ زوجته، وقد ألَّف بعضُ العلماء في هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث؛ وهو مَن وافقت كنيتُه كنيةَ زوجته، **قال السيوطيُّ**:

---

(١) انظر: «النزهة» (ص١٧٥)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٠ - ٩٢١).

(٢) هو سنان بن أبي سنان الديلي، المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة، وله اثنتان وثمانون سنة، (خ م ت س). «التقريب» (ص٤١٧).

(٣) انظر: «النزهة» (ص١٧٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢١٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٢١ - ٩٢٢).

٧٨٥ـ وَأَلَّفُوا مَنْ وَرَدَتْ كُنْيَتُهُ وَوَافَقَتْهُ كُنْيَةً زَوْجَتُهُ
٧٨٦ـ مِثْلُ (أَبِي بَكْرٍ) وَ(أُمِّ بَكْرِ) كَذَا (أَبُوذَرٍّ) وَ(أُمُّ ذَرِّ)

يعني: ألَّفوا فيمن وافقته زوجتُه في الكُنية مؤلَّفات، وأمثلةُ ذلك: أبو الدرداء وأمُّ الدرداء، وأمُّ ذرٍّ وأبو ذرٍّ، وأبو بكر وأمُّ بكر؛ يعني: أبا بكر الصِّديق وإحدىٰ زوجاته أمَّ بكر، وقيل: إنَّها لم تُدرك الإسلام، لكنَّ أبا بكر ليس له ولد اسمُه: بكر، وإنَّما كنيةٌ غلبت عليه بدون التسمية، ولهذا قد توجد الكنية بدون أن يكون هناك ولد، بل قد يُكنَّىٰ الصغير وهو طفلٌ، وقصَّة أبي عمير معروفة، وهو الَّذي يقول فيها الرَّسول ﷺ: «**يَا أَبَا عُمَيْر، مَا فَعَلَ النُّغَيْر؟**»[(١)] وهو طفلٌ يلعب بالعصفور ويُكنَّىٰ بأبي عمير، فالكُنيةُ قد تُطلَق علىٰ الشخص منذُ أوَّل أمره وهو طفل صغير وتستمرُّ معه، وقد يولد له ولدٌ ويُسمَّىٰ بغير هذه الكُنية الَّتي اشتهر بها، فيكون مشتهرًا بكنية، وليس له ولد مطابق لهذه الكنية، فأبو بكر ليس له ولد اسمُه بكر، وعمر بنُ الخطَّاب ليس له ولد اسمُه حفص، وكنيتُه أبو حفص، وخالد بنُ الوليد ليس له ولدٌ اسمُه: سليمان، وهو أبو سليمان، وإنَّما غلبت عليهم هذه الكُنىٰ بدون أن يكون لهم أولادٌ بهذه الأسماء، فأبو بكر وأمُّ بكر، وأبو ذرٍّ وأمُّ ذرٍّ، وأبو الدرداء وأمُّ الدرداء، اشتهروا بالكُنىٰ واشتهرت زوجاتهم بالكنىٰ، فكانت كُنىٰ الأزواج مطابقةً لكنىٰ الزوجات، وهذا نوعٌ من أنواع علوم الحديث أفردوه بالتأليف.

النوع الخامس: مَن وافق اسمُه اسمَ أبيه[(٢)]، بأن يكون مثلًا اسمُه: (عدي)، واسمُ أبيه: (عدي)؛ أي: (عدي بن عدي)[(٣)] منسوب إلىٰ أبيه، واسمُه مطابقٌ لاسم أبيه، **قال السيوطيُّ**:

٧٨٧ـ وَفِي الَّذِي وَافَقَ فِي اسْمِهِ الأَبَا نَحْوُ (عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ) نَسَبَا

---

(١) رواه البخاري (٦١٢٩)، ومسلم (٢١٥٠)، عن أنس ﷺ.
(٢) انظر: «النزهة» (ص١٧٦ ـ ١٧٧)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٣).
(٣) هو عديُّ بنُ عديِّ بنِ عَميرة، بفتح المهملة، الكندي، أبو فروة، الجزري، ثقة فقيه، عمل لعمر بن عبد العزيز علىٰ الموصل، من الرابعة، مات سنة عشرين ومائة. (د س ق). «التقريب» (ص٦٧٢).

٧٨٨ ـ وَإِنْ يَزِدْ مَعْ جَدِّهِ فَحَسِّنِ كَـ(الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ)

يعني: وألَّفوا أيضًا في الَّذي وافق اسمُه اسمَ أبيه، ومثله أيضًا فيما لو زِيدَ علىٰ ذلك موافقةُ اسم الجدِّ لاسمه واسم أبيه، بأن اتَّفق اسمُ الراوي واسمُ أبيه واسمُ جدِّه، فالأوَّل مثل: عديِّ بن عديٍّ، ومثل: يحيىٰ بن يحيىٰ التَّميمي، ويحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي، ويحيىٰ بن يحيىٰ التَّميمي هذا شيخُ مسلم الَّذي يروي عنه مسلمٌ كثيرًا، ويأتي كثيرًا يقول: أخبرنا يحيىٰ بن يحيىٰ قال: قرأتُ علىٰ مالكٍ. وهو أيضًا أحدُ أصحاب الموطَّآت[(١)]، ويحيىٰ بنُ يحيىٰ اللَّيثيُّ الأندلسيُّ صاحبُ الموطَّأ المشهور الَّذي بأيدي الناس، وهناك موطَّآت أخرىٰ: موطَّأ يحيىٰ بن يحيىٰ التَّميمي، وموطَّأ القعنبي وغيرها، وكلٌّ منهما يحيىٰ بنُ يحيىٰ اللَّيثي ويحيىٰ بنُ يحيىٰ التَّميمي يوافق اسمُه اسم أبيه[(٢)]، مثل: عديِّ بن عديٍّ.

وقد يُزاد علىٰ ذلك مثل: الحسن بن الحسن بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالب؛ يعني: فيه ثلاثة أسماء متَّفقة.

ومثل: الغزاليِّ صاحب (الإحياء): محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)؛ ثلاثة أسماء كلُّها متَّفقة: الاسم واسم الأب واسم الجدِّ.

وفائدة معرفة هذا: ألَّا يُظَنَّ التكرار، فالذي لا يعرف أنَّ هؤلاء بينهم نسب يظُنُّ أنَّ واحدًا من الأسماء مكرَّر؛ يعني: ليس هناك تناسب ـ يعني: هذا ابن هذا، وهذا ابن هذا ـ، فإذا عُرف بأنَّ هؤلاء ثلاثة أشخاص متناسلون، وكلَّ واحدٍ منهم بهذا الاسم؛ يُعلم بأنَّه لا تكرار، بل هذه أسماء علىٰ مسمَّيَاتٍ حقيقيَّة الحفيد والأب والجد.

وقد يتَّفق الاسمُ مع اسم الجدِّ واسمُ الأب مع اسم أب الجدِّ[(٣)]: بأن يُسمِّي الواحدُ علىٰ اسم أبيه، وهذا يُسمِّي علىٰ اسم أبيه، وهكذا، فيتسلسل اسمان

---

(١) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٣/ ٢١٦).

(٢) قد ترجم لهما الذهبي في «السير» بادئًا بيحيىٰ بن يحيىٰ النسيابوري وأتبعه يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي. انظر: (١٠/ ٥١٢)، (١٠/ ٥١٥).

(٣) انظر: «النزهة» (ص١٧٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٦)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٣).

متكرِّران، مثل: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط(١)

ومثل: ابن رشد صاحب (بداية المجتهد)؛ فإنَّه: محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدِ ابنِ أحمدَ (ت ٥٩٥هـ)، وكلٌّ منهما الحفيد والجدُّ كنيتُه أبو الوليد، وكلٌّ منهما تولَّىٰ القضاء، وكلٌّ منهما قرطبيٌّ(٢)، فصارَا متَّفِقَين مُشتبِهَين حتَّىٰ اضطرُّوا أن يُميِّزوا بينهما بأن يقولوا: ابن رُشد الجدُّ، وابن رُشد الحفيدُ، وكانت ولادة الحفيد في السنة الَّتي مات فيها الجدُّ، وأدرك من حياة الجدِّ أقلَّ من شهر.

وقد تتكرَّر الأسماء علىٰ هذا النَّسق ثلاث مرَّات أو أربع مرَّات.

النوع السادس: ما كان اسم التلميذ واسم الشيخ واسم شيخ الشيخ متَّفقًا(٣)، قال السيوطيُّ:

٧٨٩ ـ أَوْ شَيْخُهُ وَشَيْخُهُ قَدْ بَانَا (عِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَا)

يعني: يتَّفق اسمُه مع اسم شيخه وشيخ شيخه، مثل: عمران يروي عن عمران عن عمران؛ **الأوَّل**: عمران القصير(٤) **والثاني**: عمران أبو رجاء العُطاردي، **والثالث**: عمران بنُ حصين أبو نُجيدٍ صاحبُ رسول الله ﷺ، ورضي الله تعالىٰ عن عمران بن حصين وعن الصحابة أجمعين.

النوع السابع: ما كان فيه اسمُ أب الراوي مطابقًا لاسم شيخه(٥)؛ قال السيوطيُّ:

٧٩٠ ـ أَوِ اسْمُ شَيْخٍ لأَبِيهِ يَأْتَسِي (رَبِيعٌ ابْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ)

---

(١) خليفة بنُ خياط، بالتحتانية المثقلة، ابن خليفة بن خياط، العُصْفُريُّ، بضم العين المهملة، وسكون الصاد المهملة، وضم الفاء، أبو عمر، البصري، لقبُه: شَبَاب، بفتح المعجمة ومُوحَّدتين؛ الأولىٰ خفيفة. صدوق ربَّما أخطأ، وكان أخباريًّا علَّامة، من العاشرة، مات سنة أربعين. (خ). «التقريب» (ص٣٠١).

(٢) انظر: «السير» (١٩/ ٥٠١)، (٢١/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «النزهة» (ص١٧٧)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٣ ـ ٩٢٤).

(٤) هو عمران بن مسلم، المِنْقَري، بكسر الميم وسكون النون، أبو بكر، القصير، البصري، صدوق ربما وهم، قيل: هو الذي روىٰ عن عبد الله بن دينار، وقيل: بل هو غيره، وهو مكيٌّ، من السادسة. (خ م د ت س). «التقريب» (ص٧٥٢).

(٥) انظر: «النزهة» (ص١٧٦)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٣).

فذلك مثل: الربيع بن أنس[١]، عن أنس، فإن أنسًا الشيخ ليس أنسًا الَّذي هو الأب، وإنَّما وافق اسمُ أب الراوي اسمَ شيخه.

وفائدةُ معرفة ذلك: ألَّا يُتوهَّم أنَّ شيخَه هو أبوه.

ويأتي في بعض الأسانيد ذِكرُ الرَّجل واسم أبيه منسوبًا إلىٰ أبيه ثمَّ يقال: عن أبيه مسمًّىٰ ليس منسوبًا إليه، وإنَّما يقال: عن فلان، مثلما يأتي في بعض الأسانيد: (عامر بن سعد، عن سعد)، والمراد مِن ذلك أنَّه يروي عن أبيه، إلَّا أنَّه يأتي في بعض الأسانيد اسمُ أبيه باسمِه ليس بإضافته إليه، ولو جاء: (عن فلان بن فلان، عن أبيه)؛ فالأمر واضحٌ، لكن إذا جاء (عن عامر بن سعد، عن سعد) فهذا هو الَّذي يكون فيه ذِكْرُ اسم أبيه مع أنَّه ذُكر منسوبًا إليه قبل ذلك، فـ(الربيع بنُ أنس عن أنس) غيرُ موافق لـ(عامر بن سعد عن سعد)؛ لأنَّ عامر بنَ سعد أبوه: سعد بنُ أبي وقَّاص، وهو يروي عن أبيه سعدِ بنِ أبي وقَّاص، والربيع بنُ أنس البكريُّ يروي عن أنس بن مالك، فأنسٌ الشيخ غيرُ أنسٍ الأب، بخلاف (عامر بن سعد عن سعد) فإنَّ الأب هو الشيخ[٢].

النوع الثامن: ما كان فيه اسمُ التلميذ موافقًا لاسم الشيخ[٣]، قال السيوطي:

٧٩١ ـ أَوْ شَيْخُهُ وَالرَّاوِ عَنْهُ الْجَارِي ... يَرْفَعُ وَهْمَ الْقَلْبِ وَالتَّكْرَارِ

٧٩٢ ـ مِثْلُ: (الْبُخَارِي رَاوِيًا عَنْ مُسْلِمِ ... وَمُسْلِمٌ عَنْهُ رَوَىٰ)؛ فَقَسِّمِ

٧٩٣ ـ وَفِي الصَّحِيحِ قَدْ رَوَىٰ (الشَّيْبَانِي ... عَنِ ابْنِ عَيْزَارٍ عَنِ الشَّيْبَانِي)[٤]

---

(١) هو الربيع بن أنس البكري أو الحنفي، بصري، نزل خراسان، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، من الخامسة، مات سنة أربعين أو قبلها. (٤). «التقريب» (ص٣١٨ ـ ٣١٩).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٢).

(٣) انظر: «النزهة» (ص١٧٧ ـ ١٧٨)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٦ ـ ٩٢٧).

(٤) يعني: الحديث الذي أخرجه البخاري (٧٥٣٤) عن عَبَّادِ بْن يَعْقُوبَ الأَسَدِيّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ ابْنُ العَوَّام، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عنِ الوَلِيدِ بنِ العَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ». فالشيباني الراوي عن ابن العيزار هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز الكوفي، والشيباني الذي روىٰ عنه ابنُ العَيزار هو أبو عمرو سعد بن إياس. انظر: «الفتح» (١٣/ ٥١٠)، و«منهج ذوي الوطر» (ص٣١١ ـ ٣١٢).

فمثل ذلك: مسلم يروي عن البخاريِّ، والبخاريُّ يروي عن مسلم، فمسلمٌ التلميذ هو: مسلم بن الحجَّاج صاحبُ الصحيح، ومسلمٌ الَّذي هو شيخُ البخاريِّ: مسلم بنُ إبراهيم الأزديُّ(١)، فإنَّ كلًّا منهما اسمُه: مسلم، أي: التلميذ والشيخ، ولكن هذا شخص، وهذا شخص، فلو جاء في الإسناد: (مسلم عن محمد بن إسماعيل البخاري عن مسلم) يعني: غير منسوبين، فيُفهَم منه أنَّ (مسلمًا) التلميذ هو مسلمُ بنُ الحجَّاج و(مسلمًا) الشيخ هو مسلم بنُ إبراهيم الأزديُّ.

ومثل: يحيىٰ بن أبي كثير؛ يروي عن: هشام، ويروي عنه: هشام، فشيخُه: هشامُ بنُ عروة، وتلميذُه: هشام بنُ عبد الله الدَّستُوائي، فقد اتَّفق اسمُ التلميذ مع اسم الشيخ.

ومثل: مالك بن أنس؛ يروي عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاريِّ المدنيِّ، ويروي عنه: يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّان، فتلميذُه اسمُه: يحيىٰ، وشيخُه اسمُه: يحيىٰ.

وقد ذَكَر هذا النوع الحافظ ابنُ حجر في (نخبة الفكر)(٢)، وفي (فتح الباري)(٣) وسمَّاه: تشابه الطَّرفين، وقال: إن هذا ممَّا أغفله ابنُ الصلاح، ومعنىٰ تشابُه الطرفين يعني: التلميذ والشيخ؛ لأنَّ الراوي بين شيخه وتلميذه، فالطَّرفان اللَّذان هما الشيخ والتلميذ اتَّفقا وتشابها وتماثلا في الاسم.

النوع التاسع: ما كان فيه الاسم متَّفقًا مع النَّسب(٤)، قال السيوطيُّ:

٧٩٤ - أَوْ اسْمُهُ وَنَسَبٌ فَاذْكِرِ كَـ(حِمْيَرِيِّ بْنِ بَشِيرِ الْحِمْيَرِي)

يعني: مثل: الحميري بن بشير الحميري، فهذا اسمٌ جاء علىٰ صيغة النسب، فإنَّ الحميري الأوَّل اسمٌ، والحميريُّ الثاني نسبةٌ، فاسمُه مطابقٌ لنسبته.

---

(١) هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، بالفاء، أبو عمرو، البصري، ثقة مأمون، مكثر، عمي بأخرة، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين، وهو أكبرُ شيخ لأبي داود. (ع). «التقريب» (ص٩٣٧).

(٢) انظر: «نخبة الفكر» (ص٣٩)، و«النزهة» (ص١٧٧).

(٣) (٦/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «التدريب» (٢/ ٩٢٧ - ٩٢٨).

النوع العاشر: ما سُمِّي به علىٰ صفة النَّسب[1]، قال السيوطيُّ:

٧٩٥ ـ وَمَنْ بِلَفْظِ نَسَبٍ فِيهِ سُمِي مِثَالُهُ الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْحَضْرَمِي

يعني: مثل: المكِّيِّ بن إبراهيم، ويقال: مَكِّيُّ بنُ إبراهيم؛ يعني: يأتي بـ: (أل) وبدون (أل)، وهو من أكبر شيوخ البخاريِّ الَّذين روىٰ عنهم الكثير من الثلاثيات الَّتي وردت في صحيحه، فأكثرُ الروايات للأحاديث الثلاثية جاءت عن طريق المكِّيِّ بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عُبيد عن سلمة بن الأكوع.

وكذلك: الحضرمي والد العلاء بن الحضرمي، فهو اسمٌ علىٰ صيغة النَّسب.

ومثل: الحَرَمِيُّ وحَرَمِيُّ؛ يعني: سواء بـ: (أل) أو بدونها، فهو اسمٌ علىٰ صيغة النَّسب وعلىٰ لفظِ النَّسب.

فهذه أنواعٌ عشرةٌ من أنواع علوم الحديث أتىٰ بها السيوطيُّ في الأَلفية، وهي زائدةٌ علىٰ ما جاء في مقدِّمة ابن الصلاح، وعلىٰ ما جاء في أَلفية العراقيِّ الَّتي بُنِيت علىٰ مقدِّمة ابن الصلاح.



(١) انظر: «التدريب» (٩٢٨/٢).

الأَلْقَابُ

٧٩٦ـ وَاعْنَ بِالأَلْقَابِ لِمَا تَقَدَّمَا وَسَبَبِ الْوَضْعِ، وَأُلِّفْ فِيهِمَا
٧٩٧ـ كَـ(عَارِمٍ)، وَ(قَيْصَرٍ)، وَ(غُنْدَرِ) لِسِتَّةٍ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ
٧٩٨ـ وَ(الضَّالِ) وَ(الضَّعِيفِ) سَيِّدَانِ وَ(يُونُسَ الْقَوِيِّ) ذُو لِيَانِ
٧٩٩ـ وَ(يُونُسَ الْكَذُوبِ) وَهْوَ مُتْقِنُ وَ(يُونُسَ الصَّدُوقِ) وَهْوَ مُوهِنُ

الشرح

الألقاب[1]: هي أسماء وليست أعلامًا، ولكنَّها أوصافٌ وُصِفوا بها، فغَلَبت عليهم وعُرفوا بها، وتأتي علىٰ صفة الاسم، وتأتي علىٰ صفة الكُنية، **مثل**: **أبي الزناد**؛ فإنَّ هذا ليس كُنيةً، وإنَّما هو لقبٌ، ولكنَّه جاء علىٰ صفة الكُنية، وأبو الزناد هو عبد الله بنُ ذكوان الَّذي يروي عن الأعرج عن أبي هريرة.

وأكثرُ ما تكون الألقابُ تتعلَّق بعاهات أو ما إلىٰ ذلك؛ مثل: الأعرج، والأعمش، وقد تكون في حِرفٍ مثل: البزَّاز، وغير ذلك، فإنَّ هذه ألقاب، وهي غيرُ الأسماء.

وفائدة معرفة الألقاب: ألَّا يُظَنَّ التعدُّد للشخص الواحد؛ إذا ذُكر باسمه في موضعٍ وذُكر بلَقَبِهِ في موضعٍ آخر، فإنَّ مَن لا يعرف يظُنُّ أنَّ اللَّقب يُراد به شخصٌ، وأنَّ الاسم يُراد به شخصٌ آخر، ومَن يعرف لا يلتبس عليه الأمرُ، **مثل**: **الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي**؛ فسليمان بن مهران هذا اسمُه ونسبُه، ولقبُه: الأعمش، فيأتي في بعض الأسانيد: سليمان، أو سليمان بنُ مهران، ويأتي في

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٤٥ ـ ٤٥٠)، و«التقريب» (ص١٠٥)، و«الاقتراح» (ص٥١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢١٣ ـ ٢١٥)، و«النزهة» (ص١٨٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦)، و«التدريب» (٢/ ٧٨٠ ـ ٧٩٠).

بعضها: الأعمش، والأعمشُ هو سليمان بن مهران، ومَن لا يعرف يظُنُّ أن الأعمش شخص، وأنَّ سليمان بن مهران شخص آخر، ففائدةُ معرفة ألقاب المحدِّثين مثل فائدة معرفة الكُنىٰ؛ فإنَّها أيضًا هذه فائدتها، وهي ألَّا يُظَنَّ التعدُّد فيما لو ذُكر بكُنيته وذُكر باسمه مثل: شقيق بن سلمة؛ أبو وائل، يأتي في بعض الأسانيد: (أبو وائل)، وفي بعضها: (شقيق بن سلمة) بدون الكُنية، فمن لا يعرف يظنُّ أنَّ أبا وائل شخص، وأنَّ شقيق بن سلمة شخص آخر، ففائدةُ معرفة الألقاب هي فائدةُ معرفة الكُنىٰ، ولهذا **قال السيوطيُّ**: **(وَاعْنَ بِالَالْقَابِ لِمَا تَقَدَّمَا)** يعني: في الكُنىٰ، لأنَّه قال في الكُنىٰ:

٧٧٤ - وَاعْنَ بِالَاسْمَا وَالْكُنَىٰ؛ فَرُبَّمَا يُظَنُّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوَهُّمَا

يعني: فربَّما يُظَنُّ شخصٌ واحدٌ عددًا من الأشخاص علىٰ سبيل التوهُّم وعلىٰ سبيل الخطأ، وذلك نتيجةً لعدم العلم والمعرفة بأنَّ هذا لقبٌ له وهذا اسمٌ له، ولهذا **قال السيوطيُّ**: **(وَاعْنَ بِالَالْقَابِ لِمَا تَقَدَّمَا)** يعني: لما تقدَّم في الكُنىٰ والأسماء؛ من جهة أنَّه يُظَنُّ فردٌ واحدٌ عددًا من الأشخاص مع أنَّه شخصٌ واحدٌ يُذكَر باسمه وكنيته، أو يُذكَرُ باسمه ولقبه، ومَن لا يَعرف ذلك يجعل اللَّقب يُراد به شخصٌ آخر غير صاحب الاسم، ويجعل الكُنية يُراد بها شخصٌ آخرُ غيرُ صاحب الاسم.

ومن أمثلة ما يذكر باسمه ويذكر بلقبه: عبد الرحمن بنُ هرمز، ويأتي بلقبه الأعرج، وسليمان بن مهران ويأتي بلقبه الأعمش، ومحمد بن بشَّار، ويأتي بلقبه بُندار، ومحمد بن جعفر، ويأتي بلقبه غُندر، وهكذا يأتي الاسم أحيانًا، ويأتي اللَّقب أحيانًا، فمن لا يعرف يَظُنُّ التعدُّد.

ومن المُهمِّ معرفةُ الألقاب، وأيضًا معرفةُ أسباب الألقاب؛ لأنَّ الألقاب أحيانًا يكون لها أسباب، فقد يكون التلقيب لأمر طارئٍ وأمرٍ عارض، مثل: غُندر يُطلَق علىٰ جماعةٍ من الأشخاص، والمشهور بهذا اللَّقب هو: محمد بنُ جعفر صاحبُ شعبةَ، وشيخُ محمَّد بن بشَّار ومحمد بن المثنَّىٰ، فإنَّه يأتي كثيرًا محمَّد بن بشَّار عن محمَّد بن جعفر عن شعبة، وأحيانًا لا يُنسَب فيقال: محمَّد فقط، والمراد به غُندَر، وسببُ تلقيبه أنَّ ابن جُرَيج قَدِم إلىٰ البصرة، فروىٰ حديثًا

فأنكروه عليه، وممَّن بالغ في الإنكار محمَّد بنُ جعفر البصري، فقال له: ابنُ جريج: أُسكُت يا غُندر! والمراد بغُندَر عند أهل الحجاز كثير الشغب، فلُقِّب بـ: غُندَر، وهذا أصل تلقيبه بـ: غُندَر[١]

وقد يكون التلقيب علىٰ سبيل الاختصار من الاسم، مثل: عبَّاد لقبُ عبد الله بن أبي صالح أخي سُهيل بن أبي صالح؛ فلقبُه: عبَّادٌ، واسمُه: عبد الله، وبعضُ العلماء اعتبرهما شخصين، وهو خطأ، بل هما شخص واحد، هو عبد الله، ولقبُه: عبَّاد، وهو مأخوذ من اسمه عبد الله.

ومثل: عبدان؛ وهو عبد الله بن عثمان المروزيُّ شيخُ البخاريِّ، فإنَّ اسمه: عبد الله، ولقبُه: عبدان، وعبدان مأخوذة من عبد الله، مثلما أُخذت عبَّاد من عبد الله.

ومثل: عبد الرحمن بن إبراهيم، فلقبُه: دُحَيمٌ مأخوذ من عبد الرحمن[٢]

فإنَّ الألقاب يكون لها أسباب؛ إمَّا منحوتةٌ من الاسم، أو مأخوذة من الاسم، أو تكون بسبب حادثةٍ أو أمر حصل.

وقد يكون التلقيب لأمرٍ لا يسبق إلىٰ الذِّهن، مثل: يزيد بن صُهيب الفقير، فإنَّه لُقِّب بالفقير؛ لأنَّه كان يشكو فِقَر ظهره[٣]؛ يعني: يتألَّم من فِقر ظهره، فقيلُ له: الفقير، مع أنَّ كلمة الفقير الغالب عليها أنَّها من الفَقْر الَّذي هو ضدُّ الغِنَىٰ، لكن هنا هذا التلقيب كان بشيءٍ لا يسبق إلىٰ الذهن.

ومثل: خالد بنِ مِهرانَ الحذَّاء، لُقِّب الحذَّاء، وليس حذَّاءً، ولا يبيع الأحذية، ولا يصنع الأحذية، وإنَّما كان يجالس الحذَّائين، فنُسب هذه النِّسبة فقيل له: الحذَّاء[٤]، فهي نسبةٌ إلىٰ غير ما يسبق إلىٰ الذهن، فلهذا ينبغي أن تُعرف الألقاب، وأن تُعرف أسباب الألقاب.

وفائدة معرفة أسباب الألقاب: أنَّه يتبيَّن بها أنَّ اللَّفظ قد يُراد به شيءٌ غيرُ ما

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٢٤).
(٢) انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (١/ ٢٥٨).
(٣) انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (٢/ ٧٢).
(٤) انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (١/ ١٩٧).

يظهر منه، **مثل**: معاوية بن عبد الكريم الَّذي لُقِّب بالضَّالِّ، وكلمةُ الضَّالِّ يتبادر إلىٰ الذِّهن أنَّه من الضَّلال الَّذي هو ضدُّ الهداية، والواقع أنَّ سبب تلقيبه بذلك أنَّه ضلَّ في طريق مكَّة، قالوا: ومات مفقودًا، فقيل له: الضَّالُّ؛ يعني لأنَّه ضاع في الطريق، وليس من الضلال الَّذي هو ضدُّ الهداية.

ومن أصحاب الألقاب: عارمٌ، محمَّد بنُ فضل السَّدُوسيُّ، وعارم من العَرَامة؛ وهي الفساد، والعارم هو الفاسد، وليس المقصود منه كذلك، فهو من العلماء الصلحاء، لكن هكذا لُقِّب، وليس المراد به المعنىٰ اللُّغوي له الذي هو الفساد.

و(قَيصَرٌ) لقبٌ لهاشم بن القاسم[1] و(غُندَر) لُقِّب به ستَّة أشخاص كلّهم يُسمَّون: محمد بن جعفر، وأيضًا لُقِّب به أشخاصٌ لا يُسمَّون محمد بن جعفر، لكن الَّذين اتَّفقوا في الاسم واسم الأب محمَّد بن جعفر ولُقِّبوا بـ: (غُندر) ستَّة، لكن المشهور هو أوَّلُهم وهو صاحبُ شعبةَ بن الحجَّاج، وشيخُ محمَّد بن بشَّار بُندار، وهو من طبقة شيوخ شيوخ البخاريِّ ومسلم وأصحاب الكتب السِّتة؛ لأنَّ محمد بن بشَّار هو شيخٌ لأصحاب الكتب السِّتَّة، ومحمَّد بنُ بشَّار يروي عن محمد بن جعفر، ومحمد بن جعفر يروي عن شعبة بن الحجَّاج.

ومن ذلك الضَّالُّ والضَّعيفُ؛ فالضَّالُّ هو معاويةُ بنُ عبد الكريم وليس ضالًّا الضَّلالَ الَّذي هو ضدُّ الهداية، وإنَّما كان ضلَّ في طريق مكَّةَ، فقيل له: الضَّالُّ بسبب ذلك، والضَّعيفُ هو عبد الله بن محمد، وهو حافظٌ مُتقنٌ، ووُصِف بالضعيف؛ لضعف جسمه، وليس لضعفه في الرواية، وضعفُ الجسم شيء، وضعفُ الرواية شيءٌ آخر، والَّذي يؤثِّر هو ضعفُ الرواية، لكن قد يتبادر إلىٰ الذهن أنَّه إذا قيل: الضَّعيف؛ أنَّه ضعيفٌ في الرواية، وهو موصوفٌ بضَعف الجسم ونُحوله، وليس قويَّ البنية، فقيل له: الضعيف لذلك، ولهذا **قال السيوطيُّ**: (**وَالضَّالِ وَالضَّعِيفِ سَيِّدَانِ**) يعني: ليس ضلالًا الذي هو ضدُّ الهداية،

---

(١) هو هاشم بن القاسم بن مسلم، الليثي، مولاهم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه: قيصر، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون. (ع). «التقريب» (ص١٠١٧).

وليس ضعفًا الذي هو ضعفٌ في الرواية، وإنَّما هو ضياعٌ في الطريق فوُصف بالضَّالِّ، وضعفٌ في البدن فوُصف بالضعيف، وإلَّا فإنَّهما سيِّدان، وراويان قويَّان، ولهذا جاء عن عبد الغنيِّ بن سعيد أنَّه قال: «رجلان نبيلان من المحدِّثين حصل عليهما لقبان قبيحان: معاوية بنُ عبد الكريم، هذا أحدهما، لم يكن ضالًّا في دينه، وإنَّما ضلَّ في طريق الحج، فافتُقد فسُمِّي الضَّالّ.

والآخر: عبد الله بنُ محمد الضعيف، لم يكن ضعيفًا في روايته، وإنَّما كان ضعيفًا في جسمه»[(١)]

قوله: (وَيُونُسَ الْقَوِيِّ ذُو لِيَانِ) يعني: هذا عكسُه؛ فالسَّابِقان وُصفَا بوصفين قبيحين وهما سالمان منهما، ولا علاقة لهما بالرواية، بل هما سيِّدان، وهذا يونس وهو ابنُ يزيد أبو الحسن كذا قال السيوطيُّ في «تدريب الراوي»[(٢)]، والمعروف بهذا اللقب: أبو يونس الحسن بن يزيد القوي[(٣)] **(ذُو لِيَانِ)**؛ يعني: في روايته لينٌ، وهو موصوفٌ بالقويِّ، وقيل: إنَّه قويٌّ في عبادته، وعنده جَلَد وحرصٌ علىٰ العبادة، لكن الذي يتبادر إلىٰ الذهن أنَّه قويٌّ في الرواية، فلهذا قال: **(ذُو لِيَانِ)** يعني: في روايته.

وقولُه: (وَيُونُسَ الْكَذُوبِ وَهْوَ مُتْقِنُ) يعني: راويًا اسمُه يونس[(٤)] وُصف بأنَّه الكذوب مع أنَّه حافظٌ مُتقنٌ[(٥)]، وهذا من التسمية بالأضداد؛ يعني: يُراد به ضدُّ ما أُضيف إليه.

وعكسُه: **(وَيُونُسَ الصَّدُوقِ وَهْوَ مُوهِنُ)** يعني: هو ذو وَهن وضَعف[(٦)]؛ فإنَّ

---

(١) «فوائد حديث الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي عن شيوخه» (ص٣٠ ـ ٣١)، و«كتاب الأربعين المرتبة علىٰ طبقات الأربعين» لابن المفضل المقدسي (ص٤٢٤).

(٢) (٢/ ٧٨٢).

(٣) قال ابنُ عبد البر: أجمعوا علىٰ أنَّه ثقة مأمون، ولقوَّته علىٰ العبادة سُمِّي القويَّ. «التهذيب» (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

(٤) لم أقف له علىٰ ترجمة.

(٥) انظر: «التدريب» (٢/ ٧٨٢).

(٦) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١٠/ ٤٨٦)، و«الميزان» (٥/ ٢٠٦)، و«لسان الميزان» (٦/ ٣٣٥)، و«نزهة الألباب في الألقاب» (١/ ٤٢٢)، و«التدريب» (٢/ ٧٨٢).

ذاك وُصف بالكذوب مع أنَّه مُتقن، وهذا وُصف بالصَّدوق مع أنَّه ليِّنٌ وفيه وهنٌ وضعفٌ.

فهذا من فوائد معرفة الألقاب والمراد بها وأنَّها أحيانًا تكون غير مطابقة لما يظهر منها؛ فإنَّ هذا وُصف بأنه كذوبٌ ومع ذلك هو مُتقن، وهذا وُصف بأنَّه صدوقٌ ومع ذلك هو واهن ضعيفٌ.

ففائدة معرفة الألقاب ألَّا يُظَنَّ التعدُّد، وفائدة معرفة سبب التلقيب ألَّا يُظَنَّ الشيء الَّذي قد يتبادر إلىٰ الذِّهن وهو ليس كذلك، مثل: الضَّالِّ والضَّعيف، ومثل: الكذوب والصدوق والقويِّ وما إلىٰ ذلك، فإنَّ هذه ألقابٌ لا يدلُّ ظاهرُها علىٰ ما تقتضيه، وإنَّما منها ما يدلُّ علىٰ العكس والضدِّ.

هذا ما يتعلَّق بالأنواع العشرة التي زادها السيوطيُّ علىٰ ألفية العراقي وعلىٰ مقدِّمة ابن الصلاح، وما يتعلَّق بألقاب المحدثين والعناية بها، وقد ألَّف فيها العلماءُ، وممَّن ألَّف في ذلك: الحافظ ابنُ حجر العسقلانيُّ، وألَّف قبله مؤلِّفون، ولكن كتابه أوفاها.



المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ

٨٠٠ـ أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا ائْتَلَفْ ... خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدِ اخْتَلَفْ

٨٠١ـ وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ وَلَا ... يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمَلَا

٨٠٢ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ (عَبْدُ الْغَنِي) ... وَ(الذَّهَبِيُّ) آخِرًا، ثُمَّ عُنِي

٨٠٣ـ بِالْجَمْعِ فِيهِ (الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرِ) ... فَجَاءَ أَيَّ جَامِعٍ مُحَرَّرِ

٨٠٤ـ وَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا اخْتَصَرْ ... ابْنُ الصَّلَاحِ مَعْ زَوَائِدَ أُخَرْ

٨٠٥ـ بَكْرِيُّهُمْ وَابْنُ شُرَيْحٍ (أَسْفَعُ) ... وَجَاهِلِيُّونَ، وَغَيْرٌ (أَسْقَعُ)

٨٠٦ـ (أُسَيْدُ) بِالضَّمِّ وَبِالتَّصْغِيرِ ... أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحُضَيْرِ

٨٠٧ـ وَأَخْنَسٍ أُحَيْحَةٍ وَثَعْلَبَهْ ... وَابْنِ أَبِي إِيَاسِ[(١)] فِيمَا هَذَّبَهْ

٨٠٨ـ وَرَافِعٍ سَاعِدَةٍ وَزَافِرِ ... كَعْبٍ وَيَرْبُوعٍ ظُهَيْرٍ عَامِرِ

٨٠٩ـ ثُمَّ أَبُو عُقْبَةَ مَعْ تَمِيمِ ... وَجَدُّ قَيْسٍ صَاحِبٍ تَمِيمِي

٨١٠ـ وَاكْنِ (أَبَا أُسَيْدٍ) الْفَزَارِي ... وَابْنَا عَلِي وَثَابِتٍ بُخَارِي[(٢)]

الشرح

المؤتَلِف والمُختَلِف أحدُ أنواع علوم الحديث[(٣)]، بل هو من أهمِّ أنواع

---

(١) كذا، وفي طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (ابن أبي أُناس). انظر: «تبصير المنتبه» (١/ ٢٨) و«الإصابة» (١/ ٢٣٠).

(٢) كذا، وفي طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «نَجَّارِي». وهو تصحيف، كما سيأتي في كلام الشارح حفظه الله.

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٠ ـ ٤٦٢)، و«التقريب» (ص١٠٦ ـ ١٠٧)، و«الاقتراح» (ص٥٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢١٦ ـ ٢٥٧)، و«النزهة» (ص١٥٩ ـ ١٦١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٦٦)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٠ ـ ٨١٩).

علوم الحديث، وهو أن تتَّفق الأسماء أو الألقاب أو الأنساب من حيث الرَّسمُ والخطُّ، وتختلف في النُّطق والعبارة؛ بحيث يكون النُّطق بهذا الاسم غير النُّطق بهذا الاسم، وإن كان يتَّفق معه في الصورة، مثل: (عَقيل) و(عُقيل) فإنَّ الحروف واحدة والرسم واحد، ولكن الفرق هو بالشَّكل؛ هذا بفتح العَين، وهذا بضمِّ العين، وهذا بالتكبير وهذا بالتصغير؛ فهذا هو المؤتلف والمختلف.

وهو علم دقيقٌ ومُهمٌّ، ولا يُستغنَىٰ عن معرفته، وقد قال أبو عمرو بنُ الصَّلاح في كتابه (علوم الحديث)[1]: «هذا فنٌّ جليل، من لم يعرفه من المحدِّثين كثُر عِثارُه، ولم يعدم مُخجِلًا»؛ لأنَّه يأتي بالنُّطق وباللّفظ علىٰ هيئته، فقد يكون الأمر واضحًا جليًّا، ولكنَّه يخفىٰ علىٰ بعض النَّاس فينطق به علىٰ غير حقيقته وعلىٰ خلاف ما هو مشهور به، فيحصل له الخجل؛ لكونه يُخطئ خطأً فاحشًا، وقد يسمعه مِمَّن هو عارفٌ بالصواب، فيعتبر ذلك قصورًا كبيرًا في ذلك الذي أخطأ مثل هذا الخطأ، بل إنَّ كثيرًا من الأسماء تكون واضحةً عند الناس، ولكن الإنسان الَّذي لم يتمرَّس بها ينطق بها علىٰ صيغة تجعل مَن يسمعها ممَّن يتلفَّظ بها علىٰ غير ما هي عليه يتبسَّم متعجِّبًا لمثل هذا الخطأ، وذلك مثل الإمام ابن كَثِير فهو شخص مشهور بهذا النَّسب، مكبَّرًا؛ بفتح الكاف وكسر الثاء، لو أنَّنا سمعنا واحدًا يقول: الإمام ابنُ كُثيِّر، مصغَّرًا؛ بضمِّ الكاف والثاء وتشديد الياء، لتعجَّبنا منه، ومثل: ابن عَدِيٍّ المؤلِّف المشهور، إذا قيل مثلًا: ابنُ عُدَيٍّ، أو ما إلىٰ ذلك، يصير خطأً، فالإنسان الذي لا يعرف الضبط علىٰ حقيقته؛ لا من حيث التمرُّس، ولا من حيث الوقوف عليه بالضبط في الكتب، ولا مِن حيث سماعه من أفواه مَن عنده علمٌ ومعرفة، يحصل منه الخطأ، فالحال أنَّ ضبط الأعلام والأنساب والألقاب التي يكون بينها الاشتباه وهي من قبيل المؤتلف والمختلف؛ هذا من أهمِّ المهمَّات لطالب علم الحديث.

فهذا العلم من أهمِّ علوم الحديث لا سيَّما فيما يتعلق بالرجال؛ لأنَّه ليس له قياسٌ يرجع إليه به من حيث التصريف والقياس في الصرف، وليس يُعوَّل فيه علىٰ سياق الكلام وما تقدَّم وما تأخَّر بحيث يُفهم المعنىٰ؛ لأنَّ هذه ألفاظٌ

---

(١) (ص٤٥٠).

وأسماءٌ وُضِعت كما هي، ومنها أسماءٌ مرتَجَلة، فمن لا يعرف ضبطها وشكلها ينطق بها علىٰ غير حقيقتها، فيحصل له الخطأ، فلا يسلَم من العِثار ولا يسلَم من مُخجِل يضحك عليه، أو يتعجَّب من حصول ذلك الخطأ منه.

وهذا الفنُّ إنَّما يُعرَف بالسَّماع وبالنُّطق، ويُعرَف أيضًا بالرجوع إلىٰ الكتب المصنَّفة فيه، ومعرفة ضبط ذلك بالحروف، بأن يقال: إنَّه برفع كذا، وبضمِّ كذا، وبجرِّ كذا، وهكذا، ولا يُعوَّل علىٰ الضبط بالشكل؛ لأنَّ الشكل قد يحصل فيه أخطاء، وكثيرًا ما تحصل أخطاء بالضَّبط بالقلم - أي: بالشكل -، ومن أمثلته ما وقع في سنن النسائيِّ في اسم رجل، وهو ثعلبة بن عِبَاد بكسر العين وتخفيف الموحدة مفتوحة[1]، فوقع شكلُه وضبطُه فيه: عَبَّاد، وهو: عِبَاد، وليس (عبَّاد)، فهذا لا يُعرَف بالقياس، ولا يُعرف بالسِّباق واللّحاق، وإنَّما يُعرَف من كلام العلماء مضبوطًا بالحروف والحركات؛ بأنَّه برفع كذا، وبجرِّ كذا، وبنصب كذا، وهكذا، وعند ذلك يستطيع الإنسان أن يُميِّز بين الأسماء المتشابهة الَّتي تتَّفق في صورة الخطِّ ولكنَّها تختلف في النُّطق.

فلا بدَّ من العناية بهذا الأمر والاهتمام به، وهذا لا يُعرَف إلَّا عن طريق التتبُّع والاستقراء، وعن طريق كلام العلماء، وكذلك يؤخذ من لفظ الشيوخ أهل الخبرة وأهل المعرفة وقراءاتهم، وضبطِهِم وتصحيحهم إذا حصل خطأ؛ بأن يُشار إلىٰ أنَّ الصواب ليس كذا، وإنَّما هو كذا، وبكثرة سماع الألفاظ يستقرُّ الضبط في الذِّهن، وبالرجوع أيضًا إلىٰ الكتب الَّتي أُلِّفت بهذا الخصوص، والَّتي يحصل فيها الضَّبط للأعلام وبيانه بالحروف علىٰ حقيقته، بحيث يكون الإنسان علىٰ علم وعلىٰ معرفة بضبط تلك الأسماء والألقاب أو الأنساب، وليس بالشَّكل؛ لأنَّ الشَّكل كثيرًا ما يحصل فيه الخطأ والخلل، وأمَّا الضبط الَّذي ينُصُّ علىٰ الحرف وينُصُّ علىٰ شكل الحرف؛ وهل هو منصوب أو مضموم أو مفتوح، هذا هو الَّذي يُعوَّل عليه، وهذا هو الذي تكون الفائدة فيه محقَّقة.

قال السيوطيُّ:

٨٠٠ - أَهَـمُّ أَنْـوَاعِ الْـحَـدِيـثِ مَـا ائْـتَـلَـفْ   خَـطًّـا، وَلَـكِـنْ لَـفْـظُـهُ قَـدِ اخْـتَـلَـفْ

---

(١) انظر: «التقريب» (ص١٨٨).

قولُه: (**أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ**) يعني: هو مِن أهمِّ الأنواع؛ لأنَّ كثيرًا من أنواعه مهمَّة، ولكن هذا من أهمِّها.

وقد عرَّفه السيوطيُّ بأنَّه: (**مَا ائْتَلَفْ/ خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدِ اخْتَلَفْ**)؛ يعني: ما ائتلف من حيثُ الخطُّ، واختلف من حيث النُّطق، مثل: (أُسَيد) و(أَسِيد)، ومثل: (عَقِيل) و(عُقَيل)؛ اللَّفظُ واحدٌ، والحروف سواء، والفرق إنَّما هو بالشَّكل، وقد يكون أيضًا بالنّقط مثل: (حَرَام) و(حِزَام)؛ يعني: هذا بالزَّاي، وهذا بالراء المُهمَلة.

ثمَّ قال:

٨٠١ ـ وَجُلُّهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ، وَلَا يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمَلَا

يعني: وجلُّه يُعرَف بالنَّقل، وليس فيه ضابطٌ يشمله ويُفزع إليه ويُرجع إليه عند إرادة فكِّ الغموض وإزالة اللَّبس، فكثيرٌ منه يُرجَع فيه إلىٰ الضبط، بأن يقال: هو بضمِّ كذا، وبكسر كذا، وبفتح كذا، وبإسكان كذا، هذا هو الَّذي يمكن أن يُفيد في هذا المجال، وغالبُه كذلك، وفيه أشياء ضُبطت بأن قيل: ما كان كذا فهو كذا، وما عداه فهو كذا، لكن جلُّه وغالبُه يُرجع فيه إلىٰ النَّقل وإلىٰ الضبط، وإلىٰ كلام العلماء، وإلىٰ نُطق أهل الخبرة وأهل المعرفة؛ يعني: عندما ينطق بالشيء وهو من أهله فمعناه أنَّه ينطق به علىٰ الصواب إذا كان عالمًا خبيرًا، وممَّن له عنايةٌ بالأسماء وضبطها: الفيروزآبادي صاحب كتاب (القاموس المحيط)، فإنَّه يُعنىٰ بالألفاظ وضبطها، ويُعنىٰ بالأعلام وضبطها، فهو من أحسن كتب اللُّغة التي تُعنىٰ بضبط الألفاظ في الأعلام وغيرها، فهو من أهمِّ ما يُرجع إليه فيما يتعلَّق بالضبط.

فالغالب أو كثيرٌ من هذه الأعلام ليس لها ضابطٌ يُرجع إليه أو يُفزع إليه عند الإشكال، ومنها ما له ضابطٌ؛ بحيث يكون لفظان يُحصر أحدُهما ويقال: هو كذا وكذا وكذا، والباقي هو كذا، مثلًا: ما كان بصيغة (أسفَع) ـ المثال الذي بدأ به الناظم ـ بالهمزة والسين والفاء والعين، يُرادُ به شخصان، وجماعة في العصر الجاهليِّ، وما سوىٰ هؤلاء فهو (أسقع) بالقاف بدل الفاء، ولهذا تجد الحافظ ابن حجر وغيره عندما يذكرون الألفاظ الَّتي جاءت بها أسماء قليلة، ويأتي لفظٌ

قريبٌ منها والأسماء بها كثيرة، يقولون: هو كذا، وإذا كان كذا، قالوا: علىٰ الجادَّة أو كالجادَّة، والمقصود بالجادَّة الكثرة الكاثرة، والحافظ ابن حجر في (تبصير المنتبه) عندما يذكر الأسماء المشتبهة يذكر بعضَها ويُميِّزها، ثمَّ يقول: والباقي كالجادَّة؛ يعني: أنَّه هو الكثير الغالب، وهو المألوف.

فهذا يطلقون عليه الجادَّة؛ يعني: هذا هو الطريق المسلوك الَّذي يغلب في الاستعمال، وما عداه فهو قليلُ الاستعمال نادر، فهذا الذي يُنصُّ عليه، والباقي يُحال عليه.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٠٢ـ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ (عَبْدُ الْغَنِي) وَ(الذَّهَبِيُّ) آخِرًا، ثُمَّ عُنِي

٨٠٣ـ بِالْجَمْعِ فِيهِ (الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرِ) فَجَاءَ أَيَّ جَامِعٍ مُحَرَّرِ

فذَكَر ثلاثةً من المؤلِّفين، واحدًا من المتقدِّمين، واثنين من المتأخِّرين، فالمتقدِّم هو عبدُالغني بن سعيد الأزديُّ المصريُّ (ت ٤٠٩هـ) حيث ألَّف فيه، وهذه الأوَّلية والأسبقية إنَّما هي بإفراده بالتأليف، أمَّا وجودُه مُضمَّنًا مع غيره من الفنون وليس مستقلًّا بالتأليف؛ فقد سُبِق الأزديُّ إلىٰ ذلك، لكن الَّذي أفرده بالتأليف خصيصًا قيل: هو عبد الغني بن سعيد الأزديُّ المصريُّ، وألَّف فيه شيخُه الدارقطنيُّ، (ت ٣٨٥هـ) كتابًا حافلًا واسعًا، وجاء بعدهما الخطيب البغداديُّ فذيَّل عليهما، وجاء بعدهم أبو نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) وألَّف كتابه (الإكمال) واستفاد ممَّن تقدَّمه، وأضاف إلىٰ ذلك إضافاتٍ، ثمَّ ذيَّل عليه ابنُ نُقطة (ت ٦٢٩هـ)، ثمَّ بعد ذلك جاء الذهبيُّ (ت ٧٤٨هـ) فألَّف كتابًا استفاد فيه من الكتب المتقدِّمة، وسمَّاه (المشتبه)، وهو مختصرٌ وفيه نقصٌ من حيث أنَّه لا يستوعب، بحيث يأتي بالاسم يقول: فلان وفلان ثم يُحيل ويقول: (وغيرهم)، فكلمةُ (وغيرهم) هذه معناها أنَّه ترك أشياء، فقد تمرُّ هذه الأشياء المتروكة بالقارئ فلا يدري هل هي من هذا أو من هذا، وجعل ضبطه بالقلم في الغالب، وليس بالحروف، والرسم بالقلم ـ كما هو معلوم ـ لا يسلم من الخلل، ولا يسلم من الخطأ، ثم جاء الحافظ ابنُ حجر (ت ٨٥٢هـ) فاعتنىٰ بكتاب الذهبيِّ وحرَّر الموضوع، وأضاف إليه إضافاتٍ، وضبط الأسماء بالحروف، فصار كتابه جامعًا

ومحرَّرًا، وسمَّاه: (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)، وهو كتاب مطبوع، وهو من خير ما يُرجع إليه في هذا الفنِّ، وكان من فوائده الاستيعاب في الغالب، والضبط بالحروف، وهذا من أهمِّ المهمَّات في سلامة الضبط، وكان من طريقته ـ كما تقدَّم ـ أنَّه يأتي بالصيغة الَّتي قلَّت فيها الأسماء، ثمَّ يقول: والباقي كالجادَّة، مثل: (أحمد) و(أجمد)، فـ: (أجمد) بالجيم بدل الحاء استعماله قليل، و(أحمد) كالجادَّة، ومثل: (نابت) و(ثابت)، فـ(نابتٌ) هذا قليلُ الاستعمال أو نادر الاستعمال، و(ثابت) هذا هو الجادَّة المطروقة الَّتي تُستعمل كثيرًا، وهكذا، ويقول مثلًا: (أجمد) بالجيم الساكنة، و(أحمد) بالمهملة، أو ما عداه بالمهملة، والضبط بالحروف هذا هو أحسن الضبط، بخلاف الضبط بالشكل؛ لأنَّ الضبط بالشكل يقع فيه الغلط عندما يُنسخ الكتاب فيُحوَّر، ولهذا ما كان فيه الضبط بالحروف يسلم من هذا التصحيف الَّذي يكون بسبب الخطأ في الكتابة والخطأ في النقل، وكثيرًا ما يأتي في «التقريب» لابن حجر تصحيف نسبة رجالٍ من الأنصار من (النَّجَّاري) إلىٰ (البخاري)، والبخاريُّ نسبة إلىٰ بُخارىٰ، فلكون اللَّفظ متقاربًا ومتشابهًا في الرسم يحصل التصحيف، فكتابُ الحافظ ابن حجر (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) هو من خير الكتب الَّتي يُرجَع إليها في هذا الموضوع الذي هو موضوع «المؤتلف والمختلف» وتحريره وضبطه بالحروف لا بالشكل وبالقلم، والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المتأخِّرين من أهل القرن التاسع الهجري وكانت وفاته سنة (٨٥٢هـ)، والذهبيُّ كانت وفاته سنة (٧٤٨هـ)، فصار كتابُ الحافظ ابن حجر الَّذي جاء بعد هؤلاء العلماء واطَّلع علىٰ مؤلَّفاتهم، واستفاد منها، وهذَّبها ورتَّبها، واختصر فيما يحتاج إلىٰ اختصار، وتوسَّع فيما يحتاج إلىٰ توسُّع؛ صار كتابه مرجعًا مُهمًّا في موضوع المؤتَلِف والمختَلِف.

ثمَّ أتىٰ السيوطيُّ بألفاظ عديدة كثيرة من قبيل المؤتَلف والمختَلِف، ومن قبيل ما له ضابطٌ؛ بحيث يقال فيه: ما كان كذا فهو كذا، وما سوىٰ ذلك فهو كذا.

وأشار إلىٰ أنَّه أخذها من ابن الصَّلاح في مقدِّمته، وأتىٰ بزياداتٍ عليها، وضمَّنها هذا النَّظم، **فقال:**

٨٠٤ ـ وَهَـذِهِ أَمْـثِـلَـةٌ مِـمَّـا اخْـتَـصَـرْ　　إِبْـنُ الـصَّـلَاحِ مَـعْ زَوَائِـدَ أُخَـرْ

فأشار إلىٰ أنَّه يذكُر أمثلةً من المؤتلف والمختلف ممَّا أورده ابنُ الصلاح في مقدِّمته من بيان المؤتلف والمختلف والأمثلة في ذلك، مع زوائدَ أُخرَ ليست عند ابن الصلاح أتىٰ بها في هذا النَّظم، وهي تنقسم إلىٰ ما هو عامٌّ لا يتقيَّد بكتاب، وليست مقصورة علىٰ كتاب، ومنها ما هو خاصٌّ بالصحيحين والموطَّأ؛ لأنَّ الصحيحين والموطَّأ حصل لها خدمة خاصَّة في ألفاظها وأعلامها، وقد بدأ بما هو عامٌّ، وبعد ذلك بما هو خاصٌّ في صحيح البخاري وما هو في صحيح مسلم وما هو في الموطأ، أو ما هو في هذه الكتب الثلاثة، فبدأ بأمثلةٍ ممَّا هو عامٌّ، وأوَّل ذلك (**الأسفَع**).

قال:

٨٠٥ ـ بَـكْـرِيُّـهُـمْ وَابْـنُ شُـرَيْـحٍ (أَسْـفَـعُ)　　وَجَـاهِـلِـيُّـونَ، وَغَـيْـرٌ (أَسْـقَـعُ)

فهذا البيت فيه بيانُ الضابط فيما يتعلَّق برسم الهمزة والسين والفاء أو القاف والعين، فمن حيث شكلُ الحروف هو واحد؛ الهمزة مفتوحة، والسين ساكنة، والقاف أو الفاء مفتوحة، وبعدها العين المهملة، إلَّا أنَّ الفرق بينهما في النّقط بين (أسفع) و(أسقع)، فالَّذي هو قليل الورود وقليل التسمية به هو بالهمزة والسين والفاء والعين، فإنَّه ذكر شخصين هما معدودان في الصحابة وهما: الأسفَع البكريُّ، والأسفَع بنُ شُريح، وأشار كذلك إلىٰ أناس جاهليِّين وليسُوا من أهل الإسلام أتت أسماؤهم بهذا اللفظ الذي هو بالفاء وليس بالقاف، وما عدا ذلك فهو (أسقع) بالقاف، ولهذا **قال: (وَغَيْرٌ (أَسْقَعُ))** يعني: وغيرُ هؤلاء الَّذين تقدَّموا (**أسقَعُ**) بالقاف، ومنهم: والدُ واثلةَ بنِ الأسقع الصحابيِّ المشهور.

فـ(الأسفع) ـ الذي بـ: الهمزة والسين والفاء والعين ـ يُطلَق علىٰ شخصين من الصحابة، وعلىٰ جماعة من أهل الجاهلية قبل الإسلام، فالإسلاميُّون هما: **الأسفع البكريُّ، والأسفع بنُ شُريح**، وهما معدودان في الصحابة[1]، وما عدا ذلك فهم: (الأسقع) بالهمزة والسين والقاف والعين؛ يعني: بدل الفاء قاف،

---

(١) انظر: «الإصابة» (١/ ١١٩ و١٢٠).

الشكل واحد والرسم واحد؛ من حيث الفتح والسكون وما إلىٰ ذلك، ولكن الفرق بالنقط بين الفاء والقاف (أسفع) و(أسقع).

وفي (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)(١) للحافظ ابن حجر ذِكرُ شخص آخر اسمه (الأسفع) لم يذكره السيوطيُّ في النظم، وهو ليس من الصحابة.

فالقاعدة أو الضابط الذي يمكن أن يُرجع إليه فيما إذا جاء الاسم بهذه الصيغة: (أسفع) و(أسقع): أن يُنظر إذا كان البكريّ أو ابن شريح أو هذا الشخص المتأخِّر الذي ذكره ابن حجر في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)؛ فهو (الأسفع)، وما عدا ذلك فإنه يُحمل علىٰ (الأسقع).

ومنه والد الصحابيِّ المشهور: واثلة بن الأسقع، فهو بالقاف وليس بالفاء، وهذا ممَّا فيه ضبطٌ يُرجع إليه(٢).

ثم أتىٰ بعد ذلك بـ: **(أُسَيْد)**، وهو بضمِّ الهمزة وفتح السِّين مصغَّرًا علىٰ وزن: عُزَيْر، هذا فيه جماعةٌ، سمَّىٰ منهم المصنِّف في النظم ستَّة عشر شخصًا، وما عدا ذلك فهُم: **(أَسِيد)** بفتح الهمزة وكسر السِّين، بالتكبير علىٰ وزن: (أَمِير)، وليس بالتصغير، فاقتصر علىٰ ذِكر الَّذين أوردهم ممَّا هو بلفظ **(أُسَيد)** بالتصغير، وما عدا ذلك فإنَّه يكون بالتكبير الَّذي هو **(أَسِيد)**(٣).

فذَكَر ستَّة عشر شخصًا علىٰ ثلاثة أصناف:

الأوَّل: صنفٌ يُعتبرون أبناء، أي: أبناء فلان يعني: أُسَيد بن فلان.

الثاني: صنفٌ من هو في الآباء؛ يعني: فلان بن أُسَيد.

الثالث: صنفٌ منهم من هو معروف بالكُنية؛ يعني: أبا أُسَيد.

وما عدا هؤلاء فإنَّه يكون بالتكبير بفتح الهمزة وكسر السين.

فبدأ بالأبناء الذين يقال فيهم: أُسَيد بن فلان، فذكر ثلاثة عشر شخصًا فقال:

٨٠٦ـ (أُسَيْدُ) بِالضَّمِّ وَبِالتَّصْغِيرِ أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحُضَيْرِ

(١) (١٥/١).

(٢) انظر: «تبصير المنتبه» (١/ ١٤ ـ ١٥).

(٣) انظر: «التبصير» (١/ ١٥ ـ ١٨).

فـ(**أُسَيد**) و(**أَسِيد**) الرسم واحد، كلاهما بـ(الهمزة والسين والياء والدال)، لكن الفرق بالشكل؛ فالمثال الأوَّل الفرق بالنقط والشكل واحد، وهنا الاتِّفاق في الرسم والحروف.

فقولُه: ((**أُسَيْدُ) بِالضَّمِّ وَبِالتَّصْغِيرِ**) يعني: بضمِّ الهمزة، وبالتصغير علىٰ وزن (**عُزَير**)، وليس مكبَّرًا، بل المُكبَّر علىٰ وزن (**أَمِير**).

وقولُه: (**أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ وَالْحُضَيْرِ**)؛ كلمة: (**أَبْنَا**) هي جمع: ابن، وحُذفت الهمزة من أجل النَّظم، فالذين بعد (**أبنا**) يُعتبرون آباء: أُسيد بن فلان، أُسيد بن فلان وهكذا؛ يعني: ليس لأبي الجدعاء أبناء، وإنَّما المقصود بالأبناء هذه جمعٌ يراد به الأسماء التي جاءت من بعده: ابن أبي الجدعاء، وابن حُضير وابن فلان، وابن فلان؛ يعني: كل اسم ذَكرَه بعد كلمة (**أبنا**)، فتُضاف إليه (ابن) هكذا: أُسيد بن فلان؛ أُسيد بن أبي الجدعاء، أُسيد بن حضير، وهكذا، والمقصود بابن الحُضير هو: أُسيد بن الحُضير الصحابيُّ المشهور من الأنصار، من فضلاء الصحابة ومن خيارهم، وهو الَّذي وردت فيه القصَّة في الصحيحين[1] أنَّه «بَيْنَمَا هُوَ لَيْلَةً يَقْرَأُ فِي مِرْبَدِهِ، إِذْ جَالَتْ فَرَسُهُ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أُخْرَىٰ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، قَالَ أُسَيْدٌ: فَخَشِيتُ أَنْ تَطَأَ يَحْيَىٰ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجَتْ فِي الْجَوِّ حَتَّىٰ مَا أَرَاهَا، قَالَ: فَغَدَوْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ بَيْنَمَا أَنَا الْبَارِحَةَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مِرْبَدِي، إِذْ جَالَتْ فَرَسِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**»، قَالَ: فَانْصَرَفْتُ، وَكَانَ يَحْيَىٰ قَرِيبًا مِنْهَا، خَشِيتُ أَنْ تَطَأَهُ، فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجَتْ فِي الْجَوِّ حَتَّىٰ مَا أَرَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْتَمِعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ مَا تَسْتَتِرُ مِنْهُمْ**»، فأُسَيد بنُ حُضَير صحابيٌّ مشهور، اسمُه: أُسَيد، وأبوه: حُضير، فقولُ النَّاظم: «**أَبْنَا أَبِي الْجَدْعَاءِ**

(١) البخاري (٥٠١٨)، ومسلم (٧٩٦).

وَالْحُضَيْرِ» يعني: ابنَ أبي الجدعاء، وابنَ حُضير الَّذي هو هذا الصحابي، وأكثر هؤلاء الَّذين يذكرهم المصنِّف هم من الصحابة.

ثم قال:

٨٠٧ـ وَأَخْنَسٍ أُحَيْحَةٍ وَثَعْلَبَهْ وَابْنِ أَبِي إِيَاسٍ فِيمَا هَذَّبَهْ

يعني: أُسيدَ بنَ أخنس، وأُسيدَ بنَ أُحَيحَة، وأُسيدَ بنَ ثعلبة، وأُسيد **(ابْن أَبِي إِيَاس فِيمَا هَذَّبَهْ)**، وقيل: هو ابنُ أبي أُناس[١]، لكن المقصود من ذلك أن ابن أبي إياس هذا أو ابن أبي أُناس فيه قولان؛ قيل: إنَّه بالتصغير أي: أنَّه بالضم ومن هذه الصيغة التي هي **(أُسَيْد)**، وقيل: إنَّه بالتكبير **(أَسِيد)**[٢]، ولكن علىٰ ما هذَّبه أو حرَّره بعض أهل العلم ورجَّحه من أنَّه من قبيل **(أُسيد)**، وليس من قبيل **(أَسيد)** الَّذي يُحال عليه، فقولُه: **(فِيمَا هَذَّبَهْ)** المقصود به علىٰ القول المرجَّح المحرَّر المهذَّب أنَّه **(أُسَيد)**، وداخل تحت أبناء فلان: **(أُسيد بن فلان)**[٣]

ثمَّ ذكر آخرين فقال:

٨٠٨ـ وَرَافِعٍ سَاعِدَةٍ وَزَافِرِ كَعْبٍ وَيَرْبُوعٍ ظُهَيْرٍ عَامِرِ

يعني: أُسَيد بن رافع، وأُسَيد بن ساعدة، وأُسَيد بن زافر، وأُسَيد بن كعب، وأُسَيد بن يربوع، وأُسيد بن ظُهَير، وأُسَيد بن عامر؛ كلُّ هؤلاء الذين ذكرهم آباءٌ لمن اسمُه: أُسَيد؛ لأنَّه ذَكَر أسماء الآباء مُظهرة، وذَكَر أنَّ أولئك كلَّهم لهم أبناء يُسمَّون: أُسيدًا.

ثم ذَكر الآباء الذين يقال لهم: أُسَيد، وهم ثلاثة: أبوان وجدٌّ؛ **فقال:**

٨٠٩ـ ثُمَّ أَبُو عُقْبَةَ مَعْ تَمِيمِ وَجَدُّ قَيْسٍ صَاحِبِ تَمِيمِي

وهذا عكسُ الأول؛ لأنَّ الأوَّل فيه أنَّ الأبناء يُسمَّون: أُسَيدًا، والآباءُ ذُكرت أسماؤهم، وهنا ذُكرت أسماء الأبناء الذين يقال لآبائهم: أُسيد.

وقولُه: (أَبُو عُقْبَةَ) يعني: والد عُقبة، وليست كُنيةً، فـ (أبو) هنا تُعادل

---

(١) انظر: «التبصير» (١/ ٢٨).
(٢) انظر: «الإصابة» (١/ ١٦٣).
(٣) انظر: «التبصير» (١/ ١٦).

لفظة: والد، فهو أبو عقبة أي: والد عُقبة، وأبو تميم أي: والد تميم، أي: (**عُقبة بن أُسَيد**)، و(**تميم بن أُسيد**)، وإذا قيل: أبو عقبة بن أُسيد فالمراد بذلك والد عُقبة بن أُسيد؛ يعني: يكون الوالد ذُكر مرَّتين؛ مرَّة ذُكر في قوله: أبو، وذُكر في قوله: ابن أُسيد، فهو ليس من قبيل الكُنية، وإنَّما هو من قبيل النِّسبة، أي: والده، والد عُقبة ووالد تميم؛ يعني: **أُسَيدًا والد عقبة، وأُسَيدًا والد تميم**(١).

وقولُه: (وَجَدُّ قَيْسٍ) يعني: [قيسَ بنَ عاصم بن أُسَيد الصحابيَّ المشهور؛ لأنَّه ذكر الأبناء الذين أسماء آبائهم: أُسَيد، ونصَّ علىٰ اثنين، وأمَّا هنا فذكر من اسم جدِّه أُسَيد، فالمقصود أنَّ جدَّ قيس بن عاصم اسمُه: أُسَيدٌ، وهو قيس بنُ عاصم بن أسيد بن جعونة بن الحارث بن نمير النميري(٢)](٣).

ثمَّ ذَكَر من يُكنَّىٰ بأبي أُسيد، وهم ثلاثة، **فقال**:

٨١٠ـ وَاكْنِ (أَبَا أُسَيْدٍ) الْفَزَارِي وَابْنَا عَلِي وَثَابِتٍ بُخَارِي(٤)

فقولُه: (**وَاكْنِ (أَبَا أُسَيْدٍ) الْفَزَارِي**) يعني: هذا الفَزَاري يكنىٰ بأبي أُسَيد، (**وَابْنَا عَلِي وَثَابِتٍ بُخَارِي**» **أي**: وأبو أُسَيد بن علي، وأبو أُسَيد بن ثابت.

وابن ثَابتٍ قال فيه: (**بُخَارِي**)؛ يعني: نسبةً إلىٰ بُخارىٰ، وقد ذُكر أنَّه في الصحابة، وأنَّه عبد الله بن ثابت(٥)، وسيأتي للمصنِّف قوله:

٨١٦ـ وَلَيْسَ فِي الصَّحْبِ وَلَا الأَتْبَاعِ مَنْ يُنْسَبُ الأَوَّلَ بِالإِجْمَاعِ

أي: من يُنسب إلىٰ بُخارىٰ، وعلىٰ هذا فلعلَّ (بُخاري) مصحَّفة من (نجَّاري)؛ لأنَّ عبد الله بن ثابت هذا الذي أُشير إليه هو من الأنصار، وعلىٰ هذا

---

(١) وهما: عُقْبة بن أُسيد الصدفي، تابعي. وتميم بن أُسيد، أبو رفاعة الصحابي. «التبصير» (١/ ١٦ و١٧).

(٢) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٩/ ١٢٤).

(٣) (المشرف).

(٤) جاء في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم بعد هذا البيت بيتٌ زائد، وهو قولُه:
(وَالدَّارَقُطْنِي فِي الأَخِيرِ صَحَّحَا بِأَنَّهُ بِهَمْزَةٍ قَدْ فُتِحَا)

(٥) انظر: «الإصابة» (٦/ ٤٩) و(١٢/ ٢٥) و«التبصير» (١/ ١٦).

فيكون نَجَّاريًّا، وما أكثر ما يحصل التصحيف بين (نجَّاري) وبين (بُخاري)، ويأتي في (التقريب) للحافظ ابن حجر التصحيف بين هاتين اللفظتين، فيكون الشخص بُخاريًا ثمَّ تأتي بدل بُخاري: نجَّاري، ويكون أنصاريًّا نجَّاريًّا ويأتي بدل نجَّاري: بُخاري، فعلىٰ هذا فإنَّ هذا الأقرب أنَّه نجَّاريٌّ، وليس بخاريًّا، ويوضِّح ذلك أنَّه ذَكَر أنَّه ليس في الصحب ولا في التابعين من يُنسب إلىٰ بُخارىٰ، وإنَّما مَن يأتي ـ يعني في الأنصار ـ فإنَّه نجَّاري، وبنو النَّجَّار بطنٌ من بطون الأنصار وهو من خير بيوتهم.



٨١١ـ ثُمَّ ابْنُ عِيسَىٰ وَهْوَ فَرْدٌ (أَمَنَهْ) وَغَيْرُهُ (أُمَيَّةٌ) أَوْ (آمِنَهْ)

٨١٢ـ مُحَمَّدُ بْنُ (أَتَشَ) الصَّنْعَانِي بِالتَّاءِ وَالشِّينِ بِلَا تَوَانِ

٨١٣ـ (أَثْوَبُ) نَجْلُ عُتْبَةٍ وَالأَزْهَرِ وَوَالِدُ الْحَارِثِ، ثُمَّ اقْتَصِرِ

٨١٤ـ وَأَبَوَا عَالِيَةٍ وَمَعْشَرِ أُذَيْنَةٌ حَمَّادُ: (بَرَّاءَ) اذْكُرِ

٨١٥ـ إِلَىٰ بُخَارَىٰ نِسْبَةٌ (الْبُخَارِي) وَمَنْ مِنَ الأَنْصَارِ فَـ (النَّجَّارِي)

٨١٦ـ وَلَيْسَ فِي الصَّحْبِ وَلا الأَتْبَاعِ مَنْ يُنْسَبُ الأَوَّلَ بِالإِجْمَاعِ

٨١٧ـ وَالِدَ رَافِعٍ وَفَضْلٍ كَبِّرِ (خَدِيجُ) أَهْمِلْ غَيْرَ ذَا وَصَغِّرِ

٨١٨ـ (حِرَاشٌ) بْنُ مَالِكٍ كَوَالِدِ رِبْعِيٍّ؛ اَهْمِلْهُ بِغَيْرِ زَائِدِ

٨١٩ـ كُلُّ قُرَيْشِيٍّ (حِزَامٌ)، وَهْوَ جَمّ وَمَا فِي الأَنْصَارِ (حَرَامٌ) مِنْ عَلَمْ

٨٢٠ـ أُهْمِلَ لَيْسَ غَيْرُ (الْحُضَيْرُ) أَبُو أُسَيْدٍ غَيْرُهُ (خُضَيْرُ)

٨٢١ـ عِيسَىٰ وَمُسْلِمٌ هُمَا (حَنَّاطُ) وَإِنْ تَشَا (خَبَّاطٌ) أَوْ (خَيَّاطُ)

الشرح

ثَمَّ ذَكَر المصنِّف بعد ذلك جُملةً من الألفاظ الَّتي بينها التشابه والائتلاف والاختلاف، وذَكَر الضوابط الَّتي يُرجع إليها في معرفة ما كانت التسمية قليلة فيه، ويُحال فيما وراء ذلك علىٰ ما كانت التسمية فيه كثيرة، وكان صنيعه فيما مضىٰ وفيما يأتي بعد ذلك أنَّه بدأ علىٰ حروف الهجاء، فبدأ بـ: (أسفع) و(أسقع) بالهمزة والسين وبعدها الفاء أو القاف والعين، ثمَّ ذكر (أُسَيد) و(أَسِيد) الذي فيه الهمزة والسين ثمَّ الياء، ثم بعد ذلك انتقل إلىٰ: (أَمَنه، وأُميَّة، وآمِنَة)، ثمَّ بعد ذلك يمشي في ذِكر الأسماء علىٰ حروف الهجاء علىٰ حروف المُعجم.

يقول المصنِّف:

٨١١ـ ثُمَّ ابْنُ عِيسَىٰ وَهْوَ فَرْدٌ (أَمَنَهْ) وَغَيْرُهُ (أُمَيَّةٌ) أَوْ (آمِنَهْ)

يعني: هناك: (أَمَنة) و(أُميَّة) و(آمِنَة)؛ هذه الألفاظ الثلاثة متقاربةٌ في الرسم، ولكنَّها مختلفةٌ في النُّطق، فـ: (أَمَنة) بوزن: (حسنة)، و(أُمَيَّة) النِّسبةُ المعروفة، و(آمِنَة) علىٰ وزن: (عائشة) و(فاطمة) اسمُ امرأة، فهذه الأسماء تتشابه، وهي من قبيل المؤتَلِف والمختَلِف، فقد ذَكَر المصنِّف أنَّ شخصًا من النَّاس وهو أَمَنةُ بنُ عيسىٰ[1]، علىٰ هذه الصيغة الَّتي هي علىٰ وزن: (حسنة)، وهو فردٌ؛ يعني أنَّه انفرد بهذه التسمية ولم يشاركه أحدٌ في هذه التسمية، فإذا جاء أَمَنةُ بنُ عيسىٰ فالمراد به (أَمَنَة) بالهمزة والميم والنون علىٰ وزن (حسنة)، ليس (أُميَّة)، ومن المعلوم أنَّ هناك أسماء يقال لها: الأفراد في الأسماء، بمعنىٰ أنَّه لم يُشارَك في التسمية فيها أحدٌ، وقد مرَّ البابُ الخاصُّ بهذا عند السيوطيِّ.

فإذا جاء (أَمَنة بنُ عيسىٰ) وجاء فيه تصحيفٌ بأن جاء علىٰ لفظ: (أُميَّة) بالياء بدل النون؛ فإنَّه يُعرف بأنَّه تصحيف؛ لأنَّه لا يُعرَف أحدٌ يُسمَّىٰ (أَمَنة) إلَّا هذا الشخص: (أَمَنة بن عيسىٰ)، وأمَّا (أُميَّة) فهو كثيرٌ، و(آمِنة) من أسماء النِّساء، وهي ألفاظٌ متقاربةٌ، فما جاء علىٰ صيغة: (حسنة) فهو شخص واحد يُسمَّىٰ: أَمَنة بن عيسىٰ، وغير ذلك يكون إمَّا آمِنة، وإمَّا أُميَّة، وأكثرُ ما يُستعمل (أُميَّة)، وكثيرًا ما يأتي في نسب الأمويين: ابن أميَّة[2].

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨١٢ـ مُحَمَّدُ بْنُ (أَتَشَ) الصَّنْعَانِي   بِالتَّاءِ وَالشِّينِ بِلَا تَوَانِ

قولُه: (مُحَمَّدُ بْنُ (أَتَشَ) الصَّنْعَانِي)؛ يعني: محمد بنَ الحسن بن أَتَش، يُنسَب إلىٰ جدِّه، و(أَتَش) علىٰ وزن: (أَنس)، وهذا اسمٌ انفرد به، لم يشارَك فيه، فإذن هو ممَّا قلَّت التسمية فيه، والكثير الغالبُ: (أَنس)؛ لأنَّ (أَنس) هي الجادَّة وهو الكثير في التسمية، فذَكَر مَن كان بهذه الصيغة وهو محمد بن الحسن بن أَتَش الصنعانيُّ، وأَحال بعد ذلك علىٰ (أَنَس) الذي يقولون له الجادَّة الذي هو كثير التسمية، و(**أَتَش**) و(أَنَس) متقاربتان؛ الرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط؛

(١) روىٰ عن أبي صالح كاتب الليث. «التبصير» (١/ ٢٥).
(٢) انظر: «التبصير» (١/ ٢٥).

تاء بدل النون، وشين بدل السين، فـ: (أَتَش) و(أَنَس) من قبيل المؤتَلف والمختَلف، وقد ضُبِط ما كان قليلًا، وأُحيل علىٰ ما التسمية فيه كثيرة[(١)]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨١٣ـ (أَثْـوَبُ) نَـجْـلُ عُـتْـبَـةٍ وَالأَزْهَـرِ وَوَالِـدُ الْـحَـارِثِ، ثُـمَّ اقْـتَـصِـرِ

فذَكر: (**أَثْوَب**) و(أَيُّوب) وهما لفظان متماثلان في الرسم، إلَّا أنَّ القليل الاستعمال: (**أَثْوَب**) بالثاء المثلَّثة، والكثير الاستعمال: (أَيُّوب) بالياء، فذكر مَن يُسمَّىٰ (أَثْوَب) وهو قليل، فذكر: (أَثْوَب بن عُتبة)، و(أَثْوَب بن الأزهر)، ثمَّ قال: (وَالِدُ الحَارِثِ)؛ يعني: (الحارث بن أَثوَب)، اثنان في الأبناء: أثوب بن عُتبة وأثوب بن الأزهر، وواحد في الآباء وهو: الحارث بن أثوب، أي: أبوه هو الَّذي يُسمَّىٰ بهذا الاسم، وما عدا ذلك فهو: (أَيُّوب).

فالذي ضُبِط بهذه التسمية التي قلَّت التسمية بها وهي: (أَثوَب) ثلاثة أشخاص، ويُحال بعد ذلك علىٰ التسمية العامَّة التسمية الواسعة الَّتي يقال عنها: الجادَّة؛ وهو: (أَيُّوب)، وهو كثير[(٢)]

ثمَّ قال:

٨١٤ـ وَأَبَـوَا عَـالِـيَـةٍ وَمَـعْـشَـرِ أُذَيْـنَـةٌ حَـمَّـادُ: (بَـرَّاءٌ) اذْكُـرِ

فذَكَر أربعة أشخاص يُلقَّبون بـ: (برَّاء)، وغيرُ هؤلاء الأربعة: (بَرَاء)، و(البَرَاء) أسماء، و(البرَّاء) ألقاب، وكلمتا (البَرَّاء) و(البَرَاء) متَّفقتان في الرسم، وحروفها واحدة، إلَّا أنَّ الفرق فيها بالشكل، فـ: (البرَّاء) لقبٌ أو نسبةٌ إلىٰ بَرْيِ النّشَّاب ونحو ذلك، وأمَّا (البَرَاء) فهي أسماء، فـ: (البرَّاء) إطلاقُها قليل، و(البَرَاء) إطلاقُها كثير، فذَكَر السيوطيُّ أربعةً: مَن يُكنَّىٰ بأبي العالية، ومن يُكنَّىٰ بأبي معشر، ومَن يُسمَّىٰ: أُذينة، ومن يُسمَّىٰ: حمَّاد، هؤلاء الأربعة يُلقَّبون بـ: (البرَّاء) نسبةً إلىٰ بَري النشَّاب وغيرها، وما عدا ذلك فهو (البَرَاء) مثل: البَرَاء بن عازب الصحابي المعروف ﵁، والتسمية في ذلك كثيرة[(٣)]

(١) انظر: «التبصير» (١/ ٢٧).

(٢) انظر: «التبصير» (١/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٣) انظر: «التبصير» (١/ ٧٢).

ثمَّ قال:

٨١٥ـ إِلَىٰ بُخَارَىٰ نِسْبَةُ (الْبُخَارِي) وَمَنْ مِنَ الأَنْصَارِ فَـ (النَّجَّارِي)

فقولُه: (إِلَىٰ بُخَارَىٰ نِسْبَةُ (الْبُخَارِي)) يعني: مَن يُنسب إلىٰ بُخارىٰ؛ لكونه سكنها، أو لكونه نَزَلها وإن لم يكن من أهلها، فإنَّه يُنسب إلىٰ البلد إذا جاء إليها، وقد ذَكَر النوويُّ في: (تهذيب الأسماء واللُّغات)[١] أنَّ الشخص إذا أقام في بلد أربع سنوات وهو ليس من أهلها فإنَّه يُنسَب إليها. وقد يتوسَّعون في ذلك فينسبونه إليها لكونه مرَّ بها ولو مجرَّد مرور، ولهذا الخطيب البغداديُّ ألَّف (تاريخ بغداد) فيمَن سَكَن بغداد أو مَن مرَّ بها[٢]، وكذلك بعض الكتب تسير علىٰ هذا المنوال؛ مِن حيث إنَّ الشخص يُنسَب إلىٰ البلد؛ لكونه مرَّ بها فقط ولو مرَّ بها غازيًا، كما ذُكر في (تاريخ أصبهان)[٣] الحسنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما فيمن يُنسب إلىٰ أصبهان، قالوا: وذلك لأنَّه مرَّ بها غازيًا، فالنسبة تكون إمَّا لكون الإنسان وُلد فيها ونشأ فيها، أو لكون الإنسان سكنها فترة من الزمان، وقد يُنسب إليها أو يُجعل ممَّن يُنسب إليها لكونه مرَّ بها.

فقولُه: (إِلَىٰ بُخَارَىٰ نِسْبَةُ (الْبُخَارِي)) يعني: يُنسَب إلىٰ بُخارىٰ بالبخاريِّ، وممَّن اشتهر بهذا الإمام البخاريُّ إمامُ المحدِّثين أبو عبد الله محمد بنُ إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه، البخاريُّ بلدًا، الجُعفيُّ ولاءً، ويُنسب إليها كثيرٌ، لكن ليس هناك أحدٌ من الصحابة والتابعين يُنسبون إلىٰ بُخارىٰ[٤]، وهو الَّذي ذكره السيوطيُّ في البيت الثاني، وقال: إنَّه إجماع.

٨١٦ـ وَلَيْسَ فِي الصَّحْبِ وَلَا الأَتْبَاعِ مَنْ يُنْسَبُ الأَوَّلَ بِالإِجْمَاعِ

---

(١) (١/ ١٤).

(٢) كما أفصح الخطيب عن ذلك في مقدمته: (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢) بقوله: «هذا كتابُ تاريخ مدينة السلام، وخبر بنائها، وذكر كبراء نُزَّالها وواردِيها، وتسمية علمائها».

(٣) (١/ ٩٦)، قال أبو نعيم: «دخل أصبهان غازيًا مجتازًا إلىٰ غزاة جرجان».

(٤) قال ابنُ ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (١/ ٣٨٤): «نعم جاء بخاري قديم وهو الأسود بن حازم بن صفوان بن عرار البخاري نزيل بخارىٰ معدود في الصحابة ذكره ابن منده وأبو نعيم في كتابيهما في الصحابة والمصنف في التجريد، لكن الإسناد إليه واهٍ». وانظر: «الإصابة» (١/ ١٤٥).

لأنَّه ذَكَر لفظَين من قبيل المؤتلف والمختلف وهما: بُخاري ونجَّاري؛ لأنَّهما من حيث الرسم واحدة، والفرق بينهما إنَّما هو بالنقط والشكل، و(بُخارىٰ) (بُخَارِي) بالباء المضمومة والخاء، و(نَجَّاري) بالنون المفتوحة والجيم المشدَّدة، نسبة إلىٰ بني النجَّار، فهذان اللَّفظان من قبيل المؤتلف والمختلف، يتَّفقان في الرسم ويختلفان في النطق، فيفرَّق بين بُخاري وبين نجَّاري[1]، وكما ذكرتُ آنفًا ففي (التقريب) بعض الأسماء من الأنصار يقال فيهم: الأنصاريُّ البخاريُّ، والمقصود بالأنصاريِّ: النَّجَّاري، فالأنصاريُّ نسبةٌ عامَّة، والنَّجَّاريُّ نسبةٌ خاصَّة، فيأتي التَّصحيف فيقال: البخاريُّ، بدلَ النَّجَّاريِّ، فهذان اللَّفظان ممَّا يكثُر فيهما التصحيف، وهذا موجودٌ في (التقريب) ـ كما ذكرتُ ـ بكثرةٍ في الطبعة المصرية، كما مرَّ بي كثيرٌ من ذلك.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨١٧ ـ وَالِدَ رَافِعٍ وَفَضْلٍ كَبِّرِ (خَدِيجُ)، أَهْمِلْ غَيْرَ ذَا وَصَغِّرِ

فذَكَر النِّسبة بين (خَدِيج) و(حُدَيْج)؛ (خَدِيج) بالتكبير وبالخاء، و(حُدَيج) بالتَّصغير وبالحاء المهملة، فقال: والد رافع[2] ووالد الفضل[3]، هو (خَديجٌ) بالخاء المعجمة وبالتكبير، وما عدا ذلك فإنَّه بالحاء وبالتصغير (حُدَيج)، **مثل**: جدِّ زهير بن معاوية من رجال الكتب الستَّة، فزُهير بن معاوية بن حُدَيج، وجاءت في نسخة (التقريب): خَديج بالخاء، مصحَّفة، وهي: (حُدَيج) بالحاء وليست بالخاء؛ فالَّذي هو بلفظِ (خَدِيج) بالخاء والدُ رافعٍ والفضل[4]، وأمَّا ما عدا والد هذين الاثنين فهو بالحاء المُهملة، وبالتصغير: (حُدَيج).

ثمَّ قال:

٨١٨ ـ (حِرَاشٌ) بْنُ مَالِكٍ كَوَالِدِ رِبْعِيٍّ؛ أَهْمِلْهُ بِغَيْرِ زَائِدِ

---

(١) انظر: «التبصير» (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٢) يعني: والد رافع بن خَديج الصحابيِّ الأنصاري.

(٣) كذا جاء عند الناظم، والمقصود والد فُضَيل بن خَديج، وفُضيلٌ هذا شيخ لأبي مِخْنَف لوط الأخباري. انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٧٢)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٦١٩)، و«التبصير» (١/ ٤١٨).

(٤) قد ذكر الحافظ جماعةً كثيرة غيرهما. «التبصير» (١/ ٤١٩ ـ ٤٢١).

فذَكَر الاشتباه والائتلاف والاختلاف بين: (حِرَاش) و(خِرَاش)، فذكر أن اثنين أُطلق عليهما: (حِراش) بالحاء، وهو حِراشُ بنُ مالك ورِبْعِيُّ بنُ حِراش؛ أحدُهما أب، والثاني ابنٌ، فالابن هو حِراش بنُ مالك، ورِبعيُّ بنُ حِراش هذا أبٌ، فهذان بالحاء المُهملة[1]، وما عدا ذلك فهو (خِراش) بالخاء المعجمة، والفرق بينهما النقط؛ أحد اللَّفظين منقوط بالخاء المعجمة، والثاني بالحاء المهملة، مُهملٌ غير منقوط.

ثمَّ قال:

٨١٩ ـ كُلُّ قُرَيْشِيٍّ (حِزَامٌ)، وَهْوَ جَمّ وَمَا فِي الأَنْصَارِ (حَرَامٌ) مِنْ عَلَمْ

فذَكَر كلمتَي (حِزَام) و(حَرَام)، والفرق بينهما الزاي المنقوطة والراء المهملة، فقال: إنَّ كلَّ مَن يأتي في قريش فهو (حِزام) بالزاي، وكلَّ مَن يأتي في الأنصار فهو (حَرَام) بالراء، وهذا الحصر إنَّما هو بين قريش والأنصار، ولا يعني أن غير قريش والأنصار لا يوجد فيهم (حِزام) و(حَرام)، ليس الأمر كذلك، بل المقصود هو الحصرُ في قريش والأنصار؛ فكلُّ ما جاء في قريش فهو: (حِزَام)، وليس فيهم من يقال له: (حَرَام)، وكلُّ مَن جاء من الأنصار فهو: (حَرَام)، وليس فيهم من يُسمَّىٰ: (حِزَام)، أمَّا ما عدا قريش والأنصار من القبائل العربية فإنَّه يوجد فيهم من يُسمَّىٰ: (حَرَام) ويوجد مَن يُسمَّىٰ: (حِزَام)، وممَّن يُسمَّىٰ (حِزام) من قريش: والدُ حكيم بنِ حِزام الصَّحابِيِّ المشهور، وممَّن يُسمَّىٰ (حَرَام) الجدُّ الثاني لجابر بن عبد الله بن عمرو بن حَرَام، ووالده عبد الله بن عمرو بن حَرَام صحابيٌّ استُشهد يوم أُحُد[2].

ثمَّ قال:

٨٢٠ ـ أَهْمِلَ لَيْسَ غَيْرُ (الْحُضَيْرُ) أَبُو أُسَيْدٍ غَيْرُهُ (خُضَيْرُ)

فذَكَر الاشتباه والائتلاف والاختلاف بين (حُضَير) و(خُضَير)؛ (حُضَير) بالحاء المهملة، و(خُضَير) بالخاء المعجمة، فقال: إنَّ والد أُسيدِ بن حُضير

---

(١) وذكر الحافظ عددًا غيرهما. «التبصير» (١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢١)، و«التبصير» (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٧).

الصحابيِّ المشهور هو بالحاء المُهملة، فهو الَّذي (**أُهْمِلَ لَيْسَ غَيْرٌ**) يعني: غير والد أُسَيد بن حضير ليس مُهملًا، وإنَّما الَّذي أُهمِل هو هذا الاسم حُضير والد أُسيد بن حُضير الصحابي المشهور من الأنصار، وغير هذا الاسم هو بالخاء المعجمة[١]، فالفرق بين هذين الاسمين النقط بين الحاء والخاء، فهو ممَّا يأتلف في اللفظ صورته، وتختلف في النطق صيغته.

ثمَّ قال:

٨٢١ـ عِيسَىٰ وَمُسْلِمٌ هُمَا (حَنَّاطُ) وَإِنْ تَشَا (خَبَّاطٌ) أَوْ (خَيَّاطُ)

يعني: شخصين من الناس؛ وهما: عيسىٰ ومسلم؛ عيسىٰ بنُ أبي عيسىٰ، ومسلمُ بنُ أبي مسلم، كلٌّ منهما نُسِب نِسَبًا ثلاثة، هي: (حنَّاط) و(خبَّاط) و(خيَّاط)، فأيُّ واحدةٍ منها جاءت مضافةً إلىٰ واحدة من هذه الثلاث فهي صواب؛ لأنَّه يُنسب هذه النِّسب الثلاث ويوصف بهذه الأوصاف الثلاثة، فلا يقال: إنَّ واحدةً منها خطأ، **فمسلم بن أبي مسلم الخيَّاط أو الخبَّاط أو الحنَّاط**، أيُّ واحدة تأتي من هذه الألفاظ الثلاثة مضافةً إلىٰ هذا الرجل فهي نسبةٌ صحيحة، بأن يقال له: (خبَّاط)، ويقال له: (خيَّاط)، ويقال له: (حنَّاط)، وكذلك عيسىٰ بنُ أبي عيسىٰ فإنَّه أيضًا يوصف بهذه الأوصاف الثلاثة ويُنسب هذه النِّسبَ الثلاث، فيقال: (حنَّاط) نسبةً إلىٰ بيع الحِنطة، ويقال: (خبَّاط) نسبةً إلىٰ بيع الخَبَط، وهو علفٌ تأكله الإبل، وذلك بأن يُضرب الشجر ويُخبط، فيتساقط ورقه، فيجمعونه، ويعلِّفونه الدوابَّ، فيقال لمن يفعل ذلك: (خبَّاط)، ويقال لمن يبيع ذلك: (خبَّاط) كذلك، وكذلك يقال: (خيَّاط) نسبةً إلىٰ الخياطة، ولهذا جاء عن عيسىٰ بن أبي عيسىٰ أنَّه قال: «أنا خيَّاط، وحنَّاط، وخبَّاط، كُلًّا قد عالجتُ»[٢] يعني: أنَّه ممَّن اشتغل بها، فعلىٰ هذا فهي ألفاظٌ متقاربةٌ في الرَّسم، والفرق بينها هو النقط، وهي نِسَبٌ مختلفة، وهذان الاثنان كلٌّ منهما نُسِب هذه النِّسب الثلاث فلا إشكال، إلَّا أنَّه غَلَب علىٰ مُسلم أنَّه حنَّاط، وغلب علىٰ عيسىٰ بأنَّه خبَّاط، لكن من حيث الإطلاق لا يقال: إنَّ أيَّ واحدةٍ منهما لو جاءت

(١) انظر: «التبصير» (١/ ٤٤٥) و(٢/ ٥٣٣).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٧/ ٥٦٥ الخانجي).

غيرهما أنَّها تصحيف، بل كلٌّ من الثلاث صوابٌ(١)

وعلىٰ هذا فقد مرَّ من هذه الألفاظ الَّتي هي من قبيل المؤتلف والمختلف ما يزيد علىٰ عشرة ألفاظ، وهي علىٰ الترتيب الهجائي، وقد بلغنا عند الحاء والخاء.

۞ ۞ ۞

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٤)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٦)، و«التبصير» (٢/ ٥١٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٤)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٩).

٨٢٢ـ وَصِفْ أَبَا الطَّيِّبِ بِـ (الْجَرِيرِي) ... إِبْنَ سُلَيْمَانَ وَبِـ (الْحَرِيرِي)

٨٢٣ـ وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالْإِهْمَالِ ... وَصْفًا سِوَىٰ هَارُونِ (الْحَمَّالِ)

٨٢٤ـ (الْخَدَرِيْ) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ... وَمَنْ عَدَاهُ فَاضْمُمَنْ وَسَكِّنِ

٨٢٥ـ عَلِيُّ النَّاجِيْ وَلَدْ (دُؤَادِ) ... وَابْنُ أَبِي (دُؤَادٍ) الإِيَادِي

٨٢٦ـ (الدَّبَرِيْ) إِسْحَاقُ، وَ(الدُّرَيْدِي) ... نَحْوِيُّهُمْ، وَغَيْرُهُ: (زَرَنْدِي)

٨٢٧ـ بِالْفَتْحِ (رَوْحُ) سَالِفُ، وَوَاهِمْ ... مَنْ قَالَ: ضُمَّ (رَوْحُ) بْنُ الْقَاسِمْ

٨٢٨ـ ابْنُ (الزَّبِيرِ) صَاحِبٌ، وَنَجْلُهُ ... بِالْفَتْحِ، وَالْكُوفِيُّ أَيْضًا مِثْلُهُ

٨٢٩ـ (السَّفْرُ) بِالسُّكُونِ فِي الأَسْمَاءِ ... وَالْفَتْحُ فِي الْكُنَىٰ بِلَا امْتِرَاءِ

الشرح

قال السيوطيُّ:

٨٢٢ـ وَصِفْ أَبَا الطَّيِّبِ بِـ (الْجَرِيرِي) ... ابْنَ سُلَيْمَانَ وَبِـ (الْحَرِيرِي)

٨٢٣ـ وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالْإِهْمَالِ ... وَصْفًا سِوَىٰ هَارُونِ (الْحَمَّالِ)

فأوَّلُ هذه الألفاظ الَّتي هي من قبيل المؤتلف والمختلف نسبة: (الجَرِيري) و(الحريري)، فـ(الجَرِيري) نسبةٌ إلىٰ شخصٍ يقال له: جَرِير[1]، و(الحَرِيري) نسبةٌ إلىٰ بيع الحرير، ولفظهما من حيث الرسم واحد؛ الجيم والحاء مفتوحة والراء مكسورة والياء ساكنة، إلَّا أنَّ الفرق بينهما إعجامُ الجيم وإهمالُ الحاء؛ يعني: الأوَّل الَّذي هو (الجَرِيري) بالجيم، والثاني (الحريري) بالحاء بدون نقط، ويُطلق هذان اللَّفظان علىٰ أبي الطَّيِّب أحمد بن سليمان؛ فيقال له: الجَرِيري، ويقال له:

(١) ينسب إلىٰ ابن جرير الطبري كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٢٠٨)، و«المؤتلف والمختلف» لابن طاهر (ص٤٦)، و«التبصير» (١/ ٣٢٠).

الحَرِيري؛ لأنَّه كان يَبيع الحرير، فاجتمعت فيه النِّسبتان[١]، فإن قيل: (الجَرِيري) فهو صواب، وإن قيل: (الحَرِيري) فهو صواب؛ لأنَّه جريريٌّ، وهو حريريٌّ أيضًا، فلا التباس، ولا إشكال، وكلٌّ من الإطلاقين صحيح، مثلما تقدَّم في: (الحنَّاط، والخبَّاط، والخيَّاط)، ولا تصحيف فيما إذا كان من يَعرفه بأنَّه (الحَريري) فيجده بالجيم، أو يعرفه بأنَّه (الجَريري) فيجده بالحاء، وليس فيه خطأ، بل هو صواب، فهو صاحب النِّسبتين؛ يُنسب الجريري، ويُنسب الحريري.

وقولُه: **(وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ بِالإِهْمَالِ)** يعني: إهمال الحاء؛ أي كونها غير منقوطة؛ يعني: مهملة، ولهذا يقال: بالحاء المهملة تمييزًا عن الخاء المعجمة، ولا تلتبس بالجيم؛ لأنَّ الجيم رسمها يختلف، فلا يُقال: بالجيم المعجمة؛ لأنَّ كلمة الجيم رسمها يختلف عن رسم الحاء والخاء، لكن الالتباس بين الخاء والحاء؛ لأنَّ رسمها واحدٌ من حيث الكتابة، إذا قيل: بالحاء أو بالخاء يكون بينها التباس، لكن الجيم واضحة لا تلتبس بالحاء؛ لأنَّ رسمها وكتابتها: جيم، ياء، ميم، لكن حاء وخاء رسمهما واحد، إنَّما الفرق بينهما بالنقط، ولهذا يقال: بالحاء المهملة وبالخاء المعجمة؛ فهنا لمَّا كان **(الحمَّال)** بالحاء مهملة ليست منقوطة قيل: **(الحمَّال)**، أمَّا من عدا ذلك فهو (الجمَّال) يعني: بالجيم، وليس بالحاء.

فالثاني: **(الحمَّال)** و(الجمَّال)؛ اللَّفظ واحدٌ، إلَّا أنَّ الفرق بالجيم والحاء، مثل ذاك الذي قبله الفرق بالجيم والحاء، أحدهما بالجيم والثاني بالحاء المهملة، فمن يُوصف بـ: **(الحمَّال)** من الرُّواة شخصٌ مشهور من المحدِّثين وهو من شيوخ النَّسائيِّ، وهو: هارون بن عبد الله البغداديُّ الموصوف بالحَمَّال، وقيل في سبب وصفه بالحمَّال أو نسبته إلىٰ الحمَّال أنَّه كان يحمل الأمتعة بالأجرة فقيل له: الحمَّال، وقيل: إنَّه لكثرة ما حَمَل من العلم، لكن المشهور أنَّه كان يحمل الأمتعة ويحمل لغيره بالأجرة ويكتسب قوته بهذا العمل، والنَّسائي يروي عنه في سننه فيقول: أخبرنا هارون بن عبد الله، لا يذكره بلقب: الحمَّال، فالمشهور

---

(١) انظر: «التبصير» (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

والمعروف من الرواة **(وَصْفًا)** أي: يوصف بوصف الحمَّال هو هارون بن عبد الله البغداديُّ[١].

أمَّا غيرُه فيقال له: (الجمَّال)، وهو الأكثر، **وقال السيوطيُّ: (وَصْفًا)** احترازًا من الأسماء، فإنَّ فيه من يُسمَّىٰ: (حمَّال)، ولكن هنا التقييد بكونه وصفًا، فليس من الرواة من يوصف بأنَّه الحمَّال غير هارون بن عبد الله الحمَّال[٢].

ثمَّ (الخَدَري) بفتح الخاء والدال: محمَّد بنُ الحسن الخَدَريُّ، هذا هو الَّذي نُسب هذه النِّسبة، وهو شخص واحد، وغيرُه تُضمُّ فيه الخاء وتُسكَّن الدال، فيقال: (الخُدْريُّ)، وهذه هي الجادَّة أو الكثير في الاستعمال، **ومن أمثلة ذلك**: أبو سعيد الخُدْريُّ صاحبُ رسول الله ﷺ، نسبة إلىٰ بني خُدْرَةٍ، وهم بطنٌ من بطون الأنصار، فممَّن اشتهر بذلك أبو سعيد الخُدريُّ صاحبُ رسول الله ﷺ، سعدُ بنُ مالك بن سنان، فهو مشهور بنسبته وكنيته، كنيته: أبو سعيد، ونسبته: الخُدريُّ، وهو أحدُ السبعة المعروفين بكثرة الحديث عن رسول الله ﷺ، وأمَّا محمَّد بن الحسن الخَدَريُّ فهذا بفتح الخاء والدال، وهذا هو القليل، فكتابة (الخُدْريّ) و(الخَدَريّ) رسمهما واحد، والحروف واحدة، ولكن الفرق بينهما بالشَّكل، والَّذي مضىٰ الاختلاف بالنَّقط، والشَّكل واحدٌ، وأمَّا هنا فالنَّقط واحدٌ والشَّكلُ مختلِفٌ؛ لأنَّ (الخَدَري) و(الخُدْري) نقطها واحدة كلُّها بالخاء، ولكن الفرق إنَّما هو بالفتح والإسكان، ولهذا قال:

---

(١) قال السخاويُّ: «لهم ممَّن وُصف بالحمَّال بالمهملة والتشديد: رافعُ بن نصر الحمَّال الفقيه صاحب أبي إسحاق، سمع أبا عمر بن مهدي، وأبو القاسم مكِّيُّ بنُ عليِّ بن بنان الحمَّال أحد الرواة، وأبو العبَّاس أحمد بنُ محمد بن الدبس الحمَّال أحدُ شيوخ أبي النَّرسي، وزاهدُ مصر أبو الحسن الحمَّال، واسمُه بنانُ بنُ محمد بن حمدان البغدادي، قيل: أصله من واسط، مات بعد الثلاث مائة، كان فاضلًا وليًّا، له رواية عن الحسن بن عرفة وغيره، وأيُّوب الحمَّال الزاهد ببغداد، وأكثرُهم واردٌ علىٰ الحصر؛ ولذا قال شيخُنا في «المشتبه» تبعًا لأصله فيمن بالمهملة بعد تسمية هارون: (وآخرون)، ويمكن أن يقال: ليس لهؤلاء ذكرٌ في الكتب المتداولة». «فتح المغيث» (٤/ ٢٤٣).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٤)، و«التقريب» (ص١٠٦ ـ ١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٥)، و«التبصير» (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٧ ـ ٧٩٨).

٨٢٤ـ (الْخُدَرِيّ) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ   وَمَنْ عَدَاهُ فَاضْمُمَنْ وَسَكِّنِ

يعني: اضمُم الخاء، وسكِّن الدَّال، وأمَّا الأوَّلُ فهو غيرُ مُسكَّن؛ يعني: مفتوح الخاء، ومفتوح الدال، فـ: (الخَدَريُّ) قليل، و(الخُدْريُّ) كثير(١).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٢٥ـ عَلِيٌّ النَّاجِيّ وَلَدْ (دُؤَادِ)   وَابْنُ أَبِي (دُؤَادٍ) الإِيَادِي

يعني: أنَّه ورد لفظُ: (دُؤَاد) بالدَّال والواو المهموزة المفتوحة والدال: (دُؤَاد)؛ وهذا هو القليل، والكثيرُ: (داوُد) يعني: بالدال، والواو، والدال، وليس فيها واو ثانية؛ لأنَّها في الرسم والكتابة ما فيه إلَّا واوٌ واحدةٌ، ولكنَّها تُنطَق بوَاوَين، فـ: (داود) و(دُؤَاد) رسمهما متقاربٌ، والفرق بينهما بالهمز، والتقديم والتأخير في الألف؛ لأنَّ ألف (داود) جاءت بعد الدال، وألفُ (دُؤَاد) جاءت بعد الهمزة، والواو عليها همزة في (دُؤَاد)، وهي بدون همز في (داود)، ويُطلقُ (دُؤَاد) علىٰ شخصين: عليّ أبي المتوكِّل النَّاجي، وأحمد بن أبي دُؤاد المعتزليّ الجهميّ المعروف، الَّذي حصلت بسببه فتنةُ خلق القرآن في زمن المأمون، فإنَّ أبا هذا الرجل هو صاحبُ هذا اللفظ الَّذي هو (دُؤاد)، وعليٌّ النَّاجي هو الذي أبوه دُؤاد(٢)، وغيرُ هذين: (داوُد)(٣)، فهذا من قبيل المؤتلف والمختلف الذي تتَّفق في الرسم صورتُه، وتختلف في النُّطق صيغتُه.

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٢٦ـ (الدَّبَرِيّ) إِسْحَاقُ، وَ(الدُّرَيْدِي)   نَحْوِيُّهُمْ، وَغَيْرُهُ (زَرَنْدِي)

قولُه: (**(الدَّبَرِي) إِسْحَاقُ**) هذا اللَّفظُ فيه شيءٌ من التقارب ـ وإن لم يكن

---

(١) انظر: «التبصير» (٢/ ٥٤٨).

(٢) ذكره ابنُ حجر فقال: «علي بن دؤاد، وقِيل: داود، أبو المتوكِّل النَّاجي صاحب أبي سعيد الخدري». وزاد عليه: أبا دؤاد الرؤاسي، واسمه يزيد بن معاوية، شاعر فارس. وأبا دؤاد جويرية بن الحجاج الإيادي، من الشعراء القدماء. وأبا دؤاد عدي بن الرقاع العاملي، من فحول الشعراء في دولة بني أمية. وقال: «قلت: ذكر الأمير دؤاد بن أبي دؤاد، شاعر، ولا أدري من هو من هؤلاء الثلاثة».

(٣) انظر: «التبصير» (٢/ ٥٥٦).

متماثلًا تمامًا ـ مع (الدُرَيدي) و(الزَرَنْدي)، فالرسم متقاربٌ وبخاصَّة بين اللَّفظين الأخيرين، وأمَّا اللفظ الأوَّل ففيه شيء من التباعد، ولكن قد يلتبس، فـ(الدَّبَري): دال، باء، راء، ياء، وأمَّا ذاك: (الدُّرَيدي) نسبة إلىٰ دُرَيد، و(**زَرَنْدِي**) نسبة إلىٰ قريةٍ، ويُنسب إليها جماعة[1]، فـ: (الدَّبريُّ) **إسحاق** منسوبٌ إلىٰ دَبَر، ويقال له: (الدَّبري إسحاق)، و(الدُّرَيدي) **هو** أبو بكر بنُ دُريد النحويُّ المشهور، ومن عداه (زَرَنديٌّ) نسبة إلىٰ بلدة، وهو الكثيرُ[2]، فهذه ألفاظٌ متقاربةٌ، والتي بينها تقارب شديد من حيث الرسم: (دُرَيد) و(زَرَند).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٢٧ـ بِالْفَتْحِ (رَوْحٌ) سَالِفٌ، وَوَاهِمْ   مَنْ قَالَ: ضُمَّ (رَوْحٌ) بْنُ الْقَاسِمْ

فذَكَر اسم (رَوْح) بفتح الراء، وسكون الحاء، و(رُوح) بضمِّ الراء؛ الفرق بالفتح والضَمِّ، والمشهور في المتقدِّمين: بـ (رَوْح) بفتح الراء جماعةٌ منهم: رَوْحُ بن عُبادة، ورَوْح بنُ القاسم، وفي المتأخِّرين: (رُوح) بالضمِّ، ومن المتقدِّمين مَن هو مشهور بأنَّه (رَوْح) بالفتح، وهو: رَوْح بنُ القاسم، ولكن أخطأ بعض العلماء المحدِّثين، وقال برسمه: رُوح بن القاسم[3]، وهو ليس (رُوح)، وإنَّما هو (رَوْح) كغيره بالفتح، وليس بالضَّمِّ، ولهذا قال السُّيوطيُّ: (**بِالْفَتْحِ (رَوْحٌ) سَالِفٌ**) يريد بذلك أنَّ المتقدِّمين التسمية فيهم بهذه الصيغة، بخلاف المتأخِّرين فإنَّها بصيغة أخرىٰ وهي: (رُوح)، وبينهما ائتلاف واختلاف.

وقال: (وَوَاهِمْ/ مَنْ قَالَ: ضُمَّ (رَوْحٌ) بْنُ الْقَاسِمْ) يعني: مَن قال: إنَّ رَوْح بن القاسم بالضمِّ فهو واهمٌ، بل هو (رَوْح) كغيره كالجادَّة، فالمتقدِّمون المعروف فيهم (رَوْحٌ)، وهذا الذي قيل عنه: رُوح بنُ القاسم هو وهمٌ، والصواب فيه (رَوحٌ) كغيره من المتقدِّمين، والمتأخِّرون في زمن الذهبيِّ وقريب منه يقال فيهم: (رُوح).

---

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٦/ ٢٩٠): «الزَرَنْدي: بفتح الزاي والراء وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلىٰ زَرَند، وهي بُليدةٌ بنواحي أصبهان».

(٢) انظر: «التبصير» (٢/ ٥٦٩).

(٣) قال الحافظ في «التبصير» (٢/ ٦١٣): «زعم ابن التين في شرح البخاري أن القابسي ضبط (روح بن القاسم) بضمِّ الراء. وقال: ليس في المحدِّثين بالضم غيرُه. قال: وضبطه جميعُ الرواة بالفتح، كالجادة». وانظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٩).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٢٨ـ ابْنُ (الزَّبِيرِ) صَاحِبٌ وَنَجْلُهُ ... بِالْفَتْحِ، وَالْكُوفِيُّ أَيْضًا مِثْلُهُ

فذَكَر (الزَّبير) و(الزُّبير)؛ فـ(الزَّبير) قليلٌ، و(الزُّبير) من يسمَّىٰ به كثير جدًّا، لكن من يُسمَّىٰ (الزَّبير) بالتكبير علىٰ وزن (أَمِير) فهو قليلٌ، **منهم**: عبد الرحمن بنُ الزَّبير صاحبُ رسول الله ﷺ الذي تزوَّج امرأة رفاعة القُرظي، وكان قد بتَّ طلاقَها، فتزوَّجها عبد الرحمن بن الزَّبير، وجاءت إلىٰ الرسول ﷺ تقول: «كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَىٰ رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّىٰ تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ**»، والحديث في الصحيحين[1]، وكذلك ابنُه يقال فيه: الزَّبير، ويقال فيه: الزُّبير؛ يعني: من العلماء من قال ـ كما ذكر النَّاظمُ ـ أنَّه ونجلَه مثله (الزَّبير)، ومنهم من قال: إنَّه (الزُّبير) يعني: أنَّ صيغة الابن تختلف عن صيغة جدِّه[2].

وممَّن يقال له (**الزَّبير**) بالفتح كذلك شخصٌ يقال له: عبد الله بنُ الزَّبير وهو كوفيٌّ، ولهذا **قال النَّاظم**: (**وَالْكُوفِيُّ أَيْضًا مِثْلُهُ**) يعني: الكوفيَّ الَّذي هو: عبد الله بنُ الزَّبير الشَّاعر، وكذلك ابنُه أيضًا (الزَّبير) أيضًا بفتح الزاي وكسر الباء، ومن عدا هؤلاء يُقال له: (الزُّبَير).

إذن (الزَّبِير) قليلُ الاستعمال، و(الزُّبَير) كثيرُ الاستعمال، والائتلاف والاختلاف إنَّما هو بالشَّكل، وليس بالنَّقط؛ لأنَّ النَّقط واحدٌ: الزاي، والباء،

---

(١) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) وهذا قولُ الأكثر، وهو الذي حكاه البخاري وعبد الغني وابن ماكولا والدارقطني وغيرهم، وقال ابن عبد البر تبعًا لابن وضاح: «الزَّبير بن عبد الرحمٰن بن الزَّبير»، بالفتح في الابن والجد، قال أبو العباس الداني: «وزعم أبو عمر ابن عبد البر أنَّهما معًا بفتح الراء تابع ابن وضاح في ذلك وغيَّرا رواية يحيى بزعمهما ولم يأتيا بشيء»، وقال القاضي عياض: «والقول ما قاله الأولون وهو الأكثر الأشهر». انظر: «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٩٤)، «التعريف برجال الموطأ» لابن الحذاء (٢/ ١٥٣)، «التمهيد» (١٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، «الإيماء إلى أطراف الموطأ» (٤/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥)، «مشارق الأنوار» (١/ ٣١٦)، «توضيح المشتبه» (٤/ ٢٧٥)، «تبصير المنتبه» (٢/ ٦٤٠).

والياء، والراء، لكن الفرق بالشكل أي: بالحركات، ف (الزَّبير) بفتح الزاي علىٰ وزن (أَمِير)، و(الزُّبير) بضمِّ الزاي مُصغَّر، وهو الجادَّة، وهو الكثير في الاستعمال[1]، فالسيوطيُّ ذكر الَّذي أتت التَّسمية فيه قليلة، وأحال ما وراء ذلك علىٰ ما كانت التسمية فيه كثيرة.

ثمَّ قال:

٨٢٩ـ (السَّفْرُ) بِالسُّكُونِ فِي الأَسْمَاءِ وَالْفَتْحُ فِي الْكُنَىٰ بِلَا امْتِرَاءِ

فذَكَر (السَّفْر) و(السَّفَر)؛ (السَّفْر) بإسكان الفاء، و(السَّفَر) بفتحها، فقال: إنَّ (السَّفْر) بالسكون يأتي في الأسماء، و(السَّفَر) بالفتح يأتي في الكُنىٰ؛ فما كان من الأسماء فهو بإسكان الفاء (السَّفْر بنُ فلان)، وما كان بالكُنىٰ فهو بالفتح (أبو السَّفَر) وليس بالسُّكون بلا امتراء.

فهذان اللَّفظان الفرق بينهما إنَّما هو بالشَّكل، وإلَّا فإنَّ الرسم واحدُ (السين والفاء والراء)، إلَّا أنَّ ما كان من قبيل الأسماء فيأتي بسكون الفاء، وما كان من قبيل الكُنىٰ فإنَّه يأتي بفتح الفاء[2]



(١) انظر: «التبصير» (٢/ ٦٤٠).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٣)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«التبصير» (٢/ ٦٨٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٩)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٦).

٨٣٠ـ عَمْرٌو وَعَبْدُ اللهِ نَجْلَا (سَلِمَةْ) بِالْكَسْرِ مَعْ قَبِيلَةٍ مُكَرَّمَةْ

٨٣١ـ وَالْخُلْفُ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ وَ(السَّلَمِيُّ) لِلْقَبِيلِ وَافِقِ

٨٣٢ـ فَتْحًا، وَمَنْ يَكْسِرْهُ لَا يُعَوَّلُ ثُمَّ (سَلَامُ) كُلُّهُ مُثَقَّلُ

٨٣٣ـ إِلَّا أَبَا الْحَبْرِ مَعَ الْبِيكَنْدِي بِالْخُلْفِ وَابْنَ أُخْتِهِ مَعْ جَدِّ

٨٣٤ـ أَبِي عَلِيِّ وَالنَّسَفِيِّ وَالسَّيِّدِي وَابْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ ذِي التَّهَوُّدِ

٨٣٥ـ وَابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ، وَفِي سَلَامِ بْنِ مِشْكَمٍ خُلْفٌ قُفِي

٨٣٦ـ (سَلَّامَةٌ) مَوْلَاةُ بِنْتِ عَامِرِ وَجَدُّ كُوفِيٍّ قَدِيمٍ آثِرِ

٨٣٧ـ (شِيرِينُ) نِسْوَةٌ، وَجَدُّ ثَانِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي

٨٣٨ـ (السَّامِرِيُّ) شَيْخُ نَجْلِ حَنْبَلِ وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنْ وَثَقِّلِ

الشرح

هذه الأبيات تشتمل علىٰ عدَّة أمثلةٍ ممَّا هو من قبيل المؤتلف والمختلف، لكن هذه الأمثلة الَّتي تضمَّنتها هذه الأبيات وما يليها ـ وكذلك ما تقدَّم ـ كلُّها من قبيل ما ليس خاصًّا بكتب معيَّنةٍ.

وهذه الأبيات تضمَّنت جملةً من الأسماء تأتلف في الصورة والخطِّ، وتختلف في النطق والصِّيغة.

قال السيوطيُّ:

٨٣٠ـ عَمْرٌو وَعَبْدُ اللهِ نَجْلَا (سَلِمَةْ) بِالْكَسْرِ مَعْ قَبِيلَةٍ مُكَرَّمَةْ

فأوَّل ذلك: (سَلِمَة) فإنَّها بفتح السين وكسر اللام، تُطلَق علىٰ وَالِدَي عمرو وعبد الله، وهما نَجْلَا سَلِمَةَ، وعمرو هو: الجَرميُّ الَّذي أمَّ قومَه وهو صغير، والحديث في ذلك في البخاريِّ وغيره[1] أنَّه كان يلتقي الركبان ويتعلَّم منهم

(١) البخاري (٤٣٠٢)، وأبو داود (٥٨٥)، والنسائي (٧٨٩).

القرآن، ولما جاء أبوه من عند النَّبي ﷺ أخبر بأنه قال: «**صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا**»، قال عَمرو بن سَلِمة: «**فَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي، لِمَا كُنْتُ أَتَلَقَّىٰ مِنَ الرُّكْبَانِ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ**»، ولهذا يقال له: إمام قومه، وهو مشهور بذلك، وهي أصلٌ في إمامة الصغير للكبار إذا كان أولىٰ منهم وأقرأ منهم لكتاب الله ﷻ.

وعبد الله بن سَلِمة وهو أيضًا صحابيٌّ استُشهد يوم أُحُدٍ، فأَبَوا هَذَين الرَّجلين هما (سَلِمة) بكسر اللام، ومثلُ ذلك القبيلة من الأنصار (بنو سَلِمة) بكسر اللام، ومنهم: جابر بن عبد الله الأنصاريُّ السَّلميُّ، وأبو قتادة السَّلميُّ، فهما من قبيلة بني سَلِمة من الأنصار.

فـ: (سَلِمة) الَّذي هو والد عمرو، و(سَلِمة) الَّذي هو والد عبد الله، وهما ليسا أخوين، وإنَّما كلٌّ واحد من جهة، إلَّا أنَّهما متَّفقان في اسم الأب وهو (سَلِمة) بكسر اللام، مع القبيلة (**سَلِمَة**) من الأنصار المُكرَّمة، وقال عنها السيوطيُّ: (**مُكَرَّمَهْ**) لأنَّهم من أنصار رسول الله ﷺ، وحصل لهم التكريم والفضل؛ لنصرتهم النَّبيَّ ﷺ، وهذا فيه احترازٌ من بعض القبائل الأخرىٰ الَّتي يقال لها: (بني سَلِمَة)، ولكنَّهم ليسوا من الأنصار.

ثم إنَّ السيوطيَّ لمَّا ذَكَر أن والِدَي عمرو وعبد الله وقبيلة (بني سَلِمة) من الأنصار أنَّها بكسر اللام، وهذا باتِّفاق، ذَكَر والدَ شخصٍ مختلَف فيه: هل هو يقال له: (سَلِمة)، أو يقال له: (سَلَمة)؟

فقال:

٨٣١ـ وَالْخُلْفُ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ   وَ(السَّلَمِيُّ) لِلْقَبِيلِ وَافِقِ

٨٣٢ـ فَتْحًا، وَمَنْ يَكْسِرْهُ لَا يُعَوَّلُ

فمِن العلماء من قال: إنَّ والد عبد الخالق (سَلِمة)، ومنهم مَن قال: إنَّه: (سَلَمة) بفتح اللَّام، وبكلٍّ من القولين قال جماعةٌ، ولهذا لمَّا ذكره الحافظ ابن حجر في (التقريب)[1] قال: عبد الخالق بن سَلِمة، بكسر اللام، ويقال: بفتحها،

---

(١) (ص٥٦٧).

الشيباني أبو رَوْح البصري، ثقةٌ مُقِلٌّ، أخرج له مسلم وأبو داود في المراسيل والنسائي.

فهذا من قبيل المختَلَف فيه، وليس من قبيل المضبوط بالكسر باتِّفاق، وإنَّما هو بالكسر علىٰ قولٍ، وبالفتح علىٰ قولٍ(١).

أمَّا النسبة إلىٰ قبيلة بني سَلِمة من الأنصار فإنَّه يقال لها: السَّلَمي، بفتح اللام وليس بكسرها، وهذا هو المشهور، وهو المتَّفق مع قاعدة النَّسب، وهي: أن ما كان علىٰ وزن (فَعِل وفَعِلة) مكسور العين فإنَّه عند النَّسب تُفتح العين(٢)، وكثيرٌ من المحدِّثين يجعلون هذا من قبيل المكسور، فيقولون: (السَّلِمي) علىٰ خلاف ما هو مشهور عند أهل اللُّغة، وقد ذَكَر بعضُ العلماء أن هذا لغة أو لُغيَّة، وبعضُ العلماء يعدُّه لحنًا، بل يقول: إنَّ الوزن في النسبة يكون بالفتح، وعلىٰ خلاف الوزن في المفرد، ومثلُه: (نَمِر ونَمَري)، فيقال في النِّسبة لبني النَّمِر: نَمَري، ومنهم ابنُ عبد البرِّ الحافظ المشهور يقال في نسبته: النَّمَري، فـ: (السَّلَمي) نسبة لبني سَلِمة، ولهذا يقال لجابر بن عبد الله: السَّلَميُّ، ويقال لأبي قتادة: السَّلَميُّ؛ علىٰ قاعدة النسب، وكثيرٌ من المحدِّثين يضبطونها بالكسر مطابقًا للمنسوب وهو بالكسر، ولعلَّ الَّذين فعلوا هذا من المحدِّثين أرادوا أن يُفرِّقوا بين النسبة إلىٰ (سَلِمة) و(سَلَمة) فإنَّ الكُلَّ علىٰ القاعدة المشهورة عند أهل اللغة النِّسبة إليه: (السَّلَمي)، فإن (سَلَمة) مفتوح اللام في النِّسبة فيقال: (السَّلَمي)، و(سَلِمة) مفتوح أيضًا، فلعلَّ هؤلاء المحدِّثين أرادوا أن يُميِّزوا بين نسبة (سَلَمة) الذي هو: (السَّلَمي)، ونسبة (سَلِمة)، فيقولون عنه: (سَلِمي) حتَّىٰ يكون هناك تمييز، وحتَّىٰ لا يلتبس بالمنسوب إلىٰ (سَلَمة)، وفيه من قبائل العرب من يقال لهم: (بنو سَلَمة)، وفيهم من يُسمَّىٰ: (سَلَمة).

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٤)، و«التبصير» (٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٧)، و«التدريب» (٢/ ٨١٢).

(٢) قال ابنُ مالك في «الخلاصة» (ص١٧١ العيوني):

وَأَوْلِ ذَا القَلْبَ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

وعلىٰ هذا فإنَّ (سَلِمة) يأتي بالكسر ويأتي بالفتح، والنِّسبة تكون مفتوحةً لـ: (سَلَمة) و(سَلِمة)، ومن العلماءِ مَن ميَّز بين نسبة (سَلَمة) و(سَلِمة) فكَسر في (سَلِمة)، وفَتَح في (سَلَمة).

وممَّا هو علىٰ هذا الرسم: (السُّلَميُّ) نسبةً إلىٰ قبيلة: (بني سُلَيم) بضمِّ السين، فيقال في النِّسبة: (سُلَمي).

وقولُه: (فَتْحًا، وَمَنْ يَكْسِرْهُ لَا يُعَوَّلُ) يعني: أنَّ (سَلِمة) النِّسبة إليه يقال: (سَلَميٌّ)، ومَن يكسر لا يُعوَّل عليه؛ لأنَّه لَحن، وهذا هو الَّذي قاله ابنُ الصَّلاح ومشىٰ عليه السيوطيُّ[1]، لكن كثيرون من المحدِّثين ـ كما قلتُ ـ: قالوا: (سَلِميٌّ)، ولعلَّهم أرادوا أن يُميِّزوا بين النِّسبة إلىٰ (سَلِمة) و(سَلَمة)، فيجعلون النِّسبة إلىٰ (سَلِمة): (سَلِميًّا)، وإلىٰ (سَلَمة): (سَلَميًّا)، وأمَّا السيوطيُّ وابنُ الصلاح وغيرُهم الَّذين قالوا: لا يكون إلَّا مفتوحًا، فجعلوا نسبة (سَلَمة) و(سَلِمة) شيئًا واحدًا، وهو أن يكون مفتوح اللام[2]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٣٢ـ ثُـمَّ (سَـلَامُ) كُـلُّـهُ مُـثَـقَّـلُ

٨٣٣ـ إِلَّا أَبَـا الْـحَـبْـرِ مَـعَ الْـبِـيكَـنْـدِي ... بِـالْـخُـلْـفِ وَابْـنَ أُخْـتِـهِ مَـعْ جَـدِّ

٨٣٤ـ أَبِـي عَـلِـيٍّ وَالـنَّـسَـفِـيِّ وَالـسَّـيِّـدِي ... وَابْـنِ أَبِـي الْـحُـقَـيْـقِ ذِي الـتَّـهَـوُّدِ

٨٣٥ـ وَابْـنِ مُـحَـمَّـدِ بْـنِ نَـاهِـضٍ، وَفِـي ... سَـلَامِ بْـنِ مِـشْـكَـمٍ خُـلْـفٌ قُـفِـي

قولُه: (ثُمَّ (سَلَامُ) كُلُّهُ مُثَقَّلُ)؛ لأنَّه هنا كلمتان: (سَلَام) و(سَلَّام) فـ: (سلَّام) كلُّه مثقَّل بتشديد اللَّام، ومنه أبو عُبيد القاسم بن سلَّام، ويُستثنىٰ من ذلك ما كان بالتخفيف، وهو محصور في أسماء معدودةٍ، وهذا معناه أن (سَلَام) بالفتح مع التخفيف هذا هو القليل، وما عداه فإنَّه بالتشديد (سلَّام)، **فقولُه: (كُلُّهُ مُثَقَّلُ)**

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦١ ـ ٤٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٨١٨ ـ ٨١٩).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٦١ ـ ٤٦٢)، و«التقريب» (ص١١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٧)، و«التبصير» (٢/ ٧٣٩ ـ ٧٤٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٥)، و«التدريب» (٢/ ٨١٨ ـ ٨١٩).

يعني: بالتشديد (سلَّام)، إلَّا فلانًا وفلانًا وفلانًا فإنَّه يكون بالتخفيف فيقال: (سَلَام).

وقولُه: **(إلَّا أَبَا الْحَبْرِ)** يعني: فإنَّه بالتخفيف، والمقصود: أبو الحبر عبد الله بن سَلَام صاحب رسول الله ﷺ الصحابيُّ المشهور، فإنَّ والده بالتخفيف، وليس بالتثقيل.

وقولُه: **(مَعَ الْبِيكَنْدِي/ بِالْخُلْفِ)** أي: إلَّا والدَ البيكندي، وهو: محمد بنُ سَلَام البِيكنْدي البخاريُّ شيخُ الإمام البخاريِّ، وفيه خلافٌ وليس متَّفقًا علىٰ أنَّه بالتخفيف، بل من العلماء من قال: إنَّه بالتثقيل، ولهذا **قال السيوطيُّ**: **(بِالْخُلْفِ)**، ولكن الراجح أنَّه بالتخفيف، ولهذا هو جعله من قبيل ما هو بالتخفيف وأشار إلىٰ الخلاف، والبيكنديُّ نسبة إلىٰ قرية يُنسَب إليها جماعةٌ؛ منهم هذا شيخ البخاريِّ محمدُ بنُ سلَام، والدُه قيل: إنَّه بالتثقيل، وقيل بالتخفيف، والأرجح أنَّه بالتخفيف.

وقولُه: **(وَابْنَ أُخْتِهِ)** يعني: وابنَ أُخت عبد الله بن سَلَام، فالضمير لا يرجع إلىٰ البيكندي، وإنَّما يرجع إلىٰ الأوَّل الَّذي هو عبد الله بن سَلَام الحَبر، أي: العالم، ويقال له أيضًا: الحِبر، وكان من علماء بني إسرائيل، ثمَّ كان من علماء هذه الأمَّة من أصحاب رسول الله ﷺ و رضي الله عنهم.

وقولُه: **(مَعْ جَدِّ)** أي: جدِّ أشخاص، وهم الَّذين يأتي ذِكرُهم.

قال: **(مَعْ جَدِّ/ أَبِي عَلِيْ)** أي: الجُبَّائي المعتزلي؛ لأنَّ جدَّه (سَلَام)، وليس (سلَّام)؛ يعني: جدّ أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ المعتزليِّ هو (سَلَام)، وهو من قبيل ما هو مخفَّف، وليس من قبيل ما هو مثقَّل.

وكذلك **(النَّسَفِي)**؛ يعني: أحد العلماء[1]؛ فإن جدَّه الرابع أيضًا هو (سَلَام)، وليس بـ: (سلَّام)، فهو من قبيل ما هو مخفَّف.

---

(١) وهو أبو نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسىٰ بن سلام السلامي النَّسفي، روىٰ عن زاهر بن أحمد وأبي سعيد عبد الله بن محمد الرازي. مات بعد الثلاثين وأربعمِئَة. «التبصير» (٢/ ٧٦٠).

وكذلك (السَّيِّدي)[١] أيضًا جدُّه (سَلَام) من قبيل ما هو مخفَّف، وليس من قبيل ما هو مثقَّل.

وكذلك أيضًا ممَّن هو (سَلَام) بالتخفيف: (**ابْن أَبِي الحُقَيْقِ ذِي التَّهَوُّدِ**) أي: المنسوب إلىٰ اليهود، فإنَّه بالتخفيف، وليس بالتشديد.

وكذلك سَلَام (**بْن مُحمَّد بْن نَاهِض**) فإنَّه أيضًا بالتخفيف، وليس بالتثقيل.

أمَّا (**سَلَام بن مِشْكَم**) فإنَّه فيه خلاف: هل هو بالتخفيف، أو أنَّه بالتشديد.

فهؤلاء الَّذين مرَّ ذِكرُهم هم بالتخفيف، وفيهم اثنان اختُلف هل هما بالتخفيف أو أنَّهما بالتشديد، وهما هذا الأخير الَّذي هو: ابنُ مِشْكَم، وقبل ذلك: والدُ محمَّد بن سَلَام شيخ البخاري، وعلىٰ هذا فإنَّ ما يأتي بصورة (سَلَام) و(سَلَّام) هو بالتثقيل، إلَّا هؤلاء الَّذين ذُكروا فإنَّهم بالتخفيف[٢]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٣٦ـ (سَـلَّامَـةٌ) مَـوْلَاةُ بِـنْـتِ عَـامِـرِ   وَجَـدُّ كُـوفِـيٍّ قَـدِيـمٍ آثِـرِ

فأتىٰ بـ: (سَلَّامَة) و(سَلَامَة)، فقال: إنَّ (سَلَّامَة) بالتشديد يُطلق علىٰ شخصين؛ هما: **سَلَّامة** وهو اسم لامرأة وهي **سَلَّامَة مولاة عائشة بنت عامر**، فإنَّها مشدَّدة، وكذلك: **سلَّامة** جدُّ رجلٍ من المحدِّثين كوفيٍّ يقال له: عليُّ بن الحسين بن سلَّامة.

وقولُه: (آثِرِ) يعني: من أهل الأثر؛ يعني: أنَّه محدِّثٌ، فسلَّامةٌ جدٌّ لأحد المحدِّثين من أهل الكوفة، وما عدا هذين فإنَّه يقال فيه: (سَلَامة) بتخفيف اللام، أي: أنَّ ما كان من قَبيل التَّشديد هو شخصان رجل وامرأة، وما عدا ذلك فهو بالتخفيف (سَلَامة) بدون تشديد[٣]

---

(١) وهو سعد بن جعفر بن سلام السيدي، بفتح المهملة وياء تحتانية ثقيلة مكسورة؛ لكونه كان وكيل السيد أخت المستنجد، عن ابن البطِّي وغيره. مات سنة ٦١٤هـ. «التبصير» (٢/ ٧٠٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥١ ـ ٤٥٢)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٩)، و«التبصير» (٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٥)، و«التدريب» (٢/ ٧٩١ ـ ٧٩٣).

(٣) انظر: «التبصير» (٢/ ٧٠٤).

ثمَّ قال:

٨٣٧ـ (شِيرِينُ) نِسْوَةٌ، وَجَدُّ ثَانِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي

فذَكَر (شيرين) بالشين، و(سيرين) بالسين، فذَكَر من هو بالشين وهو قليلٌ، والباقي بالسِّين، **فقال: (شِيرِينُ نِسْوَةٌ)** يعني: يُطلق علىٰ عددٍ من النِّساء كلّ واحدة يقال لها: (شيرين)، وكذلك محمَّد بنُ أحمد الجُرجاني جدُّه يقال له: (شيرين)، وما عدا هؤلاء فإنَّه (سِيرين) بالسِّين، ومنه والدُ محمد بن سيرين المشهور، وحفصة بنت سيرين، وعلىٰ هذا فإنَّ الرسم لـ: (شيرين) و(سيرين) واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط، و(شيرين) يُطلَق علىٰ عددٍ من النِّسوة، ويُطلق علىٰ جدٍّ لهذا الرجل، وما عدا هذين فإنَّه بالسِّين[١]

ثمَّ قال:

٨٣٨ـ (السَّامِرِيُّ) شَيْخُ نَجْلِ حَنْبَلِ وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنْ وَثَقِّلِ

فذَكَر (السَّامِرِي) و(السَّامَرِّي)، فـ: (السَّامِرِيُّ) نسبةٌ لشيخ أحمد بن حنبل؛ يعني: واحدًا من شيوخه[٢] يُنسَب فيقال: (سَامِرِيٌّ)، ومن عداه فإنَّه يقال: (سَامَرِّي) نسبةً إلىٰ سامرَّاء أو سُرَّ من رأىٰ.

فقولُه: (وَمَنْ عَدَاهُ فَافْتَحَنْ وَثَقِّلِ) يعني: فافتحن الميم وثقِّل الرَّاء أي: شدِّدها.

إذن شخص واحدٌ ممَّن هو من قَبِيل (سَامِرِي)، وما عدا ذلك ممَّا هو منسوبٌ إلىٰ: سُرَّ من رأىٰ أو سامرَّاء فيقال له: (سَامَرِّي) بفتح الميم وتشديد الراء[٣]

هذه الأسماء الَّتي مرَّت: (سَلِمة، وسلام وسَلَّام، والسَّلَمي، وسَلَّامَة، وشيرين وسيرين، والسَامِري والسَّامَرِّي) كلُّها من قبيل ما هو بين السين والشين.

---

(١) انظر: «التبصير» (٢/ ٧٠٨ ـ ٧٠٩).

(٢) وهو إبراهيم بن أبي العبَّاس؛ ثقة تغيَّر بأخرة فلم يحدِّث، من العاشرة، وروىٰ له النسائي، وكأن أصله كان سامريًّا أو جاورهم، وقيل: نسب إلىٰ السامرية: محلَّة ببغداد. انظر: «التقريب» (ص١٠٩)، و«التبصير» (٢/ ٧١٢).

(٣) انظر: «التبصير» (٢/ ٧١٢).

٨٣٩ـ وَاكْسِرْ أُبَيَّ بْنَ (عِمَارَةٍ) فَقَدْ وَ(عَسَلٌ) هُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ انْفَرَدْ

٨٤٠ـ فِي الْبَصْرَةِ (الْعَيْشِيُّ) وَ(الْعَنْسِيُّ) بِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ قُلْ: (عَبْسِيُّ)

٨٤١ـ بِالنُّونِ وَالإِعْجَامِ كُلُّ (غَنَّامْ) إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ بْنَ (عَثَّامْ)

٨٤٢ـ (قَمِيرُ) بِنْتُ عَمْرٍو لا تُصَغِّرِ وَفِي خُزَاعَةَ (كَرِيزٌ) كَبِّرِ

٨٤٣ـ وَنَجْلُ مَرْزُوقٍ رَأَوْا (مُسَوَّرُ) وَابْنُ يَزِيدَ، وَسِوَىٰ ذَا (مِسْوَرُ)

٨٤٤ـ كُلُّ (مُسَيَّبٍ) فَبَالْفَتْحِ سِوَىٰ أَبِي سَعِيدٍ؛ فَلِوَجْهَيْنِ حَوَىٰ

٨٤٥ـ أَبُو (عُبَيْدَةَ) بِضَمٍّ أَجْمَعُ زَيْدُ بْنُ (أَخْزَمَ) سِوَاهُ يُمْنَعُ

٨٤٦ـ وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مِنْ (حُضَيْنِ) إِلَّا أَبُو سَاسَانَ عَنْ يَقِينِ

٨٤٧ـ وَلِلْقَبِيلِ نِسْبَةُ (الْهَمْدَانِي) وَبَلَدٍ أَعْجِمْ بِلَا إِسْكَانِ

٨٤٨ـ فِي الْقُدَمَاءِ ذَاكَ غَالِبٌ، وَذَا فِي الآخَرِينَ؛ فَهْوَ أَصْلٌ يُحْتَذَىٰ

الشرح

قال السيوطيُّ:

٨٣٩ـ وَاكْسِرْ أُبَيَّ بْنَ (عِمَارَةٍ) فَقَدْ وَ(عَسَلٌ) هُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ انْفَرَدْ

أوَّل هذه الأبيات يتعلَّق بلفظ: (عِمَارة) و(عُمَارة)، فوالدُ أُبيٍّ بن عِمارة يكون بالكسر، وفي غيره يكون بالضمِّ (عُمَارة)[1]، ولفظ (عِمَارة) و(عُمَارة) متَّفقان في الرسم، ويختلفان في الشكل؛ بكسر العين وبضمِّها، هذا هو الفرق بينهما، فـ: أُبيُّ بنُ عِمَارة والدُه مكسورُ العين، وهو الحرف الأوَّل من حروفه، ومَن عدا هذا الرجل فهو بضمِّ العين (عُمَارة)[2]

(١) واستدرك عليه: عَمَّارة، بالفتح وتشديد الميم. انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٠)، و«التبصير» (٣/ ٩٦٩ ـ ٩٧٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٢)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» =

وكذلك: (عَسَل) و(عِسْل)، فإنَّ (عَسَل) بفتح العين وفتح السِّين يُطلَق علىٰ شخص معيَّن انفرد بهذه التسمية، وهو: عَسَل بنُ ذكوان، فإنَّه بفتح العَين والسِّين، وهذا هو القليل ممَّا جاء بهذا الرسم، والكثيرُ: (عِسْلٌ) بكسر العين وسكون السين، وعلىٰ هذا فإنَّ (عَسَل) و(عِسْل) من قبيل المؤتلف والمختلف، وما ورد بلفظ (عَسَل) شخصٌ واحد، وما ورد بلفظِ (عِسْل) أشخاص كُثر[1]

ثمَّ بعد ذلك ذَكَر ثلاثَ نِسبٍ **فقال**:

٨٤٠ـ فِي الْبَصْرَةِ (الْعَيْشِيُّ) وَ(الْعَنْسِيُّ) بِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ قُلْ: (عَبْسِيُّ)

هذه النِّسب هي: (**العَيْشِيُّ**) و(**العَنْسيُّ**) و(العَبْسيُّ)، وكلُّها رسمُها واحدٌ، والنُّطقُ بها واحدٌ من حيث الشكل، ولكن الاختلاف بينها من حيث النَّقط، فـ: (**العَيْشِيُّ**) بالياء المثنَّاة والشين، و(**العَنْسِيُّ**) بالنُّون والسِّين، و(**العَبْسِيُّ**) بالباء والسِّين، فالذين هم من أهل البصرة عَيْشِيُّون، ومن أهل الشام: عَنسِيُّون، ومن أهل الكوفة: عَبْسيُّون، وهذا هو الغالبُ في مَن كان من أهل هذه البلدان من العلماء، فإنَّ من كان بالبصرة فغالبُ نسبتِه أنَّه عَيْشِيٌّ، وما كان بالشَّام فغالبُ نسبتِه أنَّه عَنسِيٌّ بالنُّون، وما كان بالكوفة فغالبُ نسبتِه أنَّه عَبْسِيٌّ بالباء[2]

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٤١ـ بِالنُّونِ وَالإِعْجَامِ كُلُّ (غَنَّامْ) إِلَّا أَبَا عَلِيِّ بْنَ (عَثَّامْ)

(**غنَّام**) و(**عثَّام**) كلمتان متقاربتان من حيث الرسم، والفرق بينهما إنَّما هو بالنقط؛ فـ(**غنَّام**) بالغَين وبالنُّون، و(**عثَّام**) بالعَين وبالثَّاء المثلَّثة، وأمَّا الشكل فهي

= (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)، و«التبصير» (٣/ ٩٦٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٣ ـ ٧٩٤).

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٣)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٣)، و«التبصير» (٣/ ٩٥٤ ـ ٩٥٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٦ ـ ٧٩٧).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٢)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، و«التبصير» (٣/ ٩٨٧ ـ ٩٨٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٥ ـ ٧٩٦).

متَّفقة، فكلُّ من هو موجود بهذا الرَّسم فهو (**غَنَّام**) بالغَين والنُّون، إلَّا شخصًا واحدًا؛ وهو والدُ (**عليِّ بن عَثَّام**) فإنَّه بالعين والثاء المثلَّثة، فالتسمية بـ: (**عَثَّام**) قليلةٌ، فإنه يوجد شخصٌ واحدٌ بهذه الصيغة، ومَن سواه فهو (**غَنَّام**) بالغين والنون، وهو كثيرٌ يُطلَق علىٰ أشخاص متعدِّدين[١].

ثمَّ قال:

٨٤٢ـ (قَمِيرُ) بِنْتُ عَمْرٍو لَا تُصَغِّرِ وَفِي خُزَاعَةَ (كَرِيزٌ) كَبِّرِ

فذَكَر (قَمِير) و(قُمَير)؛ فـ(قَمِير) بالتكبير فيه امرأة؛ وهي قَمِير بنت عمرو، وهي زوجةُ مسروق بن الأجدع، ومن عداها فهو (قُمَير) بالتصغير، فكلُّ ما جاء من هذا الرسم؛ فهذه المرأة واسمُها بالتكبير (قَمِير)، ومن عداها فهو بالتصغير (قُمَير)[٢].

ثمَّ ذكر (كَرِيز) و(كُرَيز)؛ فمَن كان من خزاعة فهو (كَرِيز) بالتكبير؛ بفتح الكاف، وكسر الراء، وفي غيرهم (كُرَيز) بالتصغير؛ بضمِّ الكاف، وفتح الراء، وسكون الياء، وآخره زاي، فالفرق بالتكبير والتصغير، فالتكبير في خزاعة، والتصغير إنَّما هو في غيرهم[٣].

ثمَّ قال:

٨٤٣ـ وَنَجْلُ مَرْزُوقٍ رَأَوْا (مُسَوَّرُ) وَابْنُ يَزِيدَ، وَسِوَىٰ ذَا (مِسْوَرُ)

فأتىٰ بهذين اللفظين المتشابهين في الرسم والمختلفين في النطق، وهما: (مُسَوَّر) و(مِسْوَر)، فـ (مُسَوَّر) بضمِّ الميم وفتح السين والواو المشدَّدة، و(مِسْوَر) بالميم المكسورة والسين الساكنة والواو المفتوحة، ففيه اثنان علىٰ صيغة (مُسوَّر)،

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٣)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، و«التبصير» (٣/ ١٠٤٨ ـ ١٠٤٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤١)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٧).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٣)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٤)، و«التبصير» (٣/ ١١٣٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤١)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٧).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٢)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٠)، و«التبصير» (٣/ ١١٩٣ ـ ١١٩٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٣٦)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٤).

ومَن عداهم إنَّما هو (مِسْوَر)؛ فالشخصان هما: **مُسَوَّر بن مرزوق، ومُسَوَّر بن يزيد**[(١)]، **هذان بهذه الصيغة الميم مضمومة والسين مفتوحة والواو مشددة، ومَن عدا هذين الاثنين فهو (مِسْوَر)** بالميم المكسورة والسين الساكنة والواو المفتوحة، ومنهم: المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ الصَّحابيُّ المشهور؛ وهو صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ ضبطه بكسر الميم وإسكان السين وفتح الواو، والفرقُ بين هذين اللَّفظين إنَّما هو الشكل، وأمَّا الحروف فإنَّها واحدة[(٢)].

ثمَّ قال:

٨٤٤ـ كُلُّ (مُسَيَّبٍ) فَبَالْفَتْحِ سِوَىٰ   أَبِي سَعِيدٍ؛ فَلِوَجْهَيْنِ حَوَىٰ

فذَكَر (**مُسَيَّب**) و(مُسَيِّب)، وهما لفظان مؤتلفان من حيث الخطِّ، ولكنَّهما مختلفان من حيث النُّطق، والحروف والنقط واحدة، إلَّا أنَّ الفرق بالشكل، فكلُّ من جاء علىٰ هذه الصيغة فهو (**مُسَيَّب**) بالياء المشدَّدة المفتوحة، إلَّا والدَ سعيد بن المُسيِّب أو سعيد بن المُسيَّب؛ فإنَّه بالوجهين، والمُسيِّب بن حزن صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ، شَهِد بيعة الرضوان، واسمُه قيل فيه: (**مُسيَّب**)، وقيل فيه: (**مُسيِّب**)، والمشهور هو الفتح، لكن جاء عن ابنه سعيد أنَّه كان يكره ذلك، وقيل: إنَّه دعا علىٰ مَن أتىٰ به مفتوحًا بأن قال: «سيَّب الله من سيَّب أبي»[(٣)]، فجاء بالوجهين بالياء المشددة المفتوحة والياء المشددة المكسورة، وأمَّا من عدا والد سعيد بن المسيِّب فإنَّه (المسيَّب) بالياء المشددة المفتوحة[(٤)]، وسعيد بن المسيَّب هذا مشهورٌ في التابعين فقيه محدِّث وهو أحد الفقهاء السبعة في المدينة في عصر التابعين.

---

(١) وذُكر معهما مُسَوَّر بن عبد الملك اليربوعي، قال الحافظ: اختلفت نسخ التاريخ للبخاري في هذا وفي: المسور بن مرزوق، هل هما بالتخفيف أو بالتشديد؟ فالله أعلم. «التبصير» (٤/ ١٢٨٦).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٣)، و«التقريب» (ص١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، و«التبصير» (٤/ ١٢٨٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٧).

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٣٧٨).

(٤) انظر: «التبصير» (٤/ ١٢٨٧).

ثمَّ قال:

٨٤٥ـ أَبُو (عُبَيْدَةَ) بِضَمٍّ أَجْمَعُ زَيْدُ بْنُ (أَخْزَمَ)، سِوَاهُ يُمْنَعُ

فذَكَر (أبو عُبيدة)؛ يعني: ما كان بهذه الصيغة مُكنًّىٰ فهو لا يأتي إلَّا مضموم العين: (أَبُو عُبَيْدَةَ)، وليس هناك أحدٌ يُكنىٰ بـ: (أبي عَبِيدة) بفتح العين، لكن بالنسبة للأسماء فيأتي (عَبِيدة) و(عُبَيدة)، وفي (التقريب) جملةٌ ممَّن يُسمَّون (عُبَيدة) وجملةٌ ممَّن يُسمَّون (عَبِيدة)[1]، ومنهم: عَبِيدة بنُ عَمرو السَّلمانيُّ الذي يروي عن عليٍّ رضي الله عنه، وهو من التابعين المشهورين، فـ: (أبو عُبَيدة) كلُّه بالضمِّ، وليس فيه شيء بالفتح؛ يعني ما كان في الكُنىٰ، أمَّا ما كان في الأسماء فيأتي فيه (عَبِيدة) و(عُبَيدة)، ولهذا قال: (أَبُو (عُبَيْدَةَ) بِضَمٍّ أَجْمَعُ) يعني: أن كلَّ ما جاء بهذه الصيغة فهو مضمومُ العين، وليس هناك شيء مفتوح العين ممَّا جاء في الكُنىٰ، أمَّا بالنسبة للأسماء ففيها ما هو مفتوح العين، وفيها ما هو مضموم العين[2].

وقولُه: (زَيْدُ بْنُ (أَخْزَمَ) سِوَاهُ يُمْنَعُ): يعني: أنَّ (أَخْزَم) الَّذي هو والدُ (زيد) بالهمزة والخاء والزاي والميم، وليس هناك إلَّا والدُ زيد، لكن فيه (أَخْرَم)، وفيه (أَحْرَم)، وفيه (أَحْزَم) بالصِّيغ الأخرىٰ، لكن بهذه الصيغة الَّتي هي (خاء، وزاي، وميم) ففيها شخصٌ واحدٌ؛ هو والد زيد بن أخزم، وهو من شيوخ البخاريِّ[3]، والرسم واحدٌ كما هو واضح، ولكن الفرق إنَّما هو بالنقط والإهمال: (أحرم، أخزم، أخرم، أحزم)[4].

---

(١) انظر: (ص٦٥٤ ـ ٦٥٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«التبصير» (٣/ ٩١٣ ـ ٩١٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٨)، و«التدريب» (٢/ ٨١٣).

(٣) قال الحافظ في «التبصير»: «ما في الرواة نظيرُه. نعم، سمِّي به جماعةٌ في الجاهلية منهم: أخزم بن أبي أخزم من أجداد عديّ بن حاتم الطائي، وقبيصة بن الهُلْب الصحابيين. وأبو أخزم الحارث بن عَتيك الأنصاري، صحابيّ، شهد أُحدًا. انتهىٰ».

(٤) انظر: «التبصير» (١/ ٨ ـ ٩).

ثمَّ قال:

٨٤٦ـ وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مِنْ (حُضَيْنِ) إِلَّا (أَبُو سَاسَانَ) عَنْ يَقِينِ

فقولُه: (**وَلَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مِنْ (حُضَيْنِ)**) يعني: ممَّن هو بـ (حاء، وضاد، وياء، ونون) إلَّا شخصًا واحدًا هو: حُضَين بن المنذر الملقَّب بأبي ساسان، وكنيته: أبو محمَّد، فإنَّه بالضاد، ومَن عداه فهو: (حُصَين) بالصَّاد وهو كثيرٌ، فـ: (حُضَين) و(حُصَين) كلمتان متَّفقتان في الرسم، والفرق بينهما النقط بين الصاد والضاد، فكلُّ ما جاء في الرواة بهذا الرسم فهو (حُصَين)، وليس فيهم (حُضَين) إلَّا شخص واحد.

وفيه أيضًا (حَصِين) بفتح الحاء وكسر الصاد، لكنَّها في الكُنىٰ: (أبو حَصِين) وهو أحدُ الرواة الَّذين يأتي ذكرُهم في النَّسائي وفي غيره[1]، لكن علىٰ زنة (فُعَيل) فهو بين الضاد والصاد، (حُضين) شخص واحد، و(حُصين) أشخاص كثيرون[2].

ثمَّ قال:

٨٤٧ـ وَلِلْقَبِيلِ نِسْبَةُ (الْهَمْدَانِي) وَبَلَدٍ أَعْجِمْ بِلَا إِسْكَانِ

فذَكَر (هَمْدَان) و(هَمَذَان)، فـ: (هَمْدان) اسمُ قبيلةٍ كبيرةٍ من قبائل اليمن، يُنسب إليها فيقال: (الهَمْدَانيُّ)، وكثيرًا ما يأتي في الرُّواة هذه النِّسبة: الوادعيُّ الهمدانيُّ، ومنهم أبو إسحاق السَّبيعي الَّذي يأتي ذكرُه كثيرًا في الأسانيد، فهو أبو إسحاق السَّبيعيُّ الهَمْدانيُّ؛ (الهمْدانيُّ) نسبةٌ عامَّةٌ، و(السَّبيعيُّ) نسبةٌ خاصَّةٌ؛ لأنَّ (السَّبيعيَّ) بطنٌ من هَمْدان، فما كان النِّسبةُ فيه إلىٰ قبيلة فهو بالميم السَّاكنة والدَّال، أمَّا ما كان نسبةً إلىٰ بلدةٍ فهي: (هَمَذَان)، فهذه مدينةٌ من المدن اسمُها:

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٩٠) و(ص٦٦٤).
وسيأتي عند المصنِّف في البيت (٨٦٣) ذكرُ أبي حَصِين الأسدي في المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري.

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«التبصير» (١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٦ ـ ٨٠٧).

(هَمَذَان) بالميم المفتوحة والذَّال المعجمة، فالرسم مؤتلف والنُّطق مختلف، فالفرق هو بالنّقط والشكل؛ لأنَّ (هَمْدان) فيها إسكان وإهمال للدَّال، وأمَّا (هَمَذَان) ففيه فتحٌ للميم وإعجام للذَّال المعجمة.

ثمَّ قال:

٨٤٨ـ فِـي الْـقُـدَمَـاءِ ذَاكَ غَـالِـبٌ، وَذَا فِـي الآخَـرِيـنَ، فَهْـوَ أَصْـلٌ يُـحْـتَـذَىٰ

يعني: أنَّ النِّسبة في المتقدِّمين إنَّما هي إلىٰ (هَمْدان) هذا هو الغالب فيها؛ أي أنَّه إلىٰ القبيلة، وأمَّا في المتأخِّرين فهو إلىٰ (هَمَذَان) أي المدينة.

فالحاصل أنَّ (هَمْدان) و(هَمَذان) لفظان متقاربان؛ مؤتلفان في الرسم، مختلفان في النطق، وغالب النِّسبة إلىٰ القبيلة في المتقدِّمين، وغالب النِّسبة إلىٰ المدينة في المتأخِّرين(١).

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٢)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، و«التبصير» (٤/ ١٤٦٠ ـ ١٤٦٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، و«التدريب» (٢/ ٧٩٨ ـ ٧٩٩).

٨٤٩ـ وَمِنْ هُنَا خُصَّ (صَحِيحُ الْجُعْفِي) لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوَفِّي
٨٥٠ـ (أُخَيفُ) جَدُّ مِكْرَزٍ، وَ(الأَقْلَحُ) كُنْيَةُ جَدِّ عَاصِمٍ قَدْ نَقَّحُوا
٨٥١ـ وَكُلُّ مَا فِيهِ فَقُلْ: (يَسَارُ) إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ (بَشَّارُ)
٨٥٢ـ الْمَازِنِيَ وَابْنُ سَعِيدَ الْحَضْرَمِي وَابْنُ عُبَيْدِ اللهِ: (بُسْرٌ)؛ فَاعْلَمِ
٨٥٣ـ وَابْنُ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ قُلْ: (بُشَيْرْ) وَقُلْ: (يُسَيْرٌ) فِي ابْنِ عَمْرٍو أَوْ (أُسَيْرْ)
٨٥٤ـ أَبُو (بَصِيرَ) الثَّقَفِي مُكَبَّرُ وَابْنُ أَبِي الأَشْعَثِ نُونًا صَغَّرُوا
٨٥٥ـ يَحْيَىٰ وَبِشْرٌ وَابْنُ صَبَّاحٍ بِرَا (بَزَّارُ)، وَ(النَّصْرِيُّ) بِالنُّونِ عَرَا
٨٥٦ـ مَالِكَ عَبْدَ وَاحِدٍ، (تُمَيْلَةْ) كُنْيَةُ يَحْيَىٰ، غَيْرُهُ: (نُمَيْلَةْ)
٨٥٧ـ اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ (تَيِّهَانُ) وَاسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ (نَبْهَانُ)
٨٥٨ـ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ (تَوَّزِيُّ) مُسَيَّبٌ بِالْغَيْنِ (تَغْلِبِيُّ)

الشرح

قد مرَّ في الأبيات السابقة أمثلةٌ عديدةٌ للمؤتلف والمختلف غير مقيَّدةٍ بكتاب مُعيَّنٍ، بل هي عامَّة، وليست مخصوصة بشيء من الكتب، ولمَّا فَرَغَ السيوطيُّ من ذِكر هذه الأمثلة شَرَعَ بعد ذلك بذِكر أمثلةٍ من المؤتلف والمختلف مقيَّدة بكُتب معيَّنةٍ ومخصوصة في كتب معيَّنة، فبدأ بما اختصَّ به صحيحُ البخاريِّ ممَّا هو مؤتلف ومختلف، فذكر واحدًا وأربعين بيتًا كلّها تتعلَّق بالمؤتلف والمختلف في صحيح البخاريِّ.

يقول السُّيوطيُّ:

٨٤٩ـ وَمِنْ هُنَا خُصَّ (صَحِيحُ الْجُعْفِي) لِكُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ مُوَفِّي

يعني: مِن هذا الموضع وما يُذكر بعد هذا الموضع فإنَّه خاصٌّ بصحيح الجُعفيِّ؛ وهو صحيح الإمام البخاريِّ.

والجُعفيُّ نسبةٌ للإمام البخاريِّ إلىٰ قبيلة، وهذه النسبة هي نسبةُ ولاءٍ،

وليست نسبةَ نسَب، وذلك أنَّ أحد أجداد البخاريِّ وهو: المغيرةُ بن بردزبه أسلم علىٰ يد رجُل من الجُعفيِّين، فنُسِب ذلك الجدُّ وفروعُه إلىٰ الجُعفيِّين ولاءً[1]، والولاءُ يكون بالإسلام، ويكون بالحِلف، ويكون بالعتق، فما يأتي بعد هذا البيت من أمثلة المؤتلف والمختلف يختصُّ بها صحيحُ الإمام البخاريِّ وجملة الأبيات الَّتي ذكرها السيوطيُّ الَّتي تتعلَّق بالمؤتلف والمختلف في صحيح البخاري واحدٌ وأربعون بيتًا.

قال السُّيوطيُّ:

٨٥٠ـ (أَخْيَفُ) جَدُّ مِكْرَزٍ، وَ(الأَقْلَحُ) كُنْيَةُ جَدٍّ عَاصِمٍ قَدْ نَقَّحُوا

فقولُه: (**(أَخْيَفُ) جَدُّ مِكْرَزٍ**) أي: شخصٌ واحدٌ يعرف بهذه الصِّيغة (الأخيَف)، وهو جدُّ مِكرَز بن حفص؛ يعني: مِكرَز بن حفص بن الأخيَف، ومَن عدا ذلك (الأحنَف) بالحاء والنون.

الحاصل أنَّ من المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري (الأخيف) و(الأحنف)؛ لأنَّ صيغة (الأحنف) و(الأخيف) رسمُها واحد؛ (الأخيف) بالخاء والياء، و(الأحنف) بالحاء والنون، فالرسم واحد والشكل واحد، والنُّطق يختلف، والفرق إنَّما هو بالنقط فقط، فما في البخاريِّ شخص واحد يقال له: (الأخيف) وهو جدُّ مِكرَز بن حفص، وغيرُه (الأحنف) بالحاء والنون[2].

ثمَّ (**الأقلَح**) بالقاف، كُنية جدِّ عاصم؛ وهو: عاصم بنُ ثابت بن أبي الأقلح، فجدُّه يقال له: أبو الأقلح، ومَن عداه (الأفلح)[3]

إذن هما لفظان: **أحدهما**: (الأخيف) وهو شخص واحد، وهو جد مِكرز بن حفص، **والثاني**: (الأقلح) وهي كُنيةٌ لجدِّ عاصم بن ثابت، فكلٌّ منهما جدٌّ، إلَّا أنَّ أحدهما بالاسم، والثاني بالكُنية، وهما من الأفراد بهذه الصيغة؛ (الأَخْيَف) شخص واحدٌ، و(أبو الأَقْلَح) شخصٌ واحدٌ، ومَن عَدا هذين: (الأحنف) و(الأفلح).

---

(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٤٧٧).

(٢) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢٠٩).

(٣) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢٠٩).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٨٥١ ـ وَكُلُّ مَا فِيهِ فَقُلْ: (يَسَارُ) إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ (بَشَّارُ)

.فيقول: كلُّ ما فيه أي البخاري ممَّا على صورة (يَسَار) و(بَشَّار)؛ كلُّ ما فيه فهو (يَسَار) بالياء والسِّين والألف والرَّاء، إلَّا والد محمد بن بشَّار (بَشَّار) فإنَّه بالباء والشين والألف والرَّاء، فـ(بَشَّار) اسمٌ لشخص واحدٍ في صحيح البخاريِّ هو والد محمد الملقَّب: ببُندار، ومحمد بن بشَّار شيخ أصحاب الكتب الستَّة، كلُّهم رووا عنه مباشرةً وبدون واسطة، فوالده: بشَّار، وهو في الرسم مثل: (يَسَار)، وإنَّما الفرقُ بالنقط والشكل، وإلَّا فصورة الخطِّ واحدةٌ، فمن قبيل المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري (يَسَار) و(بَشَّار)، فما في صحيح البخاريِّ من هذه الصيغة شخص واحد هو: بشَّار والد محمد بن بشَّار، ومن عداه فهو (يَسَار)[1]

ثمَّ قال:

٨٥٢ ـ الْمَازِنِيّ وَابْنُ سَعِيدَ الْحَضْرَمِي وَابْنُ عُبَيْدِ اللهِ: (بُسْرٌ)؛ فَاعْلَمِ

فذَكَر (بُسْر) و(بِشْر)، فـ: (**بُسْرٌ**) بالباء والسين والراء ثلاثةُ أشخاص في صحيح البخاري، ومَن عداهم فهو: (بِشْرٌ) بالباء والشِّين.

وقولُه: (المَازِنِي) هو: عبد الله بنُ بُسر، صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ، والَّذي له رواية في صحيح البخاري وله ذِكرٌ في صحيح البُخاريِّ هو: عبد الله بنُ بُسرٍ المازنيُّ، وليس والده بُسرًا، وبُسرُ بنُ سعيد الحضرميُّ، **والثالث**: بُسر بنُ عُبيد الله الحضرمي أيضًا، فهؤلاء الثلاثة (بُسر)؛ **واحد**: والد عبد الله بن بُسر، **واثنان**: بُسر بن عبيد الله الحضرمي وبُسر بن سعيد الحضرمي، هذه الألفاظ الثلاثة بالباء والسين والراء، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فهو (بِشْر) بالباء والشين والراء، وكلُّ ما جاء في صحيح البخاريِّ من لفظ (بُسر) فهؤلاء الثلاثة الأشخاص، ومَن عداهم فهو بلفظ: (بِشْر) بالباء والشين والراء[2]

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٤)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٨)، و«هدى الساري» (ص٢٠٩ ـ ٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٠).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٠٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٥)، و«التقريب» (ص١٠٧)، =

ثمَّ قال:

٨٥٣ ـ وَابْنُ يَسَارٍ وَابْنُ كَعْبٍ قُلْ: (بُشَيْرْ) وَقُلْ: (يُسَيْرٌ) فِي ابْنِ عَمْرٍو أَوْ (أُسَيْرْ)

فذَكَر (بُشَيَر) و(يُسَير) و(بَشِير)، وهذه الألفاظ الثلاثة من قبيل المؤتلف والمختلف، فرسمها واحد، والفرق بينها بالنّقط والشكل، فـ: (بُشَير) و(بَشِير) الفرق بينهما هو بالشكل، والنقط متَّفق، ولكن من حيث الشكل يختلف؛ فيه مصغَّر وفيه مكبَّر، و(يُسَير) أيضًا مثلها من حيث الرسم، إلا أنَّها بالياء والسين والياء، فهذه ثلاثةُ ألفاظ (بُشَير) و(بَشِير) و(يُسَير)، وهذا علىٰ أنَّ اسمَه (يُسَير)، ويقال فيه: (أُسَير)، وهذه ليست من قبيل المؤتلف والمختلف؛ لأنَّ (أُسَير) تختلف عن (بَشِير) و(بُشَير)؛ لأنَّ هذه همزة وهذه باء، ولكن الائتلاف والاختلاف يأتي في (بُشَير) و(بَشِير) و(يُسَير)، فـ: (بُشَير) شخصان، و(يُسَير) شخصٌ واحدٌ، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فهو: (بَشِير)؛ **فبُشَير بنُ يسار وبُشَير بنُ كعب** شخصان بلفظ (بُشَير) في صحيح البخاريِّ، ويُسَير بنُ عمرو علىٰ أنَّه بالياء، أمَّا علىٰ أنَّه بالهمزة فإنَّه لا يكون من قبيل المؤتلف والمختلف مع (بَشِير) و(بُشَير)، وإنَّما الذي يأتلف مع (بَشِير) و(بُشَير) هو (يُسَير)؛ لأنَّ الرسم واحد، والفرق بالنقط والشكل[1].

ثمَّ قال:

٨٥٤ ـ أَبُو (بَصِيرَ) الثَّقَفِي مُكَبَّرُ وَابْنُ أَبِي الأَشْعَثِ نُونًا صَغَّرُوا

فَذَكر (بَصِير) و(نُصَير)، فأبو بَصِيرٍ صحابيٌّ[2] له ذِكرٌ في صلح

= و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١).

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٠٩ ـ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٥)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٢).

(٢) واسمه: عتبة بن أَسيد ـ بالفتح ـ ابن جارية ـ بالجيم ـ ابن أَسيد ـ بالفتح أيضًا ـ ابن عَبد الله بن غيرة ـ بكسر المعجمة وفتح التحتانية ـ ابن عوف بن ثقيف، أَبو بصير ـ بفتح الموحدة ـ الثَّقفي، حليف بني زهرة، مشهور بكنيته، متَّفق علىٰ اسمه. انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢٠٩ و٢١٠)، و«الإصابة» (٧/ ٦٧).

الحديبية[١]، ونُصَيرُ بنُ أبي الأشعث بالنُّون والصاد والياء مصغر، فرسمُ (بَصِير) و(نُصَير) واحدٌ، والفرق بالنَّقط والشكل، فـ: (بَصِير) بالباء المفتوحة والصاد المكسورة والياء الساكنة، و(نُصَير) بالنُّون المضمومة والصاد المفتوحة والياء الساكنة، وآخر الجميع راء، فأبو بَصير ونُصَير بنُ أبي الأشعث هذان اسمان بينهما ائتلافٌ واختلافٌ[٢].

ثمَّ قال:

٨٥٥ـ يَحْيَىٰ وَبِشْرٌ وَابْنُ صَبَّاحٍ بِرَا (بَزَّارُ)........

فذَكَر (البَزَّار) و(البَزَّاز)، واللَّفظان من قبيل المؤتلف والمختلف، والفرق بينهما الراء والزاي في آخرهما، فذكر أنَّ ما في صحيح البخاريِّ ثلاثةُ أشخاص هم بالراء، وغيرهم بالزاي، **فالبزَّار** هم: يحيىٰ بن محمد بن السَّكَن البزَّار، وبِشر ابنُ ثابت البزَّار، والحسن بن صبَّاح البزَّار، هؤلاء ثلاثة آخرها راء، ومَن عداهم في صحيح البخاري فهو (بزَّاز) بالزاي، و(البزَّار) نسبة لمن يستخرج الزيت من البزور، و(البزَّاز) لمن يبيع البَزّ[٣].

ثمَّ ذَكَر (النَّصري) و(البَصري)، **فقال:**

٨٥٥ـ ....وَ(النَّصْرِيُّ) بِالنُّونِ عَرَا

٨٥٦ـ مَالِكَ عَبْدَ وَاحِدٍ،...............

فذكر أنَّ شخصين في صحيح البخاريِّ يقال لهما: (النَّصري)، ومَن عداهم فهو (بصريٌّ) نسبة إلىٰ البصرة، والرسم واحدٌ (نَصْرِي) و(بَصْرِي)[٤]، والفرق في

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٢٧٣١).

(٢) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٠).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦١)، و«التدريب» (٢/ ٨١٥ ـ ٨١٦).

(٤) بفتح الباء علىٰ اللَّفظ، وهو قليلٌ في كلامهم. والذي يذهب إليه سيبويه وجمهور أهل اللغة أن يقال: بِصري بكسر الباء. قالوا: كذلك يقول فُصحاء العرب. قال سيبويه: هو من النَّسب المسموع خارجًا عن القياس، فيُحكىٰ كما سُمع. «اشتقاق أسماء الله» للزجَّاجي (ص٧١)، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥١)، و«التدريب» (٢/ ٨١٦).

النُّون والباء في أوَّله، وباقي الرسم واحدٌ، فـ: (النَّصريُّ) شخصان أحدُهما: مالك بنُ أوس بن الحدَثان النصريُّ، والثاني: عبد الواحد بن عبد الله النَّصريُّ، ومن عدا هذين الاثنين فهو (البصري)[١].

ثمَّ قال:

٨٥٦ـ .... (تُمَيْلَةْ) كُنْيَةُ يَحْيَىٰ، غَيْرُهُ: (نُمَيْلَةْ)

فذَكَر (تُميلة) و(نُميلة)، فـ: (تُميلة) كُنيةٌ ليحيىٰ بن واضح، وهو مشهورٌ بكنيته، و(نُمَيْلة) بالنُّون جدٌّ لمحمَّد بن مسكين بن نُميلة شيخ البخاري، و(نُمَيْلَة) و(تُمَيْلة) الرَّسم واحدٌ، والشكل واحد، والفرقُ بين النُّون والتَّاء، فأبو تُميلة كنية ليحيىٰ بن واضح وهي بالتاء وهو مُصغَّر، ونُمَيلة بالنُّون مصغَّر وهو جدٌّ لمحمَّد بن مسكين شيخ البخاري، فما في البخاري من هذه الصورة شخصان، شخص هو أبو تُمَيلة وهي كنيةٌ ليحيىٰ بن واضح، والثاني هو نُميلة وهو جدُّ محمد بن مسكين بن نُمَيلة[٢].

ثمَّ قال:

٨٥٧ـ اسْمُ أَبِي الْهَيْثَمِ: (تَيِّهَانُ) وَاسْمُ أَبِي صَالِحِهِمْ: (نَبْهَانُ)

فذَكَر (تَيِّهَان) و(نَبْهَان) ورسمُها واحدٌ، والفرق بالنقط والشكل؛ فـ: (تَيِّهان) بالتاء والياء المشدَّدة المكسورة، و(نَبْهان) بالنُّون والباء الساكنة، أمَّا (تَيِّهان) فهو: اسمُ والدِ أبي الهيثم[٣]، و(نَبْهان) والدُ صالح بن نبهان مولىٰ التوأمة، فـ(نَبْهان) تأتلف وتختلف مع (تيِّهان)[٤].

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٣)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٨١٦).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٢٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠).

(٣) واسم أبي الهيثم مالك، وهو صحابيٌّ مشهور. انظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٩/ ٢٥)، و«تبصير المنتبه» (٤/ ١٤٠٧)، و«الإصابة» (٩/ ٤٣٢) و(١٣/ ٦٥).

(٤) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٢٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠).

ثمَّ قال:

٨٥٨ـ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ (تَوَّزِيُّ) مُسَيَّبُ بِالْغَيْنِ (تَغْلِبِيُّ)

فذَكَر نِسبَتَين: (تَوَّزِي) و(ثَوْرِي)، فذكر أنَّ ما في صحيح البخاري من هذه الصورة (تَوَّزِي) فهو شخصٌ واحد وهو: محمد بنُ الصَّلت التَّوَّزي، نسبة إلىٰ بلدة من بلاد فارس اسمُها تَوَّز، والنِّسبةُ إليها تَوَّزِيٌّ[١]، و(الثَّوْرِيُّ) نسبة إلىٰ ثَوْر قبائل من العرب، من بني تميم، ومنهم سفيانُ الثَّوْرِي، فـ: (تَوَّزي) و(ثَوْري) الرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل، فـ: (تَوَّزي) و(ثَوْري) مؤتَلِفٌ من حيث الرسم، ولكنَّه مُختلِفٌ من حيث النّطق، فـ(تَوَّزِي) بالتاء والزاي المشدَّدة والزاي، و(ثَوْري) بالثاء المثلَّثة والواو والراء، ففي صحيح البخاري شخصٌ واحد (تَوَّزِي) هو محمَّدُ بنُ الصَّلت التَّوَّزي، ومَن عداه بهذه الصورة والرسم فهو (الثَّوريُّ) وهو كثيرٌ[٢]، ومنهم: سفيان بنُ سعيد بن مسروق الثوريُّ، الإمام المشهور، المحدِّث الفقيه، الثقة الثبت الَّذي وُصف بأنَّه أميرُ المؤمنين في الحديث.

ثمَّ هناك (تَغْلِبِيٌّ) و(ثَعْلَبِيٌّ)، فالمُسيَّب بنُ رافع التَّغْلِبِيُّ، فهو بالغَيْن، وغيرُه (ثَعْلَبِيٌّ)؛ يعني: غير هذا الشخص في صحيح البخاري (ثعلبيٌّ) بالثَّاء المثلَّثة والعين، و(تَغْلِبِيٌّ) و(ثَعْلَبِيٌّ) الرسم واحد والفرق في النقط وفي حركة اللام، ففي البخاري شخصٌ واحدٌ هو (تَغلِبِيٌّ) بالتاء والغين وهو: المسيَّب بنُ رافع، ومن عداه فهو (ثَعْلَبِيٌّ) بالثَّاء والعين[٣]

❁ ❁ ❁

---

(١) بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وتشديد الواو وفي آخرها الزاي، هذه النِّسبة إلىٰ بعض بلاد فارس، وقد خفَّفها الناس، ويقولون: الثياب التوزية، وهو مشدَّد، وهو توج، والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة. وأبو يعلىٰ محمد بن الصلت التَّوَّزي من أهل البصرة. «الأنساب» (٣/ ١٠٧).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٢٧)، و«المقدمة» (ص٤٦١)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٨١٦).

(٣) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٠).

٨٥٩ـ أَبُو (حَرِيزٍ) وَابْنُ عُثْمَانَ يُرَىٰ بِالْحَاءِ، وَالزَّايِ، وَغَيْرُهُ بِرَا
٨٦٠ـ يَحْيَىٰ هُوَ ابْنُ بِشْرٍ (الْحَرِيرِي) وَغَيْرُهُ بِالضَّمَّةِ (الْجُرَيْرِي)
٨٦١ـ (جَارِيَةٌ) جِيمًا أَبُو يَزِيدِ وَابْنُ قُدَامَةَ أَبُو أَسِيدِ
٨٦٢ـ (حَيَّانٌ) بِالْيَاءِ؛ سِوَىٰ ابْنِ مُنْقِدِ وَابْنِ هِلَالٍ فَافْتَحَنْ وَوَحِّدِ
٨٦٣ـ أَبْنَا عَطِيَّةَ وَمُوسَىٰ، الْعَرِقَهْ بِالْكَسْرِ وَالتَّوْحِيدِ فِيمَا حَقَّقَهْ
٨٦٤ـ أَبَا (حَصِينَ) الأَسَدِيَّ كَبِّرِ ثُمَّ رُزَيْقَ بْنَ (حُكَيْمٍ) صَغِّرِ
٨٦٥ـ (حَيَّةُ) بِالْيَاءِ ابْنُهُ جُبَيْرُ مُحَمَّدُ بْنُ (خَازِمَ) الضَّرِيرُ
٨٦٦ـ ابْنُ حُذَافَةَ (خُنَيْسٌ) فَقَدِ (خُبَيْبُ): شَيْخُ مَالِكٍ، وَابْنُ عَدِي
٨٦٧ـ وَكُنْيَةٌ لابْنِ الزُّبَيْرِ، (الْجُرَشِي) يُونُسُ وَالنَّضْرُ؛ فَلَا تُفَتِّشِ
٨٦٨ـ ثُمَّ عُبَيْدُ اللهِ فَـ (الْخَرَّازُ) بِالرَّاءِ بَدْءًا، غَيْرُهُ (خَزَّازُ)

الشرح

قال السيوطيُّ:

٨٥٩ـ أَبُو (حَرِيزٍ) وَابْنُ عُثْمَانَ يُرَىٰ بِالْحَاءِ، وَالزَّايِ، وَغَيْرُهُ بِرَا

فقولُه: (**أَبُو (حَرِيزٍ) وَابْنُ عُثْمَانَ يُرَىٰ/ بِالْحَاءِ**) يعني: أنَّ هذين الشخصين يأتيان بالحاء والزاي.

وقولُه: (**وَغَيْرُهُ**) يعني: غير ما مرَّ، وهما الشخصان، أو غير هذا الذي بالزاي ـ وإن كانا اثنين ـ إلَّا أنَّهما رسمهما واحد بِراء؛ يعني: بدل الزاي التي في آخره.

فمن المؤتلف والمختلف لفظتَا (حَرِيز) و(جَرِير)؛ فإنَّ هذين اللَّفظين متقاربان؛ رسمُهما واحدٌ والشكلُ واحدٌ، والفرقُ بينهما إنَّما هو في النقط، فـ: (حَرِيز) بالحاء المهملة والراء والياء وآخره زاي، هذا جاء في صحيح البخاري شخصان من هذا القبيل، وهو: **أبو حَرِيز**، كُنية لعبد الله بن الحسين الأزدي،

وحَريز بن عثمان الرَّحَبِي، وغير هذين الشخصين فهو (جَرِير) بالجيم وآخره راء، وهو الكثير[(١)]

ثمَّ قال:

٨٦٠ـ يَحْيَىٰ هُوَ ابْنُ بِشْرٍ (الْحَرِيرِي) وَغَيْرُهُ بِالضَّمَّةِ (الْجُرَيْرِي)

فذَكَر لفظَين من قبيل المؤتَلِف والمختَلِف في صحيح البخاري، وهما: (الحَرِيري) و(الجُرَيْري)؛ فالرسم واحدٌ، والفرق بالنّقط والشكل؛ و(الحَريري) بالحاء المهملة المفتوحة نسبة للحرير لبيع الحرير أو صناعة الحرير، و(الجُريري) نسبةٌ إلىٰ شخص يقال له: جُرير بالجيم، والفرق إنَّما هو بالحرف الأوَّل بين الجيم والحاء من حيث النقط، وأيضًا بالشكل؛ لأنَّ (الحَرِيري) مكبَّر، و(الجُرَيْرِي) مصغَّر؛ فـ(الحَريري) بالحاء المفتوحة والراء المكسورة، و(الجُريري) بالجيم المضمومة وبعدها راء مفتوحة، وقد أتىٰ بهذه النِّسبة (الجُرَيري) شخصان؛ هما: سعيد بنُ إياس الجُريري، وعبَّاس بن فرُّوخ الجُريري، وأمَّا يحيىٰ بن بِشر الحَريري فهو بالحاء المفتوحة، إذن (الحَرِيريُّ) شخص واحد، و(الجُريري) شخصان[(٢)]

ثمَّ قال:

٨٦١ـ (جَارِيَةٌ) جِيمًا أَبُو يَزِيدِ وَابْنُ قُدَامَةَ أَبُو أَسِيدِ

فذَكَر (جَارية) و(حَارثة)؛ فالرسمُ واحدٌ والشكلُ واحدٌ؛ فتحٌ فسكونٌ فكسرٌ، والفرق إنَّما هو بالنقط؛ فـ(جَاريةٌ) بالجيم والياء، و(حَارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلَّثة، فهذان من قبيل المؤتلف والمختلف، فـ: (جارية) يُطلَقُ علىٰ ثلاثة

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٧٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٥).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٧٣)، و«المقدمة» (ص٤٦١)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٨١٦ ـ ٨١٧).

أشخاص، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فهو (حارثة)، وهؤلاء الثلاثة أبو يزيد وأبو أَسيد وابنُ قُدامة؛ يعني: يزيد بن جارية، وأسيد بن جارية؛ لأنَّ المقصود هو الأب، وجارية بن قُدامة، ومن عدا هؤلاء الثلاثة في صحيح البخاري فهو (حارثة)[١].

ثمَّ قال:

٨٦٢ـ (حَيَّانُ) بِالْيَاءِ؛ سِوَىٰ ابْنِ مُنْقِدِ وَابْنِ هِلَالٍ فَافْتَحَنْ وَوَحِّدِ

فذَكَر (حَيَّان) و(حَبَّان) و(حِبَّان)؛ فالرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل؛ فـ(حَبَّان) و(حَيَّان) الفرق بينهما إنَّما هو بالنقط والشكلُ واحد، و(حَبَّان) و(حِبَّان) الفرق بالشكل دون النقط، فكلٌّ هذه الألفاظ الثلاثة رسمها واحد، والفرق بينها إنَّما هو إمَّا بالنقط، وإمَّا بالشكل. فـ(حيَّان) كثيرٌ، سوىٰ (ابنِ مُنقِذٍ) و(ابنِ هلال) هذان الاثنان (حَبَّان)؛ يعني: حَبَّان بن مُنقذ، وحَبَّان بن هلال، بالحاء المهملة والباء الموحَّدة.

وقولُه: ((**(حَيَّانُ) بِالْيَاءِ سِوَىٰ ابْنِ مُنْقِدِ**) هو (مُنقِذٍ)، وإنَّما أهمله من أجل المقابلة في الشطر الثاني؛ لأنَّ الشطر الثاني بالدَّال: **(وَوَحِّدِ)**، فأهمله، أو أنَّه عند الناظم بالذال فيكون اختلاف في العروض والضرب يعني: بين الدال والذال، لكن المحقِّق الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إنَّه بالإهمال مراعاةً للرَّوِيِّ الذي هو الدال في **قوله: (وَوَحِّدِ)** وإلَّا فهو: مُنقذ بالذال، وليس بالدال[٢].

وقولُه: (فَافْتَحَنْ) يعني: افتح الحاء.

وقولُه: (وَوَحِّدِ) يعني: بالباء الموحَّدة، وليس بالياء المثنَّاة؛ لأنَّ الأوَّل بالياء المثنَّاة (حَيَّان)، وهو كثير، سوىٰ حَبَّان بن مُنقذ وحَبَّان بن هلال فإنَّه بفتح الحاء والباء الموحَّدة، ونصَّ علىٰ الفتح من أجل التمييز بين (حَبَّان) و(حِبَّان).

وأمَّا **(حِبَّان)** فهناك ثلاثة أشخاص؛ وهم الذين ذكرهم **بقوله:**

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٦٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٤ ـ ٨٠٥).

(٢) انظر: «شرح ألفية السيوطي» (ص١٣٥).

٨٦٣ ـ أَبْنَا عَطِيَّةَ وَمُوسَىٰ، الْعَرِقَهْ   بِالْكَسْرِ وَالتَّوْحِيدِ فِيمَا حَقَّقَهْ

يعني: أنَّ ثلاثةَ أشخاصٍ يُسمَّون (حِبَّان) بالكسر وهم: حِبَّان بن عطية، وحِبَّان بن موسىٰ، وحِبَّان بن العَرِقَة، فهؤلاء أبناءٌ ثلاثةٌ بالحاء المكسورة المهملة والباء المفتوحة المشدَّدة.

وعلىٰ هذا فـ: (حَيَّان) و(حَبَّان) و(حِبَّان) من قبيل المؤتلف والمختلف، و(حَيَّان) وهو الكثير، و(حَبَّان) فيه اثنان، و(حِبَّان) ثلاثة[1].

ثمَّ قال:

٨٦٤ ـ أَبَا (حَصِينَ) الأَسَدِيَّ كَبِّرِ   ثُمَّ رُزَيْقَ بْنَ (حُكَيْمٍ) صَغِّرِ

فذَكَر لفظَتَي: (حَصِين) و(حُصَين)؛ فالفرق إنَّما هو في الشكل مع الاتفاق في النقط، فقولُه: **(أبا حَصِين)** يعني: كُنية شخص، وهو: عثمان بنُ عاصم الأسديُّ، فهو أبو حَصِين بالحاء المفتوحة والصاد المكسورة، وغيرُه (حُصَين) بالحاء المضمومة والصاد المفتوحة، فـ: (حَصِين) و(حُصَين) من قبيل المؤتَلِف والمختَلِف، وفيما هو مفتوح الحاء ومكسور الصاد أبو حَصِين عثمان بن عاصم الأسدي، وغيرُه (حُصَين) بضم الحاء وفتح الصاد، وهم عددٌ كثيرٌ، ومنهم حُصَين بن عبد الرحمن[2].

وذَكَر لفظَتَي: (حَكِيم) و(حُكَيم)؛ فـ(حُكَيم) بالحاء المضمومة والكاف المفتوحة شخصٌ واحد، وهو والدُ: رُزَيق بن حُكَيم، وغير هذا الشخص فهو (حَكِيم) بفتح الحاء وكسر الكاف، وهو كثير[3].

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٧)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٨).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٦ ـ ٨٠٧).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٧)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤١)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٩).

ثمَّ قال:

٨٦٥ـ (حَيَّةُ) بِالْيَاءِ ابْنُهُ جُبَيْرُ مُحَمَّدُ بْنُ (خَازِمَ) الضَّرِيرُ

فذَكَر (حَيَّة) و(حَبَّة)، وهما من قبيل المؤتلف والمختلف، والفرق إنَّما هو بالنقط دون الشكل، فالحاء مفتوحة، والياء أو الباء مشدَّدة مفتوحة، والفرق إنَّما هو بين الباء والياء؛ **فقولُه**: «**(حَيَّة) بِالْيَاءِ ابْنُهُ جُبَيْرُ**» يعني: حيَّةَ والد جُبير، أي هو أبو جُبير الثَّقفي، فهذا بالياء المثنَّاة، وأمَّا **(حبَّة)** بالباء الموحَّدة فأبو حبَّة الأنصاريُّ، فهي كُنية، وليس في صحيح البخاري إلَّا هذان الشخصان: حيَّة الَّذي هو والد جُبير وهو بالياء المثنَّاة، وأبو حبَّة الأنصاريُّ وهو بالباء الموحَّدة[١].

ثمَّ ذكر لفظَتي (خَازِم) و(حَازِم)؛ وهما من قبيل المؤتلف والمختلف، والفرق بينهما بين الحاء والخاء، فـ: (خَازِم) شخصٌ واحدٌ، وهو والدُ محمَّد أبي معاوية الضَّرير، ومحمد بنُ خازم الضرير أبو معاوية أحفظُ الناس لحديث الأعمش، ويأتي ذكرُه في الصحيحين كثيرًا، وغيرُه (حَازِم) يعني بالحاء بدل الخاء، فالذي بالخاء شخصٌ واحد وهو والدُ أبي معاوية محمد بن خازم، وغيرُ هذا الشخص فهو (حازم) بالحاء المهملة بدل الخاء المعجمة[٢].

ثمَّ قال:

٨٦٦ـ ابْنُ حُذَافَةَ (خُنَيْسٌ) فَقَدِ (خُبَيْبُ) شَيْخُ مَالِكٍ، وَابْنُ عَدِي

٨٦٧ـ وَكُنْيَةٌ لابْنِ الزُّبَيْرِ.....................

فذَكَر لفظَتي: (خُنَيْس) و(حُبَيْش)، فـ: (خُنَيس) بالخاء والنون شخصٌ واحدٌ وهو: خُنَيس بنُ حُذافةَ، وغيرُه (حُبَيش) بالحاء بدل الخاء والباء بدل النُّون[٣]،

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٠)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٧).

(٣) واختلف في حُبيش بن الأشعث المقتول يوم الفتح؛ ففي جميع الروايات كالأول ـ يعني: حُبيشًا ـ، وقاله ابنُ إسحاق في المغازي كالثاني يعني: خُنيسًا ـ. «هدىٰ الساري» (ص٢١١).

والفرقُ بين (خُنَيس) و(حُبَيش) هو النقط، وإلَّا فإنَّ الشكل واحد، وكلُّه بالتصغير[(١)]

ثمَّ ذَكَر لفظَتي (خُبَيب) و(حَبِيب)، وهما من قبيل المؤتلف والمختلف، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل؛ فـ(خُبَيب) يُطلَق علىٰ ثلاثة، وغيرُه (حَبِيب)، ففي صحيح البخاريِّ يأتي (خُبَيب) لثلاثة أشخاص: شيخ مالكٍ خُبيبُ بنُ عبد الرحمن، وخُبَيبُ بن عديٍّ، والثالث هو كُنيةُ عبد الله بن الزُّبير فهو أبو خُبَيب، ويُكنَّىٰ بأبي بكر، وهو مشهورٌ بكنيته بأبي خُبيب، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فهو (حَبِيب)، فـ (خُبيب) و(حَبِيب) من قبيل المؤتَلِف والمختَلِف في صحيح البخاريِّ، فثلاثةٌ هم بلفظ (خُبيب)، ومن عداهم فهم (حَبِيب)[(٢)]

ثمَّ قال:

٨٦٧ـ .... (الْجُرَشِي) يُونُسُ وَالنَّضْرُ؛ فَلَا تُفَتِّشِ

فذَكَر لفظَتي: (الجُرَشي) و(الحَرَشي)؛ فـ(الجُرَشي) بالجيم المضمومة والراء والشين، و(الحَرَشي) بالحاء المفتوحة والراء المفتوحة؛ فالرسم واحد، والفرقُ إنَّما هو بالنقط والشكل في الجيم والحاء، وقولُه: (**يُونُسُ وَالنَّضْرُ فَلَا تُفَتِّشِ**) يعني: أنَّ يونس والنَّضر نسبتهما الجُرَشي، فهما شخصان اثنان، فلا تبحث عن غيرهما بهذا اللَّفظ الذي هو (الجُرَشي)، ومَن عداهما في صحيح البخاري فهو (الحَرَشي) بالحاء المفتوحة والراء المفتوحة والشين، فالفرقُ بين الجيم والحاء، وكذلك الشكل؛ الأوَّل مضموم الجيم والثاني مفتوح الحاء[(٣)]

ثمَّ قال:

٨٦٨ـ ثُمَّ عُبَيْدُ اللهِ فَـ(الْخَرَّازُ) بِالرَّاءِ بَدْءًا، غَيْرُهُ (خَزَّازُ)

فذَكَر (الخَرَّاز) و(الخَزَّاز)، فـ(الخَرَّاز) بالخاء والرَّاء والزاي، و(الخَزَّاز) بالخاء والزاي ـ بدل الراء ـ وزاي في آخره يعني: بزايَيْن.

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٧)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٨ ـ ٨٠٩).

(٣) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٢).

فقولُه: (**ثُمَّ عُبَيْدُ اللهِ فَـ (الْخَرَّازُ)**) يعني: أنَّ عُبيد الله **يقال له**: (**الخَرَّاز**) بالخاء والرَّاء الَّتي قبل الألف.

وقولُه: (**بِالرَّاءِ بَدْءًا**) يعني الأُولىٰ من الحَرْفَين المتشابهين؛ لأنَّ الألف تفصل بين الزايين أو تفصل بين الرّاء والزاي في هاتين اللفظتين، فهو قال: (**بِالرَّاءِ بَدْءًا**) يعني: قبل الألف ثم الزَّاي في آخرها (خَرَّاز)، وليست الَّتي آخرُها راء أي (خَزَّار)، فيكون المراد (الخَرَّاز)، وغيرُه (خَزَّاز)، وعلىٰ هذا فالألف تفصل بين زايين وتفصل بين راء قبلها وزاي بعدها، فعُبيد الله (خرَّاز) وهو عُبيد الله بن الأخنس، وغيرُه (خَزَّاز)[1]



---

(١) انظر: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للجياني (١/ ١٨١)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٢).

٨٦٩ ـ بِـنْـتُ مُـعَـوِّذٍ وَبِـنْـتُ الـنَّـضْـرِ (رُبَـيِّـعُ)، وَابْـنُ حُـكَـيْـمٍ فَـاذْرِ
٨٧٠ ـ (رُزَيْـقٌ) بِـالـرَّا أَوَّلًا، (رَبَـاحُ) وَالِـدُ زَيْـدٍ وَعَـطَـا؛ إِفْـصَـاحُ
٨٧١ ـ مُـحَـمَّـدٌ يُـكْـنَـىٰ (أَبَـا الـرِّجَـالِ) وَعُـقْـبَـةٌ يُـكْـنَـىٰ (أَبَـا الـرَّحَّـالِ)
٨٧٢ ـ (سُـرَيْـجُ) ابْـنَـا يُـونُـسٍ وَالـنُّـعْـمَـانْ وَاكْـنِ أَبَـا أَحْـمَـدَ، وَابْـنُ حَـيَّـانْ
٨٧٣ ـ (سَلِيمُ) بِالتَّكْبِيرِ، وَ(السِّينَانِي) فَضْلٌ، وَمَنْ عَدَاهُ فَـ (الشَّيْبَانِي)
٨٧٤ ـ مُـحَـمَّـدٌ عَـبَّـادُ وَالـنَّـاجِـيُّ وَعَـبْـدُ الاَعْـلَـىٰ كُـلُّـهُـمْ (سَـامِـيُّ)
٨٧٥ ـ (صَـبِـيحُ) وَالِـدُ الـرَّبِـيـعِ فَـافْـتَـحَـا وَاضْـمُـمْ أَبَـا لِـمُـسْـلِـمٍ أَبِـي الـضُّـحَـىٰ
٨٧٦ ـ (عَـيَّـاشٌ) الـرَّقَّـامُ وَالْـحِـمْـصِـيُّ أَبَـا كَـذَاكَ الْـمُـقْـرِئُ الْـكُـوفِـيُّ
٨٧٧ ـ وَافْـتَـحْ (عَـبَـادَةً) أَبَـا مُـحَـمَّـدِ وَاضْـمُـمْ أَبَـا قَـيْـسٍ (عُـبَـادًا) تَـرْشُـدِ
٨٧٨ ـ وَفَـتَـحُـوا بَـجَـالَـةَ بْـنَ (عَـبَـدَهْ) كَـذَا (عَـبِـيـدَةٌ) بْـنُ عَـمْـرٍو قَـيَّـدَهْ
٨٧٩ ـ وَالِـدُ عَـامِـرٍ كَـذَا وَابْـنُ حُـمَـيْـدْ، وَكُـلُّ مَـا فِـيـهِ مُـصَـغَّـرٌ (عُـبَـيْـدْ)

الشرح

قد مضىٰ ممَّا يتعلَّق بالمؤتلف والمختلف في صحيح البخاري عشرون بيتًا، وهذه أحد عشر بيتًا اشتملت علىٰ أمثلةٍ عديدةٍ من قبيل ما هو مؤتلف ومختلف في صحيح البخاري.

وأوَّلُ ذلك: (الرُبيِّع) و(الرَّبِيع)، **قال السيوطيُّ**:

٨٦٩ ـ بِـنْـتُ مُـعَـوِّذٍ وَبِـنْـتُ الـنَّـضْـرِ (رُبَيِّعُ)......................

فـ (الرُّبَيِّعُ) وَ(الرَّبِيعُ) لفظان مؤتلفان من حيث الخطِّ والنقط، ولكنَّهما مختلفان في النُّطق، والاختلاف بينها إنَّما هو بالشكل والحركات، فـ: (الرُّبَيِّع) بضمِّ الراء وفتح الباء وكسر الياء المشدَّدة يُطلَق علىٰ امرأتين: الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ بن عفراء، والرُّبَيِّع بنت النَّضر عمَّةُ أنس بن مالك بن النَّضر، والرُّبَيِّعُ بنتُ النَّضْر هي

صاحبةُ القصَّة المشهورة في كسر السِّنِّ، فهي الَّتي كسرت سنَّ جاريةٍ وهي صغيرة، فلمَّا جاؤوا إلىٰ الرسول ﷺ يختصمون إليه أمر بالقصاص، ثمَّ إنَّ وليَّها قال: «**لَا وَاللهِ، لَا تُكْسَرُ سِنُّهَا يَا رَسُولَ اللهِ**»، فقال الرسول ﷺ: «**كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ**» يعني قولَه تعالىٰ: ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٥٤]، وأولياء البنت الَّتي كُسِر سنُّها أصرُّوا علىٰ أن يُكسَر سنُّ الكاسرة وهي الرُّبَيِّع، فحلف وليُّها علىٰ أن لا يُكسَر سنُّها، فتنازل أولياءُ المكسور سنُّها وجاؤوا ورضُوا بالأرش وتركوا القصاص، فقال ﷺ: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ لَأَبَرَّهُ**»(١)، فإنَّ هذا أقسم بأنَّها لا تُكسَر سنُّها، وهذا حقٌّ لا يَملكه، ولكن الله سخَّر له أهل الحقِّ وقَذَف في قلب مَن له الحقُّ أن يتنازل، فتحقَّق له قَسَمُه، وحصل إنفاذُ قَسَمِه؛ لأنَّ الله تعالىٰ سخَّر أولياء المجنيِّ عليها، فتنازلوا عن أن يكسروا سنَّ الكاسرة وهي الرُّبَيِّع بنتُ النَّضْرِ رضي الله عنها.

إذن ما في صحيح البخاريِّ ممَّا هو بهذه الصورة امرأتان: الرُّبَيِّع بنتُ مُعوِّذ، والرُّبَيِّع بنتُ النَّضْر عمَّة أنس بن مالك بن النَّضر الصحابيِّ الجليل، ومن عدا هاتين فهو (الرَّبِيع)، فهذا من أمثلة المؤتلف والمختلف، فـ(الرَّبِيع) و(الرُّبَيِّع) من قبيل الألفاظ المؤتلفة خطًّا المختلفة نُطقًا، و(الرُّبَيِّع) يُطلَق علىٰ امرأتين، و(الرَّبِيع) يُطلق علىٰ عدد(٢)

ثمَّ قال:

٨٦٩ـ .... وَابْنُ حُكَيْمٍ فَادْرِ

٨٧٠ـ (رُزَيْقٌ) بِالرَّا أَوَّلَا...............

سبق أن مرَّ أنَّ (حُكَيْم) شخصٌ واحدٌ هو والدُ رُزَيقٍ بهذه الصورة، و(حَكِيم) كثيرٌ، وهنا الائتلاف والاختلاف في الابن الذي هو (رُزَيق) و(زُرَيق)، وليس في الأب، فـ: (رُزَيق) يُراد به شخصٌ واحدٌ، وهو ابنُ حُكَيْم، **وقولُه: (بِالرَّا أَوَّلَا)** أي: الأُولىٰ؛ لأنَّ فيه راءً وزايًا، و(زُرَيق) في نسب الأنصار بني

---

(١) رواه البخاري (٤٦١١)، ومسلم (١٦٧٥)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/٣٠٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١١).

زُرَيق، الأولىٰ زاي والثانية راء، عكس الأوَّل (رُزَيق) الأولىٰ راء والثانية زاي، فـ(رُزَيق) شخصٌ واحدٌ هو ابنُ حُكَيم، هو مُصغَّر وأبوه مُصغَّر، والذي يأتلف معه في الخطِّ: (زُرَيق)؛ لأنَّه من حيث النقط مختلف، ولكنَّه من حيث الشكل مُتَّحِد، وهو في نسب الأنصار: بني زُرَيق، ويُنسب إليه فيقال: الزُّرَقي، فإذا جاء في نسب الأنصار بني زُريق فهو بالزاي الأولىٰ ثمَّ الراء بعدها، وإذا جاء رُزَيق بن حُكَيم فهو شخصٌ اسمُه (رُزَيق) بتقديم الراء ثمَّ الزاي، فـ: (زُرَيق) و(رُزَيق) من قبيل المؤتلف والمختلف[1].

ثمَّ قال:

٨٧٠ـ .... (رَبَاحُ) وَالِـدُ زَيْـدٍ وَعَـطَـا إِفْـصَـاحُ

فذَكَر لفظتَي (رَبَاح) و(رِيَاح)، فـ: (رَبَاح) شخصان: زيد بن رَبَاح، وعطاء بن أبي رَبَاح؛ يعني: الأوَّل اسمُ أبيه رَبَاح، والثاني كُنية أبيه: أبو رَبَاح، فعطاء بنُ أبي رَبَاح المكِّيُّ كُنية أبيه: أبو ربَاح، وزيدٌ أبوه رَبَاح، فهذان شخصان بالباء الموحَّدة، مَن عدا ذلك فهو (رِياح) بالياء المثنَّاة، و(رَبَاح) و(رِياح) من قبيل المؤتلف والمختلف، والفرق إنَّما هو بالنَّقط والشكل؛ (رَبَاح) بالراء المفتوحة وبالباء الموحَّدة وفيه اثنان: والد زيد، وكنية والد عطاء بن أبي رباح، ومن عدا هؤلاء الاثنين في صحيح البخاري فهو (رِياح) بالراء المكسورة ثمَّ بعدها ياء مثنَّاة من تحت[2].

ثمَّ قال:

٨٧١ـ مُـحَـمَّـدٌ يُـكْـنَـىٰ (أَبَـا الـرِّجَـالِ) وَعُـقْـبَـةٌ يُـكْـنَـىٰ (أَبَـا الـرَّحَّـالِ)

فذَكَر: **(أبا الرَّحَّال)** و**(أبا الرِّجَال)**، فإنَّ الرَّسم واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط والشَّكل؛ فـ (أبو الرِّجَال) بالراء المكسورة والجيم، و(أبو الرَّحَّال) هو بالراء المفتوحة وبالحاء المهملة مشدَّدةً، فـ: (أبو الرِّجَال) هو: محمد بنُ عبد الرحمن بن النُّعمان بن حارثة الأنصاريُّ، أمُّه عمرةُ بنتُ عبد الرحمن الَّتي

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/٣٠٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٢).

(٢) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٢).

تروي عن عائشة كثيرًا، ويقال له: (أبو الرِّجَال) لأنَّه رُزِق عشرةَ أولادٍ ذكور، وقد اشتهر بهذه الكُنية أنَّه (أبو الرِّجَال)، وكنيته: أبو عبد الرحمن، لكنَّه اشتهر بـ: (أبي الرِّجَال)، أمَّا عُقبة أبو الرَّحَّال فذاك بالحاء المهملة المشدَّدة، وهو: عُقبة بن عُبيد أبو الرَّحَّال، فكنية الأول: أبو الرِّجَال محمد بن عبد الرحمن، وكنية عُقبة: أبو الرَّحَّال، و(الرَّحَّال) و(الرِّجال) بينهما ائتلاف واختلاف[(١)]

ثمَّ قال:

٨٧٢ـ (سُرَيْجٌ) ابْنَا يُونُسٍ وَالنُّعْمَانْ وَاكْنِ أَبَا أَحْمَدَ،...............

فذَكَر: (سُرَيج) ويقابله (شُريح)، فسُريج يُطلَق علىٰ ثلاثةِ أشخاص في صحيح البخاريِّ، وهم: سُرَيج بنُ يونس، وسُرَيج بنُ النعمان، وكُنية والد أحمد: أحمد بن أبي سُرَيج، فاثنان في أسماء الأبناء، وواحدٌ في كُنَىٰ الآباء؛ يعني كُنية أبي أحمد بن أبي سُرَيج، فهو المرادُ بقوله: **(وَاكْنِ أَبَا أَحْمَدَ)**، ولهذا يقال: أحمد بن أبي سُرَيج، مَن عدا هؤلاء ممَّا جاء في صحيح البخاري بهذه الصورة غير هؤلاء الثلاثة فهو: (شُرَيح)، وبين (سُرَيج وشُرَيح) ائتلاف واختلاف في الرَّسم، والفرق إنَّما هو بالنَّقط مع الاتِّفاق في الشَّكل؛ يعني: شكل (سُرَيج) وشكل (شُرَيح) واحد، ولكن الفرق إنَّما هو بالنَّقط، فـ(شُرَيح) بالشين المعجمة وبالحاء، و(سُرَيج) بالسين المهملة وبالجيم في الآخر[(٢)]

ثمَّ قال:

٨٧٢ـ .... وَابْنُ حَيَّانْ

٨٧٣ـ (سَلِيمٌ) بِالتَّكْبِيرِ، وَ(السِّيْنَانِي) فَضْلٌ، وَمَنْ عَدَاهُ فَـ (الشَّيْبَانِي)

فذَكَر لفظة: (سَلِيم)، فكلُّ ما جاء في صحيح البخاري علىٰ هذه الصورة فهو شخص واحدٌ هو سَلِيم بنُ حيَّان بالتكبير، ومَن عدا هذا الواحد فهو (سُلَيم)، فالائتلاف والاختلاف بين (سَلِيم) و(سُلَيم)، فإذا كان سَلِيم بن حيَّان فهو مكبَّر؛

---

(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٢).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٤)، و«المقدمة» (ص٤٥٨)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٧)، و«التدريب» (٢/ ٨١٠).

بالسين المفتوحة واللَّام المكسورة، ومن عدا سَليم بن حيَّان فهو (سُلَيم)، و(سَلِيم) و(سُلَيم) الرَّسم واحد والكتابة واحدة، ولكن الفرق إنَّما هو بالشكل؛ المكبَّر مفتوح السين مكسور اللام، والمصغَّر مضموم السين مفتوح اللام، فشخص واحد هو: سَلِيم بن حيَّان مكبَّر، ومن عدا هذا المكبَّر فهو (سُلَيم) مصغَّر[1].

ثمَّ (السِّيناني) و(الشَّيْباني)؛ يعني: أنَّ (السِّيناني) شخص واحد في صحيح البخاري وهو: فَضل بن موسىٰ السِّيناني، ومن عَدَاه فهو (الشَّيْباني)، و(السِّيناني) و(الشَّيباني) بينهما تشابه في الرسم، إلَّا أن هذا بالسِّين المهملة المكسورة وياء بعدها نون، وذاك بالشين المعجمة المفتوحة وياء بعدها باء[2].

ثمَّ قال:

٨٧٤ـ مُحَمَّدٌ عَبَّادُ وَالنَّاجِيُّ وَعَبْدُ الاَعْلَىٰ كُلُّهُمْ (سَامِيُّ)

فذَكَر (السَّامِي) و(الشَّامِي)، وهما من قبيل المؤتلف والمختلف، فـ(السَّامي) بالسين، و(الشَّامي) بالشين، و(السَّامي) نسبةٌ إلىٰ قبيلة، و(الشَّامي) نسبةٌ إلىٰ الشام، فالسَّامِيُّون أربعةٌ في صحيح البخاري، ومن عداهم فهو (شَامِيٌّ)، فهؤلاء الأربعة الذين يُنسبون إلىٰ القبيلة، وهم: محمد بنُ عرعرة، وعبَّاد بن منصور، وأبو المتوكِّل النَّاجي، وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ؛ هؤلاء الأربعة كلُّهم ساميُّون، ومن عدا هؤلاء الأربعة الَّذي يأتي بهذه الصورة (شامي) نسبة إلىٰ الشام البلد[3].

ثمَّ قال:

٨٧٥ـ (صَبِيحُ) وَالِدُ الرَّبِيعِ فَافْتَحَا وَاضْمُمْ أَبَا لِمُسْلِمٍ أَبِي الضُّحَىٰ

فذَكَر لفظَتَي: (صَبِيح) و(صُبَيح)؛ فـ(صَبِيح) مفتوح الصاد مكبَّر، والدُ

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٤)، و«المقدمة» (ص٤٥٨)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٣)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٦)، و«التدريب» (٢/ ٨١٠).

(٢) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٣).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٤١)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٣).

الرَّبيع بن صَبِيح، وأمَّا (صُبَيح) بضم الصاء؛ بالتصغير فهو والدُ أبي الضُّحىٰ مسلم ابنُ صُبَيح، فكلمتا: (صَبِيح) و(صُبَيح) يتَّفقان في الرسم، ويختلفان في النّطق، فالفرقُ إنَّما هو بالشكل، وإلَّا فالحروفُ واحدةٌ والنَّقط واحد، وكلاهما يأتيان في أسماء الآباء: الرَّبيع بن صَبِيح، ومسلم بنُ صُبَيح أبو الضُّحىٰ، وهو مشهور بكُنيته: أبو الضُّحىٰ[(١)]

ثمَّ قال:

٨٧٦ـ (عَيَّاشٌ) الرَّقَّامُ وَالْحِمْصِيُّ أَبَا، كَذَاكَ الْمُقْرِئُ الْكُوفِيُّ

فذَكَر لفظَتي: (عَيَّاش) و(عَبَّاس)؛ فبينهما ائتلافٌ واختلافٌ، فالرسم واحد، وصورة (عيَّاش) و(عبَّاس) واحدةٌ إلَّا أنَّ الفرق إنَّما هو بالنقط مع الاتِّفاق في الشكل، والفرق إنَّما هو بين الباء والياء وبين السِّين والشِّين، فـ: (عيَّاش) بالياء المثنَّاة والشين المعجمة، و(عبَّاس) بالباء الموحَّدة والسين المهملة، والَّذي في صحيح البخاري ثلاثة أشخاص أسماؤهم (عيَّاش) بالياء والشِّين، ومن عدا هؤلاء الثلاثة فهو (عبَّاس)؛ وهؤلاء الثلاثة هم: عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام، ووالد علي بن عيَّاش الحِمصي؛ لأنَّه **قال: (وَالْحِمْصِيُّ/ أَبَا)** يعني: أبا الحِمصي؛ وهو: عليُّ بنُ عيَّاش الحمصيُّ، فأبوه اسمُه: عيَّاش؛ يعني: هذا الاشتباه إنَّما هو في الآباء، وأمَّا عيَّاش بن الوليد فذاك إنَّما هو في الأبناء، ومن الآباء كذلك أيضًا والدُ المقرئ الكوفي أبي بكر بن عيَّاش، إذن ما جاء بهذه الصورة فثلاثةُ أشخاص هم (عيَّاش)، ومَن عداهم فهو (عبَّاس) بالباء الموحَّدة والسين المهملة[(٢)]

ثمَّ قال:

٨٧٧ـ وَافْتَحْ (عَبَادَةً) أَبَا مُحَمَّدِ وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ (عُبَادًا) تَرْشُدِ

فذَكَر الائتلاف والاختلاف بين (عَبَادة) و(عُبَادة)، فـ: (عَبَادة) يُطلَق علىٰ والد محمد بن عَبَادة بفتح العين، ومن عداه فهو: (عُبادة) مضموم الحرف الأول؛ فكلُّ ما جاء بهذه الصورة في صحيح البخاري فهو (عُبَادة) إلَّا هذا الشخص

(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٣).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٢)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٣).

الواحد الَّذي هو والدُ محمَّد فهو (عَبَادة)[1]

وكذلك ذكر الاختلاف والائتلاف أيضًا بين (عَبَّاد) و(عُبَاد)؛ فإنَّ اسم (عُبَاد) بضم العين وفتح الباء مخفَّفة يُطلَق علىٰ شخصٍ واحدٍ، وهو والدُ قيس بن عُبَاد، وغيرُه (عبَّاد) بالعين المفتوحة والباء المشددة، وهو كثير[2]

ثمَّ قال:

٨٧٨ ـ وَفَتَحُوا بَجَالَةَ بْنَ (عَبَدَهْ) كَذَا (عَبِيدَةُ) بْنُ عَمْرٍو قَيَّدَهْ

٨٧٩ ـ وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا وَابْنُ حُمَيْدْ وَكُلُّ مَا فِيهِ مُصَغَّرٌ (عُبَيْدْ)

فذَكَر الائتلاف والاختلاف بين (عَبَدة) و(عَبْدَة)، فـ(عَبَدَة) مفتوح الباء، و(عَبْدة) ساكن الباء، والفرق إنَّما هو بالشكل بين الفتح والسكون، فـ: (عَبَدة) بفتح الباء يُطلَق علىٰ شخص واحد وهو: بَجَالة بن عَبَدَة، أمَّا غيرُ هذا الشخص فهو (عَبْدَة)[3]

كذلك (عَبِيدَة) و(عُبَيْدَة)؛ فـ: (عَبِيدَةُ) بفتح العين وكسر الباء يُطلَق علىٰ أشخاص ثلاثةٍ، ومن عداهم فهو (عُبَيدَةُ) بالتصغير، فالثلاثةُ هم: عَبِيدَةُ بن عمرو السَّلمانيُّ التابعيُّ المشهور الَّذي يروي عن عليٍّ وعن ابن مسعود ﵄، وكذلك والدُ عامر: يعني: عامر بن عَبِيدة، وعَبِيدةُ بنُ حُمَيد، هؤلاء الثلاثة بالتكبير بفتح العين وكسر الباء، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فهو (عُبَيدة).

أمَّا إذا جاء (عُبَيْد) ليس فيه هاء في آخره، فكلُّ ما في صحيح البخاري فهو مصغَّر (عُبَيد) وليس فيه (عَبِيد) مكبَّر، مثلما فيه بلفظ: (عَبِيدة) إذن كلُّ ما في

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٨)، و«التدريب» (٢/ ٨١٣).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤).

صحيح البخاري بهذه الصورة فهو (عُبَيد)، وليس فيه شخصٌ اسمُه (عَبِيد)، وأمَّا (عَبِيدة) ففيه ثلاثة أشخاص مرَّ ذِكرُهم، ومَن عداهم فهو (عُبَيدة)[1]

فهذه أمثلة عديدةٌ ممَّا يتعلَّق بالمؤتلف والمختلف في صحيح البخاري.

۞ ۞ ۞

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٨)، و«التدريب» (٢/ ٨١٣).

٨٨٠ـ وَوَلَدُ الْقَاسِمِ فَهْوَ (عَبْثَرُ) وَابْنُ سَوَاءٍ السَّدُوسِيِّ (عَنْبَرُ)

٨٨١ـ (عُيَيْنَةٌ) وَالِدُ ذِي الْمِقْدَارِ سُفْيَانَ، وَابْنُ حِصْنٍ الْفَزَارِي

٨٨٢ـ (عَتَّابُ) بِالتَّا ابْنُ بَشِيرَ الْجَزَرِي (عُقَيْلُ) بِالضَّمِّ فَرَاوِي الزُّهْرِي

٨٨٣ـ ابْنَ سِنَانَ (الْعَوَقِيّ) أَفْرِدِ (قَارِيُّهُمْ) هُوَ ابْنُ عَبْدٍ شَدِّدِ

٨٨٤ـ أَبُو عُبَيْدِ اللهِ فَهْوَ (مُحْرِزُ) صَفْوَانَ، أَمَّا الْمُدْلِجِيّ (مُجَزِّزُ)

٨٨٥ـ وَالِدُ عَبْدِ اللهِ قُلْ: (مُغَفَّلُ) مُنْفَرِدٌ، وَمَنْ سِوَاهُ (مَعْقِلُ)

٨٨٦ـ (مُعَمَّرٌ) يُشَدَّدُ ابْنُ يَحْيَىٰ وَ(مُنْيَةٌ) بِالْيَاءِ أُمُّ يَعْلَىٰ

٨٨٧ـ ابْنُ شُرَحْبِيلَ فَقُلْ: (هُزَيْلُ) بِالزَّايِ، لَكِنْ غَيْرُهُ (هُذَيْلُ)

٨٨٨ـ نَجْلُ أَبِي بُرْدَةَ قُلْ: (بُرَيْدُ) وَابْنُ (الْبِرِنْدِ) غَيْرُ ذَا (يَزِيدُ)

٨٨٩ـ هَذَا جَمِيعُ مَا حَوَىٰ الْبُخَارِي فَاضْبِطْهُ ضَبْطَ حَافِظٍ ذَكَّارِ

الشرح

هذه الأبيات العشرة هي بقيَّةُ الأبيات المتعلِّقة بما في صحيح البخاري من المؤتلف والمختلف، وقد مضىٰ واحدٌ وثلاثون بيتًا، وهذه الأبيات العشرة هي بقيَّة الأبيات المشتملة علىٰ بيان المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري.

قال السيوطيُّ:

٨٨٠ـ وَوَلَدُ الْقَاسِمِ فَهْوَ (عَبْثَرُ) وَابْنُ سَوَاءٍ السَّدُوسِيِّ (عَنْبَرُ)

فأوَّلُ هذه الألفاظ المؤتلفة المختلفة: (عَبْثَر) و(عَنْبَر)؛ فالرسم واحدٌ، والشكل واحدٌ، ولكن الفرق إنَّما هو بالنقط؛ فـ(عَبْثَر) بالباء الموحَّدة والثاء المثلَّثة، و(عَنْبَر) بالنُّون والباء الموحَّدة، فـ(عَبْثر) يُطلَق علىٰ شخصٍ واحد هو: عَبْثَر بن القاسم، و(عَنْبَر) يُطلَق علىٰ جدِّ محمد بن سواء بن عَنْبر السَّدُوسي، فهذا الجدُّ بهذا اللَّفظ (عَنْبَر)، فهذان لفظان واردان في صحيح البخاري متَّفقان في

الصورة، ولكنَّهما مختلفان في النطق: عَبْثر بن القاسم، ومحمد بن سواء بن عَنبَر السَّدُوسي[١].

ثمَّ قال:

٨٨١ـ (عُـيَـيْـنَـةٌ) وَالِـدُ ذِي الْـمِـقْـدَارِ سُـفْـيَـانَ، وَابْـنُ حِـصْـنٍ الْـفَـزَارِي

فذَكَر (عُيَيْنَة) و(عُتَيْبَة)، ورسمُهما واحدٌ، والفرقُ بينهما إنَّما هو بالنقط، وإلَّا فالشكل أيضًا واحدٌ من حيث الصيغة؛ يعني من حيث الشكل الَّذي علىٰ الحروف، فـ: (عُيَينة) يُطلق علىٰ شخصين؛ **أحدهما**: والدُ سفيانَ بن عُيَينة الإمام المشهور المحدِّث الفقيه ذي المقدار يعني: ذا المنزلة العليَّة الرفيعة، **والثاني**: عُيَينة بن حصن الفَزَاري صحابيٌّ، فهذا (عُيَيْنةُ) اسمُ ولد، وأمَّا عُيَينةُ الأوَّل فإنَّه اسمُ والد، فهما اسمان أحدُهما اسمُ ابن، والثاني اسمُ أب، وليس في صحيح البخاري (عُيَينة) غيرُهما، فمَن عداهم فإنَّه (عُتَيبة)[٢]، ومن ذلك: **الحَكَم بنُ عُتَيبة**، فعُتيبة والدُ الحَكَم بن عُتَيبة الفقيه المحدِّث المشهور الَّذي يأتي ذكره كثيرًا في كتب الحديث وفي كتب الفقه، وكثيرًا ما يأتي لفظُ (عُتَيبة) مصحَّفًا في الكتب، عندما يأتي في التراجم يقال: الحَكَم بنُ عُيَينة! وهو (عُتَيْبة)، وإنَّما هذا تصحيف.

ثمَّ قال:

٨٨٢ـ (عَتَّابُ) بِالتَّا ابْنُ بَشِيرَ الْجَزَرِي (عُقَيْلُ) بِالضَّمِّ فَرَاوِي الزُّهَرِي

فذَكَر من المؤتلف والمختلف اسمي (عتَّاب) و(غِياث)، فرسمُهما واحد، والفرق إنَّما هو بالنّقط وبالشكل أيضًا؛ لأنَّ (عَتَّاب) بالعين المفتوحة، والتاء المشدَّدة، والباء في الآخر، و(غِيَاث) بالغين بدل العين مكسورة، ثمَّ الياء بدل التاء، ثم ثاء بدل الباء، فـ: (عتَّاب) يُطلَق علىٰ شخصٍ واحدٍ هو: عتَّاب بن بشير الجَزَري، ومن سواه في صحيح البخاري بهذه الصورة فهو: (غِيَاث)[٣]

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤).
(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٢)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤).
(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤).

ثمَّ ذَكَر (عُقَيل) و(عَقِيل)؛ فالرسم واحدٌ، والفرقُ إنَّما هو بالشَّكل مع الاتِّفاق في النقط؛ لأنَّ القاف والياء في الاثنين، إلَّا أنَّ الفرق بالتكبير والتصغير؛ فـ(عَقِيل) مكبَّر، و(عُقَيل) مصغَّر، ويُطلَق علىٰ شخصٍ واحدٍ وهو: عُقَيل بن خالد بن عَقِيل، فجدُّه لفظُه: (عَقِيل) وهو (عُقَيل)، فالفرق بينه وبين جدِّه أنَّه هو بالضمِّ وبالتصغير وأمَّا (عَقِيل) فهو بفتح العين وبالتكبير، ويأتي أيضًا أشخاص بـ: (عَقِيل) مثل: عَقِيل بن أبي طالب وغيره، وإذن فيأتي (عُقَيل) في صحيح البخاريِّ شخصًا واحدًا هو: عُقَيل بنُ خالد المصريُّ، وهو كثيرًا ما يروي عن الزهريِّ، فكلَّما جاء عُقَيل عن الزهريِّ فالمراد به: عُقيل بنُ خالد؛ بالتصغير، ويأتي مهملًا ومنسوبًا، وكثيرًا ما يأتي مُهملًا (عُقَيل)، وغيرُه (عَقِيل)؛ ومن ذلك جدُّ عُقَيل نفسه، وكذلك عَقِيل بن أبي طالب وغيره، وأبو عَقِيل[1]

ثمَّ قال:

٨٨٣ـ ابْنَ سِنَانَ (الْعَوَقِيَّ) أَفْرِدِ (قَارِيُّهُمْ) هُوَ ابْنُ عَبْدٍ شَدِّدِ

فذَكَر: (العَوَقِي) و(العَوْفِي)، فالرسم واحد، ولكن الفرق إنَّما هو بالفاء والقاف، وبالشكل أيضًا؛ لأنَّ (العَوْفيَّ) ساكن الواو، و(العَوَقيَّ) مفتوح الواو، فشخصٌ واحد هو: ابنُ سنان يقال له: (العَوَقِي) بالعين والواو والقاف، ومَن سواه فهو: (العَوْفي)؛ إذن (العَوَقي) و(العَوْفي) من قبيل المؤتلف والمختلف، و(العَوَقي) يُطلق علىٰ شخص واحد، ومَن سواه في صحيح البخاري فهو (العَوْفي)[2]

ثمَّ ذَكَر (القَاري) و(القَاريِّ)؛ و(القَارِي) مخفَّفٌ عن (قَارئ) نسبةً إلىٰ القراءة، فالَّذي يَقرأ يُقال له: القاري، بالياء المخفَّفة، وتأتي مهموزةً فيقال: القارئ، لكن هناك شخصٌ يُنسَب إلىٰ غير القراءة، وهو إلىٰ قبيلةٍ يُقال لهم: القَارَة، فيُقال: (القاريُّ) وهو: عبد الرحمن بن عبدٍ القاريُّ بالياء المشدَّدة؛

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٠)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٤ ـ ٢١٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٢٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٥).

فالرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالشكل، وهو بين تخفيف الياء وتشديدها، فتشديد الياء فيه شخصٌ واحدٌ هو: عبد الرحمن بنُ عبدٍ القاريُّ، و(القارِي) ـ بتخفيف الياء وعدم تشديدها ـ المنسوب إلىٰ القراءة كثير[1]

ثم قال:

٨٨٤ ـ أَبُـو عُـبَـيْـدِ الـلـهِ فَـهْـوَ (مُـحْـرِزُ) صَـفْـوَانَ، أَمَّـا الْـمُـدْلِـجِـي (مُـجَـزِّزُ)

فذَكَر: (مُحْرِز) و(مُجَزِّز)؛ وهما لفظان متقاربان، الرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل، فـ(مُحْرِز) يُطلَق علىٰ والدَي شخصين هما: عُبيدُ الله بن مُحْرِز، وصفوان بن مُحْرِز، فهذا شخصان أبواهما يقال له (مُحْرِز) بالحاء والراء والزاي في الآخر، وأمَّا (مُجَزِّز) فهو: مُجَزِّز المُدلِجي، وهو صحابيٌّ، وهو بالجيم والزَّايَين، ليس فيه راء، وهو من القافة، وهو الَّذي جاء ذكرُه في حديث عائشة ﵂ قالت: **إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا نَظَرَ آنِفًا إِلَىٰ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»**[2]؛ فهو: (مُجَزِّز)، فالمؤتلف والمختلف هنا: (مُحْرِز) و(مُجَزِّز) بالحاء وبالراء والزاي، وبالزَّايين مع الجيم[3]

ثمَّ قال:

٨٨٥ ـ وَالِـدُ عَـبْـدِ الـلـهِ قُـلْ: (مُـغَـفَّـلُ) مُـنْـفَـرِدٌ، وَمَـنْ سِـوَاهُ (مَـعْـقِـلُ)

فذَكَر اسمَي (مُغَفَّل) و(مَعْقِل)، فهذان اللَّفظان رسمُهما واحدٌ، و(مُغفَّل) علىٰ صيغة اسم المفعول، الميم مضمومة، والغين مفتوحة، ثمَّ فاء مفتوحة مشدَّدة، وهو والدُ عبد الله بن مُغفَّل الصَّحابيِّ، ومَن سوىٰ هذا الشخص في صحيح البخاري فهو (مَعْقِل) بالعين الساكنة والقاف المكسورة؛ فكلُّ ما جاء بهذه الصورة فهو (مَعقِل)، وشخصٌ واحدٌ هو (مُغفَّل)؛ وهو والد الصَّحابيِّ عبد الله بن مُغفَّل، و(مُغفَّل) و(مَعقِل) رسمُهما واحدٌ، يتَّفقان في الرسم والصورة، ويختلفان

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٠٠)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٥).

(٢) رواه البخاري (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦).

في الشكل والنقط[(١)]

ثمَّ قال:

٨٨٦ـ (مُعَمَّرٌ) يُشَدَّدُ ابْنُ يَحْيَىٰ   وَ(مُنْيَةٌ) بِالْيَاءِ أُمُّ يَعْلَىٰ

ثم ذَكَر اسْمَي: (مُعَمَّر) و(مَعْمَر)، والرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالتشديد والتخفيف؛ فـ(مُعمَّر) بالميم المضمومة ثم العين المفتوحة بعدها الميم، و(مَعْمَر) بالميم المفتوحة والعين الساكنة والميم المفتوحة، فـ: (مُعَمَّر) في صحيح البخاري يُطلق علىٰ شخص واحد، وهو: مُعمَّر بنُ يحيىٰ، وقد اختُلف هل هو بالتخفيف أو بالتثقيل (مُعمَّر) أو (مَعمَر)، ومَن سوىٰ هذا الشخص فهو: (مَعمَر)، لكن هناك: مُعمَّر بنُ سليمان، وهذا ليس له روايةٌ في صحيح البخاريِّ، وهذا لا خلاف فيه في أنَّه (مُعمَّر)، ولكن مُعمَّر بن يحيىٰ قيل فيه: مَعمَر بن يحيىٰ؛ فهو علىٰ أَحَد القولين مشدَّد، وعلىٰ القول الآخر مُخفَّف، فعلىٰ هذا القول يكون كلُّ ما في البخاري (مَعمَر)، وعلىٰ القول بالتشديد يكون من قبيل المؤتلف والمختلف: (مُعمَّر) و(مَعمَر)، وقد وَرَد في (مَعمَر) أشخاصٌ عديدون؛ منهم: مَعمَر بن راشد الأزديُّ البصريُّ نزيلُ اليمن، شيخُ عبد الرزاق بن همَّام الذي يأتي ذكرُه في الأسانيد[(٢)]

ثمَّ ذَكَر (مُنْيَة) و(مُنبِّه)، فرسمُهما واحدٌ، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل؛ (مُنْيَة) بالنون الساكنة والياء المفتوحة، و(مُنبِّه) بالنون المفتوحة والباء المشدَّدة، فـ(مُنيَة) والدةُ يعلىٰ بن أُميَّة، فأبوه أميَّة وأمُّه مُنِيَة، فأحيانًا يُقال: يَعلىٰ بن مُنيَة، وأحيانًا يُقال: يعلىٰ بنُ أميَّة، فهو عندما يأتي ذِكره منسوبًا إلىٰ أمِّه فهو: ابن (مُنيَة)، ويشتبه بـ: (مُنبِّه)؛ لأنَّ أُميَّة لا يشتبه بـ: (مُنبِّه)؛ لأنَّ الرسم يختلف، فأُمية همزة وميم وياء فلا التباس، ولكن الالتباس مع (مُنيَة)؛ لأنَّ رسمهما واحد، فكلُّ ما في صحيح البخاريِّ بهذه الصورة يأتي (مُنيَة) فهو اسمُ والدةِ يعلىٰ بن أُميَّة الصحابيِّ إذا نُسِب إلىٰ أمِّه في بعض الأحيان، وأمَّا غيرُه فهو (مُنبِّه) مثل:

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/٣٩٧)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/٣٩٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦).

وهب بن مُنبِّه، وهمَّام بن مُنبِّه[١]

ثم قال:

٨٨٧ـ ابْنُ شُرَحْبِيلَ فَقُلْ: (هُزَيْلُ) بِالزَّايِ لَكِنْ غَيْرُهُ (هُذَيْلُ)

فذَكَر: (هُزَيْل) و(هُذَيل)، فـ(هُزَيل) بالزَّاي، و(هُذَيل) بالذَّال؛ فشخص واحد هو: هُزَيل بن شرحبيل، وغيرُه (هُذَيل)، فكلُّ ما جاء في صحيح البخاري بهذه الصورة شخص واحد هو بالزاي وهو: هُزَيل بن شرحبيل، ومن عداه فهو (هُذَيل) بالذال وليس بالزاي[٢]

ثمَّ قال:

٨٨٨ـ نَجْلُ أَبِي بُرْدَةَ قُلْ: (بُرَيْدُ) وَابْنُ (الْبِرِنْدِ)، غَيْرُ ذَا (يَزِيدُ)

فذَكَر: (بُرَيْد) و(بِرِنْد) و(يَزِيد) وهذه الأسماء رسمها واحد، والفرق إنَّما هو بالنَّقط والشَّكل، فـ: (بُرَيد) بالباء والراء والياء مصغَّرًا يُطلَق علىٰ نجل أبي بُردة بن أبي موسىٰ الأشعريِّ، وهو حفيدُه ابنُ ابنِه، فهو: بُرَيد بن عبد الله بن أبي بُردة، وهو يروي عن جدِّه أبي بُردة، فيأتي في صحيح البخاريِّ أحاديثُ كثيرةٌ من طريق: بُرَيد بن أبي بُردة عن جدِّه أبي بُردة.

وفيه: (بِرِند) وهو جدُّ محمد بن عَرعَرَة بن البِرِند أو ابن بِرِند، شيخ البخاري، فالباء مكسورة والراء مكسورة وبعدها نون ودال، فـ: (بِرِند) و(بُرَيد) الرسم متَّفق، والفرق إنَّما هو بالنقط والشكل، وغيرُ بُرَيد بن أبي بُردة وجدِّ محمد بن عرعرة الَّذي هو بِرِند: (يَزيد)؛ فكل ما جاء في صحيح البخاري غير هذين اللفظين الذي هو نجل أبي بُردة بن أبي موسىٰ وجدُّ محمد بن عرعرة، فهو (يزيد)[٣]

ولمَّا ذَكَر الأبيات الأربعين المشتملة علىٰ المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري أتىٰ بهذا البيت، قال:

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٦)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٧٥)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٥ ـ ٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢)، و«هدىٰ الساري» (ص٢١٦ ـ ٢١٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٢ ـ ٨٠٤).

٨٨٩ ـ هَـذَا جَـمِـيـعُ مَـا حَـوَىٰ الْـبُـخَـارِي فَـاضْـبِـطْـهُ ضَـبْـطَ حَـافِـظٍ ذَكَّـارِ

يعني: هذا ما حواه صحيحُ البخاريِّ من المؤتلف والمختلف، ولكن هناك أشياء فاتت الناظم، وقد ذكرها الحافظ ابنُ حجر في مقدِّمة الفتح من قبيل المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري، فقيل: لعلَّ الناظم عندما نَظَم هذه الأبيات هذا الذي استحضره ولم يَنظِم الشيء الذي لم يستحضره، ولهذا حَكَم بأنَّه استوعب وأنَّه أتىٰ بالجميع مع أنَّه قد فاته شيء، ولكن هذا بحسَب ما ظهر له عند نَظمِه الأبيات أنَّه حوىٰ جميع ما في البخاري من المؤتلف والمختلف، ولكنه في الحقيقة والواقع كما في (مقدمة الفتح) أنَّ هناك أشياء من قبيل المؤتلف والمختلف لم يذكرها الناظم في هذا النظم[1].



(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢٠٩ ـ ٢٢١).

٨٩٠ـ فِي (مُسْلِمٍ): خَلَفُ (الْبَزَّارُ)	وَسَالِمٌ: (نَصْرِيُّهُمْ)، (جَبَّارُ)
٨٩١ـ هُوَ ابْنُ صَخْرٍ، وَعَدِيُّ بْنُ (الْخِيَارْ)	(جَارِيَةٌ) أَبُو الْعَلَا بِالْجِيمِ سَارْ
٨٩٢ـ أَهْمِلْ (أَبَا بَصْرَةِ الْغِفَارِي)	كَذَا اسْمُهُ (حُمَيْلُ) مَعْ إِصْغَارِ
٨٩٣ـ صَغِّرْ (حُكَيْمًا) ابْنَ عَبْدِ اللهِ، ثُمّ	(عَبِيدَةَ) بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لَا تَضُمّ
٨٩٤ـ وَافْتَحْ أَبَا عَامِرٍ ابْنَ (عَبَدَهْ)	وَابْنُ (الْبَرِيدِ) هَاشِمٌ فَأَفْرِدَهْ
٨٩٥ـ وَاضْمُمْ (عُقَيْلًا) فِي الْقَبِيلِ مَعْ أَبِي	يَحْيَىٰ الْخُزَاعِيِّ كَمَاضٍ تُصِبِ
٨٩٦ـ (عَيَّاشُ) بِالْيَاءِ ابْنُ عَمْرٍو الْعَامِرِي	مَعْ نَقْطِهِ، وَهَكَذَا ابْنُ الْحِمْيَرِي
٨٩٧ـ (رِيَاحُ) بِالْيَاءِ أَبُو زِيَادِ	وَكُنْيَةٌ لَهُ بِلَا تَرْدَادِ
٨٩٨ـ وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ وَ(الْمُوَطَّا)	فَهْوَ (الْحَرَامِيُّ) بِرَاءٍ ضَبْطَا
٨٩٩ـ إِلَّا الَّذِي أُبْهِمَ عَنْ أَبِي الْيَسَرْ	فِي (مُسْلِمٍ)؛ فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرّ
٩٠٠ـ وَحِّدْ (زُبَيْدًا) مَاعَدَا ابْنَ الصَّلْتِ	وَ(وَاقِدٌ) بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي
٩٠١ـ بِالْيَاءِ (الأَيْلِيُّ) سِوَىٰ شَيْبَانَا	لَكِنَّهُ بِنَسَبٍ مَا بَانَا
٩٠٢ـ وَلَمْ يَزِدْ (مُوَطَّأٌ) إِنْ تَفْطِنِ	سِوَىٰ بِضَمٍّ (بُسْرٍ) ابْنِ مِحْجَنِ

الشرح

هذه الأبيات الثلاثة عشر تتعلَّق بالمؤتلف والمختلف في صحيح مسلم وفي الموطَّأ، وكذلك فيها الإشارة إلىٰ أمور تتعلَّق بالثلاثة؛ يعني: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والموطَّأ.

قال السيوطيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

٨٩٠ـ فِي مُسْلِمٍ خَلَفُ: (الْبَزَّارُ) وَسَالِمٌ (نَصْرِيُّهُمْ)،...............

فذكر أنَّ في صحيح مسلم اسم: (خَلَف)، ولقبه: (البَزَّار) بالزاي والراء، أي: وإنَّ غيرَه يكون: (البَزَّاز) بالزَّايين؛ لأنَّ (البزَّار) و(البزَّاز) من قبيل المؤتلف

والمختلف، الرسم واحد والشكل واحد، إلَّا أنَّ الفرق بالنقط، (البزَّار) آخره راء، و(البزَّاز) آخره زاي، هذا هو الفرق بينهما، ففي صحيح مسلم: (البزَّار) خَلَفٌ، وهذا ممَّا انفرد به مسلم، ولا يعني أنَّ ما كان في صحيح البخاري ممَّا مرَّ ضبطه لا يوجد في صحيح مسلم، بل منه ما هو موجود في صحيح مسلم، ولكن الَّذي انفرد به مسلم من هذا الرسم الَّذي هو (البزَّار) أنَّ خَلَفًا أحد شيوخ مسلم هو الوحيد عنده الذي نسبته (البزَّار) بالراء والزاي[١]

ثمَّ قال: (**وَسَالِمٌ (نَصْرِيُّهُمْ)**) أي: سالم النَّصريُّ، فهما نسبتان (النَّصْريُّ) و(البَصْريُّ)؛ فممَّا انفرد به مسلمٌ من هذه الصيغة أو هذا الرسم الَّذي هو (النصري) شخصٌ واحدٌ، وهو: سالمٌ النَّصريُّ مَولىٰ النَّصريِّين، ومن عدا (النَّصريّ) فهو (البَصْريُّ)، و(النَّصْريُّ) و(البَصْرِيُّ) هو من قبيل المؤتلف والمختلف؛ لأنَّ الفرق بينهما النُّون والباء، وإلَّا فإنَّ الرسم واحدٌ، والشَّكل واحد، فـ: (البَصْريُّ) هو الكثير، و(النَّصْريُّ) هو القليل[٢]

ثمَّ قال:

٨٩٠ـ .... (جَبَّارٌ)

٨٩١ـ هُوَ ابْنُ صَخْرٍ، وَعَدِيُّ بْنُ (الْخِيَارْ) (جَارِيَةٌ) أَبُو الْعَلَا بِالْجِيمِ سَارْ

فذَكَر (جَبَّار) و(خِيَار)، ورسمهما متَّحِدٌ، ولكن الفرق هو بالنَّقط وبالشكل؛ لأنَّ (خِيَار) بالخاء المكسورة والياء والراء، و(جَبَّار) بالجيم المفتوحة والباء المشدَّدة والراء، فـ: (جَبَّار) في صحيح مسلم هو: ابنُ صخر، وهو ممَّا انفرد به مسلمٌ، **ثمَّ قال:** (**وَعَدِيُّ بْنُ (الْخِيَارْ)**)، فكلمة: (الخِيَار) هي الَّتي تشتبه مع (جَبَّار)[٣]

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦١)، و«التدريب» (٢/ ٨١٥).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٣)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٨١٦).

(٣) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٨).

وفي صحيح البخاريِّ: ابنُ الخِيَار، وكلام الناظم يُوهِم بأنَّ هذه الصيغة لم تَرِد في البخاريِّ وأنَّها ممَّا انفرد به مسلم، ولكنَّها جاءت في صحيح البخاريِّ وهو: عُبيد الله بن عَدي بن الخِيَار[(١)]

ثـمَّ قال: ((**(جَارِيَةٌ) أَبُو الْعَلَا بِالْجِيم سَارْ**))؛ يعني: والد العلاء (جَارية) بالجيم، والَّذي يشتبه معه: (حَارثة)؛ لأنَّ (حارثة) و(جارية) رسمهما واحدٌ، إلَّا أنَّ الفرق بينهما بالجيم والياء، وذاك بالحاء المهملة والثاء، فـ: (جارية) بالجيم هو والد العلاء جاء ذِكره في صحيح مسلم، ويلتبس مع (حارثة) وهو كثيرٌ[(٢)]

وقولُه: (**سَارْ**) يعني: سار صيتُه واشتهر ذكرُه.

ثمَّ قال:

٨٩٢ ـ أَهْـمِـلْ (أَبَـا بَـصْـرَةٍ) الْـغِـفَـارِي   كَـذَا اسْـمُـهُ (حُـمَـيْـلُ) مَـعْ إِصْـغَـارِ

فقولُه: (**أَهْمِلْ (أَبَا بَصْرَةٍ) الْغِفَارِي**) يعني: أنَّه بالصاد، وليس بالضاد، **يعني:** (أبا بَصْرَةَ)، وليس (أبا نَضْرَةَ)، و(أبو بَصْرَةَ) و(أبو نَضْرَةَ) بينهما ائتلافٌ واختلاف، فالرسم واحدٌ، والشكل واحدٌ، إلَّا أنَّ الفرق بذِكر الصاد مهملةً أو بالضَّاد معجمةً، ففي صحيح مسلم: أَبو بَصْرةَ الغفاريّ، وهذا في صحيح مسلم فقط، ويلتبس بـ: (أبي نَضْرةَ) بالضاد المعجمة، فمَن سوىٰ (أبي بَصْرةَ) فهو (أبو نَضْرةَ)، والفرق بين الباء والنُّون، وبين الصاد والضاد[(٣)]

وقولُه: (**كَذَا اسْمُهُ (حُمَيْلُ) مَعْ إِصْغَارِ**) يعني: بتصغير حَمَل (حُميل)، ويلتبس بـ: (جَميل)، و(جَمِيل) و(حُمَيل) رسمُهما واحدٌ[(٤)]

ثمَّ قال:

٨٩٣ ـ صَغِّرْ (حُكَيْمًا) ابْنَ عَبْدِ اللهِ، ثُمّ   (عَبِيدَةَ) بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لا تَضُمّ

---

(١) انظر: «هدىٰ الساري» (ص٢١٨).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٦٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٤ ـ ٨٠٥).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٠).

(٤) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠)، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول (٢/ ٢٠٠)، و«تبصير المنتبه» (١/ ٢٦٤).

فقولُه: (صَغِّرْ (حُكَيْمًا) ابْنَ عَبْدِ اللهِ) يعني بالتصغير، وهذا في صحيح مسلم، وغيرُه (حَكِيمٌ)، والرسمُ واحدٌ بين (حُكَيم) و(حَكِيم)؛ لأنَّ هذا بالتصغير، وهذا بالتكبير، فـ: حُكَيم بن عبد الله ورد ذكرُه في صحيح مسلم وهو مصغَّر، وغيرُه: (حَكِيم) وهو مكبَّر[(١)]

وقولُه: (ثُمّ/ (عَبِيدَةَ) بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لَا تَضُمّ) يعني: عَبِيدة بن سفيان الحضرمي لا تضمَّ عينَه؛ يعني: لا يقل فيه: (عُبَيدة)، بل قل فيه: (عَبِيدة)، و(عَبِيدة) سبق أنَّه يُطلَق علىٰ أشخاصٍ في صحيح البخاريِّ، وكذلك في صحيح مسلم مثل: عَبِيدة بن عَمرو السَّلماني، فهو من رجال الكتب السِّتَّة روىٰ له البخاريُّ ومسلمٌ، وممَّا انفرد به مسلم: عَبِيدةُ بنُ سفيان الحضرميُّ بهذه الصيغة، ومَن سوىٰ ذلك فهو (عُبَيدة)[(٢)]؛ يعني الذي ما شارك فيه البخاري فهو (عُبَيدة)، وشارك البخاريُّ في هذه الصيغة بمثل: عَبِيدة بن عمرو السَّلماني الَّذي هو من كبار التابعين ويروي كثيرًا عن عليٍّ وعن الصحابة.

ثمَّ قال:

٨٩٤ ـ وَافْتَحْ أَبَا عَامِرٍ ابْنَ (عَبَدَهْ) وَابْنُ (الْبَرِيدِ) هَاشِمٌ فَأَفْرِدَهْ

قولُه: (وَافْتَحْ أَبَا عَامِرٍ ابْنَ (عَبَدَهْ))؛ لأنَّ عامرًا هو ابنُ عَبَدَة، فهذا ممَّا اختصَّ به مسلمٌ، فعامر بنُ عَبَدَة الباء مفتوحة، مثلما مرَّ في البخاريِّ: بَجَالة بن عَبَدَة، وغيرُه (عَبْدَة) بالسكون، فكذلك في صحيح مسلم: عامر بنُ عَبَدَة، بفتح الباء، وغيرُه في صحيح مسلم يأتي (عَبْدَة) بإسكان الباء، و(عَبْدَة) و(عَبَدَة) الرسم واحد، والفرق إنَّما هو بالشكل بين إسكان الباء وبين فتحها، والباقي علىٰ حدٍّ سواء[(٣)]

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢)، و«المقدمة» (ص٤٥٧)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٩).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٨)، و«التدريب» (٢/ ٨١٣).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٩)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤).

وقولُه: **(وَابْنُ (الْبَرِيدِ) هَاشِمٌ فَأَفْرِدَهْ)** يعني: هاشمَ بنَ البَرِيد؛ يعني (البَرِيد) تلتبس مع (بُرَيد) ومع (يَزيد) ومع (البِرِند) الذي سبق أن مرَّ في صحيح البخاري، فإنَّ فيه: (بُرَيد) وفيه: (بِرِند) وفيه: (يَزيد)، وفي صحيح مسلم: هاشم بن البَرِيد؛ كلُّ هذه الأسماء رسمها واحد، وفي صحيح مسلم (البَرِيد)[١].

ثمَّ قال:

٨٩٥ـ وَاضْمُمْ (عُقَيْلًا) فِي الْقَبِيلِ مَعْ أَبِي يَحْيَىٰ الْخُزَاعِيِّ كَمَاضٍ تُصِبِ

يعني: أنَّ ما في صحيح مسلم ممَّا هو بلفظِ عُقَيل بضمِّ العين، وفتح القاف، صيغتان؛ وهما: الأول: في القبيلة بني عُقَيل، فإنَّه بالتصغير، فيقال في النَّسب: بني عُقَيل أو العُقيليُّ، ومنهم: أبو جعفر العُقَيليُّ صاحبُ التأليف في (الضعفاء) فإنَّه يأتي بالضَّمِّ، والثاني: أبو يحيىٰ الخزاعي: يحيىٰ بن عُقَيل، فوالده عُقَيل؛ يعني: هذان في صحيح مسلم بضم العين وفتح القاف، مع عُقيل بن خالد الَّذي مرَّ ممَّا جاء في صحيح البخاري وهو أيضًا عند مسلم؛ لأنَّ عُقيل بن خالد من رجال الكتب السِّتَّة، وقد ذكر هناك أنَّه الراوي عن الزهري، ومن عداه في صحيح البخاريِّ فهو (عَقِيل)، وهنا يُضاف إلىٰ (عُقَيل) الَّذي في صحيح البخاري وهو أيضًا في صحيح مسلم يحيىٰ بن عُقيل يعني والد يحيىٰ، وكذلك ما يأتي في النسب بأن يقال: بني عُقَيل، فإنَّه يكون بالضمِّ، ومَن عدا هؤلاء الثلاثة فإنَّه يأتي مكبَّرًا بالفتح (عَقِيل) بدل (عُقَيل)، إذن (عُقَيل) هو القليل، و(عَقِيل) هو الكثير.

وقولُه: **(كَمَاضٍ)** يعني: المقصود به عُقَيل بن خالد بن عَقِيل المصري الَّذي مضىٰ في المؤتلف والمختلف في صحيح البخاري، فإنَّ هؤلاء الثلاثة كلهم (عُقَيل)، ومن عداهم (عَقِيل)؛ عُقَيل بن خالد في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وفي صحيح مسلم: بنو عُقَيل، وكذلك والد يحيىٰ بن عُقيل[٢].

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١١٠)، و«المقدمة» (ص٤٥٥ ـ ٤٥٦)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٢ ـ ٨٠٤).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٠)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤).

ثُمَّ قال:

٨٩٦ـ (عَيَّاشُ) بِالْيَاءِ ابْنُ عَمْرِو الْعَامِرِي مَعْ نَقْطِهِ، وَهَكَذَا ابْنُ الْحِمْيَرِي

قولُه: ((عَيَّاشُ) بِالْيَاءِ ابْنُ عَمْرِو الْعَامِرِي/مَعْ نَقْطِهِ) يعني: (عيَّاش) بالياء وليس بالباء، مع نقط آخره الَّذي هو السين بالنقط الثلاث؛ يعني: بالشين، وليس بالسين، ففي صحيح مسلم اثنان هما: عيَّاش بن عمرو العامري، وعيَّاش بن عبَّاس الحِمْيَري، ومن عداهما فهو (عبَّاس)؛ لأنَّ (عبَّاس) و(عيَّاش) رسمُهما واحدٌ، إلَّا أنَّ الفرق إنَّما هو بالنقط، وإلَّا فالشكل واحد، من حيث الفتح والتشديد، فمَن سوىٰ هؤلاء في صحيح مسلم فهو (عبَّاس) بدل (عيَّاش)[1].

ثُمَّ قال:

٨٩٧ـ (رِيَاحُ) بِالْيَاءِ أَبُو زِيَادِ وَكُنْيَةٌ لَهُ بِلَا تَرْدَادِ

فقولُه: ((رِيَاحُ) بِالْيَاءِ أَبُو زِيَادِ) يعني: زيادَ بنَ رِياح، وكنيتُه هو: أبو رِياح أيضًا، فهو أبو رياح، واسم أبيه: رياح، وافقت كنيتُه اسم أبيه، ومنهم مَن قال: إنَّ كنيته: أبو قيس وليس أبا رياح. فهذا بالراء والياء، ومَن عدا ذلك فهو (رَباح) بالباء؛ لأنَّ (رَباح) و(رِيَاح) رسمهما واحدٌ، إلَّا أنَّ الفرق بالياء والباء، فـ: (رِياح) والدُ زياد؛ يعني: زياد بن رياح، ومَن عدا ذلك فهو (رَباح)[2].

ثُمَّ قال:

٨٩٨ـ وَكُلُّ مَا فِي ذَيْنِ وَ(الْمُوَطَّا) فَهْوَ (الْحَرَامِيُّ) بِرَاءٍ ضَبْطَا

٨٩٩ـ إِلَّا الَّذِي أُبْهِمَ عَنْ أَبِي الْيَسَرْ فِي (مُسْلِمٍ) فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرّ

فذَكَر (الحَرَامي) و(الحِزَامي)، قال: كلُّ ما في الصحيحين والموطَّأ بهذا الرسم فهو (الحَرَامي)، إلَّا الَّذي أُبهِم في صحيح مسلم وهو يروي عن أبي اليَسَر في آخر صحيح مسلم، «**فَإِنَّ فِيهِ الْخُلْفَ قَرّ**» يعني: هل هو: (حَرَامي) أو

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٢).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، و«المقدمة» (ص٤٥٧)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٩).

(حِزَامي)، فمنهم مَن قال: إنَّه (الحَرَامي) كهذا العام، ومنهم من قال: إنَّه (الحِزَامي).

وفيه غيرُه ممَّن يقال له: (الحِزَامي)، لكن هذا مُختلف فيه هل هو (الحَرَامي) أو (الحِزَامي)(١).

ثمَّ قال:

٩٠٠ ـ وَحِّدْ (زُبَيْدًا) مَاعَدَا ابْنَ الصَّلْتِ وَ(وَاقِدٌ) بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي

فقولُه: (وَحِّدْ (زُبَيْدًا)) يعني: زُبَيدَ بن الحارث اليَامي الكوفي؛ يعني بالباء الموحَّدة، وهو ممَّا انفرد بهذه الصيغة في الصحيحين بهذا الاسم (زُبَيد)، ولا أحد يشاركه بهذا الاسم، وهو ثقةٌ أخرج له أصحاب الكتب السِّتَّة، وقولُه: «**مَاعَدَا ابْنَ الصَّلْتِ**» فهو: زُيَيْد ـ بياءين ـ ابنُ الصَّلْت، وهذا ليس في الصحيحين(٢).

وقولُه: (وَ (وَاقِدٌ) بِالْقَافِ فِيهَا يَأْتِي) يعني في الصحيحين والموطَّأ يأتي (واقِد)، ولا يأتي فيها (وافِد)، وإنَّما جاء في غيرها(٣).

ثمَّ قال:

٩٠١ ـ بِالْيَاءِ (الأَيْلِيُّ) سِوَىٰ شَيْبَانَا لَكِنَّهُ بِنَسَبٍ مَا بَانَا

فذَكَر نسبتَي (الأَيْلِيّ) و(الأُبُلِّيّ) وهما من قبيل المؤتلف والمختلف؛ رسمهما واحد، إلَّا أنَّ الفرق بينهما بالنقط والشكل، ونسبة (الأَيْليّ) جاءت في الصحيحين وفي الموطَّأ، وهي نسبةٌ إلىٰ أيلَةَ مدينةٌ علىٰ الساحل في بلاد الشام

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و«التقريب» (ص١٠٨ ـ ١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٣)، و«التدريب» (٢/ ٨١٧ ـ ٨١٨).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣١٥)، و«المقدمة» (ص٤٥٨)، و«التقريب» (ص١٠٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٥٦)، و«التدريب» (٢/ ٨١٠).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٣٠٢)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٠)، و«التدريب» (٢/ ٨١٤ ـ ٨١٥).

علىٰ بحر القلزم الَّذي هو البحر الأحمر[١]، ويأتي كثيرًا يونسُ بنُ يزيدَ الأيليُّ يروي عن الزهري، فكلُّ ما في الصحيحين والموطَّأ بهذه الصيغة هو (الأَيْلِيُّ)، ويأتي (الأُبُلِّي) يعني: في نَسَبِ شيبان بنِ فرُّوخ شيخ الإمام مسلم، و(الأُبُلِّيُّ) نسبة إلىٰ أُبُلَّة قريةٌ قريبة من البصرة[٢].

فقوله: (بِالْيَاءِ (الأَيْلِيُّ) سِوَىٰ شَيْبَانَا) يعني: هذا نسبتُه (الأُبُلِّي) بالباء المضمومة واللام المكسورة المشدَّدة.

وقولُه: (لَكِنَّهُ بِنَسَبٍ مَا بَانَا) يعني: أنَّ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ عندما يروي عنه لا يذكر نسبه، لا يقول: (الأُبُلِّي)، وإنَّما يقول: حدَّثنا شيبان بن فرُّوخ، فهو أُبُلِّيٌّ، وهو من رجال مسلم، ولكنَّه ما بانت نسبتُه في صحيح مسلم؛ لأنَّ مسلمًا لم ينسبه في صحيحه، وإذن لا يلتبس بالأَيْلِي؛ لأنَّه لا يوجد في صحيح مسلم هذه النسبة (الأُبُلِّي)، وإنَّما يكتفي مسلم بأن يقول: (أخبرنا شيبان بن فرُّوخ)، (حدثنا شيبان بن فرُّوخ)، لا يقول: حدَّثنا شيبان بن فرُّوخ الأُبُلِّي، فكلُّ ما في الصحيحين والموطَّأ فهو (**الأَيْلِيُّ**)، سوىٰ ما جاء في نسب شيبان إلَّا أنَّه لم يأتِ مصرَّحًا بنسبته في صحيح مسلم، لكنه عندما يُذكر نسبه في كتب التراجم يقولون: شيبان بن فرُّوخ الأُبُلِّي[٣].

ثمَّ قال:

٩٠٢ ـ وَلَمْ يَزِدْ (مُوَطَّأٌ) إِنْ تَفْطِنِ ... سِوَىٰ بِضَمٍّ (بُسْرٍ) ابْنِ مِحْجَنِ

فذَكَر أنَّ الموطَّأ لم يَزِد ممَّا هو من قبيل المؤتلف والمختلف علىٰ ما تقدَّم شيئًا يتميَّز به علىٰ الصحيحين سوىٰ: (بُسْر بن مِحجن) بضمِّ الباء وسكون السين، فهذا في الموطَّأ دون الصحيحين، وهذا هو الَّذي جاء فيه بهذه الصيغة زائدًا علىٰ ما في الصحيحين، وجاء في صحيح البخاريِّ ومسلم: عبد الله بنُ بُسْر، لكن

---

(١) انظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٤٠٩)، و«البلدان» للحموي (١/ ٢٩٢).

(٢) انظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٩٨)، و«البلدان» للحموي (١/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٦٩)، و«المقدمة» (ص٤٦٠)، و«التقريب» (ص١٠٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، و«التدريب» (٢/ ٨١٥).

(بُسر بن مِحجن) بهذه الصيغة فهذا ممَّا جاء في رجال الموطَّأ، وليس في رجال الصحيحين[(١)].

ثم إنَّ المؤلِّف ذَكَر في أوَّل هذا الباب الطويل الَّذي تقرب أبياتُه من مائة بيت، ذكَر أبياتًا كثيرة تتعلَّق بالمؤتلف والمختلف من غير تقييد بكتاب مُعيَّن، ثمَّ ذَكَر المؤتلف والمختلف في صحيح البخاريِّ، ثمَّ المؤتلف والمختلف في صحيح مسلم، ثمَّ ذكر ما انفرد به الموطَّأ، وإنَّما ذكر صحيح البخاري وصحيح مسلم والموطَّأ؛ لأنَّ هذه الكتب الثلاثة أُلِّف فيها مؤلَّفات خاصَّة في ضبط رجالها وضبط المؤتلف والمشتبه فيها، ومن ذلك (مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار) فيما يتعلَّق بالمتن والرجال، للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وكذلك (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار) لابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، فإنَّها مبنيَّة علىٰ الصحيحين والموطَّأ ومؤلَّفة فيما يتعلَّق بهذه الكتب فقط، فمن أجل ذلك تكلَّم السيوطيُّ علىٰ ما يتعلَّق بالبخاريّ ومسلم والموطَّأ.



(١) انظر: «مشارق الأنوار» (١/ ١٠٩)، و«المقدمة» (ص٤٥٥)، و«التقريب» (ص١٠٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٤٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١).

المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ

٩٠٣ـ وَاعْنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتَّفِقْ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقْ
٩٠٤ـ لَاسِيَّمَا إِنْ يُوجَدَا فِي عَصْرِ وَاشْتَرَكَا شَيْخًا وَرَاوٍ فَادْرِ
٩٠٥ـ فَتَارَةً: يَتَّفِقُ اسْمًا وَأَبَا أَوْ مَعَ جَدٍّ أَوْ كُنًى وَنَسَبَا
٩٠٦ـ كَـ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ): خَمْسٌ بَانْ وَ(أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانْ)
٩٠٧ـ ثُمَّ (أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ) اِثْنَيْنِ: بَصْرِيٍّ وَبَغْدَادِيِّ
٩٠٨ـ أَوْ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبٍ وَالنَّسَبِ أَوْ كُنْيَةٍ ـ كَعَكْسِهِ ـ وَاسْمِ أَبِ
٩٠٩ـ نَحْوُ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) مِنْ قَبِيلَةِ الأَنْصَارِ: أَرْبَعٌ زُكِنْ
٩١٠ـ كَذَا (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ)، وَضُمّ (ابْنَ أَبِي صَالِحٍ صَالِحًا) تَعُمّ
٩١١ـ وَتَارَةً فِي اسْمٍ فَقَطْ ثُمَّ السِّمَةْ (حَمَّادُ) لابْنِ زَيْدَ وَابْنِ سَلَمَةْ
٩١٢ـ فَإِنْ أَتَىٰ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلَا أَوْ عَارِمٍ؛ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ جُعِلَا
٩١٣ـ أَوْ هُدْبَةٍ أَوِ التَّبُوذَكِيِّ أَوْ حَجَّاجٍ أَوْ عَفَّانَ؛ فَالثَّانِيَ رَأَوْا

الشرح

لمَّا فرَغَ المصنِّف من المباحث المتعلِّقة بالمؤتلف والمختلف وهو الذي تتَّفق فيه الألفاظ والأسماء من حيث الصورة وتختلف في النُّطق؛ مثل: (عَقِيل) و(عُقَيل)، و(يَسَار) و(بشَّار)، انتقل إلىٰ المباحث المتعلِّقة بالمتَّفق والمفترق.

والمتَّفق والمفترق هو الَّذي تتَّفق فيه أسماءُ الرُّواة وأسماءُ آبائهم أو أجدادهم، وتختلف أشخاصهم، وقد يكون الاتفاق في كنية، أو نسب أو نسبة مع ذلك؛ يعني أنَّه يأتي شخصان ـ أو أكثر ـ متَّفقان في الاسم واسم الأب، وقد

يكون أيضًا مع اسم الجدِّ، وقد يكون الاتِّفاق في الكنية أو النسب مع ذلك[١].

وفائدةُ معرفة هذا النوع أَلَّا يُظنَّ هؤلاء الأشخاص شخصًا واحدًا، ومن فائدة معرفة هذا النوع أنَّه قد يتَّفق في الاسم واسم الأب أو أكثر من ذلك اثنان أو أكثرُ، ويكون أحدُهما ضعيفًا والثاني ثقةً، فيُخطئ بعضُ النَّاس فيُطلقه علىٰ الضعيف وهو ثقةٌ، أو العكس، ولكن إذا عُرف هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث وعُرف أمثلتُه المتعدِّدة الَّتي يكون فيها الاتِّفاق في الأسماء وأسماء الآباء والأجداد وما إلىٰ ذلك، فإنَّه يزول اللَّبس، ولا يحصل الإشكال الَّذي يقع لمَن لا يعرف هذه المباحث وأحكامها وتفاصيلها وأمثلتها[٢].

ثمَّ إنَّ النَّاظم ذَكَر التعريف وذَكَر أهمِّيَّته، وذكر أمثلةً متعدِّدةً لأقسامه المختلفة، وأنَّ مِن هذه الأنواع الَّتي تحت هذا الموضوع ما تتعدَّد الأشخاص وتصل إلىٰ خمسةٍ، ومنها ما يكون الاتِّفاق والافتراق في ثلاثة، ومنها ما يكون اثنين، وهكذا.

فيقول السيوطيُّ:

٩٠٣- وَاعْنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتَّفِقْ ... لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقْ

يقول: اِعْتَنِ أيُّها المشتغل في علم الحديث بما يتَّفق خطًّا ونُطقًا ولكن تفترق المسمَّيات؛ فيكون اسمٌ واسمُ أبٍ ويُراد به أربعةُ أشخاص، أو خمسةُ أشخاص، أو شخصان، فهذا يقال له: المتَّفق والمفترق، فاعْتَن بهذا النَّوع، واحرص عليه، واعرِف أحكامه وأمثلتَه؛ حتَّىٰ لا تقع في لبس، وحتَّىٰ لا تُخطئ، فتظُنَّ أشخاصًا شخصًا واحدًا، أو لا تعرف إلَّا شخصًا بهذا الاسم وهو ثقة، ويكون الذي جاء ضعيفًا، أو عكسه، فإذا اعتَنَيتَ بمعرفة هذا النَّوع واهتمَمْتَ به زال عنك اللَّبس، وزال عنك الإشكال، وعرفتَ أنَّ هذا الاسم واسم الأب يُطلَق علىٰ عدَّة أشخاص متميِّزٍ بعضُهم عن بعض، وأنَّهم ليسوا شخصًا واحدًا.

وتكون الأهمِّية فيما إذا كان هذا الاتِّفاق والافتراق في عصر واحد، ومع

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٢ - ٤٦٣)، و«التقريب» (ص١١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٨)، و«النزهة» (ص١٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٠).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٣)، و«النزهة» (ص١٥٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧).

الاتِّفاق في أسماء التلاميذ والشيوخ، فإنَّ هذا يكثُر فيه اللَّبس أكثر من غيره؛ لأنَّهم في عصر واحد وفي زمن واحد ويتَّفقون في الشيوخ والتلاميذ، فعند ذلك يحصل اللبس الشديد، ويُرجَع في ذلك إلىٰ من يكون أكثرَ ملازمةً في شيخ، أو أنَّ هذا انفرد بالرواية عن هذا، وهذا انفرد بالرواية عن هذا، أو اشتركوا في الرواية عنه، ولكن هذا أكثرُ ملازمةً من هذا، وهذا أقلُّ ملازمةً من هذا.

الحاصل أنَّه ينبغي أن يُعرَف المتَّفق والمفترق سواء اختلفت الأزمان أو اتَّفقت؛ لأنَّ معرفته مع اختلاف الأزمان ألَّا يُظَنَّ الشخص الَّذي هو في زمن متأخِّر هو الَّذي في زمن متقدِّم، أو العكس بألَّا يُظنَّ الَّذي هو في زمن متقدِّم هو الَّذي في زمن متأخِّر، وإذا كانوا في عصر واحد فإنَّ اللَّبس يكون أشدَّ والخفاء أعظم، ومعرفة ذلك أهمُّ؛ لأنَّه يحصل به اللَّبس أكثر حيث يكونون في زمن واحد وفي عصر واحد، لاسيَّما إذا اتَّفقوا في الشيوخ والتلاميذ.

وهذا البيت يشتمل علىٰ التعريف، ومعناه: أنَّه ما اتَّفقت الأسماءُ وأسماءُ الآباء خطًّا ونُطقًا، ولكنَّها اختلفت في المُسمَّيات، فأنس بنُ مالك مثلًا يُطلَق علىٰ عدَّة أشخاص، كلُّهم يقال لهم: أنس بنُ مالك، فاتَّفقت الأسماء وأسماء الآباء في الرسم والنُّطق، ولكن اختلفت المُسمَّيات بأن تعدَّد الأشخاص وليسوا شخصًا واحدًا.

ثمَّ قال:

٩٠٤ـ لَا سِيَّمَا إِنْ يُوجَدَا فِي عَصْرِ وَاشْتَرَكَا شَيْخًا وَرَاوٍ فَادْرِ

وهذا يُبيِّن أنَّ الأهمِّية تكون أشدَّ وأعظم فيما إذا اشتركا في عصر واحدٍ، وكانا في زمن واحدٍ، ومع ذلك أيضًا اتَّفقا في شيوخ وتلاميذ، فإنَّ هذا يكون فيه اللَّبس أشدَّ من غيره.

ثم ذَكَر أقسام المتَّفق والمفترق، وأنَّ:

- منه ما يتَّفق الاسمُ واسمُ الأب.
- ومنه ما يتَّفق الاسمُ واسمُ الأب واسمُ الجَدِّ.
- ومنه ما يتَّفق الكُنيةُ مع النِّسبة.
- ومنه ما يتَّفق الاسمُ واسمُ الأب مع النسبة.

- ومنه ما يتَّفق الكُنية مع اسم الأب.
- ومنه ما يتَّفق الاسم مع كنية الأب.

فهو أنواعٌ متعدِّدة، ولكلِّ نوعٍ منها أمثلةٌ؛ أي: أشخاص متعدِّدون لكلِّ قسمٍ من هذه الأقسام، فذكرها أوَّلًا بدون تمثيل ثمَّ عقَّبها بالتمثيل، ثمَّ عاد وأتىٰ بأقسام وبأمثلةٍ توضِّحها.

فقال:

٩٠٥ - فَتَارَةً يَتَّفِقُ اسْمًا وَأَبَا ... أَوْ مَعَ جَدٍّ أَوْ كُنًىٰ وَنَسَبَا

٩٠٦ - كَـ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ): خَمْسٌ بَانْ ... وَ(أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانْ)

٩٠٧ - ثُمَّ (أَبِي عِمْرَانِ الْجَوْنِيِّ) ... اثْنَيْنِ: بَصْرِيٍّ وَبَغْدَادِيِّ

٩٠٨ - أَوْ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبٍ وَالنَّسَبِ ... أَوْ كُنْيَةٍ - كَعَكْسِهِ - وَاسْمِ أَبِ

٩٠٩ - نَحْوُ (مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) مِنْ ... قَبِيلَةِ الأَنْصَارِ: أَرْبَعٌ زُكِنْ

٩١٠ - كَذَا (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) وَضُمّ ... (إِبْنَ أَبِي صَالِحٍ صَالِحًا) تَعُمّ

فالقسم الأوَّل: وهو الاتِّفاق في الاسم واسم الأب[1]، فذكر أنَّ ممَّا يتَّفق في الاسم واسم الأب: أنس بن مالك، وهو يُطلَقُ علىٰ عشرة أشخاص، كلُّهم يقال لهم: أنس بنُ مالك، وخمسةٌ منهم عُرفوا بالرواية، وكانوا في أزمان مختلفة، والمشهور منهم والمُكثر من الرواية: أنس بنُ مالك صاحبُ رسولِ الله ﷺ وخادمُه الَّذي خدمه عشر سنوات.

القسم الثاني: مَن اتَّفق في الاسم واسم الأب واسم الجد[2]، وهو: أحمد بن جعفر بن حمدان، ويُطلَق علىٰ عدَّة أشخاص، منهم: القَطِيعيُّ الذي روىٰ مسند الإمام أحمد عن عبد الله ابن الإمام أحمد، فإنَّه أحمد بن جعفر بن

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٣ - ٤٦٤)، و«التقريب» (ص١١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٨ - ٢٦٢)، و«النزهة» (ص١٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٦٧ - ٢٧٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٠ - ٨٢٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٤)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٢ - ٢٦٤)، و«النزهة» (ص١٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٣ - ٢٧٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٥ - ٨٢٧).

حمدان، ويوافقه في ذلك عدَّةُ أشخاص كلُّهم يتَّفقون في الاسم واسم الأب والجدِّ وكلُّهم يروون عن أشخاص يُسَمَّون بـ: عبد الله.

القسم الثالث: وهو الَّذي اتَّفقت فيه الكُنية والنِّسبة(١)، فـ: (أبو عِمْران) كُنية، و(الجَوْنيُّ) نسبةٌ، وقد اتَّفق في ذلك شخصان: بصريٌّ، وبغداديٌّ؛ كلٌّ منهما يقال له: أبو عِمران الجَوْنِيُّ.

القسم الرابع: وهو الذي اتَّفق في الاسم واسم الأب والنَّسب(٢)، وهذا مثل: محمد بن عبد الله الأنصاريِّ؛ فالاسمُ: محمَّد، والأب: عبد الله، والنِّسبة: الأنصاريُّ، فعدَّة أشخاصٍ اتَّفقوا في الاسم واسم الأب والنِّسبة، كلٌّ منهم يقال له: محمد بن عبدِ الله الأنصاريُّ، ومنهم أحدُ شيوخ البخاري يقال له: محمد بن عبد الله الأنصاريُّ.

القسم الخامس: وهو الَّذي اتَّفق في الكُنية وفي اسم الأب(٣)، مثل: (أبو بكر بن عيَّاش)، فإنَّه يُطلَق علىٰ أشخاصٍ اتَّفقوا في الكُنية واتَّفقوا في اسم الأب، ولكن اختلفت الأشخاص، فهذا فيه اتِّفاقٌ في الكنية واتِّفاقٌ في اسم الأب، وأمَّا الَّذي مضىٰ فهو اتِّفاقٌ في الكُنية والنِّسبة (أبو عِمْران الجوني)، وهذا (أبو بكر بن عيَّاش)؛ اتَّفق الكُنىٰ وأسماء الآباء.

القسم السادس: عكسُه أي عكس السابق، **وهو الَّذي يتَّفق فيه اسمُ الراوي مع كُنية أبيه**(٤)، مثل: صالح بن أبي صالح، فإنَّه يُطلق علىٰ عدَّة أشخاص، منهم: صالح مولىٰ التَّوأمة، ومنهم: صالح بن أبي صالح السَّمَّان، ومنهم غير هَذَين منسوبون إلىٰ آبائهم غير مُكنّين؛ يعني: اتَّفقت الأسماءُ وكُنىٰ الآباء.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٥ ـ ٤٦٦)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٤)، و«النزهة» (ص١٥٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٧ ـ ٨٢٨).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٦)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٥)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٨).

(٤) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٥ ـ ٤٦٦)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩).

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٩١١ـ وَتَارَةً فِي اسْمٍ فَقَطْ ثُمَّ السِّمَهْ (حَمَّادُ) لابْنِ زَيْدَ وَابْنِ سَلَمَهْ

٩١٢ـ فَإِنْ أَتَىٰ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلَا أَوْ عَارِمٍ؛ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ جُعِلَا

٩١٣ـ أَوْ هُدْبَةٍ أَوِ التَّبُوذَكِيِّ أَوْ حَجَّاجٍ أَوْ عَفَّانَ فَالثَّانِيَ رَأَوْا

وهذا القسم السابع: وهو الَّذي يكون الاتِّفاق في الاسم ويأتي مهملًا غير منسوب[1]، والعلامة الَّتي يُميَّز بها هي أن يُرجع إلىٰ الشيوخ والتلاميذ، ومن روىٰ عن هذا، ومن روىٰ عن هذا، وإذا كان روىٰ عن هذا وهذا، فهل هو أكثر اتِّصالًا بهذا وأخذًا عن هذا، فيُميَّز الشخصان ويُعرف أحدُهما بمعرفة كون هذا التلميذ روىٰ عن هذا الشخص المُهمَل ولم يروِ عن الآخر، أو أنَّه روىٰ شخصٌ عن الشخصين، ولكن عُرف أنَّه أكثرُ ملازمةً لأحدهما من الآخر، وذلك مثل: حمَّاد بن زيد وحمَّاد بن سلمة، يأتي ذِكرهما كثيرًا في الأسانيد بلفظ: (حمَّاد) غيرَ مَنْسُوبَيْن، لا يقال: ابنُ زيد، ولا يقال: ابنُ سلمة، وإنَّما يقال: (حمَّاد) فقط، فكيف نعرف أنَّه حمَّاد بنُ زيد أو حمَّاد بنُ سلمة؟

نعرف ذلك عن طريق التلاميذ الذين رووا عنه، فإذا وجدنا أنَّ واحدًا روىٰ عن حمَّاد بن زيد ولم يروِ عن حمَّاد بن سلمة عرفنا الَّذي روىٰ عنه هذا الشخص أنَّه حمَّاد بنُ زيد؛ لأنَّ هذا الشخص لا يروي عن حمَّاد بن سلمة، وهذا مثل: سليمان بن حرب، فإنَّه معروفٌ بالرواية عن حمَّاد بن زيد، فإذا جاء سليمان بنُ حرب يروي عن حمَّاد ولم يُنسَب؛ ما قيل لا ابن زيد ولا ابن سلمة، فهل نعتبره ابنَ زيد أو ابنَ سلمة؟ نعتبره ابنَ زيد؛ لأنَّ سليمان بن حرب هو الَّذي يروي عن حمَّاد بن زيد، ومثل: قُتيبة بن سعيد يروي عن حمَّاد بن زيد، وكذلك عارم محمَّدُ بنُ الفضل السَّدوسي يروي عن حمَّاد بن زيد، فإذا جاءنا حمَّادٌ في الإسناد مهمَلًا غير مميَّز بأنَّه ابنُ زَيدٍ أو ابنُ سَلَمة، نَعرف ذلك بمعرفة التلاميذ الَّذي اختصُّوا بأحد الشخصين، أو رووا عن الشخصين، ولكن الراوي عنهما أكثر

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٧ ـ ٤٦٨)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٨ ـ ٢٧١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٨ ـ ٢٨١)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٠ ـ ٨٣٤).

ملازمة لأحدهما دون الآخر، فإذا كان الشخص يُلازم حمَّاد بن زيد وقليلَ الملازمة لحمَّاد بن سلمة فعند الإطلاق يُحمَل علىٰ مَن يكون أكثرَ ملازمة، لكن إذا عُرف بأنَّه لم يرو عن حمَّاد بن سلمة؛ يعني أنَّه ممَّا اختصَّ به حمَّاد بنُ زيد، فإذا جاء في الإسناد غيرَ منسوب والَّذي يروي عنه سليمان بنُ حرب أو عارمٌ محمدُ بنُ فضل السدوسي، فنعتبره حمَّادَ بن زيد، بمجرَّد ما عرفنا التلميذ عرفنا أنَّه حمَّاد بن زيد؛ لأنَّ سليمان بن حرب وعارمًا محمَّدَ بنَ فضل السدوسي يرويان عن حمَّاد بن زيد، وليس عن حمَّاد بن سلمة، وإذا جاء هُدبةُ بنُ خالد ويقال له: هَدَّاب، فإنَّه يأتي ذِكرُه في البخاري: هُدبة، ويأتي عند مسلم: هُدبة وهَدَّاب وهو الأكثر، وواحدة اسم والثانية لقب، والأغلب أن هُدبة هي الاسم وهدَّاب هي اللَّقب، وهي مأخوذة من الاسم، فإذا جاء هُدبة يروي عن حمَّاد غير منسوب ما قيل لا ابن زيد ولا ابن سلمة؛ فهو حمَّاد بن سلمة، وكذلك موسىٰ بنُ إسماعيل التَّبوذكِيُّ شيخُ البخاريِّ إذا روىٰ عن حمَّاد غيرَ منسوب، فالمراد به ابنُ سلمة، وكذلك عفَّان بنُ مسلم إذا روىٰ عن حمَّاد، فالمراد به حمَّاد بنُ سلمة، وليس ابنَ زيد.

فقولُه: (فَإِنْ أَتَىٰ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ مُهْمَلَا) يعني: أتت الرواية من طريق سليمان بن حرب عنه مهملًا يعني: غير منسوب، ما قيل: ابنُ زيد، ولا ابنُ سلمة؛ لأنَّ هذا هو المهمل؛ فإذا ذُكر الاسمُ دون أن يُنسب يُسمَّىٰ: المُهمَل، ويدخل في المتَّفق والمفترق، لكن له اسمٌ يخصُّه وهو: المهمَل، ولهذا يأتي في تراجم الرواة: روىٰ عن الحمَّادين، وروىٰ عن السفيانين؛ لأنَّهم مشهورون، إلَّا أنَّ تمييز أحدهما عن الآخر يُعرف بالشيوخ والتلاميذ.

وقولُه: (أَوْ عَارِمٍ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ جُعِلَا) يعني: يُعتبر ذلك المهمَل الذي قيل عنه حمَّاد فقط؛ يُعتبَر ابنَ زيد؛ لأنَّ عارمًا يروي عن حمَّاد بن زيد، وسليمان بن حرب يروي عن حمَّاد بن زيد، ولا يرويان عن حمَّاد بن سلمة.

وإذا جاء هُدبةُ بنُ خالد أو عفَّانُ بنُ مسلم أو موسىٰ بنُ إسماعيل التَّبوذَكيُّ أو حجَّاجُ بنُ مِنهالٍ؛ إذا جاء هؤلاء الأشخاص يروون عن حمَّاد غيرَ منسوب، فالمراد به ابنُ سلمة، وقد ذَكَر المِزِّيُّ في (تهذيب الكمال) بعد ترجمة حمَّاد بن

سلمة، وترجمةُ حمَّاد بن سلمة مجاورةٌ لترجمة حمَّاد بن زيد؛ لأنَّ السين بعد الزاي مباشرة، فذُكرت ترجمة حمَّاد بن زيد ثم بعدها ترجمة حمَّاد بن سلمة، لمَّا ذَكَر ترجمة حمَّاد بن سلمة ذَكَر بعدها فصلًا ذكَر فيه الَّذين عُرفوا بالرواية عن حمَّاد بن زيد والَّذين عُرفوا بالرواية عن حمَّاد بن سلمة، قال: «قد اشترك في الرواية عن الحمَّادين جماعةٌ، وانفرد بالرِّواية عن كلِّ واحدٍ منهما جماعة كما تقدَّم، إلَّا أن عفَّان لا يروي عن حمَّاد بن زيد إلَّا وينسبه في روايته عنه، وقد يروي عن حماد بن سلمة فلا ينسبه، وكذلك حجَّاج بنُ المنهال، وهُدبة بنُ خالد. وأمَّا سُلَيْمان بن حرب فعلىٰ العكس من ذلك، وكذلك عارمٌ.

وممَّن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد أَحْمَد بنُ عبدة الضَّبِّيُّ، وأَبُو الرَّبيع الزهرانيُّ، وقتيبةُ، ومسدَّد، وعامَّة مَن ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن سَلَمة، فإنَّه لم يرو أحدٌ منهم عن حمَّاد بن سلمة.

وممَّن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة، أو اشتهر بالرواية عَنه: بهزُ بنُ أسد، وموسىٰ بنُ إسماعيل، وعامَّة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حمَّاد بن زيد، فإذا جاءك عن أحدٍ من هؤلاء عن حمَّاد غيرَ منسوب، فهو ابنُ سلمة، والله أعلم»[1]، لكن إذا جاء مُسمًّىٰ منسوبًا فلا إشكال، لكن الإشكال يأتي فيما إذا وُجد الإهمال بأن ذُكر الاسم فقط ولم يُذكر اسم الأب، فعند ذلك يُحتاج إلىٰ معرفة الشيوخ والتلاميذ، والسيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لمَّا ذَكَر هذا القسم مثَّل للتلاميذ الَّذين يروون عن حمَّاد بن زيد والَّذي يُعرف به تعيينُ المُهمل شخصان هما: عارمٌ وسليمانُ بنُ حرب، وذكر أربعة أشخاص معروفين بالرواية عن حمَّاد بن سلمة، وهم موسىٰ بنُ إسماعيل التَّبوذَكِيُّ، وهُدبة بنُ خالد، وحجَّاج بن منهال، وعفَّان بنُ مسلم، فهؤلاء معروفون بالرواية عن حمَّاد بن سلمة.

هذه جملةٌ من أقسام المتَّفق والمفترق وأمثلتها، وهي في أحد عشر بيتًا.



(١) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

٩١٤ـ وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ (عَبْدُ اللهِ) فِي طَيْبَةَ فَابْنُ عُمَرٍ، وَإِنْ يَفِي
٩١٥ـ بِمَكَّةٍ فَابْنُ الزُّبَيْرِ، أَوْ جَرَىٰ بِكُوفَةٍ فَهْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُرَىٰ
٩١٦ـ وَالْبَصْرَةِ الْبَحْرُ، وَعِنْدَ مِصْرِ وَالشَّامِ مَهْمَا أُطْلِقَ: ابْنُ عَمْرِو
٩١٧ـ وَعَنْ (أَبِي حَمْزَةَ) يَرْوِي شُعْبَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ عِدَّةُ
٩١٨ـ إِلَّا (أَبَا جَمْرَةَ) فَهْوَ بِالرَّا ـ وَهْوَ الَّذِي يُطْلَقُ ـ يُدْعَىٰ نَصْرَا
٩١٩ـ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَـ (الآمُلِي) وَ(الْحَنَفِيِّ) مُخْتَلِفُ الْمَحَامِلِ
٩٢٠ـ وَاعْدُدْ بِهَذَا النَّوْعِ مَا يَتَّحِدُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَا، وَعَدَّدُوا
٩٢١ـ قِسْمَيْنِ: مَا يَشْتَرِكَانِ إِسْمَا بِنْتُ عُمَيْسٍ، ابْنُ رِئَابٍ (أَسْمَا)
٩٢٢ـ وَالثَّانِ: فِي اسْمٍ وَكَذَا فِي اسْمِ أَبِ (كَهِنْدٍ) ابْنِ وَابْنَةِ الْمُهَلَّبِ

الشرح

قد يأتي المُهمَل ويكون التميز بمعرفة البلدان، وإن كان قد يكون الواحدُ من أهل بلدٍ وروىٰ عنه من أهل بلده وغيرُ أهل بلده، لكن الغالب أنَّه عند الإطلاق في الألفاظ المهمَلة في بلدانٍ مُعيَّنةٍ فإنَّه يُقصَد به أشخاصٌ كانوا بتلك البلاد، وقد ذَكَر السيوطيُّ لذلك أمثلةً من أصحاب رسول الله ﷺ و‌رضي الله عنهم، وذلك باسم: (عبد الله)، فقال:

٩١٤ـ وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ (عَبْدُ اللهِ) فِي طَيْبَةَ فَابْنُ عُمَرٍ، وَإِنْ يَفِي
٩١٥ـ بِمَكَّةٍ فَابْنُ الزُّبَيْرِ، أَوْ جَرَىٰ بِكُوفَةٍ فَهْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُرَىٰ
٩١٦ـ وَالْبَصْرَةِ: الْبَحْرُ، وَعِنْدَ مِصْرِ وَالشَّامِ مَهْمَا أُطْلِقَ: ابْنُ عَمْرِو

يعني: هؤلاء خمسة أشخاص يُنسبون إلىٰ بلدان، وإذا جاؤوا مُهمَلِين غيرَ منسوبين فإنَّه يُحمَل كلُّ واحدٍ منهم علىٰ شخص مُعيَّن، فإذا جاء عبد الله بالمدينة فالمراد به ابنُ عمر، وعبد الله بالكوفة ابنُ مسعود، وعبد الله بمكَّة ابنُ الزبير،

وعبد الله بالبصرة ابنُ عبَّاس، وعبد الله بمصر والشام ابن عمرو بنُ العاص، وهذا ممَّا يُميَّز به المُهمَل.

فإنَّه إذا جاء (عبد الله) مطلقًا مهملًا غير منسوب، وكان الَّذين رووا عنه من أهل المدينة ويتعلَّق بالمدينة، فإنَّه يُحمَل علىٰ عبد الله بن عمر بن الخطَّاب ﵄، وإذا كان (عبد الله) بمكَّة غير منسوب يُحمل علىٰ ابن الزبير ﵄، و(عبد الله) في الكوفة غير منسوب يُحمل علىٰ ابن مسعود ﵁، و(عبد الله) غير منسوب في البصرة يُحمل علىٰ ابن عبَّاس ﵄، و(عبد الله) غير منسوب بالشام ومصر يُحمل علىٰ عبد الله بن عمرو ﵄، فإنَّ الإطلاق بهذه البلدان يُحمل علىٰ من كان مختصًّا بتلك البلدان، فابن عمر في المدينة، وابنُ الزُّبير بمكَّة، وابنُ مسعود بالكوفة، وابنُ عبَّاس بالبصرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص في الشام ومصر[(١)]

فهذا ممَّا يميَّز به من كان مختصًّا بها؛ لكونه معروفًا، عندما يُهمَل ويُطلق فإنَّه يراد به صاحبُ ذلك البلد والَّذي اشتهر بالنسبة إلىٰ ذلك البلد، والَّذي يقصده الناس ويأخذون عنه في ذلك البلد.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ بعد ذلك أنَّه قد يأتي الشخص يروي عن شخص ويروي عن شخص آخر، ولكنَّه بصيغة متَّفقة يكون الاختلاف في بعضها مثل: (أبي حمزة)، و(أبي جمرة)، فقال:

٩١٧ - وَعَنْ (أَبِي حَمْزَةَ) يَرْوِي شُعْبَةُ ... عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ عِدَّةٌ

٩١٨ - إِلَّا (أَبَا جَمْرَةَ) فَهْوَ بِالرَّا ... - وَهْوَ الَّذِي يُطْلَقُ - يُدْعَىٰ نَصْرَا

قولُه: (**عَنْ أَبِي حَمْزَةَ يَرْوِي شُعْبَةُ/ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزَايٍ**) يعني: بحاء وزاي (عِدَّة) أشخاصٍ كلُّهم كُنيتُهم: أبو حمزة، إلَّا شخصًا واحدًا منهم فإنَّه (أبو جمرة) بالراء بدل الزاي، وبالجيم بدل الحاء، وأبو جمرة هذا هو نصرُ بنُ عمران الضُّبَعي، وأمَّا أبو حمزة فيُطلق علىٰ أشخاص، إلَّا أنَّ شعبةَ أحيانًا يُطلق أبا حمزة بالزاي، ويريد به أبا حمزة القصَّاب الَّذي جاء مبيَّنًا في صحيح مسلم[(٢)]

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٧)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٣ - ٨٣٤).

(٢) انظر: حديث برقم (٢٦٠٤).

بنسبته (القصَّاب)؛ لأنه جاء في بعض الروايات مهملًا وهذا نادر، لكن الغالب أنَّه إذا أُطلق بهذا الرسم دون أن يُنسب فالمراد به: أبو جمرة؛ لأنَّ المُكَنّين بـ (أبو حمزة) الغالب أنَّهم إذا ذُكروا يُسمَّون ويُنسبُون، أمَّا أبو جمرة فكثيرًا ما يُذكر بدون اسمه (أبو جمرة)، و(أبو جمرة) و(أبو حمزة) بينهما شيء من الائتلاف والاختلاف، فقد يكون هناك تصحيف وتحريف، لكن شعبة عندما يُطلق من كان بهذا الرسم فهو يريد أبا جمرة، ويأتي أحيانًا نادرًا (أبو حمزة) بالزاي مع الإطلاق وعدم النسبة، لكنه جاء مبيَّنًا في رواية أخرىٰ: أبو حمزة القصَّاب، فزاد نسبته بأنَّه القصَّاب.

فالحاصل أنَّ أبا حمزة وهم عددٌ يروي عنهم شعبةُ، ويروون عن ابن عبَّاس، وأبو جمرة يروي عن ابن عبَّاس، ويروي عنه شعبة، فكلُّ ما يأتي بهذه الصفة وبهذا الرسم فيقال لهم: (أبو حمزة)، ويطلق علىٰ عدَّة أشخاص، إلَّا شخصًا واحدًا فإنَّه (أبو جمرة) بالرَّاء بدل الزاي وبالجيم بدل الحاء، وهو: نصرُ ابنُ عمران الضُّبَعِيُّ الَّذي كان ملازمًا لابن عبَّاس، وكما في صحيح البخاري وفي غيره[1] بين يدي ذكر حديث وفد عبد القيس أن ابن عبَّاس رضي الله عنهما طلب منه أن يبقىٰ معه ليبلِّغ الناس عنه إذا كَثُر الجَمع، قالوا: وهذا حُجَّةٌ في اتِّخاذ المحدِّث المستملي الَّذي يساعده ويُبلِّغ كلامه للنَّاس إذا كَثُر الجَمع[2]، فالمصنِّف يقول: إنَّه إذا جاء شعبةُ يروي عن أبي حمزة، وأبو حمزة يروي عن ابن عبَّاس فإنَّهم عددٌ بهذه الكُنية (أبو حمزة) بالحاء والزاي، إلَّا شخصًا واحدًا يخالفهم وهو (أبو جمرة) بالجيم والراء نصرُ بنُ عمران الضُّبَعي، فهذا ممَّا يُميَّز به هؤلاء الذين يروون عن ابن عباس، ويروي عنهم شعبة[3].

ثمَّ قال:

٩١٩ـ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَـ (الآمُلِي) وَ(الحَنَفِيّ) مُخْتَلِفُ المَحَامِلِ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٥٣)، و«صحيح مسلم» (١٧).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٨)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٤).

يعني: ومنه أي من المتَّفق والمفترق ما يكون في نسب، وذلك النَّسب إمَّا إلىٰ بلد وقبيلة وإمَّا إلىٰ مذهب[١]، وكلُّه (**مُخْتَلِفُ المَحَامِلِ**)؛ يعني: هذا يُحمَل علىٰ كذا، وهذا يُحمَل علىٰ كذا، هذا يُنسب إلىٰ كذا، وهذا يُنسب إلىٰ كذا.

فممَّا يكون فيه الاتِّفاق بالنِّسبة إلىٰ البلدان مع اختلاف البلدان: (آمُل) بلدتان بهذا الاسم؛ فيُنسب إلىٰ آمُل طبرستان جماعة، وآمُل غربي جيحون جماعة، فالمنسوبون مختلفون، لكن المنسوب إليه متَّفق في اللَّفظ مع الاختلاف في المراد؛ لأنَّهما مدينتان، وليست مدينةً واحدةً، ويُنسب إلىٰ هذه جماعة، وإلىٰ هذه جماعة.

وكذلك أيضًا لفظ (الحنفي) يُنسب بهذا اللَّفظ إلىٰ قبيلة بني حنيفة، ويُنسَب بهذا اللَّفظ إلىٰ مذهب أبي حنيفة، وهما متَّفقان في الرسم والنسبة، ولكن مختلفان في المنسوب إليه؛ واحد منسوب إلىٰ قبيلة، وواحد منسوبٌ إلىٰ مذهب أبي حنيفة.

فالحاصل أنَّه يأتي الاتِّفاق والافتراق في النِّسبة من حيث اللَّفظ مع اختلاف المنسوب إليه، مثل أن يكون هناك مدينتان أو قريتان باسم واحدٍ، ويُنسب إلىٰ هذه أشخاص، وإلىٰ هذه أشخاص، **مثل**: (آمُل) فإنَّها بلدتان: إحداهما بطبرستان، والثانية غربي جيحون، ويقال لكلٍّ منهما (آمُلِيٌّ)، فهما متَّفقان في النِّسبة، ولكن مختلفان في البلد، ويُنسَب إلىٰ آمُل طبرستان أشخاصٌ، ويُنسَب إلىٰ آمُل الَّتي هي غربي جيحون أشخاصٌ، فيقال: آمُلِيٌّ نسبةً إلىٰ آمُل طبرستان، ويقال: آمُلِيٌّ نسبة إلىٰ آمُل البلدة الَّتي تقع غربي جيحون[٢].

ومثل ذلك: (الحَنَفيُّ) فإنَّه يأتي منسوبًا إلىٰ قبيلة بني حنيفة، ويأتي منسوبًا إلىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة، فيقال لهذا: حنفيٌّ، ولهذا: حنفيٌّ، فاتَّحدت النِّسبة، ولكن اختلف المنسوب إليه، ومن العلماء من فرَّق بين القبيلة فقال:

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٨ ـ ٤٦٩)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٤ ـ ٨٣٦).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٩)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨١)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٥).

حَنَفيٌّ، وبين المذهب فقال: حَنِيفيٌّ، لكن المشهور أنَّه بدون ياء، لكن يُميَّز بين النِّسبَتَين ويُعرف ذلك بمعرفة البلدان؛ فكثيرًا ما يكون الأشخاص الَّذين يُنسبون إلىٰ مذهب أبي حنيفة من قبائل وبلاد مختلفة، فيُعرفون بأن نِسبَتهم نسبةُ مذهبٍ، وليست نسبة قبيلة؛ فـ: (آمُل) والنسبة إلىٰ أبي حنيفة وإلىٰ بني حنيفة ممَّا اتَّفقت الأسماء المنسوب إليها، واختلفت النسبة بالمنسوب إليه، فاللَّفظ واحدٌ والنِّسب مختلفة[1].

ثمَّ قال السيوطيُّ:

٩٢٠ ـ وَاعْـدُدْ بِـهَـذَا الـنَّـوْعِ مَـا يَـتَّـحِـدُ فِـيـهِ الـرِّجَـالُ وَالـنِّـسَـا، وَعَـدَّدُوا

٩٢١ ـ قِـسْـمَـيْـنِ: مَـا يَـشْـتَـرِكَـانِ إِسْـمَـا بِـنْـتُ عُـمَـيْـسِ، ابْـنُ رِئَـابٍ (أَسْـمَـا)

يعني: أنَّ مِن هذا النوع ما يكون فيه الاشتراك بين الرجال والنساء، ويكون الاختلاف بالأشخاص ومعرفة أنَّ هذا رجل وهذه امرأة، ويُعرف ذلك بـ: (ابن)، وبـ: (بنت).

وينقسم هذا النوع إلىٰ قسمين: ما يكون الاشتراك والاتفاق في الاسم فقط مع اختلاف اسم الأب، مثل: أسماء بنت عُمَيس، وأسماء بنت أبي بكر، وأسماء بن حارثة، وأسماء بن رئاب؛ رجال سُمُّوا بـ(أسماء)، ونساء سُمِّين بـ(أسماء)؛ فـ: أسماء بنتُ عُمَيس امرأةٌ، وأسماءُ بنُ رئابٍ رجلٌ، وهما صحابيان، فعُرف أنَّ هناك اتِّفاقًا في الأسماء مع الاختلاف في الأشخاص بين الرجال والنساء، لأنَّ هناك ـ في القسم السابق ـ اتِّفاقًا في الأسماء مع اختلاف الأشخاص، وذلك في حدود الرجال، وهذا شيء آخر، وهو اتفاقٌ في الأسماء مع اختلاف في الأشخاص وفي نوع الأشخاص يعني: بين الذكر والأنثىٰ[2].

ثمَّ قال:

٩٢٢ ـ وَالـثَّـانِ فِـي اسْـمٍ وَكَـذَا فِـي اسْـمِ أَبِ (كَـهِـنْـدٍ) ابْـنِ وَابْـنَـةِ الْـمُـهَـلَّـبِ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٦٨)، و«التقريب» (ص١١١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٥ ـ ٨٣٦).

(٢) انظر: «التدريب» (٢/ ٩٢٨).

يعني: والنَّوع الثاني: في الاسم واسم الأب أيضًا؛ يعني: يتَّفق اسمُ الرجل مع اسم المرأة، ويتَّفق أيضًا اسمُ أبيهما، مثل: (هند بنت المهلَّب) و(هند بن المهلَّب)، فهند بن المهلَّب رجل، وهند بنت المهلَّب امرأة، اتَّفقا في الأسماء واتَّفقا أيضًا في أسماء الآباء، وهما ليسا أخوين، هذه امرأة وهذا رجل وأبو هذه غير أبي هذا، فاتَّفقا في الأسماء وأسماء الآباء.

فحاصلُ هذه الأبيات أنَّه يدخل تحت المتَّفق والمفترق أنَّ بعض الأسماء تتَّفق أو يشترك فيها الرجال والنِّساء، فتكون من أسماء الرجال ومن أسماء النِّساء، ويسمَّىٰ بها رجال ونساء، مثل: (أسماء)، فإنَّ أسماء اسمٌ سُمِّي به رجالٌ، وسُمِّي به نساء.

وينقسم هذا النوع إلىٰ قسمين: منه ما اتُّفق في الاسم فقط، ومنه ما اتُّفق في الاسم واسم الأب، ولكن الفرق أنَّ هذا ذَكَر وهذه أنثىٰ، فيكون قسمين: **أحدهما**: اتِّفاق في الاسم فقط وهو رجل وامرأة إلَّا أنَّ اسم الأب يختلف. **والثاني** يتَّفق الرجل والمرأة في الاسم واسم الأب، فممَّا يكون الاتِّفاق فيه بالاسم فقط مثل: أسماء بنت عُمَيس الخثعمية الصحابية المشهورة الَّتي تزوَّجها جعفر بنُ أبي طالب، ثمَّ تزوَّجها بعده أبو بكر، ثم تزوَّجها بعد أبي بكر عليُّ بنُ أبي طالب، وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، فهما صحابيتان كلٌّ منهما اسمُها أسماء، وأسماءُ بنُ حارثة، وأسماءُ بنُ رِئَاب أو رِيَاب صحابيان كلٌّ واحدٍ اسمُه: أسماءُ، فاتَّفقت أسماء الرِّجال وأسماء النِّساء في اسم واحد، فالصحابيان باسم أسماء، والصحابيتان باسم أسماء، والفرق يكون بالنسبة فيقال: بنت، ويقال: ابن، فالمرأة يقال فيها: بنتُ فلان، والرجل يقال له: ابنُ فلان، هذا فيما يتعلَّق بالاتفاق بالاسم فقط.

ومثال الاتِّفاق في الاسم واسم الأب: هِندُ بنتُ المُهلَّب وهِندُ بنُ المهلَّب، فإنَّهما رجل وامرأة اشتركا في الاسم واتَّفقا في اسم الأب أيضًا، فـ: هند يُطلَق علىٰ رجل: هند بن المهلَّب، وعلىٰ أنثىٰ: هند بنت المهلَّب، والمهلَّب غيرُ المهلَّب، هذا شخص وهذا شخص آخر، فهذا من قبيل ما يكون فيه الاتفاق والافتراق بين الرجال والنساء[1]

(١) انظر: «تالي تلخيص المتشابه» للخطيب البغدادي (٢/ ٨٥٦ ـ ٨٥٧)، و«التدريب» (٢/ ٩٢٨).

المُتَشَابِهُ

٩٢٣ـ فِي (الْمُتَشَابِهِ) الْخَطِيبُ أَلَّفَا وَهْوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا

٩٢٤ـ يَتَّفِقَا فِي الِاسْمِ وَالأَبُ ائْتَلَفْ أَوْ عَكْسُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَا كَمَا اتَّصَفْ

٩٢٥ـ كَـ (ابْنِ بَشِيرٍ) وَ (بُشَيْرٍ) سُمِّيَا أَيُّوبَ، (حَيَّانٌ) (حَنَانٌ) عُزِيَا

٩٢٦ـ كَذَا (شُرَيْحٌ) وَلَدُ النُّعْمَانِ مَعَ (سُرَيْجٍ) وَلَدِ النُّعْمَانِ

٩٢٧ـ وَكَأَبِي عَمْرٍو هُوَ (الشَّيْبَانِي) مَعَ أَبِي عَمْرٍو هُوَ (السَّيْبَانِي)

٩٢٨ـ وَكَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ (الْمَخْرَمِيِّ) (الْمُخَرِّمِيِّ) مُضَاهِي

٩٢٩ـ وَكَـ (أَبِي الرِّجَالِ) الأَنْصَارِي مَعَ (أَبِي الرَّحَّالِ) الأَنْصَارِي

الشرح

هذه الأبيات تشتمل علىٰ نوعٍ من أنواع علوم الحديث، وهو: **المتشابه**.

قال السيوطيُّ:

٩٢٣ـ فِي (الْمُتَشَابِهِ) الْخَطِيبُ أَلَّفَا وَهْوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا

قولُه: (فِي الْمُتَشَابِهِ الخَطِيبُ) وهو الخطيبُ البغداديُّ رَحِمَهُ اللهُ المتوفَّىٰ سنة (٤٦٣هـ) في القرن الخامس الهجري، ويُعتبَر ممَّن ألَّف في أنواع علوم الحديث؛ ألَّف في الحديث عمومًا كتابَ (الكفاية)، وألَّف (الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع)، وألَّف في كثيرٍ من أنواع علوم الحديث كتبًا مستقلَّةً، حتَّىٰ قال بعضُ العلماء: «إن كلَّ من جاء بعد الخطيب البغدادي فهو عيالٌ علىٰ كتبه»؛ يعني: كتبه في المصطلح وفي علوم الحديث، وعندما يقرأ القارئ كتب المصطلح في كثير من الأنواع يجد قولهم: وألَّف فيه الخطيب كتابًا سمَّاه كذا، فالخطيب

أَلَّف في هذا النوع «المتشابه»[١]، وألَّف أيضًا في «المشتبه المقلوب»[٢] الَّذي هو النوع الثاني من المتشابه.

وقولُه: (وَهْوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا) يعني: أنَّ المتشابه مُركَّبٌ من المتَّفق والمفترق والمؤتلف والمختلف، وهما النوعان الماضيان، فالمؤتلف والمختلف: ما ائتلفت فيه الأسماءُ رسمًا واختلف نُطقًا، والمتَّفق والمفترق: ما اتَّفقت فيه الأسماءُ أو مع أسماء الآباء لفظًا وخطًّا، واختلفت أشخاصهم، فالمتشابه تألَّف من النَّوعين، بأن يكون الاتِّفاق والافتراق في الأسماء والائتلاف والاختلاف في أسماء الآباء، مثل: (أيُّوب بن بَشير) و(أيُّوب بن بُشير)، فاتَّفقت أسماء الرُّواة، وائتلفت واختلفت أسماءُ آبائهم بين (بَشير) و(بُشير)، أو العكس: (سُريج بن النعمان) و(شُريح بن النعمان): أسماءُ الآباء اتَّفقت لفظًا وخطًّا ورسمًا ونُطقًا، والأسماء ائتلفت خطًّا واختلفت نُطقًا (شُريح) و(سُريج)، ومثل ذلك: (أبو عمرو (الشَّيْباني) و(السَّيْباني)، و(حَنَان) و(حيَّان) الأسدي، ومحمد بن عبد الله (المَخْرَمي) و(المُخرِّمي)، و(أبي الرَّحَّال الأنصاري) و(أبي الرِّجال الأنصاري) وهكذا، فيكون فيه اتِّفاقٌ وافتراقٌ في شيءٍ وائتلافٌ واختلافٌ في شيءٍ آخر، فالمتشابه من النَّوعين الماضِيين قد تألَّف يعني: تركَّب.

ثُمَّ قال:

٩٢٤ ـ يَتَّفِقَا فِي الاسْمِ وَالأَبُ ائْتَلَفْ أَوْ عَكْسُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَا كَمَا اتَّصَفْ

قولُه: (يَتَّفِقَا فِي الاسْمِ وَالأَبُ ائْتَلَفْ) بمعنىٰ أنَّ الاتِّفاق والافتراق في الأسماء، والائتلاف والاختلاف في أسماء الآباء، مثل: (أيُّوب بن بَشير)، و(أيُّوب بن بُشَير).

وقولُه: (أَوْ عَكْسُهُ) يعني: الاتِّفاق والافتراق في أسماء الآباء، والائتلاف والاختلاف في الأسماء، مثل: (شُرَيح بن النعمان) و(سُرَيج بن النعمان).

---

(١) وهو كتاب: «تلخيص المتشابه» وذيَّل عليه بكتاب آخر سمَّاه بـ: «تالي تلخيص المتشابه» ذكر فيه نوعًا آخر من المتشابه لم يذكره في الكتاب الأول، وهما من أحسن كتبه ـ وكلاهما مطبوع ـ. انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

(٢) وهو كتاب: «رافع الارتيابِ في المقلوبِ منَ الأسماءِ والأنسابِ». «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٧٤).

وقولُه: (**أَوْ نَحْوُ ذَا**) يعني هذا الَّذي ذُكِر من المتعاكِسَين، بأن يكون الاتِّفاقُ في كُنيةٍ والائتلافُ في نسبةٍ، أو يكون الاتِّفاقُ في نسبة والائتلافُ والاختلافُ في كُنيةٍ وهكذا؛ لأنَّ **قولَه:** (**أَوْ نَحْوُ ذَا**) إشارة إلىٰ الائتلاف في الكُنىٰ والاتفاق في الأنساب، أو العكس، أو ما إلىٰ ذلك؛ لأنَّه ذَكَر الأسماء وأسماء الآباء، أو العكس، **ثمَّ قال:** (**أَوْ نَحْوُ ذَا**) ممَّا يرجع إلىٰ الكُنىٰ والأنساب[1].

ثمَّ قال:

٩٢٥ـ كَـ (ابْنِ بَشِيرٍ) وَ(بُشَيْرٍ) سُمِّيَا أَيُّوبَ، (حَيَّانٌ) (حَنَانٌ) عُزِيَا

فقولُه: (**كَـ (ابْنِ بَشِيرٍ) وَ(بُشَيْرٍ) سُمِّيَا / أَيُوبَ**) يعني: (أيُّوب بن بَشير) و(أيُّوب بن بُشَير) شخصان اتَّفقا في الأسماء وائتلفا في أسماء الآباء[2].

وكذلك (**حَيَّان**) و(**حَنَان**) كلٌّ منهما: (الأسدي)، اتَّفقا في النِّسبة (الأسدي)، وائتلفا واختلفا في الأسماء[3].

ثمَّ قال:

٩٢٦ـ كَذَا (شُرَيْحٌ) وَلَدُ النُّعْمَانِ مَعَ (سُرَيْجٍ) وَلَدِ النُّعْمَانِ

وهذا عكسُ الأوَّل الَّذي هو الاتِّفاق في الأسماء، والائتلاف في أسماء الآباء؛ هذا عكسُه: الاتِّفاقُ في أسماء الآباء، والائتلاف في الأسماء: (**شُرَيح بن النُّعمان**) و(**سُرَيج بن النُّعمان**)؛ لأنَّ (النُّعمان) مثل (أيُّوب)، لكن (أيُّوب) جاء في الأسماء و(النُّعمان) جاء في الآباء، والائتلافُ بالعكس[4].

ثمَّ قال:

٩٢٧ـ وَكَأَبِي عَمْرٍو هُوَ (الشَّيْبَانِي) مَعَ أَبِي عَمْرٍو هُوَ (السَّيْبَانِي)

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٠)، و«التقريب» (ص١١٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٤)، و«النزهة» (ص١٦١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٦ ـ ٨٣٧).

(٢) انظر: «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٧ ـ ٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٩).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٢).

(٤) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، و«النزهة» (ص١٦١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٩).

وهذا المثال لما اتَّفقت فيه الكنىٰ: (أبو عمرو)، وائتلافٌ واختلافٌ في النِّسبة: (الشَّيْباني) و(السَّيْباني)[١]

ثمَّ قال:

٩٢٨ ـ وَكَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ... (الْمَخْرَمِيّ) (الْمُخَرِّمِيّ) مُضَاهِي

وهذا المثالُ لما اتَّفقت فيه الأسماءُ وأسماءُ الآباء، والائتلافُ والاختلافُ في النِّسبة؛ لأنَّ كلًّا مِن الرَّاوِيَين اسمُه: محمَّد، واسم أبيه: عبد الله، والائتلاف والاختلاف في النسبة (مَخرَمِيّ) و(مُخرِّمِيّ)[٢]

ثمَّ قال:

٩٢٩ ـ وَكَـ (أَبِي الرِّجَالِ) الاَنْصَارِي ... مَعَ (أَبِي الرَّحَّالِ) الاَنْصَارِي

وهذا مثالٌ لما فيه الاتِّفاق في النسبة: (الأنصاري)، والائتلافُ والاختلاف في الكُنية: (أبو الرِّجال) و(أبو الرَّحَّال)[٣]

فالحاصل أنَّ المتشابه مؤلَّف من المتَّفق والمفترق، ومن المؤتلف والمختلف، وهما النَّوعان الماضيان اللَّذان مرَّا قبل هذا النوع، وقد تقدَّم أنَّ المؤتلف والمختلف هو ما اتَّفقت فيه الأسماء في الرسم والخطِّ، واختلفت في النطق، والمتَّفق والمفترق هو ما تتَّفق فيه الأسماء أو مع أسماء الآباء مع اختلاف الأشخاص؛ فالمتشابه مؤلَّفٌ من النوعين؛ بأن يكون فيه اتِّفاق وفيه ائتلاف واختلاف، وذلك بأن تتَّفق الأسماء، أمَّا أسماء الآباء فتكون من قبيل المؤتلف والمختلف؛ أي: تتَّفق الأسماء لفظًا وخطًّا، وأمَّا أسماء الآباء فتأتلف رسمًا وتختلف نُطقًا، أو العكس؛ بأن تكون أسماء الآباء اتَّفقت رسمًا ونُطقًا، والأسماء ائتلفت خطًّا واختلفت نُطقًا، وقد يكون الاتِّفاق في الكُنية، والاختلافُ

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٢)، و«التقريب» (ص١١٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، و«النزهة» (ص١٦١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٠ ـ ٨٤١).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٧١)، و«التقريب» (ص١١٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٣٩ ـ ٨٤٠).

(٣) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٣).

في النِّسبة، وقد يكون الاتِّفاق في النِّسبة، والائتلافُ والاختلافُ في الاسم، وقد يكون الاتِّفاق بالاسم واسم الأب، والائتلافُ والاختلافُ في النِّسبة، وقد يكون الاتِّفاق بالنِّسبة، والائتلاف والاختلاف في الكنية، فكلٌّ هذه الأقسام تدخل تحت هذا النوع الذي هو المتشابه المؤلَّف من المتَّفق والمفترق، ومن المؤتلف والمختلف.

والأمثلة علىٰ هذه الأنواع الَّتي تندرج تحت المتشابه المكوَّن من المؤتلف والمختلف ومن المتَّفق والمفترق هي:

المثال الأوَّل: الاتِّفاق في الأسماء مع الائتلاف والاختلاف في أسماء الآباء فمثل: أيُّوب بن بَشِير، وأيُّوب بن بُشَير، فالاسمُ من قبيل المتَّفق والمفترق من حيث إنَّها اتَّفقت الأسماء وافترقت الأشخاص، وأسماء الآباء صارت من قبيل المؤتلف والمختلف؛ لأنَّ (بَشِير) و(بُشَير) رسمهما واحد وحروفهما واحدة، والفرق إنَّما هو بالشكل؛ فـ(بَشِير) بفتح الباء وكسر الشِّين مكبَّر، و(بُشَير) بضمِّ الباء وفتح الشين مُصغَّر، فصار هذا المتشابه مؤلَّفًا من المتَّفق والمفترق ومن المؤتلف والمختلف.

المثال الثاني: الاتِّفاق في الأسماء وأسماء الآباء، والائتلاف والاختلاف في النِّسبة: (المَخْرَمِي) و(المُخَرِّمِي)، لأنَّ أسماء الرواة وأسماء آبائهم اتَّفقت فهي (مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله) من قبيل المتَّفق والمفترق، ولكن في النِّسبة ائتلفت واختلفت، فاتَّفقت في الرسم واختلفت في النُطق؛ لأنَّ (مَخْرَمِي) و(مُخرِّمِي) رسمها واحد، والفرق بينها إنما هو بالشكل.

المثال الثالث: عكسُ الاتِّفاق والافتراق في الأسماء، والائتلاف والاختلاف في أسماء الآباء أي: الاتِّفاق والافتراق في أسماء الآباء، والائتلاف والاختلاف في الأسماء، **وذلك مثل**: سُرَيج بن النُّعمان، وشُرَيح بن النُّعمان؛ لأنَّ (النُّعمان) اسمٌ لأبوي هذين الرَّاوِيَين كلٌّ منهما يقال له (النُّعمان) عكس الأوَّل، ولكن الائتلاف والاختلاف في اسم الراوي نفسه وهو (سُرَيج) و(شُرَيح)، و(سُرَيج) و(شُرَيح) رسمهما واحد، والاختلاف إنَّما هو بالنقط مع الاتِّفاق في الشكل؛ لأنَّ (سُرَيج) و(شُرَيح) شكلهما واحد: مضموم الأول مفتوح الثاني ساكن الثالث.

المثال الرابع: ما يكون فيه الاتِّفاق في الكُنية، والائتلاف والاختلاف في النسبة، **مثل**: (أبو عَمرو الشَّيْباني) و(أبو عَمرو السَّيْباني)، فكلٌّ منهما كنيتُه (أبو عمرو)، فالاتِّفاق في الكُنية، ولكن الائتلاف والاختلاف في النِّسبة بين (الشَّيْباني) و(السَّيْباني)، والفرق بينهما إنَّما هو في النقط، وأمَّا الشكل فإنَّه واحد.

المثال الخامس: المتشابه ما يكون فيه الاتِّفاق والافتراق في النسبة، والائتلاف والاختلاف في الاسم، مثل: (حَيَّان) و(حَنَان) أي: حيَّان الأسدي، وحَنَان الأسدي، فكلٌّ منهما نسبته (الأسدي)، والائتلاف والاختلاف إنَّما هو في الأسماء (حَيَّان) و(حَنَان)، فرسمهما واحد، والفرق إنَّما هو بالنّقط والشكل، فـ: (حَيَّان) حاء مفتوحة وياء مشدَّدة، و(حَنَان) حاء مفتوحة ونون مفتوحة.

المثال السادس: وممَّا يكون فيه الاتِّفاقُ في النِّسبة والائتلافُ والاختلافُ في الكنية: (أبو الرِّجال الأنصاري) و(أبو الرَّحَّال الأنصاري)، و(أبو الرِّجال) هي في الحقيقة لقبٌ، ولكنَّها علىٰ صورة الكُنية؛ لأنَّ الذي يُصدَّر بـ: (أبو) يقال له: كُنية، وقد يكون اللَّقب علىٰ صورة الكُنية، فـ(**أبو الرِّجال**) هو في الحقيقة لقبٌ؛ لأنه ليس له ولدٌ اسمُه الرِّجال، وإنَّما له عشرةُ أولادٍ ذكور فقيل له: أبو الرِّجال، فلُقِّب بهذا اللَّقب الَّذي هو علىٰ صورة الكنية، فائتلافٌ واختلافٌ في الكُنية المصدَّرة بـ: (**أبي**)، واتِّفاق في النِّسبة الَّتي هي (**الأنصاري**).





المُشْتَبِهُ المَقْلُوبُ

٩٣٠ ـ أَلَّفَ فِي (الْمُشْتَبِهِ الْمَقْلُوبِ) رَفْعًا عَنِ الإِلْبَاسِ فِي الْقُلُوبِ
٩٣١ ـ كَـ (ابْنِ الْوَلِيدِ مُسْلِمٍ) لَبْسٌ شَدِيدْ عَلَى الْبُخَارِيِّ بِـ (ابْنِ مُسْلِمَ الْوَلِيدْ)

الشرح

هذا النَّوع هو المشتبه المقلوب والَّذي أَلَّف فيه الخطيبُ البغداديُّ، والمقصود بالمشتبه المقلوب: اسمان بينهما كلمةُ (ابن) جاء أحدهما في الأوَّل اسمًا للراوي وفي الثاني اسمًا لأبيه، والآخر عكسه[1] مثل: (مسلم بن الوليد) و(الوليد بن مسلم)، ففيه اشتباهٌ من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهم وافق اسمُه اسمَ أبي الآخر، فالذي لا يعرف أنَّ هذا اسمٌ واسمُ أبٍ ثم حصل الانقلاب يعكس القضية، فيجعل اسمَ الابن اسمًا للأب، واسمَ الأب اسمًا للابن، لكن إذا عُرف أنَّ ما كان بصورة (مسلم بن الوليد) يُراد به فلانٌ، وما جاء بصورة (الوليد بن مسلم) يراد به فلانٌ لو انعكست القضية؛ عُرف أن فيه غلطًا، وهو خلافُ الواقع، قالوا[2]: وقد التبس علىٰ الإمام البخاريِّ في «تاريخه»[3] مسلم بن الوليد المدني، فجعله علىٰ صيغة الوليد بن مسلم الدِّمشقي، لأنَّ هناك الوليد بن مسلم الدمشقي ومسلم بن وليد المدني، فالبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَل الصورة كلَّها علىٰ الوليد بن مسلم، فجعل مسلم بن الوليد المدني: الوليد بن مسلم المدني، مثل الوليد بن مسلم الدمشقي، فحصل انقلابٌ بالتقديم والتأخير في الأسماء، ومن أمثلته أيضًا:

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٣)، و«التقريب» (ص١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٩)، و«النزهة» (ص١٦٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٣).
(٢) انظر: «خطأ البخاري» (ص١٣٠)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٧ ـ ١٩٨)؛ لابن أبي حاتم، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٨).
(٣) (٨/ ١٥٣). وقد تابعه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠٠٨).

(الأسود بن يزيد) و(يزيد بن الأسود)، فمَن لم يعرف أنَّ هذا اسمٌ وهذا اسمٌ للأب قد يعكس القضية، فيقول في (الأسود بن يزيد): (يزيد بن الأسود)، ويقول في (يزيد بن الأسود): (الأسود بن يزيد)، فإذا لم يضبط الإنسان المقدَّم والمؤخَّر والاسم واسم الأب قد يعكس القضية فيكون الغلط، ولهذا ألَّفوا في هذا النوع الَّذي قد يحصل فيه التباسٌ في القلب والتقديم والتأخير، كما ألَّفوا في النَّوع الأوَّل الَّذي هو المتشابه[1]



(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٣ ـ ٤٧٤)، و«التقريب» (ص١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، و«النزهة» (ص١٦٣ ـ ١٦٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٤ ـ ٨٤٥).

مَنْ نُسِبَ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ

٩٣٢ - وَادْرِ الَّذِي لِغَيْرِ أَبٍّ يَنْتَسِبْ   خَوْفَ تَعَدُّدٍ إِذَا لَهُ نُسِبْ
٩٣٣ - كَابْنِ (حَمَامَةٍ) لأُمٍّ، وَابْنِ   (مُنْيَةَ) جَدَّةٌ، وَلِلتَّبَنِّي
٩٣٤ - مِقْدَادُ ابْنُ (الأَسْوَدِ)، ابْنُ (جَارِيَةْ)   جَدٌّ، وَفِي ذَلِكَ كُتْبٌ وَافِيَةْ

الشرح

قال السيوطيُّ:

٩٣٢ - وَادْرِ الَّذِي لِغَيْرِ أَبٍّ يَنْتَسِبْ   خَوْفَ تَعَدُّدٍ إِذَا لَهُ نُسِبْ

يعني: من أنواع علوم الحديث «من يُنسب إلىٰ غير الأب»، وفائدةُ معرفته ألَّا يُظَنَّ التعدُّد، فالَّذي يأتي منسوبًا إلىٰ أبيه ثمَّ يأتي منسوبًا إلىٰ غير أبيه، فمن لم يعرف ذلك يظُنُّ أنَّ هذا شخص وأنَّ هذا شخص آخر، وكذلك إذا جاء منسوبًا إلىٰ أبيه مرَّة ومنسوبًا إلىٰ أمِّه مرَّةً يظُنُّ أنَّ هذا غير هذا، أو منسوبًا إلىٰ أبيه مرَّةً ومنسوبًا إلىٰ جدِّه مرَّة، أو منسوبًا إلىٰ أبيه مرَّةً وإلىٰ جدَّته مرَّةً، أو منسوبًا إلىٰ أبيه مرَّةً وإلىٰ شخصٍ تبنَّاه مرَّةً، مَن لا يعرف ذلك يلتبس عليه الأمر[(١)].

قال السيوطيُّ:

٩٣٣ - كَابْنِ (حَمَامَةٍ) لِأُمٍّ وَابْنِ   (مُنْيَةَ) جَدَّةٌ..................

فقولُه: (كَابْنِ (حَمَامَةٍ)) هذا ممَّا حصلت فيه النِّسبة إلىٰ الأمِّ، وهو بلالُ بنُ رباح، مؤذِّن رسول الله ﷺ، فاسمُ أبيه: رباح، وأمُّه: حمامة، ويأتي منسوبًا إلىٰ أمِّه فيقال: بلال بنُ حمامة، ويأتي منسوبًا إلىٰ أبيه فيقال: بلال بنُ رباح، فمن لا يعرف يظُنُّ أنَّه إذا جاء (بلال بنُ رباح) وجاء (بلال بنُ حمامة) في موضع يظُنُّ أنَّ

(١) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٥).

هذا شخص وهذا شخص، فإذا عُرف هذا دُفِع احتمال التعدُّد[١]

وفيه كذلك مَن يُنسَب إلىٰ جدَّته، مثل: (يعلىٰ بن أُميَّة) و(يعلىٰ بن مُنيَةَ)، ومُنيَة هي جدَّتُه، فالَّذي لا يعرف يظُنُّ أنَّه لو جاء (يعلىٰ بن أميَّة) في موضع و(يعلىٰ بن مُنيَة) في موضعٍ يظُنُّ أنَّ هذا شخص وهذا شخص، فهو منسوبٌ إلىٰ جدَّته مُنيَةَ[٢]

ثمَّ قال:

٩٣٣ـ .... **وَلِلتَّبَنِّي**

٩٣٤ـ مِقْدَادُ ابْنُ (الأَسْوَدِ)، ابْنُ (جَارِيَهْ) جَـدٌّ، وَفِـي ذَلِـكَ كُـتْـبٌ وَافِـيَـهْ

قولُه: (**وَلِلتَّبَنِّي/ مِقْدَادُ ابْنُ (الأَسْوَدِ)**) وقد اشتهر بهذا، فالمقداد بن الأسود صاحبُ رسولِ الله ﷺ مشهورٌ بهذه النِّسبة، مع أنَّ الأسود ليس أباه، وإنَّما نشأ في حِجره، فنُسِب إليه، فاشتهر بذلك، واسمُه: (المقداد بنُ عمرو)، فيأتي في بعض الروايات: (المقداد بن عَمرو) الَّذي هو اسمُ أبيه الَّذي هو والده، ويأتي في بعض الأحيان (المقداد بن الأسود) وكثيرًا ما يأتي بهذا، بل هو مشهور بهذا، ففائدتُه ألَّا يُظَنَّ التعدُّد؛ أن يُظَنَّ أنَّ المقداد بن الأسود شخصٌ، وأنَّ المقداد بن عَمرو شخص آخر[٣]

وكذلك (ابنُ جَارِيَة) منسوبًا إلىٰ جدِّه، وهو (مُجمَّع بنُ يزيدَ بن جارية)، فليس منسوبًا إلىٰ أبيه، وإنَّما هو منسوبٌ إلىٰ جدِّه.

ومثله: (ابنُ جُرَيج) فهو: عبد الملك بنُ عبد العزيز بن جُريج، فجُريج جدُّه ليس أباه، وهو قد اشتهر بالنِّسبة إليه، وأحيانًا يأتي منسوبًا إلىٰ أبيه، فمَن لا يعرف يظُنُّ أنَّ هذا شخص وهذا شخص[٤]

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٥)، و«التقريب» (ص١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٥ ـ ٤٧٦)، و«التقريب» (ص١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٦ ـ ٨٤٧).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٧)، و«التقريب» (ص١١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٤)، و«النزهة» (ص١٧٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٩ ـ ٨٥٠).

(٤) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٦ ـ ٤٧٧)، و«التقريب» (ص١١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» =

وقوله: (وَفِي ذَلِكَ كُتُبٌ وَافِيَهْ) يعني: وافيةً بالمطلوب ومفصَّلةً ومبيِّنةً للنِّسبة يعني: من هو أبوه، والنسبة إلىٰ كذا هل هي نسبة إلىٰ أم، أو نسبة إلىٰ جدَّة، أو نسبة إلىٰ جدٍّ، أو نسبة إلىٰ تبنٍّ، أو ما إلىٰ ذلك.

فالحاصلُ أنَّ من نُسب إلىٰ غير أبيه؛ كأن يكون منسوبًا إلىٰ أمِّه، أو منسوبًا إلىٰ جدَّته، أو منسوبًا إلىٰ جدِّه، أو منسوبًا إلىٰ شخص آخر ليس أباه ولكنَّه تبنَّاه، كونه نشأ في حِجره واشتهر نسبتُه إليه، فصار يُنسَب إليه.

ومن أمثلة من يُنسب إلىٰ أمِّه: بلال بنُ رباح مُؤذِّن الرَّسول ﷺ، فإنَّه يُنسَب إلىٰ أمِّه حمامة فيقال: بلال بنُ حمامة نسبةً إلىٰ الأمِّ، وأبوه رباح.

وكذلك: إسماعيل بن عُليَّة، يُنسَب إلىٰ أمِّه، وهو إسماعيلُ بنُ إبراهيم بن مِقسَم البصري، مشهورٌ بالنِّسبة إلىٰ أمِّه عُلَيّة[1].

وكذلك: يعلىٰ بنُ أميَّة يُنسب إلىٰ جدِّته: (مُنيَة)، فنسبتُه إلىٰ جدَّته يقال: يَعلىٰ بنُ مُنيَةَ، ويُنسب إلىٰ أبيه فيقال: يَعلىٰ بن أميَّة، وفائدةُ معرفة ذلك ألَّا يُظنَّ الشخصُ الواحدُ شخصين؛ يعني: إذا جاء (ابن مُنية) وجاء (ابن أميَّة) يظنُّ أنَّ هذا شخص، وهذا شخص، وهو شخص واحد مرَّةً يُنسَب إلىٰ أمِّه ومرَّةً يُنسَب إلىٰ أبيه، ومثل: (إسماعيل بن إبراهيم) يُنسَب إلىٰ أبيه ويُنسَب إلىٰ أمِّه، فيقال: إسماعيل بنُ عُلَيَّة، فمَن لا يعرف يظُنُّ أنَّ هذا شخص، وهذا شخصٌ، ومَن يعرف أنَّ عُلَيَّة اسمُ أمِّه وإبراهيمَ اسمُ أبيه لا يلتبس عليه إذا جاء منسوبًا إلىٰ أبيه أو جاء منسوبًا إلىٰ أمِّه.

وكذلك أيضًا من اشتهر بالنِّسبة إلىٰ جدِّه مثل: (مُجمَّع بن يزيد بن جارية)، فكلمة (ابن جارية) نسبة إلىٰ الجدِّ، وليس نسبةً إلىٰ الأب، والذي يتبادر إلىٰ الأذهان أنَّه إذا قيل: ابن فلان فهو أبوه، لكن قد يكون ليس أباه المباشر، وإنَّما هو أبو أبيه، فيقال: (ابن جارية) وجاريةُ ليس أبًا مباشرًا، بل هو أبٌ للأب؛ يعني: هو جدُّ مُجمَّع بن يزيد بن جارية.

= (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٨ ـ ٨٤٩).

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٥)، و«التقريب» (ص١١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨١)، و«النزهة» (ص١٧٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩١)، و«التدريب» (٢/ ٨٤٦).

وقد تكون النِّسبة أيضًا للتبنِّي، مثل: المقداد بن الأسود الصحابيّ المشهور، فالأسود ليس أباه، وإنَّما هو الأسود الكِندي نشأ في حِجره فنُسِب إليه، فقيل له: المقدادُ بنُ الأسود، وقد اشتهر بذلك، وهو المقداد بنُ عمرو، وفائدةُ معرفتِه ألَّا يُظَنَّ إذا جاء المقداد بنُ عمرو وجاء في بعض الروايات المقداد بن الأسود أنَّ هذا شخص وهذا شخص، بل هو شخصٌ واحدٌ مرَّةً يُنسَب إلىٰ أبيه ومرَّةً يُنسب إلىٰ مَن نشأ في حِجره، فيندفع ظنُّ التعدُّد أو توهُّم تعدُّد الأشخاص مع أنَّه شخص واحد.

فالنِّسبةُ إلىٰ غير الأب تكون إمَّا إلىٰ الأمِّ أو إلىٰ جدَّة أو إلىٰ جد أو إلىٰ غير الأب من النَّسب وإنَّما هو لشخص نُسِب إليه لكونه نشأ في حجره وتبنَّاه، ومن المعلوم أنَّ الأشخاص يُنسَبون إلىٰ آبائهم، ولا يُنسَبون إلىٰ من تبنَّاهم، لكن إذا حصلت شُهرةٌ واشتهر بذلك، وذُكر من أجل الشهرة وعُرفت الحقيقة فإنَّه يزول اللَّبس، ويندفع الإشكال، ويندفع احتمال تعدُّد الأشخاص.



المَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

٩٣٥ - وَنَسَبُوا (الْبَدْرِيَّ) وَ(الْخُوزِيَّا) لِكَوْنِهِ جَاوَرَ وَ(التَّيْمِيَّا)

٩٣٦ - كَذَلِكَ (الْحَذَّاءُ) لِلْجَلَّاسِ وَ(مِقْسَمٌ مَوْلَىٰ بَنِي عَبَّاسِ)

الشرح

هذه الأبياتُ تشتمل علىٰ نوعٍ من أنواع علوم الحديث؛ وهم المنسوبون إلىٰ خلاف الظاهر وإلىٰ خلاف المتبادر إلىٰ الذهن؛ فإنَّ الأصل في النِّسبة أنَّها تكون إلىٰ ما هو متبادر، كأن يقال عن صحابيٍّ من الصحابة: إنَّه بَدريٌّ أو البدريُّ، فإنَّ المتبادر إلىٰ الذهن أنَّه من أهل بدر ممَّن شهد معركة بدر مع رسول الله ﷺ، وهي منقبةٌ عظيمةٌ، فإنَّ الصحابيَّ إذا كان ممَّن شهدها ينصُّون علىٰ أنَّه بدريٌّ، وذلك أن النَّبيَّ ﷺ قال في حقِّ أهل بدر مقالةً عظيمةً تدلُّ علىٰ عِظم شأنهم وعلُوِّ درجتهم[(١)]، ولهذا يقولون: البدريّ أو كان شَهِد بدرًا، كما يقال في الحُديبية لأنَّه وَرَد فيها أيضًا ما يدل علىٰ فضل أهلها فيقال: إنَّه ممَّن شَهِد الحُدَيْبِية أو ممَّن بايع تحت الشجرة أو من أهل بيعة الرضوان، فتكون النِّسبة إلىٰ ذلك؛ لأنَّه هو الظاهر المتبادر، لكن قد تكون النسبةُ إلىٰ بدر وليس لكونه شَهِد بدرًا، فيكون ذلك علىٰ خلاف الظاهر المتبادر، وذلك مثل: (أبي مسعود عُقبة بن عمرو الأنصاري)، يقال له: البدري، لكن جمهور العلماء علىٰ أنَّه لم يَشهَد بدرًا، ولكنَّه نَزَل بدرًا، فنُسِب إليها نسبةَ سُكنىٰ[(٢)]، وليست نسبة شهود الغزوة الَّتي هي

---

(١) يشير إلىٰ ما أخرجه البخاري (٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤)، عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: **لَعَلَّ اللهَ ﷻ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»**.

(٢) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٢/ ١١١).

منقبة لمن حصلت له، وبعض العلماء قال: إنَّه شَهِدها، وعلىٰ هذا تكون النسبة علىٰ الأصل، وليست مِن قبيل ما هو علىٰ خلاف الظاهر المتبادر، بل هو علىٰ الظاهر المتبادر وأنه بدريٌّ شهد بدرًا، وممَّن قال ذلك البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وطائفة من أهل العلم، والأكثرون علىٰ أنَّه نَزَل بدرًا فنُسِب إليها لنزوله فيها وليس لشهوده المعركة، فنسبتُه إلىٰ بدرٍ لكونه سكنها علىٰ خلاف المتبادر إلىٰ الذهن، إذن هو داخلٌ تحت النسبة إلىٰ خلاف الظاهر المتبادر إلىٰ الأذهان[1].

ومن ذلك أيضًا: إبراهيم بنُ يزيد الخُوزي، فإنَّه لم يكن خوزيًّا ولكنَّه جاوَرَهم بمكَّة فنُسب إليهم، فقيل له: الخوزيُّ، نسبةَ مجاورةٍ.

وكذلك سليمان بنُ طرخان التَّيميُّ، نُسب إلىٰ التَّيمِيِّين ليس لكونه منهم؛ لا أصلًا ولا نسبًا، ولكنَّه نَزَل بهم، فنُسب إليهم؛ لكونه جاورهم وصار معهم فنُسب إليهم، فهي نسبةٌ إلىٰ خلاف الظاهر المتبادر، ومن المعلوم أنَّ النِّسبة إلىٰ القبائل إمَّا نسبة أصل، أو نسبة ولاء، هذا هو الأصل في هذه النسب، ولكن سليمان بن طرخان التَّيميُّ ليس من هؤلاء ولا من هؤلاء، ليس من التيميِّين نسبًا وأصلًا، وليس منهم ولاءً، وإنَّما قيل له: تيميٌّ؛ لأنه جاورهم وسَكَن معهم ونَزَل فيهم فنُسِب إليهم، فهي نسبةٌ إلىٰ خلاف المتبادر إلىٰ الأذهان.

ومن ذلك: الحذَّاء، وهو خالد بنُ مِهران الحذَّاء، نُسب هذه النِّسبة وهي (الحذَّاء)، والمتبادر فيها أنَّه يصنع الأحذية أو يبيع الأحذية، هذا هو المتبادر إلىٰ الأذهان، لكن خالدًا الحذَّاء هذا ليس ممَّن يصنع أو يبيعها، ولكنَّه كان يجلس عند الحذَّائين، فنُسب إليهم، فنسبتُه الحذَّاء نسبةٌ إلىٰ خلاف الظاهر المتبادر، ولهذا **قال السيوطيُّ: (لِلْجَلَّاسِ)** يعني: كونه يجلس عند الحذَّائين.

وقيل: لأنَّه كان يجلس عند الحذَّائين ثمَّ يقول: أُحذُ علىٰ هذا النحو يعني: اعمل الحِذاء وفقًا لكذا، وعلىٰ كلٍّ سواء قيل له الحذاء من أجل المجالسة أو من

---

[1] انظر: «المقدمة» (ص٤٧٧)، و«التقريب» (ص١١٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، و«فتح الباري» (٧/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، و«الإصابة» (٧/ ٢١٠ ـ ٢١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥١).

أجل قوله: أُحذُ على هذا النحو، فهي نسبة إلى خلاف المتبادر إلى الأذهان، ونسبة إلى خلاف الظاهر.

ومن ذلك: يزيد بن صُهيب الفقير، فالمتبادر إلى الأذهان أنَّ الفقير نسبةٌ إلى الفقر، ولكن الواقع أنَّه كان يشكو فِقَر ظهره فقيل له: الفقير، فهذه النِّسبة إلى غير المتبادر إلى الأذهان.

ومن ذلك: مِقسَمٌ مولى بني عبَّاس، فهو مولى لعبد الله بن حارثة بن نوفل، هذا هو مولاه، ولكنَّه قيل له: مولى بني عبَّاس لملازمته ابن عبَّاس، فهي نسبةٌ إلى خلاف المتبادر إلى الأذهان[1]

وفائدةُ معرفة هذا النَّوع الذي هو معرفة المنسوبين إلى خلاف الظاهر حتَّى يُعرَفَ سببُ النِّسبة، وحتَّى لا يُظَنَّ أن النِّسبة هي نسبةٌ إلى الأصل، وهي خلافُ الواقع وغيرُ مُطابِقةٍ للواقع، فإذا عُرف سببُ النِّسبة أو مُوجبُ النِّسبة عُرِفَ أنَّه مِن قبيل من هو منسوبٌ إلى خلاف الظاهر، وليس ممَّن هو على وفق ما يظهر، بحيث يقال لعقبة بن عَمرو الأنصاريّ أنَّه شَهِد بدرًا على حسَب ما يظهر من اللَّفظ، فكونُه عُرف بأنَّه كان سكنها ولم يشهدها معناه أنَّه ليس من أهل هذه المنقبة، وهذا على قول جمهور القائلين بأنَّه قيل له: البدري؛ لأنه سَكَن بدرًا، وليس لكونه ممن شَهِد المعركة.

والحاصل أنَّ السيوطيَّ ذكر أمثلةً للمنسوبين إلى خلاف الظاهر، فذكر (**البَدْرِي**)، والمتبادر أنَّها نسبةٌ إلى شهود بدر، لكن قد تكون النسبة إلى بدر وليس لكونه شَهِد بدرًا، وذلك مثل: عُقبة بن عَمرو الأنصاري أبي مسعود، يقال له: البدري، والأكثرون على أنَّه لم يشهد بدرًا، وإنَّما نُسِب إلى بدرٍ؛ لكونه سكنها، فهي نسبةٌ إلى خلاف الظاهر.

وذكر نسبة (الخُوزِي)، وهي ليست نسبةَ أصل، وإنَّما هي نسبةُ مجاوَرة في شِعبٍ في مكَّة.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٧)، و«التقريب» (ص١١٤ ـ ١١٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٥١ ـ ٨٥٣).

وذكر (التَّيْمِيّ)، وهو ليس منسوبًا إلىٰ التَّيميِّين لكونه منهم لا أصلًا ولا ولاءً، وإنَّما نَزَل فيهم وجاورهم، فنُسِب إليهم.

وذكر (الحَذَّاء)؛ فهي ليست نسبةً إلىٰ بيع الأحذية وصُنعها، ولكن لكونه كان يجلس عند الحذَّائين، فنُسِب إليهم.

وذكر (مِقسَمًا مولىٰ بني عبَّاس) فإنَّه لم يكن مولًىٰ له، وإنَّما هو مولىٰ عبد الله بن حارثة بن نوفل، وقيل له: مولىٰ ابن عبَّاس لملازمته إيَّاه، فهي نسبةٌ إلىٰ خلاف الظاهر.



المُبْهَمَاتُ

٩٣٧ ـ وَأَلَّفُوا فِي (مُبْهَمَاتِ الأَسْمَا) لِكَيْ تُحِيطَ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمَا

٩٣٨ ـ كَـ(رَجُلٍ) وَ(امْرَأَةٍ) وَ(ابْنٍ) وَ(عَمّ) (خَالٍ) (أَخٍ) (زَوْجٍ) وَأَشْبَاهٍ وَ(أُمّ)

الشرح

قولُه: (وَأَلَّفُوا فِي مُبْهَمَاتِ الأَسْمَا) يعني: أنَّ هذا النوع من أنواع علوم الحديث الذي هو المُبهمات[1] ألَّف فيه العلماء، ومن المؤلَّفات فيه: (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، وقد حقَّقه الشيخ حمَّاد الأنصاريُّ رَحِمَهُ اللهُ، وقيل: إنَّه مِن أحسن ما أُلِّف في المبهمات[2].

وقوله: (لِكَيْ تُحِيطَ النَّفْسُ مِنْهَا عِلْمَا) يعني: أنَّ فائدتها ـ أي تلك الكتب ـ أن يُحيط الإنسان بالمُبهمات علمًا؛ فإن كان المتن مشتملًا علىٰ فضيلة لذلك الرجل المُبهم نُسبت إليه الفضيلة، وإن كان الرَّجل الَّذي أُبهم في الإسناد ثقة عُوِّل عليه، وإن عُرف أنَّه ضعيف لم يُعوَّل عليه، وهكذا، فمعرفةُ المبهمات يترتَّب عليها فوائدُ لا يُستغنىٰ عنها[3].

ثمَّ مثَّل للمُبهمات فقال: (كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ) هذا مُبهَم، (وَابْنٍ) كابن أمِّ مكتوم، (وَعَمّ) مثل: عن فلان عن عمِّه، فيحتاج إلىٰ معرفة عمِّه، فقد يكون له

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٧٩ ـ ٤٨٣)، و«التقريب» (ص١١٥ ـ ١١٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٣)، و«النزهة» (ص١٢٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٨ ـ ٣٠٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٥٣ ـ ٨٦٥).

(٢) انظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي (١/ ٩٢ ـ ٩٥ الوفاء)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٩).

(٣) انظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١/ ٩١ ـ ٩٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٥٤).

أعمامٌ متعدِّدون، فمن هو العمُّ الَّذي روىٰ عنه؟! فلهذا مَن خرَّج عنه من أعمامه يحتاج إلىٰ تسميته، و(خَالٍ) مثل: عن فلان عن خاله، و(أَخٍ) مثل: عن فلان عن أخيه، أو حدَّث فلانٌ عن أخيه، فمن هو أخوه الذي حدَّث عنه؟ و(زَوْجٍ) مثل: عن فلانة عن زوجها، فمن هو زوجُها؟! إذن يُحتاج إلىٰ معرفته، (وَأَشْبَاهٍ) مثل: خالة، وعمَّة، وجدَّة، وجدٍّ، وما إلىٰ ذلك؛ هذه كلُّها أشباهٌ لهذه الأسماء، (وَأُمّ) يعني: أمَّ فلان، فمن هي أمُّ فلان؟ ما اسمُها؟

فالحاصلُ أنَّ المُبهَم هو الَّذي يؤتىٰ به بلفظٍ ليس فيه التصريح بتسميته وإنَّما فيه إبهام، كأن يقال عن شخص: رجل، أو امرأة، أو أمّ، أو عمّ، أو أخ، أو أخت، أو خالة، أو خال، أو ما إلىٰ ذلك، فهذا مُبهمٌ غيرُ معيَّن يُحتاج إلىٰ معرفته، فيقال: من هو ذلك الرَّجل المُبهم؟ من هي تلك المرأة المُبهمة؟ والمُبهمات تأتي في الإسناد والمتن؛ فالمبهمات في المتن مثل: جاء رجل إلىٰ رسول الله ﷺ فقال كذا، والمبهم في الإسناد مثل: عن فلان عن رجلٍ عن فلان؛ فـ(رجلٌ) مُبهمٌ في الإسناد، ومثله: عن فلان عن أخيه، عن فلان عن أمِّه، عن فلان عن عمِّه، عن فلان عن خاله، عن خالته، ما اسم خاله وخالته؟ ما اسم أمِّه؟ ما اسمُ عمِّه؟ إلىٰ آخره.

وقد أُلِّف في مُبهمات الأسماء في الأسانيد والمتون، ومن أحسنها: كتاب (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) للعراقي، وهو كتاب مطبوع، والمبهمات في صحيح البخاري ذكرها الحافظ ابنُ حجر في (مقدِّمة الفتح)[1]، فقد استوعب في (مقدمة الفتح) المبهمين في صحيح البخاري؛ فمَن كان معروفًا سمَّاه وقال: هو ابنُ فلان، ومن لم يكن معروفًا قال: لم أقف علىٰ تسميته، فالرجوع إلىٰ مثل هذه الكتب فيه تعيينُ المبهم.

وينبغي بالمناسبة أن نَعرف الفرق بين المُهمل والمُبهم؛ فالمبهم هو الذي لا يُذكر اسمُه كـ: (رجل) و(امرأة)، أو أخ أو أخت، أو عم أو عمة، أو خال أو خالة، أو أم أو ما إلىٰ ذلك، ليس فيه شيءٌ يُشعر بالاسم فيحتاج إلىٰ معرفة

---

(١) (ص٢٤٩ ـ ٣٤٥).

الاسم، فيُرجع في ذلك إلىٰ الكتب المؤلَّفة في المبهمات. والمهمَل هو الَّذي يُذكر اسمه، ولكنَّه لا يُنسب[١]، فيكون محتملًا، مثل: سفيان، يحتمل الثوري ويحتمل ابن عيينة، وحمَّاد يحتمل ابن زيد ويحتمل ابن سلمة، وهكذا.

ثمَّ إنَّ الَّذين أبهموا في الإسناد في الكتب الستَّة ذكرهم الحافظُ في آخر (التقريب)[٢] مُرتَّبين علىٰ حسَب الَّذين رَوَوا عنهم، فعندما يجد الباحث في كتاب من الكتب السِّتَّة: عن فلان عن رجل، فإنه ينظر إلىٰ فلان الَّذي سُمِّي ثمَّ يبحث عنه في آخر كتاب (التقريب) فيجد ذكر تسمية المُبهم وأنَّه فلان ابنُ فلان وما إلىٰ ذلك.

ثمَّ من فائدة معرفة المبهم أيضًا أنَّه إذا كان صحابيًّا قد يكون مشتملًا علىٰ فضيلةٍ لذلك الصحابيِّ، فمعرفتُه فيه إضافةُ الفضيلة إليه، بخلاف ما إذا لم يُسمَّ فإنَّه لا يُعرَف صاحبُ هذه الفضيلة وصاحبُ هذه المنقبة، فإذا عُرف ذلك الرَّجلُ المُبهم من أصحاب رسولِ الله ﷺ عُرف صاحبُ المنقبة وصاحبُ الفضيلة، وأُضيفت تلك الفضيلةُ إليه وأُضيفت المنقبةُ إليه.

ومنها أيضًا أنَّه إذا عُرف الشخصُ المُبهم زال إشكالُ واحتمالُ ردِّ الحديث؛ لأنَّه لم يُسمَّ رجلٌ من رجاله، فإذا جاء موضَّحًا مبيَّنًا وأنَّه فلان ابنُ فلان وتبيَّن أنَّه ثقة؛ فإنَّه يُعوَّل علىٰ ذلك الإسناد حيث يكون ما سواه سليمًا، وإذا كان ذلك الرجل المبهم ضعيفًا فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ ذلك الإسناد ما دام أنَّه لم يأت إلَّا من هذه الطريق، فهذه من فوائد معرفة المُبهم[٣]



(١) انظر: «اليواقيت والدرر» (٢/ ٢٦٧).

(٢) انظر فصل المبهمات من الرجال: (ص١٣١٦ ـ ١٣٣٨). وفصل المبهمات من النساء: (ص١٣٨٩ ـ ١٤٠٠).

(٣) انظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي (١/ ٩١ ـ ٩٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٢٩٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٥٤).

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

٩٣٩ ـ (مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالْمُضَعَّفِ) أَجَلُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ فَاعْرِفِ
٩٤٠ ـ بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَارْجِعِ لِكُتُبٍ تُوضَعُ فِيهَا وَاتْبَعِ
٩٤١ ـ وَجُوِّزَ الْجَرْحُ لِصَوْنِ الْمِلَّهْ وَاحْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لأَجْلِ عِلَّهْ
٩٤٢ ـ وَارْدُدْ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي بَعْضِهِمْ؛ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
٩٤٣ ـ وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ بِأَمْرٍ وَاضِحِ
٩٤٤ ـ الذَّهَبِيِّ: مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَىٰ تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرْحِ مَنْ عَلَا
٩٤٥ ـ وَتُعْرَفُ الثِّقَةُ بِالتَّنْصِيصِ مِنْ رَاوٍ وَذِكْرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زُكِنْ
٩٤٦ ـ أُفْرِدَ لِلثِّقَاتِ أَوْ تَخْرِيجِ مُلْتَزِمِ الصِّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ

الشرح

هذا النَّوعُ هو معرفةُ الثقات والضعفاء[1]، وهذا من أجلِّ أنواع علوم الحديث؛ لأنه به يُعرَف الصَّحيحُ والضَّعيفُ، وبه يُعرَفُ المقبولُ والمردودُ، وبه يُعرَفُ الثَّابتُ وغيرُ الثَّابتِ؛ كلُّ ذلك مبنيٌّ علىٰ معرفة الثِّقات؛ لأنَّ الحديث الصحيح هو الَّذي يُروىٰ بنقل عدل تامِّ الضبط؛ يعني: ثقة، وراوي الحَسَن هو العدلُ الَّذي خفَّ ضبطُه، فيكون حديث هذا وهذا مقبولًا ومعتمدًا ومعوَّلًا عليه، فمعرفة الثقات ومعرفة الضعفاء فائدتُها التوصُّل إلىٰ ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ أو عدم ثبوته، وكون الحديث حجَّةً أو ليس بحجَّةٍ، فهذا نوعٌ من أنواع علوم الحديث المُهمَّة الَّتي يُحتاج إليها، ولا يستغني طالبُ العلم عنها.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٠ ـ ٤٩٣)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٨)، و«النزهة» (ص١٦٥ ـ ١٦٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٧ ـ ٣٦٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩٥).

قال السّيوطيُّ:

٩٣٩ـ (مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالْمُضَعَّفِ) أَجَلُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ فَاعْرِفِ

٩٤٠ـ بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَارْجِعِ لِكُتُبٍ تُوضَعُ فِيهَا وَاتْبَعِ

فذَكَر أوَّلًا منزلة هذا النوع من أنواع علوم الحديث وهو أنَّه من أجلِّها، ثم ذَكَر في البيت الثاني الفائدةَ من معرفة الثقات والضعفاء؛ وذلك ليُعرَف الصحيح والسقيم من حديث رسول الله ﷺ، وبه يُعرف المقبول والمردود؛ فإنَّه إذا عُرف الثِّقةُ والضَّعيفُ فما جاء عن طريق الثقة فإنَّه مقبول وصحيح أو حسن، وما جاء عن طريق السَّقيم والضعيف فإنَّه يكون مردودًا ولا يُقبل، هذا إذا كان الضَّعف لا ينجبر، وأمَّا إذا كان الضَّعف اليسير الَّذي يعتضد ويَقبَل الاعتضاد؛ فهذا هو الذي يقال له: الحديث الحسنُ لغيره، فمعرفةُ الثقات والضعفاء من أهمِّ أنواع علوم الحديث، وفائدتُها أنَّ به يُعرف الصحيح والضعيف والثابت وغير الثابت من حديث رسول الله ﷺ.

ثمَّ أرشد إلىٰ أنَّ معرفة الثِّقات والضعفاء يُرجع فيها إلىٰ الكتب المؤلَّفة في بيان أحوال الرجال، فهي المرجعُ الَّذي يُصار إليه من أجل معرفة كون الرجل الَّذي جاء في إسنادٍ من الأسانيد بأنَّه ضعيفٌ أو ثقة، فارجع في معرفة الصحيح والضعيف إلىٰ الكتب الَّتي توضع في الثقات والضعفاء، واتَّبعهم وسر علىٰ منهاجهم ومنوالهم، وتابعهم فيما يقولون؛ لأنَّهم هم أهلُ العلم وأهلُ الخبرة، فأنت تستفيد من كلامهم وتبني علىٰ كلامهم، فتكون متَّبعًا لهم؛ يعني: تعرف ما عندهم وتتَّبع منهجهم وطريقتهم، فعلىٰ ضوء ما ذكروه تَعرف أنَّ صاحب الترجمة يُحتجُّ به أو لا يُحتجُّ به، فالمرجع في ذلك إلىٰ الكتب المؤلَّفة، وتلك الكتب المؤلَّفة منها ما يكون في الثقات فقط، ومنها ما يكون في الضعفاء فقط، ومنها ما يكون في الثقات والضعفاء معًا؛ فمِن الكتب الخاصَّة بالثقات مثل: كتاب (الثِّقات) لابن حبَّان (ت ٣٥٤هـ)، فهو خاصٌّ بالثقات، لكن كما هو معلوم هو من المتساهلين، وأحيانًا يذكر في الثِّقات مَن ذكره في (الضُّعفاء)، وكذلك: (الثِّقات) للعجلي (ت ٢٦١هـ)، وهناك كتب مؤلَّفة في الضعفاء خاصَّةً لعدَّة من العلماء منهم الذهبيُّ وغيرُه، ومنهم الَّذين جَمَعوا بين الثقات والضعفاء مثل كتاب

(ميزان الاعتدال) فإنَّه ذَكَر ضعفاء، وذَكَر ثقاتٍ تُكُلِّم فيهم، أوردهم ليدافع عنهم، ويُبيِّن أنَّ القدح الَّذي قيل فيهم أو الجرح الذي فيهم أنَّه لا يُؤثِّر ولا يُعتَبر ولا قيمة له، فهو مشتمل علىٰ ثقاتٍ وضعفاء.

الحاصل أنَّه يُرجع إلىٰ الكتب المؤلَّفة في الثقات والضعفاء؛ سواء كان الكتاب يشمل ثقاتٍ وضعفاء، أو هو خاصٌّ في الثقات أو خاصٌّ في الضعفاء، والإنسان إذا رَجَع إلىٰ كلام العلماء فإنَّه يتَّبعهم فيما يقولون؛ لأنَّ كلامهم هو العمدة، وهو الحجَّة الَّتي يُعوِّل عليها الإنسان ويبني عليها أحكامه[١]

ثمَّ قال:

٩٤١ ـ وَجُوِّزَ الْجَرْحُ لِصَوْنِ الْمِلَّةْ   وَاحْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لأَجْلِ عِلَّةْ

فبيَّن أنَّ جرح الرواة والكلام فيهم بما هو فيهم من القدح والعيب أنَّ هذا سائغٌ لمصلحة؛ وهي صونُ الملَّة، ومعرفة ما يثبت عن رسول الله ﷺ وما لم يثبت، فالكلام لغير أغراض مشروعة في الرجال لا يصلح، إلَّا إذا كان من ورائه مصلحة، ومِن أعظم المصالح المترتِّبة علىٰ ذلك معرفةُ الرُّواة وأحوالِ الرواة، ومن كان مجروحًا منهم يُعرف بجرحه حتَّىٰ لا يُعوَّل عليه إذا كان جرحُه مؤثِّرًا، فالكلام في عيوب النَّاس وغيبة النَّاس لا يجوز، وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قيل: أرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ**»[٢]، لكن استُثني من ذلك أمورٌ يجوز فيها الكلام علىٰ الإنسان بما هو فيه، وفي مقدِّمة ذلك جرحُ الرواة حتَّىٰ يُعرَف مَن يُقبَل ومَن لا يُقبَل، ومن يُعوَّل علىٰ حديثه ومَن لا يُعوَّل علىٰ حديثه، ولهذا قال: «**وَجُوِّزَ الْجَرْحُ لِصَوْنِ الْمِلَّةْ**» يعني: صونها من أن تضاف أحاديث إلىٰ رسول الله ﷺ وهي من طريق ضعفاء، فالضعيف لا يُعوَّل عليه،

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩١)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، و«النزهة» (ص١٧٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩١).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٩).

والحديث الضعيف لا يُعوَّل عليه؛ لأنه جاء من طريق شخص لا يُحتجُّ به، وكيف يُعرَف ذلك؟ يُعرف ذلك عن طريق معرفة الجرح، إذن جُوِّز الجرح لصون الملَّة.

ثم قال: (**وَاحْذَرْ مِنَ الْجَرْحِ لأَجْلِ عِلَّهْ**) يعني: علَّةً لا يُعوَّل عليها ولا تؤثِّر، وإنَّما يكون الجرح بشيءٍ مُؤثِّر، وبشيء هو في ذلك الإنسان، وأمَّا الجرح من غير أساس ومن غير بيِّنة، ومن غير أن يكون ذلك الجرح واضحًا جليًّا، أو يكون ما جرح به مقبولًا بعد إيضاحه وبيانه، فإنَّه يُحذر من الجرح الَّذي هو من هذا القبيل[(١)]

ثمَّ قال:

٩٤٢ ـ وَارْدُدْ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي بَعْضِهِمْ؛ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ

وذلك أنَّه إذا كان الكلام في المتعاصرين وفي القرناء الذين يكون في نفوسهم شيءٌ علىٰ بعض، فمن أجل ما في نفوسهم من الهوىٰ قد يزيد المتكلِّم في الكلام، فإذا كان هناك عداوة وشحناء، وعُرف أنَّ هناك خِصامًا، وأنَّ هناك عِداءً بين شخصين، ثمَّ عُرف الجرح في أحد الشخصين من الآخر الَّذي بينه وبينه عِداء؛ فهذا يُحذر؛ لأنَّ هذا يكون فيه هوىٰ وقد يكون الدافع إليه الهوىٰ، أمَّا إذا لم يُعرَف بينهم عداوةٌ فإنَّ هذا هو الأصل أنَّ أهل العصر هم أخبر الناس بمن عاصرهم، ولا يعرف الناس مثل أهل عصرهم الَّذين خالطوهم وعرفوا أحوالهم، لكن إذا عُرف أن هناك عداوة فلا يُلتفَت إلىٰ جرح الجارح بها إذا كان هو ثقةً معروفًا بالثقة وتكلَّم فيه شخصٌ بينه وبينه عداوة من أهل عصره ومن قرنائه، الَّذين عُرف بينه وبينهم شيءٌ ممَّا في النفوس، فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ مثل ذلك، وذكر النَّاظمُ أنَّ هذا التقرير قد جاء عن ابن عبد البرِّ المتوفَّىٰ سنة (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، وهذا في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله) فإنَّه عَقَد بابًا واسعًا في هذا الموضوع[(٢)]،

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩١ ـ ٤٩٣)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧)، و«النزهة» (ص١٧٢ ـ ١٧٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٥٠ ـ ٣٥٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٩١ ـ ٨٩٤).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله»: باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض (٢/ ١٠٨٧ ـ ١١١٩).

وعبارة ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللهُ المشار إليها هي قوله (٢/ ١٠٩٣ ـ ١٠٩٤): «قد غلط فيه كثيرٌ =

وهو أبو عمر يوسفُ بنُ عبد البرِّ النَّمري المغربيُّ، يقال له: حافظُ المغرب في زمانه، كما يقال للخطيب البغدادي حافظُ المشرق في زمانه، وقد ماتا في سنة واحدة، وهي سنة (٤٦٣هـ).

ثُمَّ قال:

٩٤٣ـ وَرُبَّـمَـا رُدَّ كَـلَامُ الْـجَـارِحِ   إِذْ لَـمْ يَـكُـنْ ذَاكَ بِـأَمْـرٍ وَاضِـحِ

يعني: إذا كان الجرح مبهمًا غير مفسَّر والشخص معروفًا بالثِّقة، فإنَّه لا يُصار إلىٰ الجرح المُبهَم وقد عُرف بالثِّقة، وإنَّما لا بدَّ أن يُقدَّم الجرحُ علىٰ التعديل إذا كان الجرح مفسَّرًا وكان الجرح واضحًا، وقد يكون الجرح مفسَّرًا ولكن بأمر لا يَقدح، مثل أن يقال: كان يدخل علىٰ السلطان وكان يأتي إلىٰ السلطان، مثلما قالوا في بعض الأئمَّة الأجلَّة كلامًا لا يؤثِّر، كونه يدخل علىٰ السلطان أو يذهب إلىٰ السلطان، فإنَّ ذلك لا يضرُّه، فهذا ليس عيبًا عند أهل العلم، ومثل هذا العيب لا يقبلونه جرحًا في الراوي، ولهذا يقولون: يحتاج الجرح إلىٰ أن يُفسَّر؛ لأنَّه لو كان مبهمًا قد يكون بأمر لا يقدح، فإذا فُسِّر قد يَقدح وقد لا يَقدح، فإن كان لا يَقدح لا يُلتفت إليه، وإن كان يَقدح فهو الَّذي يُعوَّل عليه، فمثلًا حُمَيد بنُ أبي حُمَيد الطويل ذُكر في ترجمته أنَّه كان يدخل علىٰ

= من الناس وضلَّت فيه نابتةٌ جاهلةٌ لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب: أن من صحَّت عدالتُه وثبتت في العلم إمامتُه وبانت ثقتُه وبالعلم عنايتُه لم يُلتفت فيه إلىٰ قول أحد، إلَّا أن يأتي في جرحته ببيِّنةٍ عادلةٍ يصحُّ بها جرحته علىٰ طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كله، فذلك كلُّه يوجب قبولَ قوله من جهة الفقه والنظر، وأمَّا من لم تثبت إمامتُه ولا عُرفت عدالتُه ولا صحَّت لعدم الحفظ والإتقان روايتُه، فإنه يُنظر فيه إلىٰ ما اتَّفق أهل العلم عليه ويُجتهد في قبول ما جاء به علىٰ حسَب ما يؤدِّي النظر إليه، والدليلُ علىٰ أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهورٌ من جماهير المسلمين إمامًا في الدين قولُ أحد من الطاعنين: أنَّ السلف ﵃ قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير؛ منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابنُ عبَّاس، ومالك بنُ دينار، وأبو حازم، ومنه علىٰ جهة التأويل ممَّا لا يلزم المقولَ فيه ما قاله القائلُ فيه، وقد حمل بعضُهم علىٰ بعض بالسيف تأويلًا واجتهادًا لا يلزم تقليدُهم في شيءٍ منه دون برهان وحجة تُوجبه».

السلطان[١]، فمثل هذا القدح ليس عيبًا عند أهل العلم ولا يضرُّ، ومثله النِّسبة إلىٰ التشيُّع؛ لأنَّ النِّسبة إلىٰ التشيُّع تختلف؛ فقد تكون النِّسبة إلىٰ التشيُّع بمعنىٰ أنَّ شخصًا يفضِّل عليًّا علىٰ عثمان، مع اعتراف ذلك المفضِّل لعليٍّ علىٰ عثمان أنَّ عثمان أولىٰ بالخلافة، وبعض أهل السُّنَّة وبعض المحدِّثين الكبار مثل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي الإمامُ ابنُ الإمام والأعمش سليمان بن مهران الكاهلي وابن جرير الطبري وعبد الرزاق بن همَّام الصنعاني نُسبوا إلىٰ التشيُّع بسبب هذا الأمر، ومثل هذا لا يؤثِّر، ولا يَقدح، وليس ممَّا يُبدَّع به ويُضلَّل به، بل يُعوَّل علىٰ ما يقوله ذلك الرجل في مسألة الخلافة، وكونه يُفضِّل عليًّا علىٰ عثمان وهي علىٰ خلاف المشهور في مذهب أهل السُّنَّة لا يضرُّه شيئًا، فهذا جرحٌ غيرُ مؤثِّر؛ لأنَّ صاحبه لا يُبدَّع ولا يُضلَّل، وأئمَّة أجلَّةٌ قالوا بهذا القول[٢].

ثمَّ قال:

٩٤٤ ـ الذَّهَبِيْ: مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَىٰ تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرْحِ مَنْ عَلَا

يعني: أنَّ الحافظ الذهبيَّ ذكر أنَّ الثقات الذين عُرفوا بالثقة والعدالة واشتهروا بذلك ما اتَّفق اثنان علىٰ جرح أحدٍ منهم، وكذلك عكسه؛ ما اتَّفق اثنان علىٰ توثيق ضعيفٍ معروفٍ بالضَّعف؛ فما اجتمع اثنان علىٰ توثيق ضعيف، وكذلك عكسه[٣].

فقوله: (وَجَرْحِ مَنْ عَلَا) يعني: جرح شخصٍ عالي المنزلة أي مُوثَّقٍ.

ثمَّ ذَكَر كيف يُعرف الثقة **فقال:**

٩٤٥ ـ وَتُعْرَفُ الثِّقَةُ بِالتَّنْصِيصِ مِنْ رَاوٍ وَذِكْرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زُكِنْ

فقولُه: (وَتُعْرَفُ الثِّقَةُ بِالتَّنْصِيصِ مِنْ/ رَاوٍ) يعني: أنَّ الثِّقة يُعرَف بالتنصيص علىٰ أنَّه ثقةٌ ممَّن روىٰ عنه، يقول: حدَّثني فلانٌ وهو ثقةٌ، وهذا كثيرًا ما يأتي في الأسانيد: حدَّثنا فلان وكان ثقةً، فالثقة يُعرَف توثيقُه بكلام تلميذه عنه الَّذي روىٰ عنه.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٦٢)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٦٠). قال الذهبي: وقد أجمعوا علىٰ الاحتجاج بحُميد إذا قال: سمعتُ.

(٢) قد تقدَّمت هذه المسألة في باب الكلام علىٰ الخلفاء ومراتبهم.

(٣) انظر: «الموقظة» (ص٨٤)، و«النزهة» (ص١٧٢ ـ ١٧٣).

وقولُه: (وَذِكْرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زُكِنْ/ أُفْرِدَ لِلثِّقَاتِ أَوْ تَخْرِيجِ/ مُلْتَزِمِ الصِّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ) أي: وكذلك يُعرَف الثِّقة بكونه مذكورًا في مؤلَّف زُكِن، أي: معروف؛ سواء كان ذلك المؤلَّف خاصًّا بالثقات أو يجمع الثقات والضعفاء، ولكنَّه ذُكر بأنَّه من الثقات، أو كان ذُكِر في إسنادٍ من أسانيد الكتب الَّتي التزم أصحابُها أن لا يُخرجُوا إلَّا أحاديث صحيحة مثل رجال البخاريِّ ومسلم؛ لأنَّ وجود الشخص في إسناد من أسانيد البخاري ومسلم هو إثباتٌ لكونه ثقةً؛ لأنَّ البخاري ومسلم التزما أن يُخرجا في الصحيحين عن الثقات المحتجِّ بهم، فكونُ شخصٍ يوجد اسمُه في إسنادٍ من أسانيد الكتب الَّتي التزم أصحابُها ألَّا يُخرجوا إلَّا عن ثقات، وألَّا يُخرِّجوا إلَّا أحاديث صحيحة تكون عن ثقات، أو من يُحتجُّ بكلامهم ومن يُعوَّل علىٰ روايتهم؛ فهذه هي الطريقة الَّتي يُعرَف بها الثقة.

فالحاصل أنَّ الثِّقة يُعرَف بتنصيص الرَّاوي عنه علىٰ أنَّه ثقة، أو كونه مذكورًا في مؤلَّف من المؤلَّفات الَّتي أُلِّفت في الثقات؛ سواء كان الكتاب خاصًّا بالثقات، أو يجمع الثقات والضعفاء، ولكنَّه منصوصٌ علىٰ أنَّه من الثقات، أو يكون مذكورًا في مؤلَّف التزم صاحبُه الصِّحَّة، وألَّا يُخرِّج إلَّا حديثًا صحيحًا رجالُه ثقاتٌ، فيُعرف بأنَّه ثقة بذلك[١]



(١) انظر: «الاقتراح» (ص٥٤ ـ ٥٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٤).



مَعْرِفَةُ مَنْ خلَطَ مِن الثِّقَاتِ

٩٤٧ - وَالْحَازِمِيّ أَلَّفَ فِيمَنْ خَلَّطَا ... مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا، فَأُسْقِطَا

٩٤٨ - مَا حَدَّثُوا فِي الِاخْتِلَاطِ أَوْ يُشَكّ ... وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ يُفَكّ

٩٤٩ - كَابْنَيْ أَبِي عَرُوبَةٍ وَالسَّائِبِ ... وَذَكَرُوا رَبِيعَةً؛ لَكِنْ أُبِي

الشرح

هذا النوع: هو معرفةُ مَن خلط من الثقات[1]، والتنصيص علىٰ الثقات فيه إخراج الضُّعفاء، لأنَّ مَن كان ضعيفًا وقد خلَّط فردُّه مِن أجل ضعفه ولو لم يكن مخلِّطًا، فكيف إذا كان مع الضعف قد خلَّط فإنَّه يزداد سوءًا إلىٰ سوء، ولكن الكلام إنَّما هو في الثقات؛ لأنَّ الثقات الذين حصل لهم التخليط هم الذين يُقبل شيءٌ من حديثهم، ويُرَدُّ شيءٌ من حديثهم، وذلك بسبب التَّخليط[2].

والتَّخليط له أسباب، قد يكون من أسبابه: الخرف، وهو التقدُّم في السنِّ، وكونُه يبلغ إلىٰ سِنِّ الهرم بحيث يذهب عقله، أو يذهب ويجيء ويتكلَّم فيما لا يعقل، ومنها أن يكون له عارضٌ يطرأ له؛ بأن يفقد ابنًا فيحصل له بسببه تخليط، أو يحصل له مرضٌ يحصل له بسببه تخليط، أو يحصل له حادثٌ بأن تحترق كتبه، أو يحصل له عمىً وقد كان معتمدًا علىٰ الكتب وعلىٰ البصر، ثمَّ رَجَع إلىٰ الحفظ فخلَّط فلم يكن ضابطًا، هذه من أسباب التخليط[3].

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٣ ـ ٤٩٩)، و«التقريب» (ص١٢٠ ـ ١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٤٢)، و«النزهة» (ص١٢٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٦ ـ ٣٨٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٥ ـ ٩٠٨).

(٢) انظر: «المختلطين» للعلائي (ص٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٦).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٤)، و«التقريب» (ص١٢٠ ـ ١٢١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٦)، =

يقول السيوطيُّ:

٩٤٧ ـ وَالْحَازِمِيّ أَلَّفَ فِيمَنْ خَلَّطَا   مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا، فَأُسْقِطَا

الحازميُّ: هو أبو بكر الحازميُّ مُحدِّثٌ مؤلِّفٌ مصنِّف في الحديث (ت ٥٨٤هـ)، وقد ذَكَر السيوطيُّ بأنَّه ألَّف في المخلِّطين من الثِّقات، وأبو بكر الحازميُّ مع علمه وكثرة مؤلَّفاته وتعدُّدها تُوفِّي في سنٍّ مُبكِّرةٍ عن عُمُر لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر[1]، ومع ذلك فقد اشتهر بالتأليف، فله (الاعتبار في النَّاسخ والمنسوخ من الآثار)، وله كتابٌ في الأنساب، وله كتابٌ في المخلِّطين من الثقات، وله كتب عدَّة غيرها، ولهذا لمَّا ذكره الذهبيُّ في كتابه (من يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل)[2] وجعله ممَّن يُعوَّل عليه في الجرح والتعديل قال: «وأبو بكر محمد بنُ موسىٰ بن عثمان الحازميُّ الهمذاني، أحد الأعلام، ومات شابًّا طريًّا عن خمسٍ وثلاثين سنةً» وقوله: «مات شابًّا طريًّا»: يعني مات وهو صغيرٌ، ومع ذلك هو من الحفَّاظ، ومن المصنِّفين في الحديث، ومِن الذين يُعتمد قولُهم في الجرح والتعديل مع صغر سنِّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقولُه: (مَنْ خلَّطَا/ مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا فَأُسْقِطَا) يعني: مَن خلَّط في آخر أمره فأُسقط ما رُوي عنه بعد الاختلاط، أي أسقطه العلماء، فلم يُعوِّلوا علىٰ الأحاديث الَّتي رُويت عنه بعد الاختلاط، أو الَّتي جُهلت هل كانت قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط[3].

قال السيوطيُّ:

٩٤٨ ـ مَا حَدَّثُوا فِي الِاخْتِلاطِ أَوْ يُشَكّ   وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ يُفَكّ

قولُه: (مَا حَدَّثُوا فِي الِاخْتِلاطِ أَوْ يُشَكّ) هذا هو الذي أُسقط: ما حدَّثوا به

= و«النزهة» (ص١٢٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٦)، و«الكواكب النيِّرات في معرفة من الرواة الثقات» لابن الكيَّال (ص٦٢).

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٦٧ ـ ١٧٢).

(٢) (ص٢١٩).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٤)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩)، و«النزهة» (ص١٢٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٦).

بعد الاختلاط أو يُشَكُّ هل كان قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط؛ هذا هو الذي يُسقَط ولا يُعوَّل عليه، وأمَّا ما كان مأخوذًا عمَّن اختلط قبل الاختلاط فهذا يُعَوَّل عليه(١).

قولُه: (وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَىٰ عَنْهُمْ يُفَكّ) هذه هي الطريقة الَّتي بها يُعرَف هل الرواية قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط؛ وذلك بمعرفة مَن الَّذين رَوَوا قبل الاختلاط، ومَن الَّذين رَوَوا بعد الاختلاط، ومَن الَّذين جُهِل هل روىٰ قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط؛ فبهذا يُفَكُّ الإشكالُ ويُعرَف القَبول أو الرَّدُّ.

فالمخلِّطون من الثِّقات لهم حالات وهي: أنَّه إمَّا يُعرف من روىٰ عنه قبل الاختلاط ومن روىٰ عنه بعد الاختلاط، أو يُجهل حال الراوي هل روىٰ عنه قبل الاختلاط أو بعده؛ فإن كان روىٰ بعد الاختلاط أو شُكَّ هل كان قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط، فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ رواية ذلك الراوي.

وإذا كان قد رُوي عنه قبل الاختلاط فإنَّه يُعوَّل علىٰ رواية مَن روىٰ عنه قبل الاختلاط؛ لأنَّ المحذور هو ما حصل بعد الاختلاط، وإذا كانت الرواية موجودة قبل الاختلاط فإنَّ العيب الذي حصل لا يؤثِّر فيما كان قبله، وإنَّما يؤثِّر فيما كان بعد الاختلاط، وفيما كان مشكوكًا فيه هل كان قبل الاختلاط أو بعده، أمَّا إذا كان معلومًا أنَّ الرواية كانت قبل الاختلاط فإنَّها تكون مقبولة.

ثم إنَّ المعرفة لكون حديثه مقبولًا أو مردودًا تحصل بمعرفة الرواة الَّذين رووا قبل الاختلاط، فإنَّ مِن الرواة مَن اختلط وعُرف الذين رووا عنه قبل الاختلاط، فروايةُ هؤلاء تكون مقبولة، ومن عُرف أنَّهم رووا عنه بعد الاختلاط روايتُهم عنه مردودة، ومَن جُهِل هل كان قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ الرواية احتياطًا وإن كان يحتمل أن يكون قبل الاختلاط الحال الذي تكون روايته مقبولة، ولكن حيث لم يُجزم بأنَّه قبل الاختلاط فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ الرواية والحالة هذه(٢).

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ ثلاثة وُصفوا بالاختلاط؛ اثنان مسلَّمٌ وصفُهما بذلك، وواحدٌ غيرُ مُسلَّم وصفُه بالاختلاط **فقال**:

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٤)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩)، و«النزهة» (ص١٢٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٦).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩)، و«النزهة» (ص١٢٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٦).

٩٤٩ ـ كَابْنَيْ أَبِي عَرُوبَةٍ وَالسَّائِبِ وَذَكَرُوا رَبِيعَةً؛ لَكِنْ أُبِي

فـ(سعيد بن أبي عروبة) وُصِف بالاختلاط[١]، وكذلك (عطاء بن السائب) وُصف بالاختلاط[٢]، ومعرفة المقبول والمردود من روايتهما بمعرفة الرواة عنهما؛ فما كان قبل الاختلاط فرواياتهم تكون مقبولة، وغيرهم تكون رواياتهم مردودة، أمَّا (ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المعروف بـ(ربيعة الرأي)، فقد وُصف بالاختلاط، ولكن لم يُسلَّم وصفُه بذلك[٣].

فمِن الَّذين عُرفوا بالاختلاط: سعيد بن أبي عروبة، وعطاء بن السائب، والتَّعويل علىٰ رواية من رویٰ عنهما قبل الاختلاط، ولا يُعوَّل علىٰ رواية من رویٰ عنهما بعد الاختلاط، أو جُهِل حالُه هل كان روايتُه قبل الاختلاط أو بعده.

وقد ذَكَر العلماء جُملةً من الرواة الَّذين رووا عنهما قبل الاختلاط وبعده، فإذا عُرف من رویٰ قبل الاختلاط فإنه يُعوَّل علىٰ روايته، ومَن عُرف أنَّه رویٰ بعد الاختلاط فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ روايته، ومَن جُهِل هل روايته قبل الاختلاط أو بعده فإنَّه لا يُعوَّل علىٰ روايته.

ثمَّ إنَّه ينبغي أن يُعلَم أنَّ ما كان في الصحيحين من رجال وُصِفوا بالاختلاط فإنَّ ما في الصحيحين ممَّا أُمِن فيه اختلاطُهم بأن يكون ذلك ممَّا رُوي عنهم قبل الاختلاط[٤].

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٥ ـ ٤٩٦)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٤ ـ ٦٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٩ ـ ٩٠٠)، و«الكواكب النيرات» (ص١٩٠ ـ ٢٠٧).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٤)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٨)، و«التدريب» (٢/ ٨٩٦ ـ ٨٩٧)، و«الكواكب النيرات» (ص٣١٩ ـ ٣٣٣).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٦)، و«التقريب» (ص١٢٠)، و«التقييد والإيضاح» (ص٤٥٥ ـ ٤٥٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٧٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٠١ ـ ٩٠٢)، و«الكواكب النيرات» (ص١٧٣ ـ ١٧٥).

(٤) انظر: «المقدمة» (ص٤٩٩)، و«التقريب» (ص١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٦٧)، و«التدريب» (٢/ ٩٠٨)، و«الكواكب النيرات» (ص٦٢).



طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

٩٥٠ - وَ(الطَّبَقَاتُ) لِلرُّوَاةِ تُعْرَفُ بِالسِّنِّ وَالأَخْذِ، وَقَدْ تَخْتَلِفُ

٩٥١ - فَالصَّاحِبُونَ بِاعْتِبَارِ الصُّحْبَهْ طَبَقَةٌ وَفَوْقَ عَشْرٍ رُتْبَهْ

٩٥٢ - وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ: أَنْ يُفَصَّلَا عِنْدَ اتِّفَاقِ الِاسْمِ وَالَّذِي تَلَا

الشرح

ذَكَر النَّاظم في البيت الأوَّل بأنَّ الطبقات إنَّما تكون باستواء الأشخاص في السِّنِّ أو تقاربهم، أو في الأخذ عن المشايخ؛ **فالطبقة**: هي أن يتَّفق الرُّواة في السِّنِّ أو الأخذ عن المشايخ، فتكون السِّنُّ متقاربةً، والتَّتلمُذ على المشايخ حصل اتِّفاقٌ بين الرُّواة عليه، فطبقاتُ الرُّواة إنَّما تكون بهذا الاعتبار؛ وهو كونُهم في زمن واحدٍ متقاربين في السِّنِّ متَّفقين في الأخذ عن المشايخ، وقد تكون الطبقة واسعة وكبيرة، وقد تكون صغيرة[(١)].

والطَّبقاتُ يكون لها اعتباراتٌ اعتبار عام واعتبار خاص؛ فيمكن أن يكون جماعةٌ فيهم المتقدِّم وفيهم المتأخِّر، ولكن كلّهم اتَّفقوا على وصف ما؛ أن يكونوا في طبقة واحدة، وهذا مثل الصحابة والتابعين وأتباع التابعين؛ فإنَّ الصحابة باعتبار أنَّ كلَّ واحدٍ منهم لقيَ النَّبيَّ ﷺ يكونون طبقةً بهذا الاعتبار، لا فرق بين كبيرٍ وصغيرٍ، ومتقدِّم ومتأخِّر، ومَن تقدَّمت وفاتُه ومن تأخَّرت وفاتُه، كلُّهم يُعتَبرون طبقةً واحدةً بهذا الاعتبار، وعلى هذا فمثلُ أنس بنِ مالك وهو مِن صغار الصحابة وممَّن عُمِّر فإنَّه يكون مع العشرة المبشَّرين بالجنَّة طبقةً واحدةً؛ لأنَّ الكُلَّ اشتركوا في أنَّهم رأوا النَّبيَّ ﷺ.

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٠)، و«التقريب» (ص١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣)، و«النزهة» (ص١٦٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٨٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٠٩ - ٩١٠).

ويكونون باعتبارات أخرىٰ طبقاتٍ تصل إلىٰ اثنتي عشرة طبقةً، وذلك بالاعتبار الخاص أي باعتبار تفاوتهم في السَّبق إلىٰ الإسلام وشهود المشاهد، فيكون الَّذين أوَّل مَن أسلم وهم قليلون طبقةً، ثمَّ مَن هاجر إلىٰ الحبشة طبقة، ثمَّ من هاجر الهجرة الثانية طبقة، ثمَّ الَّذين هاجروا إلىٰ المدينة طبقة، ثمَّ الَّذين شهدوا بدرًا، ثمَّ الَّذين شهدوا المشاهد بعدها، ثمَّ الَّذي أسلموا عام الفتح، ثمَّ الَّذي أسلموا بعد ذلك. والتابعون كذلك يُعتبَرون طبقةً واحدة باعتبار أنَّهم رأوا الصحابة، ولكنَّهم باعتبار تفاوتهم وأنَّ فيهم الكبار والصغار والمتوسطين يُعتبَرون طبقاتٍ متعدِّدة. وهكذا أتباعُ التابعين يُعتبَرون طبقةً باعتبار ويُعتبَرون طبقاتٍ متعدِّدة باعتبار آخر، وعلىٰ هذا فمعرفةُ الطبقات مهمَّةٌ في هذا العلم[١].

ومن فوائد معرفتها التمييزُ بين الأشخاص الَّذين يتَّفقون في الاسم، أو اسم الأب، أو الاسم والكنية، أو الاسم والنسبة، إذا جاء ذِكرهم مشتركين فإنَّه يُعرَف المتقدِّم والمتأخِّر بالطبقة، وهذا مثل: (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري) و(يحيىٰ بن سعيد القطان)، لو جاء (يحيىٰ بن سعيد) في طبقة شيوخ شيوخ البخاري فيُعرف بأنَّ هذا هو القطَّان، وإذا جاء في طبقة صغار التابعين الَّذين يروي عنهم مثلُ مالك بن أنس فإنَّه يُعتبر (يحيىٰ بن سعيد الأنصاري)، فمعرفةُ الطبقات يُميَّز بها بين الأشخاص الَّذين يتَّفقون في الاسم، أو الاسم واسم الأب، أو الاسم والكنية، أو الاسم والنسبة، وما إلىٰ ذلك من الأشياء الَّتي يشترك فيها الأشخاص[٢].



(١) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٠)، و«التقريب» (ص١٢١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٤)، و«النزهة» (ص١٦٤ ـ ١٦٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، و«التدريب» (٢/ ٩١٠).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٢)، و«النزهة» (ص١٦٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، و«التدريب» (٢/ ٩٠٨ ـ ٩٠٩).

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

٩٥٣ـ قَدْ كَانَتِ الأَنْسَابُ لِلْقَبَائِلِ فِي الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ وَالأَوَائِلِ

٩٥٤ـ وَانْتَسَبُوا إِلَىٰ الْقُرَىٰ إِذْ سَكَنُوا فَمَنْ يَكُنْ بِبَلْدَتَيْنِ يَسْكُنُ

٩٥٥ـ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَجَمْعٌ يَحْسُنُ وَابْدَأْ بِالأُوْلَىٰ وَبِثُمَّ أَحْسَنُ

٩٥٦ـ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَلِلنَّاحِيَةِ

٩٥٧ـ كَذَا لإِقْلِيمٍ[1]، أَوِ اجْمَعْ بِالأَعَمّ مُبْتَدِئًا، وَذَاكَ فِي الأَنْسَابِ عَمّ

٩٥٨ـ وَنَاسِبٌ إِلَىٰ قَبِيلٍ وَوَطَنْ يَبْدَأُ بِالْقَبِيلِ. ثُمَّ مَنْ سَكَنْ

٩٥٩ـ فِي بَلْدَةٍ أَرْبَعَةَ الأَعْوَامِ يُنْسَبْ إِلَيْهَا؛ فَارْوِ عَنْ أَعْلَامِ

الشرح

قال السيوطيُّ:

٩٥٣ـ قَدْ كَانَتِ الأَنْسَابُ لِلْقَبَائِلِ فِي الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ وَالأَوَائِلِ

ذَكَر السيوطيُّ أنَّ الأنساب كانت في العرب المتقدِّمين للقبائل ويُنسبون إلىٰ قبائلهم، ثمَّ بعد ذلك كَثُرت النِّسبة إلىٰ الأوطان والبلدان، **فقال:**

٩٥٤ـ وَانْتَسَبُوا إِلَىٰ الْقُرَىٰ إِذْ سَكَنُوا فَمَنْ يَكُنْ بِبَلْدَتَيْنِ يَسْكُنُ

٩٥٥ـ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَجَمْعٌ يَحْسُنُ وَابْدَأْ بِالأُوْلَىٰ، وَبِثُمَّ أَحْسَنُ

فذكر أنَّهم انتسبوا إلىٰ القرىٰ لسُكناهم إيَّاها، ثمَّ ذكر من كان ببلدتين يسكن فإنَّه يُنسَب إليهما جميعًا، أو يُنسَب إلىٰ واحدةٍ منهما، وإذا نُسب إلىٰ واحدةٍ

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: (للإقليم)، بلام التعريف.

منهما فإنَّه يُبدأ بالأُولىٰ ثمَّ الثانية، ويكون ذلك بالفاء الدالَّة علىٰ الترتيب، أو بـ: (ثُمَّ) الدالَّة علىٰ الترتيب.

فقولُه: (فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ) يعني: من القريتين، فإذا كان سَكَن مكَّة والمدينة يمكن أن تقول: المدنيُّ وتسكت، ويمكن أن تقول: المكِّيُّ وتسكت، ويمكن أن تَجمع بينهما، لكن عندما تجمع بينهما فابدأ بالأُولىٰ: المكِّيُّ ثمَّ المدنيُّ، أو المكِّيُّ فالمدنيُّ، فذِكر الفاء وذِكر (ثمَّ) يدلُّ علىٰ الترتيب[1].

ثمَّ قال:

٩٥٦ ـ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ فَانْسُبْ لِمَا شِئْتَ، وَلِلنَّاحِيَةِ

٩٥٧ ـ كَذَا لِإقْلِيمٍ، أَوِ اجْمَعْ بِالأَعَمّ مُبْتَدِئًا........

يعني: إذا كان من قريةٍ والقريةُ تابعةٌ لبلدةٍ والبلدةُ تكون تابعةٌ للناحية والنَّاحيةُ تكون تابعةً للإقليم، فإنَّه يُنسَب نسبةً خاصَّةً، وعندما يُجمع بين النِّسب يُبدأ بالأعمِّ فالَّذي يليه؛ فيُنسَب إلىٰ الإقليم ثمَّ النَّاحية ثمَّ البلدة أو المدينة ثمَّ القرية[2].

قال:

٩٥٧ ـ .... وَذَاكَ فِي الأَنْسَابِ عَمّ

يعني: وكذلك أيضًا في الأنساب يُبدأ بالأعمِّ ثمَّ الأخصّ، فيقال: القرشيُّ ثمَّ الهاشميُّ، أو القرشيُّ الهاشميُّ، أو الهمدانيُّ ثمَّ السَّبِيعيُّ، فيُبدأ بالنِّسبة العامَّة ثمَّ النِّسبة الخاصَّة، دون العكس[3].

ثمَّ قال:

٩٥٨ ـ وَنَاسِبٌ إِلَىٰ قَبِيلٍ وَوَطَنْ يَبْدَأُ بِالْقَبِيلِ........

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٥ ـ ٥٠٦)، و«التقريب» (ص١٢٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، و«التدريب» (٢/ ٩١٣).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٦)، و«التقريب» (ص١٢٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٧)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٠١)، و«التدريب» (٢/ ٩١٣).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ١٣ العلمية)، و«التدريب» (٢/ ٩١٤).

يعني: إذا كان الإنسان منسوبًا إلىٰ قبيلته وإلىٰ وطنه فإنَّه يُبدأ بالنِّسبة إلىٰ القبيلة ثمَّ بالنِّسبة إلىٰ الوطن، فيقال: الهاشميُّ المكِّيُّ، أو الأنصاريُّ المدنيُّ، فلا يُبدأ بالنسبة للبلد قبل النِّسبة إلىٰ القبيلة، بل يُبدأ بالنِّسبة إلىٰ القبائل قبل النِّسبة إلىٰ البلدان[1].

ثمَّ قال:

٩٥٨ـ .... ثُمَّ مَنْ سَكَنْ

٩٥٩ـ فِـي بَـلْـدَةٍ أَرْبَـعَـةَ الأَعْـوَامِ يُـنْـسَـبْ إِلَـيْـهَـا، فَـارْوِ عَـنْ أَعْـلَامِ

يعني: إذا كان أصله من بلدٍ مُعيَّن ثمَّ ارتحل منها إلىٰ بلدٍ آخر وسَكَن فيها أربع سنواتٍ، فإنَّه يُنسَب إليها لسُكناه إيَّاه أربع سنواتٍ، ومن العلماء مَن يُسوِّغ النِّسبة إلىٰ البلد الأخرىٰ الَّتي نَزَلها وإن كان أقلَّ من أربع سنواتٍ، لكن المشهور أنَّه إذا سَكَنها أربعَ سنوات تسوغ النِّسبة إليها لسُكناه إيَّاها هذه المدَّة[2].

فحاصل هذه الأبيات: أنَّ العرب والمتقدِّمين كانوا ينتسبون إلىٰ القبائل، وأغلبُ نسبهم إلىٰ القبائل، ثمَّ بعد ذلك كَثُرت النِّسبة إلىٰ الأوطان، فإذا نُسِب الرَّجل إلىٰ الأوطان فإن كان سَكَن في قريتين أو في مدينةٍ تتبعها قرية فإنَّه يُنسب إلىٰ واحدةٍ منهما، وإن نُسب إليهما جميعًا فيُبدأ بالأولىٰ ثمَّ الثانية، فيقال لمن سكن مكَّة ثمَّ المدينة: المكِّيُّ المدنيُّ، وإن عُبِّر بـ: (ثمَّ) الدالَّة علىٰ الترتيب فإنَّه يكون أولىٰ بأن يقال: المكِّيُّ ثمَّ المدنيُّ، فيُعرف بأنَّ هذا حصل أوَّلًا وبأنَّ هذا حصل ثانيًا، وأمَّا العطف بالواو فإنَّه لا يقتضي الترتيب، والعطف بـ: (ثمَّ) يقتضي الترتيب، وكذلك العطف بـ: (الفاء): المكِّيُّ فالمدنيُّ أيضًا يقتضي الترتيب.

وعندما يُنسَب نسبةً عامَّةً أو خاصَّةً في البلدان فإنَّه يُبدأ بالنسبة العامَّة ثمَّ الخاصَّة، فيقال: الحجازيُّ المكِّيُّ، أو الحجازيُّ المدنيُّ، أو ما إلىٰ ذلك، وكذلك بالنِّسبة إلىٰ القبائل يُبدَأ بالنِّسبة العامَّة ثمَّ الخاصَّة، فيقال: القرشيُّ الهاشميُّ، ولا يقال: الهاشميُّ القرشيُّ؛ لأنَّه إذا قيل: القرشيُّ، عُرف أنَّه من

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٣)، و«التدريب» (٢/ ٩١٤).

(٢) انظر: «التقريب» (ص١٢٣)، و«التدريب» (٢/ ٩١٤).

قريش، فإذا أضيف إلىٰ ذلك أنَّه هاشميٌّ عُرف أنَّه من بيت النُّبوَّة ومِن قرابة الرَّسول ﷺ، فيكون في النِّسبة الثانية شيءٌ جديد، بخلاف ما لو قيل: الهاشميُّ ثمَّ القُرشيُّ، فإنَّ الهاشميَّ قُرَشيٌّ، لكن ليس كلُّ قرشيٍّ هاشميًّا، فإذا قيل: القرشيُّ ثمَّ الهاشميُّ فبُدئ بالنِّسبة العامَّة ثمَّ النِّسبة الخاصَّة فإنَّ هذا هو الذي ينبغي، وذلك مثل: أبي إسحاق الهمداني السَّبيعي؛ مشهورٌ بالنِّسبة إلىٰ سَبِيع، ومشهورٌ بالنِّسبة إلىٰ همدان، فإذا جُمِع بينهما يُبدأ بـ: همدان ثمَّ سَبِيع، فيُبدأ بالنِّسبة العامَّة ثمَّ بالنِّسبة الخاصَّة، فالنِّسبة إلىٰ القبائل يُبدأ فيها بالأعمِّ ثمَّ الأخصّ، وكذلك في الأوطان يُبدأ بالأعمِّ ثمَّ الأخصّ.

ثمَّ ممَّا تكون به النِّسبة حيث يكون الإنسان ليس من أهل البلد، ثمَّ يسكن بلدًا ليس بلدَه، قالوا: إذا مكث الرَّجل أربع سنوات في ذلك البلد نُسب إليه، وإن لم يكن من أهله، لكن سُكناه فيه مدَّة أربع سنوات تسوِّغ نسبته إلىٰ ذلك البلد الَّذي سكنه هذه المدَّة، ومن العلماء مَن لم يشترط هذا المقدار الَّذي هو أربعُ سنواتٍ، فسوَّغ النِّسبة ولو كان أقلَّ من أربع سنوات، لكن الَّذي اشتهر عن جماعةٍ من أهل العلم منهم ابنُ المبارك أنَّه إذا سكن بلدًا مدَّة أربع سنوات فإنَّه يُنسَب إليها.



المَوَالِي

٩٦٠ ـ وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ (الْمَوَالِي) وَمَا لَهُ فِي الْفَنِّ مِنْ مَجَالِ
٩٦١ ـ وَلَا عَتَاقَةٍ، وَلَاءُ حِلْفِ وَلَاءُ إِسْلَامٍ كَمِثْلِ (الْجُعْفِي)

الشرح

قال السيوطيُّ:

٩٦٠ ـ وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي وَمَا لَهُ فِي الْفَنِّ مِنْ مَجَالِ
٩٦١ ـ وَلَا عَتَاقَةٍ، وَلَاءُ حِلْفِ وَلَاءُ إِسْلَامٍ؛ كَمِثْلِ (الْجُعْفِي)

قولُه: **(وَلَهُمْ مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي)** يعني: وللعلماء المحدِّثين من الأمور المهمة في علوم الحديث معرفةُ الموالي، **(وَمَا)** هذه موصولة؛ يعني: والَّذي **(لَهُ فِي الفَنِّ مِنْ مَجَالِ)** علم الحديث **(وَلَا عَتَاقَةٍ وَلَاءُ حِلْفِ/ وَلَاءُ إِسْلَامٍ)** هذا هو الخبر، **يعني**: ولاء العتاقة وولاء الحِلف وولاء الإسلام، هذه الأنواعُ هي الَّتي لها مجالٌ في هذا الفنِّ: الولاء بالعتاقة، والولاء بالحِلف، والولاء بالإسلام[1].

وضرب مثلًا للولاء بالإسلام قال: (كَمِثْلِ الْجُعْفِي) وهو الإمام البخاريُّ يقال له: الجُعفيُّ نسبةً إلىٰ الجعفيِّين، وليس منهم أصلًا، ولكنَّه منهم ولاءً، والولاء هو بسبب الإسلام؛ لأنَّ جدَّه المغيرة أسلم علىٰ يد اليمان الجُعفي فنُسب إلىٰ الجعفيِّين، والبخاريُّ من ولد ذلك الرجل الذي هو المغيرة، فنُسِب إلىٰ الجعفيِّين ولاءً[2].

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٢)، و«التقريب» (ص١٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٤ـ ٣٤٥)، و«النزهة» (ص١٠٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩٣ـ ٣٩٥)، و«التدريب» (٢/ ٩١٠ـ ٩١١).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٢)، و«التقريب» (ص١٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩٥)، و«التدريب» (٢/ ٩١١).

فالمَوالي أصنافٌ، ففيهم موالي بالعتق، وهو كونُ شخصٍ اشترىٰ مملوكًا فأعتقه، أو مَلَكه عن طريق الميراث أو عن طريق العطيَّة أو بأيٍّ طريقةٍ من طرق التملُّك ثمَّ أعتقه، فإنَّه يكون مولًىٰ له، ويكون المولىٰ من أعلىٰ ومن أسفل، فالمُعتِق يقال له: مَولىٰ مِن أعلىٰ، والمُعتَق أو العتيق يقال له: مَولىٰ مِن أسفل، وكلٌّ منهما مولىٰ، فهو من الأضداد إلَّا أنَّه يُميَّز بين المعتِق والمعتَق؛ المُعتِق باسم الفاعل والمُعتَق باسم المفعول، فإذا قيل: مولىٰ من أعلىٰ معناه: المُعتِق، وإذا قيل: مولىٰ من أسفل معناه أنَّه عتيق، وأكثرُ النِّسب في الموالي تكون من هذا القبيل الذي هو النِّسبة إلىٰ العتاقة والإنعام بالحرِّية لمن حصل له الرِّق بحيث يملكه فيحرِّره ويكون حرًّا فيكون له عليه نعمة، فيقال له: مولاه، أي: مولاه من أعلىٰ، والمُعتَق يقال له: مولىٰ ذلك من أسفل.

والولاء يكون أيضًا بالحِلف، وهو الَّذي يكون بالتعاهد والتعاقد بين القبائل بأن ينصر بعضُها بعضًا ويؤيِّد بعضُها بعضًا، فهذا يقال له أيضًا: ولاء، ولكن بالحِلف.

وكذلك من الولاء ما يكون بسبب الإسلام، وهي أن يُسلم علىٰ يدي إنسان فيقال: إنَّه مولاه.

والمولىٰ بالإعتاق كثيرٌ، وكثيرًا ما يأتي في كتب الرجال: التَّيميُّ مولاهم، الهاشميُّ مولاهم، القرشيُّ مولاهم، العدويُّ مولاهم، أي: أنَّه يُنسَب إليهم نسبةَ ولاءٍ، وغالبُ ما يكون بسبب العتاقة.

وقد يكون بسبب الحِلف، ولهذا يقال علىٰ مالك بن أنس أنَّه تيميٌّ ولاءً أي: ولاءَ حِلفٍ[1]، وكذلك يقال عن البخاريِّ: الجُعفِيُّ، وهو مولىٰ الجُعفِيِّين أي: بسبب الإسلام، وذلك أنَّ جدَّه المغيرة أسلم علىٰ يد اليمانِ وهو واحدٌ من الجُعفيِّين، فنُسِب البخاريُّ إلىٰ الجُعفيِّين، وإن لم يكن منهم، ولكنَّه بسبب إسلام جدِّه علىٰ يد واحدٍ من الجُعفيِّين فقيل له: مولاهم، ولهذا لمَّا ذَكَر ابنُ الصَّلاح في (علوم الحديث) نَسَب البخاريِّ ومُسلمٍ قال عن البخاريِّ: محمد بن إسماعيل

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٥٠٢)، و«التقريب» (ص١٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٤٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٩٤)، و«التدريب» (٢/ ٩١١).

الجعفيُّ مولاهم، ولمَّا ذَكَر مسلمًا قال: مسلم بن الحجَّاج بن مُسلم النيسابوريُّ القُشَيريُّ من أنفسهم[١]؛ يعني أنَّه منهم أصلًا وليس ولاءً، فعندماً يكون منهم أصلًا يسكتون أو يقولون: من أنفسهم، لا يقولون: مولاهم وإن لم يقولوا: (من أنفسهم)، فيكون الغالب علىٰ ذلك أن يكون من أنفسهم، وإن قالوا: (من أنفسهم)، تبيَّن أنَّه نسبةُ نَسَبٍ وليست نسبةَ ولاء.



(١) «المقدمة» (ص٨٤).

التَّارِيخُ

٩٦٢ـ مَعْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ ... مِنَ الْمُهِمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ
٩٦٣ـ بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَىٰ ... بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا
٩٦٤ـ مَاتَ بِإِحْدَىٰ عَشْرَةَ (النَّبِيّ)، وَفِي ... ثَلَاثَ عَشْرَةٍ (أَبُو بَكْرٍ) قُفِي
٩٦٥ـ وَبَعْدَ عَشْرٍ (عُمَرٌ)، وَ(الأُمَوِي) ... آخِرَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، (عَلِي)
٩٦٦ـ فِي الأَرْبَعِينَ، وَهْوَ وَالثَّلَاثُ ... سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثُ
٩٦٧ـ وَ(طَلْحَةٌ) مَعَ (الزُّبَيْرِ) قُتِلَا ... فِي عَامِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ كِلَا
٩٦٨ـ وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةٍ تُوُفِّي ... (عَامِرٌ)، ثُمَّ بَعْدَهُ (ابْنُ عَوْفِ)
٩٦٩ـ بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِعَامَيْنِ، وَفِي ... إِحْدَىٰ وَخَمْسِينَ (سَعِيدٌ)، وَقُفِي
٩٧٠ـ (سَعْدٌ) بِخَمْسَةٍ تَلِي خَمْسِينَا ... فَهْوَ آخِرُ[1] عَشْرَةٍ يَقِينَا
٩٧١ـ وَعِدَّةٌ مِنَ الصِّحَابِ وَصَلُوا ... عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تُكَمَّلُ
٩٧٢ـ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ (حَسَّانٌ)، يَلِي ... (حُوَيْطِبٌ)، (مَخْرَمَةُ بْنُ نَوْفَلِ)
٩٧٣ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ)، (حَمْنَنٌ)، (سَعِيدُ) ... وَآخَرُونَ مُطْلَقًا: (لَبِيدُ)
٩٧٤ـ (عَاصِمٌ)، (سَعْدٌ)، (نَوْفَلٌ)، (مُنْتَجِعٌ) ... (لَجْلَاجُ)، (أَوْسٌ)، وَ(عَدِيٌّ)، (نَافِعٌ)
٩٧٥ـ (نَابِغَةٌ). ثُمَّةَ (حَسَّانُ) انْفَرَدْ ... أَنْ عَاشَ ذَا أَبٌ وَجَدُّهُ وَجَدّ
٩٧٦ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ) مُفْرَدٌ بِأَنْ وُلِدْ ... بِكَعْبَةٍ، وَمَا لِغَيْرِهِ عُهِدْ
٩٧٧ـ وَمَاتَ مَعْ (حَسَّانَ) عَامَ أَرْبَعِ ... مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ عَلَىٰ تَنَازُعِ

(١) في طبعة الشيخ عبد المحسن القاسم: «أخير».

الشرح

هذه الأبيات داخلةٌ تحت نوعٍ من أنواع علوم الحديث وهو التاريخ، **والمراد بالتاريخ**: معرفةُ المواليد والوفيات والأعمار للرجال[١].

ومعرفة تواريخ الرجال من الأمور المهمَّة في علم مصطلح الحديث؛ لأنَّه يتبيَّن بها مَن أدرك غيره ممَّن روىٰ عنه ومَن لم يُدركه، ويتبيَّن بها كَذِبُ من ادَّعىٰ أنَّه سَمِع ممَّن لم يُدرك عصره، وذلك إنَّما يُعرف بتاريخ الولادة والوفاة، فإذا روىٰ شخصٌ عن شخص وقال: إنَّه سَمِع منه، ثمَّ سُئل عن تاريخ ولادته هو وتاريخ وفاة شيخه؛ فإنَّه قد يتبيَّن أنَّ التلميذ وُلد بعد وفاة الشيخ، وعلىٰ هذا فتكون دعواه السماع منه كذبٌ؛ لأنه لم يدرك عصره حتَّىٰ يسمع منه، أو يكون أدرك عصره ولكنَّه لم يكن أهلًا للسماع، بأن يكون مات الشيخ والتلميذ له ثلاثُ سنين أو سنتان أو أربع، حيث لا تحصل الرواية في هذه السِّنِّ الَّتي هي السنة والسنتان والثلاث، فإنَّ مَن قال: إنَّه سَمِع وكان قد أدرك ثلاثَ سنواتٍ من حياة شيخه فإنَّه لا يكون صادقًا[٢].

قال السيوطيُّ:

٩٦٢ـ مَعْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ ... مِنَ الْمُهِمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ

يعني: معرفة الموالد والوفيات للرُّواة من الأمور المهمَّة، وقد ألَّف في الوفيات بعضُ العلماء؛ منهم: ابنُ زَبر الربعيُّ (ت ٣٧٩هـ)، ألَّف في تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، وذُيِّل علىٰ مؤلَّفه ذيولٌ[٣]، ومن الكتب الَّتي تُعنىٰ بذِكر وفيات الرواة الكتبُ الَّتي تُؤلَّف علىٰ حسَب السِّنين، فإنَّهم عندما يذكرون الأحداث التي وقعت في السَّنة يذكرون مَن مات فيها، مثل: تاريخ ابن كثير (البداية والنهاية)

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٠٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٤ ـ ٤٨٥)، و«التقريب» (ص١١٧)، و«اختصار علوم الحديث» (ص٤٥٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«النزهة» (ص١٦٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٦٦ ـ ٨٦٧).

(٣) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣١١ ـ ٣١٢)، و«التدريب» (٢/ ٨٦٧).

فإنَّه في كلِّ سنةٍ يذكر أحداثها، ويذكر مِن أحداثها وفياتِ مَن مات فيها، يقول: وفيها مات فلانٌ، ومات فلان، ومات فلان، وبعضُ الرواة يُترجِم لهم ويطيل في الترجمة ومثل كُتب الذهبيِّ، ومنها كتاب: (العِبر في خَبَر مَن غَبَر)، وهو مُوجَزٌ ومُختصَرٌ يذكر فيه السِّنين علىٰ حسب التاريخ، ثمَّ يذكر مَن تُوفِّي في تلك السَّنة من الرجال: وفيها مات فلان، وفيها مات فلان، وكذلك كتابُ ابنِ العماد (شذراتُ الذَّهب في أخبار مَن ذَهَب) فإنَّه أيضًا من هذا القبيل؛ يذكر السنوات علىٰ حسَب التاريخ والتسلسل، ويذكر في كلِّ سنةٍ مَن تُوفِّي فيها، وعلىٰ هذا فإنَّ المظنَّة الَّتي يُرجَع فيها لتواريخ الوفيات هي الكُتب الَّتي علىٰ السنوات، ومنها الكتب الَّتي تؤلَّف في الرجال فإنَّهم يذكرون وفياتهم وولادتهم.

قال السيوطيُّ:

٩٦٣ـ بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَىٰ ... بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا

هذا من الحكمة والفائدة الَّتي تترتَّب علىٰ معرفة التواريخ، وهي أنَّه يتبيَّن كذبُ مَن ادَّعىٰ أنَّه سَمِع مِن سابقٍ، فإنَّ بعض الكذَّابين يذكر بأنَّه لقي فلانًا وسمع منه، ولكن الطريقة الَّتي يكتشفون بها كذبه معرفةُ التاريخ، فإذا سُئل عن ولادته وأخبر بتاريخ مُعيَّن، فبمعرفة تاريخ ولادته ومعرفة أنَّ ذاك الَّذي ذَكَر أنَّه سمع مات قبل أن يولد هو؛ يتبيَّن أنَّه كذَّابٌ، أو يتبيَّن أنَّه وُلد في آخر حياة الَّذي روىٰ عنه بأن يكون أدرك من حياته سنةً أو سنتين أو ثلاثًا، فإنَّه لا يكون أهلًا للرواية، فإذا قال: إنَّه سمِع من شخصٍ أدرك من حياته سنةً أو سنتين أو ثلاثًا فإنَّه لا يكون صادقًا، بل يكون كاذبًا؛ لأنَّ هذا السِّنَّ ليس سنًّا للتحمُّل.

ثمَّ قال:

٩٦٤ـ مَاتَ بِإِحْدَىٰ عَشْرَةَ (النَّبِيّ)، وَفِي ... ثَلَاثَ عَشْرَةٍ (أَبُو بَكْرٍ) قُفِي

٩٦٥ـ وَبَعْدَ عَشْرٍ (عُمَرٌ)، وَ(الأُمَوِي) ... آخِرَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، (عَلِي)

٩٦٦ـ فِي الأَرْبَعِينَ، وَهْوَ وَالثَّلَاثُ ... سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثُ

هذه الأبيات تتعلَّق بالخلفاء الراشدين الأربعة بعد الرسول ﷺ ووفياتهم؛ فالرسول ﷺ تُوفِّي سنة إحدىٰ عشرة، وأبو بكر تُوفِّي سنة ثلاث عشرة، وعُمرُ تُوفِّي سنة ثلاثٍ وعشرين، وعثمانُ تُوفِّي سنة خمس وثلاثين، وعليٌّ تُوفِّي سنة

أربعين، فهذه تواريخُ وفياتهم[(١)]

ثمَّ من الأشياء الَّتي تتعلَّق بأعمارهم: أنَّ ثلاثةً منهم مع النَّبيِّ ﷺ عُمر كلِّ واحدٍ منهم عند وفاته ثلاثٌ وستُّون سنةً، فالرَّسول ﷺ عمرُه ثلاثٌ وستُّون سنةً، وأبو بكر عمرُه ثلاث وستُّون سنةً، وعليٌّ عمرُه ثلاث وستُّون سنةً رضي الله عنهم، أمَّا عثمانُ رضي الله عنه فعمرُه اثنتان وثمانون أو إحدىٰ وثمانون سنةً[(٢)]

ثمَّ ذَكَر بقيَّة العشرة المبشَّرين بالجنَّة، فقال:

٩٦٧ ـ وَ(طَلْحَةٌ مَعَ (الزُّبَيْرِ) قُتِلَا فِي عَامِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ كِلَا

٩٦٨ ـ وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةٍ تُوُفِّي (عَامِرُ)، ثُمَّ بَعْدَهُ (ابْنُ عَوْفِ)

٩٦٩ ـ بَعْدَ ثَلَاثِينَ بِعَامَيْنِ، وَفِي إِحْدَىٰ وَخَمْسِينَ (سَعِيدٌ)، وَقُفِي

٩٧٠ ـ (سَعْدٌ) بِخَمْسَةٍ تَلِي خَمْسِينَا فَهْوَ آخِرُ عَشْرَةٍ يَقِينَا

فأوَّل العشرة المبشَّرين وفاةً أبو عبيدة بن الجرَّاح؛ فإنَّه تُوفِّي سنة ثماني عشرة عام طاعون عمواس، ثمَّ عبدُالرحمن بنُ عوفٍ تُوفِّي سنة اثنتين وثلاثين، وهي السنة الَّتي مات فيها عبد الله بنُ مسعود، ثمَّ بعد ذلك طلحةُ والزُّبَير سنة ستٍّ وثلاثين، ثمَّ سعيد بنُ زيد سنة إحدىٰ وخمسين، ثمَّ سعد بن أبي وقَّاص سنة خمسةٍ وخمسين، فهذه تواريخ السِّتَّة الَّذين هم بقيَّة العشرة[(٣)]

ثمَّ قال:

٩٧١ ـ وَعِدَّةٌ مِنَ الصِّحَابِ وَصَلُوا عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تُكَمَّلُ

٩٧٢ ـ سِتُّونَ فِي الإِسْلَامِ (حَسَّانٌ)، يَلِي (حُوَيْطِبٌ)، (مَخْرَمَةُ بْنُ نَوْفَلِ)

٩٧٣ ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ)، (حَمْنَنٌ)، (سَعِيدٌ)

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٦)، و«التقريب» (ص١١٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣١٦ ـ ٣٢٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٦٨ ـ ٨٧٥).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٦)، و«التقريب» (ص١١٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٥)، و«التدريب» (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٦)، و«التقريب» (ص١١٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٠٥ ـ ٣١٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٢٥ ـ ٣٢٩)، و«التدريب» (٢/ ٨٧٥ ـ ٨٧٧).

فذَكَر السيوطيُّ ستَّةً من أصحاب الرَّسول ﷺ عاشوا مائةً وعشرين سنةً؛ منها ستُّون سنةً في الجاهليَّة وستُّون في الإسلام، وهؤلاء السِّتَّة هم: حسَّان بنُ ثابت، وحكيم بن حزام، وحُويطب بن عبد العُزَّىٰ، ومخرمةُ بنُ نوفل، وحمننُ بنُ عوف، وسعيد بنُ يربوع[1].

ثمَّ قال:

٩٧٣ـ وَآخَـرُونَ مُـطْـلَـقًـا: (لَـبِـيـدُ)

٩٧٤ـ (عَاصِمٌ)، (سَعْدٌ)، (نَوْفَلٌ)، (مُنْتَجِعُ) (لَجْلَاجُ)، (أَوْسٌ)، وَ(عَدِيٌّ)، (نَافِعُ)

٩٧٥ـ (نَـابِـغَـةٌ). ثُـمَّـةَ (حَـسَّـانُ) انْـفَـرَدْ أَنْ عَـاشَ ذَا أَبٌ وَجَـدُّهُ وَجَـدّ

فذَكَر عشرةً من الصَّحابة عاشوا مائةً وعشرين سنةً، إلَّا أنَّ تلك المائة والعشرين لم يحدَّد منها مقدار ما عاشوه في الجاهليَّة ومقدار ما عاشوه في الإسلام، ولهذا **قال: (مُطْلَقًا)** يعني: عاشوا مائة وعشرين سنةً مُطلقًا من غير أن يكون فيها تحديدُ ستِّين في الجاهليَّة وستِّين في الإسلام، بخلاف السِّتَّة الَّذين قبلهم، ثمَّ سمَّاهم وسردهم وهم: لبيد بنُ ربيعة العامريُّ، وعاصمُ بنُ عديٍّ العجلانيُّ، وسعد بنُ جُنادة العوفيُّ، ونوفل بنُ معاوية، ومُنتجع النَّجديُّ، ولجلاجُ العامريُّ، وأوسُ بنُ مغراء، وعديُّ بنُ حاتم الطائيُّ، ونافع بنُ سليمان العبدي، والنَّابغة الجعديُّ، هؤلاء عشرة من الصحابة عاشوا مائة وعشرين سنة من غير أن يحدَّد مقدار ما عاشوه في الجاهلية وما عاشوه في الإسلام[2].

ثمَّ قال:

٩٧٥ـ .... ثُـمَّـةَ حَـسَّـانُ انْـفَـرَدْ أَنْ عَـاشَ ذَا أَبٌ وَجَـدُّهُ وَجَـدّ

فذَكَر أنَّ حسَّان بن ثابت انفرد عن غيره بخصيصة، وهي أنَّه عاش مائةً وعشرين سنةً، وأبوه ثابتٌ عاش مائةً وعشرين سنةً، وجدُّه المنذرُ عاش مائةً

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٧)، و«التقريب» (ص١١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١١ ـ ٣١٤)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٢٩ ـ ٣٣٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٧٨ ـ ٨٧٩).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٧٩ ـ ٨٨٠).

وعشرين سنةً، وجدُّ أبيه حَرَامٌ عاش مائةً وعشرين سنةً، فهؤلاء أربعةٌ متناسلون كلٌّ واحدٍ منهم مات وعُمرُه مائةً وعشرين سنةً[(١)]

ثمَّ قال:

٩٧٦ ـ ثُمَّ (حَكِيمٌ) مُفْرَدٌ بِأَنْ وُلِدْ بِكَعْبَةٍ، وَمَا لِغَيْرِهِ عُهِدْ

فذَكَر أنَّ حكيم بنَ حِزام انفرد بأنَّه وُلِد في الكعبة ولم يشاركه أحدٌ في ذلك، وما جاء أنَّ عليًّا رضي الله عنه وُلد في الكعبة لم يثبت، وحكيم بنُ حزام هو الَّذي انفرد بهذا، وسببُ ولادته في الكعبة أنَّ أمَّه دخلت في الكعبة وهي حاملٌ به، وهي مع نسوة من قريش، فأصابها الطلق وهي في الكعبة، فولدته فيها[(٢)]

ثمَّ قال:

٩٧٧ ـ وَمَاتَ مَعْ (حَسَّانَ) عَامَ أَرْبَعِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ عَلَىٰ تَنَازُعِ

أي: أنَّ حكيم بنَ حزام وحسَّان بنَ ثابت ماتا في سنةٍ واحدةٍ، وهي سنة أربع وخمسين، علىٰ تنازع وخلاف في تاريخ وفاة كلٍّ منهما في أنَّها في سنة أربعٍ وخمسين[(٣)]

فحاصلُ ما ذكره النَّاظم رحمه الله أنَّه ذَكَر أهمِّية معرفة التاريخ والفائدة الَّتي تُستفاد من معرفة التاريخ، ذَكَر جملةً من الوفيات الَّتي حصلت للمشهورين من أصحاب رسولِ الله ﷺ ومن بعدهم، فذَكَر أوَّلًا وفاة النَّبيِّ الكريم ﷺ وأنَّها في السنة الحادية عشرة من هجرة الرسول ﷺ، وأنَّه بعد سنتين وفي الثالثة عشرة مات أبو بكر الصِّديق، حيث عاش بعد النَّبيِّ ﷺ سنتين وأشهرًا، ثمَّ عُمر فإنَّه عاش بعد أبي بكر عشر سنوات وزيادة، وتُوفِّي سنة ثلاث وعشرين، ثمَّ بعده عثمان بن

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٧)، و«التقريب» (ص١١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١١ ـ ٣١٢)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٣١)، و«التدريب» (٢/ ٨٧٨).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٧)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (٢/ ٧٧٥)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١١)، و«الإصابة» (٢/ ٦٠٥)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٣١)، و«التدريب» (٢/ ٨٨٠).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٧)، و«التقريب» (ص١١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٣٣)، و«التدريب» (٢/ ٨٧٨).

عفَّان ذو النُّورين، وَلِي الخلافة واستمرَّت خلافتُه اثني عشر عامًا وزيادة، وكانت وفاتُه سنة خمسٍ وثلاثين، ثمَّ بعده أبو الحسن عليُّ بنُ أبي طالب وقد مَكَث في الخلافة أربع سنوات وزيادة، وكانت وفاتُه سنة أربعين، فهؤلاء الخلفاء الرَّاشدون الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ هذه تواريخ وفياتهم.

ثمَّ ذَكَر النَّاظم أنَّ هؤلاء الخلفاء الراشدين ثلاثة منهم أعمارُهم متماثلة ومتساوية، وهي مماثلة لعُمُر النَّبيِّ ﷺ، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ توفَّاه الله ﷻ وعمرُه ثلاثٌ وستُّون سنةً، وبعده أبو بكر توفَّاه الله ﷻ وعمرُه ثلاثٌ وستُّون سنةً مثل رسول الله ﷺ، ثمَّ بعده عُمرُ قُتِل وعمرُه ثلاثٌ وستُّون سنةً، ثمَّ بعد ذلك عليٌّ قُتِل وعمرُه ثلاثٌ وستُّون سنةً، فثلاثةٌ من الخلفاء الراشدين مع النَّبيِّ الكريم ﷺ عُمُر كلِّ واحدٍ منهم ثلاثٌ وستُّون سنةً، أمَّا عثمان بنُ عفَّان فإنَّه عاش اثنتي وثمانين، وقيل: إحدىٰ وثمانين سنة، وقيل غير ذلك.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ تاريخ وفيات بقيَّةَ العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وأنَّ أبا عُبيدة عامر بن الجرَّاح توفِّي سنة ثماني عشرة في طاعون عمواس، ثمَّ بعد ذلك عبد الرحمن بنُ عوف تُوفِّي سنة اثنتين وثلاثين، وهي السنة التي مات فيها عبد الله ابنُ مسعود، ثمَّ بعد ذلك طلحةُ والزُّبَير قُتلا في عام ستَّةٍ وثلاثين، ثمَّ بعد ذلك سعيد بنُ زيد بن عمرو بن نُفيل العدوي تُوفِّي سنة إحدىٰ وخمسين، ثمَّ بعد ذلك سعد بنُ أبي وقَّاص تُوفِّي سنة خمس وخمسين، وهو آخرُ العشرة المبشَّرين بالجنَّة وفاةً، فهؤلاء العشرةُ الَّذين بشَّرهم النَّبيُّ ﷺ بالجنَّة في حديثٍ واحدٍ، فقال: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ**»[1] هؤلاء العشرة ذَكَر السيوطيُّ تواريخ وفياتهم وترتيبهم بحسب الوفاة: أبو بكر، ثمَّ أبو عبيدة، ثمَّ عمر، ثمَّ عبد الرحمن بن عوف، ثمَّ عثمان بن عفَّان، ثمَّ طلحة والزبير، ثم عليٌّ، ثمَّ سعيد بن زيد، ثم سعد بنُ أبي وقَّاص.

ثمَّ إنَّه ذَكَر ستَّة عشر من أصحاب الرسول ﷺ عُمِّروا مائة وعشرين سنة؛

---

(١) سبق تخريجه.

ستَّة منهم عاشوا مائة وعشرين سنةً ستِّين في الجاهلية وستِّين في الإسلام، وهؤلاء هم: حسَّان بن ثابت، وحكيم بن حِزام، وحُويطب بن عبد العُزَّىٰ، ومخرمة بنُ نوفل، وحمننُ بنُ عوفٍ أخو عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بنُ يربوع، ثمَّ ذَكَر عشرةً عاشوا مائةً وعشرين بعضها في الجاهلية وبعضها في الإسلام، لكن من حيث المقدار الَّذي في الجاهلية والمقدار الَّذي في الإسلام غير محدَّد، وعبَّر عنه بكلمةٍ: (**مُطْلَقًا**) يعني: أنَّهم عاشوا مائةً وعشرين سنةً من غير أن يكون ستُّون منها في الإسلام وستُّون في الجاهلية، وهؤلاء العشرة هم: لبيد بنُ ربيعة العامريُّ الشاعر المعروف المشهور الَّذي قال عنه الرسول ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ**»[1]، وعاصم بنُ عديٍّ العجلانيُّ، وسعد بنُ جُنادة العوفيُّ، ونوفل بنُ معاويةَ الدِّيليُّ، ومُنتَجِع النَّجديُّ، ولَجلاجٌ العامريُّ، وأوس بنُ مغراءَ السَّعديُّ، وعديُّ بنُ حاتم الطَّائيُّ، ونافعُ بنُ سليمان العبديُّ، وبعد ذلك النَّابغةُ الجعديُّ رضي الله عنهم.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ بعض الخصائص لبعض من هؤلاء السِّتَّة عشر، وهو أنَّ حسَّان بن ثابت اجتمع له ولأبيه ولجدِّه ولجدِّ أبيه أنَّ كلَّ واحدٍ منهم عاش مائة وعشرين سنة؛ فحسَّان وأبوه ثابت وجدُّه المنذر وجدُّ أبيه حَرام كلُّ واحدٍ منهم عاش مائة وعشرين سنة.

وذكر أنَّ حَكيم بنَ حِزام وُلد في جوف الكعبة، وكان ذلك قبل الفيل بثلاث عشرة سنة؛ يعني قبل ولادة الرسول ﷺ بثلاث عشرة سنة، وكان ذلك في الكعبة، ولا يُعرَف ذلك لغيره، وما جاء أنَّ عليًّا وُلِد في الكعبة لم يثبت، وقيل: إنَّ أمَّ حكيم بن حِزام دخلت الكعبة هي ونسوةٌ من قريش وكانت حاملًا، فأصابها الطَّلق، فولدت في الكعبة حَكيمَ بن حِزام فحسَّان انفرد بهذه الخصيصة وهي أنَّه هو وأبوه وجدُّه وجدُّ أبيه كلٌّ منهم عاش مائةً وعشرين سنة، وانفرد حَكيم بنُ حزام بأنَّه وُلد في جوف الكعبة.

ثمَّ إنَّه يوجد من التابعين من عُمِّر مائةً وعشرين، ومن هؤلاء اثنان من المخضرمين الَّذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يلقوا النَّبيَّ ﷺ، وهما: **سُويد**

---

(١) رواه البخاري (٣٨٤١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بنُ غَفَلة، فإنَّ هذا تابعيٌّ كبير مخضرَم أدرك الجاهلية والإسلام ولم يلقَ النَّبيَّ ﷺ، ومن عجيب ما ذُكر عنه أنَّه كان يُصلِّي بالنَّاس قيامَ رمضان وعمرُه مائةٌ وعشرون سنةً[١] والثاني: **المعرور بن سويد**، وقد ذُكر عنه أنَّه كان عمره مائة وعشرين سنة، وكان أسود شعر الرأس واللِّحية[٢]، فهؤلاء من التابعين الَّذين عُمِّروا مائة وعشرين سنة.

وممَّن ذُكر في المعمّرين: عليُّ بنُ خشرم، وهو من المتأخِّرين من طبقة شيوخ النَّسائيِّ، وقد ذَكر عن نفسه أنَّه قال: صُمتُ ثمانيةً وثمانين رمضانًا، فيضاف له السنوات الَّتي قبل أن يبدأ بالصيام، فهو من المعمّرين[٣]



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣١٦).

٩٧٨ - لِمِائَةٍ وَنِصْفِهَا (النُّعْمَانُ) وَبَعْدَ إِحْدَىٰ عَشْرَةٍ (سُفْيَانُ)

٩٧٩ - وَ(مَالِكٌ) فِي التِّسْعِ وَالسَّبْعِينَا وَ(الشَّافِعِي) الأَرْبَعُ مَعْ قَرْنَيْنَا

٩٨٠ - وَفِي ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ قَضَىٰ (إِسْحَاقُ)، بَعْدَ أَرْبَعِينَ قَدْ مَضَىٰ

٩٨١ - (أَحْمَدُ)، وَ(الْجُعْفِيُّ) عَامَ سِتَّةِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ، وَبَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٢ - (مُسْلِمُ)، وَ(ابْنُ مَاجَةٍ) مِنْ بَعْدِ سَبْعِينَ فِي ثَلَاثَةٍ بِحَدٍّ

٩٨٣ - وَبَعْدُ فِي الْخَمْسِ (أَبُو دَاوُدَا) وَ(التِّرْمِذِيّ) فِي التِّسْعِ خُذْ مَلْحُودَا

٩٨٤ - وَ(النَّسَئِيّ) بَعْدَ ثَلَاثِمِائَةِ عَامَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٥ - (الدَّارَقُطْنِيّ) وَثَمَانِينَ نُعِي خَامِسَ قَرْنٍ خَامِسَ (ابْنُ الْبَيِّعِ)

٩٨٦ - (عَبْدُ الْغَنِيّ) لِتِسْعَةٍ، وَقَدْ قَضَىٰ (أَبُو نُعَيْمٍ) لِثَلَاثِينَ رِضَىٰ

٩٨٧ - وَلِلثَّمَانِ (الْبَيْهَقِي)، لِخَمْسَةِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ مَعًا فِي سَنَةِ

٩٨٨ - (يُوسُفُ) وَ(الْخَطِيبُ) ذُو الْمَزِيَّهْ هَذَا تَمَامُ نَظْمِيَ الأَلْفِيَّهْ

٩٨٩ - نَظَمْتُهَا فِي خَمْسَةِ الأَيَّامِ بِقُدْرَةِ الْمُهَيْمِنِ الْعَلَّامِ

٩٩٠ - خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ يَا صَاحِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ

٩٩١ - مِنْ عَامِ إِحْدَىٰ وَثَمَانِينَ الَّتِي بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ

٩٩٢ - نَظْمٌ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلْوُ لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوُ

٩٩٣ - فَاعْنَ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ

٩٩٤ - وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَىٰ الإِكْمَالِ مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالِ

٩٩٥ - مُصَلِّيًا عَلَىٰ نَبِيٍّ قَدْ أَتَمّ مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ وَالرُّسْلَ خَتَمْ

الشرح

في هذه الأبيات بدأ النَّاظم أوَّلًا بذكر أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة من مذاهب أهل السُّنَّة، وذَكَر معهم بعضَ الفقهاء الَّذين اشتهر فقهُهم وصار لهم

مذاهبُ، ولكنَّها لم تُدوَّن ولم يُعنَ بها عنايةَ أصحاب المذاهب الأربعة الَّذين هم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، فذكرهم بالترتيب علىٰ حسَب الوفاة.

قال السيوطيُّ:

٩٧٨ - لِمِائَةٍ وَنِصْفِهَا (النُّعْمَانُ) وَبَعْدَ إِحْدَىٰ عَشْرَةٍ (سُفْيَانُ)

(النُّعْمَانُ) هو أبو حنيفة تُوفِّي سنة مائةٍ وخمسين، وكانت ولادتُه سنةَ ثمانين، فهو من التابعين الَّذين أدركوا صغار الصحابة[(١)]، وبعده سفيانُ الثوريُّ تُوفِّي بعد وفاة أبي حنيفة بإحدىٰ عشرة سنة، أي: سنة إحدىٰ وستِّين ومائة[(٢)]، وهي الَّتي وُلد فيها إسحاق بنُ راهويه الحنظليُّ.

ثمَّ قال:

٩٧٩ - وَ(مَالِكٌ) فِي التِّسْعِ وَالسَّبْعِينَا وَ(الشَّافِعِيّ) الأَرْبَعُ مَعَ قَرْنَيْنَا

يعني: أنَّ الإمام مالكًا تُوفِّي سنةَ تسعٍ وسبعين ومائةٍ[(٣)]، والإمام الشافعيّ تلميذه تُوفِّي سنة أربعٍ ومائتين[(٤)]، وهي السَّنةُ الَّتي وُلد فيها الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ[(٥)]

ثمَّ قال:

٩٨٠ - وَفِي ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ قَضَىٰ (إِسْحَاقُ)، بَعْدَ أَرْبَعِينَ قَدْ مَضَىٰ

٩٨١ - (أَحْمَدُ)..........................

فذَكَر أنَّ إسحاق بنَ راهويه الحنظليَّ المَروزيَّ تُوفِّي سنة ثمان وثلاثين

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٠ - ٤٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٤٩ - ٤٥٢)، و«التقريب» (ص١٠٠٤).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٩ - ٢٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١١١ - ١١٥)، و«التقريب» (ص٣٨٨).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨ - ١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٥ - ٩)، و«التقريب» (ص٩١٣).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥ - ٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٥ - ٣١)، و«التقريب» (ص٨٢٣ - ٨٢٤).

(٥) قال الذهبي: «قال بعض الناس: ولد سنة أربع ومئتين، وما أظنه إلا ولد قبل ذلك». «تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٣١).

ومائتين[١]، وبعد الأربعين بسنةٍ واحدةٍ تُوفِّي الإمام أحمد بنُ حنبل، أي: سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين[٢].

فالحاصل أنَّه ذكر أوَّلهم وهو: أبو حنيفة النُّعمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت وفاته سنةَ مائةٍ وخمسين، وولادته سنة ثمانين، فعمرُه سبعون سنةً، وفي السَّنة الَّتي مات فيها أبو حنيفة وُلد فيها الشافعيُّ؛ لأنَّ الشافعيَّ وُلد سنةَ مائةٍ وخمسين، وبعد أبي حنيفة بإحدىٰ عشرةَ سنةً أي: سنة مائةٍ وإحدىٰ وستِّين تُوفِّي سفيان بنُ سعيدِ بن مسروق الثَّوريُّ المحدِّث الفقيه الإمام المشهور.

وثاني أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة الإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ إمامُ دار الهجرة، المحدِّث الفقيه، وكانت وفاتُه سنةَ تسعٍ وسبعين ومائةٍ، وولادته سنة ثلاثةٍ وتسعين، ثمَّ بعد الإمام مالك تلميذُه الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت وفاتُه سنةَ أربعٍ ومائتين السَّنة الَّتي وُلد فيها الإمام مسلم، وعمرُه حين تُوفِّي أربع وخمسون سنةً، وبعد الإمام الشافعيِّ إسحاقُ بنُ راهويه الحنظليُّ المحدِّث الفقيه، الإمام المجتهد؛ إسحاق بنُ إبراهيم بن مخلدٍ الحنظليُّ المروزيُّ، المشهور بـ: ابن راهويه، وكانت وفاتُه سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومائتين، وكانت ولادته في السَّنة الَّتي مات فيها سفيانُ الثوريُّ، وهي سنةُ مائةٍ وإحدىٰ وستِّين.

وبعده الإمامُ أحمدُ تلميذُ الإمام الشافعيِّ، وهو رابعُ أصحاب المذاهب الأربعة، وكانت وفاتُه سنةَ إحدىٰ وأربعين ومائتين بعد وفاة إسحاق بن راهويه بثلاثِ سنواتٍ.

هذه تواريخُ وفياتِ أصحاب المذاهب الأربعة ومعهم بعضُ الفقهاء الَّذين اشتهروا بالفقه ولهم مذاهبُ، ولكنَّها لم تلقَ العناية الَّتي لقيَتْها مذاهبُ أصحاب المذاهب الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد[٣].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/٣٥٨ ـ ٣٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢١٦ ـ ٢١٩)، و«التقريب» (ص١٢٦).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/١٧٧ ـ ٣٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/٧٢ ـ ٧٦)، و«التقريب» (ص٩٨).

(٣) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٧ ـ ٤٨٨)، و«التقريب» (ص١١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/٣١٦ ـ ٣١٨)، و«فتح المغيث» (٤/٣٣٦ ـ ٣٣٩)، و«التدريب» (٢/٨٨٠ ـ ٨٨٢).

ثمَّ بعد فراغ المصنِّف من ذِكر وفيات أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم، بدأ بذِكر وفيات أصحاب الكتب السِّتَّة المؤلَّفة في الحديث، وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، هؤلاء هم أصحابُ الكتب السِّتَّة الَّتي تُعتبَر الكتب الأصول أو الأمَّهات الَّتي اشتملت علىٰ الشيء الكثير من حديث الرسول الكريم ﷺ في الأحكام وغير الأحكام، فأوَّل أصحاب الكتب الستَّة الإمامُ البخاريُّ، وقد كانت وفاتُه سنةَ ستٍّ وخمسين ومائتين، وبعده بخمس سنوات تُوفِّي الإمامُ مسلمٌ سنةَ إحدىٰ وستِّين ومائتين، وبعده الإمام ابنُ ماجه تُوفِّي سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومائتين، وبعده الإمام أبو داود تُوفِّي سنة خمسٍ وسبعين ومائتين، ثمَّ بعده الإمام الترمذيُّ وقد تُوفِّي سنة تسعٍ وسبعين ومائتين، ثمَّ بعد ذلك آخرهم وهو الإمامُ النَّسائيُّ وقد تُوفِّي في أوائل القرن الرابع الهجري، وذلك سنةَ ثلاثٍ بعد الثلاثمائة[1].

قال السيوطيُّ:

٩٨١ـ ....وَ(الْجُعْفِيُّ) عَامَ سِتَّةِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٢ـ (مُسْلِمُ)..............................

فذَكَر وفاةَ الإمام البخاريِّ وأنَّها سنةَ ستٍّ وخمسين ومائتين[2]، وبعده بخمسِ سنواتٍ وهي سنة إحدىٰ وستِّين ومائتين تُوفِّي الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد وُلد سنة مائتين وأربع[3]، السَّنة الَّتي مات فيها الشافعيُّ.

ثمَّ قال:

٩٨٢ـ .... وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ بَعْدِ سَبْعِينَ فِي ثَلَاثَةٍ بِحَدٍّ

فذَكَر وفاة الإمام ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، وكانت

---

(١) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٨)، و«التقريب» (ص١١٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣١٩ ـ ٢٢١)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤٤)، و«التدريب» (٢/ ٨٨٣ ـ ٨٨٦).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١ ـ ٤٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٧ ـ ٥٥)، و«التقريب» (ص٨٢٥).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧ ـ ٥٨٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٢٦ ـ ١٢٨)، و«التقريب» (ص٩٣٨).

سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومائتين[١]

ثمَّ قال:

٩٨٣ ـ وَبَعْدُ فِي الْخَمْسِ (أَبُو دَاوُدَا) وَ(التِّرْمِذِيْ) فِي التِّسْعِ خُذْ مَلْحُودَا

٩٨٤ ـ وَالنَّسَئِيْ بَعْدَ ثَلَاثِمِائَةِ عَامَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ

فذَكر وفاةَ الإمام أبي داود في السَّنة الخامسة والسبعين بعد المائتين[٢]، بعد وفاة الإمام ابن ماجه بسنتين، وبعده تُوفِّي التِّرمذيُّ، محمد بنُ عيسىٰ أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ سنة تسعٍ وسبعين ومائتين[٣]، ثمَّ آخر أصحاب الكتب السِّتَّة وفاةً الإمام النَّسائي، وكانت وفاتُه سنةَ ثلاثٍ بعد الثلاثمائة[٤]، أي: في أوائل القرن الرابع الهجري.

ثمَّ إنَّه لمَّا ذَكَر أصحابَ الكتب السِّتَّة وتواريخ وفياتهم ذَكر بعض العلماء الَّذين اشتهروا بالتأليف والَّذين هم مرجعٌ في علم الحديث، فذكر جملةً من هؤلاء العلماء بعد أصحاب الكتب السِّتَّة وذكر تواريخ وفياتهم[٥]، **فقال:**

٩٨٤ ـ ....ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ

٩٨٥ ـ (الدَّارَقُطْنِيْ) وَثَمَانِينَ نُعِي خَامِسَ قَرْنٍ خَامِسَ (ابْنُ الْبَيِّعِ)

والدارقطنيُّ صاحبُ الكتب الكثيرة والمؤلَّفات النفيسة، وكانت وفاتُه سنةَ خمس وثمانين وثلاثمائة[٦]، وبعده: ابنُ البيِّع الحاكمُ النَّيسابوريُّ أبو عبد الله صاحبُ

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٧ ـ ٢٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢)، و«التقريب» (ص٩١٠).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٣ ـ ٢٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٣)، و«التقريب» (ص٤٠٤).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩)، و«التقريب» (ص٨٨٦).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥ ـ ١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦ ـ ٣٩)، و«التقريب» (ص٩١).

(٥) انظر: «المقدمة» (ص٤٨٩)، و«التقريب» (ص١١٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦)، و«التدريب» (٢/ ٨٨٦ ـ ٨٩٠).

(٦) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٩ ـ ٤٦١).

(المستدرك علىٰ الصحيحين)، وكانت وفاتُه سنةَ خمسٍ بعد الأربعمائة[١]

ثمَّ قال:

٩٨٦ ـ (عَبْدُ الْغَنِي) لِتِسْعَةٍ، وَقَدْ قَضَىٰ (أَبُو نُعَيْمٍ) لِثَلَاثِينَ رِضَىٰ

فذَكَر وفاةَ عبد الغنيِّ بن سعيد الأزديّ المصريِّ، وهي سنة تسعٍ وأربعمائة[٢]، أي بعد وفاة ابنِ البَيِّع الحاكم بأربع سنواتٍ، وبعد ذلك تُوفِّي أبو نُعيم الأصبهانيُّ، وكانت وفاته سنةَ ثلاثين بعد الأربعمائة[٣]

ثمَّ قال:

٩٨٧ ـ وَلِلثَّمَانِ (الْبَيْهَقِيّ)، لِخَمْسَةِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ مَعًا فِي سَنَةِ

٩٨٨ ـ (يُوسُفُ) وَ(الْخَطِيبُ) ذُو الْمَزِيَّهْ

وقولُه: (وَلِلثَّمَانِ) يعني: سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، تُوفِّي **(الْبَيْهَقِي)** صاحبُ (السُّنن الكبرىٰ) الَّتي هي من أوسع كتب الحديث وهي عشرة مجلَّدات كبار، وصاحب المؤلَّفات العظيمة الواسعة المفيدة رَحِمَهُ اللَّهُ، فكانت وفاة البيهقيِّ سنةَ ثمانٍ وخمسين وأربعمائة[٤]، وبعد هذه السَّنة بخمس سنوات أي: سنة ثلاث وستِّين وأربعمائة، تُوفِّي عالمان جليلان كبيران ـ وكان ذلك في سنةٍ واحدةٍ ـ حافظ المغرب وحافظ المشرق؛ حافظ المغرب في زمانه أبو عمر بن عبد البر[٥]، وحافظ المشرق في زمانه أبو بكر الخطيب البغدادي[٦]

فقولُه: (يُوسُفُ وَالْخَطِيبُ ذُو الْمَزِيَّهْ) أي: يوسف بن عبد البرِّ، والخطيب الَّذي هو أبو بكر أحمد بنُ ثابت الخطيب البغدادي.

وهذان حافظا المشرق والمغرب؛ فأبو عمر بنُ عبد البرِّ حافظُ المغرب في

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٢ ـ ١٧٧).
(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣).
(٣) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٩٥ ـ ١٩٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٣ ـ ٤٦٤).
(٤) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢١٩ ـ ٢٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٦٣ ـ ١٧٠).
(٥) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢١٧ ـ ٢١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٣ ـ ١٦٣).
(٦) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠ ـ ٢٩٧).

زمانه، كانت وفاتُه سنةَ ثلاثٍ وستِّين وأربعمائة، والحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي حافظُ المشرق كانت وفاتُه في السَّنة التي مات فيها أبو عمر بن عبد البرِّ سنةَ ثلاثٍ وستِّين وأربعمائة، وهما إمامان عالمان كبيران محدِّثان، لهما سعةُ الاطلاع والعلمُ الواسع وماتا في سنة واحدة.

فهذا عددٌ من المحدِّثين الَّذين اشتهروا بالحديث، والَّذين ألَّفوا فيه مؤلَّفاتٍ عظيمةً، ونفع الله تعالىٰ بعلمهم، وصارت كتبُهم مراجعَ لطلَّاب العلم يستفيدون منها ويَدْعُون لأهلها.

ثمَّ ذَكَر السيوطيُّ بعد ذلك خَتمه لهذه الأَلفية العظيمة الوافية والكاملة، والسلسة في عباراتها والسهلة في ألفاظها مع الإيجاز والشمول، فهي تقرُب من الألف بيت، ولكنَّها تحتوي علىٰ ما جاء في أَلفية العراقيِّ وزياداتٍ كثيرةٍ عليها.

فقال:

٩٨٨ـ هَـذَا تَـمَـامُ نَـظْـمِـيَ الأَلْـفِـيَّـةْ

٩٨٩ـ نَـظَـمْـتُـهَـا فِـي خَـمْـسَـةِ الأَيَّـامِ ... بِـقُـدْرَةِ الْـمُـهَـيْـمِـنِ الْـعَـلَّامِ

٩٩٠ـ خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ ... يَا صَاحِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ

٩٩١ـ مِنْ عَامِ إِحْدَىٰ وَثَمَانِينَ الَّتِي ... بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ

٩٩٢ـ نَظْمٌ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلْوُ ... لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوُ

٩٩٣ـ فَاعْنَ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ ... وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ

٩٩٤ـ وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَىٰ الإِكْمَالِ ... مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالِ

٩٩٥ـ مُصَلِّيًا عَلَىٰ نَبِيٍّ قَدْ أَتَمّ ... مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ وَالرُّسْلَ خَتَمْ

فذكر فيها أنَّ هذا هو تمامُ نَظمِه الألفية، وأنَّه نَظَمها في خمسة أيَّام مع كونها تقرُب من ألف بيت، وهي واسعةٌ ومفيدةٌ، وسلسلة في النظم، وواضحة المعاني؛ مع ذلك كلِّه فقد نظَمَها في خمسة أيَّام، وهذا يدلُّنا علىٰ سعة علمه وعلىٰ جودته في الشعر وقدرته علىٰ نَظمه بهذه السرعة الفائقة، مع العناية بهذه المعاني ووضوحها وجلائها، وذكر تاريخ الفراغ منها وأنَّه كان سنة إحدىٰ وثمانين وثمانمائة، وكانت وفاته سنةَ إحدىٰ عشر بعد التسعمائة، أي: فرغ من تأليفها قبل وفاته بثلاثين سنةً.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٩٩٢ـ نَظْمٌ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلْوُ   لَيْسَ بِهِ تَعَقُّدٌ أَوْ حَشْوُ

فذكر في هذا البيت وصفَ هذه الألفية، وهو أنَّه نظمٌ بديعٌ حلوٌ، سهل ليس فيه تعقيد ولا حشو، وهي كذلك؛ فهي مع وجازتها اشتملت علىٰ ما اشتملت عليه ألفية العراقي وزيادةَ مباحث كثيرة وأبياتٍ عديدة، وكان الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ قد عَمِل أقواسًا علىٰ الزيادات التي جاءت في هذه الألفية ولم تكن في ألفية العراقي، فهي مع وجازتها وافيةٌ كافيةٌ شافيةٌ، خالية من التعقيد لسهولة ألفاظها ووضوح معانيها، وخالية من الحشو؛ أي ليس فيها شيء زائد ومكرَّر.

ثمَّ العجيب في الأمر أنَّ النَّاظم السيوطيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد نَظَم هذا النَّظم الواسع العظيم في خمسة أيَّام فقط! في خمسة أيَّام نَظَم هذا العلم الغزير وهذه الأبيات الكثيرة الواضحة المعاني السهلة الألفاظ العذبة النطق، فكانت ألفيةً وافيةً شاملةً، مع كونها تماثل غيرها في العدد إلَّا أنَّها تزيد عليها زيادات كثيرة.

ثمَّ قال:

٩٩٣ـ فَاعْنَ بِهَا بِالْحِفْظِ وَالتَّفْهِيمِ   وَخُصَّهَا بِالْفَضْلِ وَالتَّقْدِيمِ

فإنَّه لمَّا ذَكَر وصفها وبيان ما اشتملت عليه من وضوح المعاني وسهولة الألفاظ وعدم التعقيد والسلامة من الحشو، حثَّ علىٰ العناية بها بالحفظ والتفهيم؛ بأن يحفظها طالب العلم، وأن يفهمها، وأن يُفهِّمها لغيره، وأن يكون لها عند طالب العلم شأن ومنزلة فيقدِّمها، وهي لا شكَّ حقيقةٌ بالتقديم، وهي ـ كما ذكرتُ ـ مشتملةٌ علىٰ ما اشتملت عليه ألفيةُ العراقي وزيادة، فالعناية بها والاهتمام بها هو في محلِّه؛ لما اشتملت عليه من سعة محتوياتها، واشتمالها علىٰ ما اشتملت عليه ألفية العراقي وزيادة، ومع ذلك هي سهلةُ الألفاظ واضحةُ المعاني.

ثمَّ قال:

٩٩٤ـ وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَىٰ الإِكْمَالِ   مُعْتَصِمًا بِهِ بِكُلِّ حَالِ

٩٩٥ـ مُصَلِّيًا عَلَىٰ نَبِيٍّ قَدْ أَتَمّ   مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ وَالرُّسْلَ خَتَمْ

فخَتَم ذلك بحمد الله والصلاة علىٰ رسول الله صلواتُ الله وسلامُه وبركاتُه عليه.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، الهمذاني، الجورقاني (المتوفَّى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، دار النشر: مجمع الملك فهد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣ ـ **إثبات صفة العلو**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، الناشر: الدار السلفية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤ ـ **اجتناء الثمر في مصطلح أهل الأثر**، لعبد المحسن العباد البدر، المطبوع في الجزء الثالث من مجموعة كتب ورسائل الشيخ، مكتبة ليبيا الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

٥ ـ **الإجماع**، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق ودراسة: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى: ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤م.

٦ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، لابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية.

٧ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، (المتوفَّى ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدَّم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨ ـ **أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، (المتوفَّى: ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة سنة: ١٤٠٥هـ.

٩ ـ **اختصار علوم الحديث ـ بشرحه: الباعث الحثيث ـ؛** لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.

١٠ ـ **أخلاق النَّبيِّ ﷺ وآدابه،** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، (المتوفَّى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

١١ ـ **الآداب،** لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلَّق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٢ ـ **أدب الإملاء والاستملاء،** لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٣ ـ **الأدب المفرد،** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤ ـ **الأذكار،** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، سنة الطبع: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥ ـ **أربعون حديثًا عن أربعين شيخًا في أربعين معنى وفضيلة،** لأبي بكرٍ أحمد بن المُقَرِّبِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ الحَسَنِ البَغْدَادِيّ، (المتوفى: ٥٦٣هـ)، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٦ ـ **كتاب الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين،** لخليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٧ ـ **الأربعون النووية،** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٨ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري،** لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، (المتوفَّى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

١٩ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، (المتوفَّى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٠ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، (المتوفَّى: ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٢ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني، (المتوفَّى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣ ـ **إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)**، لمحمد بن إسماعيل الحسني، الكحلاني، ثم الصنعاني، المعروف بالأمير، (المتوفَّى: ١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح آل أعوج سبر، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٤ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٥ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، ابن الأثير، (المتوفَّى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، لأبي الحسن علي بن سلطان الهروي القاري، (المتوفَّى: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧ ـ **إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر**، لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٨ ـ **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، (المتوفَّى: ٣٠١هـ)، تحقيق: عبده علي كوشك، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٠هـ.

٢٩ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٠ ـ **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، (المتوفَّى: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١ ـ **الإشراف على مذاهب العلماء**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (المتوفَّى: ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، الناشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة ـ الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي مع مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٣ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، (المتوفَّى: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ.

٣٤ ـ **الاعتصام**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، (المتوفَّى: ٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: جماعة من المحققين، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٥ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، الناشر: دار الهدي النبوي (المنصورة) ـ دار الفضيلة (الرياض)، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٣٦ ـ **إعراب القرآن وبيانه**، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، (المتوفَّى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشؤون الجامعية ـ حمص ـ سورية، (دار اليمامة ـ دمشق ـ بيروت)، (دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.

٣٧ ـ **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب؛ ابن قيِّم الجوزية، (المتوفَّى: ٧٥١هـ)، قدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٨ ـ **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب؛ ابن قيِّم الجوزية، (المتوفَّى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٣٩ ـ **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (المتوفَّى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٤٠ ـ **الإعلان والتوبيخ لمن ذم التاريخ**، لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (المتوفى ٨٠٢هـ)، تحقيق وتعليق: فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد علي، نشر: دار الكتب العلمية.

٤١ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، ابن دقيق العيد، (المتوفَّى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٤٢ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لأبي العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، (المتوفَّى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٣ ـ **اقتضاء العلم العمل**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٧هـ.

٤٤ ـ **الإقناع في مسائل الإجماع**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي، (المتوفَّى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٥ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (المتوفَّى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٦ ـ **ألفية السيوطي = نظم الدرر في علم الأثر**، لأبي الفضل عبد الرحمٰن السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد المحسن القاسم، سنة الطبع: ١٤٤٢هـ.

٤٧ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (المتوفَّى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث، المكتبة العتيقة ـ القاهرة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٤٨ ـ **الأم**، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، نشر: دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الأولى: ٢٠٠١م.

٤٩ ـ **الأمثال في الحديث النبوي**، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، (المتوفَّى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٠ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٥١ ـ **الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي**، لعبد المحسن العبَّاد البدر، المطبوع ضمن الجزء السابع من مجموعة كتب ورسائل الشيخ، مكتبة ليبيا الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

٥٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (المتوفَّى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلِّمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

٥٣ ـ **إيضاح ما لا يسع المحدِّث جهلُه**، لأبي عمر بن عبد المجيد الميَّانشي (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق: علي حسن الحلبي، نشر: الوكالة العربية للنشر والتوزيع، الزرقاء، الأردن.

٥٤ ـ **الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ**، لأبي العبَّاس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (المتوفَّى: ٥٣٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٥ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للشيخ أحمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.

٥٦ ـ **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، لأبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفَّى: ٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٧ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (المتوفَّى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٨ ـ **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (المتوفَّى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، سنة النشر: ١٤٢٤ ـ ٢٠٠٣م.

٥٩ ـ **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار النشر: دار عالم الفوائد.

٦٠ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي الشوكاني، (المتوفَّى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة.

٦١ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن، الشافعي، المصري، (المتوفَّى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وغيره، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٢ ـ **بُغية الملتَمِس في سُباعيَّاتِ حدِيث الإمام مالك بن أنس**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، (المتوفَّى: ٧٦١هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٣ ـ **البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع**، لحسن بن إسماعيل الجناجي، رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر، (المتوفَّى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ـ مصر، الطبعة: سنة ٢٠٠٦م.

٦٤ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٦٥ ـ **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**، ليحيى بن أبي بكر العامري الحرضي، (المتوفَّى: ٨٩٣هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.

٦٦ ـ **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان الفاسي، (المتوفَّى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٧ ـ **بيان من أخطأ على الشافعي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الشريف نايف الدعيس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٦٨ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقَّب بمرتضى الزَّبيدي، (المتوفَّى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٦٩ ـ **تاريخ ابن يونس**، لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصدفي، (المتوفَّى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٠ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان، ابن شاهين البغدادي، (المتوفَّى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٧١ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذَّابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان**، ابن شاهين البغدادي، (المتوفَّى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٧٢ ـ **تاريخ أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، (المتوفَّى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٣ ـ **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفَّى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٧٤ ـ **تاريخ الخلفاء**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفَّى: ٩١١هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٧٥ ـ **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٦ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم عليِّ بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، (المتوفَّى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٧ ـ **تالي تلخيص المتشابه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان وغيره، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٨ ـ **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ).

٧٩ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.

٨٠ ـ **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفَّى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٨١ ـ **تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفَّى: ٩١١هـ)، حقَّق نصوصه وعلَّق عليه: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٨٢ ـ **تحفة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، (المتوفَّى: ١٤١٤هـ)، مطبوع في مقدمة مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٨٣ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفَّى: ٩١١هـ)، حقَّقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.

٨٤ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، (المتوفَّى: ٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٨٥ ـ **تذكرة الحفاظ**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفَّى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٨٦ ـ **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلِّم**، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني الشافعي، اعتناء: محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية، للطبع والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٨٧ ـ **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (المتوفى: ٧٦٥هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٨٨ ـ **التذييل والتذنيب على نهاية الغريب**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٩ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، (المتوفَّى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وغيره، الناشر: مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩٠ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، (المتوفَّى: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٩١ ـ **تصحيفات المحدثين**، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن الحسن العسكري (المتوفى: ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٩٢ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٩٣ ـ **التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال**، لأبي عبد الله بن الحذاء الأندلسي، دراسة وتحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

٩٤ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمٰن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، عمان ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٥ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ابن أبي حاتم الرازي، (المتوفَّى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٩٦ ـ **تفسير القرآن**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفَّى: ٣١٩هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه الدكتور: سعد بن محمد السعد، الناشر: دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٩٧ ـ **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفَّى: ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٩٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٩٩ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، (المتوفَّى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٠٠ ـ **تقريب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع.

١٠١ ـ **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٠٢ ـ **التقرير والتحبير أبو عبد الله**، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٠٣ ـ **تقييد العلم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، الناشر: إحياء السنة النبوية، بيروت.

١٠٤ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، (المتوفى: ٤٩٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٠٥ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، (المتوفَّى: ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٦ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (المتوفَّى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٠٧ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لأبي الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٠٨ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

١٠٩ ـ **تمام المنَّة في التعليق على فقه السنة**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفَّى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراية، الطبعة: الخامسة.

١١٠ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر النمري القرطبي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

١١١ ـ **التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ «التلخيص الحبير»**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١١٢ ـ **التمييز**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفَّى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر ـ المربع ـ السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

١١٣ ـ **تنقيح الأنظار**، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي الحسني القاسمي، ابن الوزير (المتوفَّى: ٨٤٠هـ)، بشرحه: «توضيح الأفكار»، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الصنعاني الأمير، (المتوفَّى: ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

١١٤ ـ **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، لمحمد بن أحمد، ابن عبد الهادي الحنبلي (المتوفَّى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١١٥ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، عناية: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١١٦ ـ **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ابن حجر العسقلاني (المتوفَّى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١١٧ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف المِزِّي (المتوفَّى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١١٨ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، لطاهر بن صالح السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفَّى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١١٩ ـ **التوشيح شرح الجامع الصحيح**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفَّى: ٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٢٠ ـ **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقِّن في علم الأثر**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (المتوفَّى: ٩٠٢هـ)، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٢١ ـ **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفَّى: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

١٢٢ ـ **الثقات المتكلِّم فيهم بما لا يوجب ردَّهم**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفَّى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٣ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفَّى: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٤ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد، ابن الأثير الجزري (المتوفَّى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، والتتمَّة لبشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).

١٢٥ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفَّى: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٦ ـ **جامع المسائل (المجموعة الخامسة)**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٢٧ ـ **جامع المسائل لابن تيمية (المجموعة الثامنة)**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ـ مكة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٢٨ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامي الحنبلي (المتوفَّى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٢٩ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (المتوفَّى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٣١ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، سنة الطبع: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٣٢ ـ **الجامع لمسائل المدونة**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (المتوفَّى: ٤٥١هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

١٣٣ ـ **جزء أبي الجهم**، لأبي الجهم العلاء بن موسى بن عطية الباهلي البغدادي (المتوفَّى: ٢٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣٤ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

١٣٥ ـ **جمع الجوامع في أصول الفقه**، لعبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية: ٢٠٠٣م ـ ١٤٢٤هـ.

١٣٦ ـ **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، لأبي العبَّاس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي (المتوفَّى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣٧ ـ **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفَّى: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

١٣٨ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (المتوفَّى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣٩ ـ **جياد المسلسلات**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفَّى: ٩١١هـ)، تقديم: محمد عوامة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٤٠ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، طبعة: دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة: ١٤٣٧هـ.

١٤١ ـ **حاشية السندي على سنن النَّسائي (مطبوع مع السنن)**، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (المتوفَّى: ١١٣٨هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٢ ـ **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، لعبد الكريم بن عبد الله الخضير، طبعة: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

١٤٣ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفَّى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر، الطبعة: الأولى: ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٤٤ ـ **الحطَّة في ذكر الصحاح السِّتَّة**، لأبي الطَّيِّب محمد صدِّيق خان القِنَّوجي (المتوفَّى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤٥ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفَّى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٤٦ ـ **بيان خطأ البخاري**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر ابن أبي حاتم الرازي (المتوفَّى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلِّمي اليماني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

١٤٧ ـ **الخلاصة في النحو = ألفية ابن مالك في النحو والتصريف**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (المتوفَّى: ٦٧٢هـ)، تحقيق وتقديم: سليمان العيوني، الناشر: مكتبة دار المنهاج بالرياض.

١٤٨ ـ **الخلاصة في معرفة الحديث**، للحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبي (المتوفَّى: ٧٤٣هـ)، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٤٩ ـ **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (٣٨٤هـ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٥٠ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (المتوفَّى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٥١ ـ **دلائل الخيرات**، لمحمد بن عبد الرحمٰن الجزولي (المتوفى: ٨٧٠هـ)، دار الفكر، بيروت.

١٥٢ ـ **دلائل النبوَّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٣ ـ **ديوان صفي الدين الحلِّي**، لصفي الدين الحليّ (المتوفَّى: ٧٥٢هـ)، طبعة: دار صادر.

١٥٤ ـ **ذمُّ الكلام وأهله**، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفَّى: ٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥٥ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (المتوفَّى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٦ ـ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي (المتوفَّى: ٧٠٣هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: إحسان عبَّاس وغيره، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢م.

١٥٧ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ.

١٥٨ ـ **الرد على الجهمية**، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفَّى: ٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٩ ـ **رسالة في تفسير قوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطًا» (مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ العلائي)**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفَّى: ٧٦١هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٦٠ ـ **الرسالة**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي (المتوفَّى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.

١٦١ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (المتوفَّى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٦٢ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٦٣ ـ **الزهد والرقائق**، لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي (المتوفَّى: ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٦٤ ـ **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٥ ـ **سبل السلام**، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني الأمير (المتوفَّى: ١١٨٢هـ)، الناشر: دار الحديث.

١٦٦ ـ **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفَّى: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٦٧ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفَّى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى.

١٦٨ ـ **السنَّة**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، ابن أبي عاصم الشيباني (المتوفَّى: ٢٨٧هـ)، (ومعه «ظلال الجنة في تخريج السنَّة» لناصر الدين الألباني)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٦٩ ـ **السنَّة**، لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ (المتوفَّى: ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٧٠ ـ **السنَّة**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال (المتوفَّى: ٣١١هـ)، تحقيق: عطية الزهراني، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
١٧١ ـ **السنَّة**، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفَّى: ٢٩٤هـ)، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٧٢ ـ **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفَّى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٧٣ ـ **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفَّى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
١٧٤ ـ **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد الفهري السّبتي (المتوفَّى: ٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
١٧٥ ـ **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (المتوفَّى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وغيره، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
١٧٦ ـ **سنن الدارمي = مسند الدارمي**، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهرام الدارمي (المتوفَّى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.
١٧٧ ـ **السنن الكبرى للنسائي**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفَّى: ٣٠٣هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٧٨ ـ **السُّنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

١٧٩ ـ **سنن النَّسائي = المجتبى**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٨٠ ـ **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (المتوفَّى: ٣٨٥هـ)، حقَّقه وضبط نصَّه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط وغيره، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٨١ ـ **سؤالات السُّلَمي للدارقُطني**، لأبي عبد الرحمٰن السُّلمي محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري (المتوفَّى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٨٢ ـ **سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم (المتوفَّى: ٤٠٥هـ)**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٨٣ ـ **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفَّى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٨٤ ـ **السيرة النبوية**، لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، (المتوفَّى: ٢١٣هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة.

١٨٥ ـ **الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (المتوفَّى: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨٦ ـ **شرح سنن أبي داود**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفَّى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٨٧ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللَّالكائي (المتوفَّى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة ـ السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٨٨ ـ **شرح التبصرة والتذكرة**، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن العراقي (المتوفَّى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٨٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، لمحمد بن عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي (المتوفَّى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٩٠ ـ **شرح وتصحيح ألفية السيوطي في علم الحديث**، لأحمد محمد شاكر، طبعة المكتبة العلمية.

١٩١ ـ **شرح النخبة في مصطلحات أهل الأثر**، لأبي الحسن عليِّ بن سلطان القاري (المتوفَّى: ١٠١٤هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم ـ لبنان ـ بيروت.

١٩٢ ـ **شرح علل الترمذي**، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفَّى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٩٣ ـ **شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة**، لأبي العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (المتوفَّى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الحسن، الناشر: مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٩٤ ـ **شرح مختصر الروضة**، لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (المتوفَّى: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٩٥ ـ **شرح مسلم للسيوطي = الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفَّى: ٩١١هـ)، حقَّق أصله، وعلَّق عليه: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ـ الخبر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٩٦ ـ **شرح مسلم للنووي = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٩٧ ـ **شرف أصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنَّة النبوية، أنقرة.

١٩٨ ـ **شروط الأئمَّة الخمسة**، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى ٥٨٤هـ)، تحقيق: أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني.

١٩٩ ـ **شعب الإيمان = الجامع لشعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفَّى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٠٠ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، لأبي الفضل عياض بن موسى، الناشر: دار الفيحاء ـ عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٢٠١ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لابن تيمية، حقَّقه وفصَّله وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠٢ ـ **صحيح ابن حبَّان (ومعه: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان)**، لأبي حاتم محمد بن حبَّان البُستي (المتوفَّى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الله الحنفي (المتوفَّى: ٧٣٩هـ)، بتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفَّى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٠٣ ـ **صحيح ابن خزيمة**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفَّى: ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة: ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، وطبعة: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٠٤ ـ **صحيح البخاري**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠٥ ـ **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفَّى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٦ ـ **صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٠٧ ـ **صفة الجنَّة**، لأبي نُعيم الأصبهاني، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠٨ ـ **الصِّلات والبُشَر في الصلاة على خير البشر**، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق وتعليق: محمد نور الدين عدنان الجزائري وغيره، طبعة عام: ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٢٠٩ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن، ابن الصلاح (المتوفَّى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢١٠ ـ **صيد الخاطر لابن الجوزي**، ط: الأولى، دار القلم، دمشق.

٢١١ ـ **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيلي (المتوفَّى: ٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عبَّاس، مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨م.

٢١٢ ـ **الضعيفة = سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمَّة**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفَّى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١٣ ـ **ضوابط الجرح والتعديل**، لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار طيبة الخضراء، الطبعة السادسة، عام: ١٤٣٩هـ.

٢١٤ ـ **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسين محمد بن محمد، ابن أبي يعلى (المتوفَّى: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٢١٥ ـ **طبقات الشافعيِّين**، لابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم وغيره، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢١٦ ـ **الطبقات الكبرى**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، ابن سعد (المتوفَّى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٢١٧ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه: أبو زرعة أحمد (المتوفَّى: ٨٢٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٢١٨ ـ **طرق حديث من كذب عليَّ متعمِّدًا**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفَّى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد وغيره، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، عمَّان ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢١٩ ـ **ظلال الجنَّة في تخريج السنَّة لابن أبي عاصم**، للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٢٠ ـ **العُجاب في بيان الأسباب**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٢١ ـ **العدَّة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام**، لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان، ابن العطَّار (المتوفَّى: ٧٢٤هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٢ ـ **العزلة**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي البُستي (المتوفَّى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.

٢٢٣ ـ **عشرون حديثًا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها**، لعبد المحسن العبَّاد البدر، مطبوع ضمن الجزء الثالث من كتب ورسائل الشيخ، مكتبة ليبيا الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ.

٢٢٤ ـ **العقيدة الطحاوية بتعليق الألبانيِّ**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (المتوفَّى: ٣٢١هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٢٥ ـ **عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام** ﷺ، لناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٢٦ ـ **العلل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد الحميد وخالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٧ ـ **العلل الصغير (آخر جامع الترمذي)**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٩٨م.

٢٢٨ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٢٩ ـ **العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ)**، رواية عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عبَّاس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٣٠ ـ **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٣١ ـ **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة**، لأبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله العطّار (المتوفَّى: ٦٦٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٣٢ ـ **الفانيد في حلاوة الأسانيد**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، اعتنى به: رمزي سعد الدين دمشقية، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٣٣ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، عام الطبع: ١٣٧٩هـ.

٢٣٤ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: جماعة من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٣٥ ـ **فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٣٦ ـ **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، لعبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (المتوفَّى: ١٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

٢٣٧ ـ **فتح المغيث للسخاوي بشرح ألفية الحديث للعراقي**، لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٣٨ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**، لابن تيمية الحراني، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٣٩ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٤٠ ـ **الفقيه والمتفقّه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٤١ ـ **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمٰن الكتبي (المتوفَّى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى.

٢٤٢ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلّمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٤٣ ـ **فوائد حديث الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي عن شيوخه**، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفَّى: ٤٠٩هـ)، تحقيق: رياض حسين الطائي، الناشر: دار المغني، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٤٤ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١هـ.

٢٤٥ ـ **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، لأبي بكر محمد بن عبد الله، ابن العربي المعافري المالكي (المتوفَّى: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

٢٤٦ ـ **القراءة خلف الإمام**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٤٧ ـ **القُصَّاص والمذكِّرين**، لأبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٤٨ ـ **قواطع الأدلة في الأصول**، لأبي المظفَّر منصور بن محمد بن عبد السمعاني (المتوفَّى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٤٩ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، الناشر: دار الريان للتراث.

٢٥٠ ـ **الكافي (أصول الكافي)**، لمحمد بن يعقوب الكليني (المتوفى: ٣٢٩هـ)، منشورات الفجر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٥١ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال،** في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (المتوفَّى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٢٥٢ ـ **كتاب الأربعين المرتَّبة على طبقات الأربعين،** لعلِيّ بن المُفَضَّل بن عليِّ بنِ مُفَرِّجٍ المَقْدِسِيّ (المتوفَّى: ٦١١هـ)، تحقيق: محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى.

٢٥٣ ـ **كتاب في علم الحديث،** لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفَّى: ٤٤٠هـ)، تحقيق: علي بن أحمد الكندي المرر، الناشر: مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٥٤ ـ **كرامات الأولياء،** لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، (مطبوع آخر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٥٥ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس،** لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (المتوفَّى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٥٦ ـ **الكفاية في معرفة أصول الرواية،** لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

٢٥٧ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة،** لمحمد بن محمد الغَزّي (المتوفَّى: ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٥٨ ـ **الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** لأبي البركات بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، ابن الكَيَّال (المتوفَّى: ٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيُّوم عبد ربِّ النَّبيِّ، الناشر: دار المأمون، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١م.

٢٥٩ ـ **لسان العرب،** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (المتوفَّى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٦٠ ـ **لسان الميزان،** لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٢٦١ ـ **اللَّطائف من دقائق المعارف في علوم الحفَّاظ الأعارف**، لأبي موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني (المتوفَّى: ٥٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الله محمد علي سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٦٢ ـ **المتَّفق والمفترق**، لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٦٣ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لأبي حاتم محمد بن حبَّان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب.

٢٦٤ ـ **المجموع شرح المهذب**، لأبي زكريا النووي (المتوفَّى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

٢٦٥ ـ **مجموع فتاوى ابن تيمية**، لأبي العبَّاس ابن تيمية الحرَّاني (المتوفَّى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٦٦ ـ **محاسن الاصطلاح مع مقدِّمة ابن الصلاح**، لأبي حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني (المتوفَّى: ٨٠٥هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ)، أستاذ الدراسات العليا، كلِّية الشريعة بفاس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.

٢٦٧ ـ **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**، لأبي محمَّد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي (المتوفَّى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجَّاج الخطيب، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٦٨ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة**، لابن قيِّم الجوزية (المتوفَّى: ٧٥١هـ)، اختصار: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي، ابن الموصلي (المتوفَّى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٦٩ ـ **المختلطين**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفَّى: ٧٦١هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وغيره، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧٠ ـ **مدارج السالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين**، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧١ ـ **المدخل إلى علم السنن**، لأبي بكر البيهقي، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٧م.

٢٧٢ ـ **المدخل إلى الصحيح**، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٧٣ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة، الإسكندرية.

٢٧٤ ـ **المدوَّنة الكبرى للإمام مالك بن أنس (المتوفى: ١٧٩هـ)**، رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن ابن القاسم، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٧٥ ـ **مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (المتوفَّى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٦ ـ **مراتب المدلِّسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٧٧ ـ **المراسيل**، لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٢٧٨ ـ **المراسيل**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٧٩ ـ **المستخرج على صحيح مسلم = المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم**، لأبي عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَايينيّ (المتوفَّى: ٣١٦هـ)، تحقيق وتنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، الطبعة: الأُولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٢٨٠ ـ **المستخرج = المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، لأبي نُعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٨١ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٨٢ ـ **المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، لأبي العبَّاس أحمد ابن تيمية الحرَّاني، جمعه ورتَّبه: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٨٣ ـ **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الحميد البر، الناشر: دار الوفاء، دار الأندلس الخضراء، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٨٤ ـ **المسلسلات المختصرة المقدَّمة أمام المجالس المبتكرة**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، دراسة وتحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض، الناشر: الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٨٥ ـ **مسند أبي يعلى**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المُثنَّى الموصلي (المتوفَّى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٨٦ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفَّى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٨٧ ـ **مسند البزار = البحر الزخار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (المتوفَّى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله وغيره، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

٢٨٨ ـ **مسند الحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث عن زوائد الحارث لنور الدين الهيثمي)**، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر البغدادي، ابن أبي أسامة (المتوفَّى: ٢٨٢هـ)، انتقاء: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفَّى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٩ ـ **المسند**، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي (المتوفَّى: ٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٩٠ ـ **المسوَّدة في أصول الفقه**، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.

٢٩١ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لعياض بن موسى اليحصبي، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، ١٩٧٨م.

٢٩٢ ـ **مشكل الآثار = شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٩٣ ـ **مصابيح السنَّة**، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفَّى: ٥١٦هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي وغيره، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٩٤ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

٢٩٥ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، لأبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل علمية قُدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٩٦ ـ **مطالع الأنوار على صحاح الآثار**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني، ابن قرقول (المتوفَّى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٢٩٧ ـ **معارج الوصول إلى معرفة أنَّ أصول الدين وفروعه قد بيَّنها الرسول** ، لابن تيمية، نشر: المكتبة العلمية، المدينة المنوَّرة، طبع بإشراف مكتبة القاهرة، دار الزيني للطباعة والنشر.

٢٩٨ ـ **معالم السُّنن شرح سنن أبي داود**، لأبي سليمان الخطَّابي، الناشر: المطبعة العلمية ـ حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

٢٩٩ ـ **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٠٠ ـ **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحيقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٣٠١ ـ **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٢ ـ **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٠٣ ـ **المغني في الضعفاء**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.

٣٠٤ ـ **المغني**، لأبي محمد ابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٣٠٥ ـ **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠٦ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠٧ ـ **مقالات مقالات الطناحي (صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب) = مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي**، لمحمود محمد الطناحي (المتوفى: ١٤١٩هـ)، جمعها ورتبها: محمد محمود محمد الطناحي، ومحمد ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٢هـ.

٣٠٨ ـ **مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن، ابن الصلاح (المتوفَّى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٠٩ ـ **مقدمة في أصول التفسير**، لأبي العباس أحمد ابن تيمية، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣١٠ ـ **المقنع في علوم الحديث**، لأبي حفص ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣١١ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٣١٢ ـ **منتقى الأخبار = المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية**، لأبي البركات عبد السلام ابن تيمية (المتوفى: ٦٥٢هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار ابن الجوزي، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.

٣١٣ ـ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لأبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١٤ ـ **منهج ذوي الوطر شرح منظومة علم الأثر**، لمحمد محفوظ الترمسي، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣١٥ ـ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني (المتوفَّى: ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣١٦ ـ **المهذب في اختصار السنن الكبير**، لأبي عبد الله الذَّهَبيّ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣١٧ ـ **المؤتلف والمختلف**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١٨ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم**، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ)، تحقيق: مثنى محمد حميد الشمري، قيس عبد إسماعيل التميمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣١٩ ـ **الموضوعات**، لأبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي، تحقيق: نور الدين شكري بوياجيلار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٣٢٠ ـ **الموضوعات**، للحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغاني الحنفي (المتوفى: ٦٥٠هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمٰن خلف، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٢١ ـ **موطأ الإمام مالك**، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صحَّحه ورقمه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٢٢ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، لأبي عبد الله الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٢٣ ـ **ميزان الاعتدال ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لأبب عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وغيره، الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٣٢٤ ـ **الميسر في شرح مصابيح السنة**، لأبي عبد الله فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف التُّورِبِشْتِي (المتوفى: ٦٦١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٢٥ ـ **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م.

٣٢٦ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٢٧ ـ **نزهة النظر فِي توضيحِ نُخْبَةِ الفِكَرِ فِي مُصطَلَحِ أَهلِ الأَثَرِ**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٢٨ ـ **نصب الراية نصب الراية لأحاديث الهداية**، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٢٩ ـ **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي، الناشر: دار الكتب السلفية للطباعة والنشر، بمصر، الطبعة: الثانية.

٣٣٠ ـ **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس (المتوفى: ٧٣٤هـ)، تحقيق: أبي جابر الأنصاري وغيره، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٣١ ـ **نقضُ الإمام أبي سعيدٍ عُثمان بن سعيدٍ على المرِيسيِّ الجهمِيِّ العنيدِ فيمَا افْتَرَى على اللهِ** ﷿ **من التَّوْحِيدِ**، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي (المتوفى: ٢٨٠هـ)، تحقيق: أبي عاصم الشَّوَامِيّ، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٣٣٢ ـ **النُّكت الوفية بما في شرح الألفية**، لإبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٣٣ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٣٤ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٣٥ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٣٦ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى: ١٠٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٣٧ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٣٨ ـ **هدى الساري = مقدمة فتح الباري (مطبوع أول فتح الباري)**، لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، عام الطبع: ١٣٧٩هـ.

٣٣٩ ـ **هدِيَّة المغيث في أُمَراء المؤمنين في الحديث**، لمحمد بن حبيب الشنقيطي (المتوفى: ١٣٦٣هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى.

٣٤٠ ـ **الواسطية = العقيدة الواسطية**، لأحمد ابن تيمية، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٤١ ـ **الوافي بالوفيات**، لخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٤٢ ـ **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، لمحمد بن محمد بن سويلم، أبو شُهبة، (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

٣٤٣ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

٣٤٤ ـ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، لعبد الرؤوف بن علي المناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة